٥٨٥٥

صرالله

باسمه تعالی

فهرستبرگه منابع چاپ سنگی - اداره مخطوطات

شماره ثبت: ٤٧١٧

رده‌بندی دیویی: ١٢٨٨ آ ش / الف ٦٤٧ ب ٤٩٢٫٧٥

سرشناسه: آطه لی، مصطفی بن حمزه، قرن ١١ ق. شارح

عنوان قراردادی: اظهار الاسرار. شرح

عنوان: نتایج الافکار

کاتب: تاریخ ~~کتابت~~ تالیف: ١٠٨٥ ق.

محل نشر: ترکیه ناشر: مطبعه رضا افندی تاریخ نشر: ١٢٨٨ ق.

صفحه شمار: ٣٠٠ ص. مصور☐ درسی☐ گراور یا افست☐

زبان: عربی ابعاد: ١٧×٢٤ نوع خط: نستعلیق تحریری

روش تهیه: وقفی☐ اهدایی☐ خریداری☑ ارسالی☐

توضیحات: خریداری تاریخ ثبت: آبان ١٣٢٨

یادداشتها: عناوین دیگر: شرح اظهار الاسرار؛ نتایج الافکار فی شرح اظهار الاسرار

نسخه در حاشیه تصحیح شده و حاشیه‌نویسی اندکی نیز با نشانهای «منه رحمة الله، فتح الاسرار، حامی، بکر افندی، مغرب، ح، کلیات ابی البقاء، مختصره ...» دارد.

موضوع(ها): ١. برکلی، محمد بن پیرعلی، ٩٢٩-٩٨١ ق. اظهار الاسرار - نقد و تفسیر. ٢. زبان عربی - نحو.

ابوالبقاء، «مختصره ....» دارد.

موضوع(ها): ۱. برکلی، محمد بن پیرعلی، ۹۲۹_۹۸۱ ق. اظهار الاسرار ـ نقد و تفسیر. ۲. زبان عربی ـ نحو.

شناسه(های) افزوده: الف. برکلی، محمد بن پیرعلی، ۹۲۹_۹۸۱ ق. اظهار الاسرار. شرح. ب. عنوان.

فهرستگار:

تاریخ فهرستگاری: آبان ۸۹

مصنف شیخ مصطفی بن محمد
مؤلف
سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد
خطی [illegible] نستعلیق ترکیه
چاپی
سال چاپ یا تحریر ۱۲۸۸ ق عدد اوراق ۲۰۰
جزء کتب نحو شماره
شماره عمومی ۱۴۲۲۵ شماره قبض
واقف [illegible] تاریخ وقف آبان ۱۳۲۸
طول ۲۴ عرض ۱۷ گنجه
۹۹/۷/۲۳
[illegible] ۴۷۱۷

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
بازبینی شد

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن شرح صدور الالباء * بما لا يسعه افئدة الاغبياء * مع الصلوة على ملجأ الانبياء * وعلى من اقتداه من الاصفياء * اقول ان هذا المطبوع نافع للطلبة * ولمن تحرز عن المليعة * فزلفى لمن تحلى بحليته * وتجنب عن موارد نكبته * فمرتبه جدير بخير الاذكار * وان يحشر مع الابرار * وانا الفقير السيد حسن فهمى المعلم لخاقان الزمان * السلطان عبد العزيز خان * دام على اريكته مادام الدوران *

كتب مؤلفه نك طبعى حقنده مؤسس قانون مخصوصنه توفيقاً اشبو محشى (اطه لى جديد) نام كتابك تمتع وفائده سى مؤلفنه عائد اولديغنك بيانيله معارف نظارت جليله سى جانبندن ويريلان امتياز احكام عدليه جانبندن ويريلان اعلام ايله مؤيد اوله رق طبع اولنديغى وايران دولت عليه سى تبعه سندن دخى امتياز مذكور خلافنه حركت اولنماسى دولت مشار اليها قونسولاتوسى جانبندن يدعاجزى يه اعطا اولنان تصديقنامه احكامندن اولديغى وطبعنه جسارت اولنورايسه قانون جزانك الكى يوز [illegible] فقرة برنجى ماده سى احكامنجه مسئول اولنه جغنى اخطار ايده رم

معارف نظارت جليله سى مهر حضيله حسن پاشا خانندن رضا افندى طبعه سند ده طبع اولنمشدر

اشبو كتاب وبو كتاب آسيا قنده مرتب حاشيه لى مغنى الطلاب اشبو مهر ايله ممهور اولمازلر ايسه سرقت ايله ساخته لوله رق طبع اولنديقلرندن تصحيحى قابل اوله مز صورتده بكلش اولدقلرى وحرنه قدر اهون فاتله آلنسه لمرينه ويريلان اقچه نك ضايع اولديغى خالصاً اخطار وبو ساخته لرده واقع خطالرله مؤاخذه اولنمامقلغى ارباب مطالعه دن آبروجه تمنى ايده رم

فهرس حواشي الاطراف

٠٢ بيان سؤال وارد على اضافة الاسم الى الله تعالى
٠٢ بيان القسمين للفظ المعنى بجدول
٠٢ بيان براعة الاستهلال
٠٢ بيان الفرق وعدمه بين الآلاء والنعماء
٠٢ بيان اقسام الخطأ بجدول
٠٢ بيان اقسام نعم الله تعالى بجدول
٠٣ بيان اقسام لفظ العبد بجدول
٠٣ بيان جموع لفظ العبد بجدول
٠٣ بيان معنى الحبر والمدقق
٠٣ بيان معنى لفظ الرموز
٠٣ بيان الفرق بين الاختصار والاقتصار
٠٣ بيان معنى لفظ المبانى
٠٤ بيان معنى الاقطار
٠٤ بيان لفظ نكتة لغة واصطلاحاً
٠٤ بيان لفظي فاحتة وقطيعة
٠٤ بيان معنى لفظ الآوان
٠٤ بيان معنى لفظ المزجاة
٠٤ بيان ضرب اخماس باسداس
٠٥ بيان معنى السومر
٠٥ بيان اقسام لفظ التسمية بجدول
٠٥ بيان العلل الاربع بجدول
٠٥ بيان نسبة المركب الاضافي بجدول
٠٦ بيان سبب كبر باء بسم الله
٠٦ بيان لزوم خمسة اشياء في مقام الحمد
٠٦ بيان ان الحمد على اربعة اقسام
٠٦ بيان الفرق وعدمه بين الصفة والوصف
٠٦ بيان ان الشكر على ثلثة اقسام
٠٦ بيان الفرق بين المدح والشكر والثناء وسؤال وجواب في الحمد لله والنسب بين معاني الحمد والشكر
٠٧ بيان معنى اللام في الحمد والفرق بين اللفظ المشترك والمفهوم المشترك
٠٧ بيان ثلثة اقسام اللام الجنس بجدول
٠٧ بيان المعنيين للام الاستغراق بجدول
٠٧ بيان عموم المجاز
٠٨ بيان اصل لفظ الجلالة وما يتعلق بها
٠٨ بيان الفرق بين الاختصاص والتخصيص
٠٨ بيان لفظة الله في كونها عربياً او سريانياً او عبرانياً ومعنى الرب
٠٨ بيان الفرق بين الجوهر والعرض
٠٩ بيان التغليب
٠٩ بيان كون لام الصلوة للعهد الذهنى
٠٩ بيان معنى الرحمة لغة
٠٩ بيان استعمالات لفظ الصلوة في التنزيل بجدول
٠٩ بيان لفظ الصلوة وما يتعلق بها
٠٩ بيان اصل الصلوة وبيان مصدره
٠٩ بيان الاستغراق الحقيقى والعرفى
١٠ بيان لفظ محمد ومعناه اللغوى
١٠ بيان تسمى النبى عم بمحمد
١٠ بيان متعلق حرف الجر في على محمد
١٠ بيان المعنى اللغوى للفظ محمد
١٠ بيان جواز استعمالات الصلوة بعلى
١٠ بيان فائدة الصلوة على النبى عم اثنان وبيان جوازها على غير الانبياء بالتبع
١٠ بيان معنى الآل واصله
١١ بيان الفرق بين المقدر والموهوم
١١ بيان الفرق بين الرسالة والكتاب
١١ بيان معنى الرسالة لغة واصطلاحاً
١١ بيان احتمالات المشار اليه بهذه بجدول
١١ بيان العلل الاربع في ديباجة المتن
١١ بيان الفرق بين التغيير بالى وبالمعنى
١٢ بيان الحاصل بالمصدر مفصلا
١٢ بيان ادوات التفسير بجدول
١٢ بيان اركان التفسير بجدول
١٢ بيان معنى الترتيب لغة واصطلاحاً
١٣ بيان التضمين وفائدته وكونه سماعيا
١٣ بيان الفرق بين الحذف والاضمار
١٣ بيان اعراب ما بعد لفظ لا سيما
١٣ بيان معنى نفس الامر
١٣ بيان المذاهب الثلاثة في الكناية
١٤ بيان سؤال الاستدراك في الباء الاول
١٤ بيان الفرق بين الباب والكتاب
١٤ بيان الحصر في مثل الباب الاول في العامل
١٤ بيان كون كل من اللفظ والمعنى ظرفاً للآخر
١٥ بيان عدم الجمع بين الحقيقة والمجاز
١٥ بيان سبعة احتمالات في مثل الباب والكتاب بجدول
١٥ بيان كون لما ظرفاً بمعنى اذ
١٥ بيان استعمال اعلم على ثلثة اوجه وفائدته
١٦ بيان تحقيق الفرق بين المنصرف وغير المنصرف في اولا وبيان اشتقاقه
١٦ بيان معنى الاستخدام
١٦ بيان الروايات الثلث في الاستخدام
١٦ بيان كون النداء سبعة اقسام بجدول
١٦ بيان الفرق بين الجنس والوحدة
١٦ بيان كون التقسيم للماهية كالتعريف
١٦ بيان كون الاشتقاق على وجهين
١٦ بيان الفرق بين واو الحال والاعتراض
١٦ بيان معنى اللفظ في اصل اللغة
١٦ بيان جواز الاحتراز في جنس التعريف
١٧ بيان سؤال الدور وجوابه بوجوه اكمل في تعريف اللفظ
١٧ بيان اركان الوضع واقسامه بجدول
١٧ بيان الوضع الشخصى والنوعى
١٨ بيان الاحتمالات الاربع في لفظ المعنى
١٨ بيان فرق السؤال باقلت وان قيل وغيرهما
١٩ بيان اطلاقات المفرد مع مواضعها بجدول
١٩ تفسير قوله عم من قتل قتيلا فله سلبه
١٩ بيان معنى لفظ التجوز
١٩ بيان اختلافات النحاة في نحو عبد الله علما كلمة واحدة او كلمتان
١٩ بيان الفعل بفتح الفاء وكسرها
٢٠ بيان سؤال وجواب في عدم انقسام الزمان وعدم كونه ثلثة
٢١ بيان الاختلافات في وضع المضارع
٢١ بيان كون المضارع مشتركا لفظيا
٢١ بيان كون تمييز الخاصة اوضح من الحد
٢١ بيان ان التقديم ضربان بجدول
٢١ بيان كون مراد اسما بمعنى البعض
٢١ بيان الفرق بين العلامة والخاصة
٢٢ بيان معاني كلمة قد الاسمية والحرفية بجدول
٢٣ بيان الفرق بين السين وسوف مفصلاً
٢٣ بيان معاني لفظ اسم بجدول
٢٣ بيان معنى لفظ الماعلى وجهين
٢٤ بيان معنى ياء النسبة مع تاء التانيث
٢٤ بيان كثرة خواص الاسم
٢٤ بيان الفرق بين الدخول واللحوق
٢٥ بيان تخصيص التنوين بالاسم
٢٥ بيان انواع التنوين بجدول
٢٥ بيان افضاء معنى المتعلق الى المجرور
٢٦ بيان التقريب الادبي
٢٦ بيان كلمة أل على وزن على ثلثة اوجه بجدول
٢٦ بيان ثمانية اقسام للام
٢٦ بيان تقسيم لام معرفة على ثلثة اقسام
٢٦ بيان وضع اللفظ ساكنا ثم الاحتياج الى همزة الوصل
٢٧ بيان اكثر خواص الاسم بجدول
٢٨ بيان وضع الحروف على مذهب المنصور
٢٨ بيان كون المركب من الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة غير مستقل والسؤال الوارد عليه
٢٩ بيان تقسيم كلمة ما مفصلاً بجدول
بيان ذكر الشئ معرفة واعادته معرفة وعكسها
٢٩ بيان كون ثم للتراخي وعدمه
٢٩ بيان لفظ الوجه مفصلاً
٣٠ بيان التعريف اللفظي والرسمي والحقيقي والحد التام والناقص
٣٠ بيان معنى الاستطراد
٣١ بيان ما يتعلق بانقسام الآحاد الى الآحاد
٣١ بيان اعراب لفظ مثلا واستعماله

٣١ بيان كلمة ايضاً واستعماله
٣٢ بيان معنى فاء الفذلكة لغة واصطلاحا
٣٢ بيان المعنيين في لفظ ضرب
٣٢ بيان معنى فاء فقط وامثاله
٣٢ بيان معنى الكلمة والمماثلة وما بينهما بجدول
٣٣ بيان تفصيل صحة حمل لام التعريف على الجمعية
٣٣ بيان الفرق بين العموم والشيوع
٣٣ بيان الفرق بين العام والمطلق
٣٤ بيان عدم كتب واو عمر في حال النصب
٣٤ بيان معنى لفظ المضارع
٣٤ بيان معنى الحال والاستقبال
٣٤ بيان معنى كاف كذلك على وجهين واعرابه تفصيلاً
٣٥ بيان اما وقلب ميمه الاولى ياء ومعانيها وبيان معنى المحتمل
٣٥ بيان تأخير لام الابتداء للخبر
٣٥ بيان دخول لام الابتداء في موضعين وتبعية الثاني وفائدته
٣٦ بيان فاء فصيحة والمذاهب فيه مفصلاً
٣٦ بيان اختصاص ثم للتراخي بعطف المفرد على المفرد وبيان سائر معانيه
٣٦ بيان الفرق بين الضابطة والقاعدة
٣٦ بيان معنى القاعدة
٣٦ بيان اعراب اكثر من ان يحصى
٣٧ بيان تعاريف الاضافة والمضاف والمضاف اليه
٣٧ بيان اعراب ايضاً ومعناه
٣٧ بيان الفرق بين الواحد والمفرد
٣٧ بيان مأخذ اشتقاق الواحد والاحد
٣٧ بيان اقسام الاسم
٣٧ بيان الفرق بين الواحد والاحد
٣٧ بيان الفرق بين العرف والعادة
٣٧ بيان تقسيم حروف الجر باعتبار البساطة والتركيب وبيان تقسيم خروجها وكونها اسما وفعلا
٣٨ بيان نكتة لطيفة فيما كان الخبر مشتملا بالعطف
٣٨ بيان خمسة اوجه للباء
٣٨ بيان باء الالصاق والتعدية
٣٨ بيان اربعة عشر معنى للباء بجدول
٣٨ بيان ستة معان لباء التاكيد بجدول
٣٨ بيان المعنيين للبسيط
٣٨ بيان ثلث معان للبسيط
بيان خمسة عشر معنى لكلمة من بجدول
٣٩ بيان كون من للتبيين والتعيين والبدل والتجريد والاستغراق
٣٩ بيان الفرق بين التبعيضية والتبيينية
٣٩ بيان الفرق بين الفاسد والباطل
٣٩ بيان الفرق بين المكابرة والمعاندة والمجادلة والمناظرة والمغالطة
٣٩ بيان عدم دخول حتى في المضمر
٤٠ بيان الفرق بين من وعن
٤٠ بيان عشرة معان لعن الحرفية بجدول
٤٠ بيان تسعة معان لكلمة على الحرفية بجدول
٤١ بيان عدم كون افعال الله معللا بالاغراض
٤١ بيان ان اللام العاملة للجر اثنان وعشرون معنى بجدول
٤١ بيان الظرف لغة واصطلاحاً
٤١ بيان ان للكلمة في عشرة معان بجدول
٤١ بيان لام التقوية ومواضعه
٤١ بيان استعارة في متعلق في وعلى
٤٢ بيان غاية الشئ ودخول الغاية في المغيا مفصلا وبيان شروط القرينة
٤٢ بيان شروط حاشا الاستثنائية وبيان عدم خروجه وخروجه عن الحرفية
٤٢ بيان بناء مذ ومنذ
٤٢ بيان المواضع المسمى بالمجاز
٤٣ بيان مذ ومنذ باعتبار مجرورهما
٤٤ بيان معنى لفظ تارة واعرابه
٤٤ بيان تعلق حرف الجر بالمضمر المستتر
٤٤ بيان استعمال لولا على اربعة اوجه
٤٥ بيان معنى تعلق الجار بعامل
٤٥ بيان عدم تعلق الجار ببعد
٤٥ بيان وجه العدول عن تنوين لابد
٤٥ بيان معنى شبه المضاف
٤٥ بيان مفاد الحروف الجر الزائدة
٤٥ بيان تقسيم حروف الجر على ثلثة اقسام بحسب المتعلق
٤٥ بيان عدم المنافاة في كون الزائد زائداً ومفيداً
٤٦ بيان استعمال قط وقد وابدا والفرق بينها
٤٨ بيان معنى الاسناد
٤٨ بيان نسبة المتعلق الى المجرور دون الجار
٤٨ بيان مواضع ظرف المستقر
٤٨ بيان معنى التسامح وامثاله والسابق واللاحق
٤٨ بيان انكار اسناد المتعلق الى الجار والمجرور
٤٩ بيان الاطلاقات الثلث في لفظ المستقر
٤٩ بيان الحذف والايصال في لفظ المستقر
٤٩ بيان مذهب السيد الشريف في الظرف المستقر
٤٩ بيان اطلاقات لفظ الظرف في الاصل عند النحاة
٤٩ بيان عدم تعلق حرف الجر بالافعال الناقصة وجوازه
٤٩ بيان وجه التسمية بالظرف لغوا
٤٩ بيان عدم لزوم القرينة في تقدير فعل عام
٤٩ بيان سبب تسمية الجار والمجرور ظرفا
٤٩ بيان تقدير المتعلق فعلا واسما ومن قدرهما وبيان المواضع التي متفق عليها
٤٩ بيان كون المتعلق في المستقر فعلا خاصاً
٥٠ بيان ماهية زمان المبهم والمحدود
٥٠ بيان نصب فعل المصدر بلا واسطة
٥٠ بيان كون مثل وغير معرفة بالاضافة
٥١ بيان استعمال عند على معان
٥١ بيان الوسط بالسكون والوسط بالتحريك
٥١ بيان كلمة بين واستعمالاته
٥٢ بيان الفرق بين البيت والدار
٥٢ بيان استعمال كلمة فضلا
٥٢ بيان الفرق بين المقام بالفتح والمقام بالضم
٥٢ بيان لفظ المكان لغة
٥٣ بيان معنى السر لغة وعرفا
٥٣ بيان كلمة امام جهة كونه حرف شرط
٥٦ بيان كون المحذوف لحن القرآن ام لا
٥٧ بيان الحذف والايصال
٥٧ بيان الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف
٥٧ بيان تعدى الفعل الواحد بعده الجر على قدر المعنى المراد
٥٨ بيان معنى فعل عام مفصلاً
٥٩ بيان جمع القلة والكثرة مفصلاً
٦٠ بيان معنى فصاعدا
٦١ بيان المعانى الاربعة لكان المشددة
٦١ بيان استعمال المكسورة المشددة على وجهين
٦١ بيان كون كان المشددة المفتوحة على وجهين
٦١ بيان كون كان المشددة مفردة ام كلمة
٦١ بيان تقرير المشددة مفتوحة الجملة مع ان مدخولها في تأويل المفرد
٦٢ بيان الفرق بين التمني والترجى
٦٢ بيان معانى لعل ولغاتها
٦٣ بيان مذاهب استعمال لعل في القرآن مفصلا
٦٤ بيان ان الساعة لها معان
٦٦ بيان ثمة بالهاء وثم العاطفة
٦٦ بيان لا محالة بفتح الميم
٦٧ بيان كون الخبر ابلغ من الانشاء
٦٧ بيان معنى ابتداء الكلام
٦٧ بيان الفرق بين اسم عين واسم معنى
٦٧ بيان استعمال القول على ثلثة انواع
٦٧ بيان استعمال القول على خمسة اوجه بخمسة احرف وبيان لغات نعم
٦٧ بيان حروف الافتتاح
٦٨ بيان كسر ان في غير المواضع المشهورة
٦٩ بيان لولا على اربعة اوجه
٦٩ بيان ما المصدرية على نوعين

سال ١٣٤٨ خورشيدي
بازبينى شد

٦٩ بيان لزوم العائد وعدمه في ما المصدرية
٦٩ بيان ان كلا من ما المصدرية والتوقيتية وان تفيد مصدرية مدخولها في تركيب واحد
٦٩ بيان معطوف حتى هل يكون مفردا فقط او جملة ومفردا
٧٠ بيان مواضع فتح مادة ان في غير المشهورة
٧٠ بيان كون المراد من اسم التفضيل اصل معنى الفعل
٧١ بيان الاخفش ولفظ الاخفش
٧١ بيان ربط لفظ السلوبين
٧٢ بيان استعمال ان بكسر وسكون على اربعة اوجه
٧٣ بيان استعمالات ان بفتح وسكون
٧٣ بيان ضمير الشان وفائدته
٧٤ بيان الفرق بين ان الناصبة والناسخة
٧٤ بيان اللزوم للمخففة من احد حروف اربعة
٧٥ بيان عدم دخول الناصبة على الجملة الشرطية والدعائية
٧٦ بيان الفرق بين لكن المخففة والعاطفة
٧٦ بيان الفرق بين القعود والجلوس
٧٦ بيان معنى الجنس عند النحويين
٧٦ بيان ان الاضافة لادنى ملابسة مجاز من وجوه
٧٧ بيان الفرق بين لا لنفي الجنس وبين ليس
٧٧ بيان سبب عمل لا لنفي الجنس
٧٧ بيان مشابهة ما في خمسة اوجه ومشابهة
٧٩ بيان شروط انتصاب المضارع
٧٩ بيان كون كلمة لا اسما للاستثناء
٨٠ بيان ان لن لا تفيد التأبيد
٨٠ بيان المذاهب كلها في
٨١ بيان معنى اذن
٨١ بيان سبب كتب اذن بالالف والنون
٨١ بيان الاختلاف في وقف اذن
٨١ بيان الفرق بين الجواب والجزاء
٨١ بيان الامكان العام والخاص
٨٣ بيان شرط نصب المضارع باضمار ان
٨٤ بيان المواضع التي ينتصب المضارع فيها بان المضمرة قياسا وجوبا وجوازا
٨٤ بيان مواضع يجب فيها اظهار ان بجدول
٨٤ بيان الفرق بين النفي والنهي
٨٥ بيان الفرق بين لم ولما بخمسة امور
٨٥ بيان كسر لام الابتداء وفتحها لغة وسكونها مع الواو والفاء
٨٥ بيان الاستعلاء والخضوع والاستواء
٨٥ بيان الاختلاف في جازم جواب الشرط
٨٦ بيان تقسيم كلم المجازاة من جهة كونها معمولا اولا
٨٦ بيان جازمية اذ ما وبيان كلمة متى
٨٧ بيان تقسيم آخر للعامل السماعي بجدول
٨٧ بيان مواضع حذف ان من الجوازم جوازا بجدول في خمسة مواضع
٨٧ بيان النوعين لما الشرطية
٨٨ بيان الذكر بضم الذال والذكر بكسرها
٨٨ بيان التفاوت بين تعريفي عامل سماعي وقياسي
٨٨ بيان ايضاح كل فعل يرفع وينصب بمثال صغرى سهلة الحصول
٨٨ بيان قاعدة صغرى مشبهة لرفع فاعل
٨٩ بيان قلما وطالما وكثرما
٨٩ بيان ضابطة في معرفة اللازم والمتعدي
٨٩ بيان فرق بين المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى
٩٠ بيان استعمال نعما بكسر النون وفتحها
٩٠ بيان فائدة الاضمار قبل الذكر
٩٠ بيان الاختلافات في وضع لام التعريف
٩١ بيان الفرق بين المثال والمثال ومعناهما
٩٣ بيان دخول النواسخ على نعم
٩٤ بيان الوجوه الخمسة في رفع مخصوص نعم
٩٤ بيان تقسيم فعل اصطلاحي مشتملا على نكتة بجدول
٩٥ بيان الفرق بين المتعدي بنفسه والمتعدي بحرف الجر
٩٥ بيان الفرق بين المنوي والمنسي
٩٥ بيان اختلاف الحكماء والمتكلمين في العلم
٩٦ بيان ان ظننت يكون للظن واليقين
٩٧ بيان ان القول يشتمل على معنيين
٩٧ بيان الاشتغال والفرق بين الخوض والخفض
٩٧ بيان ان الجواز يطلق على خمسة معان
٩٧ بيان الفرق بين بالجملة وفي الجملة
٩٨ بيان الفرق بين مثل ونحو
٩٨ بيان المعنيين للالغاء
١٠٠ بيان الاختلاف في اسم ان وخبرها اقائم مقام المفعولين ام لا
١٠٠ بيان وضع كلمة اما للمعنيين
١٠٠ بيان الاختلافات في حقيقة التعليق
١٠٠ بيان معنى التعليق والالغاء
١٠٠ بيان كلمات الاستفهام
١٠٠ بيان كلمة البتة واعرابه
١٠٠ بيان كون الاستفهام على معنيين باعتبار جوابه
١٠٠ بيان كون المعلوم امرا خارجيا ام لا
١٠٢ بيان حواس خمسة ظاهرة بجدول
١٠٣ بيان كلمة اري لفظا ومعنى بضم الهمزة وفتحها
١٠٤ بيان اعراب كثيرا ما
١٠٤ بيان ان المتعدي الى اثنين قد يكون متعديا الى واحد
١٠٥ بيان استعمال الكلمة في كلام العرب على خمسة اوجه
١٠٥ بيان الفرق بين افعال تامة وناقصة
١٠٥ بيان وجه تسمية افعال الناقصة ناقصة
١٠٦ بيان معنى صار واخواته مفصلا
١٠٨ بيان الفرق بين زال يزال وبين زال يزول وبيان معنى ما فتئ
١٠٩ بيان ان ما زال واخواتها لاستغراق الزمان
١١١ بيان القسم الاول من الناقصة على ثلثة اقسام باعتبار تقديم منصوب خبر
١١٢ بيان عدم استعمال الافعال المقاربة الا ماضيا الا اثنين
١١٣ بيان استعمال عسى في كلام الله بمعنى اليقين
١١٣ بيان الفرق بين عسى وكاد
١١٣ بيان استعمال عسى على وجهين مشهورين
١١٤ بيان استعمال كاد اذا دخل عليه النفي
١١٤ بيان كون حسبت تاما وناقصا
١١٤ بيان استعمال جعل على اربعة اوجه غير مقاربة
١١٥ بيان كون افعال مقاربة على ثلثة اقسام بجدول
١١٥ بيان ان اسم الفاعل لا يكون جملة مع فاعله
١١٥ بيان الاسماء المتصلة بافعال على ضربين
١١٥ بيان اطلاق لفظ المبادي
١١٦ بيان كون الفاعل مضمرا او مظهرا
١١٦ بيان تقوية عمل اسم الفاعل والمصدر في المفعول باللام
١١٩ بيان الشرط في جميع صيغ اسمي الفاعل والمفعول المعرفين باللام في الفاعل ونائبه
١١٩ بيان الشرط في جميع صيغ اسمي الفاعل والمفعول المجردين عن اللام في المفعول به
١١٩ بيان ماهية الصفة المشبهة وتسميتها
١٢٠ بيان تقسيم مسائل الصفة المشبهة
١٢٠ بيان ان الاستمرار على وجهين
١٢٠ بيان الفرق بين اسم التفضيل وافعل
١٢٠ بيان سبب خروج اسم التفضيل عن معنى التفضيل
١٢٠ بيان ان الجريان في الاصطلاح لمعان
١٢٣ بيان اعمال المصدر باللام قليل
١٢٥ بيان ان المصدر المتعدي المضاف على خمسة اضرب
١٢٥ بيان استعمال المصدر المتعدي على عشرة انواع باعتبار الاضافة وعدم الاضافة الى فاعله
١٢٥ بيان ان اسناد الفعل الى الفاعل اصلي بحسب الوضع
١٢٦ بيان الاختلافات في عامل المضاف اليه
١٢٧ بيان النسب بين الكليات الاربع
١٢٧ بيان الترادف
١٢٨ بيان اضافة المباين واضافة العام
١٢٩ بيان الاضافة البيانية
١٢٩ بيان النسب الاربع بين المضاف والمضاف اليه
١٢٩ بيان عدم تصريح اللام في الاضافة اللامية
١٣٠ بيان حكم غير في كسبها المضاف من المضاف اليه
١٣١ بيان الفرق بين غلام زيد وغلام لزيد
١٣٢ بيان التخفيف في الاضافة

اللفظية على ثلثة اقسام بجدول
١٣٣ بيان الفرق بين المبهم والنكرة
١٣٤ بيان معرفة مقادير الاشياء بخمسة اشياء بجدول
١٣٥ بيان زبدة بحث مميز اسماء العدد
١٣٧ بيان ان لفظ معنى الفعل يجيء على ثلثة معان
١٣٩ بيان لغات ها على خمسة اوجه
١٤٠ بيان لغات هيهات على ثمانية اوجه
١٤٠ بيان معنى بله على ثلثة اوجه
١٤٠ بيان اعراب هيهات
١٤١ بيان الاختلاف في المرفوع بعد الظرف
١٤٣ بيان شروط الجر الجواري
١٤٤ بيان سلب المفرد اشمل من سلب الجمع
١٤٤ بيان الفرق بين الاسناد والنسبة
١٤٤ بيان الفرق بين الوجودي والعدمي
١٤٥ بيان الاختلاف في رافع المضارع
١٤٦ بيان بحث موضوع علم النحو
١٤٦ بيان زيادة المضارع للعامل ونقصانه بجدول
١٤٧ بيان لزوم كونه متحولا في ظرف زمان او مكان
١٤٧ بيان اعراب لفظ اولا وثانيا
١٤٩ بيان ضمير الفصل والغرض منه
١٤٩ بيان الاختلاف في اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول
١٥١ بيان كون اصل الجملة على قسمين
١٥١ بيان ما يتعلق باصل الجملة
١٥١ بيان الفرق بين الجملة والكلام
١٥٢ بيان تقسيم الجملة بجدول على حدة متعددة
١٥٤ بيان لفظ سواء وبيان مجيئه على ستة معان
١٥٥ بيان مجيء الاسماء المضافة الى الجملة مطلقا
١٥٥ بيان معنى لفظ مثل بفتحتين
١٥٦ بيان تقسيم الجملة
١٥٧ بيان عدم وقوع الجملة صفة الا لنكرة
١٥٨ بيان ان الجملة باعتبار تاويلها بالمفرد وعدم تاويلها به قسمان
١٥٩ بيان ان الفاعل ثلثة اقسام
١٦١ بيان ما يكون منه نائب الفاعل
١٦٢ بيان عدم اقتصار المصدر فاعلا
١٦٣ بيان الفاعل المضمر الواجب الاستتار
١٦٣ بيان ان الاسم الذي يكون منه الفاعل ونائبه قسمان
١٦٣ بيان الواو الداخل على لو وان الوصليتين
١٦٤ بيان كلمة تارة
١٦٤ بيان عدم كون الضمير البارز في الصفات
١٦٤ بيان معنى البحث لغة واصطلاحا
١٦٥ بيان الفرق بين اللازم للشيء واللازم من الشيء
١٦٥ بيان مواضع وجوب استتار الفاعل ونائبه ثمانية اقسام
١٦٦ بيان جواز استتار الفاعل ونائبه ستة
١٦٦ بيان جمع البراغيث وبيان جمع فاعل صفة
١٦٧ بيان الاختلاف في فاعل ضربتا
١٦٧ بيان ان فاعل ضمير بارز منفصل ستة
١٦٧ بيان نقض قاعدة عدم وجود اسم آخره واو ما قبلها مضموم
١٦٨ بيان اصل ضرب بالتخفيف والتشديد
بيان سبب عدم كون الفعل تثنية وجمعا
١٧٠ بيان الاقسام الستة لجمع التكسير
١٧١ بيان ان الفعل وما يوازنه باعتبار استناده الى فاعله ونائبه ثلثة اقسام
١٧٢ بيان تاء اخت واصل اخت
١٧٢ بيان المؤنثات السماعية
١٧٣ بيان ان علامات التأنيث ثمانية
١٧٣ بيان بعض الاوزان التي وجدت فيها الالف الممدودة بجدول
١٧٣ بيان بعض الاوزان التي وجدت فيها الالف المقصورة بجدول
١٧٣ بيان الف التأنيث في حمراء
١٧٤ بيان كون ثلثة مذكرا
١٧٤ بيان ان مطلق المؤنث قسمان
١٧٤ بيان كون التاء علامة التذكير
١٧٥ بيان مطلق جمع كان من الاسماء على قسمين
١٧٥ بيان كون جمع الجمع للمبالغة
١٧٦ بيان حصر انواع التقديم على خمسة
١٧٦ بيان ان الاول من مطلق الجمع قسمان
١٧٦ بيان الفرق بين الجمع وجمع الجمع
١٧٩ بيان الاختلاف في ارادة المعنى الحقيقي والمجازي في اطلاق واحد
١٨٠ بيان عموم المجاز
١٨٠ بيان قسمي اللفظ المشترك
١٨٠ بيان استعمال الاسم على ثلثة اوجه
١٨٠ بيان كون المبتدأ او كونه على ثلثة اقسام
١٨١ بيان قسمي المبتدأ على اختيار العصام والمعر
١٨٣ بيان اطلاقات لفظ الاصل
١٨٤ بيان كثرة وقوع النكرة مبتدأ من غير تخصيص
١٨٤ بيان وجوه تخصيص المبتدأ النكرة اربعة وعشرون
١٨٤ بيان الاختلاف في مدار صحة الاخبار عن النكرة
١٨٥ بيان الاختلاف في عدم خلو الخبر عن الضمير وخلوه
١٨٦ بيان فائدة لفظ يستحق في مقام تاويل الانشاء بالاخبار
١٨٦ بيان العائدات الى المبتدأ من الخبر الجملة خمسة
١٨٨ بيان مجيء اللام بمعنى في وعند
١٨٨ بيان دخول الفاء في خبر المبتدأ اما واجب واما جائز
١٨٨ بيان اخذ لفظ كل حكم المضاف اليه
١٨٩ بيان انواع نواسخ المبتدأ والخبر
١٩٢ بيان اشتراك المرفوعات والمنصوبات من اقسام اللفظ
١٩٣ بيان لفظ هنا بفتح الهاء الثانية وتشديد النون
١٩٤ بيان تقسيم المفعول المطلق
١٩٥ بيان الاحتمالات الثلث للفظ الخبر
١٩٥ بيان كون خبر اسم تفضيل
١٩٥ بيان ان حذف عامل المفعول المطلق ثلثة اقسام
١٩٦ بيان آخر اختلافات في عامل المفعول به
١٩٦ بيان ان المفعول به الصريح باعتبار تقدمه وتأخره عن عامله ثلثة اقسام
١٩٧ بيان معنى لفظ الشامخ
١٩٧ بيان العامل في المفعول به باعتبار ذكره وحذفه ثلثة اقسام
١٩٧ بيان الاشتراك في قسمي المفعول به
١٩٨ بيان تضمن المفعول له التحصيل والتمكين
١٩٩ بيان المفعول المطلق سماعيا وقياسيا
٢٠٠ بيان الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف
٢٠٠ بيان تقسيم عامل المفعول معه الى لفظي ومعنوي
٢٠١ بيان لفظ الحال في اللغة
٢٠١ بيان ان للفظ الحال اربعة معان
٢٠١ بيان اطلاقات لفظ الحال
٢٠١ بيان الغرض من اتيان الحال في التركيب
٢٠١ بيان الحال من المبتدأ على مذهب ابن مالك
٢٠١ بيان ان الحال ستة
٢٠٢ بيان تعريفات الاقسام الستة للحال
٢٠٢ بيان ان الحال النحوية تنقسم الى احد عشر قسما باعتبارات خمسة
٢٠٢ بيان اقسام الحال من المضاف اليه
٢٠٢ بيان ما يتعلق بالحال
٢٠٣ بيان ان الحال باعتبار جواز تقدمها وعدم جواز تقدمها على عاملها قسمان
٢٠٣ بيان تقدم الحال على ذي الحال المرفوع وعدم تقدمه على الظرف المستقر
٢٠٤ بيان عدم تقدم المضاف اليه على المضاف
٢٠٤ بيان انواع الاستدلال
٢٠٦ بيان ان الحال باعتبار تقدمها وتأخرها عن صاحبها ثلثة اقسام
٢٠٦ بيان ان للحال اصلا واسلوبا ونهجا في الاستعمال
٢٠٧ بيان ان الرابط في الجملة الحالية باعتبار انفراد الربط واجتماعه على ثلثة اقسام بجدول
٢٠٨ بيان ان حذف عامل الحال مطلقا قسمان بجدول
٢٠٨ بيان معنى التقريب على وجوه

٢٠٨ سا قسمى التمييز باعتبار المميز والتمييز
٢٠٩ سا المراد عن الذات في التمييز
٢٠٩ سا ان التمييز باعتبار المميز قسمان
٢٠٩ سا ان للتمييز ثلثة اقسام باعتبار الحمل
٢٠٩ سا تعريف الاب والابن والابوة
٢١٠ سا كون التمييز فاعلا في المعنى
٢١٠ سا لفظ الاستثناء وما يتعلق به
٢١٠ بيا دفع التناقض بدخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه
٢١١ سا كون بيد من ادوات الاستثناء
٢١٢ سا كلام موجب وغير موجب
٢١٢ سا وجوب نصب المستثنى
٢١٢ سا تقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل
٢١٣ سا ان المستثنى مطلقا باعتبار اعرابه على ثلثة اقسام
٢١٤ سا وجه تسمية الاستثناء بالمفرغ
٢١٤ بيا معنى الواو في مثل لا بد وان يفعل او وان يكون
٢١٤ سا التماح
٢١٤ سا لفظ وما يتعلق
٢١٥ سا ان المستثنى والمستثنى منه محذوفان
٢١٥ سا حذف المستثنى
٢١٥ بيا عدم جواز الاستثناء من الجمع المنكر عند جماعة
٢١٦ سا استعمال كلمة دون
٢١٨ سا ان الفاصل بين المضاف والمضاف اليه قسمان
٢٢٠ سا ان في جزم الجزاء ثلثة مذاهب
٢٢١ سا ان الجزم في الشرط والجزاء فيه قسمان بجدول
٢٢١ بيا ان دخول الفاء وعدمه في الجملة الجزائية ثلثة اقسام
٢٢٤ بيا عدم دخول شيء من النواسخ وحرف النفي على حرف الشرط
٢٢٥ بيا التصرف في لفظ السمعية
٢٢٥ بيا تعريف الاستقرار
٢٢٥ سا تقدم المعطوف على المعطوف عليه في غير الحروف
٢٢٦ بيا الاختلاف في عوامل التوابع ثلثة انواع

٢٢٧ سا الفرق بين النعت والصفة
٢٢٧ سا ان الصفة على خمسة اضرب
٢٢٧ سا ان الصفة باعتبار معناه قسمان
٢٢٨ بيا الفرق بين النعت والخبر
٢٢٨ سا ان فائدة الصفة ونكاتها ثمانية
٢٢٨ سا الاقسام الاربعة للصفة
٢٢٩ بيا ان الجمل ليست بمعرفة ولا نكرة
٢٣٠ بيا الفرق بين العلم والمعرفة
٢٣٠ سا الوضع الجزئي والكلي
٢٣٠ بيا اقسام الوضع والموضوع له
٢٣٠ سا الفرق بين الاسم والاسامة
٢٣٠ سا الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
٢٣١ سا علامات النكرة
٢٣١ سا الفرق بين النكرة والمعرفة
٢٣١ سا ان الضمائر على ثلثة اقسام
٢٣٢ بيا ان المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان وبالنظر الى اعرابه ثلثة اقسام اجمالا وتسعة بل ازيد تفصيلا
٢٣٣ سا اقسام العلم بجدول
٢٣٣ بيا استعمال سبحان على وجهين
٢٣٤ سا تصوير الجملة بالخمسة بجدول
٢٣٥ سا تعريف اسماء الاشارات الموضوعة للمشار اليه المحسوس وما يتعلق بها
٢٣٦ سا الموصول الاسمي والحرفي
٢٣٦ سا عدم كون الصلة مفردا وانشاء
٢٣٦ سا الفرق بين الموصول والموصوف
٢٣٧ سا كون الجملة القسمية صلة
٢٣٧ بيا سبب وجوب كون الصلة جملة
٢٣٧ بيا السؤال الوارد على كون الجملة نكرة وكونها صلة
٢٣٨ سا ان الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول
٢٣٨ سا اصل الذي
٢٣٨ بيا ان لفظ الاولى جمع الذي
٢٣٨ سا ان اللام في الذي للتعريف بالاجماع
٢٣٩ سا اقسام لام التعريف وتقسيم كل قسم منها
٢٤٠ بيا ان الواو العاطفة تنفرد من بين الحروف العاطفة بخمسة عشر قسما

٢٤٠ سا مجموع اقسام الواو المفردة خمسة عشر
٢٤١ سا استعمالات ثم
٢٤١ بيا استعمالات حتى
٢٤١ سا استعمالات اودام واما المكسورة
١٤١ سا ان لكلمة بل اعتباران
٢٤١ سا استعمال كلمة لا على ثلثة اوجه
٢٤٣ بيا الاختلاف في جواز العطف على الضمير المجرور
٢٤٥ سا مسائل مهمة فيما يتعلق بالعطف
٢٤٥ سا ان الغرض من التاكيد احد ثلثة اشياء
٢٤٥ سا فائدة التاكيد اللفظي وبعض المعنوي
٢٤٦ بيا ان الفاظ مؤكدات معنوية ثلثة اقسام باعتبار المؤكد
٢٤٧
٢٤٨ سا ان التاكيد المصطلح بين النحاة قسمان
٢٤٨ سا الفرق بين البدل والخلف
٢٤٩ بيا معنى لفظ دون
٢٤٩ سا الفرق بين الغلط والنسيان
٢٤٩ سا الفرق بين الاضراب وبدل الغلط
٢٥٠ سا انحصار البدل الى اربعة
٢٥١ سا الفرق بين عطف البيان وعطف التفسير
٢٥٢ سا الاقسام الثلاثة للسبب
٢٥٢ سا مغالطة السيد على جميع التقسيمات
٢٥٤ بيا كون الواو والياء والالف تقديريا
٢٥٤ سا ان ذات الاعراب على ثلثة اقسام
٢٥٤ بيا ان الرفع بثلثة اشياء وبيان النسب بين الرفع والضم
٢٥٥ بيا معنى ديرة واشتقاقه
٢٥٦ بيا ان اخت بمعنى مثل
٢٥٧ سا ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى
٢٥٨ بيا طريق اعطاء عشرة اعراب الى تسعة محال بجدول
٢٥٩ سا سبب انقسام التغير باعتبار معنى ومجيء وفائدة
٢٦٠ سا ان نسبة الاسم للفعل ثلثة مراتب
٢٦٣ سا كتب التاء طويلا وقصيرا
٢٦٢ بيا اختصاص التاء المتحركة للاسم
٢٦٤ سا لغات لفظ ابراهيم
٢٦٥ بيا الالف الممدودة في حمراء

٢٦٦ سا فائدة النسبة
٢٦٨ سا الفرق بين الوزن التصريفي والتصغيري
٢٦٨ سا صيغة منتهى الجموع
٢٧١ سا الفرق بين الاعراب التقديري والمحلي
٢٧٥ سا تقسيم الاعراب حسب الصفة بجدول
٢٧٦ سا الفرق بين ما كان اعرابه اصليا وغير اصلي
٢٧٦ سا كون الاعراب محليا ومقدرا في الفعل
٢٧٧ سا المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ المعرب والنسبة بينهما
٢٧٨ سا المراد بسببية العامل
٢٧٨ سا اطلاق لفظ المركب على شيئين
٢٧٩ بيا عدم اتصاف الجملة باعراب وبناء
٢٨٠ بيا مطابقة ضمير الفصل للمبتدأ والخبر بامور
٢٨٠ سا ان للفعل ثلثة مراتب
٢٨١ سا قياس الصلواة بتعريف ومثال
٢٨٢ سا عدم كون الاصوات من اقسام الكلمة وما يتعلق بها
٢٨٢ سا ان ما صوت به للبهائم ليس بموضوع لمعنى
٢٨٣ سا اقسام التركيب
٢٨٤ سا معنى سيبويه وممن اخذ العلم
٢٨٥ سا اصل احد عشر وسبب بنائه
٢٨٦ سا ان الاعداد على قسمين
٢٨٧ سا ان كم مفردة ام مركبة
٢٨٧ سا تمييز كم الاستفهامية
٢٨٨ سا معنى امس معضلا وسبب بنائه
٢٨٨ سا معنى قط ولغاته
٢٨٨ سا كون قط ظرف زمان لاستغراق ما مضى
٢٨٩ بيا الفرق بين المدة والزمان والوقت
٢٨٩ سا مذ ومنذ
٢٩٠ سا معنى اذ او بنائه
٢٩٠ سا استعمال الى
٢٩٠ سا ان السؤال بكيف عن الحال وباين عن المكان
٢٩٠ سا استعمال ايان ومعناه
٢٩٠ بيا معنى كيف وسبب بنائه
٢٩١ بيان لغات لدى
٢٩٥ بيا معنى الآن وآن وسبب بنائه

٢٩٣ بيا لزوم الالف واللام في تثنية الاعلام وجمعها
٢٩٥ بيا فتح لام حرف الجر في بعض اسم مظهر
٢٩٦ بيا ان الالف المفردة معنيان
٢٩٦ سا معنى قوله تعالى ونحن اقرب اليه من حبل الوريد
سا زبدة بحث اعراب المحلي
٢٩٨ بيا حينئذ ويومئذ وسبب بنائهما وبناء امثالها
تمت فهرس حواشي الاطراف اجمالا

فهرس اظهار الاسرار

١٤ مطلب الباب الاول
١٦ مطلب الكلمة
١٦ مطلب تعريف الكلمة
١٩ مطلب الفعل
٢١ مطلب خواص الفعل
٢٣ مطلب الاسم
٢٤ مطلب خواص الاسم
٢٨ مطلب الحرف
٢٩ مطلب تعريف العامل
٣٠ مطلب المراد بالواسطة
٣١ مطلب تمثيل توارد المعاني
٣٢ مطلب مقتضى الاعراب في الافعال
٣٢ مطلب مشابهة المضارع لفظا
٣٣ مطلب مشابهة المضارع معنى
٣٥ مطلب مشابهته استعمالا
٣٦ مطلب تقسيم العامل
٣٦ مطلب تعريف العامل اللفظي
٣٧ مطلب العامل في اسم واحد
٣٨ مطلب الباء للالصاق
٣٩ مطلب من للابتداء
٣٩ مطلب الى
٤٠ مطلب عن
٤٠ مطلب على
٤١ مطلب اللام
٤١ مطلب في للظرف
٤٢ مطلب الكاف للتشبيه

٤٢ مطلب حتى
٤٢ مطلب رب
٤٢ مطلب واو القسم وتائه
٤٢ مطلب مذ
٤٣ مطلب منذ
٤٣ مطلب كون مذ ومنذ اسمين
٤٣ مطلب خلا وعدا ولولا
٤٤ مطلب كي ولعل
٤٥ مطلب تعلق حروف الجر
٤٥ مطلب حروف جر غير متعلق بشيء
٤٦ مطلب مجرور الزائد ورب ومجرور حروف الاستثناء
٤٧ مطلب مجرور لولا ولعل ومجرور ما عدا السبعة
٤٨ مطلب اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وتقديم غير الفاعل ونائبه
٤٩ مطلب الظرف المستقر واللغو وحذف الجار
٥٠ مطلب حذف الجار من المفعول فيه قياسا
٥١ مطلب الجهات الست ولدى وعند
٥١ مطلب وسط بسكون السين والمقادير الممسوحة
٥٢ مطلب المستثنيات من المكان المبهم
٥٢ مطلب حذف في من القسم الاخير
٥٤ مطلب ظرف مكان محدود
٥٤ مطلب المفعول له
٥٥ مطلب نصب المجرور عند حذف الجار
٥٦ مطلب حذف الجار من أن وأنّ
٥٧ مطلب الحذف والايصال وبقاء المجرور مجرورا بعد حذف الجار
٥٩ مطلب العامل في اسمين
٦٠ مطلب وجه التسمية بالمشبهة بالفعل
٦١ مطلب انّ وانّ وكانّ ولكنّ
٦٢ مطلب ليت ولعل
٦٤ مطلب عدم تقدم معمول حروف المشبهة وصدارتها
٦٥ مطلب عدم صدارة انّ

٦٥ مطلب الفاء حروف المشبهة
٦٦ مطلب كسر مادة الالف والنون والكسر في الابتداء وجواب القسم
٦٧ مطلب الكسر بعد مقول القول وبعد حروف التصديق والافتتاح
٦٨ مطلب مواد فتح مادة الالف والنون
٦٩ مطلب سبب فتح ان بعد لولا ولو بعد ما المصدرية واستعماله
٧٠ مطلب جواز الفتح والكسر في مادة ان
٧١ مطلب تخفيف المكسورة واللام الداخلة على خبرها
٧٢ مطلب جواز ابطال عمل المكسورة المخففة ودخولها على افعال المبتدأ
٧٣ مطلب تخفيف المفتوحة
٧٥ مطلب تخفيف كانّ
٧٦ مطلب تخفيف لكن
٧٦ مطلب الامن حروف المشبهة
٧٦ مطلب لا لنفي الجنس
٧٧ مطلب القسم الثاني من العامل في اسمين
٧٧ مطلب شروط عمل ما ولا المشبهتين بليس
٧٨ مطلب شرط مختص بلا في عمله
٧٩ مطلب العامل في المضارع وان ولن
٨٠ مطلب كي
٨١ مطلب اذن
٨٢ مطلب تفصيل شروط اذن
٨٣ مطلب اضمار ان المصدرية
٨٥ مطلب الجوازم في المضارع
٨٥ مطلب الجوازم في فعلين
٨٦ مطلب حيثما واين وان واذما واذا ما ومتى ومهما
٨٧ مطلب ما ومن واي واضمار ان
٨٨ مطلب العامل القياسي
٨٩ مطلب الفعل اللازم وافعال المدح
٩٠ مطلب نعم وبئس
٩١ مطلب ذكر المخصوص بعد فاعل نعم وبئس
٩٢ مطلب اعراب المخصوص

٩٢ مطلب حذف المخصوص وتقديمه على فاعل
٩٣ مطلب حبذا
٩٤ مطلب اعراب مخصوص حبذا
٩٤ مطلب الفعل المتعدي
٩٥ مطلب تقسيم المتعدي والمتعدي الى واحد واثنين وثلثة
٩٦ مطلب افعال القلوب
٩٧ مطلب خصائص افعال القلوب
٩٩ مطلب جواز كون فاعل افعال القلوب ضميرين وجواز دخولها على مفعوليها
١٠٠ مطلب التعليق
١٠٢ مطلب ملحقات افعال القلوب
١٠٤ مطلب المتعدي الى ثلثة مفاعيل
١٠٥ مطلب الافعال الناقصة
١٠٦ مطلب القسم الاول من الناقصة
١٠٨ مطلب المركبات من الافعال الناقصة
١٠٩ مطلب تضمين الفعل التام معنى صار
١١٢ مطلب افعال المقاربة
١١٣ مطلب كاد
١١٤ مطلب اخوات كاد
١١٥ مطلب اسم الفاعل
١١٦ مطلب اسم المفعول
١١٧ مطلب الشروط العدمية والوجودية لاسمي الفاعل والمفعول
١١٩ مطلب الصفة المشبهة
١٢٠ مطلب اسم التفضيل
١٢١ مطلب شروط عمل اسم التفضيل
١٢٢ مطلب المصدر
١٢٥ مطلب حذف فاعل المصدر وعدم اضماره
١٢٦ مطلب الاسم المضاف
١٢٨ مطلب الاضافة المعنوية
١٢٩ مطلب الاضافة بمعنى من واللام
١٢٩ مطلب فائدة الاضافة
١٣٠ مطلب افادة الاضافة التخصيص
١٣١ مطلب الاضافة اللفظية
١٣٢ مطلب فائدة الاضافة اللفظية
١٣٣ مطلب الاسم المبهم التام ومعنى التام

باحد حمة اشيار وبفه
١٣٤ مطلب التمام بالتنوين
١٣٤ مطلب مميز ثلثة
١٣٥ مطلب مميز احد عشر الى تسع وتسعين
١٣٦ مطلب التمام بنون التثنية وشبه الجمع
١٣٧ مطلب معنى الفعل
١٣٨ مطلب اسماء الافعال
١٣٩ مطلب عدم تقدم معمول اسم الفعل
عليه واسم فعل بمعنى الامر
١٤٠ مطلب معنى فعل بمعنى الماضى وظرف مستقر من
معنى فعل
١٤١ مطلب كون اسم المنسوب والمستعار من معنى فعلا
١٤٢ مطلب معنى الفعل من اسم اشارة ومن بعض الحروف
١٤٣ مطلب العامل المعنوى وعامل المبتدا والخبر
١٤٥ مطلب العامل المعنوى فى المضارع
١٤٧ مطلب الباب الثانى
١٤٨ مطلب الاختلاف فى الامر بغير اللام
وفى اعراب اسماء الافعال
١٤٩ مطلب ضمير الفصل وفائدته
١٥٠ مطلب مذهب الجمهور فى لام الصفات
١٥١ مطلب كون الماضى معمولا فى موضعين
١٥١ مطلب الجملة الفعلية
١٥٣ مطلب الجملة الاسمية ووقوعها مرفوعا ومنصوبا
١٥٤ مطلب تأويل المصدر بواسطة الاضافة
وبواسطة الاستفهام
١٥٥ مطلب تأويل المصدر سماعاً
١٥٦ مطلب مواضع وقوع الجملة مفعولا
١٥٧ مطلب كون الجملة من التوابع
١٥٩ مطلب المعمول بالاصالة والفاعل
١٦٠ مطلب تعريف الفاعل
١٦١ مطلب نائب الفاعل
١٦٢ مطلب وجوب افراد عامل نائب الفاعل
وتعميم الفاعل ونائبه الى المضمر ومظهر
١٦٦ مطلب واجب الاستتار
١٦٦ مطلب جائز الاستتار
١٦٧ مطلب البارز المتصل
١٦٩ مطلب الفاعل المظهر

١٦٩ مطلب وجوب افراد العامل وغيبته وتذكيره
١٧٠ مطلب جواز تأنيث العامل وتذكيره
١٧٢ مطلب المؤنث فى اصطلاح النحاة
١٧٣ مطلب علامة التأنيث
١٧٣ مطلب تذكير ثلثة وتأنيث ثلث
١٧٤ مطلب المؤنث الحقيقى واللفظى
١٧٥ مطلب الجمع المكسر والمذكر السالم
١٧٧ مطلب جمع المؤنث السالم والتثنية
١٧٨ مطلب وجوب تذكير عامل جمع المذكر
السالم واسناد العامل الى ضميره
١٧٩ مطلب اسناد العامل الى ضمير جمع العاقل
١٨٠ مطلب النوع الاول من المبتدا
١٨١ مطلب النوع الثانى من المبتدا
١٨٣ مطلب عدم تعدد المبتدا
١٨٤ مطلب شروط كون المبتدا مبتدأ
١٨٥ مطلب حذف المبتدأ وخبره
١٨٦ مطلب تعدد الخبر وكونه جملة
١٨٧ مطلب الحذف والاصل فى الخبر
١٨٨ مطلب وجوب دخول الفاء فى خبر المبتدا
١٩٠ مطلب اسم باب كان وخبر ان
١٩١ مطلب خبر لا واسم ما ولا
١٩١ مطلب المنصوبات
١٩٥ مطلب حذف عامل المفعول المطلق
١٩٥ مطلب المفعول به
١٩٦ مطلب تقديم عامل المفعول به
١٩٧ مطلب المفعول فيه وشرط نصبه
١٩٨ مطلب المفعول له وتقديمه
١٩٩ مطلب المفعول معه
٢٠٠ مطلب عدم تقديم المفعول معه
٢٠١ مطلب الحال
٢٠٢ مطلب عامل الحال
٢٠٣ مطلب شرط وعدم تقدمها على ذى الحال المجرور
٢٠٥ مطلب وجوب تقديم الحال
٢٠٦ مطلب كون الحال جملة والروابط فى الجملة الحالية
٢٠٨ مطلب تعدد الحال وحذف عاملها
٢٠٨ مطلب التمييز
٢١٠ مطلب التمييز الذى فاعل فى المعنى

٢١٠ مطلب الاستثناء
٢١١ مطلب الاستثناء المتصل
والمنقطع والمستثنى المنصوب
٢١٤ مطلب جواز النصب واختيار البدل
فى المستثنى واعرابه على حسب العوامل
٢١٤ مطلب المستثنى المجرور واصل معنى غير
٢١٥ مطلب حمل الا على غير
٢١٦ مطلب خبر كان وحذفه دون اخواته
٢١٦ مطلب اسم باب كان
٢١٧ مطلب اسم لا وخبر ما ولا
٢١٧ مطلب المعمول المجرور
٢١٨ مطلب الفصل بين المضاف والمضاف اليه
٢١٨ مطلب حذف المضاف والمضاف اليه
٢٢٠ مطلب المعمول المجزوم
٢٢١ مطلب وجوب الجزم فى المضارع
٢٢١ مطلب جواز الجزم والرفع فى الجزاء
٢٢٢ مطلب كون الجزاء جملة اسمية
٢٢٣ مطلب وجوب دخول الفاء فى الجزاء
٢٢٤ مطلب جواز دخول الفاء فى الجزاء
٢٢٥ مطلب المعمول بالتبعية
٢٢٥ مطلب عدم جواز تقديم التابع على
٢٢٧ مطلب الصفة
٢٢٨ مطلب تعدد الصفة
٢٢٨ مطلب لزوم العائد فى الجملة الصفة
٢٢٩ مطلب الصفة بحال الموصوف وبحال متعلقه
٢٣٠ مطلب تعريف المعرفة
٢٣١ مطلب النكرة والمضمرات
٢٣٢ مطلب المرفوع المتصل والمنفصل
٢٣٢ مطلب مرفوع ومجرور متصل
٢٣٢ مطلب منصوب منفصل
٢٣٣ مطلب الاعلام
٢٣٣ مطلب اسماء الاشارة
٢٣٤ مطلب اتصال حرف التنبيه و
كاف الخطاب فى اواخر اسماء الاشارة
٢٣٦ مطلب اسم الموصول
٢٣٧ مطلب العائد من الصلة الى الموصول
٢٣٨ مطلب حذف الضمير العائد

٢٣٨ مطلب كون ذا من الموصولات
٢٣٩ مطلب المعرف باللام وبحرف النداء
٢٤٠ مطلب المعطوف باحد الحروف
٢٤٢ مطلب تأكيد بضمير مرفوع منفصل
اذا عطف عليه
٢٤٣ مطلب العطف على الضمير المجرور
٢٤٣ مطلب المعطوف فى حكم المعطوف عليه
٢٤٤ مطلب عطف شيئين بحرف واحد
٢٤٥ مطلب التأكيد
٢٤٦ مطلب التأكيد اللفظى والمعنوى
٢٤٧ مطلب التأكيد اولا بمنفصل
٢٤٨ مطلب البدل
٢٥٠ مطلب بدل الكل والبعض والغلط والاشتمال
٢٥١ مطلب عطف البيان
٢٥١ مطلب الباب الثالث
٢٥٣ مطلب التقسيمات الاربعة للاعراب
٢٥٤ مطلب التقسيم بحسب الذات
٢٥٤ مطلب التقسيم بحسب المحل
٢٥٤ مطلب المحل الاول
٢٥٥ مطلب المحل الثانى والثالث والرابع
٢٥٦ مطلب المحل الخامس
٢٥٧ مطلب المحل السادس
٢٥٨ مطلب المحل السابع والثامن والتاسع
٢٥٩ مطلب المنصرف وغير المنصرف
٢٦٠ مطلب غير المنصرف السماعى
٢٦٢ مطلب غير المنصرف القياسى ووزن الفعل
٢٦٣ مطلب الوصف والعجمة
٢٦٥ مطلب التأنيث والعلم
٢٦٧ مطلب التركيب والالف والنون
٢٦٨ مطلب الجمع وجعل غير المنصرف منصرفا
٢٦٩ مطلب تقسيم الاعراب بحسب النوع
٢٧٠ مطلب التقسيم الرابع بحسب الصفة
٢٧١ مطلب الاعراب التقديرى ونوعه
الاول والثانى
٢٧٢ مطلب الموضع الثالث للاعراب
التقديرى
٢٧٣ مطلب الموضع الرابع من التقديرى

٢٧٤ مطلب الموضع الخامس والسادس منه
٢٧٥ مطلب الموضع السابع من التقديرى
٢٧٦ مطلب القسم الاول والثانى
من المحلى
٢٧٧ مطلب تعريف المبنى
٢٧٨ مطلب تعريف المعرب
٢٧٩ مطلب معنى الاصل والعارض
٢٧٩ مطلب كون الموصولات من المبنيات
٢٨٠ مطلب كون اسماء الافعال
وفعال منها
٢٨٢ مطلب كون الاصوات من المبنيات
٢٨٢ مطلب القسم الثانى من الاصوات
المبنية
٢٨٣ مطلب كون بعض المركبات من المبنيات
٢٨٥ مطلب سبب بناء مثل خمسة عشر
٢٨٧ مطلب كون بعض الكنايات من المبنيات
٢٨٧ مطلب كم الخبرية والاستفهامية
وكذا
٢٨٨ مطلب الكلمات المتضمنة
معنى ان او الاستفهام و
بناء بعض الظروف
٢٨٨ مطلب بناء امس وقط وعوض
٢٨٩ مطلب بناء مذ ومنذ واذ واذا وما
ولما
٢٩١ مطلب المبنى العارض الغير اللازم
٢٩٢ مطلب النوع الثانى من المنادى
٢٩٥ مطلب بناء التوابع
٢٩٦ مطلب بناء اسم لا
٢٩. مطلب بناء المضارع
٢٩ مطلب جائز البناء وجواز
بناء اسم لا
٢٩٩ مطلب جواز بناء صفة اسم لا

فهرس نتايج الافكار

٠٥ بيان سبب الابتداء بالبسملة
والحمدلة
٠٦ بيان معنى الحمد والشكر
والنسبة بينهما

٠٦ بيان معنى لام الحمد والحمد
لغير الله تعالى
٠٨ بيان مراتب الحامدين
٠٨ بيان الفرق بين الاختصاص
والاستحقاق
٠٨ بيان اصل لفظة الله
٠٨ بيان العالم وجمعه ومعنى
الصلوة ومعنى لام الصلوة
١٠ بيان معانى الصلوة ووجه
تسمية النبى بمحمد
١١ بيان معنى الرب لغة واصطلاحا
١٢ بيان وجه الحصر فى ثلثة ابواب
١٢ بيان معنى الترتيب لغة واصطلاحا
١٣ بيان المذاهب فى التضمين
١٤ بيان الفرق بين الكناية و
التضمين
١٤ بيان امتناع الجمع بين الحقيقة
والمجاز
١٥ بيان احتياج الى اصطلاحات
نحوية
١٦ بيان معنى لام الكلمة ونائبها
١٦ بيان معنى اللفظ لغة واصطلاحاً
١٧ بيان اقسام الوضع
١٧ بيان قيود تعريف الوضع
١٨ بيان عدم الوضع فى المجاز
١٨ بيان لفظ المعنى لغة واصطلاحاً
١٨ بيان سؤال وجواب تعريف المفرد
٢٠ بيان ان الهيئة لست بلفظ
عند المص
٢١ بيان وضع الفعل وخروج اسماء
الافعال من حد الفعل وبيان
عدم خروج المضارع بدلالته
على الزمانين
٢١ بيان مذاهب ثلثة فى المضارع
٢٢ بيان ان خواص الفعل غير شاملة
٢٢ بيان وقع سؤال الدور من
خواص الفعل

٢٢ بيان اضافة المعرفة وعدمها
٢٣ بيان استقلال المعنى فى الفهم
٢٥ بيان ماهية التنوين واقسامه
٢٥ بيان اختصاص تنوين التنكير
والعوض والمقابلة
٢٦ بيان اختصاص حرف الجر
ولام التعريف للاسم
٢٦ بيان مذاهب ثلثة فى حرف التعريف
٢٧ بيان اختصاص المسند اليه
والمضاف للاسم
٢٨ بيان كون معنى الحرف آلة
٣٠ بيان لزوم الدور فى تعريف العام
٣٠ بيان التعريف اللفظى والاسمى
٣٠ بيان كون تعريف العامل لفظيا
٣١ بيان المعانى المختلفة ونقض
تعريف العامل
٣٢ بيان ان تأثير العامل للمتكلم
٣٢ بيان ان الاعراب على قسمين
٣٣ بيان اضمحلال معنى الجمع
٣٤ بيان كون اللام حرف تعريف
موقوف للمشابهة وان حرف
الموصول مثل اللام فى الموجب
٤٠ بيان الفرق بين عن ومن
٤٣ بيان معنى مذ ومنذ
٤٥ بيان جعل المصدر مبتدأ
٤٦ بيان مذهب المص فى رب
٤٧ بيان عدم التعلق والتعلق
فى حروف الاستثناء
٥٣ بيان ابهام اسم المكان
٥٥ بيان سبب شروط المفعول له
٦٢ بيان معنى الاستدراك
٦٣ بيان تحقيق معنى لعل فى كلام
الله تعالى
٦٩ بيان تأويل المصدر مفصلا
٧٠ بيان معطوف حتى
٧٠ بيان ما يحمل المخففة والناصبة
٧٤ بيان الفرق بين المخففة و

المفتوحة والناصبة
٨٠ بيان استعمال كى
٨١ بيان سبب شروط اذن
٨٣ بيان انتصاب المضارع بان
المضمرة
٩٠ بيان معنى اللام فى فاعل افعال
المدح والذم
١٠١ بيان المذهبين فى التعليق
١١٩ بيان الاختلاف فى عمل بعض
اوزان المبالغة
١٢٣ بيان عمل المصدر بلا شرط
١٣١ بيان سبب كون اسم المضاف عاملا
١٣٥ بيان لزوم اللام فى جمع الاعلام
١٧٦ بيان مفاد جمع الجمع وجمع جمع الجمع
١٩٩ بيان اعراب لفظ المفعول معه
٢٠٠ بيان معنى المصاحبة
٢٠١ بيان المراد من الهيئة فى تعريف الحال
٢٠٤ بيان اختلاف تقديم الحال على ذى
الحال المجرور
٢١٢ بيان ما عدا خلا وعدا
٢٢٦ بيان الاختلاف فى عوامل المعمول
بالتبعية
٢٤٠ بيان دخول الواو بين الصفة والموصوف
٢٤١ بيان الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة
٢٤٩ بيان الاقسام الثلاثة لبدل الغلط
٢٥٢ بيان المعنيين للاعراب
٢٥٧ بيان نقصين التثنية والجمع
٢٥٧ بيان اتيان النون فى التثنية
والجمع
٢٦٩ بيان اضافة العلامة الى الرفع
٢٩٠ الاشارة الى الاعراب كيف
٢٩٠ بيان لغات لد ولدن
٢٩٤ بيان شبه المضاف

تمت
فهرس نتايج الافكار

كيفية الجمع والترتيب

بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لمن رفع السموات وخفض الارضين . ونصب عليها الجبال اوتاداً للتمكين مع المكونين
. وصلوة على من شرح صدره من فخر المرسلين . وعلى من تمسك بعروته المتين . ثم لما كان
نتايج الافكار مهيباً وحجاباً بالمستندق التحصيل . اذ تجرعه من بحور العلم قليل . وهو
مشحون بالضمائر والتنقيحات والمطويات المفضيات الى التمليل . ولابد ان يتقيه النحوى لئلا
يكون اقدامه بزيل . لكون ما استكشفه على الزيل ولم يستضأ بما عداه من الشرح
النبيل ومن استنسخ واستفهم واستبصر في بدأ كل فن وان كان عسيراً . فهو يصير عليه
الى النهاية هيناً ويسيراً . اراد العبد الفقير . المفتقر الى رحمة ربه القدير . على رضا بن يعقوب
المنتوالي وقف الكبير . الكائن في ايالة الطربزون . المتمنى ان يحشر مع الذين هم في جنات
تحتها العيون . واستنسخ من بعض الاصدقاء والاحباب . للاستماع والاستضاع ما عندهم
من نسخ هذا الكتاب . المخرجة من ايدى الاساتيذ الكاملين الذين هم في عصرهم مثل الائمة
المجتهدين . العارية عن الغلط والربط المتوسط . نظراً الى المثال والقواعد والتفكر المفرط .
وان كان ذلك التكليف تكليفاً بما لا يطاق . لكونهم لها غاية الرغبة والاشتياق . وهو
مستذاق الاذكياء المستفيد والمفيد . ولا الجذ عن العند والبليد . وكانت مع ما عندى
نسخاً متعددة . الى لم يوجد امثالها ولو وجد لم يتملك باثمان عديدة . ان ينقه
ذلك المنقحات والمطويات والضمائر مع عدم البضع وكثرة التبايع . مستعيناً من الملك المنان
. بالادخال مما بين الاسطر وبحرها . الى النسخة تصويراً نرقيمها . ولما لم يف ما اقتضفنا
منها مقداراً ما تصورنا[١٧] . اذ بعد التهذيب قل حلاً منه . اقتضفنا ما حذ الكتاب والفن
المقصود . لاتم منها ما هو انقص من المقدار المعهود . مشيراً الى محل مناسب الحواشى
ومرجع الضمائر بالارقام . ولم نترك ضميراً ومعطوفاً بدون الاشارة[١٧] في مقام . ولم نحرر

[١٧] اشارة المعطوفات هكذا عد عت عك عنك
واشارة تعلق حروف الجر هكذا مت مب ق ق
في جانب المتعلق والمتعلق منه

حاشية صحيفة بالاخرى * ليكون للمطالعة اسهل واحرى * ونقلنا اسماء
الكتب التى استنسخنا منها * بعضاً باسمائها الصريح وبعضاً بالرمز ببعض حروف
عنها * واشرنا بعضاً الى اسم قائل الكلام بحسب الجد * ولم نترك مهملاً الا ما قائله لم يوجد
* والحاصل روعى فيها الى الطبايع التلاشى تفهيماً * لينتفع منها من هو اقل فهماً *
وانما اخترنا هذا الترتيب والهيئة مخالفاً للسلف * ليكون اسهل للتعليم والتعلم
والمطالعة للخلف * وسموها الاخوان حين شراءهم اجزاءه قبل التمام * بالاطوق
الجديد ونحن نلقبها بكيس العقول لاحتمال كونها بالالهام * ثم لما الحقنى الميل والرغبة
من ذوى الالباب * من الاساتيذ والاتراب والطلاب[١٦] * العارفين بين السقيم
والصواب * الى ما سودته قبل بتوفيق الهادى * وفق ما طبع منه التداول بين
الايادى * لزمنا الشروع الى التمق والتسويد مجدداً بعناية الملك الهادى * مع
الزيادات الماخوذة من الماخذ والمطولات حسب اقتضاء المقام * بسياق الترتيب
الاول موافقة للمرام[١٢] * ومع تصحيح ما سقط فيه من الاقلام * من غير سقط وترجم
في مقام * كما لا يخفى على من طالعها بالاهتمام * ونرجو منهم ان لا ينظروا
قصورنا في الدفعة الاولى والثانية مما سقط من رشحة القلم * ووقع بالنسيان
والغفلة بالاشتغال والالم * وان لا يسندوا الى الخطاء قبل تعميق النظر والتتبع
بحقيقة الحال * بالنظرة الاولى التى هى الحمقاء بلا اجمال * غم الخطاء يقع كثيراً من
الانسان في كل مقال * فينبغى ان يكون الانصاف والتتبع بالتأويل والحمل محملاً
صحيحاً ماوى * لما نطق عليه السلام لا تظن كلمة خرجت من فى اخيك سوءاً وانت
تجد في الخير محملاً وهو لا ينطق عن الهوى * ويكفى لنا كون الطاعن مطعوناً بلا
ارتياب * اللهم لا تجعلنا منهما والحقنا زمرة اولى
الالباب * واشرح صدورنا وكفر
عنا سيئاتنا وتوفنا مع
الابرار

[١٦] قوله ثم لما الحقنى معطوف على قوله ثم لما كان نتايج الافكار

[١٢] بعين العبارة وجعلنا بالها منه

[٢٠] من الطابع ومن ينتفع منى ومن العوام منه

ف ١
فان قيل كيف يضاف الاسم الى الله والله هو الاسم فان الاسم والمسمى واحد عند اهل السنة والجماعة قلت الاسم بمعنى التسمية وهو التلفظ بالاسم فيكون تقديره بذكر الله ابتدأ وقيل انه زيادة كما في قول الشاعر داع يناديه باسم الماء اى بالماء فيكون تقديره بالله ابتدأ توضيح شرح المقدمة

ف ٢
اعلم ان الالفاظ قوالب المعاني في انفهامها عنها وامامها في الاستعمال فعلى العكس صرح به الشريف في المفتاح فما ذكره الشارح مبني على الاول

ف ٣
قوله جعل الالفاظ اه بالنسبة الى المتكلم اذ المتكلم يأخذ الالفاظ من المعاني واما المخاطب فيأخذ المعاني من الالفاظ فيكون عكسها فلله الشارح

ف ٤
المعاني جمع معنى سيأتي بيانه وجعل الالفاظ قوالب المعاني كمكث بديع في الكلام لتحقق المناسبة بينهما المقتضية صحة جعل كل واحد منهما ظرفا للآخر والخبار هذا اشارة الى ان موضوع النحو هو اللفظ العربي الذي يعرف به العلوم الادبية ح

ف ٥
وفي ذكر الالفاظ والحروف والتامة والكنايات والموصولات والاشارة وغير ذلك براعة الاستهلال وهي كون ابتداء الكلام مناسبا للمقصود منه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني * وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني * وبفضله رفع الخطأ عن الامة عامة * وبتكوينه كان الافعال تامة * ولا يسع ظروف الكنايات توصيف موصولات نعمائه * ولا يتأتى بالاشارة اظهار مضمرات آلائه * والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين * محمد الذي اعرب عن حجج الدين للعالمين * وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات احكامه * والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه * اللهم اجعل صدورنا مصادر صفات الكرام * واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام * وابذل مغفرتك عما اجتنابه غلطا * واجمعنا مع الموحدين لا القائلين

شططا * اما بعد فيقول العبد الفقير * الى لطف ربه القدير * الشيخ مصطفى بن حمزة * اسكنهما الله بفضله في الجنة * ان كتاب اظهار الاسرار * للفاضل صاحب امعان الانظار * بديع الفضل في الاعصار * ما رأت مثله الابصار * خلف السلف الاخيار * سند الخلف الاخيار * مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني * والنحرير الحبر المدقق الرباني * الشهير المعروف بالبركوي * الفائز بالنوال الوري * اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار * واركنه في كنة تجري من تحتها الانهار * لما كان مشتملا على مسائل دقيقة * وتحقيقات عميقة * واعتبارات لطيفة * ورموز خفية * ومرتبا بالترتيب البديعة * ومنكبا في الاساليب البديعة * ومقصورا على محض الفوائد * ومحذوفا ما هو كالزوائد * مع غاية الافتصار * ونهاية الاختصار * ولهذا طار كالامطار في الاقطار * وصار كالامثال في الاعصار * ونال في الآفاق حظا من الاشتهار * اشتهار الشمس في نصف النهار * وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار * قد اوقد في افئدة الطالبين النار * سألني بعض الاخوان * واخص الخلان

ف ٤
قوله امعان الانظار فيه تورية لانه يحتمل ارادة المعنى التركيبي ويحتمل ان يراد منه شرح المتن المسمى بهذا الاسم ح

ف ٥
قوله بديع الفضل اى المخترع في الفضل و فضله بلا مثال والعجيب فيه او فضله في الاعصار اى الازمان وبينهما جناس لاحق كما بين الاخيار والاخبار من الجناس الخطي

ف ٦
قوله سند الخلف اه في المختار فلان سند اى معتمد اى ان العلماء المعتمدة في زمن المص يعتمدون اقواله ويلجأون اليه لازالة الشبه وحل عويصات المسائل ح

ف ٧
قوله الحبر المدقق يقال للرجل العالم بتحبير الكلام اى تحسينه حبر بالفتح والكسر والجمع احبار وحبور كذا في القاموس وقيل مقلوب البحر فيكون وزنه عفلا سمي به العالم تشبيها له بالبحر لان الاول يجمع العلم كما ان الثاني يجمع الماء وفي ضمن هذا تشبيه العلم بالماء في كون كل منهما سببا للحيوة والبقاء وفي كونه سببا للطهارة كما لا يخفى على ذوي البصائر مسكوه

ف ٨
قوله المدقق من فلان الشيء اذا علمه على وجه اليقين واطلع فيه على سر خفي وبلا ميه قولهم التحقيق اثبات المسائل بدلائلها والتدقيق اثبات دلائلها بتحقيق المقدمات المأخوذة فيها سعد على زاده

أن أكتب لهم شرحا يحل عقد ألفاظه ومبانيه * ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه * ويبين ما له وما عليه وما فيه * مشتملا على نكت وفقه ورموز خفية * موجزا غاية الإيجاز بلا إخلال * مسهلا للضبط والحفظ بلا إملال * فقلت لهم إني * قد وهن العظم مني * ووهنت الطبيعة والقوى * وفاحت القطيعة والجوى * وحببت ولاح لي عدة العلل * ووجبت وفاجأني علدة الأجل * مع الكدر آوانه * وانتشار جناني * من نائبات وحول * وابن الصفا حيث ابغاء الأمل * وقد صدر مني الوعد بمنزلة العهد في أثناء هذا الكلام * إني إن وهب لي ربي ولدا ذكرا أصرف عنان الهمة نحو هذا المرام * ثم لما وهب لي ربي ولدا سميته لفخر الأنام * أعادوا الاقتراح على وجه الاهتمام * فقال لو كرر الاعتذار والالتماس * لوصل إلى ضرب أخماس بأسداس * فلا راح لي أن ليس فيه فلاح * سوى إسعاف حاجتهم والإنجاح * فنظرت إلى ما عندي من البضاعة فوجدتها مزجاة * وتأملت ضعف استطاعتي فوجدتها غير مرجاة * غير أن الهمة بأن الضرورات * تبيح المحظورات * فشرعت فيه معترفا بأن شروع مثلي في مثل هذا من الفضاعة * كما أن كتابة الأشل من الصنيعة * ولكن تضرعت إلى من هو عليه هين يسير * وما من ممكن عليه بعسير * وتوكلت على الحي الذي لا يموت * وكل شيء غيره يموت *

مـ٧ قوله قد وهن العظم مني اي ضعفت ووهنت الطبيعة اي ضعفت والطبيعة والطبع السجية التي جبل عليها الانسان والقوى جمع قوة وفاحت اي ظهرت والقطيعة الهجران وحببت بفتح اللام والحاء المهملة وضم التاء ووجبت اي اضطربت يقال وجب القلب وجبا اذا اضطرب وفاربني علدة بفتح العين المهملة وسكون اللام وفتح الدال المهملة صلابته مع انكدار اي تغير وانتشار جناني بفتح الجيم اي قلبي ومن نائبات اي مصيبات وحول بكسر اي والمهملة وفتح الواو اي انتقال حاشية رهاوي على ابن ملك

مـ٨ وفاحت القطيعة في القاموس فاح المسك فوحا وفؤوحا وفوحانا وفيحانا اذا انتشر رائحته والقطيعة كالشريعة الهجران والشارح استعمل فاح في لازمه فهو مجاز عن ظهر لان انتشار الرائحة يلزمه الظهور اي ظهرت القطيعة اي البعد اما بموته نفسه لكونه وصل الى سن الشيب الذي هو نظير الموت او بما جر عنه فيما بعد من شو ولده منح

مـ٩ ولا اوان كالزمان لفظا ومعنى اي مع الفتن الواقعة في آواني فالا بمعنى في كخرب اليوم لكن الانكدار بمعنى نقيض الصفوة لم نجده في كتب اللغة وما ذكرناه مبني عليه بطريق المجاز سائغ

مـ١٠ هكذا وقع في النسخ لكن الصواب ابغاء الامل بفتح الهمزة والفاء جمع بافع بمعنى الغلام والتقدير يا غلمان الامل بحذف حرف النداء دروس

مـ١١ قوله قد صدر الاحسن لكنه صدر از ظاهره يقتضي الحالية والمقتضي عليها ستعلم لكن خطبة الشارح هذه مما لا ينبغي ان يدق النظر فيها لانها ليست في المكان المقبول من البلاغة فانها سخطة جدا وهو معذور لانه متكفل لذلك ولعله الطبايع على الناقل منح

مـ١٢ قوله اصرف عنان الهمة صرفه بحرفه رده والعنان ككتاب السير الذي تمسك به الدابة جمع اعنة والهمة بالكسر وتفتح ما هم به من امر ليفعل وفي الكلام استعارة مكنية بتشبيه الهمة بالدابة والعنان تخييل والصرف ترشيح منح

مـ١٣ والالتماس الطلب فيلان كان الطلب من الاعلى الى الادنى فهو امر وبالعكس دعاء او من المساوي فهو التماس فيحتمل ان الطالب للشرح تلاميذ الشارح والتعبير عنهم بالاخوان والخلان وعن طلبهم بالالتماس تواضع ويحتمل ان السائل بعض اقرانه فالتعبير بالالتماس في محله منه

ومن يتوكل على الله فهو حسبه * ومن يدعوه صدقا فهو مجيبه * ثم لما وهب لي شقيقه عبد الله لوعده الكريم * بقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم بفضله العظيم * لزمنا الإقدام * على وجه الاهتمام * فلما تيسر الإتمام * بعون الملك الغفار * سميته نتائج الأفكار * سائلا منه تعالى أن ينفع به هذين الولدين وسائر الطلاب * ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب * ثم اقتضت الحكمة الإلهية * انتقالهما إلى دار الآخرة * إنا لله وإنا إليه راجعون * لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون * جعل الله بفضله جنة المأوى لهما مأوى * وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا وذخرا لنا في العقبى * والمرجو من إخوان الصفا * أن لا ينسوهما من الدعاء لأنهما كالعلة الغائية لهذا * لعله يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا * لئن أدركت في نظمي فتورا * ووهنا في بياني للمعاني * فلا تنسب لنقصي أن ترقى * على مقدار تشبط الزمان * ولما أراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو أسلوب الكتاب المجيد * وعليه الإجماع في الدفتر العتيق والجديد * صيانة لنا لبضاعتنا عن الأقطعية والأجذمية * على ما نطقت به المقالة القاسمية *

مـ٤ قوله كالعلة الغائية لهذا لان العلة الغائية ما يتقدم في التصور ويتأخر في الوجود والولدان العزيزان تقدما في التصور لكن تأخرا في الوجود فالعلة الغائية تعلقهما هذا الشرح كذا ذكره العصام عصام

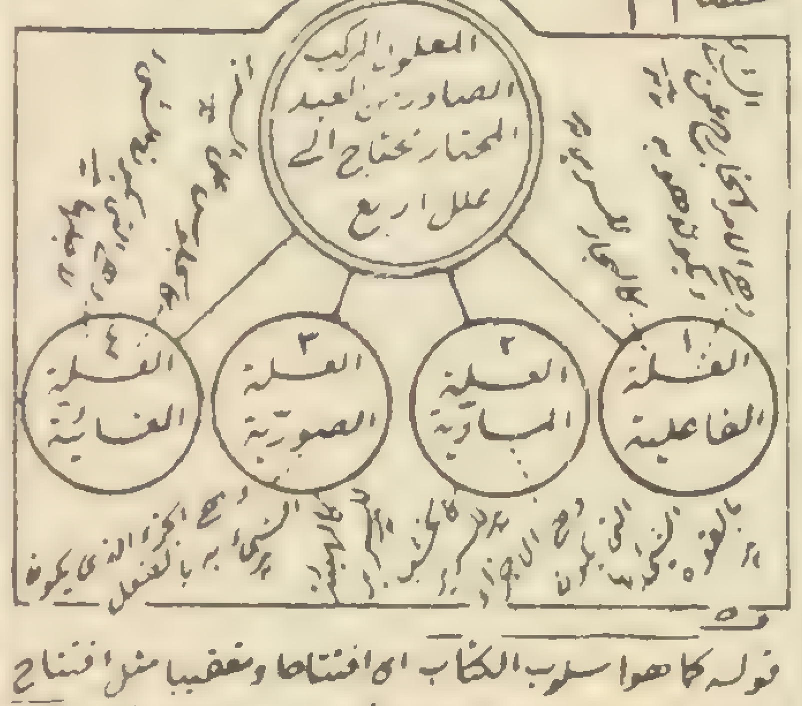

مـ٥ قوله كما هو اسلوب الكتاب اي افتتاحا وتعقيبا مثل افتتاح وتعقيب هو اسلوب الكتاب المجيد وهو القرآن الكريم وعليه الاجماع معطوف على صلة الموصول في الدفتر في الصحاح الدفتر الكراسة والدفتر العتيق والجديد كناية عن كل الزمان صيانة علة للتعقيب والافتتاح على ما نطقت اي دلت عليه المقالة يعني القول القاسمية منسوب الى الجزء الثاني من ابي القاسم كنية النبي عم والنسبة الى المركب تكون الى الجزء المقصود من الجزئين وقد تكون الى الكل على ضعف وتحوز وجهها رامية هرمزية في النسبة الى رام هرمز بالتركيب المزجي وقد يؤخذ من الجزئين لفظ فينسب اليه نحو عبشمي في النسبة الى عبد شمس حاشية شمس على الهوادي

مـ٦ وفي التبرك بالاسم او الاستعانة به كمال التعظيم للمسمى فلا بد على اتحادهما بل ربما يستدل بالاضافة على تغايرهما والرحمن والرحيم اسمان مبنيان للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم والاول ابلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ويختص به تعالى لا لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضي جواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع وليس كذلك بل لان معناه المنعم الحقيقي

على قائلها الصلوات الاحدية * والتسليمات الابدية * قال

(بسم الله الرحمن الرحيم * الحمد) له معنى لغوي وهو

الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو

فعل يشعر بتعظيم المنعم قصدا لانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى

لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه على الشاكر وعرفي

وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف

بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم

مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره

اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح ومن وجه

من الحمد العرفي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما ومباين للشكر

العرفي بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي اعم

مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه من المدح واخص من وجه

منه والشكر العرفي مباين للمدح بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب

الوجود كذا في الامعان بشرح المصنف رحمه الله للمقصود *

ولامه للجنس او الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه

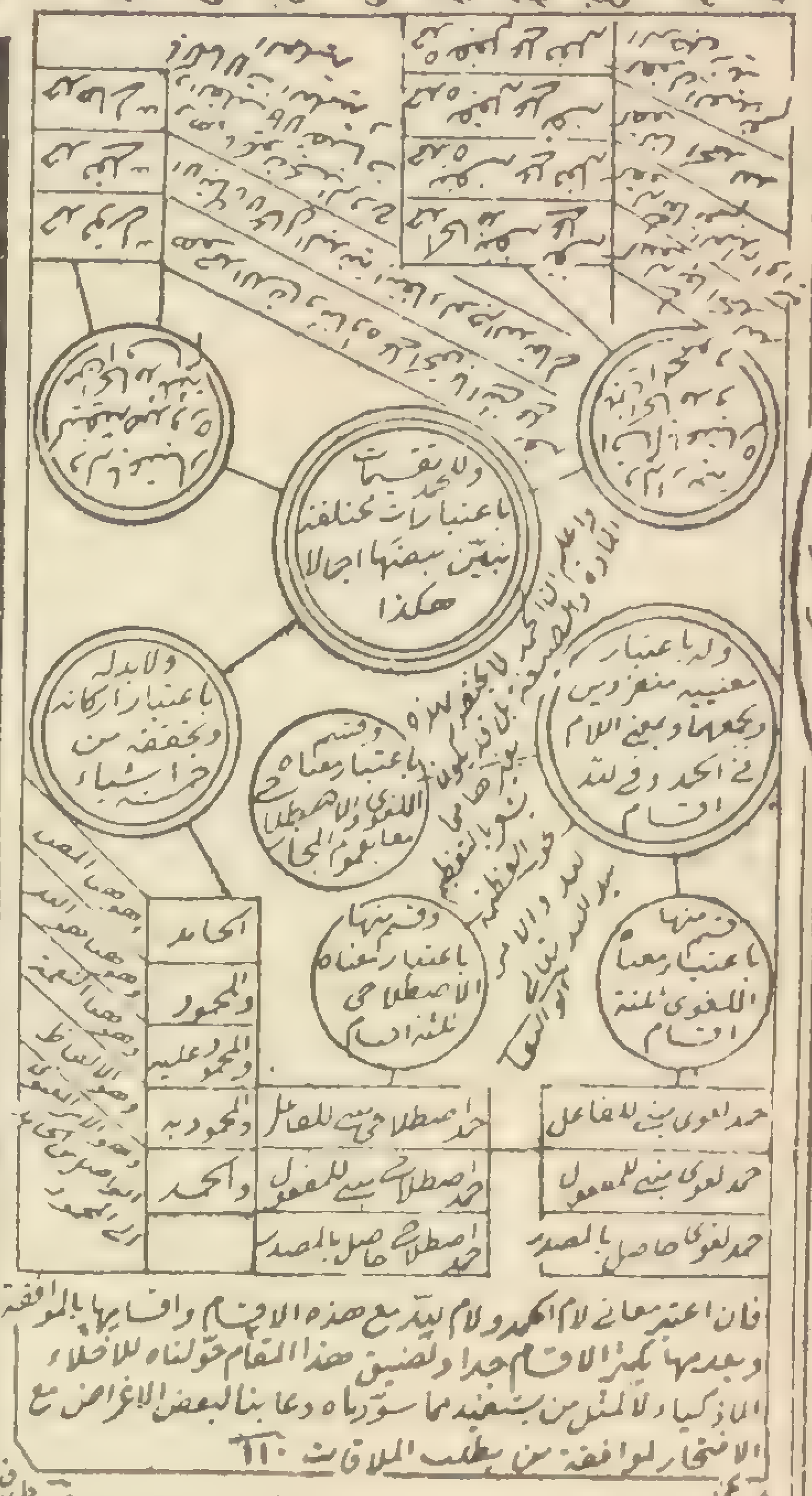

فان اعتبر معاني لام الحمد ولام لله مع هذه الاقسام واقسامها بالموافقة وعدمها يكثر الاقسام جدا ولضيق هذا المقام حولناه للاخلاء الاذكياء ولا مثل من يستعبد مما سودناه دعا بنا لبعض الاغراض مع الافتخار لموافقة من يطلب الملاقات ١٢

٤
او على ذات من يكون شاكرا عند صدور الفعل المنبئ عنه لاجل هذا الانعام فالاطلاق مجازي او نحو ذلك ومنهم من لم يشترط كونه على الشاكر فيكون مرادفا للحمد العرفي عنده

قوله جميع ما اه مفعول صرف وفاعله العبد وكلمة ما موصولة او موصوفة او مصدرية فعلى الاولين فالضمير الراجع اليها محذوف اي انعم الله وعلى الثالث لا يحتاج الى الضمير كذا قال القاري حاسيه

٦
لتصادقهما في الوصف باللسان في مقابلة الفاضلة دون النعم السارية الى الغير كحمد زيد على انعامه وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي في فعل القلب والجوارح وصدق اللغوي بدون العرفي في الوصف باللسان في مقابلة الفضائل وهي

لتخصيصه بالمسند كما في التوكل على الله والكرم في العرب فيكون جميع

افراده متصفا بالمسند اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس

فلان المسند اليه هو الماهية في نفسها لا في ضمن الفرد فيكون المسند

لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد

بدون الاتصاف بالكينونة لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة

بدون الاتصاف بالزوجية * وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر

فراجع الى الله في الحقيقة والمصرح اختيار الثاني في الامعان لظهوره

في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها

له تعالى بخلاف معنى الجنس اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة

اوفى وبمقام الثناء احرى فان قلت في اي معنى الجنس او

الاستغراق يكون بعض افراد الآخر خارجا عن التخصيص الذي يفيده

تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمده

المخصص على وجه الكمل قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم

المجاز واعلم ان الحامد في هذا تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل

حمده بنعمة او حامد لغة وعرفا ان قابله بها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك

للماهية بملاحظة الافراد اجمالا وضعا واحدا بخلاف العلمين حيث وضع لعين شيء تارة واحدة للماهية فان قلت اي معان اللام اصل قلت ذكر في التلويح الاصل في اللام عهد الخارجي لانه كمال التمييز ثم الاستغراق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والباقي ليس باصل لان الحكم على الجنس بدون الافراد قليل الاستعمال جدا وعهد الذهني موقوف على وجود القرينة والاستغراق هو المفهوم من الاطلاق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح حيث لا عهد في الخارج خصوصا في الجمع قرينة القصد الى الافراد وهذا ما عليه المحققون

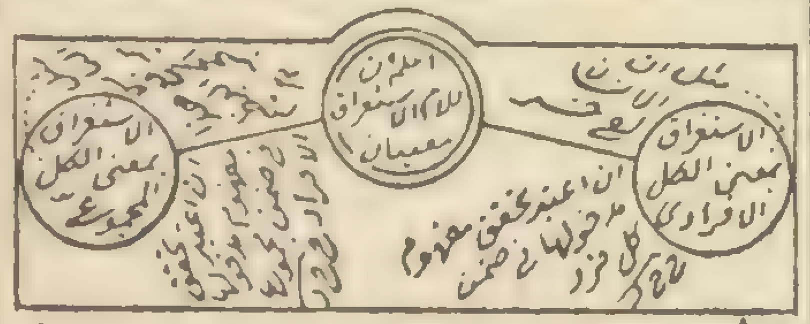

١
اذ لو حمل على اللغوي خرج ما بالاعتقاد وفعل الجوارح غير اللسان وان حمل على العرفي خرج ما لا يكون في مقابلة الانعام

٢
قوله فعليك وهو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى تمسك لان الباء في المفعول نقويه كما ظن الرضي

٣
وعموم المجاز ان يراد باللفظ معنى يتناول المعنيين احدهما حقيقي والآخر مجازي او احدهما لغوي والآخر عرفي وههنا كذلك وذلك المعنى العام ما يطلق عليه لفظ الحمد حاشيه هوادي

٤
بان يريد بالحمد ما يطلق عليه لفظ الحمد وهو معنى مجازي عام للحمد العرفي

انْ جعله جزأً من شكرٍ عرفيٍّ بان صرف سائر ما انعم عليه الى ما انعم له

كما صرف لسانه وذلك اعلى مراتب الحامدين (لله) واللام

للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرّق بينهما بان يعتبر الاول بين الذات

والصفة نحو العزة لله والامر لله والثانى بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين

والنار للكافرين وللاختصاص عند من لم يفرّق بينهما ويعمّ الثانى

للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك ذكره مولانا

نور الدين صاحب الهوادى وهو المختار عند المصرح حيث قال فى الامعان

ان اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه

من لاه يليه اى تستّر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علماً معهما

وحذف الف لاه فى الخط لئلا يكون على صورة النفى فلما ادخل عليه اللام

حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفى وكلام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات

وكذا كل ما فى اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو للحم ذكره

فى الامعان (رب العالمين) اى مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئاً فشيئاً

والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به

الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض وانما جمع ليشمل ما

واما الله هل هو لفظ عربى كما هو مذهب الاكثرين او عبرانى او سريانى كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم كما هو قول الخليل و سيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هو من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الثانى هل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب بعض واختيار الغزالى وجمع غفير من المحققين وعلى الثالث هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم اولا كما هو مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكرها الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها فى شرح المشارق دده چلبى

قوله الله اصله الاله كالاناس فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها وعوض عنها حرف التعريف وادغمت اللامان ثم فخمت اذا وقعت بعد الفتح او الضم باتفاق القراء لكون التفخيم مشعراً بالتعظيم لا اذا وقعت بعد الكسر لان الانتقال من الكسرة الى اللام المفخمة ثقيل والاله من اسماء الاجناس يقع على معبود سواء كان حقاً او لا ثم غلب على المعبود بالحق كما غلب النجم على الثريا والبيت على الكعبة والكتاب على كتاب سيبويه واما لفظة الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لا يطلق على غيره تعالى والمختار انه اسم لذات البارى تعالى غير صفة وهو قول الخليل واختاره الاصوليون والفقهاء لان الصفة لا بد لها من موصوف تجرى عليه وسائر اسماء الله تعالى صفات بالاتفاق فلو كان اسم الله ايضاً صفة لكانت اسماء الله تعالى باسرها غير جارية على اسم موصوف بها وهو محال وقيل انه اسم صفة لان ذاته تعالى من حيث هى غير معقولة فلا يمكن وضع اللفظ بازائها واجيب عنه بان العلم هو الموضوع للذات المعينة فى نفسها ولا يلزم ان يكون معقولة بكنهها للواضع فلا يمتنع ان يوضع اللفظ الدال عليه الشيخ الاكمل شارح المشارق

اصل لفظ الله

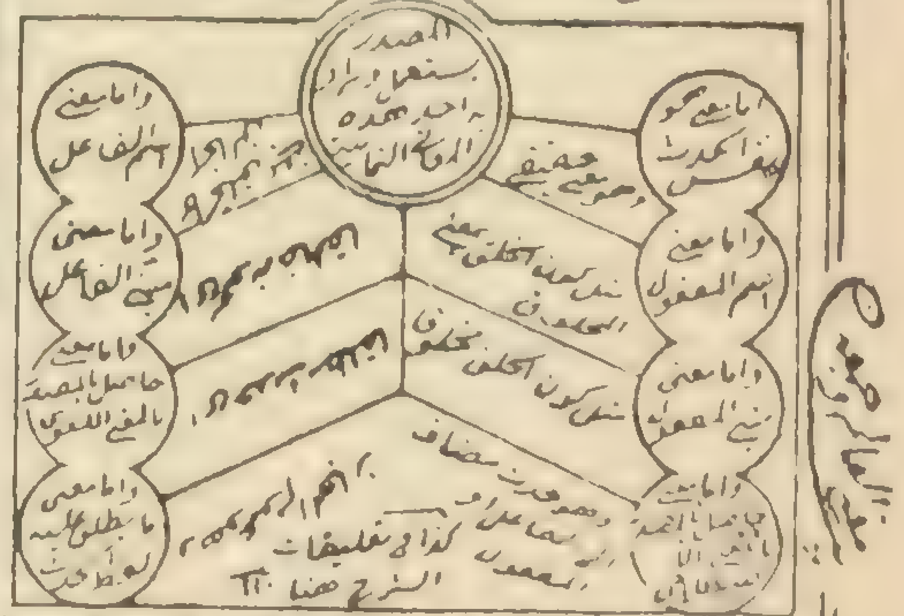

ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون

كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوى العلم من الملائكة والثقلين

وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع (والصلوة) هى فى اللغة الدعاء

او التعظيم تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاجناس

بالفصول فمنه قيل الصلوة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار

ومن المؤمنين الدعاء ثم غلبت فى عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة

المخصوصة لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوى المتنوع على الانواع

الثلاثة ولامها كلام الحمد فى تحمل الجنسية والاستغراق وافادة

التخصيص ذكره مولانا نور الدين صاحب الهوادى ومراده والله

اعلم القصر الادعائى او الاستغراق العرفى اذ جنس الصلوة او جميعها

غير مختص بنبينا عليه الصلوة والسلام ولذا قال فى الامعان لامها

للجنس باعتبار وجوده فى ضمن بعض الافراد والظاهر ان مراده انه

للعهد الذهنى ويحتمل ان يكون مراده بارادة مولانا المزبور فالمعنى جنس

الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل (على محمد)

ودعاؤه تعالى ذاته العلية بمغفرته تعالى له عليه الصلوة والسلام

ولما كان العبد حامداً لله تعالى بالاصالة ناسب ان يصلى على نبيه النبيه فقال والصلوة كما ذكره بعض الفضلاء اظهاراً له بنعم النبى عم بهدايته الى سواء الطرق

والاصل صلوة بفتح الواو ثم قلبت الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فان قلت لم لا يكتب بالالف قلت لئلا يلتبس بالجمع لان جمع صلاة كقراة وهو صلوة قلبت الفاً فان قلت لم لم يعكس قلت لان الجمع ثقيل والالف خفيف والواو ثقيل فاعطى الاول للاول والثانى للثانى تعادلاً بينهما

قوله والصلوة يقال صلى يصلى صلاة قياس مصدره تصلية لكنه مهجورة كذا ذكره فى اكثر كتب اللغة ويمكن ان يقال انما تركه اكثر اهل اللغة لان اعتنائهم بالمصادر السماعية دون القياسية وهى من المصادر القياسية وايضاً يجوز ان يكون تركهم لدفع الايهام لان التصلية كما يكون مصدر صلى بمعنى دعا كذلك يكون مصدر صليت بالنار اى عذبت بها كذا ذكره القونوى فى شرح ابى اسحاق المحرره

معنى الصلوة

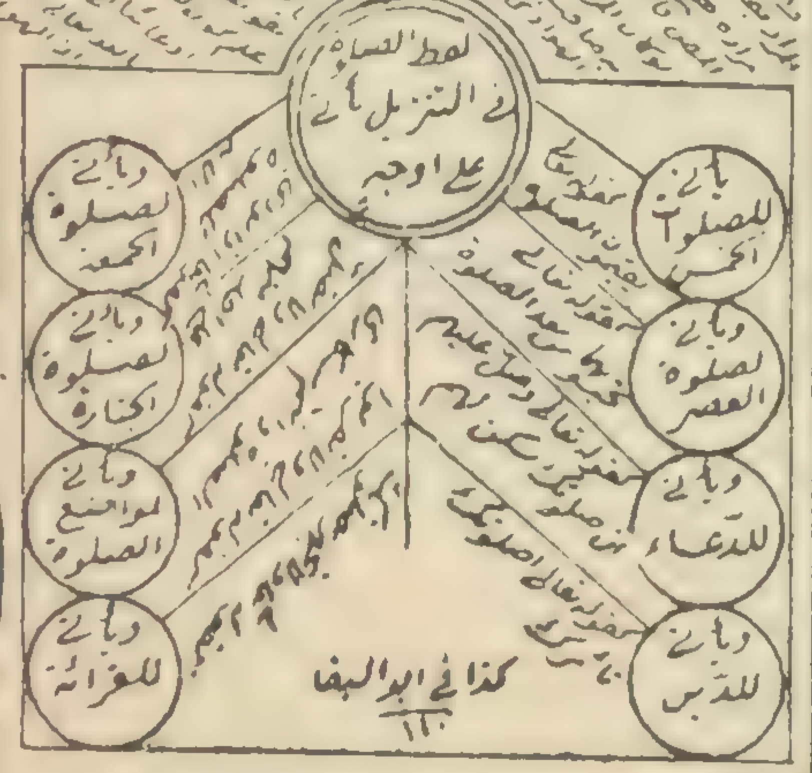

اعلم ان الرحمة فى الاصل العطف ورقة القلب وهى كيفية نفسانية تستحيل فى حقه تعالى فتحمل على نهايتها وهى الانعام ويتبين هذا يؤول الكيفيات النفسانية المنسوبة الى الله تعالى فى القرآن كالحلم و الغضب وغيرهما سيد على زاده

قوله وافادة التخصيص عطف على قوله تحمل دون الجنسية وتقدير العبارة ولامها كلام الحمد فى افادة التخصيص وافادة التخصيص بوجه كل من

واجابة تعالى اليه عليه السلام وكذا تعظيمه ودعاء الملائكة والمؤمنين و
تعظيمهم طلب المغفرة والاحسان منه تعالى وبما ذكرنا ظهر انها مشتركة
معنوية بين الانواع الثلاثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل
منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا فضلا عن العموم فان قيل اذا
استعمل الدعاء بعلى يكون للمضرة فكيف صح استعمالها بعلى على تقدير كونها
بمعنى الدعاء قلت هذا مختص بلفظ الدعاء قال الله تعالى ان الله وملائكته
يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (محمد) في الاصل
بفعال من كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله الممدوحة
واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عليه الصلوة والسلام انك لعلى خلق
عظيم وما ارسلناك الا رحمة للعالمين (واله) اى اتباعه صحابة
او غيرهم فلذا ترك عطفها او لتركه عليه السلام في تعليم كيفية الصلوة
عليه حيث قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى
آل محمد الحديث والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع ان الاولى ثناء
على الله والثانية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى (اجمعين)
تاكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس

(م)
والمحمد اسم مفعول من حمد بعني كثر حمده فمحمد من كثر له الحمد وتكثير الحمد
له لكثرة افعاله المحمودة ثم جعل علما لافضل الانبياء عليهم السلام لكثرتها
فيه قال عصام الدين في شرح الشمائل سماه به جده عبد المطلب
لما اخبرته امه بما شاهدت ليلة مولده من الغرائب فقيل له لم سميتنا
فسماه بهذا الاسم العظيم انتهى وقال ابن حجر سماه به بالالهام من
الله تعالى بذلك انتهى ثم جعل علما لافراده تعالى اه فتح الاسرار

والمبتدأ ام النبي عم سمته به حين ولدته بالاشارة الالهية قال عليه السلام
سمى محمد الذي سماني به امي وروى ثوبان مولى النبي عم ان امينة لما
حملت بالنبي عم اتيت فقيل حملت سيد هذه الامة فاذا وقع على الارض
فقولي اعيذه بالواحد من شر كل حاسد ثم سميته محمدا فلما وضعته
سماه محمد شرح المسارق

(م)
ثم جملة قوله على محمد في الاصل صلة للفظ الصلوة مستدعية للنزول
قال الله تعالى صلوا عليه ثم قصر عنه وجعل خبرا لافادة الدوام
على ما عرفت ونقل الصلة من المصادر قياسي على ما افاده الشيخ
الرضي نحو المرور بزيد والبعد عنه وغير ذلك في تقدير المتعلق من
الافعال العامة اى الصلوة كائنة على محمد والمراد كائنة بزيد ولا
حاجة الى تقدير نازلة فالحمد لله ملهم الصواب واليه المرجع والمآب

فتح الاسرار

(م)
فان قلت الصلوة اذا استعمل باللام يكون للنفع واذا استعمل بعلى يكون
للضرر فههنا استعمل بعلى اجيب عنه بان الصلوة متضمنة بالنازلة او
الواردة تقديره والصلوة نازلة او واردة على محمد فح يكون المستعمل النازلة
او الواردة وقيل هذا الاستعمال مخصوص بلفظ الدعاء والجواب الاصح ان
الصلوة المستعمل بعلى يكون بمعنى الدعاء وباللام اجمالطوى

(م)
فان قيل ان النبي عم مغفور ومعصوم فما الفائدة في الصلوة عليه قلنا
فيها فائدتان احدهما راجعة الى المصلي بما يدل عليه قوله عم من صلى على
مرة صلى الله عليه عشر مرات الحديث الثانية راجعة الى النبي عم فان الدرجات
غير متناهية فيزداد درجته عم بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء
جائز على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه كراهة تحريم وقيل تنزيه ولكن القاضي
يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تعالى هو الذي فان قلت لا ذنب للانبياء عم
فكيف يكون اطلاق المغفرة على كلهم بمعنى قلت المراد بصيغ يصلي عليكم الاية بالمنقول
الدرجة العالية

والتنبيه على انها للاستغراق (وبعد) اى بعد الفراغ من البسملة
والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية قائمة مقام اما او عاطفة
لمدخولها على الجملة السابقة بطريق عطف القصة على القصة
(فهذه) الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لها مجرى المحققة
(رسالة) وهي الوساطة بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار
والاحكام ثم اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على
القواعد العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك
كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلين لما فيهما من ايصال
كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى
الالفاظ والعبارات التي تتلى بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون
اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة في الذهن او فيه وفي الالفاظ او فيهما
وفي الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف في المبتدأ او في الخبر
فافهم (في) بيان احوال (ما يحتاج اليه كل معرب) او في تحصيل ادراكاتها
والتفصيل يطلب من الباب الاول اى لكل من يريد معرفة اجراء الاعراب
على الكلمة على قاعدة النحو اذ من عرفه بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد

(م)
رسالة في القاموس الارسال التسليط والاسم الرسالة بالفتح والكسر انتهى
ثم نقلت في العرف ابتداء او بعد جعلها بمعنى المرسل الى طائفة من الالفاظ
او المعاني مختصرة مشتملة على مباحث علمية لوجود معنى الارسال والايصال فيها
فالامور التي اشير اليها بهذه اما الفاظ او معاني وعلى كل تقدير يجوز ان يراد
بالرسالة الالفاظ او المعاني فان اريد بالامور الالفاظ وبالرسالة كذلك
او اريد بهما المعاني فالحمل ظاهر وان اريد باحدهما الالفاظ وبالآخر المعاني
فلا بد من تقدير مضاف في جانب المبتدأ او الخبر والثاني اولى لكونه بعد
الاحتياج او من حمل الاسناد على المجاز العقلي لان بين الدال والمدلول
مناسبة تامة يمكن بها ادعاء اتحادهما فالوجوه ثمانية اى فهذه الالفاظ
الفاظ مختصرة او فهذه المعاني معان مختصرة او فهذه الالفاظ دوال
معان مختصرة او معاني هذه الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني
مدلولات الفاظ مختصرة او دوال هذه المعاني الفاظ مختصرة او فهذه
الالفاظ معان مختصرة او فهذه المعاني الفاظ مختصرة فتح الاسرار

للمعنى المراد لفظ هذه ورسالة باعتبار كونه مفردا او مركبا اقسام

كون المعنى المراد منهما مفردا هكذا

فهذه	الالفاظ	رسالة	الفاظ مختصرة
فهذه	المعاني	رسالة	معان مختصرة
فهذه	النفوس	رسالة	نفوس مختصرة
فهذه	الادراكات	رسالة	ادراكات مختصرة
فهذه	الملكات	رسالة	ملكات مختصرة

كون المعنى المراد منهما مركبا من ثنيين هكذا

فهذه	الالفاظ والمعاني	رسالة
فهذه	الالفاظ والنفوس	رسالة
فهذه	الالفاظ والادراكات	رسالة
فهذه	الالفاظ والملكات	رسالة
فهذه	المعاني والنفوس	رسالة
فهذه	المعاني والادراكات	رسالة
فهذه	المعاني والملكات	رسالة
فهذه	النفوس والادراكات	رسالة
فهذه	النفوس والملكات	رسالة
فهذه	الادراكات والملكات	رسالة

كون المعنى المراد منهما مركبا من ثلثة اشياء

فهذه	الالفاظ والمعاني والنفوس
فهذه	الالفاظ والمعاني والادراكات
فهذه	الالفاظ والمعاني والملكات
فهذه	الالفاظ والنفوس والادراكات
فهذه	الالفاظ والنفوس والملكات
فهذه	الالفاظ والادراكات والملكات
فهذه	المعاني والنفوس والادراكات
فهذه	المعاني والنفوس والملكات
فهذه	المعاني والادراكات والملكات
فهذه	النفوس والادراكات والملكات

رسالة	رسالة	رسالة	رسالة	رسالة
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

وما بينهاه في ان فهذه جانب المبتدأ واما
بيان جانب الخبر يعني رسالة على قياس القسم الاول من الاقسام
الاربعة المذكورة وهذا البيان على صورة التوافق ان عكست كما
قال الشارح بين المبتدأ والخبر وجد منها كثيرة واحد بخبر

منتظر المراد الاصطلاحات

المقصد الاول الاربع وخمسون وجهه ان الوجوه

المبنى للفاعل او المبنى للمفعول والمراد بالحاصل الاثر الحاصل منه حسيا كالهيئات الحاصلة بالمصادر اللازمة للفاعل فقط او بالمصادر المتعدية للفاعل والمفعول او عقليا كالالم الحاصل بالضرب فان قام ذلك الاثر بالفاعل فهو الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل وان وقع على المفعول فهو الحاصل

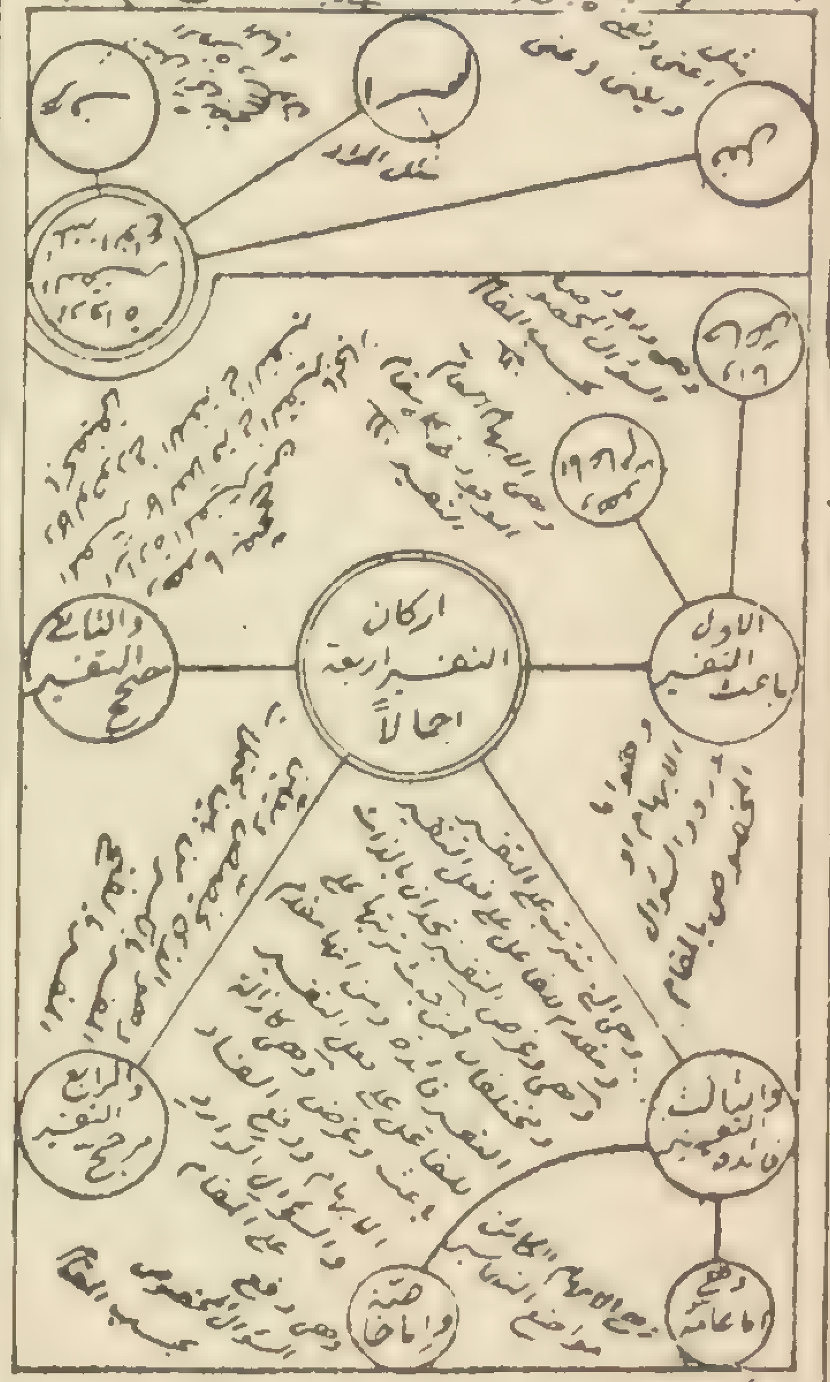

(اشد الاحتياج * وهو) اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج (ثلثة اشياء العامل والمعمول والعمل) اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله وشرائطه وفى اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما احتياجه الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة بل ذكر بحث كل منها فى اثناء بحث هذه الثلاثة على سبيل التبع كما لا يخفى على من تتبع كلامه (اى الاعراب) انما فسر به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدرى الذى هو الحدث وانما لم يقل اولا الاعراب حتى لا يحتاج التفسير ليوافق الاولين فى الحروف الاصلية واذا كان شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشأنها المقتضى لبيان كل منها فى باب على حدة (فوجب ترتيبها) اى جعل الرسالة ثابتة (على ثلثة ابواب) فعلى يتعلق به بلا تضمين هذا اذا حمل على المعنى اللغوى وهو جعل الشئ متصفا بالرتوب وهو الثبوت وان حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقدم بعضها وتأخر بعضها فلا بد له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على به باعتبار تضمين معنى القصر والاشتمال اى فوجب

الترتيب مصدر رتب بمعنى ثبت من الرتوب بمعنى الثبوت اى جعلها ثابتة على ثلثة ابواب ثبوت الكل على الاجزاء كما ثبت على الجدران والسقف فعلى يتعلق به بلا تكلف وان حمل على معناه العرفى وهو جعل كل من المتعدد فى مرتبة اللائقة به فلا بد من اعتبار الرسالة بالاجزاء اى وجب جعل كل من اجزاء الرسالة فى مرتبة اللائقة ومن اعتبار معنى آخر مع الترتيب يصح تعلقها به كمعنى القصر والاشتمال ويسمى فى اصطلاحهم التضمين اى جعل ذلك فى ضمن الاصل منح الاسرار

فان قلت لم ذكر بافظ اذا فى بيان اللغوى وبان فى بيان العرفى قلت ذكرهما للاشارة الى ان اللغوى مقطوع والعرفى مشكوك لا يليق فى الرسالة

فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل العصام اختلفوا فى حقيقته فقيل انه حذف متعلق بما هو اجنبى عن العامل المذكور واورد عليه ان هذا هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه لا بعد فى تسمية قسم منه شايع فى كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبى ورد بان المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفى التضمين لا بد من قصده فيحتاله ودفع ايضا بانه لا انجاه له اذ لا بعد فى ان يلتزم فى بعض الكنايات شئ لا يجب فى جنسها ولكن التسمية باسم خاص لهذا التمييز وقيل هو عبارة عن ان يقصد بالمذكور معناه الحقيقى ويلاحظ معنى آخر معه من غير استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل عليه ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لتحقق فهم معناه فى ضمن عامل آخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المفعول به او اعمال المذكور فيه من غير استعمال فى معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اى تحققه فى نفس الامر هذا الرد انما يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتأخرين من ان امكان المعنى الموضوع له ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب الكشاف ان امكانه شرط

وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا قال صاحب الكشاف من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل آخر ويجرونه مجراه فيقولون هيتجني شوقا معدا الى المفعولين وان كان هو الى الثالث بالى بحال هيتجه الى كذا لتضمنه معنى ذكر وه حكي

٤

قوله ودفع فى الموضعين ولم يقل ورفع اشارة الى ضعف السؤال لان الدفع قبل الوقوع والرفع بعده ولهذا قال الى فى الموضعين ودفع

٥

والفرق بين الحذف والاضمار ان الحذف ترك الشئ مع ازالة اثره والاضمار تركه مع بقاء اثره فروق

٦

يعنى فليكن التسمية والاعلام ان هذه الكناية ليست كسائر الكنايات بل ممتازة عنها باللزوم فيها ما لا يلزم فى غيرها فافهم منه

٧

لهذا التمييز اى لقصد حصول التمييز بين هذا النوع من الكناية وبين غيره بان قصد المكنى به لازم فى نوع التضمين وغير لازم فى سائر انواع الكناية كما ان الكاتب بالقوة غير نوع الانسان بلزومه له غير الانسان من الحيوان لعدم لزومه له فكانه قال التضمين الكناية التى يجب فيها بقصد المكنى به حاشية

٨

قوله ويدل عليه جواب سؤال مقدر تقديره اذا لم يكن الفعل المذكور مستعملا فيه وليس هناك لفظ مقدر يدل عليه فمن اين يعلم وجود ذلك فاجاب بقوله ويدل عليه بذكر متعلقه بطريق العطف ح

٩

قوله لا سيما يرتفع ما بعده بواسطة اخذ ما موصولة وقد يجر باخذ ما زائدة وقد ينصب بتوجيه بعيد بان يجعل ما نكرة غير موصوفة وينصب ما بعده بتقدير اعنى او على التمييز ان كان نكرا من شرح المصباح

١٠

نحو زيدا فى جاءنى القوم خلا زيدا مثلا فان خلا فيه لازم لا ينصب المفعول به بلا حرف الجر والحذف فى مثله غير قياسى فضمن معنى جاوز فلو كان بمعناه كما ذكره يلزم جعل المفعول به الغوى معمولا للعامل من غير تقدير ثم ان لا سى لا سيما بمعنى المثل ككنى وشى بمعنى المثل اسمها مضاف الى المستثنى وهو هذا اذا المضاف اليه كان فتحه ما زائدة او الى ما وهى نكرة غير موصوفة وما بعدها يدل عليها وعلى كلا التقديرين خبرها محذوف منه

لا لتحققه واما على ما اختاره فى شرح الفوائد وما يستفاد من شرحه
للتلخيص من ان تحققه شرط فلا يرد حتى يحتاج الى الدفع ولكن يرد
ان الموضوع له فى الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى المكنى عنه واما
فى التضمين فالمعنى المذكور والمعنى المضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان
باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد فى اطلاق واحد معناه الموضوع له
وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح كما صرح به فى شرح الفوائد والعلامة التفتازانى
فى التلويح فلا صحة لكونه كناية فافهم وقوله من غير استعماله فيه اى فلا يلزم ما لزم
فى الكناية وقوله ومن غير تقدير لفظ آخر اى فلا يكون حذفا حتى يرد الايراد المذكور
(الباب الاول) الذى عهد جزءا من الرسالة لفظا او تقديرا كائن
(فى) بيان احوال (العامل) ومسوق له وجعل المعانى ظروفا
للالفاظ بتقدير البيان توسع شائع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها
فكانه شىء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه وجعل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا
انها قوالب المعانى باعتبار انها يؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها
وقيل يصح هذا بلا تقديره ايضا فانهم يجعلون نفس المعانى محلا للالفاظ توسعا
حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له

قال المص رحمه الله تعالى الباب الاول فى العامل فيه نظر لان قوله الاول
مستدرك وزائد وذلك لانه اذا حمل اللام على العهد الخارجى يفيد انه
الباب فيكون قيد الاول مستدركا فالجواب عنه ان المراد بالاول
هنا اوله فى المرتبة الاولى وفيما سبق اول فى الذكر والترتيب الذكرى
لا يستلزم الترتيب الرتبى فلا يكون قيد الاول مستدركا وغاية الامر ان
ما افاده لام العهد هو الباب المعهود المذكور فيما سبق صراحة فلا يلزم
منه انه اول فى الرتبة اولا او نقول ان ذكره هنا مبنى على ازالة
الغفلة لبعد ذكره وفى البواقى للاطراد ذكر هذا عامة العلماء عند
قول صاحب التلخيص الباب الاول احوال الاسناد الخبرى فى
رسائلهم للامتحان

٢
اعلم انه قد يقصد مثل قولهم الباب فى كذا حصرانا وان خلا عن اداته
الاول ان الباب ليس فيه الا كذا والثانى ان كذا ليس الا فى الباب وقد
يقصد ان المقصود بالذات من الباب ليس الا كذا وليس كذا الا
مقصودا بالذات الا من الباب وذلك لانه كالمعرف عن ان المقصود به
تمييز الباب عن اخوانه ولا تمييز به الا برعاية الحصرين كذا حققه
العصام فى حاشية التصورات فيقصد من قول الفاضل البركوى الباب
الاول فى العامل حصران الاول ان الباب الاول ليس المقصود بالذات
فيه الا مباحث العامل لان التعريفات والتمثيلات والتقسيمات المذكورة
فيه ليست مقصودة بالذات والثانى ان مباحث العامل ليست مقصودة
بالذات الا فى الباب الاول اوزون على قدكه

٣
الفرق بين الباب والكتاب ان الباب طائفة من الالفاظ الدالة على مسائل من
جنس واحد وقد يسمى به ما دل على مسائل من صنف واحد والكتاب هو
الذى اشتمل المسائل قليلة او كثيرة من فن واحد او فنون مختلفة فبينهما
عموم وخصوص مطلق والعام هو الكتاب قال بعضهم فى الفرق بين
الباب والفصل ان الباب يطلق على كل موضع لا يتعلق به الابحاث الآتية
لما قبلها والفصل يطلق فى كل موضع يتعلق فيه الابحاث لما قبلها قال
ابن مالك الباب ما يدخل منه الى المقصود ويتوصل منه للاطلاع عليه
قروق جعم

٤
انما قدر الاحوال لان البحث عنه هو احوال العامل لا ذات العامل فاحتيج الى
تقدير الاحوال وانما قدر البيان لان المراد من الباب الاول الفاظ ومن
الاحوال ايضا الفاظ فلزم ظرفية الشىء لنفسه وهو غير جائز فاحتيج
الى تقدير البيان وهو اعم فجعل الظرفية ظرفية الاعم للاخص كذا يستفيد

له بمنزلة المحل للفظ والشىء الواحد لا يكون مستقرا فى محله ومتجاوزا عنه فى حالة
واحدة او فى تحصيل ادراكاتها فلا يلزم ظرفية الشىء لنفسه والتحصيل
كما يحصل بهذه المعانى من حيث انها مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها
فكانه شىء يحيط بها ويجوز ان يراد اللام بدل فى لوجود معناها هنا وهو
الاختصاص على ما قاله السيد او التعليل على ما قيل حتى قيل ان فى هنا
ايضا للتعليل كما فى قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه فيقدر متعلق يصلح
ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة الى ما ذكر من التوسع فى تصحيح الظرفية
وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة
قدمه لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول على تحققه كما ستبين ولشرفه لكونه مؤثرا
بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته
ومعرفة اقسامه ومعرفتها موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة على معرفتها
اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا معرفا
لها ولكل قسم من اقسامها ويبين كون كل منها عاملا كلا او بعضا فى اثنائه
ويعرف العامل ويقسمه ثانيا فقال (اعلم) بخطاب عام (اولا)
اى قبل الشروع فى المقصود فى الصحاح والقاموس اذا جعلت اولا صفة

اعلم ان الظرف اما مباين للمظروف نحو الماء فى الكوز والظرف اعم
والمظروف اخص نحو الانسان فى الحيوان والظرف فى هذا المقام من قبيل الثانى
لان بيان الشىء كما يكون بالتلفظ يكون بالكتابة والوحى والاشارة وغير ذلك

قوله كما يحصل اى كحصوله بهذه المعانى اى معانى الفاظ كتاب الاظهار من
حيث انها اى من حيث كون تلك المعانى مدلولات هذه الالفاظ اى الفاظ
يحصل التحصيل المذكور بمعانى غيرها اى غير معانى الفاظ المتن كذا ذكر احمد جنيد

٥
اى التى جعلت عنوانا اى علامة فى اول المباحث وقوله كالمقاصد والمواقف
يحتمل ان يراد بهما الكتابان المخصوصان فيحمل الكلام على حذف المضاف
اى كتراجمهما فالاول مباحث معنون بمقصد والثانى بموقف غالبا
ويحتمل ان يراد المقاصد والمواقف الواقعة مفردا تهما تراجم الكتابين
ويؤيد هذا الاحتمال قوله والمقدمة اى لفظ المقدمة الواقعة فى اوائل
الكتب حاشية

٦
لما ظرف بمعنى اذا ويلزم بعدها الماضى لفظا او معنى وجوابه ايضا
كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجأة قال الله تعالى فلما كتب
عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مع الفاء
وقد يكون مضارعا هذا كلام الرضى عصام الدين

لم ينصرفه تقول لقيته عاماً اولَ واذا لم يجعله صفة صرفته تقول لقيته عاماً اولاً

ومعناه فى الاول اول من هذا العام وفى الثانى قبل هذا العام (ان الكلمة)

لامها للجنس من حيث وجوده فى ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد

لا للماهية على ما هو رأى البعض فى التعريف بتى فعلى هذا فى الضمير استخدام اوان

حيث هو هو اذ التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد على ما حققه الفاضل

العصام فى اوائل شرحه للكافية وتانيثها للوحدة الشخصية الكلية اللازمة

لحقيقة الكلمة ولا تنافى بينها وبين الجنس لا من حيث هو هو ولا من حيث وجوده

فى ضمن الفرد وانما التنافى بينها وبين المركب او بين الوحدة الشخصية الجزئية والجنس

ثم الكلمة والكلام مأخوذان من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتأثير فى القلوب

وقال الشيخ الرضى وهو اشتقاق بعيد (وهى) الواو اعتراضية (اللفظ)

وهو فى الاصل بمعنى الرمى وفى العرف صوت من شأنه ان يخرج من الفم معتمداً على

المخرج وتعريفه المشهور وهو ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً دورى

لتوقف التلفظ على اللفظ ولا مجال ههنا للجواب المشهور فى امثاله وهو

كون المراد بما فى التعريف لغوياً لما عرفت انه الرمى فلا يصح تفسير الاصطلاحى به

كما لا يخفى كذا فى الامتحان خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات

قوله لم ينصرفه يعنى اولَ اما جعلته صفة فغير منصرف للوزن والوصفية واذا جعلته ظرفاً بمعنى قبل يكون منصرفاً لان الاسم لا يكون غير منصرف بالعلة الواحدة صار

فان قلت اذا كان اللام للجنس يلزم ان يكون التقسيم للماهية مع ان المشهور ان التعريف للماهية والتقسيم للافراد قلت هذا القول وان كان مشهوراً لكنه باطل لان الحق ان التقسيم كالتعريف للماهية حتى قال السيد على المرعشى ان التقسيم تحصيل انواع الماهية فيكون للافراد التقسيم ايضاً للماهية فلا ضير فى حمل اللام على الجنس وجوز الفاضل الجامى كون اللام للعهد فى الكلمة بناء على ان المراد الكلمة الجارية فى السنة النحاة فعرضنا سبب لان المراد من العهد كونه حصة من الجنس وههنا ليس كذلك على ما قال الفاضل فى الامتحان زرباجى

الاستخدام ان يراد بلفظ احد معنييه او معانيه ثم بضميره معناه الآخر او يراد باحد ضميريه احدهما او احدهما ثم بضميره الآخر معناه الآخر فله نوعان مثال الاول نحو قول البحترى فى البحر الوافر وهو شفاعلتن ستا. اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضاباً. اراد بالسماء المطر بعلاقة المجاورة وبضميره النبات بعلاقة السببية ومثال الثانى نحو قول البحترى فى البحر الكامل وهو متفاعلن ستا اعاد ولفظكم تنبيهاً على انه نوع آخر فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى وضلوعى. الغضا شجر سريع الاحتراق باكل البعير والضميران فى الساكنيه وشبوه له اريد بالاول مكانه بعلاقة المحلية وبالثانى النار بعلاقة المجاورة والسببية لشدة اشتعالها شبوا اوقدوه هواوى

فى الاستخدام الثلث روايات اعجام الخاء والذال واهمال الخاء مع اعجام الذال وعكسه فعلى الاول من الخذم بمعنى القطع وعلى الثانى من الخدم باهمال الاول واعجام الثانى وكلاهما بمعنى السرعة وبمعنى القطع او قبيل فى الاستخدام سرعة استقلال من معنى وقطع المعنى المراد او لا وعلى الثالث من الخدمة اذ فيه كان الغير المراد اولا خادم

لشئ او تابع له هوكوى

اعلم ان للتاء المفردة اقساما مشهورة راجعة الى تأنيث						
تاء تأنيث	تاء تأكيد	تاء نقل	تاء تعظيم	تاء وحدة	تاء مصدرية	تاء عوض
نحو قائمة	نحو تامة	نحو كافية وشاربة	نحو علامة	نحو كلمة	نحو علم فاعلية ومفعولية	نحو عدة واقامة

اعلم ان الاشتقاق على وجهين احدهما الاشتقاق بطريق النقل وهو انتزاع كلمة من اخرى للتناسب وثانيهما الاشتقاق بطريق الحمل وهو ان يحمل المشتق والمشتق منه متناسبان للفظ والمعنى وايضا الاشتقاق على قسمين الاشتقاق على وجه الاطلاق وهو ان يكون معنى المشتق منه جزأ من المشتق كاشتقاق ضارب من الضرب فانه يصح ههنا الوصف لكل من المتصف بالضرب من زيد وعمرو وبكر او يكون معنى المشتق منه لازماً للازم المشتق كاشتقاق الكلمة من الكلام

ولاشتراك والتصحيف عرفه باللام للتخصيص على الجنسية والماهية ولذا

عدل عن قولهم وضع الى قوله (الموضوع) ولان اسم المفعول ادل على

المقصود وهو البقاء فى الحال المتبادر منه بخلاف الماضى فانه يفهم منه بالانتفى

ولان الاصل فى الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شئ للشئ متى اذكر

الاول فهم الثانى ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظى نوعان تشخصى وهو

تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعى وهو تعيين

هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصى

والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره

فى الامتحان عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يأباه ويقبل

التعريف وضع المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اى بالتعيين زاد على

المشهور ولا بد منه متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما فى الافعال وسائر المشتقات

والمصغر والمنسوب والمثنى والمجموع قوله او تركيبية كما فى المركبات كلامية او غيرها

وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والمبرد ومقتضيات الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع

غلطاً كالمشئوم المحرف عن المشئوم فان المحرف لا دلالة فيه ولم يجعل لمعنى بل قصده

به يتوهم انه مجعول له ونفى الحرف لان احتياجه الى متعلقه فى الدلالة على فهم معناه

ان اعتبر الخصوص فى جانب اللفظ بان يكون مخصوصاً وح اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئياً ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كلياً ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً بان يتصور معنى كلياً ويلاحظ جزئياته ويعين لهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دده حكى

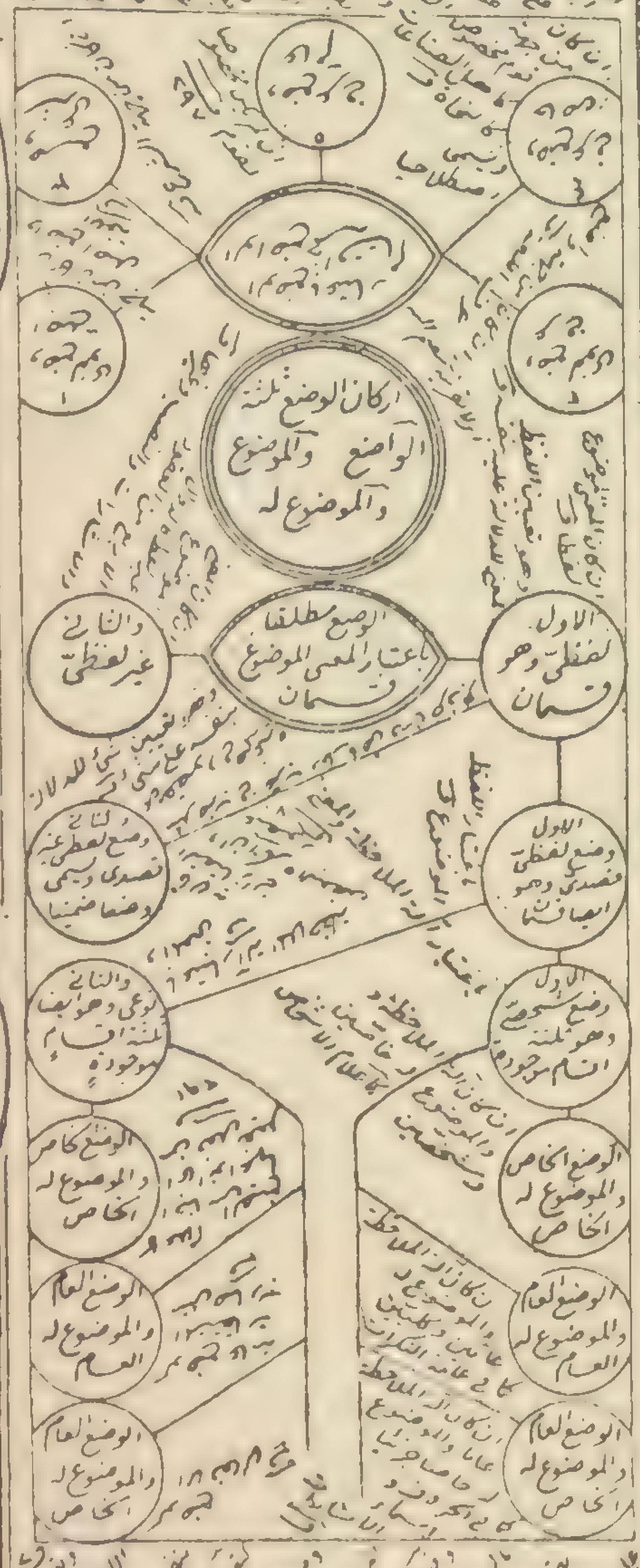

احتياج الحرف الى كلمة اخرى ليس بجعل الحرف بازاء معنى من المعانى فلو كان احتياج الحرف الى كلمة اخرى لتعيين المعنى من المعانى وجعل الحرف بازاء معنى من المعانى لصح كلامك ايها السائل من انه يخرج عن تعريف الوضع المذكورين نعت للجعل والتعيين اى التعيين والجعل المذكورين فى تعريف الوضع الشخصى بقوله تعيين لفظ معين بنفسه اى بمادته وجوهره وجعله بازائه احمد حنيع

لان المراد به التعيين الذى يكون منشأ للدلالة والفهم كما يشعر به قوله للعالم وهذا الجواب ليس كذلك قال العلامة التفتازانى ان المعنى المجازى يفهم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ فى المعنى المجازى لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها منهيه

كما سماه العلامة التفتازانى لكن قال بعده ما حاصله ان الوضع عند الاطلاق يراد به تعيين المادة والهيئة وهو المراد بالوضع المأخوذ فى تعريف الحقيقة والمجاز منهيه

قوله مصدر ميمى من عنيت بالقول كذا اى اوردته وقصدته والمصدر الميمى عناية وعنيت يجى بمعنى رقم نقوى كما جنك اعنى بها عناية ويجى بمعنى كون الشى مهما وفى الحديث من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه اى لا يهمه كذا فى الامتحان

على غير القياس بحذف احدى اليائين وتبديل الكسرة ضمة وقلب الياء الاخرى الفا وفى الاصطلاح ما يقصد بشئ صريحا او ضمنا او تبعا فدخل فيه المطابقى والتضمنى والالتزامى افصاح

قوله اقرب الوجوه فى لفظ المعنى اربع احتمالات مصدر ميمى او اسم زمان او اسم مكان او اسم مفعول لكن الاقرب الى الطبع كون لفظ المعنى اسم مفعول لانه المقصود والمعنى من اللفظ واسم التفضيل اذا اضيف يضاف الى الكل حقيقة كالرجال او معنى كالقوم كما يقال زيد افضل الرجال او زيد افضل القوم احمد حنيع

ولما كان اللفظ والمعنى مأخوذين فى الوضع فذكرهما اما مبنى على تجريده عنهما كما هو رأى الجامى قال المحشى الفاضل عبد الغفور وامر التجريد شايع فى امثاله او تصريح بما علم التزاما على ما قال به الفاضل العصام وفائدة تصريح اللفظ صحة اسناد الوضع الى ضميره وكونه كالجنس للكلمة وفائدة تصريح المعنى كونه قيدا مخرجا اذ به خرج حروف الهجاء لانها موضوعة لان يتركب منها كلمات والفاظ لا لافادة معنى والتوسل الى التوصيف بالافراد فتح الاسرار

لان التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل الوضع واما المجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله فى غيره اذا وجدت علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل تسميته وضعا فلا مشاحة فى الاصطلاح فظهر ان الوضع يختص بالحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية (المعنى) هو فى الاصل مقصد ميمى ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول الى ما يقصد بشئ او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفى الاصل معنى كمرمى ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظر لتخفيفه وخرج به حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه داخلا فى مفهومه تصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام مهجورة فى التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة الوضع على المعنى اوضح منها عليها لذكره فى مفهومه كما سبق وللمصرح فى هذا المقام تحقيق مذكور فى الامتحان ومن اراد التفصيل فليرجع اليه لكن تبع فى هذه الرسالة ابن الحاجب فى ترك الدلالة لانه لكل مقام مقال (مفرد) صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه به بل بالمعنوية انما هو بعد الوضع

مثل من قتل قتيلا فان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فزمان الوقوع والمقتولية واحد فالقتل حقيقة بخلاف من قتل حيا فان الحى مجاز باعتبار الكون فان لم تفهم هذه الدقة فاجعل القتيل مجازا باعتبار الاول كما تعلمه شراح الحديث وقس على هذا ولعطف المعطوف منهيه للامتحان

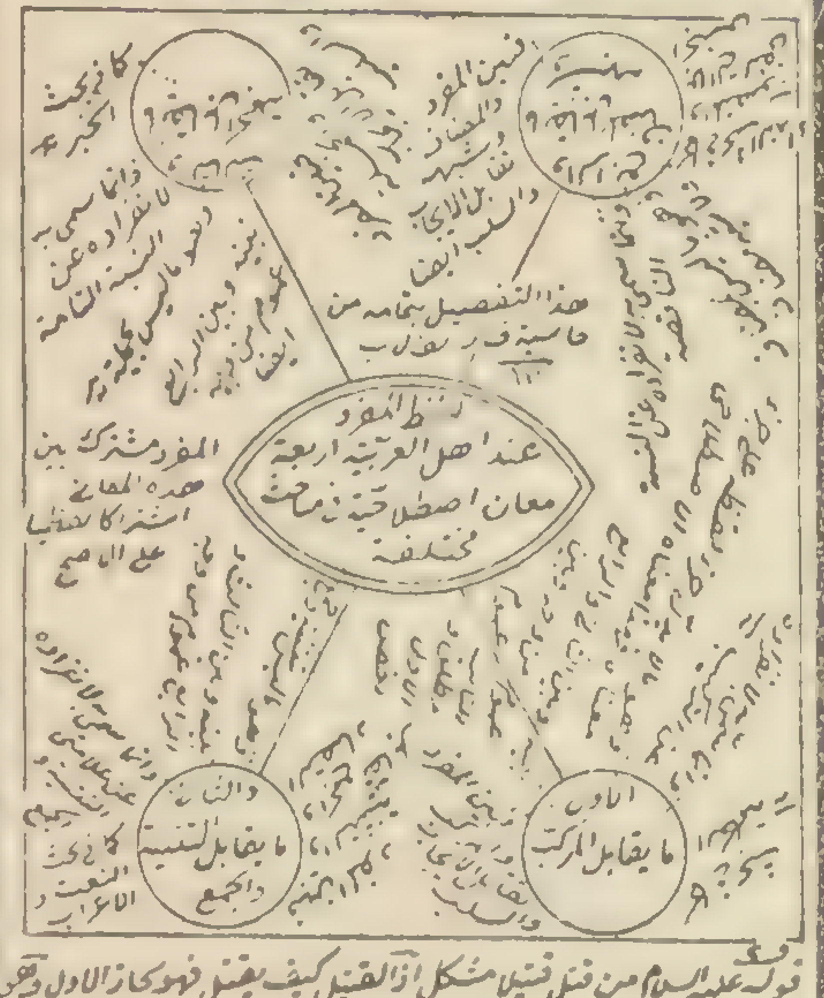

قوله عليه السلام من قتل قتيلا مشكل ان القتيل كيف يقتل فهو مجاز الاول وهو ظاهر ويصح كونه حقيقة باعتبار انه قتيل بهذا القتل لا بقتل سابق ونظيره جواب المتكلمين عن المغالطة المشهورة ان ايجاد المعدوم محال لان الايجاد ان كان حال المعدوم فهو جمع بين النقيضين او حال الموجود فهو تحصيل الحاصل باختيار الثانى والايجاد للموجود انما هو بوجود مقارن لا متقدم فليس فيه تحصيل الحاصل اس تحر

والنحويون اختلفوا فى نحو عبد الله علما انه كلمة او كلمتان وجه الاول عدم دلالة جزء لفظه على معنى وعدهم من اقسام العلم المعدود من الاسم ووجه الثانى كونه معربا باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين قال الشريف الاول مناسب لتحديد الكلمة باللفظ والثانى لتحديدها باللفظة كالزمخشرى والمطرزى والنسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا حال المركب من الموصوف والصفة اذا جعل علما اقول وكذا كل متبوع مع تابعه وكل اسم مع معموله نحو الضارب زيد وحسن وجهه لكن فى التابع مع المتبوع يجرى اعراب واحد على الجزئين معا نحو جاءنى زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا وفى اسر لم على الاول فقط والثانى مشغول باعراب الحكاية امتحان اوكما

فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا وذا انما لا يجوز فى التعريف قلت لا تجوز فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم للوضع تقدم ذاتى على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر فى المجازية كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحى حين هو حى بل على المقتول بذلك القتل فالقتل حقيقة كما حققه المصرح فيما علقه على الامتحان فى بحث المعطوف وخرج بهذا المركبات كلامية او غيرها ومثل تأبط وبصرى مما له معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن لشدة امتزاجه يعد لفظا واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب لان صيغة كل منها كالمادة تدل على معنى فلا يكون مفردا مع انه كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست بلفظ عند المصرح كالحركات لان المختار عنده مذهب من يجعل اللفظ نفس الصوت المكيف لا كيفية له كما هو مذهب الشيخ ابن سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج مثل عبد الله علما لانه مما له معنى لا يدل جزء لفظه على جزئه وفى هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان (ثلاثية فعل) سمى باسم مدلوله التضمنى وهو الحدث قدمه على الاسم على عكس ما فى الكافية لان الكلام

فى العامل وهو اصل فى العمل ولان كل عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به (وهو)
اى الفعل ولما كان فصله من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة وكان ظاهر عبارة
القوم وهى الاقتران باحد الازمنة غير مفيد لذلك بل مفيداً اقتران لفظه مع انه
ليس كذلك ولذا احتيج الى التأويلات التى ذكرت فى الامتحان او مفيداً اقتران المعنى
فوجب ح ان يراد به معنى التضمنى الذى هو الحدث وهو تكلف لا يشعر به اللفظ
عدل عنها فقال (ما دل) وما عبارة عما كان الكلمة عبارة عنه فتذكير الضمير
فى دل باعتبار لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها حتى يكون التذكير
باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامى (بهيئته وضعاً) اى دلالة وضع او زمان
او دلالة وضعية او حال كونه موضوعاً او وضعياً (على احد الازمنة الثلثة) اى الماضى
والحال والاستقبال بان وضع هيئته الافرادية له بوضع نوعى كما وضعت مادته
للحدث بوضع شخصى ولكن لم يذكر دلالته عليه بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم
لعدم الاحتياج اليها لانه بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا كما يخرج الاسم
لان منه ما لا يدل على الزمان اصلا ايضا كرجل وضرب ومنه ما يدل عليه لكن بمادته لا
بهيئته كامس وغد والآن وكذا الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسماء
الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان حتى يدل عليه وضعاً بل انما

قوله دل وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما لان الشئ اذا كان ذا اعتبارين يجوز
اعتبار كل منها وههنا كذلك لان ما مذكر ومعناه مؤنث وهو الكلمة وجه
مؤنث لفظ يعتبر تأنيثه فى امر الضمير وان كان معناه مذكرا وهو اللفظ
الموضوع اه كلفظ العين يعتبر تأنيث لفظ وتذكير معناه فلا يرد رد
الفاضل العصام على الفاضل الجامى وان كان ما قاله ممكنا فى نفسه
وزانه فتح الاسرار

حيث قال اقول تذكير الضمير بناء على لفظ الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة
عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس
لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث
لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس لمراعاة اللفظ بل لرعاية
اللفظ والمعنى عصام الدين

قال الفاضل العصام جعل ما فى التعاريف عبارة عن المقسم كالنكرة الموكدة
وجعلها موصوفة اولى من جعلها موصولة ويجوز ان يكون موصولة اى
الكلمة التى ولكن كذا استفيد من فتح الاسرار

قوله دلالة وضع اه اشارة الى وجه من الاعراب الاول النصب على المفعول
المطلق والثانى النصب على التوسع فى الظرف والثالث على انه صفة
موصوف محذوف والرابع على الحالية قوله او حال كونه موضوعا اشارة
الى ان المصدر ان وقع حالا يؤول بالمشتق لانه وصف فى المعنى منه

قوله او دلالة وضعية اى او انه منصوب على انه مفعول مطلق مجازى بتقدير
الموصوف والمضاف اى دلالة ذات وضع والشارح اجمل فى التعبير لا بتقدير
بالنسبة لان حذفها لا يجوز كما نبه عليه زينى زاده

بان دل بهيئته الافرادية عليه بوضع نوعى كما دل بمادته وهى الحروف على الحدث
بوضع شخصى ولم يذكر هذه الدلالة كما ذكرها القوم لانه لا حاجة اليه فى التمييز
المذكور فالفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان واما النسبة فمعناه ايضا عند
الجمهور فمعناه المطابقى مجموع هذه الثلثة والتضمنى كل واحد منها وقال
الفاضل العصام ان النسبة انما جائت من الهيئة التركيبية مثل ضرب زيد
كما فى الجمل الاسمية اذ لا يخفى على المنصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم
للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا فالفعل يدل على الحدث الزمانى مستعدا
لان ينسب الى شئ فيلزم اسناده الى شئ لئلا يكون احضاره على هذا الوجه
لغوا فتح الاسرار

انما يدل كل منها عليه عقلاً او بغلبة الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل ان لهم ان
كلا من اسمى الفاعل والمفعول حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستعمال بالاتفاق يشعر
كون هيئته موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منعاً قلت معنى قولهم انه حقيقة
فى الحال انه حقيقة فى المعنى الكائن فى الحال فلا يلزم كونه موضوعاً للزمان ولا يخرج
الافعال المنسلخة عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها فى الاصل
عليه وضعاً ويخرج نحو يزيد علماً لان واضع العلم لم يضع هيئته للزمان كما لا يخفى
على من له الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا على الزمانين يخرج بقوله على احد
الازمنة فينتقض التعريف به جمعاً قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة فى الاصل
الوضع والاشتراك انما نشأ فى الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فالخروج
ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه اعم منه واما اذا
لم يكن مشتركا اصلا بل كان فى احدهما حقيقة وفى الآخر مجازاً فلا اشكال اصلا
ولما كان تميز الافراد بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدى بها اكثر منه بالحد
وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وانفع فى نفسه لافادته التميز الذاتى ولذا
قدم قال (ومن خواصه) خبر مقدم على المبتدأ وهو دخول قد اى بعض خواص
الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا مبنى على ان يكون الواو

الموجود اشتراط الحال نظرا ان دلالتها على الحال بحسب العقل لا بحسب
الوضع حاشية امتحان

بقى ان يقال لم صار يزيد بالنقل والوضع الجديد اسما ولم يصر اسماء الافعال
فعلا ونحو نعم وبئس اسما مع تحقق النقلين والوضعين فى الكل ويمكن ان يقال
لما ابقى بين المعنيين فى نحو يزيد مناسبة واشتراك فى شئ اعتبر المعنى الثانى
مستقلا فصدق عليه حد الاسم بخلاف الآخرين فلم يقطع ملاحظة المعنى
الاول فيهما بسبب المناسبة والشركة فلم يغير حكمها امتحان

اعلم ان العلماء رحمهم الله تعالى اختلفوا فى الفعل المضارع قال بعضهم انه حقيقة
فى الحال ومجاز فى الاستقبال وقال بعضهم انه حقيقة فى الاستقبال ومجاز
فى الحال وقال الآخرون انه مشترك بين الحال والاستقبال سحرص

ومحصل العبارة ان ما دل على احد الازمنة يشمل الدلالة على كل واحد منها على
حدة والدلالة على احدها فى ضمن الدلالة على الآخر ولا يخفى قصور عبارة
عن افادة هذا المعنى وما اخذها عبارة الامتحان منح

لعل وجه اوضحية تمييز الخاصة من الحد ان الافراد اذا ذكرت لا يكون محسوسا بالبصر
بل يحتاج الى التصور فى الذهن والخاصة كثيرا ما ذكرت محسوسا بالبصر كقد
ضرب ولم يضرب وسوف يضرب ولم يضرب وان يضرب وغير ذلك ومن البين
ان تميز المحسوس اوضح من تمييز غيره وانتفاعه منه للمبتدى وعلم من هذا
التقرير انتفاعه للمبتدى انه من قبيل عطف اللازم على الملزوم عارف

والظرف اعنى ومن خواصه خبر المبتدأ لانه قدم عليه للاهتمام رافع لما بعده ولك
ان تجعل مضمون الظرف مبتدأ على معنى وبعض خواص الفعل ما ذكره فى هذا المقام
يعنى دخول قد الى آخر الكلام ولا استبعاد فى وقوع الظرف مبتدأ بتأويل
معناه على ما صرحوه فى قوله تعالى ومن الناس من يقول اى بعض الناس من
يقول الصالح

لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل الحكم اوعلى ان حق المبتدأ التقديم مع ما يتعلق به فيقدر معه مقدماً فيكون الخبر للمجموع كما اذا كان معه مقدماً لفظاً كزيد وعمرو وبكر في الدار وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي المقصودة بل على بعضية كل منها على تقدير كون من للتبعيض وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات وعلى تقدير عدمه ايضاً فلا دليل عليه ايضاً في اللفظ وان حصلت بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لان منها ما لم يذكرها هنا كتاء التأنيث الساكنة والضمير المرفوع البارز المتصل ونون التأكيد وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون الا شاملاً (دخول قد) الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه والايجاز مطلوب والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما لاشتراط الحمل فيها ذكره في الامتحان ووجه الاختصاص كونها لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحدث الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك معلوم من الاختصاص اذ لم يجز به الواضع ولو عرف الاختصاص به لزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص فلا دور فافهم (والسين) اي سين الاستقبال بقرينة سوف

وانما تختص تاء التأنيث الساكنة بالفعل لان وضعها لتدل على ان فاعل الفعل مؤنث وانما قيد التاء بالساكنة لان المتحركة داخلة على الاسم متوسط

احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلثة نحو ضربه والضارب على رأي وانه وعن المجرور فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضاً يعمهما وجه الاختصاص قصد الاختصار فيما يكثر استعماله امتحان

جمع كثرة للخاصة كالخصائص للخصيصة اختير على الخصائص مع انها بمعنى لكونه اكثر استعمالاً بين المباحثين ونبه بصيغة الكثرة على كثرتها فتح الاسرار

النفي راجع الى القيد فيكون ماله ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره فيكون تغيراً لكلا معنيي الاختصاص اعني الايجابي والسلبي لا للجزء السلبي فقط كما توهمه البعض كذا ذكره الفاضل العصام مير

قوله دخول قد لكونها لتقريب الماضي الى الحال ولتحقيق الفعل المتوقع اذا دخل على الماضي ولتقليل الفعل المتوقع اذا دخل على المضارع وهي على نوعين حرفية واسمية فالاولى مختص بالفعل المتصرف ولها ستة معان التوقع فيدخل على الماضي والمضارع نحو المقصود قد يحصل فلذا يكون جواب لما وتقريب الماضي الى الحال نحو قد قامت الصلوة والتحقيق فيدخل على الماضي نحو قد افلح من زكيها وعلى المضارع نحو قد يعلم ما انتم عليه والنفي نحو قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرف والتقليل وهو

سوف (وسوف) ويسميان حرفي تنفيس لكنه في الثاني زائد ووجه الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلي بالاستقبال المعلوم بالاستقراء (وان) لانه لتعليق الشيء بالحدث الفعلي (ولم ولما) لانهما لنفي الحدث الفعلي (ولام الامر) لانه لطلب الحدث الفعلي (ولاء النهي) لانه لطلب تركه ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة فتنكير المضاف والا لزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او تجويز نحو زيد الشجاعة كما هو رأي الرضي او الوصف والبيان بتأويل الدال على النهي كذا في الامتحان قال السيد في حاشية الكشاف ان امثالها اذا اريد بها انفسها قد تزاد في اواخرها الهمزة كما تزاد اذا جعلت اسماء وقد لا تزاد فحفظه (وكله عامل على ما سيجيء) في بحث العامل القياسي (والاسم) مأخوذ من السمو وهو العلو سمي به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه مسنداً اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما (وهو ما) اي كلمة بقرينة جعله قسماً منها (دل على معنى) وضعاً اذ المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة ما تكون الكلمة كلمة باعتبارها وهي الدلالة الوضعية او اكتفى بما ذكره في تعريف الفعل ولما كان كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعاً الى كونه مستقلاً بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قولهم في نفسه عدل عنه الى قوله

وقد فرق البعض بين السين وسوف فقال في سوف زيادة تنفيس وتأخير لا في السين قلت هذا دعوى بلا دليل لان العرب عبر بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد في وقت واحد فصح ذلك لتوافقهما وعدم مخالفتهما ومن ذلك قوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجراً عظيماً وقوله تعالى آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم ربهم في رحمة منه فانهما في الآيتين استعملا بمعنى واحد في وقت واحد وهو يوم الحشر لكن الفرق هو ان يقال السين فرع سوف فمن استعمل سوف نظر الى الاصل ومن استعمل السين نظر الى المجاز لا يقال السين لو كان فرعاً لها لكانت قليلة الاستعمال بالنسبة اليها لانا نقول ان من الفرع ما يفوق الاصل لكثرة الاستعمال نحو نعم وبئس فانهما فرعا نعم وبئس بكسر العين فيهما وهما اكثر استعمالاً منهما كذا قال شهاب الدين في شرح الذهبية وقد تخفف سوف بحذف الفاء حكى الكسائي عن بعض الحجازيين سوه وحكى صاحب المحكى سَو وحكى الكوفيون سف بسكون الفاء وفتحها قصارا

باضافة لا الى النهي وزيادة همزة في آخره واصله اي قاعدته ما وضع على حرفين اذا جعل علماً يضعف آخره واذا ضعف يجتمع الالفان ولا يمكن حذف احدهما فقلبت الثانية همزة كما في شرح الرضي كشف

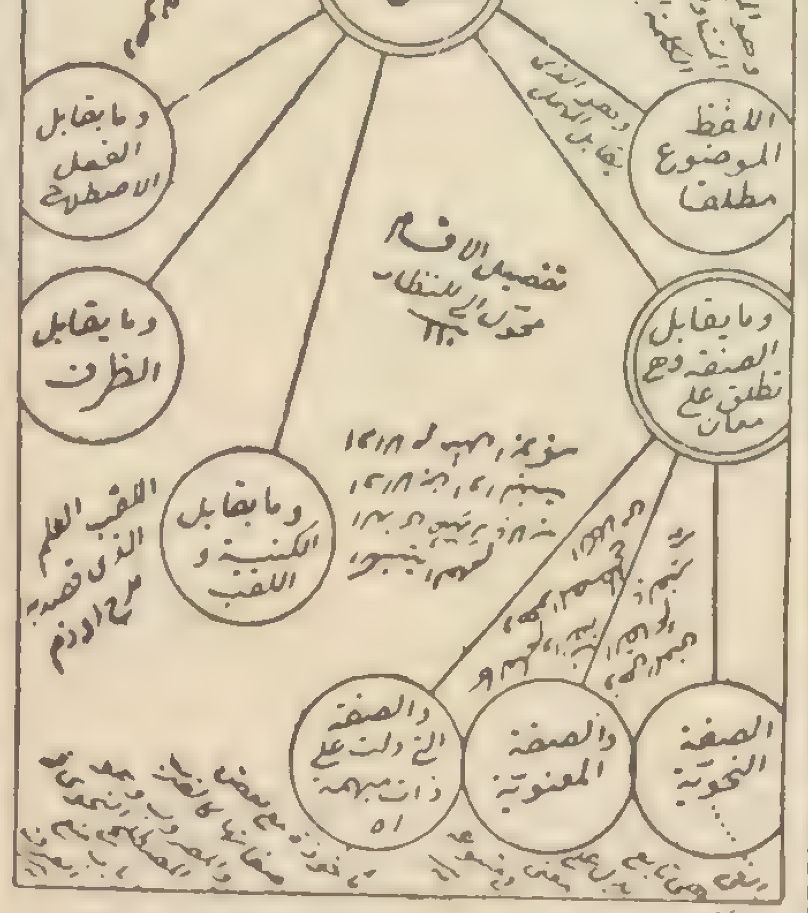

لما بمعنى حين لانها اذا دخلت على الماضي تكون ظرفاً بمعنى حين واذا دخلت على المضارع تكون جازمة نحو لما يخرج واذا دخلت على غيرها تكون بمعنى الا

(مستقل بالفهم) اى بالمفهومية تصريحاً بالمقصود وايضاحاً للمراد يعني يفهم ذلك المعنى من غير حاجة الى تعقل متعلقه بخصوصه او يفهم من لفظه الدال عليه من غير حاجة الى ذكر للفظ الدال على المتعلق وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجيء (غير مقترن) وضعاً تركه الكفاية بما ذكره في تعريف الفعل (فيه) اى في الفهم عما دل عليه (باحد الازمنة الثلثة) والظاهر المناسب لما سبق ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر الانسب ان يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير دال بهيئته على احد الازمنة لكن اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم في الجملة بذكر قيد اهملوه كما اصلح الفاضل الجامي عبارة ابن الحاجب به يعني ان المراد بعدم الاقتران عدمه عند فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران كون المعنى مقارناً بالزمان في الواقع فلا يخرج مثل الضرب والضارب مع ان الضرب انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع لكونه غير مقترن في الفهم ولا كونه مفهوماً قبل فهم الزمان من لفظ آخر او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد ضارب امس او في الماضي زيد ضارب وخرج بهذا القيد الفعل ودخل به ما خرج عن حد الفعل مثل رجل وزمان وامس وزيد (ومن خواصه) تذكر ما ذكره في الفعل (دخول

وخرج بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل وسيجيء والاسماء اللازمة الاضافة معناها مستقل بالمفهومية مثلاً ذو معناه مستقل لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشيء فلا يحصل ذلك الغرض الا بذكره بعده فذكره ليحصل الغرض لا لحصول الدلالة شرح الاسرار

قوله من غير حاجة الى تعلق متعلقه بخصوصه الاولى تعلق متعلق بخصوصه بغير ضمير في المتعلق لانه يوهم ان لكل اسم متعلقاً منفصلاً وهو ليس بلازم الكلية م ل

الجر صفة بعد صفة للمعنى او النصب صفة ايضاً تابع لمحله فانه مفعول لدل بواسطة الجار او حال من المعنى في نفسه او من المستكن في دل على التجوز او من المبتدأ على رأي من يراه جائزاً او مفعول بتقدير اعني او مستثنى من قوله ما دل او بالرفع خبر بعد الخبر للمبتدأ او خبر محذوف المبتدأ اى هو غير والجملة صفة او حال على التقدير المذكور فتأمل في هذه الاوجه واختر منها ما هو الاوجه اصلاح

اى بحسب الوضع الاول لا بحسب الوضع الثاني وهو وضع النحاة فدخل فيه اسماء الافعال ١٢

وههنا مظنة سؤال وهو ان حد الاسم غير جامع لخروج اسماء الافعال عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها مقترنة باحد الازمنة وغير مانع لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان فيه لان معانيها المستعملة فيها بعد الانسلاخ مستقلة غير مقترنة باحد الازمنة فاذا اريد الدفع فيه فيع بان المراد بعدم الاقتران بحسب الوضع الاول كذا في حاشية الفوائد الضيائية لعصمت الله

قوله والظاهر الخ لان امتياز الفعل عن الاسم بدلالة هيئته على احد الازمنة وامتياز الاسم عنه بعدم دلالة هيئته عليه م ل

فان قيل الازمنة جمع زمان والثلثة اسم مفرد للعدد فكيف يصح ان يكون صفة الازمنة قلت التاء اذا الحقت الاعداد تؤخذ في حكم الجمع لا في حكم المفرد وقال السيد عبد الله فان قلت الازمنة جمع زمان مؤنث لفظاً ومعنى بتأويل الجماعة فكيف يصح ان يكون الثلثة صفة الازمنة والثلثة مذكر قلت الثلثة عدد والازمنة معدود والعدد يتبع مفرد معدوده وهو الزمان وهو مذكر ليس بمؤنث قال الفقير وجوابه المشهور ان لفظ ثلث مختلف فيه هل هو في حكم ما قبل من الاثنين والواحد او في حكم ما بعده من

دخول التنوين) وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا للتأكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالي فانهما غير مختصين بالاسم ولم يستثنهما كما استثنى البيضاوي لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يرادان عند الاطلاق صرح به في الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكن مدخوله اى لتقرره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلاً ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير فلانه لتنكير المعنى المطابقي المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به وسيجيء وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع المؤنث السالم حرف يسقط بها ليكون الفرع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث السالم الذي لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأي ابن الحاجب وانكر الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان (وحرف الجر) لانه لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا ابهما ورد بان هذا منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما مع كونهما

ان اعتبت فقد اصابن فالاصل عتاباً واصابا والتنوين الغالي يلحق القافية الساكنة في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فان الاصل المخترق ساكنها كغيره التنوين فلا اختصاص لهما بالاسم احمد حقي

بقال لم زيد بكذا اى رفع زيد صوته به مطرباً مغنياً وهذا التنوين يستعمل في القوافي للتطرب والمشهور انه ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة التي تولدت من حركتها احد حروف المد بدلاً عنها لان حروف العلة مدة في الحلق فلو زال بها منها التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم امتحان

واما تنوين الترنم وهو ما ينوب مناب حرف الاطلاق اى حرف المدة التي تقع آخر الابيات لحسن الانشاد وترك التغني لان النون وان كانت فيها الغنة لكن ليس فيها من امتداد الصوت بخلاف ما في المد فيجاء وذلك قول الشاعر اقلي اللوم الخ اصلاح

واما التنوين الغالي فهو الذي يلحق القافية المقيدة اى الساكنة وانما سمي هذا التنوين غالياً لخروج النون بواسطة عن الوزن كذا في الامتحان

واما تنوين التنكير فلانه يدخل على الكلمة لتدل على تنكير ما هو صالح للتعريف وذلك لا يكون الا في الاسماء لدوام نكارة الفعل وعدم صلاحيته له وهذا التنوين لا يوجد الا في الاصوات واسماء الافعال اصلاح

وهو ما يلحق الاسم عوضاً عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فالتنوين معناه الى اذ واذ كان تضاف الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضاً عن الجملة لئلا يبقى الجزء ناقصاً وكذا حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اى فوق بعضهم ومررت بكل قائماً اى كل واحد وامثال ذلك فوائد ضيائية

للافضاء بخلاف الفعل فلا يصح جعل الافضاء وجها للاختصاص وكونها جزء
من حروف المباني وحرف الجر كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في
كل منها ولو سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كما يجي
والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند المصرح
في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا كما صرح به في الامتحان
(ولام التعريف) وهذا اظهر من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف
واعتمدوا في ذلك على الاشتهار وقد نبه في الامتحان على انه لا يكون قرينة للمبتدي
ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف
التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
لا ما ذهب اليه المبرد من انه الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها وبين
همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص
انه لتعيين المعنى المطابقي المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو
لا يوجد الا في الاسم * ولما كان المراد بقولهم الاسناد اليه كونه مسندا
اليه وهو معنى التراسي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى قوله (وكونه
مبتدأ او فاعلا) وانما لم يقل كونه مسندا اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها

وما خطر ببالي في جواب هذا من التعليلات الادبية مناسبات تلمس
بعد الوقوع والحصول لا انها علل موجبة للحكم حتى ينافش فيها بهذه
المناقشة ١١٠

٣ ولو قال حرف التعريف لكان اشمل لدخول الميم فيه في قوله عم ليس من امبر
ام صيام في امسفر لكنه لعدم شهرته لم يتعرض له اولانه من اللام
لم يذكر هنا اولانه يظهر اختصاصه به من بيان وجه اختصاص اللام
ووجه اختصاصه به انه لتعيين المعنى المطابقي المستقل بالاستقراء
هو في الاسم لا غير

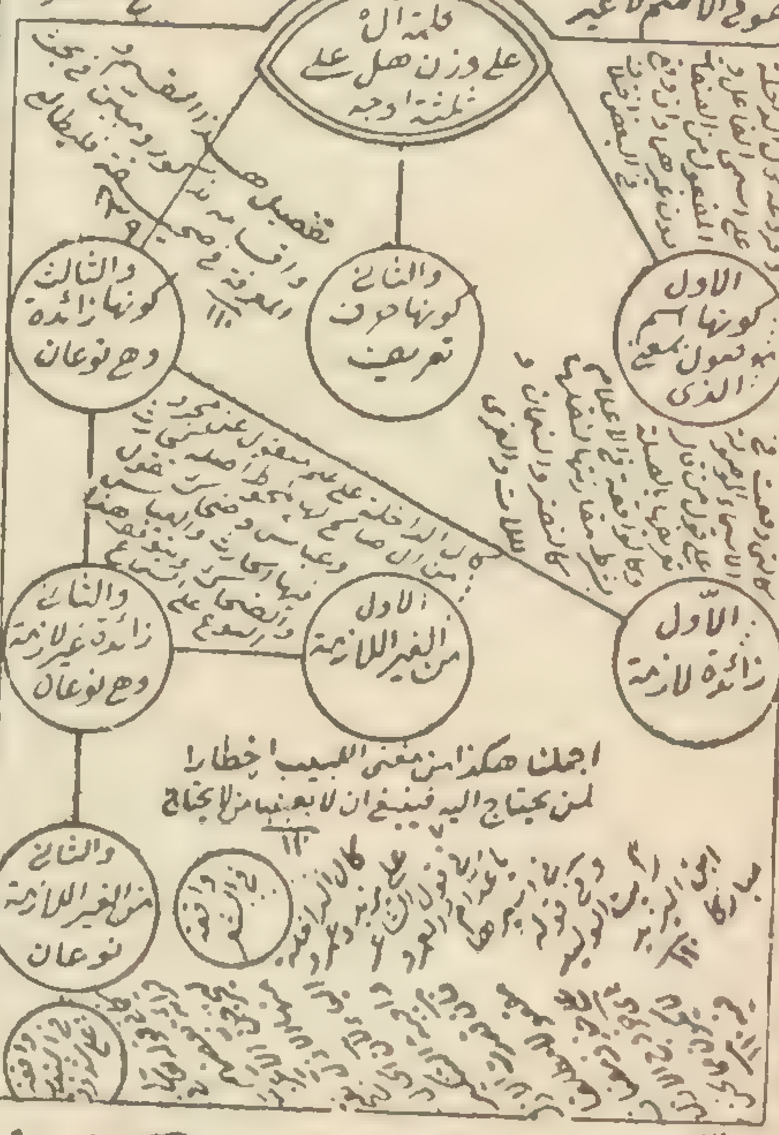

اعلم ان اللامات ثمانية اقسام لام التعريف ولام القسم ولام الموطئة للقسم
ولام جواب لو ولولا ولام الامر ولام الابتداء ولام الفارقة بين ان
المخففة وان النافية ولام الجر اصباح

اللام المفردة ثلثة اقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة وليس في القسمة
ان تكون ناصبة خلافا للكوفيين ولا دليل لهم والشان وعشرون للاعلان مبينة في مغني
اللبيب والثاني هي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر وقد يسكن بعد الواو
والفاء والثالث سبعة اقسام كلام الابتداء ولام الفارقة اه تخص هذا
البحث غاية التخيص من مغني اللبيب ومن اراد التحقيق وتحصيل الاقسام
فالبرجع اليه ان كان من اصحاب التحصيل والعزم من التلخيص خطار البحث ١١٠

تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدأ او الفاعل والبواقي فروع قدم الاول
اشارة الى ان حقه التقديم وحق الثاني التاخير ثم الظاهر ان الضمير راجع
الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص ح معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه
وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم بالخاصة كما سبق
الاشارة اليه فيلزم الدور ويدفع بانه راجع الى الاسم باعتبار جنسه
الاعم وهو الشيء فح لا يلزم المحذوران وانما يلزمان لو رجع اليه باعتبار خصوصه
النوعي فالمعنى كون الشيء مبتدأ او فاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضوع
لاسناد مفهوم مصدره الى الشيء والمسند اليه مبتدأ او فاعلا لا يكون الا
ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ
اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح
ان يكون مسندا ومسندا اليه كما سيجي فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة
(ومضافا) اي كون الشيء مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف والتخصيص اللذين يستدعيان استقلال المعنى ومطابقيته بشهادة
الاستقراء وهما لا يوجدان معا الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما
تختص هي به (وبعضه عامل كاسم الفاعل) سيجي في بحث العامل القياسي

وفائدة هذا الايراد انه اخصر من ان يقال كون الشيء مسندا اليه وان
لا يعترض فيه بما لا دخل له في الاختصاص وهو الشيء وان الحكم المتعلق
بالمضاف قد يعتبر قبل الاضافة ثم تعتبر الاضافة عند العقود

١ وجه الظهور ان هذا الضمير غائب والاصل في ضمير الغائب رجوعه الى ما تقدم
ذكره لفظا او معنا وما تقدم ذكره هنا الاسم فرجوعه الى الاسم ظاهر
وانما قال الظاهر لاحتمال رجوعه الى الشيء في ضمن الاسم لمحرره الاولا

٢ لا بد من معرفة المعرف بهذا القدر قبل التعريف لئلا يلزم طلب المجهول
ثم يحصل به التمييز عما عداه فيفيد الخبر ويحصل الغرض بلا اشتمال فافهم

٣ فان قلت اذا رجع الضمير الى الشيء يلزم الاضمار قبل الذكر لان الشيء لم يسبق
قلت ان الشيء وان لم يسبق صراحة لكنه لكمال ظهوره كان كالمذكور صراحة
كما اشار اليه الفاضل العصام اوانه محمول على الاستخدام تذكر وتفطن ١١٠

من جملة خواص الاسم على ما بين هنا وعلى ما بينه السيالكوتي في حاشية اللاري وعلى ما اخذ من اجماله ما ذكر في هذا المقام

من كونه فاعلا	ومفعولا	ومجرورا	ومضافا
ومضافا اليه على قول	وموصوفا	وصفة	وذا حال
وتمييزا	ومثنى	ومجموعا	ومنادى
ومصغرا	ومكبرا	ومنسوبا	ومستثنى
ومستثنى منه	ومرجعا للضمير بلا تاويل	ومنصرفا	وغير منصرف
ومن ابدال اسم صريح منه	ومن التنكير	وانواع التعريف	والتذكير
والتانيث	والتخصيص	والتخفيف	وكونها التانيث المتحركة
ودخول التنوين	وياء النسبة	ومن الاخبار به مع مباشرة الفعل	

٤ وانما قال كون الشيء مضافا ولم يقل كون الاسم مضافا لما مر من المحذورين
وانما لم يقل في قوله مبتدأ وفاعلا كذلك لا تضاح ما اجمله الجامي وتسهيل
الفهم للمبتدي عارفي

٥ واعلم ان تلك الخواص كلها ليست شاملة لبس اكثرها خاصة
حقيقية بل اضافية لوجودها في غير الاسم اذ لم يرد به معناه تم افاد

ولا مستقل عطف على جزء وَلَا تاكيد للنفي واحترز به عن مثل زيد في مثل ... الكلام لكنه لاستقلاله كانه ليس في جانبه ولا مستقلا به

تفسير ... الكلام وجانبه ... من ضميره واحترز به عن المسند والمسند اليه فان كلا منهما جزء منه وداخل فيه وليس في جانبه

لا بد من ذكر ... حيث قال المص في الامتحان بحيث لو لم يذكر متعلقه ... الاسماء اللازمة الاضافة مثل ذي فان معناه مفهوم بدون المتعلق لكن الغرض من وضعه التوصل به الى جعل الجنس صفة لشئ فلا ... لتحصيل الدلالة وفي الاسماء المذكورة لتحصيل ... بدون المتعلق ان معنى الحرف غير مستقل بالمفهومية ... من حيث هو حالة بين شيئين وآلة لمعرفتهما ... معنى مستقلا الخ انتهى

قوله ... الاضافة دفع لما يرد من انها محتاجة في الانباء ... لكن الغرض من وضعه ... ويصلح للوصفية المقصودة به قوله ... واندفع به الايراد بان وجوب ذكر المتعلق لو كان ... لزم الحكم به او عليه بعد ذكره لحصول الدلالة ... عليه يتوقف على الملاحظة قصدا انتهى

... الى فهم معناه ... هو المتعلق ... الدلالة لا لتحصيل الغرض من وضعه كما في الاسماء ... اشار اليه بقوله بل آلة ... فتح الاسرار

... ان وضع ... على المذهب المنصور من وضع العام ... بان يلاحظ ... امر عام مشترك بين ... هذه ... العام للكل واحد من افراده من تحقيق قيام زيد في ان زيدا عالم وغير ذلك ثم وضع اللفظ ... في تراكيب مخصوصة وكونه في هذه التراكيب ... لا على التحقيق الكلي الذي له افراد بل ذلك مع ذلك الكلي عند الوضع ليكون آلة للوضع للجزئيات ... فتح الاسرار

(وبعضه غير عامل كانا وانت والذي * وحرف وهو) في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح (ما دل على معنى غير مستقل بالفهم) ولا مقصود بالملاحظة (بل آلة) وتابع (لفهم) حال (غيره) وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه وبه ومعنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف قدس سره وان اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على

الحرف لعدم دلالته على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة الى فاعل معين وان اريد الاعم لزم ما لزم في المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح به في الامتحان وصرح فيما علق عليه بان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة (ومعظمه عامل كحرف الجر وبعضه غير عامل كهل وقد * ثم) اعلم اي بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم (العامل) الذي هو المقصود بتم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الظاهر الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذ المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة فهي عين الاول فليس على الاطلاق بل اذا لم يوجد صارف وههنا وجد لما عرفت (هو ما) اي شئ لفظا او غيره (اوجب بواسطة) بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها والا ينتقض التعريف بها لانها موجبة ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة (كون) بالنصب (آخر الكلمة) فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية (على وجه مخصوص من الاعراب) بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بجار المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة المجانسة والاتصال كون آخر الغلام

فالكون في الجواب ان يقال ان المراد بالمعنى في تعريف الحرف المعنى المطابقي ولا يرد بالفعل لان دلالته على المعنى المطابقي الغير المستقل لما يكون بحيث يذكر الفاعل وبدون ذكره انما يدل على المعنى التضمني اي الحدث وهو مستقل فلم يدخل في تعريف الحرف لانا بصدد دلالة اللفظ المفرد ودلالة الفعل حيث يذكر الفاعل من قبيل دلالة المركب فاستقام الكلام واضمحل الاوهام سمع من الاستاذ

والحاصل ان الفرق بين مفهوم الحرف والفعل راجع الى قيد فقط لانهما يدلان على معنى غير مستقل لكن الحرف يدل عليه فقط والفعل يدل عليه وعلى مستقل معه

واختلف العلماء في وضع الفعل قال بعضهم الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فعلى هذا الفعل لا يرد ما قاله الشيخ لدلالة الفعل على المجموع بلا ضم ضميمة ولكن يلزم ح ان يخالف المشهور وهو انه يدل على المعنى التضمني مستقلا وعلى المطابقي بضم ضميمة كما قرر في محله ...

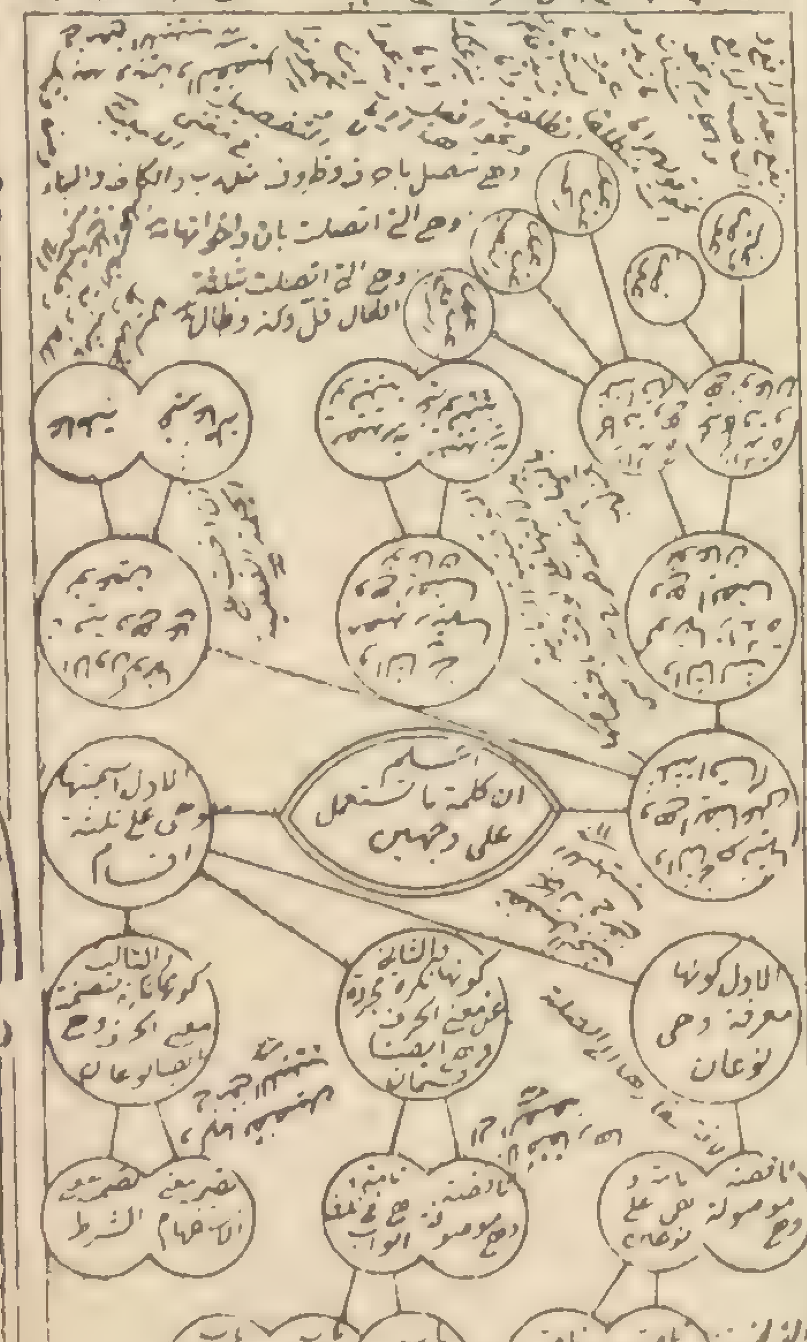

مكسوراً لكن الكسر ليس باعراب فيخرج به فان قيل المراد بالواسطة المعاني الخفية
او المشتبهة التامة المقتضية للاعراب على ما سيتبين فيخرج باء المتكلم بها فانه وان
كان موجباً لكنه ليس بهذه الواسطة قلت كون المراد بها ما ذكر انما فهم من الاعراب
ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكره الدور لذكره العامل في تعريفه فيما بعد لان
يقال ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها فيجوز
فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص فلا دور وانما يلزم ان لو كان
هذا تعريفاً اسمياً يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة
العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها كما صرح به في
الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله تعالى بمطالعته

(والمراد بالواسطة مقتضى) بالكسر (الاعراب) فيخرج بها عن التعريف
ما لا يعمل بالاصالة بل بالحمل على الاصلي من الحروف الجارة الزائدة ومثل رب والمصادر
بالاضافة اللفظية وان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع فيكون
تعريفاً للعامل الاصلي فيلزم كون ذكرها فيما سيأتي استطراداً مع كونه من مقاصد
الفن ولو زاد بعد قوله من الاعراب او حمل عليه لاصاب كذا اعترض في الامتحان على
تعريف البيضاوي بحرف الجر ويمكن ان يقال انه اشار الى انحطاط رتبتها بان اخرجها

ص ٢
لعل وجه الامر بالفهم ان كون المراد بها ما ذكر لم يفهم من الاعراب اللغوي
بل يفهم من الاصطلاحي ولهذا بقي السؤال فيكون قول المص من الاعراب
زائدا لا طائل تحته وعندي هنا قول مستعينا بالله انه وان خرج بالعلامي من
التعريف بتحرير المراد بها لكن المص اراد بقوله من الاعراب انه يخرج قبل تحرير المراد
بها لئلا ينتقض ظاهر التعريف به قبل التحرير كما هو دأبه في هذه الرسالة
ويمكن ان يكون مراده بقوله فافهم هذا مع الاول ادبه ونه عارف

ص ٤
المعرف نوعان لانه اما ان يقصد به تمييز صورة حاصلة عما عداها فلفظي
عد ان يكون بمرادف اوضح من المعرف عند المخاطب فيجوز التعاكس نحو القصاص
القود وان لم يوجد ذكر مركب لا يقصد به تفصيل بل تعيين المعنى فهو في
حكم المفرد فيوصف بالمرادف تبعا وهذا تعريف اللفظ فقط لا المعنى فلذا
سمي لفظيا ويستعمله ارباب اللغة او تحصيل صورة فان كان في الحقائق الموجودة
فاما بمجرد الذاتيات فحد حقيقي تام ان بجميعها او ناقص ان ببعضها والا فرسم
حقيقي وتحديد الحقائق متعسر بل متعذر فان الجنس شبيه بالعرض العام
والفصل بالخاصة وان كان في المفهومات اللغوية والاصطلاحية فامرها
سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة او الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان
داخلا فيه كان ذاتيا له فتعريفه به يسمى حدا اسميا وما كان خارجا عنه
كان عرضيا له وتعريفه به يسمى رسما اسميا فتحديدها في غاية السهولة
كذا افاده الشريف في مواضع من كتبه امتحان اذكيا

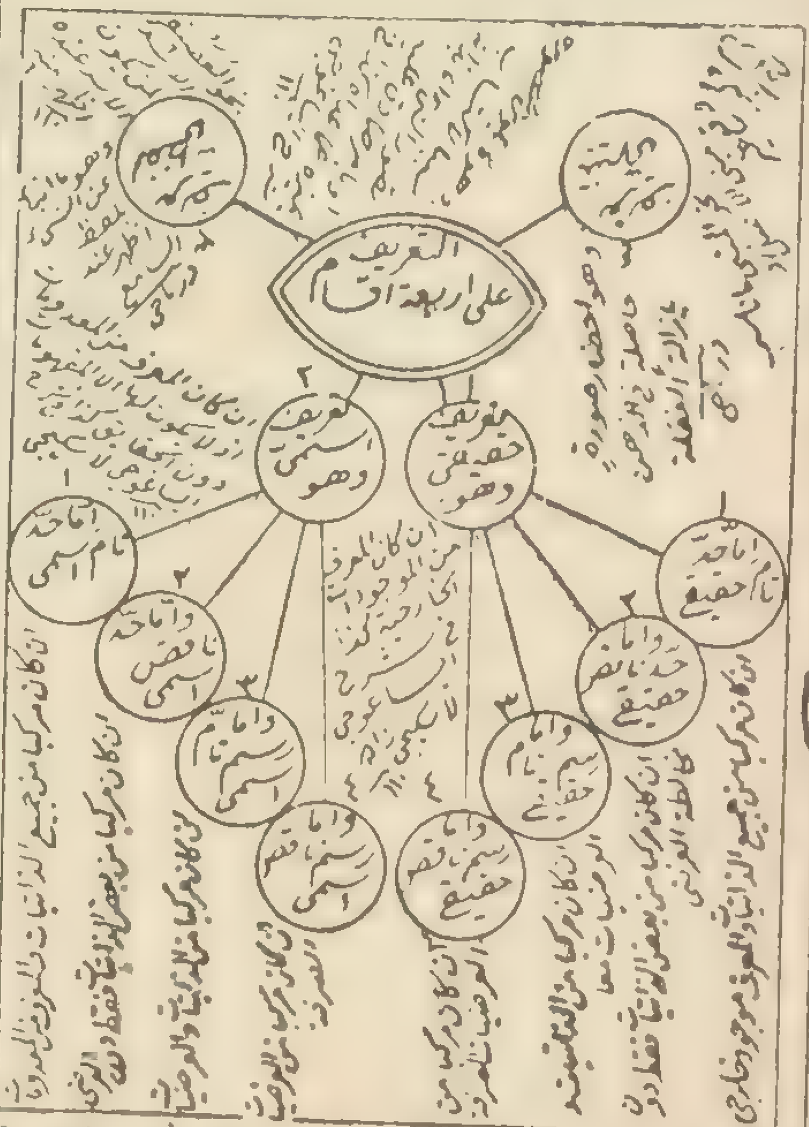

اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يجيء وهذا مفهوم من كلامه ايضا
في بحث المجرورات في الامتحان (وهو) اي مقتضي الاعراب (في الاسماء) حال
من المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر اليه او ظرفه وهو اظهر (توارد
المعاني المختلفة عليها) اي كل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة حقيقة
او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام
الآحاد الى الآحاد فالمقتضي في التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله
وهي تقتضيه لا توارد ها لكن اضافه اليها اشارة الى ان اقتضاءها له بسبب
توارد ها عليها (فانها) اي المعاني المختلفة (امور خفية تستدعي علامة) اي
كل امر منها يستدعي علامة على حدة (ظاهرة) لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان
كان حالا في آخر الكلمة فتقديرية وان في نفسها فمحلية كما يجيء في الباب الثالث

(لنعرف مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب وجب كون آخر زيد مضموما
وآخر غلام مفتوحا بواسطة ورود الفاعلية) اي بواسطة الفاعلية الواردة
على زيد و) بواسطة ورود (المفعولية على غلام بسبب تعلق ضرب بهما)
تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثاني (واوجب غلام ايضا كون آخر عمرو
مكسورا بواسطة ورود الاضافة عليه اي كونه منسوبا اليه لغلام) بسبب تعلقه به

ص ٤
واراد بالفاعلية والمفعولية كون الشيء فاعلا ومفعولا لان حرف النسبة
يجعل اسم العين بمعنى المصدر عدع

ص ٥
قوله حقيقة او حكما قيد لكل واحد من الفاعلية والمفعولية والاضافة
فتوجيه التقييد بان يقال كل واحد من الفاعلية اي كون الشيء فاعلا
حقيقة كالفاعل الاصلي او حكما كالملحقات اليه والمفعولية اي كون
الشيء مفعولا حقيقة كالمفاعيل الخمسة الاصلية او حكما كالملحقات
اليه والاضافة اي كون الشيء مضافا اليه حقيقة كالاضافة المعنوية
او حكما كالاضافة اللفظية فانها فرع المعنوية عارف سلمه الله البارئ

ص ٦
فالاولى ان يقول والاضافة اليه لان الاضافة شاملة للطرفين
ومقتضى الجر كون الاسم مضافا اليه لا مضافا عبد الغفور

ص ٧
ينبغي ان يعلم ان ما ذكروا من ان مقابلة الجمع بالجمع يقتضي انقسام
الآحاد الى الآحاد لا يقتضي ان يلزم في كل مقابلة الواحد واحد
واحد لان انقسام الآحاد على الآحاد كما يجوز ان يكون على السواء
يجوز ان يكون على التفاوت مثلا اذا قيل باع القوم دوابهم يفهم منه
ان كل واحد منهم باع ما له من الدواب ويجوز ان يكون لواحد دواب
متعددة ولواحد دابة فقط حاشية

ص ٨
توزيع على قوله من الفاعلية الخ حيث بين بمن البيانية المعاني وهي
الفاعلية الخ ولم يقل من توارد الفاعلية الخ

ص ٩
اشارة الى التحقيق السابق ودفع لاحتمال ارجاعه الى توارد ها بناء
على انه اخذ التأنيث من المضاف اليه وعلى ان تأنيثه وتذكيره مساو

ص ١٠
مثلا اسم مصدر وهو التمثيل بمعنى الممثل به منصوب بالمفعولية والتقدير
اضرب له مثلا فيكون ما بعده بدلا او بمعنى نفسه فيكون مفعولا مطلقا
والتقدير لمثل تمثيلا فيكون ما بعده عطف بيان زيده الاعراب

ص ١١
مثلا نصب بمقدر اي اضرب مثلا او امثله تمثيلا فعلى الاول ما بعده بدل
منه وعلى الثاني بيان له كقوله تعالى فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم
الآية

وهو ثابت في الافعال المشابهة التامة فقوله المشابهة خبر لمبتدأ محذوف بقرينة السابق والجملة معطوفة على جملة وهو في الاسماء توارده وتيسير من عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين لعدم شرطه وهو عدم اعادة الجار في المعطوف مع عدم تقدم الجار في المعطوف عليه صرح به الفاضل الهندي في بحث المصدر في مثل هذه العبارة وتشهد له مورد السماع من قوله اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا وغيره ويمكن ان يحمل الكلام على مذهب الفراء فانه جوزه مطلقا تمت الاسرار

قوله اى اسم الفاعل فيه اشارة الى ان اللام عهدية على ما هو الراجح او عوض عن المضاف اليه وعلى كل يكون ذلك بيانا لما هو المراد من الاسم وما قاله بعض الافاضل من انه خلاف الظاهر ولا ضرورة فيه لانه اذا تحقق المشابهة لاسم الفاعل تحقق المشابهة لجنس الاسم ذاهبا الى ان اللام في للاسم للجنس فبين البطلان اذ لم يتحقق المشابهة لنوع معين من جنس الاسم كيف يتحقق المشابهة للجنس والعجب منه انه اقر بما قلنا حيث قال لانه اذا تحقق المشابهة لاسم الفاعل تحقق المشابهة لجنس الاسم فان المنفصلة انما تفيد صدق التالي على تقدير صدق المقدم على ما لا يخفى على من له ادنى ممارسة بالمنطق لكن الفاضل لم يرد ان الاسم من الاسم ابراهيم حمى الاسلامي

قوله اى اسم الفاعل يشير الى ان اللام في الاسم للعهد اقول انه خلاف الظاهر ولا ضرورة فيه لانه اذا تحقق المشابهة لاسم الفاعل تحقق المشابهة لجنس الاسم م ن

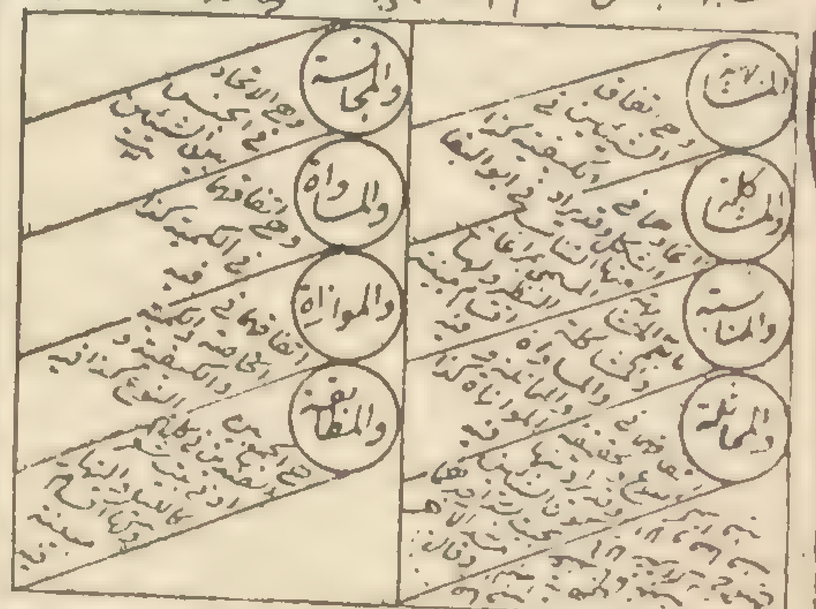

(فالعامل لتحصيل المعاني المختلفة في الاسماء) بسبب تعلقه بها (وهي) اى المعاني المختلفة (تقتضي نصب علامات هي الاعراب) فالعامل لتحصيل الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعاني وعلاماتها انما هو باعتبار النحويين واما في التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كانها هي الموجد على ما هو رأى الرضى وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل آلة مبني على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد به هنا هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظي والتقديري وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامهم (وفي الافعال) اى مقتضى الاعراب فيها (المشابهة التامة للاسم) اى اسم الفاعل كما سيجيء التصريح به (وهي في المضارع فقط) لا في سائر الافعال واما لم يقل في المضارع ولاخصر لاحتياج الى بيان ثانيا لتحسين المقابلة بالاسماء واما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة او للتنبيه على تنوع المضارع كالجحد المطلق والمستغرق الى غير ذلك او للنظر الى الافراد (فانه مشابه لاسم الفاعل) ولو صورة كما في صورة دخول اللام عليه فانه لم يعلم معنى كما سيجيء (لفظا ومعنى واستعمالا اما) الشبه (الاول) و

فائدة المشهور انه اذا دخل الالف واللام على الجمع يضمحل معنى الجمعية وهذا ليس على الاطلاق بل فيما اذا كان الجمع منفيا واما اذا كان مثبتا فلا
فردون جمع

لا يقال لام التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد وانتفاء الامرين ممنوع ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع لما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غاية انه يصدق على الواحد والكثير فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن للاستغراق والعهد اذا كان في موضع النفي واما اذا كان في موضع الاثبات فلا كما ذهب اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باشا في اوائل شرح الهداية لما قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلع على ما في يدي من الدراهم وقوله اوصيت لفلان بالدراهم من انه ينصرف الى ثلثة دراهم في هذه الصور الثلاث لانها اقل الجمع قلت ما ذكر في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي والاثبات نص عليه في الهداية والنهاية و المبسوط في كتاب الشهادة حاشية اخرى

واذا دخل الالف واللام على الجمع يضمحل معنى الجمعية وهو لا على الاطلاق بل فيما اذا كان الجمع منفيا واما اذا كان مثبتا فلا اس كال باشا

والفرق بين العام والمطلق هو ان المطلق لما دل على نفس حقيقة الشيء و العام يدل عليها من حيث تحققها في ضمن جميع جزئياته فالعام لفظ يستغرق جميع ما يصلح له اللفظ بوضع واحد بخلاف المطلق فردون جمع

والوجه الثاني ان للمضارع شيوعا لكونه صالحا للزمان الحاضر والمستقبل والتقليل والتكثير كشيوع الاسم نحو رجل فانه كما يختص الاسم لواحد معين بدخول اللام كذلك الفعل يختص بالزمان المستقبل بدخول السين او سوف وبدخول قد بالتقليل وهذا ايضا ينتقض بالماضي فانه يشارك الاسم في الشيوع اذا كان مجردا عن قد لانه يحتمل القريب والبعيد واذا دخل عليه قد يختص بالقرب النساج

قوله اذ لا عموم حقيقة في كل منهما برفع الايجاب الكلي والا فالسلب الكلي ليس بصحيح اذ العموم حقيقة موجود في اسم الفاعل وانما يوجد في المضارع لان العموم يصدق في المفهوم مع الافراد ولا افراد في الافعال فلا عموم فيها حقيقة م ل

وهو الشبه لفظا (فلموازنته) اى المضارع (له) اى لاسم الفاعل (في الحركات) اى في مطلقها وان لم يكن في نوعها اولا (والسكنات) في عددهما وترتيبهما وصيغة الجمع اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة قال المص رح ولما التعبير بالمفرد لاضمحلال الجمعية باللام فليس بمفيد هنا اذ ليس معنى الاضمحلال بطلان التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب اليه وكونه بمعنى الكل الافرادي فان يعتبر كل فرد منه كان ليس معه غيره (نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج) مثل بمثالين من الاصليين (واما الثاني) وهو الشبه معنى (فلقبول كل منهما) اى المضارع واسم الفاعل (الشيوع) والانتشار بين المعاني والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن العموم الشائع في كلامهم اليه اذ لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتصريح به اولى (والخصوص فان الاسم) اى اسم الفاعل (عند تجرده عن اللام يفيد الشيوع) بين الافراد (وعند دخول حرف التعريف عليه يختص) وانما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبني على اعتبار كون اللام حرف تعريف ولو صورة المستلزم اعتبار كون المدخول عليه اسما

ولو صورةً والّا فالمدخول عليه ليس باسم فاعلٍ فضلاً عن المشابهة له بل فعلٌ

في المغني والتحقيق على ما هو رأي الجمهور كما سيجيء وانما لم يقل اولأحرف التعريف

لعدم الحاجة الى هذا التنبيه عند التجرد ثم ان في اختيار اللام اشارة الى ان

الاختلاف الجاري في حرف التعريف أنه الالف واللام او كلاهما جارٍ في الموصول

ايضاً كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب سيبويه كما في حرف

التعريف (نحو ضارب) فانه يحتمل زيداً وعمراً او غيرهما (والضارب) فانه

يختص بمعيّنٍ سواء كان اللام حرف تعريفٍ او اسماً موصولاً فانه معرفة

يجب ان تكون صلته معلومة عند المخاطب (كذلك المضارع عند تجرده عن

حرف الاستقبال والحال) قدم الاول لاختصاصه به بخلاف الثاني فانه يوجد

في الاسم ايضاً ولان الاحتياج الى الاول اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد

عنهما بخلاف الحال فانه المتبادر فلا تشتد الحاجة الى حرف الحال (يحتمل الحال

والاستقبال) قدم الاول لان الاحتمال اليه ارجح لتبادره بخلاف الثاني (نحو

يضرب وعند دخولها) اي دخول احدهما (عليه يختص بالاستقبال او الحال

نحو سيضرب وما يضرب) وللمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او

مقالية وهي حرف الاستقبال في المضارع وامس في الاسم وحرف الحال والآن و

اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالف التنوين في عمراً دون عمر لانه غير منصرف لا يدخله الف التنوين ولا في عمرٍ واحد عمور الاسنان وهو ما بينها من اللحم ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله ولا في مثل قول الشاعر باعلام العمر من آخرها حرّاس ابواب على قصورها ولا في عمرٍ العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظهما حينئذ واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان مضافا الى المضمر لان المضمر المجرور كالجزء منها قبله فلا يفصل بينهما بالواو ددهٔ حسكى

كذلك الكاف حرف جر وذا اسم اشارة مبني على السكون مجرور به محلا والمجموع ظرف مستقر مرفوع محلا خبر مقدم المضارع مرفوع مبتدأ مؤخر والجملة ابتدائية في جملة يحتمل الآتية لا محل لها عطف بيان او بدل الكل من هذه الجملة او استيناف والظرف المستقر منصوب محلا حال من فاعل يحتمل او مفعول مطلق مجازا بتقدير الموصوف اي احتمالا كائنا كذلك قال في مغني اللبيب في امثاله الاول اولى لخلوه عن ارتكاب الحذف فح المضارع مبتدأ وجملة يحتمل مرفوعة المحل خبره م ع

ويجوز على قول الاخفش كون الكاف اسما بمعنى المثل مرفوعا خبرا مقدما والمضارع مبتدأ مؤخرا او منصوبا مفعولا مطلقا ليحتمل بتقدير الموصوف اي احتمالا مثل احتمال ذلك اي اسم الفاعل منتهى م ع

اي مثل ذلك او كائن كذلك فالكاف على الوجه الاول اسم بمعنى المثل مضاف الى اسم الاشارة فيجوز ان يكون مبتدأ او خبرا وعلى الوجه الثاني حرف جر متعين مع مجروره ان يكون خبرا افصاح

ولفظ المضارع اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمي به لمشابهته اسم الفاعل لفظا اي من حيث الحركات والسكنات ومعنى اي من حيث المتبادر منهما الحال نحو زيد مصل ويصلي واستعمالا اي من حيث الوقوع صفة لنكرة نحو مررت برجل ضارب او يضرب ودخول لام الابتداء نحو ان زيدا لضارب او ليضرب روح الشروح

قال شهاب الدين في شرح الزينية وانما سمي بذلك لمشابهته الاسم من وجوه الاول انهما متفقان في الحركات والسكنات نحو ضارب ويضرب وهو منتقض بالماضي غير الثلاثي نحو ضارب ضارب وبالماضي الثلاثي نحو طلب طلبا وهرب هربا وامثال ذلك كثيرة افصاح

وعدم افادتهما (الى الحال) لاقتضاء مفهومهما الوقوع (واما الثالث) وهو

الشبه استعمالاً (فلوقوع كلٍّ منهما صفةً لنكرة) بحسب الظاهر واما في

التحقيق فجزء اول منهما (نحو جاءني رجل ضاربٌ او يضرب) فانها في الاول مركبة

وفي الثاني جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة لظهور المراد او على

التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء (ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب

او ليضرب فهذه المشابهة) اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا (تقتضي

تطفل المضارع) اي تبعيته (للاسم فيما) اي في شيء (هو) اي الاسم

(اصل فيه وهو) اي ذلك الشيء (الاعراب) والمراد به هنا الشيء او الآخر

للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا ويقابله البناء لا اثر العامل

كما لا يخفى كما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل

ولهذا اعتبر هذه المشابهة بينهما والقوم لم يعتبروا الشبه الثاني بينه وبين اسم

الجنس ونظر المصرح ادق وبالقبول احق لانها لو كانت كما اعتبروا لم يكن مشابهة

لكل منهما تامة كما اعترفوا في بيان وجه اشتراط الزمانين في عمل اسم الفاعل

حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة لفظا ومعنى تامة بل سقط قوتها

وضعفت في كلا الجانبين ولانه لا يظهر من هذا الشبه اثر في اسم الجنس

المراد من المسامحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له حقيقة من غير قصد علاقة اعتمادا على ظهور المراد في ذلك المقام حسن جلبي

فائدة دخول لام الابتداء توكيد مضمون الجملة وتخصيص المضارع للحال وقد اعترض على الثاني ابن مالك بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة وانّي ليحزنني ان تذهبوا به الآية كذا في مغني اللبيب ١١٠

وتدخل لام الابتداء على موضعين بالاتفاق احدهما المبتدأ نحو قوله تعالى لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا الباب على ثلثة بالاتفاق الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو ان ربك ليحكم بينهم والظرف نحو قوله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة بالاختلاف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن ووجهه ان الجامد يشبه الاسم وخالف الجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا اذا قيل ان زيدا لقام فهو جواب لقسم مقدر والثالث الماضي المتصرف المجرد عن قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد ومنعه الجمهور وقالوا انما هو هذه لام القسم هكذا قال ابن هشام في مغني اللبيب فلخصنا منه غاية اخطارا للبحث لمن لم يطلع ١١٠

اللام ابتدائية وضارب خبر ان فان قلت اللام الابتدائية لا يكون في الوسط قلنا اللام فيه زال عن مكانه والتقدير ان لزيد ضارب وانما اخر اللام كراهة اجتماع علامتي التوكيد وهما ان واللام منه

هذا هو الملايم للسباق والموافق لكلامه في الامتحان في بيان وجه اختصاص التنوين بالاسم ومن عكس فقد عكس فافهم منه

والمراد به المعنى المصدري بمعنى كونه معربا قابلا للحركات والحروف العاملية لفظا او تقديرا ويقابله البناء والاسم في البناء متطفل وتابع للفعل والحروف ليس باصل فيه لا اثر العامل كما فيما سبق كما تقتضي تطفل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولذا لا يعمل في المفعول اذا كان بمعنى الماضي فتح الاسرار

بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم (فاعرابه ليس بالاصالة فاذا قلنا لن يضرب فلن اوجب كون آخر يضرب مفتوحا بواسطة المشابهة لاسم الفاعل ثم) اعلم انى بعدما علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان (العامل) المراد به ما يعم الاصلى والملحق به لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا او لانه يراد به فيما سبق المفهوم وهنا الافراد (على ضربين لفظى ومعنوى فاللفظى ما يكون للسان فيه حظ) ولا يكون معنى يعرف بالقلب (وهو) اى اللفظى (على ضربين سماعى وقياسى فالسماعى) في الاصطلاح (هو الذى يتوقف اعماله) بخصوصه (على السماع) والمراد به اللغوى فلا دور ولا يمكن ان يذكر في عمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا بذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيجئ وانما قدمه على القياسى عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده المقصودة ومعرفتها ليجرى الاحكام عليها لقلتها وانحصارها بخلاف افراد القياسى فانها اكثر من ان تحصى ولان من

الفاء الفصيحة على رأى صاحب الكشاف ما دلت على محذوف هو سبب لما بعدها سواء كان شرطا او معطوفا عليه وهى تتنوع مؤول من المحذوف وتارة يكون المحذوف نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اى لا تعتذروا فقد جاءكم وتارة يكون معطوفا عليه كما في قوله تعالى فانفجرت اى فضرب فانفجرت وتارة يكون شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث اى ان كنتم منكرين يوم البعث فهذا يوم البعث اى قد تبين بطلان قولكم وقال غيره فاء الفصيحة هى الفاء التى حذف منها المعطوف عليه مع كونه سببا للمعطوف من غير تقدير حرف الشرط فان لم يحذف المعطوف عليه لا تسمى فصيحة بل ان كان سببا تسمى فاء السببية والا فاء التعقيب وان كان محذوفا ولا يكون سببا لا تسمى فصيحة ايضا وان كان المعطوف عليه شرطا تسمى جزائية سواء حذف المعطوف عليه او لم وانما سميت فصيحة لانها تفصح عن محذوف اى تدل عليه واما لانها انما يعرفها الفصيح ويميز بينها وبين غيرها فسميت فصيحة بالمجاز قره دو حمى

ف ٤ قوله ثم قال وده جنكى ثم للترتيب مع التراخى وهو مختص بعطف المفرد على المفرد دون الجملة صرح به الامام المرزوقى وقد يجئ لمجرد الاستبعاد كقوله تعالى يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها فالانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تغاير البحثين والكلامين بمنزلة التراخى في الزمان فيستعمل له ذكره في حاشية الضوء وقد يجئ للتنبيه على انه ينبغى ان لا يبادر السمع في تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة وطمانينة ذكره في حواشى الكشاف وقد يجئ فصيحة كما قيل في قوله ثم يتوزع في حال الموصول لافصاحها عن محذوف المحل فيحصل الايجاز ثم يتوزع وقد يجئ لمجرد الترقى كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود هنا اظهار الترقى بذكر درجات فضل الممدوح من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده قيدا بالاخص ثم الاخص وقد يجئ لمجرد استفتاح الكلام ذكره في شرح المشارق وقد يجئ زائدة اثبته الاخفش والكوفيون انتهى كلامه بلا مزيد عليه ولا نقصان منه ١١٠

ف ٥ اقول التحقيق عند الفاضل العصام ان يكون التقسيم كالتعريف للماهية لا للافراد ذكره في اوائل شرحه للكافية فعلى هذا يكون المراد هنا المفهوم لا الافراد حاشيه

ف ٦ اى منسوب الى اللفظ اى من شانه ان يتلفظ باللسان فيدخل فيه العوامل المحذوفة والعوامل في كلمات الله تعالى اللفظية الدالة على كلام نفسه القديم

مطلب في العامل السماعي

اقسام القياسى ما يتوقف معرفته على معرفة بعض اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه قد يحتاج في العمل في بعض المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول كما سيجئ فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان حرف الجر يحتاج اليها دائما اذ لا بد له من متعلق على ما سيجئ كما تحتاج اليه فلا بد من معرفتها قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه بخلاف حرف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منهما الا انه اخر للاطراد واما تقديم سائر السماعى فللاطراد بحرف الجر (وهو) اى السماعى (ايضا) اى كاللفظ (على نوعين عامل في الاسم وعامل في المضارع والعامل في الاسم ايضا) اى كالسماعى (على قسمين عامل في اسم واحد وعامل في اسمين اعنى المبتدا والخبر في الاصل) اى قبل دخول العامل (ويسميان بعد دخول العامل اسما وخبرا له) اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له (والعامل في اسم واحد) قدمه لكون معموله واحدا ولكونه اكثر استعمالا واوفر فائدة ولما مر من ان تقديم غيره على القياسى للاطراد له (حروف تجره) اى اسما واحدا سماعا

ف ٣ حيث قال الشارح في شرح قول المص في اواخر بحث حرف الجر وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور ان الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور درس

ف ٤ قوله من معرفتها قبلها اى معرفة حرف الجر قبل الفعل وشبهه ومعناه فقوله فلا بد تفريع قوله ولان الفعل وعلى قوله لان من اقسام الخ ١١٠

ف ٥ قوله فان قيل معارضة للدليلين الاخيرين المنتجين بتقديم حرف الجر على الامور الثلاثة وقرر الدليلين المحشى المصرى فارجع اليه ١١٠

ف ٦ ايضا نصب على المصدرية وهو من المفاعيل المطلقة التى يجب حذف فعلها مثل سقيا ورعيا فالتقدير آض ايضا بمعنى رجع رجوعا اى عاد حكم ما سبق الى المذكور وبعبارة اخرى عاد قيد المتقدم في المتاخر عودا على الحيثية المذكورة او احمله حملا على ما سبق قره دو حمى

ف ٧ الاحد مثل الواحد مشتق من الوحدة بمعنى الانفراد واصله وحد على انه صفة مشبهة بمعنى وحيد ومنفرد قلبت واوه همزة على خلاف القياس وكلاهما اول العدد ولكنهما لا بد لان على المرتبة بخلاف الاول والاحد يجئ بمعنى الاول كيوم الاحد فانه اول ما خلق الله تعالى من الايام قره دو حمى

ف ٨ الفرق بين الواحد والمفرد ان الفرد قد يكون حقيقيا وقد يكون اعتباريا كاسم الجنس وقد يقع على جميع افراد الجنس والواحد لا يكون الا حقيقيا الى هنا كلام الفروق الحقى وبناء على ما قاله قال المص في اسم واحد ولم يقل في اسم مفرد ١١٠

ف ٩ الفرق بين الاحد والواحد ان الاحد اسم لمن لا يشاركه شئ في ذاته والواحد اسم لا يشاركه شئ في صفاته قره دو حمى

ف ٨ والاسم هنا اعم مما هو اسم عين وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو ومما هو اسم معنى وهو ما لا يقوم بذاته سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل وما هو علم اسم منقول ومغير ومقرر حيث قال في الفروق الحقى الاسماء على ثلثة اقسام منقولة ومغير ومقررة فالمنقولة هى التى لم يراع فيها المعنى الوضعى

مطلب تقسيم العامل

مطلب العامل في اسم واحد

لتناسب عملها اللفظي عملها المعنوي في الاصل وللحمل عليه في غيره (ليسمى

حروف الجر وحروف الاضافة) لوجودهما في مفهومها وهو ما وضع لافضاء

الفعل او معناه الى الاسم او المؤول به او حمل عليه (وهي عشرون الباء) هو

(للالصاق) اي لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما حقيقي نحو به داء

وامسكت الحبل بيدي او مجازي نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب

منه زيد ومنه القسم ولذا لم يذكر بابه وهو يستلزم المصاحبة بلا عكس

فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به

حال الشراء ذكره في الامتحان ولما كان الالصاق اصلا وغالبا كما ذكره فيه

ولذا اقتصر سيبويه عليه اكتفى به ولم يذكر سائر معانيه ولان مقصوده

الاصلي بيان العامل لا بيان معانيه قدمه لبساطته وكثرته في الاستعمال

وعدم خروجه عن كونه حرف جر ولذا يكثر دائما ليوافق عمله بخلاف اللام فانه

يخرج عنه ويكون للابتداء والامر ولذا لا يكثر في المضمر الا في ياء المتكلم

(ومن) هي (للابتداء) في المكان بلا خلاف وفي الزمان ايضا عند الكوفية

كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها في

مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اي التجئ اليه منه وفيه انه لا يتمشى في نحو من

مطلب الباء للالصاق

اعلم ان في قول الباء ومن اه ثلث احتمالات اما كون المجموع خبر مبتدأ محذوف مضمر هو هي الراجع الى العشرين او كونه بدلا من العشرين بدل الكل من الكل او كونه عطف بيان له وعلى جميع التقادير الاعراب الثلثة اعراب للمجموع فقط لان المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل جزء من اجزائه على ما لا يخفى عن تامل جميع المعاني

قوله الباء للالصاق اه الباء في كلام العرب على خمسة اوجه باء الاصل وباء الوصل وباء البدل عن الميم وباء القسم وباء الثمن اما باء الاصل مثل باء الكتب والضرب وباء الاصل مثل مررت بزيد وباء البدل عن الميم سبل راسه معناه سمد راسه ودهن راسه وباء القسم مثل بالله وباء الثمن مثل اشتريت بدراهم منه

	حروف جر الباء المفردة ان الباء لها اربعة عشر معنى	
١	الالصاق	نحو امسكت بزيد اذا قبضت على شئ من جسمه
٢	التعدية	وتسمى باء النقل نحو ذهبت بزيد وذهب الله بنورهم
٣	الاستعانة	الداخلة على الآلة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم
٤	السببية	نحو انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فكلا اخذنا
٥	المصاحبة	نحو اهبط بسلام اي بسلام منه وقد دخلوا بالكفر
٦	الظرفية	نحو ولقد نصركم الله ببدر ونحو نجيناهم بسحر
٧	البدل	كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا
٨	المقابلة	نحو اشتريت بالف وكافات احسانه بضعف
٩	المجاوزة	مثل عن فقيل تختص بالسؤال نحو فاسئل به خبيرا
١٠	الاستعلاء	نحو من ان تامنه بقنطار وقوله ارب يبول الثعلبان برأسه
١١	التبعيض	نحو عينا يشرب بها عباد الله
١٢	القسم	نحو اقسم بالله لافعلن ونحو بك لافعلن
١٣	الغاية	نحو وقد احسن بي اي الي
١٤	التوكيد وهي الزائدة ولها ستة اقسام	
١	في الفاعل	وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة
٢	والمفعول	نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع
٣	والمبتدأ	نحو بحسبك درهم وخرجت فاذا بزيد
٤	والخبر	نحو ليس زيد بقائم ونحو جزاء سيئة سيئة بمثلها
٥	والحال المنفي	غالبا كقوله فما رجعت بخائبة ركاب
٦	والتوكيد	بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه وذهب ... تفصيلها في المغني ١١

مطلب من للابتداء

من التفضيلية ذكره في الامتحان واجاب عنه بعض الكمل بان عدم التمشي

ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو في تقدير ترقى الفضل منه اليه اقول المنع

مكابرة والتقدير المذكور فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها حتى قال

المحققون انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن كمال الكامل في الاصول

اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل لا استيفاء المعاني قدمها

لتناسب معناها في الجملة (والى) هي (للانتهاء) في المكان نحو خرجت

الى السوق والزمان نحو ثم اتموا الصيام الى الليل بلا خلاف وفي غيرهما

نحو قلبي اليك اي منته ميله وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى

ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم لان ذلك ممنوع بل الحق كونها على معناها

بتضمين معنى الضم كما ذكره في الامتحان ولو سلم فلقلته قدمها على

عن لمقابلتها لمن ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها لكثرة مجيئها بمعنى مع

ولانها لا تدخل الا على المظهر فلا تستحق التقديم على ما قدم عليها (وعن)

هي (للبعد) ولم يذكر البصريون لها معنى سواه ذكره الدماميني في شرح

التسهيل (والمجاوزة) اي لتعدية شئ عن شئ الى شئ آخر وهي

انما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت السهم

والفرق بين من التبعيضية والتبيينية ان ما قبل من التبعيضية اقل مما بعدها نحو قوله تعالى رجل مؤمن من آل فرعون فرجل مؤمن الذي ما قبلها اقل مما بعدها الذي هو آل فرعون بخلاف من التبيينية نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان فان ما قبلها الذي هو الرجس اكثر مما بعدها الذي هو الاوثان كذا نقل من الشرح الكوراني ١١

كلمة من بكسر الميم وسكون النون لها خمسة عشر معان		
١	ابتداء الغاية	نحو من المسجد الحرام ونحو انه من سليمان
٢	التبعيض	نحو منهم من كلم وشربت من النهر
٣	بيان الجنس	نحو ما ننسخ من آية وقوله ما تأتنا به من آية
٤	التعليل	نحو مما خطيئاتهم اغرقوا اي لاجلها
٥	البدل	نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة
٦	مرادفة عن	نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر
٧	مرادفة الباء	نحو ينظرون اليك من طرف خفي
٨	مرادفة في	نحو اروني ماذا خلقوا من الارض
٩	موافقة عند	نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا
١٠	مرادفة ربما	كقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة
١١	مرادفة على	نحو ونصرناه من القوم اي على القوم
١٢	الفصل	نحو والله يعلم المفسد من المصلح
١٣	الغاية	نحو رأيته من ذلك الموضع
١٤	التنصيص على العموم	وهي الزائدة نحو ما جاءني من رجل
١٥	توكيد العموم	وهي الزائدة نحو ما جاءني من احد

اعلم ان الفرق بين المكابرة والمعاندة والمجادلة والمناظرة والمشاغبة والمغالطة ان المكابرة هي انكار الحق بعد العلم به والمعاندة هي النزاع في المسئلة العلمية مع عدم العلم بكلامه وكلام صاحبه والمجادلة هي الفكر في النسبة بين الشيئين من الجانبين اظهارا للصواب وان المناظرة كذلك الا ان المناظرة قد يكون مع نفسه وفي المجادلة بلفظ من الالفاظ و

والحاصل هي اعم من المجادلة والمعاندة مطلقا وفي المناظرة قد يكون مع الغير وهي مع نفسه والمشاغبة هي المنازعة في المسئلة العلمية لالزام الخصم ولا لاظهار الصواب والمغالطة عكس هذا اي لالزام الخصم ولا لاظهار الصواب

مطلب الى

كلمة الى تستعمل على معان		
١	انتهاء الغاية	نحو سرت الى الكوفة
٢	بمعنى مع	نحو ويزدكم قوة الى قوتكم
٣	بمعنى في	نحو ليجمعنكم الى يوم القيمة
٤	بمعنى اللام	نحو والامر اليك
٥	بمعنى عند	نحو سارت الى الغزالة

اذ لا يستفاد منه ازيدية الفضل في زيد منه في عمرو بل يستفاد ان عمرا مبدؤه وزيد منتهاه وهذا خلاف المقصود وايضا يلزم منه ان عمرا مبدأ ومنشأ لفضل زيد وليس كذلك وايضا ان اريد ترقي الفضل منه اليه انفصاله منه ووصوله اليه ففاسد اذ ح لا يكون الفضل مشتركا مع انه لا بد منه ح وان اريد انه ترقى منه من غير انفصال عنه انتهى اليه طرفه الاعلى فهذا يفيد علوية فضل زيد لا ازيديته وان اريد ان التقدير ترقى الفضل وزاد عن فضل عمرو فان كان المراد بالفضل

مطلب عن

عن القوس الى الصيد والاول عام لها ولما كان بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم او بالزوال وحده كاديت عنه الدين كما ذكره في الامتحان لم يذكرها بعده للاظهار وما ذكروا من عمومها للاخيرين فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام قدمها لمناسبتها لمن اذ قد يجوز استعمالها في محل ولو بالاعتبارين نحو سقاه عن العيمة اى بعده عنها بالارواء ويجوز بمعنى سقاه من جهة العيمة قال مولانا السروري يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد (وعلى) هي (للاستعلاء) اى استعلاء شيء على شيء حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان ثقله يحمل عليه قدمها على اللام مع كونها من البسائط لمناسبتها لعن في انهما قد يكونان اسمين نحو من عن يميني ومن عليه ومجيئها بمعنى عن كقوله اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اى عني (واللام) هي (للتعليل) اى لبيان علة شيء ذهبنا كضربت للتأديب او خارجا كخرجت لمخافتك ولم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان (او للتخصيص) اى لبيان اختصاص

واعلم ان للكلمة عن الحرفية عشرة معان		
١	المجاوزة	نحو سافرت عن البلد ورميت السهم
٢	البدل	نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا
٣	الاستعلاء	نحو فانما يبخل عن نفسه
٤	التعليل	نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك
٥	مرادفة بعد	نحو عما قليل ليصبحن نادمين
٦	الظرفية	كقوله ولا تك عن حمل الربابة وانيا
٧	مرادفة من	نحو هو الذي يقبل التوبة عن عباده
٨	مرادفة الباء	نحو وما ينطق عن الهوى
٩	الاستعانة	نحو رميت السهم عن القوس على قول
١٠	زائدة للتعويض	كقوله فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

بارائ ودرية منصوب لانه مفعول وقيل متعلق بحذوف حال او حال من مفعول اول لارائى من عن يميني متعلق بارائى او متعلق بحذوف حال من درية مرة ظرف والعامل فيه ارائى و على يميني وجملة ارائى لا محل لها من الاعراب لانها جملة مهدة

اعلم ان للكلمة على الحرفية تسعة معان		
١	الاستعلاء	نحو وعليها وعلى الفلك تحملون
٢	المصاحبة	كمع نحو وآتى المال على حبه
٣	المجاوزة	كعن كقوله اذا رضيت على ا ه
٤	التعليل	مثل اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
٥	الظرفية	مثل في نحو ودخل المدينة على حين غفلة
٦	موافقة من	نحو اذا اكتالوا على الناس يستوفون
٧	موافقة الباء	نحو حقيق على ان لا اقول
٨	زائدة للتعويض	كقوله ان لم يجد يوما على من يتوكل
٩	الاستدراك	والاضراب كقوله على انه لا ياس من رحمة الله

واللام في كلام العرب تجئ على اربعة عشر وجها لام الاصل ... ولام الزيادة ولام الجنس ولام التعريف ولام التخصيص ولام التمليك ولام الامر ولام التاكيد ولام الابتداء ولام كي ولام القسم ولام العلة ولام المستغاث ولام التعجب

مطلب على

مطلب اللام

الفرق بين عن ومن

اختصاص شيء وارتباطه للمجرور اما باعتبار الملكية نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس او النسب نحو الابن لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند كما في التوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الفرق وفي تخصيص هذين المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصل والغالب فيها قدمها على في لبساطتها (وفي) هي (للظرف) اى لظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انها فيه للظرفية على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على فان بعض الكل اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفي وعلى ومنه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا استويت انت ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع بساطتها لانه لا يدخل على المضمر لا على قلة في المرفوع نحو ما انا كانت ويكون اسما بمعنى المثل ولذا لم يكسر ابدا بخلاف في (والكاف) هي (للتشبيه) نحو زيد كالاسد قدمه على حتى لبساطته ولان حتى لا يدخل

اللام للتخصيص

لانهم لم يعبدوا ... والتحقيق ... كابدا عليه ... فهو على ما في شرح ... لما ذكره المصر في تفسيرها حينا قال لما خلقهم على صورة متوجهة الى العبادة مقبلة لها جعل خلقهم مغيا بها مبالغة في ذلك انتهى حاشية اصلي للشارح

اعلم ان للكلمة اللام العاملة للجر اثنان وعشرون معان		
١	الاستحقاق	نحو ويل للمطففين والامر لله
٢	الاختصاص	نحو هذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب
٣	الملك	نحو له ما في السموات وما في الارض
٤	التمليك	نحو وهبت لزيد دينارا
٥	شبه التمليك	نحو جعل لكم من انفسكم ازواجا
٦	التعليل	نحو لايلاف قريش
٧	توكيد النفي	نحو وما كان الله ليطلعكم على الغيب
٨	موافقة الى	نحو بان ربك اوحى لها
٩	موافقة على	نحو ويخرون للاذقان
١٠	موافقة في	نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة
١١	موافقة عند	كقولهم كتبته لخمس خلون
١٢	موافقة بعد	نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس
١٣	موافقة مع	كقولهم كن لي ولا تكن علي
١٤	موافقة من	نحو سمعت له صراخا
١٥	[illegible]	نحو قلت له واذنت له وفسرت له
١٦	موافقة عن	نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا
١٧	[illegible]	نحو ليكون لهم عدوا وحزنا
١٨	القسم والتعجب معا	كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد
١٩	التعجب المجرد عن القسم	نحو يا للماء اذا تعجب من كثرته
٢٠	التعدية	نحو فهب لي وليا وقلت له افعل كذا
٢١	[illegible]	كقوله ملكا اجار لمسلم ومعاهد
٢٢	التبيين	نحو سقيا لزيد وجدعا له

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

مطلب في الظرف

مطلب الكاف

على المضمر اصلاً (وحتى) هو (للغاية) نحو اكلت السمكة حتى رأسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملاً اصلياً قدمه على رب (ورب) هو (للتقليل) اى لانشاء التقليل نحو رب رجل كريم لقيته ويستعمل غالباً للتكثير كما فى مقام المدح والذم نحو ربّ بالغ بلغة القرآن قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء من الواو ولوجوب انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل اختص الواو بالظاهر والتاء بلفظة الله ولذا لم يكرر ابداً (وواو القسم وتاؤه) ولم يذكر بائه لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل لا المعنى وانه داخل فى الالصاق قدمها على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية بخلافهما (وحاشا) هو (للاستثناء) اى لاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمراً حاشا زيد اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو فعل فى الاقل كما يشير قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما فى الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافهما (ومذ) قدمه مع انهم قالوا ان اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ لخفته ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال

الجزء الاخير مما قبلها نحو اكلت السمكة حتى راسها او ملاقياً له نحو نمت الليلة حتى الصباح فلا يجوز حتى نصفها وان الى ليس كذلك فيجوز الى نصفها والى ثلثها ولكن وقع الخلاف فى دخول ما بعدها فيما قبلها فذهب الجمهور الى عدم الدخول كالى اذ هو الاصل واختاره فخر الاسلام ومن تبعه وذهب عبد القاهر والزمخشرى وعامة المتأخرين الى الدخول نظراً الى الغرض من الفعل المتعدى بحتى وهو انقضاء الشىء الذى تعلق به شيئاً فشيئاً الى ان يأتى على جميعه وذا لا يتحقق بدون الدخول وذهب الفراء والسيرافى الى القول بدخول الجزء دون الملاقى فعلى الاول لم يؤكل الراس ولم ينم الصبح وعلى الثانى اكل الراس ونيم الصباح وعلى الثالث اكل الراس ولم ينم الصباح زجاوى شرح اس ملك

هذا وان كان مجازاً فيه الا انه كان اصلاً بالشيوع وصارت حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بخلاف معنى التقليل فانه وان كان معنى حقيقياً يحتاج الى القرينة

هذا مثال للذم ومثال المدح نحو قول الشاعر الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم بدارة جلجل ووجوه هذا البيت مذكور فى شرح المفتاح لمولانا سرورى منه

وجه ابدال الواو من الباء لتقاربهما فى المخرج لانهما شفويتان وفى المعنى لان معنى الجمع والالصاق متقاربان ووجه ابدال التاء من الواو لتقاربهما فى المخرج كذا فى الافتتاح منه

واو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالاً من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى خطأ للواو عن درجة الباء مختص بالظاهر يعنى الواو مختص بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضاً لحط رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطاً لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو الاكثر فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر فوائد ضيائية

قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب (ومنذ) هما (للابتداء) اى لابتداء زمان الفعل حال كونهما (فى الزمان الماضى) يعنى انه اذا اريد بما بعدهما الزمان الماضى فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتاً او منفياً هو ذلك الزمان الماضى لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رأيته مذ سنة كذا ولم اكن فى تلك السنة يكون المعنى مبدأ مسافرتى او عدم رؤيتى كان هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى البعض فمعناهما الظرفية لفعلهما مع التساوى كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت فى ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان عدم رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم الحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له (وقد يكونان اسمين) بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبراً فهذا البيان استطرادى قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارية اقل بخلاف خلا وعدا (وخلا) قدمه لتقدم الخاء (وعدا) هما (للاستثناء وقد يكونان فعلين وهو الاكثر) يجيء التفصيل فى بحث المستثنى قدمهما على لولا لان كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها فى الاستعمال (ولولا) هى (لامتناع الشىء لوجود غيره) فانها تجر

وانما بين المص كون مدخول مذ ومنذ ماضياً وبين الشارح كونه حاضراً ولم يتعرضا لكون مدخولهما مستقبلاً لعدم دخولهما على المستقبل لكون وضعهما للماضى او الحال كذا استفيد من الهندى ٢١١

دفع لما فهم من قول المص من ان مذ ومنذ للابتداء فى الزمان الماضى مطلقاً سواء اريد بما بعدهما الزمان الماضى او الزمان الحاضر والحال ان كونهما للابتداء فى الزمان الماضى مقيد بارادة الزمان الماضى بما بعدهما فالشارح دفع هذا الفهم بقوله يعنى انه اذا اريد الخ ويدل على هذا قوله فيما سيأتى منه واما اذا اريد بما بعدهما الزمان الحاضر فمعناهما الظرفية لفعلهما ويدل عليه ايضاً تغييره بيعنى دون اى ويدل عليه ايضاً عبارات القوم فى بيان معناهما هكذا فهمنا من بيانهم لمعانيهما فنرجو من الذين ينظرون الى ما حررنا ان يصلحوا ما قلنا بما يمكن به اصلاحه اذ ذلك من غير تسويد بل بما سنح عند التحرير ٢١١

يعنى انهما اذا اريد بمجرورهما الزمان الماضى بان يكون زماناً ماضياً لم يبق منه جزء يكون معناهما ان ذلك الزمان الماضى مبدأ زمان الفعل الذى قبلهما مثبتاً مثل رأيته مذ يوم الجمعة اذا كان يوم الجمعة ماضياً او منفياً مثل ما رأيته مذ يوم الجمعة ففى الاول ابتداء الرؤية من يوم الجمعة وفى الثانى ابتداء انتهائه منه ويكونان لظرفية مجرورهما للفعل المذكور اذا اريد به زمان لم يمض بتمامه وانت فى بعض اجزائه نحو رأيته او ما رأيته مذ شهرنا او منذ يومنا ومنذ حيوة زيد اى جميع زمان رؤيتى او عدم رؤيتى هو ذلك الشهر او اليوم او زمان الحيوة ولا يستعملان فى الاستقبال نص عليه عصام الدين فى فتح الاسرار

قوله اذا اريد اقول اشير بلفظ اريد هنا وفيما سيأتى عند قوله واما اذا اريد الى كون الزمان ماضياً وحاضراً موقوف على اعتبار المتكلم كذا قال بعض حواشى الفوائد الضيائية ٢١١

قوله ولو باعتبار البعض يريد ان كون بعض زمان مدخولهما ماضياً لا يضر لارادة زمان الحاضر بما بعدهما وهذا يؤيد كون الارادتين موقوفاً على الاعتبار ٢١١

اعلم انهما اذا كانا اسمين بمعنى اول المدة يجب ان يكون ما بعدهما مفرداً معرفة نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة واذا كانا بمعنى جميع المدة للفعل الذى قبلها فالشرط ان يكون

[illegible]

(اذا اتصل بها ضمير) كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمر فسيبويه
تصرف في العامل لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر يجر المضمر لانه
لانه في المثال واقع موقع لام التعليل فان المعنى لم يهلك عمر لوجودك والاخفش
تصرف في الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعاراً
للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف
خبره وجوباً ولكثرتها بالنسبة الى قدمها عليه لان كونها حرف جر وان كان
مشروطاً باتصال الضمير بها لكن للتقسيم الفاظ كثيرة بخلاف ما الاستفهامية
(وكي) فانه يجر به (اذا دخل على ما الاستفهامية) وهو (للتعليل) نحو كيمه
فعلت اي لاي غرض فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم
قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه حرف نصب دائماً
وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائماً وهو قول الاخفش والثالث انه يكون
حرف جر تارة وناصباً للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين (ولعل) هو (للترجي)
فانه يجر به (في لغة عقيل) ولذا اخره بضم العين مصغراً ذكره الدماميني كقوله
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب (ولابد)
اي لا فراق حاصل (لهذه الحروف) اي حروف الجر (من متعلق) بفتح اللام و

واتشد شعراً فقال النبي عليه السلام لعمر اقطع لسانه وكعبه على فقال
ما تريد بهذا القول فقال اقطع لسانه فقال علي احسن اليه فان الاحسان
بقطع اللسان فرجعا الى النبي عليه السلام وقال له اي شيء تريد
بالقطع يا رسول الله قال الاحسان فقال عمر ذلك القول

وقد رجح مذهب سيبويه بانه ليس فيه الا تغير واحد اذ بعد تغير لولا جعلها
حرف جر يجري المضمرات بعد على القياس ومذهب الاخفش بان تغير الضمائر
واقامة بعضها مقام بعض ثابت دون تغير لولا وارتكاب خلاف
الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون منه واقل اذا لم يكن مستعملا
شرح الكافية

اصله ما انا مثلك فحذف المثل تخفيفا ووضع الكاف موضعه فصار
ما انا كك فاجتمع المثلان فحذف الضمير المجرور ووضع موضعه انت
فصار ما انا كانت

عند البصريين وفاعل فعل محذوف عند الكوفيين ويرتفع بلولا عند الفراء
واياً ما كان يجب الرفع والانفصال فيه رضي شرح كافيه

قوله ويدل على كونه اه لانه متى كان استفهامية ودخل عليها حرف
الجر حذف الفها تخفيفا لكثرة الاستعمال وفرقاً بينها وبين ما الموصولة
ولم يعكس لان استعمال ما الاستفهامية بحرف الجر اكثر من استعمال
الموصولة بها وليس المراد ان حذف الفها علامة الجر بل اعرابه محلي
سواء كانت استفهامية او موصولة محذوفا الفها اولا

في مختار الصحاح يقال تارة اي مرة بعد مرة والجمع تارات وتير كعنب
وربما قالوا فعل تارا بعد تار بحذف التاء انتهى واما انتصابها
فهو اما على الظرفية او على المصدرية على قياس ما قيل في مرة في قولك
ضربت مرة

اول البيت وداع دعا يا من يجيب الى الندا فلم يستجبه عند ذاك
مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة ويروى جاهرا
ذكره التفتازاني في حاشية الكشاف في اواخر سورة آل عمران
على قواعد الاعراب

[illegible]

[illegible]

ولو محذوفاً والظاهر لابد لظهور تعلق الجار به وكونه شبه مضاف قال الرضي
يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف مستقراً متعلقاً بمحذوف وكل مصدر
يتعدى بحرف من الحروف الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبراً عن ذلك المصدر
لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا تثريب عليكم اي حاصل
عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق الجار بالمنفي المبني وفيه نظر لوجوب اعراب
الشبيه بالمضاف بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه ترك
تنوينه لشبهه بالمضاف هذا كلامه ملخصاً هو (فعل او شبهه) هو ما دل
على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل (او معناه) والمراد به ما سيذكره من انه
كل لفظ يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال والظرف وسيجيء التحقيق (الا الزائد)
بالجر او النصب استثناء من هذه الحروف (منها نحو كفى بالله) مثال للفاعل
(وبحسبك درهم) مثال للمبتدأ (و) الا (رب وحاشا وخلا وعدا ولولا
ولعل) فانه لابد من المتعلق (فانها) اي هذه المستثنيات (لا تتعلق) اصلاً
(بشيء) من الفعل وشبهه ومعناه اي لا توصل ذلك الشيء كما لا يليها بل
يتعدى ذلك الشيء بنفسه اليه ففائدة الزائد اما التأكيد او تحسين اللفظ او
غير ذلك وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل على غيره

معنى التعلق والايصال ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في
الا والحاصل ان هذه الحروف سوى الزائد دالة على معان غير الاخبار
كلام التعريف والابتداء وهل وقد فكما لا يقال لهذه انها متعلقة
بشيء كذلك لهذه الحروف واما التعلق بان معانيها غير مقصودة بالملاحظة
بل هي روابط وادوات لمعان الاسماء والافعال فعام لكل حرف فما
كلام فيه اذ الكلام في المعنى الاصطلاحي للتعلق لا اللغوي وبما ذكرنا
ظهر الجواب عن اشكال يورد على تعريف المبتدأ مثل بحسبك درهم ولولاك
لكان كذا ولعل زيد قائم ورب رجل كريم لقيته وعلمت لزيد قائم بان المراد
بالمجرد المجرد عن عامل لفظي يعمل بذاته بان يقوم المعنى المقتضي
للاعراب ولام الابتداء قد قطعت زيد عن علمت بحسب
اللفظ لاقتضائه صدر الكلام للمصرح

ولا يجوز تعلق اللام بيد على مذهب الجمهور لانه ح يجب ان ينون اسم لا لكونه
مشابها بالمضاف الا على قول البغداديين فانهم اجازوا لا طالعا جبلاً
بترك تنوين الاسم المنون اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجراه في الاعراب
زبدة الاعراب

وشبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو لا قبيحاً فعله محمود ولا طالعاً
جبلا حاضر ولا خيراً من زيد عندنا وما هنا من قبيل الثالثة والشبيه بالمضاف
كالمضاف يجب نصبه منونا عند الجمهور فاذا جعلت اللام متعلقة بيد نصب ونون

يعني ان المصدر اذا كان مبتدأ وجيء بعده مما يصلح ان يكون متعلقا به وكان
خبره عاما محذوفا كما في هذا المقام يجوز ان يجعل الجار متعلقا به ويقدر خبره
بعد الجار والمجرور وان يجعل مع مجروره ظرفا مستقرا خبراً له لان هذين
التقديرين مآلهما واحد

فان التثريب مصدر يتعدى بعلى فصح جعله مع المجرور خبراً عنه وقدر له
متعلق عام على قاعدة الظرف المستقر ولا يصح جعل الجار متعلقاً بالمصدر
لاقتضائه التنوين مع تركه حسن افندي

واما وجه العدول عن تنوينه فالتخصيص على الاستغراق لان بعضهم
يخص الاستغراق بحالة بناء الاسم من جهة تضمن من الاستغراقية ولو سلم
كونها نصا في الاستغراق فلا نسلم كونه به معمولا لكنه لا على التخصيص
لانه يحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف اي لا تجد ولا ترى بدّاً لهذه
الحروف واما كون المحذوف خلاف الاصل فلا يجدي نفعا لعدول الى ما فيه
السلامة عن هذا الاحتمال كذا قال العلامة الدماميني

[illegible]

ماهو للاقتصار للاشتراك في الصورة والحرفية وتصور معانيه فيه بضرب من التأويل ودليلاً ماعلى الزائد للاشتراك في عدم الاقتصار او على غيره للاشتراك في افادة المعنى او على من الاستغراقية للاشتراك في افادة التاكيد وذهب الى هذا الرماني وابن طاهر وتبعهما المصرح وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر الحروف الجارة ورد بانه ان ارادوا به العامل المذكور فهو متعد بنفسه وايضا فانه يستوفي معموله كما في رب رجل صالح لقيته فلا حاجة الى التعدية وان ارادوا به المحذوف وهو حصل او شبهه كما صرح به جماعة منهم فهو تقدير مايستغني عنه معنى الكلام ولم يلفظ به قط وايضا لو كان كما ذكروا لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح كما يقال رب رجل صالح واخاه اكرمت او واخوه اكرمتهما ولا يجوز زيدا واخاه مررت او واخوه مررت بهما (فمجرور الزائد ورب باق على ماكان عليه قبل دخولها) من كونه فاعلا او مبتدأ كما مر او خبرا كما زيد بقائم او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومثل رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول او مفعول كما في مثل زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور لان لرب صدر الكلام (ومجرور حروف الاستثناء) وهي حاشا وخلا وعدا (كالمستثنى بالا على ماسبق) في بحث المستثنى في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام

ف٢ اي توكيد انتساب شيء الى المجرور او توكيد ماورد على انتساب المجرور الى شيء كما زيد بقائم وما جاءني من احد فان من في هذا المثال للتوكيد النفي

ف٣ قط بسكون الطاء وتخفيفها وروي بكسر الطاء منونة وغير منونة بمعنى حسب والرواية الاولى هو المعتمد عليها كذا في شرح المشارق لابن ملك قال الحريري قط اسم مبني على السكون مثل قد وقد تدخل نون العماد فيقال قطني وقدني بمعنى حسبي واما قط مشددة الطاء فهي اسم مبني على الضم مثل حيث ومنذ والعرب تستعملها فيما مضى من الزمان كما تستعمل لفظ ابدا فيما يستقبل فيقولون ماكلمته قط ولا اكلمه ابدا والمعنى من قولهم ماكلمته قط اي فيما انقطع من عمري لانه من قططت الشيء اذا قطعته ومنه قط القلم اي قطع طرفه وفيما يؤثر من شجاعة علي رضه انه اذا اعتلى قد واذا اعترض قط فالقد قطع الشيء طولا والقط قطعه عرضا فحصل الفرق بينهما ولا تستعمل قط الا في المنفي مثل دبا ولا جرم ولا بد وامثالها

ف٤ قوله ولا يجوز زيدا واخاه مررت اذ لو عطف على محل مجرور الباء لزم ان يكون عمل المتعلق نصبا في المعطوف بلا واسطة الجار لعدم مدخلية الجار في محل مجروره والعمل المذكور فاسد لكون المتعلق لازما غير ناصب بلا واسطة حرف الجر لمجروره الاول

ف٥ اما عدم جواز اخاه بالنصب فلان مررت لازم لا يعمل في المنصوب وهو زيد بلا حرف جر فكيف بالتابع وهو بلا جار واما الرفع فلعدم الحكم على زيد بالابتداء فانه مفعول لمررت حاشية

ف٦ قوله او واخوه حال رفعه بالواو على انه معطوف على محل مجرور رب وهو رجل ومحل الرفع على الابتداء بناء على اشعار الشارح بعد سطرين وما قلناه مبني على ما افاده المحقق الاسفرائني

ف٧ اي بايديكم في المصحف على احد التأويلين وهو ان يراد من الايدي الانفس واما اذا اريد بها الجوارح المخصوصة فلا يكون زائدة ويكون المفعول محذوفا اي لا تلقوا انفسكم بايديكم م م

ف٨ يعني من باب الاضمار على شريطة التفسير لكن الناصب يقدر بعد المجرور فان قيل لم يقدر الناصب بعد الجار قبل المجرور ويكون التقدير رب لقيت رجل صالح لقيته قلت ح يلزم الفصل بين الجار والمجرور وذا غير صحيح ولان رب لا يدخل الا على الاسم نكرة موصوفة بنكرة وتقدير المجرور مناف لهذا الدخول لمحرره عثمان

تام وفي جواز النصب واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور وغير ذلك مما يذكر في بحثه وذهب بعض النحاة الى انها غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المصرح واستصوبه ابن هشام وقال لانها لا توصل معناه الى الاسم بل تزيله كالا فحملت على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال الدماميني كون معنى التعدية ماذكره ممنوع بل معناه جعل مجرورها مفعولا به ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه الذي يقتضيه الحرف وهو هنا يفيد انتفائه عنه واقول المنع مكابرة والا ينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم الى انها متعلقة بشيء كسائر حروف الجر (ومجرور لولا ولعل مبتدأ) مرفوع المحل (ومابعده) لفظا كما في الثاني او تقديرا كما في الاول (خبره) فهما غير متعلقين بشيء ومحمولان في العمل اما على الزائد او على غيره لما سبق (نحو لولاك) موجود (لهلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ماعدا هذه السبعة منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه) اي ماعدا هذه (ان كان الجار في او ما) كان (بمعناه) كالباء (نحو صليت في المسجد او بالمسجد) هذا على رأي ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول به غير صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في (او على انه (مفعول له) لمتعلقه (ان كان الجار لاما او ما

ف٦ قوله ماذكره اي ذكر ابن هشام واستصوبه من ان التعدية ايصال معناه الى الاسم فما عبارة عما ذكرنا لا عما حررنا فلا من منهوانه فان ذلك تحريف للناظر الحقير الحمي الالبصائي

ف٧ قال معنى التعدية جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل ولا يلزم منه اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على وجه يقتضيه الحرف وهنا مفيد لانتفائه منه ولا يلزم من عدم تعلق الا عدم تعلقها لان كون الا حرفا بمعنى حرف لا يستلزم مساواته له في جميع الاحوال الا ترى ان الا لا تعمل الجر وهذه نكتة في الاسرار

ف٨ اي والا لم يكن المنع مكابرة بل في موقعه لزم عدم كونه مضرا لما هو المسلم عنده وهو صحة طرد التعريف لكن يكون مضرا له فينتقض التعريف منعا اي طردا فهو من وضع نقيض اللازم مقامه

ف٩ اعلم ان لولا اذا دخل على الاسم فالاسم الواقع بعد لولا اما مبتدأ وهو مذهب البصريين او فاعل فعل محذوف وهو مذهب الكسائي او مرفوع بلولا وهو مذهب الفراء سيحرره على قواعد الاعراب

ف١٠ قوله او تقديرا كما في الاول لان الخبر في الاول يلزم ان يكون جملة لان الخبر جواب لولا والجواب لا يكون الا جملة تم

ف١٠ لان خبر لولا غير موجود لفظا بل مقدر نحو لولاك موجود لهلك زيد بخلاف لعل نحو لعل زيد قائم تم

ف١١ تفريع على كون مجرورهما مبتدأ فان كونهما مبتدأ يفيد عدم تعلقهما اذ لو تعلق لكان المجرور مفعولا به غير صريح ١٢٠

ف١٢ يعني للاشتراك في افادة المعنى فان لولا يفيد الامتناع ولعل يفيد الترجي كما ان عن يفيد البعد والمجاوزة في رميت السهم عن القوس الى الصيد وكذا في البواقي تم

ف١٣ قال المص في الحاشية وجه الجر بهما وبرب للتنبيه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به

بمعناه) كلمة (نحو ضربت زيدا للتأديب وكمية عصيت) وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف (او) على انه (مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور) اي يسند المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففي العبارة مسامحة اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة المتعلق الذي هو العامل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو من قبيل المعمول كما حققه في الامتحان (فيكون) اي مجموع الجار والمجرور على ما هو المناسب للسياق فعلى هذا يكون في قوله (مرفوع المحل) تسامح او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط لقربه فح لا تسامح ولا تجوز فيه (على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد ويجوز تقديم ما عدا هذا) اي ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور (على متعلقه نحو بزيد مررت) لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل ابدا وحده ولانه من قبيل الظرف وهو كالحميم له فيدخل فيما لا يدخل فيه الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجيء في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في شرح مختصر عز الدين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه (وقد يحذف المتعلق

وانكر بعضهم اسناد المتعلق الى الجار والمجرور وقال في مثل مر بزيد انه مسند الى ضمير مصدره المعرف كانه قيل حصل مر بزيد فقلت مر بزيد اي مر المجرور المسئول عنه لانه يلزم في المصدر النائب عن الفاعل زيادة على ما دل عليه الفعل والا يكون عبثا بهت فتح الاسرار

الجار والمجرور في اربعة مواضع يكون ظرفا مستقرا الاول ان وقع خبرا لمبتدأ نحو زيد في الدار والثاني اذا وقع حالا نحو زيد ابوه قائم في الدار والثالث اذا وقع صفة نحو رجل في الدار قائم والرابع اذا وقع صلة للموصول نحو الذي في الدار زيد فله درهم شرح موافق

التسامح استعمال اللفظ في غير موضعه الاصلي كالمجاز بلا قصد علاقة مقبولة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور الفهم من ذلك المقام والتسامح هل يستعمل في كلام لا خطأ فيه ولكن يحتاج الى نوع توجيه والتعسف ارتكاب ما لا يجوز عند المحققين وان جوزه البعض ويطلق على ارتكاب ما لا ضرورة فيه والامر عدمه وقيل هو حمل الكلام على معنى لا يكون دلالته عليه ظاهرة وهو اخص من البطلان والتمحل الاحتيال وهو طلب الحيلة ابو البقا

الفرق بين الآلة والواسطة ان كل آلة واسطة وليس كل واسطة آلة لان الآلة لا يكون موجدة ولا يتوقف ايجاد الموجد للشيء على توسطها واما الواسطة فقد يكون مؤثرة كالعلة القريبة فانها تكون متوسطة بين المعلول وبين العلة البعيدة شرح اساس

لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه قال شريف الدين الجرجاني حرف الجر اداة توصل معنى الفعل الى مجروره ومنصوب المحل ومجرور المحل ومرفوع المحل هو المجرور وحده لا مجموع الجار والمجرور في محل النصب او الرفع والقول بهما مساهلة في العبارة اتكالا على تقرر من القواعد ددده حنكى

ولم يتعرض الى التوجيه بان يقال ان قوله الجار والمجرور من قبيل تسمية الجزء باسم الكل لان الشرط فيه كون الدال على الكل دالا عليه اجمالا ولم يوجد لان الدال عليه هنا اجمالا دال عليه تفصيلا تأمل احمد پارسى

مطلب في اسناد المتعلق الى الجار والمجرور

مطلب في الفرق بين الآلة والواسطة

المتعلق فان كان) المتعلق (المحذوف فعلا) اصطلاحيا فاكتفى به عما يشابهه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما (عاما) لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر (متضمنا في الجار والمجرور) اي مفهوما معناه منهما عرفا (يسميان) اي الجار والمجرور في الاصطلاح (ظرفا مستقرا) فيه لاستقرار معنى العامل وعمله واعرابه وضميره فيهما اما الاول فظاهر واما البواقي فبانتقال كل منها منه اليهما لقيامهما مقامه فقد يقع ركنا وقيدا (نحو زيد في الدار اي حصل) او حاصل (وان لم يكن كذلك) اي ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما (او لم يحذف متعلقه) اي الجار ولو عاما (يسميان ظرفا لغوا) اي فضلة مستغنى عنه ابدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شيء من الامور الثلاثة منه اليهما ولا لهما اعراب في انفسهما واما الاعراب المحلي فللمجرور فقط لما سبق (نحو زيد في الدار اي اكل) او اكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الخاص المحذوف بها هذا مسلك الجمهور وقيل انه مع الخاص المحذوف ايضا يكون مستقرا (ومررت بزيد) ووجد زيد في الدار (وقد يحذف الجار وهو

المستقر المشهور بين الناس استعمال المستقر على صيغة اسم المفعول بفتح القاف والظاهر انه خطأ لان استقر وقر بمعنى واحد فالظرف قار اي قائم مقام عامله لا مستقر لانه لازم لا يجيء منه اسم مفعول واما ما جاء في التنزيل فمستقر ومستودع اسم مكان لا اسم مفعول كذا ذكره شهاب الدين التوقاني في حواشي شرح العضدي وقال الجاربردي المستقر بفتح القاف ان مستقر فيه فحذف فيه اختصارا قره دن حقى

وتخصيصه به اما اشارة الى اختيار مذهب الاكثر قيل هم البصريون وقال الفاضل العصام اي اكثر النحاة من البصريين والكوفيين في الظرف المستقر من ان المقدر فيه فعل لكونه اصلا في العمل ومذهب الاقل وهم الكوفيون او اقلهم منهما ان المقدر صفة مشتقة لكون المفرد اصلا في الخبر وغيره ولكن الحق والقبول احق ان يقدر فعل ان اريد الدلالة على الزمان والا فغيره ولا خلاف في الصلة وجواب القسم انه فعل لانهما لا يكونان الا جملتين ولا فيما بعد اما واذا انه صفة لاختصاصهما بالمفرد نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد واما لاكتفائه به لانه الاصل فتح الاسرار

واعلم ان الظرف المستقر مشروط بشرطين احدهما ان يكون المتعلق محذوفا والثاني فعلا عاما واذا فقد احد الشرطين لم يكن مستقرا بل يكون لغوا وما ذكره المص بعد قوله فعلا عاما من قوله متضمنا في الجار والمجرور ليس بشرط بل بيان لمعنى العام لان المقدر اذا كان عاما تضمن الجار والمجرور اياه وفهم منهما معناه ويدل عليه قوله في اللغو وان لم يكن كذلك اي عاما متضمنا فيهما او لم يحذف الخ لمحرره عبد الرحمن

واعلم ان الشريف قال في حواشي الكشاف ان الظرف المستقر ما كان متعلقه مقدرا سواء كان عاما كقولنا زيد في الدار اي حاصل او خاصا كقولنا زيد في البصرة اي مقيم واللغو ما يقابله واما على المشهور بين النحاة ان الظرف ما كان متعلقه مقدرا عاما واللغو ما يقابله ميرابو الفتح

والظرف عند النحاة اسم لظرف الزمان او المكان ثم تسامحوا فاطلقوا على الجار والمجرور ايضا فوجه تسميته ظرفا هذا فتح الاسرار

بضم الميم اسم مكان من اقام لانه لا يجيء على صيغة اسم المفعول من غير الثلاثي المجرد او بفتح الميم على انه اسم مكان من قام لكن الاول اولى واعرف كما اشار اليه

مطلب في الظرف المستقر

مطلب في الظرف واللغو

مطلب في ضم الميم

اى حذف الجار (على نوعين قياسى) اى مضبوط بضابط كلى بحيث اذا وجد فى جزء من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه (وسماعى) اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج الى السماع فى كل جزء بخصوصه (فالقياس فى ثلثة مواضع) الموضع (الاول المفعول فيه فان حذف فى) لا بمعناه اذ لا يقدر الا الشايع لتبادره وجوز الفاضل العصام تقديره ايضا (منه قياس) اى قياسى (ان كان) المفعول فيه (ظرف زمان مبهما كان او محدودا) اذ الاول جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر واما انتصابه بشبهه او معناه وان لم يكن ذلك جزأ من مفهومها فبالحمل عليه والثانى محمول على الاول لاشتراكهما فى الزمانية (نحو سرت حينا) او زمانا (وصمت شهرا) او يوما الاول للاول والثانى للثانى (او) كان (ظرف مكان مبهما) للحمل على الزمان المبهم لاشتراكهما فى صفة الابهام (وهو) اى مدلوله او اسمه (ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل فى مسماه) بل خارج عنه فهو مبهم فى ذاته يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود وقيل غير جامع ايضا لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل فى عدم التعرف بالاضافة ومنهم من فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية ويخرج منه المقادير الممسوحة مع انها مما يحذف منه فى ويجب ان

انما فسر الشارح قوله قياسى بقياسى لعدم صحة الحمل لان قياس من جزاء ولفظ الحذف اسمه وبينهما تباين فلا بد منه فتأمل لمحرره

والمبهم من الزمان ما لا يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان او معرفة كالحين والحين والمحدود منه ما يتعين له مقدار مخصوص نكرة كان او معرفة كاليوم والليل ويوم وليل اذ كل منها اثنى عشر ساعة او عشر ساعات الا ان اليوم من الطلوع الى الغروب والليل بالعكس فالمبهم يقابل المحدود لا المعرفة بل يجامعها نحو سرت الحين فانه مبهم ومعرفة ايضا وقد يصدق المبهم بدون المعرفة نحو سرت حينا فانه مبهم وليس معرفة وقد يصدق المعرفة بدون المبهم نحو صمت يوم الجمعة فانه معرفة وليس بمبهم واما المبهم والمحدود فمتباينان قطعا تباين النكرة والمعرفة كذا لى

اى كان المصدر جزء مفهوم الفعل فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع ضروب المصدر بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ضروب الزمان المبهم بلا واسطة لكونها جزأ من مفهومه ايضا والشئ لا يحتاج الى الواسطة للعمل فى جزئه محرم افندى

قوله فى الزمانية وكونها جزأ من مفهوم الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الآخر التحديد اى كونه محدودا محرم افندى

قوله او زمانا وقوله او يوما اشارة الى كثرة الامثلة كذا استفيد من بعض الحواشى

مرفوع محله مبتدا راجع الى ظرف مكان ثم يقدر المضاف فى جانب الخبر اى اسم ما او فى المبتدا اى ومعناه هو ما هو الشايع بين الشارحين وقال الاستاذ الفاضل هو راجع الى المكان المبهم ثم لا حاجة الى التقدير وتمامه فى شرحه على هذا المتن

والغرض من التفسير تصحيح الحمل بتقدير المضاف اما فى جانب المبتدا كما قدره الشارح الفاضل اولا او فى جانب الخبر كما قدره ثانيا او على تقدير ارجاع الضمير الى ظرف المكان وهو عبارة عن اللفظ والتعريف عبارة عن المعنى بعنوان المعرف والتعريف اسم لم يتحد المبتدا والخبر فاحتيج الى اتحادهما فدفعه الشارح بما ترى

ان يستثنى منه مثل جانب ولذا لم يسلك المصرح مسلكهما واختار ما هو المرضى عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اخطأ فى استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه كما ذكره الرضى (كالجهات الست وهى امام وقدام وخلف ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت) كجلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل فى ذلك المكان وقس عليه غيره (وكعند) نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب وما فى حمايته كداره ومملكته اعاد الجار ليتعين العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم حينئذ كونه من الجهات الست وليس كذلك (ولدى) بمعنى عند الا انه مختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره (ووسط بسكون السين) بمعنى بين قال فى مختار الصحاح كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط القوم كما تقول بين القوم (وبين وازاء وحذاء وتلقاء) والثلاثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل ظاهر (وكالمقادير الممسوحة) اى المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انها نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال ان كان مبهما او معدودا (نحو فرسخ) فانه مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باثنى عشر الف خطوة

عند يستعمل على عدة معان فتكون بمعنى الحضرة كقولك عندى زيد وبمعنى الملك نحو عندى مال وبمعنى الحكم كقولك زيد عندى افضل من عمرو اى فى حكمى وبمعنى الفضل والاحسان كما قال سبحانه وتعالى اخبارا عن خطاب شعيب لموسى عليهما السلام فان اتممت عشرا فمن عندك اى من فضلك واحسانك كذا فى درة الغواص فردوس جمع

لدى بفتح اللام والدال المهملة والالف المقصورة الموضع الذى هو الغاية وهو ظرف غير متمكن بمنزلة عند وفيه ايضا ثلث لغات لدن لدى لد بفتح اللام فى الجميع وضم الدال فى الاول والثالث وسكون النون وسيجئ علة بنائها فى المبنيات ان شاء الله تعالى شارح قصار اده

قوله ووسط بسكون السين اقول وتعبيره بالتركة انج ظرف مثلا آدك فتح همزه وكسر واو ايله انج طرفه دكك مبهم حافيه

الفرق بين الوسط بالسكون والوسط بالتحريك بوجهين الاول ما قال جار الله ان الوسط بالسكون ظرف والوسط بالتحريك اسم معرب تقول ضربت وسط رأسه بالسكون اى اوجدت الضرب وسط رأسه وضربت وسطه بالتحريك اى ضربت رأسه وحقته رأسه فهو مفعول به ولا يعتبر فيه كونها بالسكون مستقلا فى داخل الدائرة وبالحركة فى مركزها كما هو المشهور وقد سبق شرح هذا فى الباب الثالث فى لفظ الكلف والثانى ما قال الجوهرى ان الوسط والوسط بالسكون والتحريك كلاهما ظرف لكن الاول مكان مبهم والثانى مكان محدود ولا يعتبر فيه ما لم يعتبر فى الوجه الاول يقال جلست وسط القوم بالسكون اى بينهم فيستعمل فيما يجوز ان يقع فيه بين وجلست وسط الدار بالتحريك اى فى المكان الذى هو مركز الاطراف قال بعضهم انه بالسكون يقال فى متفرق الاجزاء وبالتحريك فى متصلها كالدار والرأس قيل فى قوله عليه السلام لمن تهلك امة انا اولها والمهدى وسطها والمسيح بن مريم آخرها ان فيه اطلاق الوسط على ما بين الآخر لانه لم يفرق الوسط بسكون السين وبين الوسط بتحريكها الا يرى انه قيل فى فرقهما المتحرك ساكن والساكن يتحرك كذا افاده بعض الفضلاء فردوس جمع

قال المولى العصام هذه العبارة نرى ولا نقرأ لكن كلام الامام انتهى ثم لا تزيد في قال محمد الكردى لا بأس فى الفوائد لجواز ان يكون الضبط انفاقيا لا احترازيا فى ضربها ط فاستعمل لصفة وسط او خبر مبتدأ محذوف اى هو وقيل حال من

وهي امر غير داخل فيه (وميل) فانه ايضاً مقدار من الفرسخ يعرف بالمد بأربعة آلاف
خطوة فهو ثلث الفرسخ (وبريد) وهو ايضاً مقدار من الفرسخ انما يطلق عليه البريد
باعتبار كونه مقدراً باثني عشر ميلاً (الاجانباً) يعني يحذف في قياساً من المكان
المبهم الاجانباً (وجهة ووجهاً) كلاهما بمعنى (ووسطاً بفتح السين) وهو محدود
على التفسير الثاني لانه اسم لمعين مما بين طرفي الشيء ومبهم على تفسير المصرح لكنه
مخرج عن حكمه (وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت و) الا (كل اسم مكان)
هو في العرف ظرف مشتق بزيادة الميم في اوله (لا يكون) ملتبساً (بمعنى الاستقرار)
بان لا يكون مشتقاً من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار ولو في
الجملة (نحو المقتل والمضرب) فان كلاً من القتل والضرب الذين اشتق منهما المقتل
والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفاً لمضمونهما فضلاً عن كونهما
لعاملهما اذ معنى الظرفية كون الشيء مستقراً في الآخر فلا بد من في للتنصيص على الظرفية
(وكذا) اي كما يستثنى كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضاً
(ان كان بمعناه) اي الاستقرار (ولم يكن متعلقه بمعناه نحو مقام ومكان) فانه
وان ظهر كونهما ظرفاً لمضمونهما لكن لم يظهر كونهما ظرفاً لعاملهما مع انه المقصود
لعدم كونه بمعنى الاستقرار فلا بد من في للتنصيص على ظرفيتهما له (فان هذه

الوسط بالتحريك اسم لمعين مما بين طرفي الشيء وبالسكون اسم مبهم لداخل الدائرة وقيل بالفتح اسم لمركز الدائرة وبالسكون اسم لداخل الدائرة وكذا قيل الساكن يتحرك والمتحرك يسكن

ومعنى الاستقرار كون الشيء ذا قرار فالمقام والمكان وغيرهما يكون الذات ويوجد فيها بخلاف المقتل فان الذات فيه ذات قرار فاما تفسير الشارح باي الكون في مكان فتفسير بلازمه مسلك ادق لبس

قوله مع القرار في الجملة الخ فيه ان المقتول والمضروب يستقران البتة في محلهما ولو قليلا فان الجلاد والضراب يقربهما في المقتل والمضرب حين القتل والضرب زماناً يسيراً بل في الضرب يكون كثيراً فكيف يصح قوله في الجملة فعليك بالاستيقاظ حاشيه

والمراد كل فانها ظرف مكان مبهم لان المكان سمي مقتلا ومضربا وماكلا وغير ذلك بوقوع الحدث الذي هو القتل والضرب والاكل وغير ذلك فيه وكل واحد منها غير داخل فيه فتح الاسرار

قوله كما يستثنى كل اسم مكان الخ يعني ان الكاف للتشبيه متعلق بالفعل المقدر بقرينة السياق وهو يستثنى وان ذا اشارة الى الاستثناء المفهوم من قوله الاجانباً لا الى معنى الا بعينه لانه معنى حرفي لا يصح الاشارة اليه بالاسم كما لا يصح ارجاع الضمير اليه وما في قول الشارح كما يستثنى مصدرية ويجوز ان يكون كذا ظرفا مستقرا خبر المبتدأ المحذوف اي الحكم كذا كما قاله زيني زاده ونقل وجها آخر غير مرضي م ن

اي كما لا يكون حذف في قياسا في كل اسم مكان لا يكون بمعنى الاستقرار لا يكون قياسا ان كان بمعناه ولم يكن متعلقه بمعناه شرح اول

قوله فضلا مصدر منصوب بفعل محذوف ابدا يتوسط بين ادنى واعلى للتنبيه بنفي الادنى واستبعاده على نفي الاعلى واستحالته بنفي بعد نفي صريح او ضمني سيد على زاده

المستثنيات لا يجوز حذف في منها) مع كون كل منها مبهماً اما مثل جانب فلانه
مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شيء خارج عن المسمى واما اسم المكان فلانه
انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك
معلوم بالاستقراء وقد عرفت سره في اسم المكان ولعل سره في مثل جانب انه
كمثل خارج ليس باصل في الظرفية بل ظرفيته انما حصلت بالاضافة الى المحدود
ويرشدك اليه قوله جانب الدار ويؤيده قول بعض الكل ويستثنى من حكم المبهم ما
اضيف الى محدود كجانب المصر وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة
الباب هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة الى المحدود ليست
بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكره بلا اضافة بخلاف مثل الخارج فالسر فيه
انه ليس باصل في الظرفية بل يستعمل كثيراً في غيرها فلا بد من في للتنصيص على الظرفية
(لا يقال اكلت جانب الدار) وجهة البيت ووجه الخان ووسط الدكان بالفتح
كما نص عليه سيبويه (او مضرب زيداً او مقامه بل يقال اكلت (في جانب الدار
او في مضرب زيد او في مقامه) واما ان كان عامل القسم الاخير) وهو ما يكون
بمعنى الاستقرار من اسم المكان (بمعنى الاستقرار) كما كان نفسه بمعناه سواء كان
مشتقاً من الحدث الواقع فيه اولا (يجوز حذف في) منه لانه لكونه متضمناً المصدر

٨٥ اي نور الله مرقده بامثلة ثلثة لاحدى عشر مستثنيات من المبهم المكاني لانها في الحقيقة على ثلثة انماط النمط الاول من قوله الاجانباً الى قوله وكل اسم مكان والنمط الثاني منه الى قوله وكذا ان كان والنمط الثالث منه الى قوله واما ان كان حاشيه

بل قال الله تعالى في سورة الانعام بل اياه تدعون الآية فيه حرف اضراب وانتقال الى قصة اخرى لابطال ما تقدم لما تقرر من انها لا يكون في كلام الله تعالى الا كذلك ذكره ابن الشيخ ويستعمل على ثلثة اوجه احدها الاضراب اذا كان ما قبلها غلطا والثاني الترقي اذا كان ما بعدها اولى والثالث مجرد الانتقال اذا انتفى الاولان فعليك بالتمييز في مواضع الاشتباه فانه كثيرا ما يقع فيها الغلط قردوجه

٨٧ قوله اما حرف شرط لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذهن وعد مما تقدم معنى فكانه قيل لما ان لم يكن عامل القسم الاخير بمعنى الاستقرار فلا يجوز حذف في او لم يجز الاستثناء فيه لا حاجة الى تقدير الفعل والمبتدأ بعدها اما مقدر على القول بلزوم الاسم بعدها اي واما الحذف او غير مقدر على القول بعدمه زيده

٨٧ اعلم ان النحاة اختلفوا في مثل قوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان فقال الرضي وصاحب التسهيل وصاحب المغني جواب اما دخلت عليه الفاء وجملة شرط فاصلة بينهما فيكون جواب الشرط محذوفا لدلالة عليه والمعنى مهما يكن من شيء ان كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح الخ وقال آخرون ان الجواب جواب الشرط والشرط مع جوابه جواب اما والتقدير فاما المتوفى فان كان الآية فلما حذف المتوفى حذف الفاء الثانية لئلا يلزم اجتماع اداتي الشرط والجزاء واذا عرفت هذا فقد عرفت ان عبارة المص هذه تميل الى القول الاخير لانه لم يؤت بالفاء في الجواب والتقدير واما عامل القسم الاخير فان كان الخ فلا حذف اظهر بعد كان ويمكن ان يحمل على القول الاول بان يقال الفاء محذوف مع مدخوله اي فاقول يجوز حذف في فتح الاسرار

لوضوح ظرفيته مع دلالته الى القرار فلا حاجة الى تنصيص الظرفية بادخال في عليه ماخوذين من حدث او كل واحد من حدث فتح الاسرار

بمعناه يشعر بكونه ظرفاً لحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر في (نحو قمت مقامه وقعدت
مكانه) الاول للاول والثاني للثاني (وان كان ظرف مكان محدوداً وهو ما ثبتت
له اسم بسبب امر داخل في مسماه) غير خارج عنه (نحو دار) وبيت وبلد فانها
اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار في البلد والبيت في الدار
والجدار والسقف في البيت (فلا يجوز حذف في) منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم
لاختلافهما ذاتاً وصفةً ولا على المحدود ولا على المكان المبهم لعدم اصالتهما
(فلا يقال صليت دار ابل) يقال صليت (في دار الاقما) اى من مكان محدود
وقع (بعد دخل ونزل وسكن) فانه يجوز حذف في منه على الحذف والايصال
بطريق التوسع لكثرة استعمالها او لكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة
اقتضائها اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول به وليس كذلك لمجئ استعماله بفي على
ان مصدرها على فعول وهو في الاغلب مصدر اللازم كالخروج وما قيل ان
الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ومعنى الدخول مثلاً لا يتم الا بنحو الدار
فجوابه منع ان تمامه بالمحدود بل انما يتم عقلاً بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلاً
ولا يعد بذلك متعدياً عرفاً (نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد)*
(و) الموضع (الثاني المفعول له) فانه يحذف منه اللام قياساً (اذا كان فعلاً) اى

ف٨٦ اى لا يجوز حذف في من كل ظرف مكان محدود وهو في قوة لا يحذف في من كل ظرف مكان محدود فقوله الا ما بعد دخل ونزل وسكن منصوب على حسب العوامل لان اشتراط عدم ايجاب الكلام ثابت وعدم ذكر المستثنى منه ثابت ايضا احمد نارلى

ف٦ وما ليس باصل لا يحمل عليه غيره احمد نارلى

ف٨٧ وفروعها كادخل وانزل واسكن وغيرها نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة والبعدية اعم من ان يكون رتبة نحو الدار دخلت * وانما فسرنا الموصول بالمكان لانه لا بد من اظهار في في غيره نحو دخلت في الامر آه في مذهب ابي حنيفة رح واستعمال الدخول باظهار في في المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار مما يؤيد كونه مفعولا فيه ثم الرضي ان حذف في لكثرة استعمالها وقال عصام الدين لكمال مشابهة مدخولها المفعول به حتى ذهب الجرمي الى انه مفعول به واستدل بانه لا يعقل معناه بدون المتعلق ويدفعه انه لا يعقل بدون المتعلق بواسطة في والمفعول به ما لا يعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف جر ومما يؤيد كونه مفعولا فيه كون مصدره على فعول وهو من الاوزان الغالبة في اللازم وان نقيض الدخول وهو الخروج لازم بلا خلاف فتح الاسرار

قوله لكثرة استعمالها هو تعليل الشيخ الرضي لعبارة ابن الحاجب في الكافية حيث قال بعد قول ابن الحاجب وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح لكثرة استعمالها قوله او لكمال مشابهة ما بعدها آه تعليل للفاضل العصام

اختلافهم في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان نحو ... فيه وسيجئ ان استعماله مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه عصام

والجواب من طرف الجامي لا يخفى ان ما ذكره في شرح التسهيل فيما بعد من الظروف المختصة ثلثة مذاهب احدها مذهب سيبويه والمحققين انه منصوب على الظرفية بتقدير في على خلاف القياس لكثرة الاستعمال* الثاني مذهب الفارسي وابن مالك انه مفعول به بواسطة في ثم حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال الثالث مذهب الاخفش انه مفعول به

اى حدثاً لا عيناً كجئتك للسمن (لفاعل الفعل المعلل) به اى اتحد فاعلهما (و
مقارناً له) اى للفعل المعلل (في الوجود) بان يتحد زمان وجودهما كما في مثال
المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضاً من زمان وجود الآخر كقعدت عن
الحرب جبناً ثم ان المراد بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل فلا يرد
ان مثل شهدت الحرب ايقاعاً للصلح صحيح وان لم يوقعه الشاهد فالمقارنة
ثبتت مما لا بد منه لوجودها في قصده ووجه الاشتراط حصول المناسبة للمصدر
بسببها فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر (نحو ضربت زيداً تاديباً له)
اى ايقاعاً للادب عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد لكن التاديب
يحصل بالضرب ويترتب عليه ذاتاً قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به
واجاب عنه الفاضل العصام بان هذا ممنوع بل هو احداث الادب وما يليق
بالشخص والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والنصيحة وغير ذلك (بخلاف
اكرمتك لاكرامك) لعدم الاتحاد في الفاعل (وجئتك اليوم لوعدي) بذلك
(امس) لعدم المقارنة في الوجود (وفي هذين الموضعين) اى المفعول فيه والمفعول
له المذكورين (اذا حذف الجار ينصب المجرور ان لم يكن نائب الفاعل ويرفع
ان كان نائبه) يعني لا يبقى مجروراً لا قياساً ولا شذوذاً (بالاتفاق) ثم ان

ف٥٧ فان قلت لم حذف الجار من المفعول له اذا اجتمع الشروط الثلاثة قلت لمشابهة المفعول المطلق والمفعول المطلق ينصب بغير حرف الجر والمشابه له كذلك احمد نارلى

ف٥٧ لانه اذا وجد الشروط المذكورة يكون كالمفعول المطلق في كونه حدثا وكون فاعل العامل والمعمول واحداً وكون المستفاد من العامل والمستفاد من المعمول مقارنين في الوجود فيجرى حكم المفعول المطلق في المشبه به وهو كونه منصوبا بلا واسطة في المفعول له المشبه احمد نارلى

ولقائل ان يقول انه منقوض بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا مفعول له مع انه ليس فعلا لفاعل الفعل المعلل لانه تعالى منزه عن الخوف والطمع والمجيب انه يجب لا نم انه مفعول له بل انه حال من مفعول يريكم سلمنا انه مفعول له ولكن على حذف المضاف اليه اى ارادة خوفكم وطمعكم وقيل التقدير فيخافون خوفا ويطمعون طمعا او خائفين وطامعين مصلح

ونقل الجواب من هذا السؤال دده خليفة بان يقول يجعلكم ترون لو رايتن او ارادة خوف وطمع او الاخافة والاطماع على ان الرضي قال والذى يقوى في ظني انه لا يشترط كونه فعلا لفاعل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فقط ما قيل من انه يجب لنصبه شرط آخر هو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب ولا انه لعدم شرطه كذا في دده حكى

ف٤ اى واحد باعتبار وجود التاديب في قصد الفاعل لا باعتبار وجوده الخارجي اذ قد يوقع الفاعل التاديب فلا يوجد الايقاع ليتحد زمانهما على الحدادي

ف٥٨ لان الاكرام ليس فعلاً لفاعل الفعل المعلل لان فاعل الفعل متكلم وفاعل المفعول له كاف الخطاب مساوات

فك٧ فان للمفعول له ههنا وهو الوعد وان كان فعلا لفاعل الفعل المعلل الا انه لم يقارنه في الوجود على التفصيل المذكور لان زمان وجود الاكرام وزمان وجود الموعد ليس لم يحضرنا محرم افندي اليوم صح

الرفع على تقدير النيابة وقوعي في الاول وفرضي في الثاني لما تقرر عندهم انه لا ينوب
مناب الفاعل (والثالثة) من المواضع الثلاثة (أن) بالسكون (وأنّ)
بالتشديد وفتح الهمزة فيهما (فالجار يحذف منهما قياسا) لتخفيف الثقل الحاصل
بالطول لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير الاسم (نحو قوله تعالى عبس وتولى
أن جاءه الأعمى اي لان جاءه الاعمى) وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا
اي لان المساجد لله (والسماعي فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ
ولا يقاس عليه ثم) اي بعد بيان مواضع حذف الجار (القياس بعد الحذف
قياسيا او سماعيا (في غير الاولين) من السماعي والثالث من القياسي اذ في الاولين
لا يبقى مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر (ان توصل متعلقه الى المجرور) ان (نظهر
الاعراب المحلي) فيه لزوال كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور
وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه
لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل والكسائي
الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر لان ما ابهم حاله ينبغي ان يبقى على ما
كان بالاستصحاب وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقس عليه ما لم يظهر
فيه لمانع آخر من بعض السماعي (وهو النصب على المفعولية او الرفع على النيابة وسيجيء

ف١٧ على قوله بالطول يعني ان الجار وارد عليهما مع مدخولهما لا عليهما فقط ولا على مدخولهما فقط فاذا ما يحذف حصل الثقل فحذف لدفعه احمد ناركي

ف٩٩ ونحو اياك وان تضيع وقتك واياك انك تضيع وقتك اي من انك. فتح الاسرار

ف٩٩ روي ان ابن ام مكتوم اتى رسول الله عليه الصلوة والسلام وعنده صناديد قريش يدعوهم الى الاسلام فقال يا رسول الله علمني مما علمك الله وكرر ذلك ولم يعلم تشاغله بالقوم فكره رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعه لكلامه وعبس واعرض فنزلت وكان عليه السلام يكرمه ويقول اذا رآه مرحبا بمن عاتبني فيه ربي واستخلفه على المدينة مرتين قاضي بيضاوي

قيل ان المراد بالمساجد الارض كلها لانها جعلت للنبي عليه السلام مسجدا وقيل المسجد الحرام لانه قبلة المساجد ومواضع السجود مع ان المراد النهي عن السجود لغير الله تعالى قاضي بيضاوي

قوله لان جاءه فان قلت اللام المحذوفة لا يخلو من ان يكون من القرآن او لا ولا سبيل الى الاول لان القرآن لا يزيد ولا ينقص لان الزيادة والنقصان من امارات الحدوث وكلام الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولا الى الثاني لانه اذا كانت في غير القرآن فلا يشهد بحذف اللام بما لا يكون من القرآن قلت لا مخلص عن هذا السؤال الا بحمل ما قاله النحاة على المجاز لانهم يقولون حذفت اللام الجارة من المثالين ونحوهما مجازا حفظا للقواعد العربية لا على سبيل الحقيقة حتى لا يلزم ما ذكرتم فاحفظه فانه بحث لطيف احمد ناركي

قوله كقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد على ان اللام متعلقة بلا تدعوا اقول يرد عليه ان الواو للعطف ليكون ان مع اسمها وخبرها في محل الرفع لكونه معطوفا على قوله تعالى انه استمع نفر من الجن فلا يكون تقدير اللام فيه كما زعمه الشارح كذا في تفسير النووي محرره

قوله وقس عليه ما لم يظهر اه على ما ظهر فيه يعني وان كان الابقاء فيما ظهر فيه شاذا قليلا والمانع الآخر كون ذلك الاسم مبنيا مثلا على الحدادي

اي ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه (حذفا
وايصالا) وجه التسمية ظاهر مثال النصب من السماعي (نحو قوله تعالى واختار موسى
قومه اي من قومه) ومثال الرفع منه (نحو قولهم مال مشترك وظرف مستقر اي مشترك
فيه ومستقر فيه) حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر ومثال
النصب من ثالث القياسي مر ومثال الرفع منه نحو أعجب ان ضربت او انك ضارب
(وقد يبقى) اي المجرور بعد حذف الجار بلا عوض (مجرورا على الشذوذ) وان كان الكثير
الموافق للقياس النصب او الرفع وهذا مختص عند البصريين بلفظة الله قسما *
والكوفيون قاسوا عليها سائر المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع
الى شرح التسهيل (نحو الله) بالجر (لافعلن اي والله * ولا يجوز تعلق الجارين)
ملفوظين او محذوفين حال كونهما ملتبسين (بمعنى واحد بدون العطف) والابدال
اذ بالتبعية يحصل نوع مغايرة وهذا من قبيل اكلت من ثمره من غاية ولو قال
بلا تبعية لكان اشمل واولى (بفعل واحد) اصطلاحي بقرينة المثال فاكتفى به عن
شبهه ومعناه او المراد به الدال على الحدث فيعمهما لان مبنى العمل على الاقتضاء
واذا تعلق احدهما به اشتغل بالعمل في مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يبق له اقتضاء
لمثله حتى يعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد لان احدهما لا يغني عن الآخر حينئذ

ف الحذف والايصال ان يحذف الجار ويوصل الفعل الى المجرور كما في قوله تعالى قيل ادخل الجنة الحذف عبارة عن عدم الاتيان او عبارة عن العدم المضاف الى الاتيان اي العدم بعد الاتيان متممات

قوله اعجب ان ضربت فقوله اعجب على صيغة مجهول الماضي من باب الافعال وكلمة ان من النواصب وضربت معلوم مخاطب للماضي والجملة في تأويل المصدر في المعنى اعجب ضربك كما ان معنى قوله او انك ضارب اعجب ضاربيتك فكلا المصدرين مرفوع بنيابة الفاعل عاصمه

قوله وقد يبقى مجرورا الخ وقد تقرر جار القسم كالله لان حذف الحرف من عادة العرب ايجازا كما قال مولانا خسرو في درره في بحث اليمين وكثيرا ما يحذف الشرط طلبا للاختصار مع كثرة الاستعمال وللاختصاص ودفع الالتباس اذ لو قلت اقسمت بالله لجاز ان يكون مجرا الاقسام وقد اوقعوا موقع الواو بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن ولا يجوز اقسمت والله ابو المعالي

ف١٨ اذا كان المقسم به لفظة الله عند البصريين والكوفيون يجوزون الجر في كل مقسم به حذف جاره وان كان بلا عوض نحو رب الكعبة لافعلن فتح الاسرار

ف احتراز من المجرور الباقي على الجر بعد حذف رب وابقاء الواو مقامه نحو وبلدة ليس لها انيس مرمصاحح

ف١٨ ان كان بلا تعويض وان كان معه يلزم الجر ويعوض مع لفظة الله هاء التنبيه وهمزة الاستفهام كقول الحجاج لحسن البصري آلله ليقومن عبد من عبدي فيقولن كذا وكذا وفي تعويض الهاء اربعة اوجه اثبات الف ها وحذف همزة الله مع ال كنه الجائز اجتماعها وحذف الالف لالتقاء الساكنين وقطع همزة الله لترفع الساكنين وقلب الف ها همزة كما في ولا الضالين في قراءة ابي ايوب السختياني والترتيب في الحسن كالترتيب المذكور وتمام بحثه في شرح الكافية للرضي فتح الاسرار

ف٩٠ الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف ان الشاذ هو الذي يكون في كلام العرب كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وجوده قليلا لكن يكون على القياس والضعيف هو الذي لم يصل حكمه الى الثبوت والشاذ يطلق كثيرا على النادر وهو المراد هنا قصارزاده

(فلا يقال مررت بزيد بعمرو) بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك ونحو نظرت الى الفلك الى قمره (ولا) يقال (ضربت يوم الجمعة يوم السبت) بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما مفعولا به غير صريح والثاني لكونهما محذوفين ومدخولهما مفعولا فيه على عكس ما يأتي من المثالين قيل لانه يلزم في الاول لصوق مرور واحد في حالة واحدة بشيئين وفي الثاني وجود ضرب واحد في حالة واحدة في زمانين وهما ممتنعان وفيه انه ان اريد بالواحد المرة فهو ليس بمدلول الفعل وان اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى (بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من ثمره من تفاحه) فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول وبكونه مبدأ وناشئا من الاول في الثاني فكان الاول متعلقا بفعل عام والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقهما بخلاف المثالين الاولين فان الثاني فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الاية وقول الشارح

قوله وفيه انه ان اريد بالواحد الجنس اه ليس في محله لان لفظ واحد في الموضعين وقع مضافا اليه لقوله مرور ولقوله ضرب على انه صفة لموصوف ملحوظ اي مرور متكلم واحد وضرب متكلم واحد فكيف يكون مدخل للواحد في مدلولية الفعل وعدمها فليتبصر

فان في الضرب مثلا عموما من وجهين من جهة تناوله لما يكون في جميع الازمنة من يوم الجمعة او غيره ومن جهة تناوله لما يكون في جميع الامكنة من امام المسجد او غيره فاذا قلت ضربت فكانه يقال لك في اي زمان فتقول امام المسجد تخص اولا بالاول وثانيا بالثاني كما بالاول وكذا الاكل فان فيه عموما من جهة تناوله لجميع الماكولات من ثمره او غيره ومن جهة تناوله لجميع الثمرات من تفاحه او غيره فاذا قلت اكلت فكانه يقال من اي شيء من الماكولات فتقول من ثمره فيقال من اي نوعه فتقول من تفاحه تخص اولا بالاول وثانيا بالثاني ومن اراد زيادة التحقيق والتفصيل فليرجع الى الكشاف وانوار التنزيل وحواشيها في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الاية

وانما عكس الترتيب ليكون المخالف اقرب لما خالفه بقدر الامكان وانما جاز هذان لان الجارين لم يكونا بمعنى واحد في الاول بل الاول للزمان والثاني للمكان صرح به الرضي في زرت في البلد في يوم الجمعة
فتح الاسرار

الفرق بين العام والمطلق هو ان المطلق انما يدل على نفس حقيقة الشيء والعام يدل عليها من حيث تحققها في ضمن جميع جزئياتها فالعام لفظ يستغرق جميع ما يصلح له اللفظ بوضع واحد بخلاف المطلق فرق

بجواز تعدد الافراد لكن التحقيق لا عموم لما يتضمنه الفعل اي لا يدل الا على الماهية ولا تعدد فيه وتحققها في فرد واحد يكفي فلا يدل على متعدد فلا يصح نية الافراد لكن هذه العلة تختص بالفعل والصفات فليكن المصدر محمولا على الفعل م د

الشارح الاول ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام قاصر عن افادة هذا المرام في هذا المقام لان المفهوم من هذا الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي لانه لا يجوز اكلت من تفاحه من ثمره مع وجود المغايرة المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالثاني بعد التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع التوصيف بهما من غير هذا القائل بل هو وسيلة لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا (والعامل في اسمين) يعني المبتدأ والخبر في الاصل (على قسمين ايضا) اي كالعامل في اسم (قسم) منها (منصوبه قبل مرفوعه وقسم على العكس) اي مرفوعه قبل منصوبه (القسم الاول ثمانية احرف) ولقد احسن في اختيار القلة (ستة منها تسمى حروفا) والاحسن الانسب الاحرف لكنه اريد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لهذه الحروف مفهوما كليا وهو ما شابه الفعل وعمل عمله الفرعي وله افراد ذهنية كثيرة تلاحظ معه اجمالا او باعتبار انها اذا لوحظ مع فروعها تبلغ الكثرة (مشبهة) لفظا (بالفعل)

اي على فرض تمام الكلام في المغايرة يعني ان مغايرة معنى الجارين غير مسلمة لان المغايرة بحسب المدلول لا توجب مغايرة معنى الجار تم

كان الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع على المنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف في عملها عصام الدين

وانما قال والعامل في اسمين ولم يكتف بان يقول وفي اسمين بالعطف على في اسم واحد لبعد المعطوف عليه

اعلم ان المراد بالاسمين اعم من ان يكونا اسمين حقيقة او حكما فلا يرد السؤال بالجملة الخبرية في مثل ان زيدا يقوم فان جملة يقوم وان لم تكن اسما حقيقة فهي اسم حكما لانها في تاويل المفرد فان زيدا يقوم في قوة زيد قائم تامل حسن چلبي

وجه التامل ان تاويل الجملة بالمفرد مذهب ابن الحاجب وبعض النحاة على ما صرح في شرح المفصل لابن الحاجب واما عند غيرهم وهو محققيهم على صراحتها خبر من غير تاويل بمفرد على ما صرح به الفاضل العصام فيجوز ان يكون مراد المصنف من الاسمين الاسمين حقيقة مبنيا على الاغلب فان الخبر يكون اسما مفردا في الاغلب منه محشي حسن چلبي

قوله اي مرفوعه قبل منصوبه تفسير لقوله العكس لان العكس اذ العكس مصدر اي كون مرفوعه قبل منصوبه وهو عكس كون المنصوب قبل المرفوع ولذا اسند الى القسم بالجار وكم يقل وقسم عكسه اذ الحدث لا يحمل على ذي الحدث والمعنى وقسم كائن على كون مرفوعه قبل منصوبه ويلزمه انه قسم مرفوعه قبل منصوبه فالتفسير باللازم ثم لو اريد بالعكس اسم المصدر لجاز ان يكون قوله اي مرفوعه قبل منصوبه تفسيرا للعكس لكن ح لا يحتاج الى لفظ على بل يكفي ان يقال وقسم عكسه بل لا وجه له اذ تقدير الكلام على هذا وقسم على مرفوعه قبل منصوبه وليس له معنى ذوقي
احمد بارلي

اعلم ان لفظ الحرف مفرد وجد فيه جمع قلة وجمع كثرة وكل لفظ وجد فيه هذان الجمعان فجمع قلته مستعمل في ثلثة الى العشرة دون ما فوقها على الحقيقة وجمع كثرته مستعمل فيما فوقها على الحقيقة وفي هذه استعارة

الماضي (لكونها على ثلثة احرف فصاعدا) اي لكونها منقسمة الى الثلاثي كانّ و
انّ وليت والرباعي كلعلّ وكانّ والخماسي كلكنّ (و) ل (فتح اواخرها) اي لبنائها
على الفتح (و) معنىً واستعمالاً بالفعل مطلقا ل (وجود معنى الفعل) وهو الحدث
(في كل منها) مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي ولملازمتها
الاسماء وبالمتعدي خاصة في دخولها على الاسمين ولذا اعملت عمله الا انه قدّم منصوبها
على مرفوعها وهو عمل فرعي لتنبيها على فرعيتها له في العمل وزيفه الرضي بانه مشترك
بينها وبين ما ولا المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه لما شابه لا لنفي
الجنس لانّ في التاكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها في العمل لعدم عملها
الفرعي وايضا لما شابه بواسطتها للفعل عمل عمله الفرعي مثلها فلو عمل به فيهما
لالتبس بها لا المشبهة بليس ولم يعكس لانّ المناسب ان يعتبر عمل الاولى اولا
لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير متصرف على انه يلزم
ح مزية الفرع اعني لا على الاصل اعني انّ وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية
انوار التنزيل للفاضل العصام وقال الرضي الوجه هو انّ اقوى عمل الفعل نصب
المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف مقتضاه وذا غاية في العمل
فاعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها له وقال الفاضل العصام في حاشية

قوله وبالمتعدي اه وبافعال القلوب خاصة في تعلقها بنسبة بين الاسمين لا في العمل ولا في عدد المعمول لكون معمولها ثلثة وليس كذلك في المشبهة حاشيه

ف٦٥ ولاختصاصها بالمبتدأ والخبر كالافعال الناقصة ولانها يلحق بها نون الوقاية كلحوقها بالفعل ذكره مولانا السروري في شرح المصباح منه

ف٧ اذا لم يكن الخبر ظرفا فلا ينتقض بقوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم كذا ذكره السروري منه

ف٩ والمراد بالعمل الفرعي من الفعل تقدم المفعول على الفاعل مثل جاءني زيد وبالعمل الاصلي منه رفع الفاعل بلا فاصلة يعني بدون تقدم المفعول كذا استفيد

قوله بانه مشترك اه بان هذا التعليل جار في ما ولا المشبهتين بليس كما يجري في هذه الحروف مع انه لم يعمل به اي بهذه الحروف وبه نائب فاعل لم يعمل اي مع تخلف الحكم فيها فهذا التزييف نقض اجمالي م٢

ف١٨ وحاصل الجواب ان الفرعية المقتضية للتنبيه المذكور فرعية لبس فيها مانعة في التنبيه فالجريان في الدليل غير ممنوع تأمل فانه ادق منه

ف١٨ وهذا جواب بمنع الصغرى مع السند يعني لانم جريانه فيهما لان مراد المعلل بقوله تنبيها اه تنبيه على فرعية هذه الحروف للمتعدي في العمل مع عدم المانع منه وفي ما ولا المشبهتين بليس مانع من هذا التنبيه وهو التباسها ولا المشبهتين بليس بلا التي لنفي الجنس م٢

لان لا لتحقيق النفي كما ان انّ لتحقيق الاثبات اولان لا للنفي وانّ للاثبات فحمل عليه حمل النظير او النقيض شرح عوامل جديد

قوله ولم يعكس بان نعمل لا المشبهة بليس عمل فعلها الفرعي ونعمل لا لنفي الجنس عمل فعلها الاصلي بتقديم مرفوعها على منصوبها هذا ناظر الى قوله ايضا اه والا فلا يرد على الوجه الاول لانه لما لزم تقدم منصوب لا لنفي الجنس على مرفوعها كاصلها وهو ان لعدم العمل الفرعي لاصلها تعين العمل الاصلي الذي للبس في لا المشبهة بليس لئلا يلزم الالتباس م٢

حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت لها شبه بالمتعدي اقتضت اولا ما هو من خواصه
من عمل النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل الرفع (انّ وانّ)
هما (للتحقيق) اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير في الاول وبه في الثاني كما سيجيء
(وكانّ) حرف براسه على الصحيح حملا على اخواته ولان الاصل عدم التركيب هو
(للتشبيه) اي لانشاء تشبيه اسمه بخبره جامدا كان الخبر نحو كانّ زيدا الاسد او
مشتقا نحو كانك قائم او يقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان الخبر
ح عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه اجيب بان التقدير كانك شخص قائم
او يقوم فلما حذف الموصوف غير الغيبة الى الخطاب والاتحاد وانما كان بعد التشبيه
ادعاء وقال الفاضل العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان الشخص القائم
ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان كان غيره فلا يصح حمل ضميره له وادعاء
الاتحاد ينافيه ذكر اداة التشبيه ولان موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط غير موجود
هنا والمصرح كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك متابعة للجمهور او حملا له على التوسع
(ولكنّ) ايضا مفرد عند البصريين لما مرّ هو (للاستدراك) اي لدفع توهم يتولد
من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمة قدر اداة الاستثناء في
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه اوهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما

ف٦٥ قوله لتقرير مضمون الجملة وتاكيدها اذا كان الجملة محتملة للصدق والكذب مثلا اذا قلت زيد قائم يحتمل الصدق والكذب واذا قلت ان زيدا قائم فقد حققت واكدت مضمون الجملة وازال احتمال الكذب او اذا كان المخاطب مترددا فيه او منكرا به مثل ان زيدا القائم ومنه قوله تعالى قالوا ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون منه

ف٦٥ قوله لتقرير مضمون الجملة فان قيل ان المفتوحة يغير مضمون مدخولها و يجعلها في تاويل المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه فكيف يصح اطلاق الجملة على مدخولها من الاسم والخبر ح قلنا الجملة هنا اعم من ان تكون حقيقة او صورة فصورة الجملة باقية على حالها الاولى الا ان معناها يصير مفردا بعد دخول المفتوحة عليها فباعتبار الاصل صح اطلاق الجملة على مدخولها حاشيه

ف٦٦ كان متعددة لها اربعة معان تشبيه وهو الغالب المتفق عليه والشك والظن اذا لم يكن الخبر جامدا والتحقيق كقوله * فاصبح بطن مكة مقشعرا * كان الارض ليس بها هشام * والتقريب نحو كانك بالشتاء مقبل و كانك بالفرج آت وكانك بك معناه كانه ابصرك الآن ترك الفعل لدلالة الحال وكثرة الاستعمال ومعناه اعرف لما تشاهد من حالك اليوم كيف يكون حالك غدا كاني انظر اليك وانت على تلك الحال

ابو البقاء

قوله على الصحيح احتراز عن مذهب الخليل فانها عنده مركبة من الكاف وان فتحت الهمزة لكون الكاف في الاصل جارة حاشيه الامير

ف٩ قال جار الله العلامة هو مركب من الكاف وان كما ركبت الكاف مع ذا واي في كذا وكاي واصل كانّ زيدا الاسد انّ زيدا كالاسد قدم الكاف ففتحت الهمزة والتصق على الكسر وعدل عن الاصل تنبيها على ان بناء الكلام من اول الامر على التشبيه سيد علي

وقد يجاب بان الشيء في حالة ما به في حالة اخرى فكانك شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما وعلى هذا الجواب لا يرد الاعتراض تأمل منه

من الالفة ودفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ ذكره الرضي * وفي القاموس
استدرك الشيء بالشيء حاول ادراكه به فالمعنى ان لكن للدلالة على استدراك
المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حينا وهم الكلام السابق بنقيضه نطلب
افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام * وفسره الفاضل الهندي بطلب تدارك
السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه ورده الفاضل العصام بان المستدرك وهو
المتكلم هو من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب ادراك غيره ما فاته * وهي تقع
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا
ايضا كجاءني زيد لكن عمرا لم يجئ (وليت) هو (للتمني) اي لانشائه وهو طلب
ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كليت الشباب يعود يوما وعلى
الممكن الغير المرجو كقول منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به (ولعل) هو
(للترجي) اي لانشائه وهو ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع
وهو ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو ارتقاب
مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قاله الرضي ورضي به المصرح على ما هو
الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتعرض للثاني بناء على ما قيل هو مختص
بارتقاب المحبوب كما يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق

قوله معنى فقط اي تغايرا معنويا اشارة الى انه مفعول مطلق
بيان لنوع التغاير وهو التغاير للعنوي يعني لا يشترط في التغاير
بينهما ان يكونا متغايرين تغايرا لفظيا بل يكفي فيه التغاير المعنوي
سواء وجد معه التغاير في اللفظ اولا محرم افندي

تجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركته
ما فاته وتداركته بمعنى فيكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك
ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام دافع للتوهم
عصام الدين علي الحامي

قال الرضي ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كان مع ارتقاب حصوله
اولا فيستعمل في الممكن المترقب والغير المترقب وفي المحال مشهور

واجاز الفراء والكسائي ليت زيدا قائما والفراء يؤول بتمنى زيدا
قائما والكسائي بليت زيدا كان قائما ومتمسكهما * يا ليت ايام
الصبا رواجعا * والمحققون على ان رواجعا حال من ضمير الخبر
المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا رواجعا وقد تدخل على ان المفتوحة
نحو ليت ان زيدا قائم فيقول سيبويه ان مع معمولها ساد مسد
اسم ليت وخبرها والاخفش يقدر الخبر مثل علمت ان زيدا قائم
فتح الاسرار

والفرق بين التمني والترجي ان التمني يجوز ان يستعمل فيما يمكن وقوعه وفيما
لا يمكن وقوعه نحو ليت الشباب يعود يوما والترجي لا يستعمل الا فيما
يمكن وقوعه اذ المحال لا يرجى الساح

ولها معان احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه
ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
انما قاله جهلا وانكارا الثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش
والكسائي والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ذده حكي

قوله فيدخل على المستحيل تفريع على الاول اعني طلب ما لا طمع فيه
وما ظر اليه وعلى الممكن الغير المرجو على الثاني اعني به او ما فيه عسر
وما ظر اليه كذا استفيد ١١٠

قال المحقق الحقاني العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان هذا قد يكون من المتكلم
وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى
وقال الرضي ان لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب يكون لرجاء المخاطبين عند
سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال
صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون للاطماع ويتبين بحاصل ما
ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن
التحقيق بطريق الاطماع اما ليدل على انه لا خلف في اطماع الكرماء او ليكون على
دأب كلام العظماء او لتنبيه العباد على ان لا يتكلوا على العبادة وقيل انها
للتحقيق كان ورده الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان فرعون
لم يتذكر واجاب عنه الفاضل العصام بان المتوقع احد الامرين ويحتمل انه خشي
وان لم يتذكر * ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل الاطماعية قطعي
الحصول وما قبلها مما يناسب ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض
لما قبلها زعم ابن الانباري وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد تكون بمعنى كي حتى حملوا
عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا مثل لعلكم تفلحون او لا مثل لعلكم
تشكرون ولعلكم تتقون ورده المصرح يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة

١٢٦٦
الموضوعة لتعليل ما بعدها لما قبلها لكن لا على سبيل الحقيقة بل على
سبيل استعارة لعل بمعنى كي استعارة تبعية تشبيها له
بالترجي في ضمن تشبيه العلة الغائية بالمرجو في كون كل منهما
مقصودا مترتبا على فعل متقدم * قال السبراني وقطرب معنى
لعل الواقع في كلام الله تعالى التعليل فقوله تعالى وافعلوا
الخير لعلكم تفلحون معناه لتفلحون * وقد يستعمل مجازا مرسلا
للاطماع اي ايقاع المتكلم المخاطب في الطمع لعلاقة اللزوم
بين الترجي والطمع نحو لعل اقضي حاجتك كما هو دأب الملوك
وسائر الكرماء في مواعدهم المخاطب بشيء محبوب عنده لا ينال
الا من جهتهم عازمين الى ايقاعه غير جازمين بوقوعه * وجوز
التفتازاني ان يكون مثل قوله تعالى لعلكم تفلحون لعلكم ترحمون من
هذا القبيل وان كان حصول الفلاح والرحمة مجزوما ومقطوعا
به بالنسبة اليه تعالى وقد يكون للاستفهام مع بقاء الترجي كذا
قيل * واعلم ان جمهور ائمة اللغة اتفقوا في بيان معناه
الحقيقي على الترجي والاشفاق وعدم صلاحها لمجرد العلية و
والفرضية مما وقع عليه الاتفاق تقول دخلت على المريض
كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصح فيه لعل *
ثم اعلم ان لعل وعسى وسوف في مواعيد الملوك كالجزم
بها وانما يطلقونها اظهارا لوقارهم واشعارا بان الرمز منهم
كالتصريح من غيرهم وعليه وعد الله ووعيده تنبيها على انه
يجب ان يكون المكلف على الطمع والاشفاق لانه ابعد عن
الانكار والاهمال فقد تمنى بلعل في البعيد فيعطى حكم ليت في
نصب الجواب نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات *
واما ليت فهو كلمة موضوعة لكل متمني مخصوص جارض لمتمني
مخصوص نحو يا ليتنا نرد ويا ليت قومي يعلمون وهي تنصب
الاسم وترفع الخبر كاخواتها لشبهها بالفعل فان معنى
ليت تمنيت كما ان معنى ان اكدت او حققت وكان شبهت
ولكن استدركت ولعل ترجيت ولانها مفتوحات الاواخر
كآخر الفعل من ابو البقا

يعني ان لعل يجيء لارتقاب شيء محبوب لا وثوق بحصوله كثيرا وهو
الطمع ويجيء لارتقاب شيء مكروه لا وثوق بحصوله قليلا
وهو الاشفاق بالاتفاق واما دخول الاشفاق في الترجي
فمختلف فيه

قوله ولا يتقدم معمولها اي كل واحد من معمولها لا مجموع المعمول لانه لو كان المراد مجموع المعمول لاستدرك قوله ولها صدر الكلام لان كون الصدر لها يستفاد من قوله ولا يتقدم معمولها عليها

هذا التفسير لم يوجد في بعض النسخ وعلى تقدير وجودها دفع لما يتوهم من ارجاع ضمير معمولها على لعل لقربها فيترتب على ذلك الارجاع ما يترتب فتأمل بما هو الاصل ١١٠

الوجه ان اقوى عمل الفعل ان ينصب المفعول ولا تم برفع الفاعل ثانيا

قوله فافهم لعل وجهه ان كمال المشابهة لا ينافي ضعفها في العمل بالنسبة الى الاصل لان عملها بالمشابهة وان كانت كاملة ويحتمل ان يكون الامر بالفهم لاستخراج وجه عدم الملايمة م ل

اقتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان عدم صلاحها لمجرد معنى العلية والفرضية مما وقع عليه الاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي اشربه ولا يصلح لعل * وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب وابو علي وردهما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر فالمعنى اي شيء يجعلك داريا بحالها ليحصل قرب اتيانها في نظرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم (ولا يتقدم معمولها) اي هذه الحروف (عليها) لئلا يبطل الصدارة في غير ان واما فيها فلانها حرف موصول كان المصدر ومدخولها صلتها وشيء من اجزاء الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل لضعفها في العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملايم لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم (ولها صدر الكلام) وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصود الذات كان زيدا قائم او لا كقال زيد ان عمرا قائم ليعلم من اول وهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام تأكيدي ام تشبيهي ام غيرهما واما قول الفاضل العصام في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في المآل فاعل المضمون لانها

قوله ولها صدر الكلام اراد بالكلام مقابل الكلمة وهذه الحروف تقع في صدر مركب تام يصح السكوت عليه فيصح استثناء ان المفتوحة كما اشار الجامي قدس سره كما يجيء فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما فاندفع ما قيل ان اريد صدر كلام دخلت هذه الحروف عليه فلا معنى لاستثناء ان المفتوحة وان اريد صدر الكلام مقصود الذات فينتقض بالجملة المصدرة بان الواقعة مقول وانه في النقض بقوله تعالى الا انهم هم السفهاء وبقول جار الذي انه قائم وبقولنا اما يوم الجمعة فان زيدا قائم سيالكوتي

وهو ان اقوى عمل الفعل نصب المفعول به اولا ثم رفع الفاعل ثانيا لانه عمل على خلاف ما اقتضاه وذا غاية في العمل فاعطى ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها شارح

قيد الشارح رح بقوله وجوبا لان الجملة الاسمية يدل على الدوام والدوام على الثبات والثبات يدل على الوجوب ولذلك قيده به فان قيل لم دلت الجملة الاسمية على الدوام دون الفعلية قلت لان الفعل يدل على الزمان وضعا دون الاسم فلا دوام ولا ثبات للزمان وما يدل عليه لا يدل على الدوام بل على التجدد والحدوث بخلاف الاسم سمع

فان قلت لم لم يفد هذا الاستثناء المقصود قلت ان المنفي بلفظ غير الوجوب المفهوم من قوله ولها صدر الكلام وان نفي الوجوب يجامع الجواز وكان المعنى يمكن وقوع ان في صدر الكلام وعدم وقوعه وهذا المعنى فاسد فلذا ذكره بقوله فلا تقع

لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر شبهت بان المكسورة في صورة الكتابة فلدفع الالتباس لا تقع في الصدر اصلا كشف الاسرار

يعني ظن ان اللسان سبق من المكسورة الى المفتوحة اذا قلت انك قائم عندي يجوز ان يكون خبرا آخر لان او ظرفا لخبر ان منه

جواب سؤال مقدر كانه قيل كيف يجوز الحمل على سبق اللسان لانك اذا قلت انك قائم عندي يكون ان مع اسمه وخبره مبتدأ وعندي خبره ولو جاز ان المكسورة لكان عندي لغوا فاجاب بقوله والمذكور بعدها اه منه

فاذا الغي فما كافة واذا لم تعمل فزائدة وما الكافة حرف عند الجمهور واسم عند ابن درستويه مبهم كضمير الشان يفسر بالجملة بعده ونحن نقول اذا كان بمنزلة ضمير الشان فيمكن ان يكون اسما لهذه الحروف ولا تكون كافة عصام

الظاهر ان اسناد تلغى اليها حقيقة عقلية اذ الالغاء عبارة عن ابطال العمل لا ابطال الشيء ثم لو اريد معناه اللغوي وهو ابطال الشيء الذي هو العمل هنا لكان له وجه في الاسناد مجاز عقلي وتقرير الشارح يحتمل كلا الوجهين احمد

اشارة الى ان الالغاء بمعنى الابطال اذ معنى الالغاء ابطال العمل على سبيل الجواز والحال ان المراد بالالغاء هنا وجوب ابطال العمل على ما قاله الفاضل العصام ولا يخفى ان المراد بقوله تلغى وجوب الالغاء هكذا استفيد مما قاله العصام ومن شرح قواعد الاعراب ١١٠

لانها حرف تحقيق فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه (غير ان) المفتوحة ولما لم يفد هذا الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله (فلا تقع في الصدر) اي في صدر الكلام (اصلا) اي لا بالنظر الى مدخولها لانه خرج عن الكلامية وصار في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت معه جزءا منه كما في مثل عندي انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان لان الصدر موضع للمكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها (وتلحقها) اي الحروف المذكورة (ما) الكافة (فتلغى عن العمل) اي يبطل عملها (وتدخل ح على الافعال) ولا تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم ح كون مدخولها صالحا للمعمولية (نحو انما ضرب زيد) ونحو انما زيد ضارب (فان) المكسورة (لا تغير معنى الجملة) الى المفرد بل تؤكده (وان) المفتوحة (مع جملتها) اي اسمها وخبرها والتسمية بها باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة لتسبب لادنى ملابسة بل حقيقة عرفية (في حكم المصدر) فيؤخذ من خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق فظاهر نحو اعجبني ان زيدا قائم اي قيامه واما في الجامد فبالحاق الياء المصدرية نحو اعجبني ان زيدا

انسان اى ان نبتّه كذا فى الرضى وقال الفاضل العصام هذا ليس بوفى فانه قد لا يمكن الاخذ من الخبر بل يؤخذ من صفة مصدران يضاف احدهما الى الآخر وهو الى الاسم كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مثل بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه اى شكر ابيه اباك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من جزئه مصدر كذلك مثل بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه (ومن ثمّة) اى من اجل عدم تغيير المكسورة وتغيير المفتوحة (وجب الكسر فى موضع الجمل) الاولى اما جمع المفرد او افراد الجمع على طبق قوله (والفتح فى موضع المفرد فكسرت) إنّ اى مادّتها هذا خبر فى موضع الامر وهو ابلغ منه كما تقرر فى محله قاله الفاضل العصام (فى الابتداء) اى حال كونها فى ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله تعالى ولا يحزنك قولهم انّ العزة لله جميعا وجه الكسر هنا ظاهر (نحو انّ زيدا قائم وفى جواب القسم) لانه جملة مستقلة لا محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذا لم يكن فى خبرها لام فانهم يجوزون الفتح فيرجح لتأويلهم بالمفرد واستبعده الرضى بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤوّل به (نحو والله انّ زيدا قائم * وفى الصلة) لانها لا تكون الا

واعلم ان المراد بالتاء فى فمه المفتوحة هنا والسكت التى تزاد فى كل متحرك حركته غير اعرابية للوقف خاصة فلا تزاد عند الوصل نحو حسبيه وماليه وسلطانيه ولا تكون الا ساكنة وتحريكها لحن اى خطأ لانه لا يجوز الوقف على المتحرك قره داغى

او مصدر من مادته كما فى حق ان زيدا اخوك اى اخوته لك فى الجملة وان كان الخبر مركبا يؤخذ مصدران احدهما مضاف الى الآخر المضاف الى الاسم نحو اعجبنى انك لا تكرم اى انتفاء اكرامك او من صفة الخبر مصدران كذلك كما فى قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اى بانتفاء فقاهتهم او من جزاء الجملة الشرطية الواقعة خبرا نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك ابوه مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم اى شكر ابيه اباك وقت اعطائك او الى الاسم نحو بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك اى شكره اباك او مصدر مضاف الى المضاف الى الاسم مأخوذ من خبر الخبر نحو بلغنى ان زيدا ابوه قائم اى قيام ابيه فتح الاسرار

وجه الاولوية ظاهر من قول الشارح على طبق قوله واما وجه الجواز الذى يشعر به قول الاولى فلتنفر جمع المفرد وافراد الجمع تأمل احمد تاركى

اشارة الى ان نائب الفاعل راجع اليها ان كان الصيغة للغيبة والى ان المفعول محذوف ان كانت للخطاب مصطفى

قوله هذا خبر فى موضع الامر ان كانت هذه الصيغة ماضيا مجهولا مفردا مؤنثا غائبا يكون فى موضع فلتكسر مادتها وان كانت ماضيا معلوما مفردا مذكرا مخاطبا يكون فى موضع فاكسر مادتها فيستعار النسبة الاخبارية فى فكسرت للنسبة الانشائية فى لتكسر او فى اكسر لمحرره محرره

واخبار الشرع كقوله والوالدات يرضعن اولادهن اكد بالاثبات لانه ادل على المقصود اعلم ان اخبار الشرع يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان المخبر به ان لم يوجد فى الاخبار يلزم كذب الشارع والمأمور به ان لم يوجد فى الامر لا يلزم ذلك فاذا اريد المبالغة فى وجود المأمور به عدل الى لفظ الاخبار مجازا لموكى

والظرف الاول اعنى فى موضع الجمل متعلق بوجب باعتبار اسناده الى الفاعل المتبوع اى الكسر والظرف الثانى اعنى فى موضع المفرد متعلق بوجب ايضا باعتبار اسناده الى الفاعل التابع اى الفتح وجملة وجب استيناف

مطلب بناء الاصل فى مفعول ان

مطلب مادة الفصل

مطلب كسر ان لا بتداء وجواب القسم

الا جملة كما يجئ (نحو قوله تعالى وآتيناه من الكنوز ما انّ مفاتحه لتنوء بالعصبة * وفى الخبر عن اسم عين) لانها لو فتحت لا يصح الحمل بخلاف الخبر عن اسم معنى فانها تفتح فيه نحو مأمولى انك قائم كما تكسر نحو العلم انه حسن (نحو زيد انه قائم وفى جملة دخلت فيها على خبرها) اى انّ (لام الابتداء) لانها لتأكيد مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضع الجملة وفيما لم تدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجئ (نحو علمت انّ زيدا لقائم و) حال كونها (بعد القول العرى عن الظن) لان تعلق القول بجملة انما هو حكاية لها فلا يتصرف فى مضمونها مع انها مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار لفظها فهى بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا تدخل فى قوله مفعوله لان مفعوليتها انما هى باعتبار معناها وانما قال العرى عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان فى حكم افعال القلوب فتفتح بعده (نحو قل انّ الله واحد وبعد حتى الابتدائية) اى التى يبدأ بها الكلام فيبدأ بها لان العاطفة انما تكون لعطف المفرد على المفرد والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة او حكما فتفتح بعدهما (نحو تقول ذلك حتى انّ زيدا يقول) وجه الكسر هنا ظاهر (وبعد حروف التصديق) مثل نعم وبلى وغيرهما (نحو نعم انّ زيدا قائم) لمن قال زيد قائم او ازيد قائم (وبعد حروف الافتتاح) اى حروف يبتدأ بها الكلام وهى الا واما وقد تقلب همزتها هاء نحو هما وقد يحذف

قوله لا يصح الحمل اذ شرطه فى الحمل الاتحاد الخارجى وذا لا يوجد لو فتحت اذ ما بعد المفتوحة يؤول بالحدث وهو لا يتحد مع الذات فى الخارج لمحرره حسن الندى

فان قيل مادة انّ اذا كانت فى الخبر عن اسم عين يلزم ان يكون جزءا من الخبر وهو معمول فيلزم ان يكون مادتها معمولة مع انها حرف والحرف لا يكون معمولا قلنا ان لفظ فى فى قوله فى الخبر للظرفية فيكون الخبر ظرفا لمادتها والمظروف ليس جزءا من الظرف فلا يلزم ان يكون مادتها جزءا من الخبر فلا تكون مادتها معمولة وقس عليه نظيره لمحرره حسن الندى

وبان ان يرجع ضمير خبرها الى الجملة ولا يتوهم المنافات بتأويل من قبيل تسمية الجزء باسم الكل مصطفى

لانه لو كان بمعنى الظن على ما هو مذهب بنى سليمة لا تكسر وانما تكسر بعده لان مفعول القول لا يكون الا جملة محكية مستقلة

واعلم ان القول يستعمل على ثلثة انواع استدلالى وتحكمى وقول لا طائل تحته واذا استعمل مع فى يكون بمعنى الفكر واذا استعمل مع على يكون بمعنى التقول وهو الافتراء واذا استعمل مع اللام يكون بمعنى التكلم اى الخطاب واذا استعمل مع الباء يكون بمعنى الميل والحكم واذا استعمل مع عن يكون بمعنى الرواية واذا استعمل خاليا عن هذه المذكورات يكون بمعنى الذكر شارح اول دها تراه

القول يستعمل بخمسة احرف نحو قال به اى حكم به وقال عنه اى روى وقال فيه اى اخبر وقال له اى خاطبه وقال عليه اى افترى والعرب تستعمل فى غير الكلام فتقول قال بيده اى اخذ وقال برأسه اى اشار وقال برجله اى مشى وتستعمل بمعنى ذكر شرح الكرمانى

يعنى ان المراد بقوله فيما سيأتى مفعوله مفعوليتها باعتبار المعنى فلا يدخل فيه ما هو مفعول بالنظر الى اللفظ فافهم لمحرره محرره

مفعول القول

وجوه القسم باقٍ لانه فى

الالف فى الاحوال الثلاث ذكره الفاضل العصام فيكون الجمع بملاحظة فروعها

والا فالظاهر حرف الافتتاح (نحو الا ان زيدا قائم) وبعد واو الحال نحو قوله

تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون) لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة

(وفتحت) ان حال كونها (فاعلة) مع جملتها والنائبة اما داخلة فيها لكونها

فى حكمها لا للجرى على اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او فى مفعولة نظرا

الى اصلها (نحو بلغنى انك قائم ومفعولة) معها (نحو علمت ان زيدا قائم) اى

قيامه (ومبتدأة نحو عندى انك قائم ومضافا اليها نحو اجلس حيث ان زيدا

جالس) لوجوب كون كل منها مفردا وما يضاف اليه حيث وان كان جملة لفظا

لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة (و) حال كونها (بعد لو) قدمها

لبساطتها (لانه) اى ما بعدها (فاعل) لمحذوف لا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء

على تجويزهم دخول حرف الشرط على الاسم (نحو لو انك قائم لكان كذا) كذا فى الجامى

والصواب تمت بالخطاب لوجوب كون خبرها ح فعلا او مشتقا ليكون كالعوض

عن المحذوف واما لو جامدا فلا يجوز لتعذر قيامه مقامه كذا فى الامتحان وغيره

فى بحث حروف الشرط والجواب بان الخبر فى الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته

ليس بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه ان وضع الفعل موضعه ليس بمتعذر ح

نقع مادة الالف والنون مكسورة فى موضع واحد وهو موضع الجملة فبينوا فى الكتب المتداولة لها ثمانية عشر موضعا هذا خلاصتها

١ [illegible]	٢ [illegible]	٣ [illegible]	٤ [illegible]	٥ [illegible]
٦ [illegible]	٧ [illegible]	٨ [illegible]	٩ [illegible]	١٠ [illegible]
١١ [illegible]	١٢ [illegible]	١٣ [illegible]	١٤ [illegible]	١٥ [illegible]
١٦ [illegible]	١٧ [illegible]	١٦ [illegible]	١٨ / ١٩ [illegible]	

والمراد بفاعلة ما كان على حكم الفاعل وهو كونها مرفوعة بالفعل او بالمعنى وفتحت فاعلة بفعل او شبهه تأمل احمد پاشا

٥٨
وانما ذكرت ان بالفتح فاعلا لان الفاعل من اقسام الاسم المرفوع و الاسم من اقسام الكلمة والكلمة لا تكون الا مفردا كشف الاسرار

٧٥
نبه على ان فى كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه ولا مبتدأ بل هى مع جملتها احد هذه الاشياء عصام

٥١
حيث قال فى حاشيته على الجامى ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج فى الفاعل على اصطلاح غير المص ومندرج فى المفعول على اصطلاحه مصنفه

قوله ومفعولة لوجوب كون المفعول مفردا كانك قلت علمت قيام زيد حاصلا الا انهم تركوا ثانى المفعولين مع ان للطول بان و صلته فلما حذف الثانى لم يبق الا الاول وهو مفرد فلزم الفتح بعد علمت واخواته الا انه اذا جائت ان بمعنى لعل فانه لا يحكم على موضعها بشئ لانها لا تكون فى تأويل المصدر بل تكون مع ما بعدها فى تأويل جملة كان المكسورة قال الله تعالى وما يشعركم انها اذا جائت لا يؤمنون قال الخليل معناها لعلها ويحكى عن بعض العرب ائت السوق انك تشترى سويقا اى لعلك قصاراه

٧٩
لان المراد بوقوع الجملة مفعولة وقوعها باعتبار معناها فلا يحتاج الى تقييد مفعولة فيما بعد بما سوى مقول القول عصام الدين

٦٨
وان مع اسمها وخبرها قائم مقام المفعولين عند سيبويه واما عند الاخفش فان مع معموليها المفعول الاول والثانى محذوف تقديره علمت ان زيدا قائم حاصلا كذا فى السيد السند عليه رحمة الاحد

مطلب مواضع فتح مادة الالف والنون

ح اذ الخبر فى الحقيقة هو الصفة لا الموصوف لحصول الفائدة بها لا به كما لا

يخفى (اى لو ثبت قيامك وبعد لولا) الامتناعية والتميم للتحضيضية لا بعدها

قوله (لانه) اى ما بعدها (مبتدأ) لا فاعل كما زعم الكسائى والفراء اى لولا وجد

ذهابك فان ما بعدها فاعل لا مبتدأ للزومها الفعل (نحو لولا انك ذاهب

لكان كذا اى لولا ذهابك موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية) اى المنسوبة

الى التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضى ورجح

به الفاضل العصام فتكون ظرفا ولذا احتاج الكلام مستقلا ليعمل فيها (لانه)

اى ما بعدها (فاعل لاختصاص ما المصدرية) توقيتية اولا ولذا اظهر وانما

قيدها اولا لانها لو لم يردها التوقيتية لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان

كما لا يخفى (بالفعل) لفظا او تقديرا عند سيبويه وتم الاسم ايضا عند غيره

هما وان كان قليلا نحو بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية قال الرضى وهو الحق (نحو اجلس

ما ان زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا قائم) هذا على وفق ما قاله الرضى ان صلتها

ماض مثبت او منفى بلم غالبا والمعنى على الاستقبال فى الاغلب (بمعنى مدة ثبوت

قيام زيد) اشارة الى توقيتيتها ومصدريتها (وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك

قائم) للزوم كون ما بعدها مفردا (وبعد حتى العاطفة للمفرد) على المفرد هذا

١٧٥
وما المصدرية حرف غير محتاج الى عائد عند سيبويه واما عند الاخفش وابن السراج انها اسم فيحتاج الى عائد واما عند ابى البقا انها على كلا التقديرين لا يعود اليها شئ من صلتها شرح قواعد الاعراب

١٧٥
وكون ما مصدرية على نوعين زمانية وغير زمانية فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم وضاقت عليهم الارض بما رحبت * فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم لعذاب شديد بما نسوا يوم الحساب * والزمانية نحو ما دمت حيا اصله مدة دوامى حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح نحو جئتك صلوة العصر واتيتك قدوم الحاج مغنى اللبيب

٤
اى لكون المراد من ما المصدرية اعم من التوقيتية وغيرها على ما سنح لى حين مطالعتى وهو الظاهر من سوق الكلام كما وجدته فى اكثر والاظراف من تعيين المشار اليه بقولهم اى لاختصاص ما المصدرية بالفعل فليس بسديد فعليك التمييز بينهما

٩٥
قيل تقييدها بها اولا لان ما المصدرية مطلقا لا تقع قبل ان بل تقع التوقيتية خاصة لان ان تفيد المصدرية فلا حاجة الى ما وكان يقع فى قلبى ان كلا من ما وان تفيد مصدرية مدخولها فالعرض فيه ثم رأيت ان اهل التفسير قالوا فى مثل قوله فى قوله تعالى تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدا وفى كلام المغنى ايضا ما يدل عليه فتتبد الحمد فتح الاسرار

٥٣
ونقل كونه فعلا مضارعا قال الرضى وجوز غيره الاسمية وهو الحق وان كان ذلك قليلا فى البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية فتح الاسرار

٨٩
قوله وان كان اى ولو كان وقوع ما المصدرية قليلا وهذا اشارة الى دليل سيبويه يعنى انه يرجح عدم التجويز لقلة وقوعها لكن غيره من الائمة رجحوا جوازها اعتبارا لوقوعها محرم الندى

مطلب فتح ان بعد لولا

استعمال ما المصدرية

بيانٌ للواقع لانها لاتكون الا لعطف المفرد كما صرح به العلامة التفتازانى فى المطول ومولانا السيد عبد الله فى شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام السكاكى فى بحث العطف وكلام العلامة المزبور قبل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط العطف بحتى الذى ذكر فى محله لايتحقق فى الجمل على انه لو تم الثانى لكان ما بعدها مما يجوز فيه الامران فافهم (نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ) الاسميين لدخول الحرفين فى حرف الجر لانهما يكونان مبتدأين وأنّ مع جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف اليه لايكون الا مفردا فتأمل (نحو ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقديران) اى تقدير كون أنّ مع جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد بالجواز ما يجامع ترجيح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام (جاز الامران) اى الكسر والفتح (كما) فى ان (التى وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجأة نحو من يكرمنى فانى اكرمه) او اذا انى اكرمه (فان كسرت) وهو الارجح لما مر (فالمعنى فانا اكرمه) لما عرفت ان المكسورة لاتغير (وان فتحت فالمعنى فاكرامى اياه ثابت) فانّ مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره

وخبره ما بعده اى خبر كل واحد منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ فى مثل ذلك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا فهما اسمان مجريان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا فى تركيبهم فوائد ضيائية

قوله بتقدير زمان مضاف الخ يفهم منه انه لو لم يقدر لم يصح وبيان عدم صحة الحمل يعلم من قاعدة مشهورة عند اهل الميزان وهى انه لابد ان يوجد بين الموضوع والمحمول اتحاد فى الخارج وتغاير فى الذهن وفيما نحن فيه لم يوجد الاتحاد الخارجى فلا يصح الحمل كما فى قولنا الانسان حجر

مواضع فتح مادة ان

١	٢	٣	٤	٥
٦	٧	٨	٩	١٠
١١	١٢	١٣	١٤	

قوله فتأمل وجهه الاشارة الى السؤال ثم الجواب اما السؤال فبان يقال ان انّ وقعت بعد مذ ومنذ تكون مع اسمها وخبرها فى حكم المضاف اليه وهذا معلوم مما سبق فلا حاجة الى ذكرهما والجواب انه وان كان داخلا فى المضاف اليه الآتية لكونه بالتقدير غير ظاهر لاسيما للمبتدى الذى معه الخطاب بالكتاب المسطور لعدم الاظهار بالاستقلال للاظهار على التخصيص بعد التعميم لنكتة من لطائف البلغاء ذوى الاعتبار وبان يقال الحصر ممنوع لجواز كون الجملة مضافا اليه مثل قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم فان المضاف اليه جزء على الصحيح وان قيل انه فعل كما فى الامتحان وغيره وسيجئ ولكن يمكن تصحيح الحصر المزبور بانها مؤولة بالاسم كما اشار اليه فى الامتحان وصرح به غيره واما اذا كانت بلا تأويل على ما اشار اليه فيه ايضا فى تعريف المضاف اليه ونبه عليه فى الحاشية فلا وسيأتى فى اوائل الباب الثانى ما ينبهك فلا تكن اعشى عما ينفعك واما احتمال الاشارة بالتأمل الى مجرد فهم المرام فبعيد برا عن تحقيق مرام استاذنا المحقق من ذوى الافهام لان المعلوم انه اذا طلع الاصباح فلا حاجة الى ضوء الصباح
احمد نجيب

وفتحت ان ايضا بعد الا الاستثنائية نحو الا انهم وبعد اولئك نحو قوله تعالى اولئك انهم وبعدما يقال لان من البيانية محذوفة معتبرة نحو ما يقال ان المقصود من هذا الكلام تقديره وما يقال من ان الحق

ذكره الرضى وقال الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامى اياه ثم قال وههنا بحث وهو ان تقديم الخبر لما وجب لرفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغى ان لايجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامى كون التقدير فجزاؤه انى اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتنى فجزاؤك انى ضربتك بل يقال ان ضربتنى ضربتك (وتخفف المكسورة) بحذف النون المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فيلزم) حين الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة (اللام) للفرق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لايحصل فى التقديرى والمحلى واما فى اللفظى فلاطراد عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفى كان زيد لن يقوم وانقضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح * وان مالك كانت كرام المعادن * وتمتنع عند وجودها صرح به الفاضل العصام ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام اخرى اجتلبت

ويمكن الجواب عن رد الفاضل العصام بان ارتكاب الحذف قبل الحاجة كثير فى كلام العرب وايراد لفظ الجزاء بعد فاء الجزاء ثابت فى كلام العرب مثل قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم
محرره

قال المص وتخفف المفتوحة مع بقاء معناها الذى هو التحقيق بل يزيد عليه فى بعض المواضع حتى قال ابن المعافا فى تفسير قوله تعالى وان كانت لكبيرة ان بمعنى لقد واللام فى قوله لكبيرة تأكيد وقال البيضاوى هى المخففة من المثقلة وقال محشيه شيخ زاده الفاضل التحرير ان فائدة المخففة تأكيد النسبة وتحقيقها وسيجئ التفصيل ان شاء الله تعالى
حاشية

قيل يرد ان لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزاء لان جعل الشئ جزاء يفيد كونه جزاء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتب الثانى على الاول لا على كونه جزاء بالمعنى اللغوى اعنى ما يعبر عنه بالفارسية باداش سيالكوتى

اى واما لزوم اللام فى المعمول اللفظى حين الاعمال فللاطراد والحمل على التقديرى

قوله للفرق بين المكسورة اه ولم يعكس لان لام الابتداء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لاتجامع النفى ولانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة فى المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف

اوله * انا ابن اباة الضيم من آل مالك *

حيث قال اللزوم مشروط بان لايكون بعد ان نفى فان كان يمتنع اللام بان يقال ان زيد لن يقوم بلا لام احمد نازلى

للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجي نحو
قوله * شلّت يمينك ان قتلت لمسلما * ولعدم التعليق بها في باب علمت كما
في المثال الآتي فافهم (في خبرها) لفظا او معنى اي المكسورة المخففة ولا يجوز
دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل التخفيف (ويجوز الغاؤها)
اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز
اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يصرح به (ودخولها) مبتدأ خبره (على فعل
من افعال المبتدأ) والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب لئلا تخرج
بالكلية عن اصلها الذي هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما
والكوفيون يعممون ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت على
فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل منها لا انه لا تدخل على
الاسم اصلا ولم يجعله عطفا على الغاؤها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار
مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه
كالمعدوم كذا في الامتحان (نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن
الكاذبين) ويجوز دخول اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة
المخففة كما في التسهيل لان الخبر وان كان لها لفظا الا انه للمكسورة معنى

خففت انّ نحو وان كانت لكبيرة وان كل نفس لما عليها حافظ فاللام عند الاكثرين وسيبويه لام الابتداء افادت مع افادتها لتوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين انّ المخففة من الثقيلة وانّ النافية ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات كقرائة ابي رجا ان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا بكسر اللام اي للذي من مغني اللبيب

١٤ اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء عصام الدين

٤١ وانما زاد الشارح قوله والخبر لدفع توهم اختصاص دخولها على المبتدأ دون الخبر حتى يرد عليه بان هذا الكلام غير شامل على الفعل الذي دخل على الخبر فانه كما جاز قولنا ان كان زيد لقائم جاز ايضا ان كان قائما لزيد محرم افندي

مطلب دخول المخففة على افعال المبتدا

اي يعممون دخولها على فعل المبتدأ والخبر ودخولها على فعل غير فعل المبتدأ والخبر احمد مارك

٩٥ قوله فانه ضعيف لخروجها عن اصلها بالكلية واما قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * فشاذ ونادر حاشية امتحان

وكلمة انْ في قوله تعالى ان كانت لكبيرة بكسر الهمزة وسكون النون تستعمل على اربعة اوجه شرطية نحو ان جئتني اكرمك ومخففة من الثقيلة نحو ان كل نفس لما عليها حافظ وفائدتها تاكيد النسبة وتحقيقها وفائدة ان في الاولى بيان ان الجملة الاولى مستلزمة للثانية والوجه الثالث ان تكون للجحد والنفي كما في قوله تعالى ان الكافرون الا في غرور وقوله تعالى ان اتبع الا ما يوحى الي ولكن الثالث استعمالها بمعنى ما النافية وقد يجمع بينهما للتاكيد كقوله ما ان مدحت محمدا بمقالتي لكن مدحت مقالتي بمحمد والمخففة من الثقيلة يلزمها اللام في خبرها نحو ان زيدا لاخوك وان كنت من قبله لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين لتكون عوضا عما حذف منها وللفرق بينها وبين ان التي للجحد والوجه الرابع كونها زائدة

معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيد القائم صرح به الدماميني في شرحه
وكذا المفعول الثاني لباب علمت ولذا لم تعلق هو بدخولها عليه ولانه انما يعلق
لو دخلت على اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصب اولهما لعدم
المانع لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي (وتخفف
المفتوحة فتعمل) اي المفتوحة المخففة (في ضمير شان مقدر) وجوبا لانها
اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد عملها في ظاهر فيقدر في مقدر
وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف (ويلزم) ح (ان يكون قبلها فعل من افعال
التحقيق) حقيقة كالعلم والتبيين او حكما كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها
فعل يلزم ان يكون ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد
لله رب العالمين وما سيأتي من قوله تعالى وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا
يحتاج في الدفع الى تعسف حمل اللزوم على الغلبة * وجه اللزوم المناسبة في
التحقق وهي وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه التزم رعايتها بشهادة
الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق
بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه بعدم التيقن (نحو علمت
ان زيد قائم) اي انه (وتدخل) اي يجوز دخولها (على الفعل مطلقا) من افعال

لم نعلم مراده ولم نجد الاضافة ولم نرها في هذه العبارة فان نفهم مراده بعد وجود الاضافة فالعلم به وتعلق به حتى اعلم به ١١٠

٥٠ واعلم ان ضمير الشان هي كلمة تقع قبل الجملة وتفسر بها نحو قوله تعالى قل هو الله احد اي الشان والفرق بينها وبين ضمير القصة وهو ان مفهوم الكلام لا يخلو من امرين اما مذكر او مؤنث فاذا كان المقام مقام التذكير تقدر فيه ضمير الشان واذا كان مقام التانيث تقدر فيه ضمير القصة كما في قوله تعالى انها لا تعمى الابصار اي القصة وتانيثه لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ولا يفسران الا بجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليهما ولا يعطف عليهما ولا يؤكدان ولا يبدل منهما وتفعلان مبتدأ والحق انهما تعودان الى ما في الذهن من شان او قصة ولهما خواص منها ان لا يكونا الا غائبا فقد اختلف اهل العربية في المرجوع اليها فعند البصريين انها راجعان الى معلوم غير مذكور وعند الكوفيين ان المرجوع اليها مجهول ولا يحذفان الا قليلا ويجوز حذف خبرها ولا يخبر عنها بالذي ولا يجوز تثنيتها وجمعها ويكون لها محلا من الاعراب بخلاف سائر المضمرات قصارا م

٥٥ قال اهل المعاني فائدة ضمير الشان تمكن ما يعقبه في ذهن السامع لانه اذا لم يفهم منه انتظر ولذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما فلا يجوز دخول ضمير الشان في كل كلام الا لشان عظيم ولا يقال هو زيد قائم الا ان يكون قيام زيد امرا عظيما لا حقيرا قصارا م

٥١ وقد تعمل في ضمير شان مقدر كقوله فلو انك في يوم الرخاء سالتني وذهب سيبويه الى انه يجوز الغاؤها فلا تعمل في اللفظ ولا في التقدير

٥٢ لكون اولها مفتوحا وتغيير خامس الجملة كافعال المبتدأ والخبر كذا في الكافية الجديدة

٥٧ فان قيل التعرض الظاهر اقوى من العمل في المقدر فيلزم ترجيح الاضعف على الاقوى قلنا ان المفتوحة لا تزول في العمل والمكسورة تعمل تارة وقد لا تعمل فالدوام يقابل العمل في الظاهر فلا يلزم [illegible]

٥٩ اي من افعال دالة على التحقيق كالعلم والتبيين والتيقن والانكشاف والظهور والنظر الفكري ونحو ذلك ليؤكد التحقيق الذي في ان و لانه من اول الامر الى انتاج المخففة لان الناصبة لا تجيء بعد فعل التحقيق فتح الاسرار

المبتدأ أولا متصرفا أولا شرطا أو دعاء أولا أي يجوز كون مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية ولزوم كونه اسمية إنما هو إذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ وأما إذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم (ويلزمها مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء) أي مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الأمثلة (حرف النفي) لا أو ما ولن ولم ولما وإن (نحو علمت أن لا تقوم) بالرفع أي أنه وتبينت أن ما تقوم وقوله تعالى أيحسب أن لن يقدر وقوله تعالى أيحسب أن لم يره وظننت أن لما تقم وعلمت أن إن تقوم (أو السين نحو قوله تعالى علم أن سيكون أو سوف) كقوله * واعلم فعلم المرء ينفعه * أن سوف يأتي كل ما قدرا * (أو قد نحو علمت أن قد تقوم) ليكون كل منها كالعوض عن المحذوف وللفرق بينها وبين الناصبة فإن هذه الحروف لا يقع بينها وبين فعلها لأنها معه بتأويل المصدر والفصل بها ينافيه إلا بلا ولأنها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل إلا بها فإنها لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بها بل بالعمل فإن ما بعدها إن كان منصوبا لفظا فالناصبة وإلا فالمخففة أو بالمعنى فإنه إن عني به الاستقبال فالناصبة وإلا فالمخففة

وهي الجزئيات التي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيد والشواهد هي الجزئيات التي يستشهد بها في إثبات القواعد لكونها من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي أخص من الأمثلة مطول

إنما أتى به للمخففة من أحد الحروف الأربعة إذا كانت داخلة على الأفعال للفرق بينها وبين أن الناصبة ولم يعكس لأن المخففة بالحذف أولى

فعلم المرء ينفعه اعتراض بالفاء بين الفعل ومعموله لتنبيه المخاطب على نفع العلم مطلقا لا سيما على هذا الأمر الذي عليه مدار أمور الدنيا والآخرة وفائدة الفاء إشعار علية ما بعدها وسببية ما قبلها أن هي المخففة لأن الناصب لا يجامع مع سوف واسمها ضمير الشان الملتزم الحذف عند العامة يعني أنه لا محالة سوف يأتي المرء كل ما قدر له من خير وشر في أول الأزل بلا نزاع ولا جدال هوادي

لزوم إحدى هذه الحروف الثلاثة للفرق بين المخففة وبين أن المصدرية الناصبة فإن هذه الثلاثة لا تجامع أن المصدرية لئلا يلزم الفصل بين أن المصدرية وبين ما تؤثر فيه وليكون كالعوض من النون المحذوفة كسعد الله سراد

لم يجعل عوضا لأن العوض لا يكون إلا للعوضية وليس شيء منها كذلك لثبوت النفي في البعض والاستقبال في الآخر والتقليل في الآخر احمد بارك

قوله وللفرق معطوف على قوله ليكون ويؤيد هذا العطف نسخة لكون وإعادة اللام الجارة فقوله للفرق علة ثانية بواسطة العطف لقول المص ويلزمها مع الفعل المتصرف

فإن قلت إن المخففة كالناصبة يجعل مدخوله مؤولا بالمصدر فيلزم أن يكون الفصل بأحد هذه الحروف منافيا لنا وبين المصدر بأن المخففة قلنا بين الناصبة والمخففة فرق فإن تأملت حق التأمل يظهر لك الجواب ظهور الشمس في الضحى أو نقول إن المخففة لقوتها تؤثر مع الفصل بخلاف الناصبة كذا حققنا هذا من تحرير حسن أفندي المصري

ويمكن أن يكون الفارق ح ما كان قبلها من فعل التحقيق مع انضمام الفصل بها إليه فإنه وإن جاز لكن لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة فافهم (ولو كان) أي الفعل الداخلة هي عليه (غير متصرف أو شرطا أو دعاء لا يحتاج إلى أحد هذه الحروف) بل لا يجوز لعدم الالتباس ح بالناصبة لأنها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير المتصرف والشرط والدعاء لا يؤولان بالمصدر (نحو قوله تعالى وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) مثال غير المتصرف (وقوله تعالى تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب) مثال الشرط (وقوله تعالى والخامسة أن) في قراءة نافع (غضب الله عليها) مثال الدعاء (وتخفف كأن فتلغى) أي يبطل عملها (على) الاستعمال (الأفصح) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر (نحو) قوله (كأن ثدياه حقان) صدره * وصدر مشرق النحر * على ما في الرضي * ووجه مشرق النحر * على ما في شرح التسهيل * ونحر مشرق اللون * على ما في شرح لب الألباب ولو أعملت على غير الأفصح لقيل ثدييه ثم إن الظاهر أن لا يقدر بعدها ضمير الشان لعدم الدليل عليه كما في المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك إنها كالمخففة المفتوحة في العمل في اسم مقدر الآية لا يلزم أن يكون ضمير شان ويؤيده لزوم لم وقد لما بعدها إذا كان فعلا كالمخففة المفتوحة على ما يستفاد من كلامه وصرح به الرضي

قوله تعالى وأن عسى أن يكون الآية عطف على ملكوت وأن مصدرية أو مخففة من الثقيلة واسمه ضمير الشان وكذا اسم يكون والمعنى أنهم لم ينظروا في اقتراب آجالهم وتوقع حلولها فيسارعوا إلى طلب الحق والتوجه إلى ما ينجيهم قبل مغافصة الموت ونزول العذاب من السعادي

وكون أن مصدرية قاله أبو البقاء لكن النحاة قالوا إن المصدرية لا توصل إلا بالمتصرف وعسى غير متصرف وهو لا مصدر له فلذا منع من دخولها عليه ولم يدخل بعد لام الفارقة لعدم اللبس فالأحسن أنها مخففة من الثقيلة شهاب الدين

فإن قلت كيف تؤول المخففة فعلا غير متصرف أعني عسى لعدم وجود مصدر غير المتصرف قلت يجعل غير المتصرف مصدرا باعتبار معناه اللغوي أعني الاقتراب فيكون المعنى اقتراب كون أجلهم لمحرره حسن أفندي

قوله مثال غير المتصرف خبر لقول المص نحو قوله تعالى على تقدير الرفع ودرجه بالمتن أو خبر مبتدأ محذوف أي هو مثال غير المتصرف فيه رجحان للأول لتخليص عن المبتدئين المحذوفين وكذا أمثاله كما سيأتي

قوله تعالى في سورة النور والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين الآية في ذلك ورفع الخامسة بالابتداء وما بعد الخبر أو بالعطف على أن تشهد ونصبها حفص عطفا على أربع وقرأ نافع ويعقوب أن لعنة وأن غضب الله بتخفيف النون فيهما ورفع الباء وكسر الضاد وفتح الباء من غضب ورفع الهاء من اسم الله والباقون بتشديد النون ونصب التاء وفتح الضاد وجر الهاء من السعادي

أي ثدياه صدر المعشوق حقان حين كالحقين في الاستدارة والصغر والقيام حقان لأنه لا وجه لسقوط نون حقه وسقطت على غير القياس للضرورة

مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس* ومثل كان قد ورد قت لا الظعان (وتخفف لكن فيجب الغاؤها) لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الآخر ولمشابهتها العاطفة لفظاً ومعنى فاجريت مجريها بخلاف سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت هي عليه (نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر) الواو لعطف الجملة على الجملة او للاعتراض (ويجوز) اي حين التخفيف والالغاء (دخولها) اي المخففتين (على الفعل) لانتفاء المانع عنه وهو العمل (نحو كان) قد (قام زيد) لانه مما لابد منه كما ذكرنا (و) نحو (ما قام زيد ولكن قعد* والسابع) من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها (الا) الواقع (في المستثنى المنقطع) لانه في المتصل ليس بعامل على الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على رأي البصريين (وهو الذي لم يخرج) على بناء المجهول (من متعدد) لمعلومية عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولاً (لكونها بمعنى لكن) فيعمل عملها باتفاق المتأخرين (فيقدر له الخبر) في الاغلب (نحو جاءني القوم الا حماراً اي لكن حماراً لم يجئ) وقد يظهر (والثامن) من الثمانية (لا) الكائن (لنفي الجنس) اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان في الاضافة ادنى ملابسة (وشرط عمله ان يكون اسمه نكرة)

وامّا ان المفتوحة المخففة فليست مشابهة بان الناصبة معنى وكذا ان المكسورة المخففة ليست مشابهة بان الزائدة معنى تأمل احمد ماركي

قال الرضي هي عاطفة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى قلت انما يكون اظهر لو كان مجيء الجملة الاعتراضية لدفع التوهم وفي آخر الكلام اظهر لكن المرجح في كتب المعاني الاعتراض لا يكون لدفع التوهم ولا يكون في الآخر عصام الدين

ويجوز دخول الواو عليها المشددة او مخففة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى مسمرح

وهو المرضي عند الرضي من حيث المعنى ووجهه بانه ما لا تعلق له بما قبله وجيء به لغرض من الاغراض وهنا كذلك لان الاستدراك منها وفيه ان كونه للاستدراك الذي هو دفع التوهم وفي آخر الكلمة مرجوح كما بين في المعاني مسمهر

والفرق بين القعود والجلوس ان القعود للقائم والجلوس للنائم فيقال للقائم اقعد وللنائم اجلس قصارا

فيه اشارة الى كون الظرف المستقر صفة والى دفع سؤال التسلسل كما اشار اليها المعرب والمحشي صاحب المنافع ان شئت فارجع اليهما

اي العامل في المتصل الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا عند البصريين وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به لمح الاسرار

وقال بعضهم العامل المستثنى منه محتجاً بنحو القوم الا زيداً اخوتك فانه لا فعل ولا شبهه ولا معناه هنا ورد بان في اخوتك معنى يواخيك ولما كان العمل هنا بواسطة حرف قوى العامل المعنوي على العمل فيما قبله مسمهر

علة لما فهم من السوق يعني يعمل الا في المستثنى المنقطع كالحروف المشبهة لكونه بمعنى لكن التي هي منها زبدة الافكار

الجنس عبارة عن لفظ يتناول كثيراً ويتم ماهية كل فرد من هذا الكثير كالجسم والجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام فكل لفظ عم شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه او لم يختلف وعند الآخرين لا يكون جنساً حتى يختلف النوع نحو الحيوان فانه جنس للانسان والفرس والطائر ونحو ذلك فالعام جنس لما تحته نوع الى آخرها

لامتناع تأثيره في المعرفة لعدم الجنسية (مضافة او مشبهة بها) لانها لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب به كما سيجيء (غير مفصولة عنها) اي لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل* مثال المضافة (نحو لا غلام رجل جالس عندنا) ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبراً لجعله مستقراً ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضاً ويحتمل ان يكون خبراً بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفاً ايضاً ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهماً لك (والقسم الثاني) وهو ما كان مرفوعه قبل منصوبه (حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونها للنفي) لكن مشابهة ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او لنفي الاستقبال (والدخول) اي دخولها (على المبتدأ والخبر) قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبره كما في خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته بليس (وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما بان) زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة عند الكوفيين ولا لان نفي النفي اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا

والفرق بين لا بمعنى ليس ولا لنفي الجنس ظاهر لفظاً ومعنى اما لفظاً فان عمل كل واحدة منهما عكس الاخرى واما معنى فقولك لا رجل افضل منك اذا كانت لنفي الجنس معناه ليس رجل من جنس الرجال افضل منك واذا كانت بمعنى ليس معناه ليس رجل افضل منك فيحتمل ان يكون رجلاً آخر افضل منك شرح ملا

وجعل جالس صفة رجل كذا قال صاحب المنافع وهو انسب واولى مما نقل من الشارح تأمل وانصف

والفرق بين لا لنفي الجنس وبين لا بمعنى ليس ان الاولى لنفي الجنس والماهية والثانية لنفي واحد من الجنس فمعنى لا رجل في الدار لا رجل فيها قطعاً لا واحداً ولا اثنين ولا جماعة لان نفي الماهية يستلزم نفي جميع الافراد وبالنسبة الى الثانية فالمعنى لا واحد من الرجال فيها فيجوز ان يوجد فيها اثنان او ثلثة كذا في الموافق

اقول توصيفهما بهذا الوصف تنبيه على عملهما وعلى العلة لعملهما وهذا مبني على لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يجوزون اعمالهما بل يرفعون ما بعدهما على الابتدائية والخبرية شرح

وعند ابن الحاجب مشابهة ما اكثر لانه لنفي الحال كان ليس كذلك عنده وقال الرضي انهما للنفي المطلق بخلاف لا فانه للنفي المطلق او للاستقبال لمح الاسرار

نحو قوله تعالى ما هن امهاتهم بالنصب ونحو قوله* تعز فلا شيء على الارض باقياً* ولا وزر مما قضى الله واقيا* قال ابو علي والزجاجي بامتناع دخول الباء على خبر ما عند بني تميم لانهم يعلونه عمل ليس واجازه الاخفش قال الرضي وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة بان اتفاقاً فيكون دخول الباء في الخبر من وجوه مشابهة ما بليس لمح الاسرار

من معمولات الخبر الا الظرف بان يتقدم ذلك المعمول على الاسم فلا
يجوز ما طعامك زيد صاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا كقوله تعالى فما منكم
من احد عنه حاجزين وانما اشترط عدم الفصل لانها عامل
ضعيف لا يقوى العمل مع الفصل منه الاسرار

بمعنى ان الاشيء مرفوع والمبدل منه منصوب والبدل يتبع المبدل منه
في الاعراب فكيف يكون الاشيء بدلا من شيئا قال وامكان
التبعية الخ لمحرره

واجاز يونس الاستعمال مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر
* وما الدهر الا منجنونا باهله * وما طالب الحاجات الا معذبا *
وجعلوه من قبيل ما انت الا سيرا بان جعلوا المنجنيق وهو الدولاب
بمعنى الدوران والمعذب بمعنى التعذيب او قاسهما على ليس
وليس بصحيح لانها عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقضه لبقاء
ما لاجله عملت وما ولا عملتا للنفي وقد انتقض منه الاسرار

اي نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند ابن عصفور فانه يجوز
العمل بتقديم الخبر الظرف نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين
واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزا عنه فالجمع لعموم النكرة بوقوعها
في سياق النفي محرم افندي

اي كون عدم انتقاض النفي بالا شرطا منقوض بلما فان عدم انتقاضه
بلما شرط كما ان عدم انتقاضه بالا شرط لان لما مثلها في ابطال
العمل مقول فانها دليل للدليل منه حدادي

اي وجه بطلان عملهما في صورة هذه الانتقاض ان العمل الخ
احمد بارك

بان يقع خبره بعد الا لان عملها لمعنى النفي فلا انتقض النفي بطل العمل
شرح

فان ما لنفي الحال كليس فكان عاملا في المعرفة والنكرة كليس بخلاف
لا فانها مخصصة بنفي الاستقبال فلقصور المشابهة بليس
صار مخصوصا بالنكرة شرح

اولا منهما في بالكونها اضعف منهما وتنبيه على قصور النحاة حيث لم يذكروها في
عمل لا كما في الرضي او على ان عدم ذكرها عمل لا لانفهامها دلالة والتصريح
اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير ان لا لم تر مع لا في استعمالهم
فليس له وجه لان الشرط عدمها فلا يقتضي الوجود في الاستعمال بل يكفي
الامكان على ان عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود ولذا قال (ولا بخبرها)
مطلقا خلافا للبعض فيه وللآخر في الظرف قياسا على ان (ولا بغيرها) اي ان
والخبر كمعمول الخبر (وان لا ينتقض النفي) اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا
الا شيء * اذ انتقاضه لا يغير عملها لوجوده قبله وامكان التبعية للمحل (بالا)
قيد بها لانه لو انتقض بغيرها بمعناه لا يبطل عملها بل يعملان فيه نحو ما زيد غير قائم
بمعنى الا قائما ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل العصام ولعل وجهه ان العمل لم
يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال انه منقوض بلما بمعناها فانها
مثلها في ابطال العمل واقول تركه لندورها (وشرط في لا معهما) اي مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض (كون اسمها نكرة) لانها لكونها اضعف عملا من
ما لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة
ايضا ولانها في الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها فحملت لا

واما وجه بطلان عملهما عند تقديم خبرهما على اسمها فلئلا يلزم
المساوات بين الاصل اعني ليس وبين الفرع اعني ما ولا في العمل

ولم يذكر الفصل بغيرها بين اسمها وبين خبرها لان ما ولا يعملان
حين الفصل بينها وبين اسمها وخبرها اما في الاسم فلعدم المانع
من العمل فيه واما في الخبر فلئلا يبقى الخبر بلا مبتدا والاسم بلا خبر
فان قلت انهما لم يعملا في الاسم والخبر مع انتقاض النفي وعملا في
الاسم والخبر مع الفصل قلت ان انتقاض النفي لقوته قد اثر
فيهما في حق الخبر فلم يعملا فيه واستقرا فيه والقياس ان لا يعملا
في الاسم لكن روعي جانب الخبر فلم يعملا في الاسم لئلا يبقى الخبر بلا
مبتدا واما في صورة الفصل المعين فيعملان في الاسم لعدم
المانع فيه واما في الخبر فالقياس ان لا يعملا فيه للفصل لكنهما
يعملان فيه لعدم قوة الفصل كقوة الانتقاض فيراعى جانب
الاسم فيعملان في الخبر لئلا يبقى الخبر بلا مبتدا والاسم بلا خبر
منه الحدادي

قوله اذ لا جار تعليل لانحصار العامل في المضارع في النوعين
وذلك بان الجار لم يوجد في الفعل اصلا والرافع وان وجد
في المضارع ايضا الا ان الرافع له عامل معنوي وبحثنا بحث العامل
اللفظي فثبت ان العامل فيه اثنان بالنظر الى بحثنا

مطلب في العامل في المضارع

من شروط انتصاب المضارع وجوبا ان لا يتصل به نون التاكيد او نون
الاناث فهو اما مبني على الضم او على الفتح او على الكسر وان لا يكون
قبلها فعل من افعال التحقيق من العلم والظن والتبيين والتيقن
والوجدان والظهور والانكشاف وغيرها لان لمناسبة ان
المخففة للناصبة لفظا وهو ظاهر ومعنى في جعل مدخولها في تاويل
المصدر التزم قبل المخففة فعل من افعال التحقيق لان يؤذن من
اول الامر الى انها هي المخففة لا الناصبة ولمناسبة بين فعل
التحقيق والمخففة اذ معنى المخففة التحقيق بخلاف الناصبة كذا في
الامتحان وحواشيها والكافية وشروحها وحواشيها

مطلب ان ولن

وقد عرفت ان ان بعد فعل التحقيق ليس الا ان المخففة فان المصدرية
لا تقع بعده ولا بعد ما يؤدي معنى القول وما بعده ان المفسرة
نحو وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا بل بعد نحو غيرهما اولا

لا هذه عليها في عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا اليها لعمومها
فان لا لنفي الجنس نص فيه لا يحتمل غيره ولا هذه ظاهرة فيه فيحمل عليه عند عدم
القرينة الصارفة واما عندها كلا رجل بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة
(نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا) وان لم يوجد احد الشروط المذكورة (لم تعملا)
اي ما ولا لضعفهما في العمل لا مع الفصل بان (نحو ما ان زيد قائم و) لا بخبرها نحو
(ما قائم زيد و) لا حاضر رجل ولا بغيرها نحو ما زيدا عمرو ضارب ولا مع انتقاض
النفي الذي هو العمدة في المشابهة نحو (ما زيد الا قائم) ولا رجل الا حاضر ولا مع
انتقاض نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر تركه لحصوله بتبديل رجل بزيد (ولا يتقدم
معمولهما عليهما) لما مر (والعامل في الفعل المضارع) من السماعي (على نوعين
ناصب وجازم) اذ لا جار في الفعل والرافع معنوي كما يجيء (فالناصب
اربعة احرف) بالاستقراء (ان) لمناسبتها لان في المادة لا سيما عند
التخفيف وفي كون الجملة معها في تاويل المصدر وهي اصل في هذا النوع واخواتها محمولة
عليها لمناسبتها لها في الاستقبال هي (المصدرية) احتراز عن الزائدة فانها
لا تعمل خلافا للاخفش كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن
المفسرة كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه وعن المخففة (ولن)

اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف في احدها نونا وفي الآخر ميما ولا آن عند
الخليل كايش في اي شيء وحرف برأسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه
لرده الى الاصل ولورد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصل لا الحق به النون الخفيفة
للتاكيد فصار لن كذا قاله الفاضل العصام هي (للنفي المؤكد في الاستقبال)
لا المؤبد كما زعم المعتزلة كقوله تعالى فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي لان حتى
للانتهاء وهو ينافي التأبيد قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء
اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا من حروف النفي ويجوز تقديم معمول معمولها عليها (وكي)
هي (للسببية) اي سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها
لما قبلها بحسب الذهن او سببية كل منها للآخر بالاعتبارين نحو اسلمت كي ادخل
الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله * كي لتقضيني رقية ما * وعدتني
فاللام بدل وان تأخرت كما في قوله تعالى لكيلا تأسوا على ما فاتكم فكي بدل و
قيل تاكيد في الصورتين وقد يذكر بعدها ان نحو كي ان تقوم فقيل هي زائدة
وقيل بدل منها وبدل هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقد يدخل على ما فيقال
كيما يضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل مصدرية وكي جارة والمعنى للضربة ولا
يتقدم معمولها عليها ذكره الفاضل العصام واجازه الكسائي على ما في الرضي

قولهم اما زيدا فلن اضرب يدل على ان اصلها ليس لا ان لان ما في حيز
ان المصدرية لا يتقدم عليها وهذا رد على الخليل فانه قال ان
اصله لا ان وبهذا يعلم قول الفراء لانه قال ان اصله لا لان
خبر لا لا يتقدم عليها ايضا فبقي الصحيح وهو قول سيبويه
سيد عبد الله

فعلى هذا لن مركب من لا وان ولهذا اعمل عمل لا وان اعني النفي
والنصب فنفيه مستفاد من لا ونصبه مستفاد من ان

نحو لن يخرج زيد فانه افاد تاكيد النفي في الخروج لانك اذا قلت
لا يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا مجردا عن الفائدة الزائدة
عليه واذا قلت لن يخرج زيد كنت نافيا خروج زيد نفيا زائدا
عليه التاكيد شرح

ولن لا تفيد تابيد النفي خلافا للزمخشري وهو دعوى بلا دليل اذ لو
كانت للتابيد لم يقيد نفيها باليوم في قوله تعالى ولن اكلم اليوم
انسيا ولكان ذكر الابد في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا
تكرارا وللزوم التناقض بمقارنة حتى في قوله تعالى فلن
ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وانما هي لنفي ما قرب وعدم
امتداد النفي لان حتى للانتهاء وهو ينافي التابيد اذ لا انتهاء
للابد كما لا يخفى على احد ابو البقا

الكاف بمعنى اللام كما يدل عليه ما وقع في بعض النسخ باللام وكما يدل
عليه ما قال التلميذ احمد النازلي حيث قال في بيان قول الشارح لان
حتى للانتهاء من انه علة لعلية قوله تعالى فلن ابرح الاية فاذا
ثبت هذا فهو علة لزعمهم ١١١

تمام البيت
* كي لتقضيني رقية ما * وعدتني غير مختلس *

جزء من البيت وتمام البيت * اذا انت لم تنفع فضر فانما
* يرجى الفتى كيما يضر وينفع * كذا في مغني اللبيب ١١٠

ما قول اسم لما اعلى مثل وما جاء بعده عكس المحروف فلا بد ان
لفظ ما في مثالنا هذا لم يدخل على كي مصدر

(واذن) عند سيبويه والمروي عن الخليل تقدير ان بعدها وكتبها بالنون
مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا
كان وهو المختار عند المصنفين رحمهم الله وما نقل عن الفراء انه قال اذا
الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا اعملتها فاكتبها بالالف
اذ العمل يميزها عنها فمبني على ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف و
النون اخرها عن كي على عكس ما في الكافية لطول بحثها ولاشتراط عملها
بشروط بخلاف كي هي (للشرط والجزاء) في الغالب مثل اذن اكرمك لمن
قال آتيك فهو جزاء للفعل كما انه جواب لقوله (وشرط عمله) وجوبا او جوازا
مراداً به الامكان العام (ان يكون فعله) المدخول عليه (مستقبلا)
لا حالا اذ الغالب في اذن معنى الشرط والجزاء والاصل والغالب
فيهما الاستقبال واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال اغلب واقوى
وقيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين
وقد يكونان في الماضي كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته فظهر ما في قول من قال
لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال (غير معتمد) اصلا او
كاملا (على ما قبله) اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض وان لا

واختلف في الوقف على اذن قيل يكتب بالالف اشعارا بصورة
الوقف عليها فانه لا يوقف عليها الا بالالف وهو مذهب البصريين
وقيل بالنون وهو مذهب الكوفيين اعتبارا باللفظ لانها لفظ
اصلي فانه يقال اقوم فتقول اذن اكرمك فالنون عوض عن
المحذوف والاصل اذا تقوم اكرمك او للفرق بينها وبين اذا
في الصورة وقال بعضهم اذا اعملت كتب بالنون واذا اهملت
كتب بالالف من الهامش

اي لافادة كون ما تقدمه لفظا او تقديرا شرطا لمضمون مدخوله
جزاء له كما اذا قلت لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة فالاسلام
شرط لدخول الجنة وهو جزاؤه فهما في كلامي متكلمين وقد يكونان
في كلام واحد كما يقال اسلمت اذن ادخل الجنة لمن لا يرضى
باسلامه صرح به الفاضل العصام فتح الاسرار

الفرق بين الجواب والجزاء ان الجواب يستعمل فيما يتحقق ويجزم بوقوعه
بخلاف الجزاء فانه يستعمل فيما لم يجزم بوقوعه وعدم وقوعه
شرح عوامل للداريدري

الجواز يجيء بمعنى سلب الوجوب والامتناع ويسمى ذلك امكانا خاصا
وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع وهما يسميان امكانا عاما

اعلم اولا ان الامكان اما امكان خاص وهو سلب الضرورة عن طرفي
الوجود والعدم كما كان زيد اذ ليس في وجوده ضرورة والا لم يعدم
اصلا ولا في عدمه ضرورة والا لم يوجد اصلا واما امكان عام
وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين فان كان سلبا لها عن طرف
العدم فهو امكان عام مقيد بجانب الوجود وهذا الوجود اعم من
ان يكون واجبا كوجود واجب الوجود او ممكنا كوجود الانسان الموجود
وان كان سلبا للضرورة عن طرف الوجود فهو امكان عام مقيد بجانب
العدم وهذا العدم اعم من يكون واجبا كعدم شريك الباري ومن ان
يكون ممكنا كعدم الانسان الغير الموجود وكل من قسمي الامكان العام
اعم مطلقا من الامكان الخاص فان الممكن الخاص بمعنى ما لم يكن وجوده
ولا عدمه واجبا وهو اخص مطلقا من قولنا ما لم يكن عدمه واجبا ومن
قولنا ما لم يكن وجوده واجبا ولذا سمي امكانا خاصا وسمي كل من
القسمين امكانا عاما كما سمي مقسمهما امكانا عاما وهو سلب الضرورة
عن احد الطرفين فان احد الطرفين اعم من طرف الوجود ومن طرف العدم

يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما
بهما نحو اذن والله او رحمك الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح هذا
في اخواته (وان اريد به الحال او اعتمد) بفعله (على ما قبله) اعتمادا كاملا بان يكون
جزءا عنه او جوابا القسم او جزاء الشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد بحكم الاستقراء في هذه
الثلاثة او فصل بغير ما ذكر (لم تعمل) اما على التقدير الاول فلعدم كونه على حاله الا على
وقد مر انه لا عمل له الا فيه واما على الثاني فلضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين
ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو لضعفه لا يعمل في السابق ولو حكما
فيعلم منه عدم عمله في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام
بان ما ذكر ينتقض بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على الثالث
فلضعفه ووجود المانع (نحو اذن اظنك) بالرفع (كاذبا لمن قال قلت هذا
القول) مثال لما اريد به الحال (ونحو انا اذن اكرمك) بالرفع (لمن قال جئتك)
مثال لما اعتمد ونحو والله اذن اكرمك بالرفع ونحو اذن زيدا تضرب بالرفع ونحو
ان تأتني اذن اكرمك بالجزم قال الفاضل العصام وقد يكون ما يجعل ما بعد اذن
جزاء له في كلام المجيب به مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه جواب لمن لا يرضى باسلامه
وبيان لجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع بعد الفاء والواو نحو

فان قيل لم الغي عمل اذن في هذه المواضع قلت لان المبتدأ لا يكون
بدون الخبر والشرط بدون الجزاء والقسم بدون الجواب
واذن لم يوضع للعمل البتة فيجوز الغاؤها شرح

قوله بين المتصلين القسم وجوابه او المبتدأ وخبره او الشرط
وجزاؤه ولا يخفى ان اقتضاء كل منهما الآخر اشد من اقتضائها
العمل ولذا لا يوجد احدهما بدون الآخر وان كان محذوفا بخلاف
وان الضعيف لا يقاوم القوي الشديد حاشية امين للشارح

مطلب في فصل اذن

٥٨
ظرف مستقر منصوب المحل حال من مدخول نحو فانه وان كان مضافا
اليه لفظا فهو مفعول به معنى اي امثل هذا اللفظ كما في حاشية
المطول للمولى حسن چلبي او صفة له بتقدير المتعلق معرفة اي
الكائن او مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف اي هو

١١١
اما اذا كان الفعل بعدها حالا فلا تعمل اذن فيه ابهام تأمل لانها
انما تعمل لمشابهتها لان الناصبة في وقوع المضارع بعدها
للاستقبال واذا اريد الحال زالت المشابهة شرح

بالرفع فلو جاز النصب لزم وجود المبتدأ بلا خبر وهو ممتنع
ولو رفع لزم الغاء عمل اذن وهو جائز

يعني ان الشرط والجزاء قد يكونان في كلامي متكلمين كما في المتن
وقد يكونان في كلام متكلم واحد نحو اسلمت الخ لمحرره

وفي الاكثر يجعل بين الشخصين كما اشار اليه المص بقوله لمن
قال وقد يكون ما يجعل الخ

نحو ان تأتني آتك فاذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد
لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود الاعتماد في الجملة
وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه
(ويجوز اضمار ان) فقد خص (خاصة) او حال كونه مخصوصا من بين النواصب
بجواز الاضمار لما مر انه اصل في هذا النوع (فينتصب المضارع به) اي بان
المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب
ليرشد من اول الامر الى انه قصد تحولها من العطف الى السببية لان تغيير اللفظ
يدل على تغيير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا
وهو الانشاء لكمال الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو
اما امر (نحو زرني فاكرمك) اي ليكن منك زيارة فاكرام مني رعاية لكون
الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور وقال الرضي التقدير زرني
فاكرامي ثابت بحذف الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة و
الفاء السببية لا تكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف الجملة على الجملة مع قلة
وانما وجب الحذف لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يتهيأ للابتداء
لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الخبر لكان كانه اخبر عن الفعل

كما اذا كانت بعد العاطفة لو كان المعطوف عليه اسما صريحا وقع
لام كي نحو اجئتني فيأمك وتذهب وان تذهب وجئتك لتكرمني
ولان تكرمني فالمراد بالجواز الامكان العام المقيد بجانب الوجود
تأمل فانه ادق احمد مارلي

٧١
مصدر كعافية يقال خصصت الشيء بكذا اخصه خصوصا او خاصة
والتقدير وخص ان بالاضمار خاصة لكونها ام النواصب او حال
بمعنى مخصوصة كما اخذت سمعا اي مسموعا زبدة الاظهار

مطلب اضمار ان المصدرية

٨
منصوب بان المضمر معطوف على فاعل يجوز اذ يجوز تقدير ان بعد العاطفة
مطلقا اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا احمد مارلي

قوله لان العدول علة لمقدر تقديره وانما اشترط كون المضارع
منصوبا بعد الفاء السببية لان العدول الخ محرم افندي

٥
علة لكون انتصابه به ملابسا بهذا الشرط بمعنى انما ان فانتصب
ليحصل الارشاد اي ارشاد انه قصد تحولها من عطف ما بعد الفاء على
ما قبلها عطف القصة على القصة الى السببية لانه قصد التحول من مطلق
العطف فانه ينافي التوجيهين الآتيين احمد مارلي

٩
اما بفتح اللام الداخل على جران للتاكيد اي ليرشد ذلك العدول او
بكسر اللام التي هي جارة والمضارع منصوب بعده بان المضمر فجران
في مقدر اي العدول الخ ثابت وواقع لاجل ان يرشد لكن التوجيه
الاول ارجح لكونه سالما عن المحذوف هذا ما سنح لي فلك اختر ايهما
شئت او اختر آخر منهما ان وجدت فانا معك

مطلب ورود الانقطاع في الانشاء

٨٧
وانما قال ظاهرا لانه يجوز عطف الاخبار على الانشاء بطريق عطف
القصة على القصة لكنه خلاف الظاهر مصطفى

٣٧
احدهما قوله بشرط ان يكون بعد الفاء السببية والآخر قوله وان
يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة لمحرره

وأما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فنشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي يجزم بعد سقوط الفاء فتقول في زرني فاكرمك زرني اكرمك بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفرلي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والحق الكمال بالامر الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم الفعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد فتنجو ووافقه ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور لما سيجيء او نفي وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث منا والحق به ما جرى مجراه نحو قلما تأتيني فتكرمني ولولا للتحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل

ابن جني بتسكين الياء وتحريكها وتشديدها وتنوينها غلط قال صاحب المقتبس في آخر بحث التنبيه ان قولهم ابن جني باسكان الياء اذ ليس بياء النسبة وحكي من سيبويه ان اصله كني فعرب وهو اسم الامام ابي الفتح عثمان ابن جني فالتشديد به سهو فاعرفه حاشية

٨٥ يعني ان نزال دائما يكون بمعنى انزل بخلاف عليك فانه قد يكون جارا ومجرورا وقولنا الاسد الاسد قد يقدر فيه فعل غير الامر فيقال رأيت الاسد الاسد بالتأكيد وغير ذلك لمحرره

انتصاب المضارع بان المضمرة قياسا ووجوبا على ما وجدناه في الكتب المشهورة المتداولة في هذه المواضع الآتية التي هي خمس وعشرة اجمالا ... احدى وثلثين تفصيلا

بعد الفاء السببية التي قبلها: امام، او نهي، او نفي، او تمن، او عرض، او استفهام، الحق به دعاء على لفظ خبر، واسم فعل بمعنى امر، وامر مقدر، والحق بالنفي، ما جرى مجراه، ولولا التحضيضية

وبعد الواو التي قبلها مصاحبة لما بعدها والتي قبلها: امام، او نهي، او نفي، او تمن، او عرض، او استفهام، والحق به دعاء على لفظ خبر، واسم فعل بمعنى امر، وامر مقدر، ما جرى مجراه، ولولا التحضيضية

وبعد حتى بعده مضارع مستقبل بمعنى كي السببية، بمعنى الى لانتهاء الغاية؛ وبعد لام الجحود التي زائدة لتأكيد نفي حدث كان؛ وبعد او بمعنى الى او الا

والموضع الذي يجب فيه اظهار ان والذي يجوز فيه الاظهار والاضمار: مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بان في صورة دخول لام كي على ان؛ بعد حروف العاطفة اذا كان معطوفا على اسم صريح؛ وبعد لام كي ... هكذا المفصلات تخص من ... اسما جرى المعطوف عليه

١١ او تمن ليت او بلو او بلعل نحو ليت لي مالا فاحج ونحو لولا يا بني حبيبي فانظر ونحو لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى بالنصب شرح الاسرار

٣٧ وانما اشترط ان يكون الفاء بعد الاشياء المذكورة لان هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزاء

هل يكون منك ماء فشرب مني ولما كان مقصوده بيان عاملية ان مضمرة لا ضبط المواضع التي تضمر فيها ان اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الابواب واشرفه ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه في هذه الرسالة (والجازم خمسة عشر كلمة اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما) هما (لنفي الماضي) بعد قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفي المتوقع كثيرا دون الاولى (ولام الامر) احتراز عن لام الجر والابتداء (ولا النهي) هما (للطلب) اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس ولاءهما وانما عمل كل منها الجزم لمشابهته بان في الاختصاص بالفعل وفي قلب معنى مدخوله (واحد عشر منها تجزم) لفظا او تقديرا (فعلين ان كانا مضارعين) وان ماضيين فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا في احدهما (تسمى كلم المجازات) اي الجزاء على ما في القاموس فالمعنى كلم تقتضي الجزاء في الاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام (وهي ان) هي (للشرط) سمي به لانه شرط لتحقق الثاني (والجزاء) مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فانه لاقتضائه اياهما وجعلها

١٦ قوله لكن الثانية بيان للفرق بين لم ولما يكون لما للاستغراق دون لم وكون لما للنفي المتوقع دون لم وكون حذف فعل لما جائزا دون فعل لم وكون دخول ادوات الشرط غير جائز دون لم ولم يذكرها الشارح على الحدادي

وهي مكسورة وفتحها لغة وتسكن مع الواو والفاء وثم نحو وليوفوا نذورهم وفليصلوا معك وثم ليقضوا لانه يحصل من اجتماع الواو والفاء مع اللام المكسورة وحرف المضارعة ثقل مثل كتف فيخفف بحذف الكسرة كما في مثل كتف واما ثم فمحمول عليهما ويدخل على المضارع الغائب مطلقا وعلى المخاطب المجهول وعلى المعلوم قليلا نحو فلتفرحوا في قراءة وعلى المتكلم نحو ولنحمل خطاياكم واجاز الفراء حذفها في السعة في مثل قل له يفعل شرح الاسرار

ولا بالاضافة بتنكير المضاف او بتجوز نحو زيد الشجاعة او الوصف او البيان بتاويل الدال على النهي امتحان

قوله استعلاء وهو الامر من الاعلى الى الادنى كامر المعبود للعباد بقوله فليذكروا الله عند المسجد الحرام وخضوعا وهو عكس الاستعلاء كامر العباد للمعبود بقولهم ليغفر الله لنا واستواء وهو امر فيما بين الاقران من غير استعلاء او خضوع بقوله لتفعل ولا تفعل ولا تؤاخذني وما اتينا من الامثلة يحتمل مثال لام الدعاء ولاه لمحرره

٣ قوله ولاءهما اي يدخل لام الدعاء ولام الالتماس في الامر ولاء الدعاء ولاء الالتماس في النهي منهي

٥٢ اما الاولان فكما عرفت واما الاخيران فلانهما تقلبان معنى الاخبار الى الانشاء كما ان تقلب المجزوم الى المشكوك منهي

١٢ تفسير للمجازات بحسب اصل اللغة والا فكلم المجازات مجموعة جعلا اسما لهذه الكلمات يعني ان المفاعلة بمعنى اصل الفعل هنا ولا صحة لمعنى المشاركة في هذا المقام كما لا يخفى

كشئ واحد المقتضيين طولاً في الكلام اُعْمِل الجزم تخفيفاً وكذا العشرة الباقية
لتضمنها معنى إنْ لمناسبتها اياه في الابهام (وحيثما) لا يجزم به بلا ما وهي كافة
عن الاضافة لتصير مبهمة فتناسب انْ الشرطية المحتملة للوجود والعدم في
الابهام ويحسن تضمنها معناها (واين) يجزم به بما وبدونها وهي ليست
بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها ليثبت الجزم بها بالطريق الاولى
(وانّى) كل من هذه الثلاثة (للمكان واذما) قال السيرافي ما علمت احداً من النحو
الّا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة من كلمتين بل هي فعلى كان
مهما فعلى وقال المبرد هي اذ الظرفية كفها الحاق ما عن طلب الاضافة وهيأها
للشرط كما هيأ حيث وجعلها بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام و
المصرح اختار مذهب المبرد حيث قال للزمان (واذا ما) لا يجزم بلا ما الا على قلة
لقلة مناسبتها لانْ في الاحتمال اذ هو للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل
في الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال للناس جاز تضمنها
معنى إنْ والجزم بها وتقوى مع ما الكافة عن الاضافة كما في حيث (ومتى) مع ما
الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من هذه الثلاثة
(للزمان ومهما) بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكره معه قال بعض الكمل اصله ما الحق

مطلب حيثما وانّى واين واذما

اعلم ان حيثما واذما انما يجزمان الفعلين اذا استعملا مع ما وذلك لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تنافي معنى المجازات فاذا منعتا عن الاضافة بانضمام ما صلحتا للمجازاة شرح عوامل عس

واعلم ان كلم المجازات قسمان قسم لا يكون معمولا اصلا وهو إنْ وقسم معمول دائما وذلك القسم قسمان قسم ظرف وهو ما للزمان والمكان وذلك القسم منصوب مفعول فيه بحكم الاستقراء وقسم لا بد من بيان قاعدة يعلم حكمه منها وهي انه ان كان قبله جار من حرف او مضاف فهو مجرور نحو بما تشتغل اشتغل به وغلام من تضرب اضرب والا فان كان فعله الذي هو الشرط غير مشتغل عنه بضميره او متعلقه كان منصوبا معمولا بحسبه من مفعول به نحو اياما تدعوا ومن يضلل الله ومفعول مطلق نحو مهما تأتنا بمعنى اي اتيان تأتنا والا فهو مبتدأ لا خبر له اصلا وقيل الخبر الشرط وحده لانه مشتمل على ضميره وقيل الجواب وحده لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح وقيل مجموعهما وكان استاذي العلامة ترجح هذا ويقول ان قولك من يعمل عملا صالحا يكن ناجيا في تقدير زيد او عمرو او بكر ان يعمل عملا صالحا اه ولو صرح هكذا يكون الخبر الشرطية وكذا ما في حكمه فتح الاسرار

مطلب اذا ما ومتى ومهما

واذ ما لا تعمل الا مع ما وهي كافة عن طلب الاضافة كما في حيث كما يفهم من كلام المص حيث جعله للزمان وهو اختياره مذهب المبرد
فتح الاسرار

وهي عند سيبويه حرف موضوع للدلالة على الشرط في المستقبل وليست اذا الزمانية وقيل انها اذا الزمانية الا انه لما دخلت عليها ما انتقلت من الاسمية الى الحرفية وتغيرت دلالتها على الماضي الى المستقبل واذا كان حرفا لم يكن لها موضع من الاعراب وقيل انه اسم ودخول ما عليه لاخراجها عن الاسمية كحيثما
شرح اللباب

واذا ما لا يجزم مع ما الا قليلا وطرده ابو حنيفة رحمه الله تعالى لوجوده في بعض الاشعار نحو قوله * واذا تصبك خصاصة فتجمل * وقال النحاة انه للحمل على متى كما حمل متى عليه في عدم العمل كما في الحديث ان ابا بكر رجل اسيف متى يقوم مقامك لا يسمع الناس وما كافة عن الاضافة على قول الجمهور لانهم التزموا اضافة الى الشرط وزائدة عند المحققين لانهم لا يحكمون باضافته
فتح الاسرار

الحق بآخره ما الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلبت الفها هاء لاستكراه
تتابع المثلين وقيل مركب من مه بمعنى الكف وما الشرطية وقال الفاضل
العصام وكان الميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية
الكلية مثلها (وما) في التسهيل انه قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله * وما لك
يا ابن عبد الله فينا * فلا ظلماً تخاف ولا افتقاراً * (ومن واي) اي مع
ما وبدونها لما مر (ويجوز اضمار انْ خاصة) لاصالتها في هذا النوع (فتنجزم
المضارع بها) اي بانْ المضمرة بعد الامر لفظاً بدون الفاء (نحو زرني اكرمك)
اي ان تزرني اكرمك فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام وهي
تصلح للسببية له وقصدوا اداؤها بتقدير انْ مع الفعل المأخوذ من زرني
لتجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الاسد الاسد تنج وبعد اسم الفعل
نحو نزال اتِك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وانْ
لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف النصب
فانه يكون مع الفاء وما بعده قد يرتفع فلا يكون وحده دليلاً على اضمار انْ
فلا بد من صريح الامر ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر فان المضمر
غير النفي فانه خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد

تقسيم آخر للعامل السماعي

مطلب ما وان وايّ

للعامل السماعي بل لسائر العوامل اعتباران اعتباره بنفسه وذاته واعتباره بوصفه الذي هو العمل فهو بالاعتبار الاول قسمان القسم الاول كونه حرفاً من اقسام الكلمة وله تسعة وثلثون افرادا

٢٠ الحروف الجارة باجمعها	والقسم الثاني كونه اسماً من اقسام
٨ الحروف المشبهة باجمعها	الكلمة وله عشرة افراد
٢ حرفان ما ولا المشبهتان	حيثما اين انّى اذما اذاما
٤ والنواصب للفعل باجمعها	متى مهما ما من ايّ
٥ ومن الجوازم لم ولما	وهذا القسم بالاعتبار الثاني انما
٣٩ ولام الامر ولا للنهي وانْ	يكون عاملا جازما في فعلين بناء على المشهور

مطلب اضمار انْ

والقسم الاول بالاعتبار الثاني الذي هو العمل خمسة اقسام

قسم يعمل عمل الجر في معمول واحد ٢٠	وقسم يعمل عمل الجزم في معمول واحد هو لم لما لام الامر لا النهي ٤	وقسم يعمل عمل نصب ورفع في معمولين وبالعكس في معمولين الحروف المشبهة وما ولا ١٠	
وقسم يعمل عمل نصب فقط في معمول واحد ٤	وقسم يعمل عمل الجزم في معمولين وهو انْ ١		٢ ٤ ١ ٤ ١ ٣٩

والقسم الذي هو اسم بعضه مفعول فيه دائما وهو حيثما واين وانّى واذما واذاما ومتى وبعضه اما مجرور بحرف الجر او بالاضافة واما مفعول به او مفعول مطلق او مبتدأ ١١٠

مواضع حذف انْ من الجوازم

جواز اضمار انْ وحذفها من الجوازم وانجزام المضارع بها والمضارع هو الذي قصد سببيته لما تقدم عليه من الاشياء الآتية في خمسة مواضع اجمالاً وفي ثمانية مواضع تفصيلاً

بعد صريح الامر	وبعد النهي	وبعد الاستفهام	وبعد النفي	وبعد التمني
وبعد الامر المقدر		وبعد اسم فعل بمعنى الامر		وبعد الدعاء على لفظ الخبر

وما الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وزمانية اثبت ذلك الفارسي وابو شامة وابن بري وابن

مطلب العامل القياسي

ان يشرع في القياسي فقال (والعامل القياسي ما) لايتوقف اعماله
بخصوصه على السماع بل (يمكن ان يذكر في) بيان (عمله قاعدة كلية) اى
قضية كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا
في الصغرى وتلك القاعدة كبرى (موضوعها غير محصور) افراده في عدد
بخلاف السماعي كما عرفت (ولا يضره) اى كونه قياسيا اختصاصه ببعض
الاحكام مثل (كون صيغته سماعية) كما في الصفة المشبهة واسم الفعل
ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس وفي
معموله بالتقدم والفصل كما في فعل التعجب ومثل عدم نصب المفعول به كما في
الفعل اللازم ومثل الالغاء كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل
قلبي ومثل الاحتياج الى المنصوب كما في الافعال الناقصة ومثل عدمه كما في
الافعال التامة وغير ذلك ولاشك ان اعمال كل منها بخصوصه لايتوقف
على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها
سماعيا كما جعلوا اعلم انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون المتبعون
كثيرا كما ستقف (نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل) فان افراد موضوعها و
ان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي

قوله ان يذكر من الذكر بالضم وهو التعقل وهو الظاهر اى يمكن ان يتعقل لاجل ادراك ان الشئ الفلاني عامل قاعدة اه ويحتمل ان يكون من الذكر بالكسر وهو التلفظ اى يمكن ان يتلفظ لاجل علامة ان الشئ الفلاني عامل احمد بارلى

ف٧ اشار الشارح بقوله ما لايتوقف اه الى انفهام الحد للعامل القياسي من حد السماعي كما اشار اليه فيما سبق بقوله ولايمكن ان يذكر اه الى انفهام الحد للعامل السماعي من حد العامل القياسي لكن بينهما تقابل التضاد على تحديد المص وتقابل الايجاب والسلب على تحديد الشارح تامل احمد بارلى

ف٥ اى لايتوقف على السماع على وجه الخصوص وان توقف اعماله بخصوصه على سماع اعمال النوع احمد بارلى

قوله بخصوصه احتراز عما يتوقف بعمومه على السماع كالفعل مطلقا فان اعماله بعمومه يتوقف على السماع وبخصوصه لايتوقف

ف٧٥ مثلا كل فعل يرفع وينصب قاعدة كلية وموضوعها الفعل المضاف اليه لكل وافراد ذلك الفعل مثل ضرب وقتل واكل وضحك جزئي لموضوع تلك القاعدة الكلية فاذا اردت ان تعرف من تلك القاعدة احكام جزئيات موضوعها تقول هكذا

ضرب يرفع	لان ضرب	وكل فعل يرفع
وينصب	فعل	وينصب

فضرب يرفع وينصب

تحصل لك نتيجة حكم جزئي من ذلك التصوير وذلك الحكم رفع ضرب ونصبه وقس على ذلك التصوير اسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما من العامل القياسي وانما بسطنا الكلام بذلك المقدار لان قارئ هذا الكتاب هم الصبيان فينبغي ان لايعيبنا الاخوان ١١٠

ف٧٥ كما اذا اردت ان تعرف ان ضرب مثلا يرفع الفاعل تقول انه فعل وكل فعل يرفع الفاعل فضرب يرفع الفاعل منه

ف٤٥ اشارة الى ان السماعي خارج بهذا القيد فقط اذ يمكن ان يقال في عمل الباء مثلا في مررت بزيد انه حرف جر وكل حرف جر يعمل الجر فهذا الباء يعمل الجر لكن موضوع هذه القاعدة الكلية محصور في عدد احمد بارلى

السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا (وهو تسعة الاول الفعل)
مطلقا (فكل فعل) لازما او متعديا متصرفا او غيره فعل قلب او لا (يرفع)
معمولا واحدا يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في مفهومه
وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء (وينصب معمولات كثيرة)
مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن
اللازم لاينصب المفعول به بدون حرف الجر كما يصرح به (ويجوز تقديم منصوبه
عليه) لقوته في العمل وما يجئ من عدم جواز التقديم فكالاستثناء منه (و
هو على نوعين لازم ومتعد فا) لفعل (اللازم) قدمه لكون مفهومه وجوديا
(ما) فعل (يتم فهمه) اى فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه الفعل) اى بلا مدلول
مفعول به صريح (نحو قعد زيد ولا ينصب) اللازم (المفعول به بغير حرف الجر)
لعدم الاقتضاء بدونه (فمنه) اى اللازم (افعال المدح والذم) لصدق
حده عليها اى افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل
العصام او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان وضعها
له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح
ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وتلك يحصل بعد الافراد استغنى

ف٤٥ الا اذا كف بما الكافة وذلك في ثلثة افعال قل وكثر وطال وذلك لشبههن برب ولا يدخلن ح الا على جملة فعلية صرح بفعلها وقال الاندلسي لاتكف الاحرف وما في هذه الافعال مصدرية مع مدخولها فاعل فتح الاسرار

ف٥ كانه جواب عما قيل بين هذا الكلام وبين ما يجئ من عدم جواز التقديم تناف وهذا الجواب مبنى على اعتبار تقديم المنصوب عليه قضية كلية واما على اعتباره مهملة فلايجاب بهذا الجواب بل الجواب كونه مهملة فلا تناقض احمد بارلى

ف٥ من قوله ولايجوز تقديم اخبار افعال المقاربة على انفسها ومن قوله ولايجوز تقديم اخبار افعال الناقصة عليها منه

ف١١٥ قيل في معرفة المتعدى ضابط وهو ان ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب وما يفعل بعضو واحد او قلب او حس فهو متعد نحو ضرب وعلم وذاق وهذا استقراء جائز التخلف والحق ان متعلق الفعل ان كان ما يستغنى عن تحركه فلازم والا فمتعد سعد الدين

مطلب الفعل اللازم

ف٥ ذكر في التلويح ان المسمى والمدلول والمفهوم والمعنى شئ واحد وانما الاختلاف بالاعتبار فالشئ من حيث انه يدل عليه اللفظ مدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ مفهوم ومن حيث انه يقصد باللفظ معنى ومن حيث انه وضع اللفظ له مسمى شرح طوالع

ف١٧ اشارة الى ان غير بمعنى لا والى ان ما عبارة عن المفعول به والى ان المضاف محذوف اذ تمامية الفهم لايكون باللفظ بل بالمعنى بناء على ان المفعول به عبارة عن اللفظ اذ البحث في الفن انما هو عنه دون المعنى

مطلب افعال المدح

ف٥ والوقف على مكان القعود ليس على ما وقع عليه بل على ما وقع فيه وهو مشترك بين الافعال سوى فعل الله تعالى فتح الاسرار

بالعدعن الحد ولما كانت هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا

عدها بعضهم من السماعي قال فمنه اشارة الى هذا الفرق وتعريضا للرد

(وهي) اى افعال المدح والذم * مبتدا خبره (نعم) وما عطف عليه * الكائنة

(للمدح) اى لانشائه وقيل في مثله حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر

الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع وقال المصرح وايضا لم نر من ذهب الى جوازها

من الخبر بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوها من المبتدا وجعلوا العامل

ما ذكر ويمكن ان يجعل نعم مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا وللمدح حالا من فاعل

الظرف او العكس والجملة خبر الاول (وبئس) الكائنة (للذم) وهما اصلان

في الباب فلذا قدمهما (وشرطهما) من حيث العمل (ان يكون الفاعل) اى فاعلهما

(معرفا باللام) للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد غير معين ابتداء ويصير

معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس

وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورده الرضي بان علامته صحة وضع كل موضعه

ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين الثلاثة

اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل

على كل منهما بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد

يعنى ان اثبات المص قوله فمنه لفائدتين احدهما الفرق بين فعل اللازم وبين افعال المدح والذم والثاني الرد على من عد افعال المدح والذم من السماعي

وجه انها داخلة في مطلق الفعل لصدق حده وانها مشتركة في العمل مع سائر الافعال فلا يضره اختصاصها ببعض الاحكام منه

واعلم ان البصريين اتفقوا على ان نعم وبئس فعلان ماضيان وتابعهم الكسائي بدليل لحوق الضمائر كنعموا ولبسوا وتاء التانيث الساكنة بها وقال الكوفيون والفراء انهما اسمان لدخول حرف النداء في يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم لان المنادى مفعول به ويجاب عنه باضمار المنادى فيكون التقدير يا الله نعم المولى انت فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية شرح عوامل عس

فالوجه ان يجعل صفة بتقدير المعرف كما اشرنا اليه وان كثر التقدير رعاية لجانب المعنى منه

بكسر النون وسكون العين وهو مغير نعم كعلم وجاء كسر الفاء اتباعا للعين ومنها القراءتان في نعما هي بكسر الفاء وفتحها ولا يجوز اسكان العين معهما وقد يستعمل نعم بفتح الفاء وسكون العين ومنه قراءة ابن وثاب من الشواذ فنعم عقبى الدار وجاء اللغات الاربعة في بئس كما في التسهيل لكن لم يات في القرآن الا بكسر الفاء وسكون العين على ما في الرضي عصام كافية

اى شرط استعمالهما لا شرط عملهما لانه يوهم انهما يستعملان بلا عمل لو فقد الشرط وليس كذلك الاخصر الاظهر ان يقال ونعم وبئس وساء للذم وشرطها بارجاع الضمير الى الثلاثة ولعله اراد التنبيه على اصالتهما في هذا الباب ففصل ساء عنهما واحال حكمه على بئس فتح الاسرار

وانما اضمر قبل الذكر سلوكا لطريق المبالغة والتوكيد فان السامع اذا اورد عليه ما لا يعرفه تحرك ذهنه لطلبه ووجد في نفسه داعية الاستعداد على البيان الذي ياتيه فكان ذلك اخلاء نفسه للتفهم ولا شك ان هذا اوكد وانفع من ان يبتدا بالبيان ضوء

فرد ما او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما

لجمعه الجنس او كل من افراده من المناقب او المثالب وباعتبار انه الجنس في

ضمن اى فرد فرضه العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد فرض فهو هو وجنا

للمصرح هذا لان كلا من لامي الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من

الابهام فلا يلائم المقام (او مضافا اليه) اى الى المعرف باللام ولو بالواسطة

ولو اريد هذا في المعرف باللام لاستغنى عن قوله هذا وهذا في حكم المعرف باللام

(او مضمرا مميزا) بفتح الياء اى مفسرا (بنكرة) منصوبة على التمييز ليحصل البيان

اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز الضمير لا نعم لانه

لابهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين (ويذكر بعد ذلك) اى الفاعل الموصوف

بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع

الضمير (المخصوص) بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر

بعده على ما هو الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان

افهم وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص فيه

مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره

بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص (مطابقا) في الافراد والتثنية

المناقب جمع منقب بمعنى الخصال الحميدة والافعال الحسنة فهي ناظرة الى المدح والمثالب جمع مثلب بمعنى الاخلاق الذميمة والافعال القبيحة وهي ناظرة الى الذم ح ح

مفردة نحو نعم رجلا زيد فرجلا تمييز والعامل فيه الضمير المستتر في نعم لان للابهام يقتضيه او مضافة الى نكرة نحو نعم ضارب رجل وبالى معرفة اضافة لفظية نحو نعم حسن الوجه زيد سعد عبد الله

لفظا نحو نعم رجلا زيد او تقديرا نحو نعم فتى زيد والضمير مفرد مذكر غائب اتفاقا وقد يؤنث فيقال نعمت امراة والتانيث احسن من التثنية والجمع والتمييز مطابق للمقصود خلافا للجزولي عصام كافية

والضمير مفرد مذكر غالبا اتفاقا ويتصرف في تمييزه بالافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مطابقا للمقصود عند الاكثر وقد يقال نعمت امراة وحكى الكسائي في نعما رجلين ونعموا رجالا وهذان يدلان على فعليته لان التاء والالف والواو كذلك والضمير البارز المرفوع المتصل من خواص الفعل ولم يقل ابن الحاجب في الكافية لكونه نكرة اولذهابه الى مذهب سيبويه من انه تامة بمعنى الشيء المعرف فاعل وضعف بان ما التامة المعرفة لم تثبت في غير هذا الموضع * وجوز المبرد وابو علي الفارسي كون فاعل نعم اسما موصولا جنسيا لا يراد به معين * وندر الفصل بين نعم وتمييز الضمير بالمخصوص وجاء بالظرف نحو قوله تعالى بئس للظالمين بدلا ولا يجوز بغيرها وقل ترك التمييز ومنه قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت اى فهو الخصلة الحسنة ونعمت خصلة وجاء زيادة الباء في المخصوص منه حديث نعما بالمال الصالح للرجل الصالح وندر كون الفاعل مثل نعم عبد الله زيد فتح الاسرار

اشارة الى ان صلة المخصوص محذوف والباء داخلة على المقصور عليه ولو ادعاء احمد مارك

والجمع والتذكير والتأنيث والجنس (للفاعل) المعهود الذى هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجالا الزيدون ونعم امرأة هند بأن المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع أو المؤنث لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيان اسم الاشارة كما سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلية الاتحاد لا الوصف المذكور بخلاف ما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن فى العدول عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم (وهو) اى المخصوص (مبتدأ وما قبله خبره) مقدما عليه أو خبر محذوف هو هو مثلا مستأنف عما قيل من هو فعلى هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة (نحو نعم الرجل زيد) مثال لما كان الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له فى الافراد (ونعم غلاما الرجل الزيدان) مثال لما كان مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له فى التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما باعتبار العهدية او لاشتمال مدخولها على المبتدأ ورده المصرح بانه لا يتمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم غير عائد الى شىء واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان

وجه الاشعار انه لو قال لذلك لكان الوصف المذكور داخلا فيما بعد اللام وهو غالب فى العلية فظن ان الوصف المذكور علة لمطابقة المخصوص للفاعل وليس كذلك بل العلة للمطابقة التى هى الحكم اتحاد المخصوص مع الفاعل هذا ما فهمته من سوق الكلام

قوله مطابقة الفاعل يعنى ان الفاعل يحتمل انه يكون فاعلا و ان يكون مفعولا وظنى ان التبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المتقدم للفاعل عصام

وجه الفهم ان فى عبارته احتياج الى التأويل لانه لا يعلم من اول الامر انه مضاف الى الفاعل او الى المفعول به وعبارة المص بريئة عنه منه

وجهه ان مطابقة الفاعل عكس المفعول الآن يراد الاضافة الى المفعول تم

قوله وهو مبتدأ وما قبله وهو جملة نعم وبئس خبره وتلك الجملة ان كانت انشاء لا يصح وقوعها خبرا الا انها مؤولة بقولنا مقول فى حقه نعم او بئس الرجل فيصح كونها خبرا عن المخصوص

قوله فافهم وجهه ان المطابقة تحتمل الاضافة الى الفاعل والى المفعول فيلتبس المراد لكن الحق ان هذا ليس من باب التباس المراد بل من افادة المراد بطريق متعدد تم

اى امثل لك المبتدأ مثلا واما اذا كان المخصوص تثنية او جمعا فالمبتدأ المحذوف هما او هم مثلا

ولا يجوز العكس لان الفعل مع فاعله لا يقع مبتدأ بغير تأويل بالمصدر زبدة الانظار

كان كذا الا انه مع مميزه كان فى حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الرابط ادعاء كون الفاعل عين المخصوص (ونعم رجلا زيد) مثال لما كان الفاعل مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له فى الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا ولو كان التمييز على خلافهما كالمخصوص كما مر مثالهما لان الابهام فى المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتأنيث وابهام الفاعل مقصود فى الباب (وقد يحذف المخصوص اذا علم) بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره (وقد يتقدم) المخصوص (على الفعل) بناء على ان الاصل فى المبتدأ التقديم وتأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المصرح (نحو الزيدون نعم الرجال * وساء) عطف على نعم اصله سوأ بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا هو (مثل بئس) فى افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا اى مثلهم (وحبذا) يقال حب كظرف اى صار حبيبا الكائنة (للمدح وفاعله ذا) من اسماء الاشارة التى هى من المبهمات لما عرفت ان الغرض فى الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا

اقول القاعدة عندى ان اللام فى الفاعل على تقدير تقدم المخصوص للعهد الخارجى والذكر مقدرا بلفظ مدخول اللام ليس بشرط تأمل احمد ماركى

وجه التأمل ان حصر المعرف باللام الكائن فاعلا لباب نعم فى الاحوال الثلاث ليس فى محله مشهد

اى من ابهام ما يدل على العدد والتأنيث لان الابهام فى المفرد يكون بالنظر الى الفرد والفرد يتحقق فى المتعدد وليس المتعدد كذلك احمد ماركى

لان المخصوص اذا تقدم يكون مبتدأ وما بعده من الجملة خبره واذا تأخر يكون ايضا مبتدأ للتوافق تم

قال الليث ساء يسوء فعل لازم ومتعد يقال ساء الشىء يسوء فهو سيىء وساءه يسوءه مساءة اذا قبح عصام ابن عادل

ساءه سوءا وسوءا وسواء وسواءة وسوائية ومسائية فعل به ما يكره قاموس

وفيه ضمير مبهم كما فى نعم رجلا زيد ومثلا تفسيره والقوم مخصوص بالذم لكنه على حذف المضاف اى ساء مثل القوم المكذبين فيوجد تجانس الفاعل والمخصوص كما هو الشرط لكون المخصوص كالمبين له والمبين يجانس المبين عصام الروم

فان قيل ظاهر قول ساء مثلا يقتضى كون ذلك المثل موصوفا بالسوء وذلك غير جائز لان هذا المثل ذكره الله تعالى فكيف يكون موصوفا بالسوء وايضا فهو يفيد الزجر عن الكفر والدعوة الى الايمان فكيف يكون موصوفا بالسوء فالجواب ان الموصوف بالسوء ما افاده المثل من تكذيبهم بايات الله واعراضهم عنها حتى صاروا فى التمثيل بذلك بمنزلة الكلب اللاهث عصام ابن عادل

على وزن حسن ولا يستعمل هذا الفعل الا للمدح او التعجب ويجوز باسكان الباء الاولى وحذف حركتها ونقلها الى الحاء لكن لا يستعمل مع ذا الا مفتوحا كما صرح به فى التسهيل مشهد

بتمامه فعل لان شدة الامتزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلّب الفعل لتقدمه على الاسم

وازال اسميته (ولا يتغير) حبذا بان يتغير فاعله اوذا بان يثنى او يجمع او يؤنث

ليطابق المخصوص الذي هو احدهما لجريه مجرى الامثال كذا ذكره المصرح قال

بعض الكمل لان المفرد المذكر ادل على الابهام الذي هو المقصود في الباب لدلالة

غيره على معنى زائد يقصر به الابهام فلا يقال حبذان الزيدان ولا حب اولاء الزيدون

ولا حبتا هند بل حبذا في الكل (و) يذكر (بعده) اي حبذا او فاعله اوذا (المخصوص)

بعدية غالبة كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره المصرح او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه

على حبذا راسا على ما ذكره الفاضل العصام (واعرابه) اي مخصوص حبذا (كاعراب

مخصوص نعم) في ان رفعه على الابتداء لا على الخبرية لحبذا كما زعم المبرد وابن السراج

ومن وافقهما لزعم ان شدة امتزاج حب مع ذا جعلتهما اسما لغلبته في الشرف

على الفعل فصار مبتدأ * وجه الرد فوت الغرض كما في الزعم السابق (نحو حبذا زيد)

(و) الفعل (المتعدي ما) فعل (لا يتم فهمه) اي فهم مدلوله (بغير ما وقع عليه

الفعل) وهو مدلول المفعول به الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان

مما لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه الفعل كما لا يخفى * عدل عن

التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق لرده الرضي بانه يدخل فيه مثل قرب وبعد

ويعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من اللوازم

وان اجاب عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر في

مفهومه نسبة تقتضي ذكر متعلق بخصوصه وفي مفهوم مثل ما ذكر لم تعتبر هذه

النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا مما لم يشعر به

الحد والحمل على المتبادر واجب فيه (وهو) اي المتعدي (على ثلثة اضرب

الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف مفعوله بقرينة) لو

منويا كقوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه (وبدونها) لو منسيا

فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان يأكل ويشرب اي يفعل الاكل و

الشرب (والثاني متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول)

منها (ما كان مفعوله الثاني مباينا للاول) اي لا يصدق احدهما على الآخر

(نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما) معا (وحذف احدهما) فقط (مع

قرينة) لو منويا نحو سأل زيد عمرا درهما فاعطى (وبدونها) لو منسيا نحو فلان

يعطي (والقسم الثاني) منها (افعال القلوب) اي افعال مشهورة بهذا اللقب

(وهي افعال) اصطلاحية (دالة على فعل) المراد به القائم بالغير لا التأثير فان

العلم مثلا اما كيف واضافة او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على

كالمفعول حذف من الكلام استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم الملفوظ فالحق ان يعبر الفاعل بالمنوي والمفعول بالمحذوف تامل فكان الضمير في زيدا نق كالضمير في ولكم ما تشتهي الانفس ولذ الاعين هذا ما ذكره عبد الغفور والسيالكوتي حاشية الكافية

ما ٤
وانه لا يطلب منصوبا ويستعمل على وجهين احدهما مع ترك قطعا نحو ضربت اي اوقعت الضرب وثانيهما بادخال في على المفعول به لتنزيله منزلة مكان الفعل نحو ضربت في حديد بارد اي اوقعت الضرب فيه فتح الاسرار

قوله بقرينة اي دالة على المفعول به بخصوصه او بعمومه فالمفعول به المحذوف بقرينة اما خاص ان دلت عليه بخصوصه واما عام ان دلت عليه بعمومه

ان تعلق فهمه على متعلقين كاعطيت زيدا درهما لانه يتعلق فهمه على المعطي والمعطى له

هذا القسم اما ان يتعدى الى المفعولين بصيغة نحو كسوت زيدا جبة او يتعدى الى الثاني بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما اذ معناه جعلته عاطيا اي آخذا

م ٦٧
اي لا يصح حمل احد مفعولي باب اعطيت على الآخر بان يقال زيد درهم او درهم زيد فلا صحة في كليهما

م ٤٧
وانما سميت هذه بافعال القلوب لانها للشك واليقين وكلاهما من افعال القلوب

ثم اعلم ان قوله وهي افعال دالة جملة مفسرة كاشفة لافعال القلوب مستفاد منه التعريف وهو فعل دال على معنى في القلب داخل على المبتدأ والخبر لا تعريف لها صراحة فلا يتوهم انه تعريف الافراد للافراد فتدبر زبدة الانظار

الكيف هو هيئة في شيء لا يقتضي لذاته قسمة ولا نسبة هداية

احوال القلوب كما في الامتحان لكان اظهر (قلبي) خرج به غيره (داخلة على المبتدأ
والخبر ناصبة اياهما) مع انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعاً للتحكم
(على المفعولية) فخرج الفعل القلبي الذي ينصب الواحد كعرف وفهم (نحو علمت
ورأيت ووجدت) هذه الثلاثة للعلم (وزعمت) مشترك بين الظن والعلم
(وظننت وخلت وحسبت) هذه الثلاثة للظن (وهب) على وزن دع تقول
هب زيداً منطلقاً (بمعنى احسب) زيداً منطلقاً على وزن اعلم او اضرب وهو
(غير متصرف) لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل (ولا يجوز حذف مفعوليها معاً
او احدهما بدون قرينة) لو منوياً اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود
واما لو منسياً فيجوز حذفهما معاً كقوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز هذا الحذف ايضاً لعدم الفائدة ح اذ من المعلوم
ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورده المصرح بان هذا انما يفيد نفي الجواز عند
ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي وههنا ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم
لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم باي شيء تعلق غير مساو للجهل بل هو خير منه فلو
نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول العلة مشتركة على ان قوله الانسان لا يخلو
عن علم غير مسلم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات (ومع

مطلب افعال القلوب

هب هاتك فتحي وبابك سكونها احسب معناسته در يقال
هب زيدا منطلقا اي احسب زيدا منطلقا ايكي مفعوله تعديه
ايلر و بونلردن ماضي ومستقبل كلمز واتعولي

قوله على وزن دع يعني بفتح الدال وسكون العين المهملتين
يريد ان قوله وهب ليس الواو من مادة الكلمة بل هي عاطفة
خارجة عنها وما بعدها من الحرفين كلمة مستقلة على زنة
دع امرا حاضرا الا انها غير متصرف اذ لا ماضي لها ولا
مضارع وهذا مخصوص بهذه سوى السوابق من هذا
الباب ح ح

ولم يبق منها سوى الامر لا ماض ولا مستقبل ولا وصف ولا امر
باللام و يتصل به ضمير مؤنث وللمثنى والمجموع جمع الهوامع

قوله على وزن اعلم او اضرب على صيغة الامر يعني ان فعل احسب
يجيء من بابين اي باب الثاني وهو ضرب يضرب او من باب الرابع
وهو علم يعلم فان كان احسب من الباب الثاني تكسر السين ويجزم
الباء وان كان من الباب الرابع تفتح السين ويجزم الباء ح ح

وزاد الرضي تعلم امرا بمعنى اعلم غير متصرف فاذا قيل لك تعلم ان
زيدا عالم تقول علمت لا تعلم ودري وقال انها لا ينصبان
الجزئين بل تدخل عليهما ان ويستعمل ادري مجهول ارى بمعنى ظن
فيتعدى الى مفعولين مثله ولم يستعمل بمعنى علم وان كان ارى
بمعنى اعلم ولا بد ترك غير المتصرف في خصائص ذكرها المص
شرح الاسرار

قول الجامي فانك لا تجد فيهما من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم
او ظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال في شرح التسهيل وان
وقع موقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك او شبهه نحو ظننت
لك او ضمير نحو ظننته او اسم الاشارة نحو ظننت ذلك فان كان
احد هذه الاشياء احد المفعولين امتنع الاقتصار عليه وان
لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى فاندفع ما قيل
لا نسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان تحصل بامر آخر سوى المفعولين
سماكوي

ومع قرينة كثر حذفهما معا) نحو من يسمع يخل اي مسموعه صادقا (وقل حذف
احدهما فقط) نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اي لا يحسبن
هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر * كأن لم يكن بين اذا كان بعده *
تلاق ولكن لا اخال تلاقيا * فان المفعول الثاني محذوف فيه اي كائنا
ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة مضمون الثاني
مضافا الى الاول فيقدر علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف
بعض اسم واحد بخلاف حذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم
كون المؤول بالشيء في حكمه من كل وجه (ومن خصائصها) جمع خصيصة بمعنى
الخاصة (جواز الالغاء) والمراد به عدم الوجوب والامتناع اي ابطال عملها
لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية (والاعمال
لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها (اذا توسطت بين معموليها) في الجملة
بان يصح عملها فيهما حال التوسط او التأخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسط
بين اسم الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان كان
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين

مطلب خصائص افعال القلوب

من قال لان مضمونها معا هو المفعول به فقد تسامح اذ المضاف
اليه خارج من المضاف ومراده ان لها دخلا في تحقق المفعول
شطرا او شرطا مسلمه

٧٥٠
القلة تشتمل على معنيين احدهما عدم الكثرة والثاني الجواز
فالوجه الاول للاول والثاني مسلمه

انما اختاره دون خواصه لما في الخصائص من عدم امكان الحكم
الآتي اصلا اذا وجد الشرط لانه صفة مشبهة كما اشار اليه
بقوله جمع خصيصة والصفة المشبهة تدل على الاستمرار و
الثبوت بخلاف الخواص فانها جمع خاصة وهي تدل على الحدوث
كذا استفيد من العبارات المحرفة المستغيرة المآل

جواز الالغاء اي ابطال عملها على سبيل الجواز لفظا ومعنى الجواز
قد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد وقع الشيخ في الشفاء
بالمحافظة على التمييز بينهما واشار الى انه نشأ من عدم التمييز بينهما
خلل كثير في حاشية التلويح للمولى القريمي الجواز يطلق على خمسة
معان احدها المباح والثاني ما لا يمتنع شرعا مباحا كان او
واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا
او راجحا او مساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى
الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي والخامس
ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء الطرفين
او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني الاباحة
شارح اول قصابزاده

يشير الى ان الجواز هنا يكون من قبيل امكان الخاص لكون
المفروض مسلوبا من الطرفين ح ح

وانما قال معموليها ولم يقل مفعوليها كما في الامتحان لادخال
مثل قولنا عمرا منطلقا ظن زيد لمحرره محرم

العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب
احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاصة اخرى لها غير
مذكورة هنا لعدم شيوعها كالجائز وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم
الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز به ايضا
على ما فسرناه عن مثل زيد ظني قائم غالب وزيد قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه
الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه (نحو زيد علمت منطلق) لكن الاعمال اولى
ح لان لها ح نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا فيرجح (او تأخرت) عنهما
(نحو زيد منطلق علمت) والالغاء ح اولى لعدم التقدم اللفظي رأسا قال الفاضل
العصام اعلم ان معنى زيد ظننت قائم هو بعينه معنى ظننت زيدا قائما فهو في
المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعفه لما مر وما قاله الرضي ان معناه
زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه
قال معناه ظني زيدا قائما غالب انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمشٍّ
في مثل هذا المثال كما اعترف به بنفسه فيكون قاصرا بخلاف ما ذكره واقول ان
ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيها آخر مذكورا
قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعله اشار الى امكان

والمعنى في صورة الالغاء كالمعنى في صورة الاعمال بعينه فمعنى زيد ظننت قائم معنى ظننت زيدا قائما واما اذا تقدمت عليهما فالجمهور على انه لا يجوز الالغاء وبعضهم اجاز تمسكا بما وقع في بعض الاشعار والجمهور يؤولونه بتقدير ضمير الشان ليكون الجملة مفعوله الثاني من تقدير اللام قبل الجملة فيكون تعليقا لا الغاء وحذف كل من ضمير الشان واللام جائز في الفروع ورجح في التسهيل التأويل واختار الرضي الالغاء فتح الاسرار

فعلى هذا الفرق بين الالغاء والتعليق ان الالغاء ابطال العمل اللفظي فقط على سبيل الجواز في الاغلب والتعليق ابطال العمل اللفظي فقط على سبيل الوجوب م م

قوله لفظا المراد به ما يقابل المعنى لا ما يقابل التقديري والمحلي لانه لا عمل لافعال القلوب في صورة التوسط والتأخر تقديرا او محلا كما لم تعمل لفظا لما سيجيء من الفرق بين الالغاء والتقدير م ل

فيكون عند الالغاء بمعنى الظرف ومعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني والظرف متعلق بحصل المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مضمون هذه الجملة في ظني الا ان الالغاء احسن من اعمالها عند تأخيرها عنها لانه لا حظ لها في التقديم بوجه اذ الابتداء اقرب الى ابهامها ومنا ومع الاعمال عند توسطها لانها مقدمة من وجه ومتأخرة من وجه وهي مستوية على الجزء كما ان الابتداء مستو على الجزء الاول واما حال تقدمها عليهما فلا يجوز الالغاء عند الاكثر اذ لا حظ للابتداء فيها سعد عبد الله

فالفرق بينهما على هذا ان الالغاء ابطال العمل اللفظي والمعنوي معا والتعليق ابطال اللفظي فقط م م

لانه يجوز اعتبار الخبر لفظا وصفا معنى كما يجوز اعتبار المبتدأ لفظا ظرفا معنى تأمل م م

امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر في الآخر (ومنها)
اي ومن خصائصها (جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين
متحدي المعنى) تكلما وخطابا وغيبة (نحو علمتني) وعلمتك وعلمه
(قائما) ولا يقال ضربتني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب
غالبة فاذا اتحدا زادوا النفس تصريحا وتنبيها على ما عسى ان يغفل عنه بسبب
الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره فالاتحاد
غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال
بعض الكل تنبيها على العدول عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة
عما فات بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون الثاني مضافا
الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر
واما الوجه المشهور فقد زيفه المصرح في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع
اليه (وحمل عدم وفقد في هذا الجواز عليها وجد) حمل النقيض او النظير فانهما
نظيره في عدم التأثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني (ومنها) اي من خصائصها
(جواز دخول أنّ) المفتوحة (على مفعوليها) في الجملة (نحو علمت ان زيدا قائم)
قال الفاضل العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر فيه ان ما لها

لان ضربتني جائز بسبب الندرة واذا سمع السامع يغفل انه مغاير لان المغايرة غالبة في غير افعال القلوب فيظن انه ضربت انت فزادوا النفس دفعا للغفلة ٦٠ ٤٠ ٧٠

فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف والمضاف اليه بخلاف ضربتك فان الضميرين فيه متنافيان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل دعور

اي شيء عسى اي قرب حال كون ذلك الشيء ان يغفل عنه بسبب الندرة او قرب ذلك الشيء ذا ان يغفل م م

فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر والمتأثر الاصليين فيهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد المغايرة اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يتحدا فلم يكره الاتفاق اللفظي وفيه ضعف اذ المخالف للاصل يناسبه التنبيه لئلا يغفل لا التلبيس ولو سلم فلا نسلم لزوم المغايرة بقدر الامكان فلم لا يكفي المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فنقوض بجواز نحو ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من وجه وهو الضميرية والمغايرة ممكنة بازيد من هذا بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم لزومها امتحان الاذكار

اي اذا اتحد الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب زادوا النفس تنبيها على العدول الخ احمد ماركي

جواب سؤال مقدر وهو انكم قلتم ومنها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ... فما وجه جواز عدمتني جاء فاجاب بقوله وحمل الخ

قوله فلا عدول فيها الخ لانه لما كان مفعولها مضمون الثاني مضافا الى الاول لم يتحد الفاعل والمفعول مثلا في علمتني قائما الفاعل ضمير المتكلم والمفعول قيام مضاف الى ضمير المتكلم فالمعنى علمت قيامي وفائدة قول المص متصلين انه اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين

وان كان واحداً لكن بينهما فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصّلة في الاول

فهي احق بالتصديق ومجملة في الثاني فهي ليست باحق به بل بالتصور وتلك الافعال

في مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا

تنصب ايضاً عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجد به

بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على الاكثر

قدر فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت

قيام زيد حاصلا (واما التعليق بكلمة الاستفهام) الداخلة على الجملة او الجزء

الثاني حرفا او اسما (او) كلمة (النفي) الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني

وهي ما ولا وان (او لام الابتداء او) لام (القسم او ان المكسورة اذا دخل

في خبرها لام الابتداء) انما شرط دخول اللام اذ لولاه لفتحت فلم يكن تعليقا

وجه التعليق بالمذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورتها

وهذه الافعال تقتضي تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه

المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير

فلا تضيع حقوقها من كل وجه (اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا

لا معنى) تفسير للتعليق وهو مأخوذ من قولهم امرأة معلقة للمفقودة

وجب حذف شرطها جملة اما الغرض تخفيف الكلام بحذف الشرط لكثرة الاستعمال واما الغرض معنوي وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام اذ اصل اما زيد فقام ان يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام زيد فهذا جازم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لازما لحصول شيء الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة بين الشرط والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم فبقي الفاء بين المبتدأ والخبر اذا انا بهذه الملازمة تحصل الغرض الكلي معنى رادم

اعلم انهم اختلفوا في حقيقة التعليق فقال بعضهم ابطال عمل الفعل في جزئي الجملة الاسمية لوجود مانع منه فبهذا المعنى يختص التعليق بافعال القلوب ولا يوجد الا في المفعولين ومال اليه ابن الحاجب رحمه الله حتى جعله من خصائص افعال القلوب وقال بعضهم هو ابطال عمله لمانع في جميعها وغيرها من الافعال ويوجد في المفعولين وفي واحد على ما يأتي واختاره المص ولذا قال واما التعليق الخ فتح الاسرار

ومعنى التعليق والالغاء ابطال العمل ولكن الفرق بينهما من مهمات هذا الفن فالالغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لغير مانع والتعليق ترك العمل لفظا لا معنى لمانع فالالغاء جائز والتعليق واجب والمعلق عامل في المحل بخلاف الملغى واعلم ايضا ان افعال القلوب تختص بالالغاء واما التعليق فيجوز في الافعال التي تشبه افعال الشك واليقين في كونها غير محققة الوقوع نحو عرف وعلم بمعنى عرف ونظر وتفكر وغير المذكور من الافعال التي لزم معنى العلم لمفهومها وما عدا ذلك من الافعال لا تعلق عن العمل الا عند يونس فان التعليق في جميع الافعال جائز عنده والكل الى يونس في الواقع والجمهور في المنسظ فالمعلق اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فالجملة في موضع مفعول واحد او اثنين فيكون تلك الجملة في مقام المفعولين نحو علمت لزيد في الدار او اكثر فتقوم تلك الجملة مقام الثاني والثالث نحو اعلمتك ما زيد في الدار شرح اه على قواعد الاعراب

ومعنى التعليق تعذر وصول العامل في اللفظ الى المعمول لاجل تقدم احدى هذه الثلاثة على الجملة المعمول بها شرح قواعد الاعراب

الزوج لا هي ذات زوج فتتمتع بصاحبها ولا فارغة حتى تنكح فهذه الافعال

عند التعليق لا تعمل في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب

العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا

واشارة الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز

في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في

اللفظ والمعنى على احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل

في اللفظ فقط (فنحو) خبر للتعليق (هذه الافعال) اي افعال القلوب

(نحو علمت ازيد عندك ام عمرو) اختيار هذا المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام

وابعدها من الاشتباه لا لانه مال الى ما قاله البعض انه لا يقع بعد فعل القلب

استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود

افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب هذا الاستفهام

والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما ليس

بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمرو فانه زيد عندي او عمرو عندي فلا بد

من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة لان هذا

مردود بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة

حيث قال معنى زيد ظننت قائم زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف وهذا التوجيه يدل على ان الالغاء هو ابطال العمل لفظا ومعنى فافهم محرره

اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم او لا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثاني لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيه الا بتأويل ان يقال علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيد مثلا في جواب ازيد قائم ام عمرو ومعناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به بمعنى قولنا علمت ازيد قائم ام عمرو علمنا احدهما بعينه على صفة القيام اي علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب نعم او لا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم لانه يستدعي النسبة فاذا قيل هل زيد قائم كان معناه علمت نعم او لا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة الاستفهام التي بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففي جميع الصور المعنى علمت الذي يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه في القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من المذكورين وفي القسم الثاني الى المذكور او عدم تلك النسبة فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم او لا ليس بمشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة فلذا يصح الجواب بهما هذا شرح تكولي على عبد الغفور

من هذا التركيب اي من فعل القلب الواقع بعد الاستفهام وفي الحاشية من دخول افعال القلوب حاشية

والمعلوم عند التفتازاني هو الموجود الخارجي لا الصورة الذهنية كما صرح به في قسم الكلام من التهذيب كلنبوي

للجواب وجوابه زيدٌ قائم علا انه لو مال اليه لقال بهمزة الاستفهام لا كلمة الاستفهام
ثم ان هذا مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيداً
من هو وابطال العمل في الاول بالنظر الى لفظ الجزئين وفي الثاني الى الثاني ولا
يجوز تعليقه فيه بالنسبة اليهما كما زعم البعض متمسكاً بان الاستفهام يسري في
الجملة كلها وان دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضاً يسري فيها
مع انه لا يبطل العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقاً نحو علمت زيداً ما هو قائماً كذا
ذكره الفاضل عصام تدبر (ورأيت ما زيدٌ منطلقٌ) وظننت لا زيد في الدار و
لا عمرو وحسبت ان زيد ذاهب (ووجدت لزيد منطلق) وقوله * لقد علمت
لياتين منيتي * (وعلمت ان زيد القائم "و") بقي (كل فعل قلبي غيرها) اي هذه
الافعال (نحو شككت) ازيد قائم (ونسيت) هل زيد حاضر (وتبينت) اين
جلوسك (و) بقي (كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت) ما زيد جاهل (وسألت)
هل هو حاضر (ومنه) اي من الفعل الذي يطلب به العلم (افعال الحواس الخمس
الظاهرة (كلمست) اهو لين ام خشن (وابصرت) ما زيد اسود (وسمعت)
ان صوته كريه (وشممت) اهو طيب (وذقت) اهو حلو ولما كان المطلوب
منها العلم نزلت منزلته في هذا الحكم (والقسم الثالث) من اقسام المتعدي الى

وههنا بحث شريف وهو انه لما كان محصل علمت ازيد قائم علمت زيداً قائماً او انه ليس بقائم فاي شيء يدعو القائل الى هذا التركيب والى ادخال الاستفهام المفضي الى التكلف والابهام والجواب ان الداعي اليه ما هو من دواعي الابهام مع امر مختص به وهو افادة ان مفهومه امر يستفهم عنه ويسأل تفهيمه وفيه من تشويق المخاطب الى معرفته ما لا يخفى عصام كافيه

قوله ثم ان هذا مثال الخ اعلم ان من امثلة التعليق بكلمة الاستفهام قوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت غلام من انت وهو لم يدخل في قول الشارح الداخلة على الجملة او الجزء الثاني وهذان المثالان مما يجب التعليق بالنظر الى جزئي الجملة م ل

قوله تبينت اين جلوسك الافعال المذكورة في الامثلة وان كانت قلبية لكنها لم تكن افعال القلوب لعدم نصبها المفعولين بل الاول لازم والثالث يستعمل لازماً ومتعدياً بمعنى الوضوح والايضاح والثاني متعد الى واحد م ل

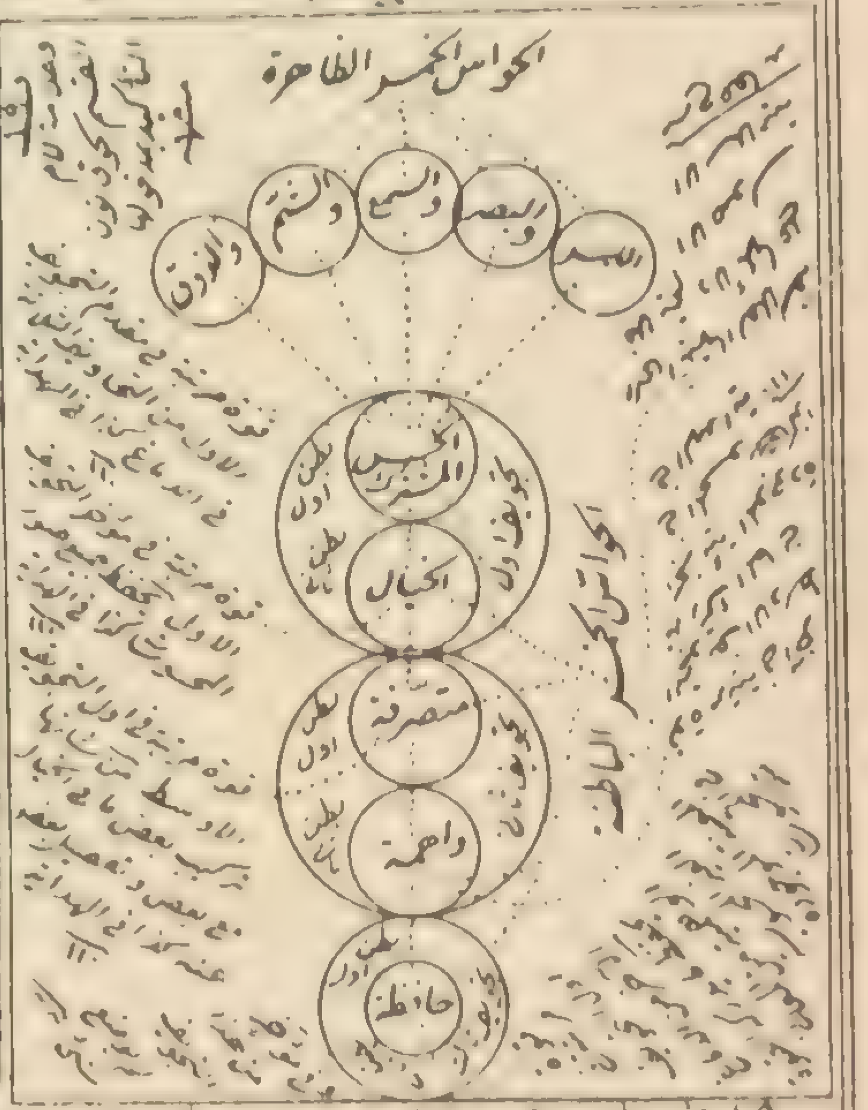

المفعولين (افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر
ونصبهما على المفعولية (و) في مجرد (عدم جواز حذفهما معاً او حذف احدهما
فقط بلا قرينة) لو منوياً (و) في مجرد (قلة حذف احدهما فقط بها) لا في خصائصها
وانما لم يتعرض لكثرة حذفهما بها لانها لعدم اختصاصها بافعال القلوب لا يدخل
لها في وجه الالحاق (نحو صيّر وجعل) بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله تعالى
وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً اي اعتقدوهم اناثاً وبمعنى
صيّر كقوله تعالى فجعلناه هباءً منثوراً واما اذا كان بمعنى خلق فلا يكون من
هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه كجعل زيداً وجعل زيدٌ حقاً لمن
قال من جعل هذا حقاً اي لتعتقده اياه (وترك) بمعنى صيّر نحو قوله تعالى وتركنا
بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلى فلا يكون من هذا القسم
(واتخذ) كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلاً والفى بمعنى وجد كقوله * والفى
قولها كذباً ومينا * وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضاً كنت اعده فقيراً
فبان غنياً وحجا واري مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول
زيداً ذاهباً وهذه الثلاثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على
ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعي

قال الرضي واصل الباب صيّر ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار فصيّرت زيداً قائماً من صار زيد قائماً بمنزلة احفرت زيداً النهر من حفر زيد النهر فتح الاسرار

قوله واما اذا كان بمعنى خلق الخ اوهم انه اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل يكون من هذا القسم اي من الافعال الملحقة بافعال القلوب وليس كذلك لانه اذا كان بمعنى الاعتقاد الباطل يصدق عليه تعريف افعال القلوب كما لا يخفى فيكون منها لا من ملحقاتها م ل

وقصته ان جذيمة الابرش اسم ملك قتل ابا الزباء اسم ملكة وقيل زوجها واستولى على مملكته وبعد رجوعه استولت الزباء على مملكة المقتول فارسلت الى جذيمة اني رغبت فيك واردت ان تزوجني فتضم ملكي الى ملكك فسُرّ بذلك وشاور اهل الرأي من ثقاته وهو يومئذ ببقعة من شاطئ الفرات فاجمعوا على ان المصلحة ان تسير اليها وخالفهم قصير بن سعد وقال المصلحة ان تكتب اليها وتطلبها فخالفه وسار اليها واستخلف على ملكه عمرو بن عدي فلما قرب قال القصير ما الرأي قال كيف خالفت الرأي ثم ادخل بعد اللتيا والتي على الزباء فامرت به فاقعده على نطع وجيء بطست من ذهب وشد عضداه بالادم كما يفعله الفصادون فقطعت رواهشه فلما ضعفت يداه من سيلان الدم سقط فقطر بعض الدم خارج الطست فقالت لا تضيعوا دم ملك فقالت جذيمة دعوا دماً ضيعه اهله فهذا خلاصة القصة فيا لها قصة في شرحها حسن چلبي

قوله والفى بمعنى وجد معطوف على ما في المتن من اتخذ او صيّر وهو يقتضي ان يكون الفى وحجا واري وقال الواقع بعد الاستفهام بالمعاني التي ذكرها من الافعال الملحقة بافعال القلوب وليس كذلك بل ما عدا الفى منها لا من ملحقاتها كما يعرف من معانيها والفية ابن مالك واما الفى اذا كان بمعنى وجد الذي بمعنى اصاب فهو ليس من افعال القلوب ولا من ملحقاتها بل من المتعدي الى مفعول واحد وان كان بمعنى وجد الذي بمعنى علم فهو من افعال القلوب

هكذا استفيد مما ذكره المصرح في بعض تعليقاته فافهم (و) الضرب (الثالث) من المتعدي (متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم واري) وانبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فالاولان هما اصلان في هذا القسم ولذا خصهما بالذكر واما البواقي فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله تعالى انبؤني باسماء هؤلاء (وهذه) اي الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل (مفعولها الاول) وهو بمنزلة الفاعل محقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثاني او الثالث اليه مع تأخره كاعلمت اباه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا (ك) اول (مفعول باب اعطيت) في كونه مباينا للثاني وفي جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيته وفي الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفي عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفي واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة ح فافهم (والاخيران) اي الثاني والثالث (كمفعولي باب علمت) في كون احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معها وفي جواز دخول أن عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما

مطلب المتعدي الى ثلثة مفاعيل

ف وجد تعديه علم واري بالهمزة الى ثلثة مفاعيل ولم توجد بتضعيف العين ولا يتعدى الى ثلثة الا اعلم واري وقول الاخفش بمجيئها جميع افعال القلوب قياس ولا اعتداد به في مثله فتح الاسرار

ف قال الفاضل العصام وقد يصير المتعدي الى اثنين متعديا الى واحد اذا جعل مضمون الجملة مفعولا نحو علمت قيام زيد في علمت زيدا قائما والمتعدي الى ثلثة متعديا الى اثنين نحو اعلمت زيدا قيام عمرو ولم يذكر العصام انبأ ونبأ وخبر وحدث ولم يوجد احدث بهذا المعنى لانها كثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال الله انبئهم باسماء هؤلاء وقال فلما انبأهم باسمائهم وقال اخبرتك بقيام او خبرتك بخبر وحدثته بكذا فقيل تعديتها الى ثلثة بتضمنها معنى الاعلام لا باعتبار معانيها الوضعية فهي ملحقة بالمتعدي الى ثلثة والحق البعض ارى الحلمية نحو اراك الله تعالى في النوم زيدا سالما ولم يجوّز سيبويه الا نبأ فتح الاسرار

قوله كاعلمت اباه مثال لارجاع الضمير المتصل بالثاني الى الاول المتأخر لفظا ورجوعه الى المتأخر يدل على كونه مفعولا اول تم ل

بارجاع ضمير اباه الى زيد المتأخر مرجعا ولا يلزم الاضمار قبل الذكر من حيث الرتبة لما ذكره الشارح م م

قوله كاعلمت هندا اه مثال لارجاع ضمير الثالث الى الاول وهو زيد واما كون هندا مفعولا اول وزيد مفعولا ثانيا واخته ثالثا فلا يجوز لعدم الاتحاد بين الاخت وزيد مع كونه شرطا للمفعولين الثاني والثالث لباب اعلمت على ما يجيء م ل

ف قال المص نحو اعلم واري الى المص الصيغتين ماضيا من باب الافعال وكذلك الى الشارح بعدهما صيغا من هذا الضرب ماضيا من البابين الافعال والتفعيل كيلا يتوهم التخصيص بباب الافعال

بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او تأخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما (نحو اعلم زيد عمرا بكرا فاضلا * ثم) اي بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدي وانقسام المتعدي الى ثلثة اضرب الى غير ذلك (اعلم) ان للفعل انقساما آخر وهو (انه لابد لكل فعل من مرفوع) لما مر (فان تم به كلاما) اي ان صار الفعل بمرفوعه كلاما تاما بان يصح السكوت عليه بوجود المسند والمسند اليه (ولم يحتج الى غيره) لافادته فائدة تامة بدونه (يسمى) اي الفعل في الاصطلاح (فعلا تاما) لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه معنى (و) يسمى (مرفوعه فاعلا) لقيام معنى الفعل به فكأنه مؤثر معنى فيه وموجد اياه او لوجود التأثير في اكثره (و) يسمى (منصوبه ان كان متعديا) لان اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر (مفعولا) اي مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه (كالافعال السابقة وان احتاج الى معمول منصوب) بحيث لا يصير كلاما تاما بدونه (يسمى فعلا ناقصا) لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض عنه الخبر الدال عليه فلم يكتف على مرفوعه ورد بان التسمية

تعالى الحمد لله الذي خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون اي تعجبوا انه خالق هذه الاشياء ثم يشركون والوجه الخامس ثم بمعنى الابتداء بيانه قوله تعالى ثم اورثنا الكتاب الآية حاجي بابا

ف الجار والمجرور اعني لكل ومن مرفوع متعلق باسم لا عند البغداديين وهو الاظهر فعلى هذا التقدير يكون حذف التنوين من اسم لا لمشابهته بالمضاف وعند من سواهم متعلق بخبر محذوف وهو موجود كشف الاسرار

ف جملة معطوفة على ما سبق باعتبار المعنى اي اعلم ان الفعل يكون هكذا ثم اعلم الخ او معترضة او استينافية فتح الاسرار

اشارة الى ان ثم بمعنى الترتيب والعطف او الابتداء بناء على ما اشار اليه سائر الشراح والشارح في الخامس وليس المراد منه ما يعني آخر منها او له معان خمسة كما بينها حاجي بابا

من ان النسبة الى المرفوع مأخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء

تمييز من نسبة تم الى فاعله اي تم كلامية او تمييز الفعل مفعول اي صار كلاما تاما بان يصح السكوت عليه ويحصل الفائدة تم لا س

اقول تقييد الفائدة بالتمام يخرج الفعل المتعدي من الفعل التام اذ لا فائدة قبل ذكر المفعول لان تمام الفائدة انما يكون بتمام الفهم وهو ليس بموجود في المتعدي ح

مطلب الافعال الناقصة

ف فان قلت ما وجه ما قيل من انها سميت ناقصة لعدم دلالتها على المصدر قلت وجهه ان ضرب مثلا يدل على الحدث وعلى نسبته الى الفاعل تاما اي ثبوته له وعلى نسبته الى الزمان الماضي بخلاف كان فان كان في كان زيد قائما انما يدل على نسبة خبره الى فاعله اي ثبوته له وعلى الزمان الماضي ولا يدل على كون آخر اصلا هذا ولو قيل ان كان في كان زيد قائما يدل على ثبوت خبره لفاعله لكان دالا على الحدث بيانه ان زيد قائم يدل على ثبوت القيام لزيد فاذا قيل كان زيد قائما

لو كانت لهذا لكان الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبلها وقال الفاضل العصام لنقصان دلالته لانه لا يدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذى هو قيد لها وشئ منها لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم كونه حرفا (و) يسمى (مرفوعه اسما له ومنصوبه خبرا له) اشعارا بانحطاطهما عن حكمى الفاعل والمفعول (ولا يدخل) اى الفعل الناقص (الا على المبتدأ والخبر فى الاصل) لان وضعه لبعطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر لشبهه بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضاء معناه شيئين (وهو) اى الفعل الناقص (على قسمين القسم الاول ما لا يدل على معنى المقاربة) اى القرب من الحال (فهو الشائع المتبادر من اطلاق الفعل الناقص نحو كان) وهو لثبوت خبره لاسمه فى الماضى دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار (وصار) للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا قدمهما لبساطتهما واصالتهما ولغلبة الاول قدمه على الثانى (وكذا آل ورجع وحال واستحال)

اذا كان بمعنى الانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما اى انتقل من صفة الجهل الى صفة العلم او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون تامة اذا كان للانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا وصار الفناء من بكر الى عمرو كشف الاسرار

لان الفاعل موجد للفعل ومعنى الفعل ملتصق للمفعول وواقع عليه والاسم والخبر ليس كذلك بل الفعل الناقص انما يدل على النسبة بينهما وعلى زمان وجود تلك النسبة

قوله حكم معناه قيل الحكم مستدرك واضافته بيانية وقال المرتضى الشريف غاية توجيهه ان يقال معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون منتقلا اليه وهو معنى مترتب على الانتقال فهو حكم فقد اعطى صار خبره حكم معناه وكذا كان معنى الاستمرار وخبره لا يتصف به بل يكون مستمرا عليه وكذا ما زال وغيرها هو للاستمرار وفيه انه لا يظهر جريان هذا التأويل فى كان اذا كان لغير الاستمرار وباقى الافعال قال بعض الافاضل الاصوب ان يقال الحكم هو كون الخبر بحيث يقع عليه الاسم فى زمان يدل عليه كل من هذه الافعال وعلى وجه يدل هو عليه كالصباح والمساء وغير ذلك فان هذا الكون حكم لمعانيها لا نفسها مثلا معنى كان زيد قائما تقرير زيد على صفة القيام فى الزمان الماضى والقيام لا يتصف بذلك التقرير بل بامر آخر يترتب عليه اعنى كون القيام بحيث وقع عليه زيد فى ذلك الزمان وكذا معنى ما دام فى اجلس ما دام جالسا توقيت جلوس المخاطب بمدة معنى ثبوته لزيد امر يترتب على ذلك المعنى وحكمه مح رح

مطلب النقصان الذى هو سبب تسمية الافعال الناقصة

قوله لثبوت خبره لاسمه فى الماضى هذا اذا كان ماضيا مثبتا واما اذا كان منفيا مثل قوله تعالى ما كان محمد ابا احد من رجالكم الآية يكون مع النفى لسلب خبره عن اسمه واما اذا اشتق من كان يكون يكون لثبوت خبره لاسمه فى الاستقبال ولكونها معلومين بالمقايسة بالماضى المثبت تركهما الشارح لمحرره

كان قدمه على صار لكثرته هو لدوام ثبوت معنى خبره لاسمه نحو كان الله تعالى عليما او لانقطاعه نحو كان زيد غنيا اى فافتقر وبمعنى صار ويكون اسمه فيها ضمير الشان نحو كان زيد عالم وكان

كقوله * ان العداوة تستحيل مودة * (وتحول وارتد) مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك ايضا وفى هذا وما سيأتى من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عد وجاء من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق بها قد تكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر (وجاء) قال فى الامتحان بمعنى كان (وقعد اذا كن) اى المذكورتان من آل الى قعد (بمعنى صار) ولكونهما ملحقة بصار قدمهما على السائر واخر الاخيرين لقلة مجيئهما ناقصتين حتى قال الاندلسى لا يتجاوزان الموضعين اللذين استعملها العرب فيهما وهما قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوزانهما لمجيء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين وكان المصرح اختاره (واصبح) قدمه لدلالته على اول النهار (وامسى) قدمه لدلالته على ضد ما يدل عليه الاول (واضحى) ولو قدمه على ما قبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار الذى يدل عليه ما بعده (و) هو (ظل) ولذا قدمه على ما بعده (و) هو (بات) قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده فانه من اللواحق وهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها

وهذه اللواحق تتعدى بالى فتكون تامة مثل صار وقال الرضى وليس الحاق هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا الا ترى ان انتقل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول فتح الاسرار

قال الاندلسى لا يتجاوزان عن موضع السماع ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة وقال ابن الحاجب انما يطرد قعد فى مثل الموضع الذى استعمل فيه العرب فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكون مثل قعدت كانها حربة والحق فى جاء الاطراد لمجيء جاء البر قفيزين يريد انها يجيئان فى غير موضع السماع لكن مع شرط فى قعد لكلامه اختاره ولذا قال اذا كن بمعنى صار فتح الاسرار

وقد جاء ما جاءت حاجتك برفع حاجتك على ان الخبر ما الاستفهامية قدمت للاستفهام وبنصبها على انها خبر جاءت واسمها ضمير راجع الى ما انثت لكون ما عبارة عن الحاجة يعنى قد يجيء جاء ناقصة لا مطردا وهل يجيء غير هذا التركيب قال الاندلسى لا وقال المص جاء البر قفيزين من هذا القبيل وقعدت كانها حربة ولا يجوز قعد كاتبا بالاتفاق * وتردد المص فى تجويز قعد كانه سلطان وتمام هذا التركيب ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة سمع من اعرابى والشفرة السكين العظيم والارهاف التحديد عصام كافية

برفعها على انها اسم جاءت وجاءت خبرها ما قدمت لتضمنها معنى الاستفهام وبنصبها على انها خبرها واسمها راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة او ما نافية والضمير راجع الى ما يفهم من المقام ويدل عليه سياق الكلام اى لم تكن هذه على وفق مرادك

ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العبارة ونحوها اى لم يكن هذه على قدر ما هى تحتاج اليه او استفهامية والضمير فى جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما فى من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة فى قولهم ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة الا صارت الشفرة فوائد ضيائية

وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة عليها (وآض وعاد) يقال آض او عاد زيد من سفره اى رجع (وغدا) يقال غدا زيد اى مشى فى وقت الغداة وهو من اول النهار الى الزوال (وراح) يقال راح زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربعة كونها تامة وانما تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات كما صرح به فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنبه مع سائر ملحقاته لكن يمكن ان يقال آخر الاخيرين لكونهما نظيرى اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار وآخر الاولين ليكونا فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى ولما فرغ من البسط اراد الشروع فى المادونات فقال (ومازال) من زال يزال فان ما مضارعه يزول فتام فلا يقال لا ازول اميرا (ومافتئ بفتح التاء وكسرها) وبالهمزة وقيل بالياء (ومابرح) فى الاصل بمعنى زال عن مكانه (ومافتا) من الافعال (وماونى) بالياء من ونى فى الامر ينى بالكسر اى ضعف يقال فلان لا ينى يفعله اى لا يزال يفعله (ومارام) من رام يريم اى برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكاد ان يعرفهما من النحاة الا من عنى باستقراء الغرائب (كلها) اى كل واحد من المذكورات من مافتئ الى مارام (بمعنى مازال)

٧
وقولك بات زيد مهموما اى كان فى جميع الليل كذلك فاقترن مهم زيد بزمان بات وهو جميع الليل والزمن الماضى ومصدره البيتوتة ومضارعه يبيت ويبات كباع يبيع وهاب يهاب ويجئ تامة بمعنى اقام ليلا ونزل نام اولم ينم وفى كلامهم ليلة السنة سروبت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا من الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجئ بات بمعنى صار ففيه نظر من السبح الرضى

٨٣
يعنى لهذه الاربعة معنيان احدهما معنى صار فتكون ناقصة وثانيهما اذا كان الاولان بمعنى رجع والاخيران بمعنى مشى فتكون تامة كذا استفيد من الفوائد الضيائية ومن حواشيها ١١٠

٥٣
وهما يكونان تامين كقوله تعالى اغدوا على حرثكم اى امشوا فى الغداة عليه ونحو راح الى بيته اى رجع فى الرواح الى بيته عصام الدين

٥٣
وقال ابن مالك لا يكون غدا وراح الا تامين واذا جاء المنصوب بعدهما فهو حال فتح الاسرار

٥٤
فان اطلاق الفعل على مجموع مازال غير صحيح لكون ما فيه حرفا فيقال ان ما جزء منه ومجموعه من حيث المجموع فعل لكون محله الذى هو محل فعل الناقص منتفيا منه بدون ما كذا استفيد من بعض حواشى الفوائد الضيائية ٢٢

١١
ولما احتمل لفظ زال اشتراكا بين التام والناقص اشار الى تعيين ما هو المراد منه ههنا فقال من زال يزال اه ٢٢٠٥١

٧٧
من زال يزال كخاف يخاف لا يستعمل الا ناقصا لاستمرار خبرها لاسمها من وقت صلاحيته له ويلزمه النفى لا من زال يزول مثل قال يقول ولا من زاله يزيله من الباب اى فرقه نحو كال يكيل لانهما تامان فتح الاسرار

٧٧
اذا كان من باب الرابع فهو من باب صار وهو ناقص بمعنى فراق واذا كان من الاول يكون تامة بمعنى تعجب وهو من الوادى ٦٠ ٤٠ ٧٠

٧٧
كذا قالوا ولعلهم ارادوا انها اذا كان من باب علم يكون ناقصة مفتقرة الى خبر منصوب ويلزمه النفى وان كان من باب نصر يكون تامة فلا يحتاج الى خبر منصوب كذا افاده ١١٠

الا ان مافتئ يختص بالجحد على ما فى مختار الصحاح وهو لدوام خبره لاسمه مذ قبله فمعنى مازال زيد عالما مثلا دوام العلم له مذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر انتفاؤه فى اوائل زمان الصبا لعدم امكان القبول ولزمه النفى فى كونه ناقصا (ومادام) للتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها مصدرية وتقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى آتيك خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كما جلس ما دام زيد جالسا (وليس) لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا اخره مع اصالته وبساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه بالحرف فى الصورة وعدم التصرف (وقد يتضمن الفعل التام معنى صار) اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى ولذا لم يقل وقد يكون بمعنى صار (فيصير) ذلك الفعل التام بسبب هذا التضمن (ناقصا) محتاجا الى خبر منصوب ويكون معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر فى المثال للتاكيد والمبالغة كما فى قوله تعالى تلك عشرة كاملة كما يشير اليه فى تغيير المثال وقد يكون خبرا مضافا الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للتضمن وفسر بقوله اى

١٢
لان حق النفى يفيد عموم النفى لان الشئ فى حيز النفى عام فمعنى زال وقع زوالا ومعنى مازال لم يقع زوالا وعموم النفى يفيد دوام الثبوت والوجود عصام الدين

٧
وما فى مادام مصدرية ومعناه التوقيت تقول اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة دوام جلوس زيد شرح

٨
هذا مذهب جمهور النحاة عند ابى على الفارسى الا المصادر تقع فى الازمان فتجعل لنسبة الكلام زمانا لا على طريق حذف المضاف والخفوق الغيبوبة حسن جلبى

١٧
يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوت النبى الا ان يؤذن لكم اى وقت ان يؤذن لكم او الا ماذونا لكم قاضى

ق
على ان يكون ان مع الفعل فى معنى الظرف فانما معناه على خلاف ما اشتهر عند النحاة من ان ان المصدرية لا يقع موقع الظرف وانما يجوز ذلك فى المصدر الصريح سعد الله

ق
قال ابو حيان هذا ليس بصحيح فقد نصوا على ان ان المصدرية لا يكون فى معنى الظرف تقول جئتك صياح الديك وقدوم الحاج ولا يجوز ان يصيح الديك ولا ان يقدم الحاج سعدى چلبى

٧
وما فى اولها حرف النفى موضوعة لاستمرار الفعل بفاعله فى زمان اى فى زمان ذلك الفعل ووقت قبوله فانك اذا قلت مازال زيد اميرا فمعناه ان استمرار امارته من الوقت الذى قبلها ولدخول النفى فيها على النفى جرت مجرى الاثبات اى نفى النفى اثبات ومن ثمه لم يجز مازال زيد الا قائما لانه استثناء مفرغ فلا يكون فى المثبت فهو كقولك كان زيد الا قائما وهو ممتنع سرامى

ق
لا يجئ منه غير صيغ الماضى والدليل على ان اصله فعل بالكسر لا فعل بالفتح تخفيفه بالاسكان لان مفتوح العين لا يخفف وزعم ابن السراج ومتابعوه انه حرف والصواب فعليته بدليل اتصال ما يتصل بالفعل مثل لست لستما اه فتح الاسرار

صار مثل بشر فلا وجه لتخصيص الفاضل العصام بكونه حالاً وانكار كونه وصفاً وسكوته عن الاحتمالين الآخرين مع صحة المعنى في كل منها ولبس المراد بهذا التضمين الذي سبق ذكره اذ المتعلق وهو المنصوب المذكور بعده هنا ليس باجنبي للفعل التام كما لا يخفى على ذوي الافهام وقد لا يعتبر هذا التضمين فيبقى تاماً فيكون المنصوب بعده حالاً في الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالاً وتمييزاً ومفعولاً له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً (نحو تم النسعة بهذا عشرة اي صار عشرة تامة) مأخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي (وكمل زيد عالماً اي صار عالماً كاملاً وغير ذلك) مثل عدل زيد اميراً اي صار اميراً عادلاً (ويجوز تقديم اخبارها) اي هذه الافعال الناقصة (على انفسها الا) بتقديم خبر (ما) اي فعل ناقص (في اوله) لفظ (ما) من مازال الى مادام اما اذا دخل ما او ان على سائر الافعال الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معها لكن يجوز بالفصل بينه وبينها نحو ما قائماً او ان قائماً كان زيد واما في هذه الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها لشدة امتزاجها معها وكونها بمنزلة افعال مثبتة حتى يجوز التقديم بالفصل (فلا يجوز نحو قائماً مازال زيد) ولا نحو اجلس جالساً ما دام زيد لانها اما نافية

٧٦
مجرور المحل مضاف اليه والاشارة الى المثالين المذكورين بتأويل ما تقدم او ما ذكر وفي شرح المغني للدماميني قال التفتازاني يجوز ان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشياء باعتبار كونها في تأويل ما ذكر او ما تقدم ام ع

وذلك انه لما كان تثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليس على قانون اسماء الاجناس بان يلحق اواخرها الف ونون وواو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس بالحاق التاء جوزوا فيها ما لم يجوزوا في اسماء الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع كذا في شرح المغني للشمني نقلاً عن التفتازاني مشكاة لمعرب

قوله ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار كل الافعال الناقصة ان لم يكن ظرفاً وفي ليس خلاف فلا تغفل على انفسها ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها كلم كان مالك فحينئذ يجب التقديم او تأخيرها نحو صار عدوي صديقي فحينئذ يجب التأخير هذا ان اريد بالجواز نفي الحرج من الطرفين وان اريد نفيها عن طرف فقط وهو جانب التأخير فقوله ويجوز التقديم ما لم يمنع مانع منه فيشمل الجواز للوجوب ولم يذكر جواز تقديمها على اسمائها كابن الحاجب لظهوره لان تقديم الخبر على المبتدأ غير شهير وههنا آخر ذكرها الشيخ الرضي وهي انه اذا كان الخبر ظرفاً والاسم نكرة وجب تأخير الاسم عن الخبر كان في الدار رجل وكذا اذا دخل على الاسم لفظ الا نحو لم يكن قائماً الا زيد وكذا اذا اتصل بالاسم ضمير الخبر نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك قائم واطلب التفاصيل والوجوه من الشيخ الرضي زبدة الاسطار

٧٧
وقد يجب تقديم اخبارها عليها في نحو غلام من كان زيد وابن كنت كما يجب تأخيرها عن اسمها في نحو كان فتاك مولاك لدفع الالتباس وما كان زيد الا في الدار للحصر وقد يجب تأخير اسمها عن اسمها عن خبرها في كان شريكك هند اخوها لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر سيد عبد الله

نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم عليه (وكذا) لا يجوز التقديم (ان يدل ما بان النافية) فانها كما في اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلاً عن ابن قاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله على شريطة التفسير في الاسماء واما كلامه في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصة فيها لا لمجرد كونها للنفي الا ترى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح (واما ان يدل بلم) لم يذكر لما لا تفهام حكمه بالمقايسة على لم (ولن فيجوز نحو قائماً لم يزل) او لما يزل او لن يزال (زيد) اما في لم ولما فلانهما لامتزاجهما بالفعل حتى يغيران معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فللحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي لا مهملاً قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم لما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة له لانه لكثرته في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا يخرج صار مبتذلاً فانعزل عن منصب

٩٥
ولتختم مباحث هذا الباب بفائدة جليلة وهي ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها مطلقاً وفي تقديم اخبارها على انفسها ثلثة اقسام قسم يجوز وهو ما ليس في اوله ما وقسم لا يجوز وهو ما في اوله ما وقسم مختلف فيه وهو ليس فالبصريون يجوزونه والكوفيون يمنعونه وهو اختيار المتأخرين مصطفى

القسم الاول من الافعال الناقصة على ثلثة اقسام باعتبار تقديم منصوبه وعدم تقديمه على نفسه وذلك لانه القسم الاول هو الذي يجوز تقديم منصوبه عليها بالاتفاق وهو ما ليس في اوله لفظ ما وما ذكر منه المص هنا اصولاً وملحقاً بصار

كان وصار آل ورجع وحال واستحال
واصبح وامسى وتحول وارتد وجاء وقعد
واضحى وظل وآض وعاد وغدا وراح
وبات

والقسم الثاني منها لا يجوز تقديم منصوبه على نفسه بالاتفاق وهو ما في اوله لفظ ما وما ذكر منه المص هنا اصولاً وملحقاً به

مازال ومابرح مافتئ ومابرح ومانفك ومادام
ومارام

والقسم الثالث هو الذي اختلف في تقديم منصوبه وعدم تقديمه على نفسه وهو ليس فالمبرد من البصريين والكوفيون وابن السراج والجرجاني لا يجوزون التقديم مراعاة للنفي اذ قد يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي يجوزون التقديم بناء على انه فعل هكذا اجملنا البحث تسهيلاً للاخوان فنرجو منهم ان يصححوا ما وقع منا بالغفلة والنسيان اذ قد استغابنا الهوام في هذه الابحاث والآوان ويجب الاستعاذة في كل آن من شرور شياطين الانسان

٨٥
قوله وكانهما خرجا عن كونهما حرفي نفي اه يدل على ان النفي مطلقاً يقتضي الصدارة وان عدم كونه في صدر الكلام لامر عارض كما في هذه الحروف وهذه يؤيد ان ان النافية تقتضي الصدارة كما صرح في المتن لان ان النافية لم تكن كالجزء من مدلوله ولم يوجد فيها ما يوجب الحمل على ما كالجزء كما لا يخفى

مطلب افعال المقاربة

الصدارة وأما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم في بحث المعمول المنصوب من قوله وامره كامر خبر المبتدأ (والقسم الثالث) من القسمين (ما) اي فعل ناقص (يدل على معنى القرب) من الحال خرج به الناقص المتعارف وهذا حد جامع ومانع وأما كون ذلك مرجوا كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشروعا كما في طفق فخارج عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض لها كما تعرض ابن الحاجب (ويسمى افعال المقاربة) لدلالتها عليها (ولا تكون اخبارها) اي خبر كل منها (الا فعلا مضارعا) لا اسما ولا ماضيا بالاستقراء وذلك لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او مجزوما او مشروعا في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال وتصلح لان يدخل عليه ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا (نحو عسى وخبره الفعل المضارع مع ان) الدالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتأكيدا للرجاء الذي فيه زمانا او استعمالا (غالبا نحو عسى) حال (زيد ان يخرج) او ذا ان يخرج ليصح الحمل فان ان يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون فكأنه قيل يرجى حال زيد كائنا ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف

٤٥ لان دلالتها على القرب يقتضي ان يكون خبرها لفظا دالا على ان معناه لم يثبت الآن وذا في المضارع

٤٥ لا يقال عسى زيد منطلقا وأما قولهم عسى الغوير ابؤسا فشاذ كما في مختار الصحاح

٤٧ قوله زمانا او استعمالا يشير الى ان غالبا في المتن اما مفعول فيه المنسبك بتقدير الموصوف وهو زمان او مفعول مطلق للفعل المقدر بتقدير الموصوف ايضا وهو استعمال

٥٧ وقال الفاضل العصام وقيل استعمال عسى في كلام الله تعالى بمعنى اليقين لانه احد استعماليه وقال الرضي انا لا نعرف مجيئه بمعنى اليقين في غير كلام الله تعالى

٥٧ اعلم ان تعبير عسى في التركي آوله كه وشايدكه وتكركه وتعبير كاد آشلمك السعدي وآشلبه بازدي قاموس

٥٧ وفي اشكال بان الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات ولا يكون حدث عين الذات واجيب بامور الاول انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم واما قبل الخبر والثاني انه من باب زيد عدل وهو على جهة المبالغة واما الثالث وهو ان يكون ان زائدة لا مصدرية فليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لم تسقط الا قليلا كذا في مغني اللبيب

٤٩ وبهذا اندفع الاشكال وهو ان عسى للرجاء ولا يظهر له معنى في طلب اسما وخبرا فعسى زيد بمعنى يرجى زيد وهو لا يطلب خبرا كذا ذكره الفاضل العصام

٤٩ ولذا كان زيد يخرج في معنى قرب من الخروج كائنا يخرج وهكذا اخذ زيد يخرج معناه شرع في الخروج كائنا يخرج عصام الدين

المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والرجاء والمفعولية وان لم تتوجه لكنه ينتصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس معنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى ح تامة وارتضاه الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلا (وقد يحذف ان) من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى المحذوف لصحة الحمل بدونه (وقد تكون تامة بان مع المضارع) بمعنى قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل فاعلا له (نحو عسى ان يخرج زيد) ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن استغنى عن الخبر وهو حاصلا لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولما كان في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا في الامتحان وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سيجيء (وكاد) في الاصل بمعنى قرب لكن لا يستعمل على هذا الاصل اصلا (وخبره

٤٥ ملابسة * بان مع المضارع اي لا يجوز حذف ان على هذا الاستعمال نحو عسى ان يخرج زيد وح يكون بمعنى قرب ولا يتضمن معناكان ويحتمل ان يكون ناقصة ايضا والمضارع المصدر بان اسم لها قائم مقام الاسم والخبر لاشتماله على المنسوب والمنسوب اليه ذكره المص في الامتحان او من باب التنازع ذكره الرضي او المرفوع بعد المضارع اسم عسى وفي المضارع ضمير له لتقدمه رتبة ذكره الفاضل العصام فاذا قلت الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا فان مع المضارع فاعل عسى قولا واحدا ذكره الرضي ولا يعمل في ضمير الشان فيح الاسرار

١٤ يعني ان يخرج زيد لاشتماله على المسند والمسند اليه استغنى عن الخبر ذ د حسن

قال الرضي ويحتمل عسى ان يخرج زيد ان يكون من باب التنازع وان يكون العمل للثاني كمذهب البصري وان يكون للاول على مذهب الكوفي لكن في قولك عسى ان يضرب زيد عمرا يتعين اعمال الثاني اذ لو عمل الاول لوقع الاجنبي وهو زيد بين اجزاء صلة ان وفيه انه لو لم يصح اعمال عسى في زيد لم يصح ان يكون من باب التنازع لانه انما يكون فيما اذا جاز عمل كل منهما في المتنازع فيه مع بقوته في مكانه فلا يجوز هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر في غير باب التنازع عصام كاقمه

قال المص عسى ان يخرج زيد بتأخير زيد واثباته بعد قوله ان يخرج فح في هذا المثال اربع احتمالات الاول بان يذكر لعسى مرفوع فقط بغير منصوب وذلك المرفوع هو الذي كان منصوبا له بتقديم زيد وهو ما وبل ان يخرج وفي هذه الصورة زيد فاعل ان يخرج ومجموع ان يخرج مرفوع عسى فاستغنى عسى عن الخبر المنصوب لاشتمال الاسم المرفوع على المنسوب والمنسوب اليه فكانت ناقصة باعتبار هذا الاشتمال والاستغناء عن الخبر والثاني بان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب جميعا بمعنى قرب خروج زيد فح تامة ليست بناقصة فقال المص على هذا الاحتمال والثالث هو ان يكون زيد في المثال مرفوعا بانه اسم عسى وفي ان يخرج ضمير الى زيد بتقدمه رتبة وان يخرج في محل النصب خبر عسى فح يكون ناقصة

مطلب كاد

غالباً مضارع بلا ان) لدلالته على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء فالا

الفاصل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال وردّه المصرح بان كاد

لا يدل على الحال ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم هذا لما

استوى الاستعمالان في اوشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب الى

الحال من كاد (نحو كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان) تشبيهاً له بعسى نحو كاد

زيد ان يخرج (وكرب) بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب

في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب (وهو مثل كاد في وجهيه)

اي في كون خبره بلا ان وبها (وهلهل) بمعنى قارب فينبغي ان يكون ككرب

مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب الحق بالافعال الدالة على

الشروع فالتزم كون خبره بلا ان (وطفق) بكسر الفاء وفتحها بمعنى شرع في

الاصل يقال طفق في الفعل اذا شرع فيه (واخذ) بفتح العين في الاصل بمعنى

شرع يقال اخذ فيه اي شرع (وانشأ) بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد

(واقبل) يقال اقبل عليه (وهبّ) على وزن ردّ قال الدماميني هي غريبة ومن

شواهد استعمالها قول الشاعر * هببت الوم القلب في طاعة الهوى * فلج

كاني كنت باللوم اغريه * (وجعل) في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل الظلمات

لكون عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجاء وكاد لمقاربة الامر على سبيل الحصول فجعل ثبوت ان اصلا مع عسى وحذفها مع كاد واتفاقا اصلا لانها قد يستعمل كل واحد استعمال الآخر على سبيل المقارضة ولكن الاصل في كل واحد منهما ما ذكر شرامي على الكتاب

قوله يقال كربت الشمس اه وما قاله صاحب ترجمة القاموس ان كرب من الباب الاول من الكروب وان معناه الاصلي لدنو الشيء يقال كرب الامر اذا دنا ويجيء بمعنى قرب غروب الشمس هو مأخوذ من المعنى الاول يقال كربت الشمس اذا دنت للغيب فالمناسب له ان يكون كرب الناقص مأخوذا من المعنى الاول وللكروب معان آخر غير مناسب لمعنى الناقص وما قاله الشارح انه بفتح الراء وكسرها ففيه ان كرب من الباب الرابع مأخوذ من الكرب بمعنى انعقاد حبل الدلو الذي يسمى بالكرب بالفتحتين وهو الحبل المعقود بالدلو طرفه وبالحبل الكبير طرفه الآخر حفظا للكبير من البلى بعد وصوله الى الماء بل الواصل اليه انما هو الكرب وهذا المعنى غير مناسب ايضا لكونه ناقصا وكرب الناقص لا يتصرف فيه الا ماضيا لكن حكي جماعة استعمال اسم الفاعل منه كما في كاد تم ان

قوله اي في كون خبره بلا ان وبها وهذا يقتضي ان كرب ككاد معنى في كونه لدنو الخبر مجردا وابن الحاجب جعله كجعل في كونه لدنو الخبر شروعا تم له

١٧

معنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب فوائد ضيائيه

٩٦

هببت ماض متكلم من هب بمعنى شرع في اللغة يقال هب اذا شرع فيه فباعتبار هذا المعنى تام ثم ضمن معنى كان فصار ناقصا فالمعنى شرعت كائنا الوم متكلم مضارع من لام يلوم بمعنى الذم خبر هببت واسمه الضمير البارز للمتكلم القلب اي قلبي فالوم لكونه مضارعا يفيد الاستمرار اي قلبي مستمر في طاعة الهوى لفظ في متعلق باللوم والطاعة الانقياد والميل والهوى بمعنى الشهوات المهلكة والطاعة

الظلمات والنور (وعلق) بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضاً غريبة ومن شواهد

استعمالها قول الشاعر * اراك علقت تظلم من اجرنا * وظلم الجار اذلال

المجير * ثم استعمل كل منها استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصاً (واخبارها)

اي خبر كل منها (الفعل المضارع بلا ان) لمثل ما مر (واوشك) في الاصل بمعنى

اسرع وهو يناسب القرب (وهو يستعمل استعمال عسى) يعني يستعمل بان تاماً او

ناقصاً يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل في الطمع

(و) استعمال (كاد) اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم (ولا يجوز تقديم

اخبار افعال المقاربة على انفسها) وان جاز تقديمها على اسمائها لانها لعدم

تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم اخبارها على

انفسها ولكونها افعالاً لها قوة بالنسبة الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمها

على اسمائها وان لم يجز هذا في الحرف (و) الفعل (الثالث) من التسعة (اسم

الفاعل) قدمه لكونه مشتقاً من المعلوم وعاملاً في الفاعل ومجيئه من المتعدي

واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كانت الاسماء المتصلة بالافعال مبيّنة

في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث

الصرف ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان كانت من المبادي

الافعال المقاربة على ثلثة اقسام باعتبار اوضاعها

القسم الاول ما وضع لدنو الخبر رجاءً

مثل عسى واخلولق وحرى

والقسم الثاني ما وضع لدنو الخبر حصولاً

مثل كاد

والقسم الثالث ما وضع لدنو الخبر شروعاً واخذاً فيه

مثل كرب وهلهل وطفق واخذ وانشأ

واقبل وهبّ وجعل وعلق واوشك

هكذا تتبعنا ووجدنا في الكتب النحوية ولخصنا تسهيلا للاخوان

١٥

لان هذه الافعال تدل على الشروع المستلزم بجزم حصول الشروع لا طمعه فناسب المضارع بلا ان للطمع الذي يدل على حدوث مصدره فتح الاسرار

لانها لعدم تصرفها ضعيفة فلا يكون لها قوة العمل فيما تقدم عليها ولكونها افعالا لها قوة العمل بالنسبة الى الحروف فتحمل على عكس الترتيب بان قدم الخبر على الاسم ولا يجوز هذا في الحروف كما في ما ولا او في اكثر الصور كما في الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن خبرها ظرفا فتح الاسرار

٩٤

اي المعلوم فاعله من قبيل اطلاق اللازم وهو الفاعل على الملزوم وهو الفعل وهو مجاز لغوي

واعلم ان اسم الفاعل لا يكون مع فاعله جملة لان المقصود منه اضافته الى الفاعل دون اسناده الى الفاعل فاذا لم يكن اسناده الى الفاعل مقصودا لم يكن جملة

كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما تركها البيضاوي مخالفاً لابن الحاجب فقال (فهو يعمل عمل فعله المعلوم) لازماً او متعدياً لاشتقاقه منه (والثالث) من التسعة (اسم المفعول) قدمه على الصفة المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته لاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب المفعول به كاسم الفاعل بخلافها (فهو يعمل عمل فعله المجهول) لاشتقاقه منه (ويشترط عملهما في الفاعل) اصلاً او نائباً (المنفصل) بارزاً او مظهراً لان المتصل مستتر فيهما داخل تحت تصرفهما وانه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضاً اعتباري محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوي و عدم المبعد عنها واما البارز المتصل فمختص بالفعل (والمفعول به) الصريح لانه معمول قوي حتى لا يعمل فيه من الافعال الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم المبعد واما غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف فمع كونه معمولاً ضعيفاً يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كالجسم للعامل لعدم خلو مدلوله عن زمان ما ومكان ما في الاغلب وكذا المفعول المطلق لكونه ملابساً بمعناه دائماً واما المفعول له فان كان

قوله اصلاً او نائباً يشير الى ان الفاعل مجاز باعتبار عموم المجاز بقرينة تثنية الضمير لان مرفوع اسم المفعول يسمى نائب الفاعل لا الفاعل كما سيجيء في بحث الفاعل ونائبه م ك

ف٩
قوله واما الظرف والمراد به المجرور بحرف الجر سواء كان مفعولاً فيه او غيره ملفوظاً فيه حرف الجر او مقدراً وهو مبتدأ خبره كالجسم والفاء داخلة عليه في المعنى وقع متعلق بالنسبة بينهما م ن

ف٩
قوله واما الظرف مبتدأ خبره كالجسم فان قلت لم لم يدخل الفاء على الخبر بل ادخلها على العلاوة مع انه اذا صدر المبتدأ باما يجب دخول الفاء على خبره قلت اشارة الى ان العلاوة بتمامها من تتمة الخبر لا المبتدأ فلو ادخلها على الخبر يتوهم كون العلاوة بتمامها من تتمة المبتدأ لا الخبر وهذا فاسد فلذا ادخلها عليها لا على الخبر هذا عثمان فائق

ف١٧
محل الاستشهاد باء بنعمة لا باء بمجنون لانها زائدة في خبر ما م ك

ف١٧
ما انت * يا محمد * بنعمة ربك بمجنون * اي انتفى الجنون عنك بسبب انعام ربك عليك بالنبوة وغيرها والباء في قوله بنعمة متعلقة بمحذوف فهو في موضع النصب على انه حال جلالين

قوله والباء لا يمنع عمله فيما قبله جواب عما يقال كيف يعمل مجنون منفياً فيما قبل الجار مع ان المعمول لا يقع الا حيث يصح وقوع العامل فيه والمجرور لا يصح وقوعه قبل الجار فكذا لا يصح وقوع معمول المجرور مثله سعد الله

والمعنى ما انت بمجنون منعماً عليك بالنبوة وحصافة الرأي والعقل و في الحال معنى النفي وقيل مجنون والباء لا يمنع عمله فيما قبله لانها مزيدة وفيه نظر من حيث المعنى عمر الصفادي

قوله وفيه نظر من حيث المعنى يعني ان قوله بمجنون وان جاز ان يعمل فيما قبله بناء على كون الباء مزيدة الا ان فيه خللاً معنوياً وهو ان المنفي ح هو الجنون المقيد بتلك الحال ونفي المقيد من حيث انه مقيد لا يستلزم ان يكون بانتفاء نفس المقيد بل اللازم هو مجرد انتفاء المقيد سواء كان بانتفاء مجموع القيد والمقيد او بانتفاء نفس القيد فقط كما

مطلب اسم المفعول

كان مجروراً فكالظرف وان كان منصوباً فكالمفعول المطلق كما يجيء واما المفعول معه فمصاحب للمعمول فيكون في حكمه (ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيريب) لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف لان ضويرباً مثلاً بمنزلة ضارب صغير او حقير (ولا موصوفين نحو جاءني ضارب شديد) اذ بالصفة يصيران مسنداً اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسنداً اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول لكان اولى كما لا يخفى لكن اخره لئلا ينفصل عن قوله (وان وصفا بعد العمل لم يضر عملهما السابق) لحصوله بلا مانع عن الشبه ولو قدم هذا ايضاً لطال الفصل (نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد) ثم ان كانا باللام) اي لام التعريف صورة (لا يشترط لعملهما غير ما ذكر) من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منهما فعل مغير الصيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة حرف التعريف (نحو الضارب) اي الذي ضرب (غلامه عمراً امس عندنا وان كانا مجردين منها يشترط) معه (الاعتماد على المبتدأ) ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضارباً عمراً (او الموصوف) كجاء رجل ضارب عمراً (او ذي الحال نحو جاءني زيد راكباً غلامه او الاستفهام) حرفاً او اسماً (نحو اقائم الزيدان) وهل ضارب زيداً اخواه وما صانع البكران (او

ف
و فاعله فيه راجع الى الوصف المفهوم من وصفا من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى منلا

ف١٥
اي ان كانا ملتبسين باللام الموصولة عند غير المازني لانه يكرها ولا يجيئها الا حرف التعريف على ما يجيء فتح الاسرار

ف
اي يكفي لعملهما في الفاعل والمفعول به الاعتماد على اللام الموصولة فلا يلزم غيره م

ف
قوله امس اشارة ان اسم الفاعل والمفعول الموقعين باللام يعملان بلا اشتراط الدلالة على الحال والاستقبال

ف١٢
اي يشترط مع عدم التصغير والموصوفية وحدة الضمير بوحدة العدم ولو كان المرجع في الحقيقة مثنى ح

ف٨٧
وانما اشترط الاعتماد فيه لان طلبه للمعمول على خلاف وضعه لانه انما وضعه الواضع للذات المتصف بالموصول وهي من حيث هي لا يقتضي فاعلاً ولا مفعولاً انما اقتضاها باعتبار تضمنه بمعنى المصدر فاشترط في عمله ان يكون واقعاً عند العمل موقعاً هو بالفعل اولى سعد عبد الحميد

ف٢٦
ولو في الاصل بان كانا خبراً او مفعولاً ثانياً او ثالثاً نحو زيد ضارب غلامه وزيد معمور داره وان زيداً عالم ابوه و ما زيد بمكسور ماله وعلمت زيداً فاضلاً ابنه وعلمت زيداً مسروراً قلبه واعلمت زيداً بكراً فاضلاً غلامه واعلمت زيداً بكراً محموداً خصاله فتح الاسرار

ف٨٧
وزاد الامام المرزوقي الاعتماد على حرف الجر متمسكاً بما في بعض الاشعار * وكم من عائب قولاً صحيحاً * وآفته من الفهم السقيم * وجوابه ان المنصب بفعل دل عليه عائب اي يعيب

ف٨٧
وزاد ابن مالك الاعتماد على حرف النداء لئلا يلزم النقص بيا طالعاً جبلاً ورجحه المص رح ومن لم يعتبر الاعتماد عليه جعل امثاله معتمدة على موصوف مقدر ورده المص بانه لو اعتبر هذا الاعتماد لكفى شرط الاعتماد لانه ما من صفة الا لها

مطلب شروط عمل اسمي الفاعل والمفعول

مطلب شرط الموجود وعدمها

(النفي) حرفاً كما وان او اسماً كغير او فعلاً كليس (نحو ما قائم الزيدان) وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمراً وجه الاشتراط تأكيد المناسبة للفعل فاقتضاؤهما باقتضاء الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدأ لا يكون مخبراً عنه فيكون كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في الحال والاستفهام والنفي لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدهما كالواقع موقعه (ويشترط) مع الشروط المذكورة (في نصبهما المفعول به) اذا كان اسم الفاعل من المتعدي ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ورفع الاول على النيابة (الدلالة على الحال) تحقيقاً كزيد ضارب عمراً وحكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجوداً في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور موجوداً الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه (او الاستقبال) تحقيقاً كزيد ضارب عمراً غداً وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل في المعمول القوي (وتثنيتهما وجمعهما) صحيحاً او مكسراً (كمفردهما) في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة المفرد * واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه (وكذا) اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتهما وجمعهما كمفردهما فيهما (ثلثة اوزان من مبالغة الفاعل فعال وفعول ومفعال) وزاد سيبويه فعيلاً وفعلاً بكسر

ف ٥
وعنهما ركاكة اظنها من قلم الناسخ المخطئ او القاصد و الاسد الاشد استقامة ان يقال في اقتضائهما بالجار الظرف بدل فاقتضائهما بالفاء الغير المناسب هنا كما لا يخفى حاشيه

ف ١٦
اذا كانا مجردين واما اذا كانا باللام فيستوى فيهما الازمنة الثلاثة كما اشار اليه المص بقوله امس فيما مر آنفا
علي الحدادي

ف ١٧
قوله ولو الى اثنين لو هذه وصلية فيلزم ان يكون نقيض الشرط اولى للجزاء وهو نصب المفعول به في المعنى ونقيض الشرط هنا يحتمل شيئين احدهما ان يكون اسم المفعول مأخوذاً من المتعدي الى واحد وثانيهما ان يكون مأخوذاً من المتعدي الى الثلاثة وهذا هو المراد هنا لانه هو الاليق بالجزاء بقرينة ورفع الاول على النيابة وذكر الواحد في اسم الفاعل والاثنين في المفعول م ل

ف ١٢
قوله مع الشروط المذكورة وهي الشروط السبع التي اثنان منها عدمي والخمس منها وجودي حاشيه

ف ١٦
فان قيل لم شرط الحال والاستقبال في عمل اسم الفاعل والمفعول دون الفاعل قلنا لان النسبة الى الفاعل معتبرة في اسم الفاعل دون المفعول به بل هو استقلالي فشرطا في المفعول به دون الفاعل ليقويه

ف ٢٢
واعلم ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين بانفسهما الى المفعول به يقوى عملهما بزيادة اللام في ذلك المفعول نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد ولا يجوز في الفعل الا اذا قدم المفعول عليه نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وهذا في غير ما من علم ودرى وعرف وجهل فانه يزاد فيه الباء دون اللام نحو انا عالم به بجواز زيادتها مع هذه الافعال نحو علمت بان زيدا عالم
شرح الاسرار

ف ٢٥
كلبهم هو كلب مروا به فتبعهم فطردوه فانطقه الله تعالى انا احب احباء الله تعالى فناموا وانا احرسكم وكلب راع مروا به فتبعهم وتبعه الكلب باسط ذراعيه حكاية حال ماضية ولذلك اعمل اسم الفاعل بالوسط بفناء الكهف وقيل الباب وفناء العتبة من الصاوي

العين وضمها كحذر (و) لكن (لا يشترط في عمل هذه الثلاثة) في المفعول (معنى الحال والاستقبال) لان الغرض من هذا الاشتراط فيهما تمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما على الحدث الفعلي فقيداً بخلافها هذا مذهب البصرية وقال الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم * واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل العصام بانها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيداً عن المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة واجاب عنه المصرح بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على معنى الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصرام كالفعل على ما هو الاصل فيه فتلك الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة (والرابع) من السبعة (الصفة المشبهة) باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل واذا تحقق المشابهة به (فهي تعمل عمل فعلها) كذلك بل تزيد عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان (بالشروط

زبدة البحث

الشروط في عمل جميع صيغ اسمي الفاعل والمفعول المعرفين باللام في الفاعل ونائبه المنفصلين والمفعول به اثنان عدميان
عدم كونهما مصغرين — وعدم كونهما موصوفين

الشروط في عمل مفردات اسمي الفاعل والمفعول المجردين من اللام في الفاعل ونائبه المنفصلين سبعة خمسة منها وجودية
الاعتماد على المبتدأ حالا او اصلا — او على الموصوف — او على ذي الحال — او على الاستفهام — او على النفي
واثنان منها عدميان
عدم كونهما مصغرين — وعدم كونهما موصوفين

الشروط في عمل جميع صيغ اسمي الفاعل والمفعول المجردين من اللام في المفعول به الصريح تسعة سبعة منها وجودية
الاعتماد على المبتدأ مثل ما مر — او على الموصوف — او على ذي الحال — او على الاستفهام — او على النفي — والدلالة على معنى الحال — او الدلالة على معنى الاستقبال
واثنان منها عدميان
عدم كونهما مصغرين — وعدم كونهما موصوفين

مثلها في جميع الشروط ثلثة اوزان او خمسة اوزان من اوزان المبالغة صورناها هكذا لمن يقرأ هذه الرسالة في المرة الاولى

ف ٢٢
والصفة المشبهة وهي ما اشتق من مصدر لازم ثلاثي بمجرده لدلالة على ما قام به معناه على وجه الثبوت والمراد به ان ليس لها دلالة على الحدوث والتجدد كاسم الفاعل لا انها تدل البتة على الاستمرار وهذا نظير ما يقال ان الجملة الاسمية للثبوت والدوام مع ان الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق له فاذا اريد اثبات الحزن لشخص مطلقا يقال صدره ضيق واذا اريد التعرض لحدوث

للصفة المشبهة ثمانية عشر اقساما مندرجة هنا وان كان بعضها ساقطا

اجملنا هذا اخطارا بالبحث للاخلاء الاصدقاء

المعتبرة في اسم الفاعل) من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ماسبق ومن معنى الحال والاستقبال (غير معنى الحال والاستقبال فانه) اى معنى الحال والاستقبال (لا يشترط في عملها) اى في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضى للزمان (نحو زيد حسن وجهه (والحاسم اسم التفضيل) قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ماسبق مع كونه اصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المصرح انسب برامه (وهو) لضعفه (لا ينصب المفعول به) القوى (بالاتفاق) واما مثل قوله تعالى هو اعلم من يضل فيقدر فيه فعل ناصب كيعلم (ولا برفع الفاعل الظاهر) لقوته باستقلاله (الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون) اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر (وصفا) حقيقيا (لمتعلق) بكسر اللام وهو الكحل في المثال (ما) اى شيء وهو رجلا في المثال (جرى) اسم التفضيل في اللفظ (عليه) اى على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فينتشر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن من متعلقات ماجرى عليه

الاستمرار على نوعين احدهما الاستمرار الدوامى والآخر الاستمرار التجددى والثاني على نوعين احدهما الاستمرار الثبوتى والآخر استمرار النفى الاول في الاسم والثاني في الفعل الموجب والثالث في الفعل المنفى عاسه قل احمد

والفرق بين اسم التفضيل وافعل التفضيل الاول اعم من الثاني لان افعل التفضيل يكون من صيغة افعل فقط واسم التفضيل يكون من غيره كلفظ الخير فصابرا

بسبب خروجه عن معنى الفعل بملاحظة الغير في معناه لا بد لالته على معنى الزيادة لانه معتق كمعنى المبالغة في مبالغة الفاعل على ماعرفت فتح الاسرار

١٩ قوله لضعفه اى لبعده عن مشابهة الفعل لاشتماله على الزيادة التى لا يستفاد من الفعل ولم يشبه باسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لان اصل استعماله ان يكون مع من للفرق بينه وبين الصفة المشبهة ومادام مع من يكون ممنوعا عن التصرف بان يثنى ويجمع ويؤنث لكراهتهم لحوق ادوات التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بانه في حكم الوسط لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها فارقة بينه وبين باب آخر لانها من تمام الكلمة شرح

١٠ والتعجب كل العجب من الشارح الاول حيث قال وصفا سببيا تقليدا للفاضل الجامى ولم يدر انه انما يصلح لشرح كلام ابن الحاجب دون المص كما لا يخفى على الناظر المتأمل بادى تامل منه

عليه بخلافه فانه يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق (مفضلا باعتبار التعلق) اى تعلقه بما جرى عليه (على نفسه) اى نفس المتعلق (باعتبار غيره) اى باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او تفضيلا (منفيا) يعنى ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين غيره الذى يذكر بعد من التفضيلية ليكون مطلقا وواحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه فيستبعد للخروج عن المعنى التفضيلي لم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد فينتفى الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيفهم الزيادة في المفضل عليه عرفا لان المساواة يأباه مقام المدح مع انه لو لم يعمل رح بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله باجنبى وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا (نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد) معناه ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه مفروضا في عين غير زيد ومفضل مفروضا في عينه ولولا النفى لكان الامر على العكس كما لا يخفى (ويعمل في غيرهما)

منفيا خبر بعد خبر ليكون او حال من ضميره او مفعول مطلق لمفضلا اى تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك التعلق باعتبار الاول فاضلا وباعتبار الثاني مفضولا بل هو باعتبار الثاني فاضل وباعتبار الاول مفضول بحسب العرف وذلك لانه اذا كان في الكلام قيد فالفائدة تدور عليه فهنا المعنى التفضيلي وهو الزيادة على الغير قيد والكلام منفى فالنفى يتوجه اليه وينفيه ويبقى اصل الحسن في المثال فتح الاسرار

قول المص وصفا شرط اول لاسم التفضيل وقوله لمتعلق ما جرى عليه شرط ثان له وقوله مفضلا باعتبار التعلق على نفسه شرط ثالث له وقوله باعتبار غيره شرط رابع له وقوله منفيا شرط خامس له

١٥ الفاء في قوله فيستبعد اما عاطفة على قوله ليكون ايضا او جواب شرط محذوف كما مر آنفا في قوله فيخرج وكذا قوله لم يخرج بحذف الربطين

١٦ قوله وواحدا بالذات اى بالمفهوم الملحوظ في نفسه وهو واحد اطلاقا لفظ الذات وليس المراد بها ما صدق عليه المفهوم والا لم يكن المتعلق واحدا بهذا المعنى بل متعددا كما لا يخفى

٨ وفيه خمسة شروط الاول ان يكون صفة لشيء من حيث اللفظ والثاني ان يكون صفة لمتعلق ذلك الشيء من حيث المعنى والحقيقة والثالث ان يكون المتعلق مفضلا باعتبار الاول وهو الرجل في مثالنا والرابع ان يكون مفضلا على نفسه باعتبار غيره والخامس ان يكون منفيا

٢٥ وانما كان احسن بمعنى حسن لانه من شأن النفى اذا دخل كلاما فيه قيد زائد على اصل المرام ان يتوجه النفى اليه ويبقى ذلك القيد ففى مثالنا قد توجه النفى الى نفى الاحسنية فبقى اصل الحسن احمد الهدى

٢٦ قوله مع انه لو لم يعمل بيان لمقتضى عمل اسم التفضيل وهو لزوم الفصل المذكور وما سبق بيان لارتفاع المانع لعمل اسم التفضيل وذلك المانع ضعفه كما اشار اليه الشارح بقوله لضعفه

اى فى غير المفعول به والفاعل الظاهر من المستكن فانه لاعتبارية لايكاد يأبى عن عمل عامل هو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك لما مر قال الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية فى المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين بلام التقوية يبقى الثانى منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اى اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه فى العامل القياسى كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه (والسادس) من التسعة (المصدر) وهو اسم الحدث الجارى على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف (وشرط عمله فى الفاعل والمفعول به) الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضى الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة فى وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما فى غيرهما فيعمل بلا شرط لما مر (ان لايكون مصغرا ولا موصوفا) قبل العمل لما مر ان الوصف بعده لا يضر العمل السابق وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل مع مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران بها اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ومجرد المناسبة لا يكفى فى العمل فيهما فلا يقال اعجبنى ضربيك زيدا وضرب شديد زيد عمرا (ولا مقترنا بما دل (الحال)

نعلق حرف جر بمعنى واحد بعامل واحد فلا تقول جلست فى الدار فى الارض الا على سبيل البدل عصام الكافية

ف
قوله فيما ذكر من الفاعل المستتر مطلقا والفاعل الظاهر فى هذه الصورة ومن الظروف وغيرها لكن اختلف فى عمله فى المفعول المطلق كما فى شرح الالفية وحواشيه ٣ آه

ف
قوله وهو اسم الحدث اى اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة قيل يعنى بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر ورد بانه ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا فان السواد بمعنى السياهى ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره حاشيه

ف ٦
والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لايكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا فوائد ضيائيه

ف ٧
اى ما قام بالغير فخرج فيه اسماء المصادر وجميع اسماء المعانى كالسواد والبياض بل اسم الفاعل والمفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة فانها يدل بالحدوث ما يكون تمام معناه الحدث والا يخرج عنه الصبوح والغبوق بل ما يدل عليه وصفا لكونه موضوعا له او جزء فاخرج ما عدا المصدر بقوله الجارى عصام كافيه

ف ٨
المتعدى واللازم من غير تفاوت ولا يبعد ان يدرج فيه عمله عمل الفعل المجهول اى اذا كان مصدرا مبنيا للمفعول بان يقال اعجبنى اخراج زيد بان يكون زيد مفعول ما لم يسم فاعله للاخراج لانه بمعنى الكون مخرجا على صيغة المفعول لا بمعنى الكون مخرجا على صيغة الفاعل عصام كافيه

٩٥
ويعمل عمل فعله المشتق منه التام او الناقص المعلوم او المجهول المتعدى او اللازم ولكن لما كان وضعه لماهية الحدث ولم يعتبر فى وضعه ما يقوم هو به ولا ما يتعلق به لم يلزم عمله بل اذا عمل بمناسبة الفعل ولذلك اشترط ما يبعده عن الفعل وعدم ذكر الفعل والى هذا اشار بقوله وشرطه اه فتح الاسرار

لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه ان خلص للاستقبال ولا احتمال فى الماضى للحال فلا يقال ضربك زيدا الآن (ولا معرفا باللام) العهد عند الاكثر) قيد للكل واما عند البعض فيجوز عمله فيها بدون هذه الشروط اذ المؤول بشئ لا يلزمه ان يكون فى حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع ثم لا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضى عند الرضى كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا ثم يحتاج الى ما ذكر من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيهما فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقول الشاعر * لقد علمت اولى المغيرة انتى * كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا * فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اى مقدم تلك الطائفة وعمدتهم قال بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اى صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسى فالوجه ان يجعل منزلا منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوفا للضرورة اى اوجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله او بدلا

ف
عند الاكثر اى انما شرط هذه الاشياء عند اكثر النحاة ووجه ما ذكر وعند البعض لا يشترط واحد منها فيعمل مصغرا وموصوفا ومقترنا بالحال ومعرفا باللام فيقال اعجبنى ضريب زيد عمرا وضرب شديد بكر بشرا وضرب زيد عمرا الآن ولم انكل عن الضرب مسمعا لان المقدر بشئ لا يلزم ان يكون مثله فى جميع الاحكام وللبعض ان يكون المقترن بالحال مقدرا بما مع الفعل لندوره وتقديره بان اكثر واشهر كذا فى الرضى فتح الاسرار

ف ٧١
ومما يستغرب منه ما ذكر فى شرح اللب المسمى العباب ان اسم الفاعل واسم المفعول عندكونهما صلة للام بناء على مذهب الجمهور ان اصل الضارب والمضروب الضرب معلوم الماضى والضرب مجهوله فكره دخول اللام الاسمية المشابهة للام الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فغير الفعل المبنى للفاعل فى صورة اسم الفاعل والمبنى للمفعول فى صورة اسم المفعول لتقاربهما فى المعنى ولكونهما فعلين حقيقة فى صورة الاسم عملا بمعنى الماضى ولم يعمل بمعناه عند تجريدهما عن اللام وان كانا معتمدين على حرف الاستفهام وحرف النفى مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب الموصول له ولذا يجوز عطف الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا انتهى ما فى العباب حاشية ساجقلى زاده

قوله عند ذلك البعض الذى يجوز عمله اه لا عند من قال ان المقترن اه فقط ولذا اشار بذلك الموضوع للاشارة الى البعيد ٣ آه

٥٥
وما ذكره الشارح من الامثلة من قوله فلا يقال اعجبنى ضريبك زيدا وضرب شديد زيد عمرا حين بيان عدم الموصوفية وعدم التصغير ومن قوله فلا يقال ضربك زيدا الآن حين بيان عدم الاقتران ولما لم يمثل الشارح مثل هذه الامثلة عند قول المص ولا معرفا باللام احتاج الى بيان مثاله اذ تلك الامثلة جائزة عند ذلك البعض والشارح فى صدد بيان مذهبه فاراد البيان بقوله ومثال المعرف اه ١٢٠٥١

قوله اولى المغيرة بضم الميم مؤنث اول اى مقدم الجماعة المغيرة اسم فاعل من اغار على العدو ١٢ سهيل

علم المصدر لا يشترط عمله

اى بدل البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة اى علمت انا سمعنا منها عاجزا
عن المقاومة لهم على حذف المفعول الثانى بقرينة العرف وعرفت انا حالهم حال مسمع
منهم من العجز عنها قوله اى مقدم تلك الطائفة اى الطائفة الاولى من جماعة
المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير
فافهم فعلى هذا يكون قوله انى بالكسر مستئنفا فكانه قيل ما فعلت معه بعد العلم
به فاجاب بانى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من
سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه
ما مر وان يكون مفعولا للفعل مقدر وهو اعنى فالتقدير فلم انكل عن الضرب
لشخص اعنى مسمعا او المصدر آخر منونا بتقديره عن الضرب ضربة مسمعا اى
هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة فاعل علمت على صيغة الغيبة
فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة
علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار ما يدعيه (ولا عددا ولا نوعا
ولا تاكيدا) حال كونها (مع الفعل او بدونه) اى بدون الفعل (والفعل مراد
غير لازم الحذف) بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ ح يكون العامل له لا
للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة اقامته مقامه اذ

قوله فافهم وجهه ان مسمعا بدل الكل من الكل فى المعنى وان كان بدل البعض من الكل بحسب الظاهر وكان الطائفة الاولى عبارة عن شخص واحد يعبر عنه بالعميد وهو سيد القوم و مرجعهم والتعبير بالاولى للتعظيم مح ال

وجه الفهم ان اولى المغيرة عين مقدم تلك الطائفة لكونه تفسيرا لها وعميدهم عين مقدم تلك الطائفة لكونه عطف تفسير له ووجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر لازم وعين العين عين كما حققه استادنا المدقق الكلنبوى فى بيان احترازا من الناظرين على المتقدمين فى بيان اجزاء القضية من ان التصور يتحد مع وقوع النسبة اولا وقوعها ووقوع النسبة اولا وقوعها يتحد مع التصديق المتعلق بها فينتج ان التصور يتحد مع التصديق وكذا العكس فثبت بتحقيقه ان عين العين عين فثبت بمقتضى هذه المقدمة ان اولى المغيرة عبارة عن عميدهم وعين له فيكون بمقتضى هذا التحقيق بدل الكل من الكل فى الحقيقة وان كان بدل البعض بحسب الظاهر وبدل الكل من الكل لا يحتاج الى الضمير فقط
محرره عثمان القاضى

قوله وقال بعض الفضلاء هذا هو الصحيح من جهة الوصف والمناسب لفظا ومعنى من جهة النحو كما لا يخفى سامع

قوله هو ضرب اشارة الى ان المصدر خبر مبتدء لا بدل عن الملفوظ لان شرط ابدال النكرة من المعرفة مفقود هنا مح ال

قال المص ولا عددا ولا نوعا ولا تاكيدا والاخصر ان يقال ولا مفعولا مطلقا اذ هذه الانواع الثلاثة له لا لغيره من المفاعيل ومراده هو لا غير الا انه احترز عن توهم بعض الناس من ان قوله مطلقا مصروف الى جميع المفاعيل وليس كذلك حاشيه ساعده

ولا اذا قلت فى جواب من ضربت ضربة او ضربة او ضربا زيدا فالمراد بدل من مراد تعيين للمراد بالمراد اذ علة يتأويله بالفعل فلا حاجة للتأويل مع وجود الاصل فتح الاسرار

او ليس معنى ضربت ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر فى شرح لب
الالباب واختاره المصرح وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوى
ورده المصرح بان هذا يفيد الاولوية لا الامتناع (وان كان) الفعل
(لازم الحذف فيعمل المصدر) عند سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان
مع الفعل بل (لقيامه مقام الفعل) حتى جوز تقديم معموله عليه واستتار
الضمير فيه فجعله كالظرف العامل وقيل الفعل المقدر عند السيرافى لانه لولا
لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول (نحو سقيا زيدا ويجوز حذف
فاعله بلا نائب) لان النسبة الى المرفوع غير ماخوذة فى وضعه لان الواضع نظر
فى وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع عقلى
لا وضعى فلا يحتاج الى ذكره البتة (ولا يجوز هذا) الحذف (فى غير المصدر) من
الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع ماخوذة فى وضعه فيحتاج الى ذكره البتة
(ولا يضمر فيه) اى لا يستتر فى المصدر فاعله كما فى الفعل والصفة فلا يرد مثل
ضربى زيدا وذلك لما ذكر فى الحذف وقيل لو اضمر فى مفرده لاضمر فى مثناه
وجمعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما راجعان
الى الفاعل فيهما بخلافه فان له فى نفسه تثنية وجمعا ورده المصرح فى الامتحان

اعلم ان المصدر المتعدى المضاف على خمسة اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول منصوبا نحو عجبت من دق القصار الثوب والفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف عليه والصفة على المحل نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع مثلا او من دق القصار الحاذق والثانى ان يضاف الى الفاعل ويترك ذكر المفعول نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد والثالث ان يبنى للمفعول ويضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد والرابع ان يضاف الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد والخامس ان يضاف الى المفعول ويترك الفاعل نحو قوله تعالى لا يسأم الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير والمضاف اليه فى الوجهين الاخيرين منصوب معنى لانه مفعول ويجوز الحمل عليه كما فى الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو اعجبنى ذهاب عمرو ضوء

فان قلت انه اى المصدر اللازم ايضا اى كالمتعدى المضاف يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس او يترك ذكر الفاعل قلت لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد الاتساع فيه فيجرى مجرى المفعول به فذلك المصدر اللازم ح بمنزلة المتعدى ولا كلام فيه من شرح المصباح

فهذه الاضافة كلها معنوية مفيدة للتعريف او التخصيص الا اذا كان المصدر بمعنى اسم الفاعل والمفعول اللذين يستعملان فى معنى الحال او الاستقبال فح يكون الاضافة لفظية كما وقع فى اول ديباجة الكافية الحمد لله

فوله ولايتقدم معموله عليه هذا الكلام للنحاة وخالفهم الرضي في الظرف وجوز تقديمه لتوسعهم فيها عصام الدين

٨٥
فلما بلغ معه السعي اي فلما وجد وبلغ ان يسعى معه في اعماله ومعه متعلق بمحذوف دل عليه السعي لان صلة المصدر لا تتقدم ولايتعلق فان بلوغهما لم يكن معاً كأنه قال فلما بلغ السعي فقيل مع من قيل معه عمر القاضي البيضاوي

قوله لان صلة المصدر اه لانه عند العمل مؤول بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشئ المترتب الاجزاء عليه وفيه ان هذا التأويل في المنكر دون المعرف كما تقرر في النحو فالاولى في تعليل عدم جواز تقديم معموله عليه بضعفه عن العمل هذا سعدي چلبي

٩٥
وقال الرضي انا لانرى منعاً من تقديم معموله عليه اذا كان ظرفاً او شبهه وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم المؤول به بل لايتقدم عليه معموله الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيه رائحة الفعل سعدي چلبي

٤١
لان كل شئ من المحدثات لابد ان يكون في زمان ومكان فصار الظرف مع كل شئ كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فيدخل حيث لا يدخل الاجنبي منه

٥٢
اي عمل الجر المنتقل اليه من حرف الجر المقدر للفعل وافادة المعنى كما في الاضافة المعنوية والمعنوي للعمل فقط لا لافادة المعنى كما في اللفظية كذا قال الفاضل العصام وقال فلك الجبار في تقدير اللام ومن لشيوعهما في مقام الاضافة دون

بالامزيد عليه (ولايتقدم معموله) ولو ظرفاً (عليه) عند الجمهور وقدروا عاملاً مقدماً في مثل قوله تعالى ولاتأخذكم بهما رأفة و فلما بلغ معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لايتقدم على الموصول وكذا ما في حكمها لكن المرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والمصرح على ما سيجئ في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفاً اذ قد مر ان المؤول بشئ لايلزم ان يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالحميم للعامل المار فيدخل فيما لايدخل فيه الاجانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون (و) القياسي (السابع الاسم المضاف) مطلقاً قدمه على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معرفته عليه (وهو يعمل الجر) لانه اما بتقدير حرف الجر او محمول على ما بتقديره لكونه فرعه (وشرطه) اي شرط كونه مضافاً (ان يكون اسماً مجرداً عن تنوينه) ولو مقدراً بمعنى انه لو وجد فيه تنوين تجرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وحواج بيت الله لمنافاته الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام (ونائبه) وهو نون التثنية والجمع وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المثنى ان حذفها في الاضافة لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل

حيث قال واما الاعراب بالحروف فتشكل لوجودها قبل العامل مثلا مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد الجموع السالم المذكرة اما تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين وكذا التثنية وملحقاتها امتحان

١٥
يعني ان التنوين في المفرد وان كان ليس بموجود عند وضع صيغتها لكن اعتبر كون نونها نائبا وعوضاً عنه لتنزيل قوته القريبة او امكانه منزلة الفعل او الوجود

٥٦
اي ليس خلاف آخر التثنية والجمع ذاتيا والحاصل يحصل الاعراب من العامل اما ذاتا او بوصفه معاً كما في الاعراب بالحروف فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة ذاتا فالاعراب من حيث هو اعراب لايكون الا بعد العامل كذا في الامتحان

٩٥
قيل الاضافة ضم شئ الى شئ ومنه الاضافة في اصطلاح النحاة لان الاول منضم الى الثاني ليكتسب منه التعريف او التخصيص وفي الاضافة بمعنى اللام لايصح ان يوصف الاول بالثاني وان يكون الثاني خبراً عن الاول ولايصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز والكل صحيح في الاضافة بمعنى من ولم يثبت الاضافة بمعنى في عند جمهور النحاة ذكره التفتازاني وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام وصرح الرضي بانها من مخترعات ابن الحاجب والقول بكونها بمعنى في اخذ بالظاهر الذي عليه النحاة دون التحقيق الذي عليه علماء البيان ابو البقاء

٥٤
وايضاً لا فرض وقدر التنوين في المبني وغير المنصرف مع منافاتهما للتنوين لكونه علامة التمكن ولاتمكن فيهما بناء على انه فرض المحال جائز فلا مانع من فرضه ويؤدي الى اللازم اللهم الا ان يعمم التنوين ويخص الفرض بالوقوعي ولو بالنوع والاوجه حذف بها والشرط لايكفي في وجود المشروط بل لابد من المقتضي وههنا لحصول فائدة ولا فائدة في اضافة نحو الغلام ولا تخصيص امتحان

بالعامل كتنوين المفرد وليس كذلك بل صيغتهما موضوعة قبله كما حققه فيه في بحث المعرب ولعل مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لايمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة القوم حيث جعلوا حيلا في آخرهما اتباعا فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق (لاجل الاضافة) متعلق بالكون او التجريد فخرج اللام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضاً فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيدوا ونحوه لا على ما جاز لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لاتجريد فيه فضلاً عن كونه لاجلها وانما جاز حملاً على مثل الحسن الوجه كما يجئ ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لاتجريد فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم النائب عن التنوين كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق ومن اراد فليرجع اليه (وان لايكون مساوياً للمضاف اليه في العموم والخصوص) بالترادف كليث واسد او لا كانسان وناطق (ولا اخص منه مطلقاً) كحيوان وانسان والا فالاضافة تكون بلا فائدة (وهي) اي الاضافة مطلقة وليس في كلامه مايشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب (على نوعين معنوية) مفيدة شيئاً

فيبقى اضافة المباين نحو غلام زيد واضافة العام من وجه سواء كان المضاف اصلا للمضاف اليه نحو فضة خاتمك او بالعكس نحو خاتم فضة واضافة العام الى الخاص مثل شجر الاراك وسورة الفاتحة وكتاب الاظهار وشهر رمضان لكن انما يتفصل هذا القسم عند عدم اشتهار الخاص بكونه من افراد العام وكواد عار ويستهجن انسان رجل وحيوان فرس منح الاسرار

اذا اريد افادة معنى اسم وهو متوقفة الى معنى اسم آخر بمزج ويوصل بينهما ففي هذه الهيئة والتركيب ثلثة اركان

الركن الاول الاسم الاول ويقال له الاسم المضاف — شرط كونه مضافا ثلثة: كونه مجردا عن تنوينه ونائبه؛ وعدم كونه مساويا للمضاف اليه؛ وعدم كونه اخص مطلقا من المضاف اليه

والركن الثاني الاسم الثاني ويقال له المضاف اليه — شرط كونه مضافا اليه ثلثة: كونه مباينا للمضاف؛ وكونه اعم من وجه من المضاف؛ وكونه اخص مطلقا من المضاف

واما الحملة التي تستهجنها من اراد الشروع في هذا الفن فيلتبون ان لا يجيبها من له ممارسة في الفن والتحصيل كم ممن يعيب ويطعن وليس له صناعة اصلا اللهم احفظنا من شرور انفسنا

في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قدمها كابن الحاجب لشرف المعنى ومقصوديته بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام (ولفظية) مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها (فالمعنوية) علامتها (ان يكون المضاف) فيها (غير صفة) اي اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (مضافة الى معمولها) الذي عمل فيه عمل فعلها ولا يخرج عن هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا (نحو غلام زيد) او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله (وضارب عمرو امس) واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه (وشرطها) اي المعنوية (تجريد المضاف) اذا كان معرفة (عن التعريف) لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم نحو زيدنا خير من زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه او معرفة مجردة (وهي) اي المعنوية (اما بمعنى من) البيانية وذا كثير قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة

المبادرة اولا الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب مناب ثم الى بيان الفائدة وقدم الشرط عليها لتوقف وجودها على وجوده (ان كان المضاف اليه جنسا) لم يقل اعم من وجه مع كونه اخصر اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون اصلا للمضاف كما اشار بالمثال (شاملا للمضاف وغيره) كما كان المضاف شاملا له ولغيره لما عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه (نحو خاتم فضة) فانها يكون خاتما وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها (او بمعنى اللام في غيره) اي الجنس الشامل ولو قال ان كان غيره لكان انسب (وهو الاكثر) سواء كان مباينا له (نحو غلام زيد وراس عمرو) او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك لم يذكر ما بمعنى في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها في الاستعمال بل يكفي صحتها بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان (وتفيد) اي المعنوية (تعريفا) للمضاف (ان كان المضاف اليه معرفة) لان وضعها للمعهودية المطابقة بما الكتب وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره كاللام بعينه مثلا

فـ ١١ اعلم ان المضاف اليه اما مباين للمضاف واما مساو له واما اعم مطلقا واما اخص مطلقا واما اخص من وجه فان كان مباينا للمضاف فيتعين ان كان ظرفا فالاضافة بمعنى في والا فان كان مساويا له كليث واسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة لعدم الفائدة وان كان اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه فالاضافة بمعنى اللام وقد يسمى هذا بيانية وبيانا لايضاحه وكشفه وان كان اعم من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من وتسمى هذه الاضافة بيانية والا فهي بمعنى اللام كاضافة الخاتم الى الفضة وعكسه سعي زاده

قوله او اخص منه مطلقا فيكون المضاف اعم منه مطلقا لكن المؤلفين يطلقون على اضافة الاعم مطلقا الى الاخص بيانية فلا تغفل آه

فـ قوله فانها تكون خاتما وغيره اه اي فان الفضة تكون خاتما وغيره من ظروف الساعات والفناجين والسكاكين والسيوف والخناجير وغيرها كما ان الخاتم يكون من الفضة ومن غيرها من النحاس الابيض والاحمر والاصفر والحديد والذهب وغيرها فيكون بين المضاف والمضاف اليه عموم من وجه فاسمه سماحته

فـ ٢٧ واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام الا صحة التصريح بها بل تكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام كذا نقل من السيد الشريف في بحث المسند اليه في حاشية المطول

فـ ٩١ قال الفاضل العصام الانسب بحسب المعنى ان الاضافة في مثل يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بيانية واظهار من فيها جائز

اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة
وعهد فيكون نكرة واذا قيل غلام زيد فمعناه ذلك مع كونه مشارا اليه ومعهودا
بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او اشهرها او معلوم مخاطبك دون غيره
فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون
كالنكرة كقول الشاعر * ولقد امر على اللئيم يسبني * ذكره في الامتحان (والمضاف
غير غير ومثل وشبه) ونحوها (فانها لا تتعرف بالاضافة) الى المعرفة لتوغلها في الابهام
وانعدام العهد فيها في الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره ومعلومه فانها و
ان كانت اكثر منها ابهاما لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق
ولو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد واحد
لتعرفت لكن جعل النادر في حكم العدم وقيل لا تتعرف اصلا (نحو غلام زيد و) تفيد
(تخصيصا) للمضاف (ان كان) المضاف اليه (نكرة نحو غلام رجل) قيل لان التخصيص
مقابل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام
رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وردّه المصرح
بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله
بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى نحو

قوله ولقد امر الواو للقسم والمقسم به محذوف اي والله و
اللام في لقد جواب القسم كما في قوله تعالى تالله لاكيدن امر فعل
مضارع نفس متكلم وحده من مر يمر على اللئيم متعلق به واللئيم
فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم مثل سئل يسئل وهو من
كان دني الاصل وشحيح النفس يسبني من سب يسب مثل
مد يمد وهو الشتم والقدح وقع صفة لقوله اللئيم لانه في
المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين
محرم افندي

وكقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا كتبا من العلم يتعبه في حملها و
لا ينتفع بها ويحمل حال والعامل فيه معنى المثل او صفة اذ
ليس المراد من الحمار معينا من القاضي

لان المعرف بتعريف العهد الذهني عامل معاملة النكرة فيوصف بالجملة
كما في قوله ولقد امر على اللئيم ا ه سيرام

اي اشتهاكل منها بمماثلته للمضاف اليه في شيء من الاشياء كالعلم و
الشجاعة وغير ذلك او بمغايرته له فيه منه

يعني اذا كان للمضاف مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذ قصد الذي يماثله
في الشيء الفلاني كذا في الفوائد الضيائية ١١٠

فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل وغلام الرجل بل هما كضارب
زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه تسمية الاولى
معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة
بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار واتيب المضاف منابه وجعل عليه له بحيث
انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا فيا سببا كما صرح
به نفسه اتيب الاضافة مناب الانتساب المذكور وجعل لها تلك الافادة بحيث
انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع وحصول شيء بشيء
لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كمعاني الالفاظ المترادفة والمتساوية فحق
القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية
بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه المؤذن
بالانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه بقيت الانابة منابها
بالحيثية المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية
بالمعنوية بل باللفظية فالفرق ظاهر ومراد النحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه
ابهم اسرع الى الاستنباط الجواب من رموزه الخفية واشاراته الدقيقة ولطائفه
الانيقة (و) علامة (اللفظية ان يكون المضاف صفة) تخرج نحو غلام زيد

والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول غلام واحد غير معين
سواء كان له غلمان كثيرة او غلام واحد والثاني الغلام المعين
سواء كان له غلمان كثيرة او غلام واحد لان الهيئة التركيبية
موضوعة لتعيين المضاف دون الاول محرم افندي

وقول النحويين في مثل غلام زيد انه غلام لزيد غير مستقيم على ظاهره
فان غلام زيد معرفة باتفاق وغلام لزيد نكرة باتفاق ولا يستقيم
ان يكون اللفظان بمعنى واحد واحدهما معرفة والآخر نكرة وكانما
قصدوا ان يبينوا ان عامل الخفض في المضاف اليه راجع الى ذلك
فانه مشتمل على ذلك المعنى النسبي وزيادة التعريف والفرق بينهما
في انك اذا قلت غلام لزيد فمعناه واحد من الغلمان المنسوبين
الى زيد واللفظ صالح لواحد بعينه في جميع الغلمان المنسوبين الى
زيد واذا قلت غلام زيد فانما تعني به واحدا مخصوصا خصصته من
الغلمان باعتبار عهد بينك وبين مخاطبك خصصته كما في قولك
الرجل والغلام فكما صح اطلاق الرجل والغلام على الواحد باعتبار
الذهني صح اطلاق المضاف الى المعرفة كذلك على الواحد ايضاح

لان اختصاص الاول وهو عرفي قريب من المعرفة واختصاص
الثاني لغوي بعيد عن المعرفة ولذا نفى الشارح ظهوره منه

واي حاصل ان المضاف قبل الاضافة لما كان مستقلا بالتنوين و
منفصلا به وبحرف الجر ولم يعتبروا انتسابه الى المضاف اليه ولم
يجعلوه مكتسبا منه التعريف او التخصيص بل جعلوه نكرة صرفة
وبعد الاضافة لما كان متصلا وممتزجا اليه جعلوه مكتسبا منه
التعريف او التخصيص فيكون معرفة او مخصصا حسن افندي

فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين غلام رجل وغلام امرأة فلما
اضيف خص بالمضاف اليه والتخصيص الحاصل بالاضافة وان كان
حاصلا قبلها مثل غلام لرجل لا يعتبر لان المعنى الواحد يكون معنى
لشيئين فظهر وجه التسمية بالمعنوية فتح الاسرار

(مضافة الى معمولها) مخرج نحو خالق السموات وكريم البلد (ولا تفيد) الاضافة اللفظية شيئا (الا تخفيفا في اللفظ) فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص في نحو ضارب زيد او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف فقط ولو مقدرا (نحو) عمرو (ضارب زيد) الآن او غدا وحواج بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله (وحسن الوجه) اصله حسن وجهه ومجيء اللام بدله لكونه اخف منه مخرجا ووصفا غير مضر للتخفيف مثال للصفة المشبهة المضافة الى الفاعل (ومعمور الدار) اي معمور داره من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل (و) اما بحذف نائبه وحده نحو (الضاربا زيد والضاربو زيد) او مع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربوا الفرس (وامتنع نحو الضارب زيد لعدم التخفيف) و سقوط التنوين باللام كما سبق (وجاز نحو الضارب الرجل) مع عدمه (حملا) له فيكون معمولا له الفعل والجار وهو احد او المحمول (على) المختار في (الحسن الوجه) لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا المضاف الى ذي اللام فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه

فان حواج جمع حاج حتى قيل اصله حواجج على وزن مساجد واساود سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت حكما اذ يسقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احركم نحو المدى

الحواج حاج نحو جمع يقال نسوة حواج بيت الله بالاضافة اذا كن قد حججن وان لم يكن قد حججن قلت حواج بيت الله فتنصب البيت لانك تريد التنوين في حواج الا انه لا ينصرف كما يقال هذا ضارب زيدا امس وضارب زيد غدا فتدل بحذف التنوين على انه قد ضرب وباثبات التنوين على انه لم يضرب واسعولي

كانه قيل التخفيف ليس كما ينبغي هنا لانه وان حذف الضمير من الوجه لكنه اضمر في الحسن وادخل اللام في الوجه فلم يحصل ذلك هنا بحذفه فاجاب بان اللام اخف من الضمير مخرجا لان مخرجه اقصى الحلق ومخرج ذلك وسط الفم ووصفا لانه مضموم وذلك ساكن والاستتار امر حكمي فحفظ القاعدة ليس له في تحصيل التخفيف قطعا خواجه زاده

لان الهاء حرف ثقيل من اقصى الحلق بخلاف اللام فانها حرف خفيفة من اوسط المخارج

لان صفة الهاء حركة وهي الضمة التي هي اثقل الحركات لحصولها بتحريك الشفتين بخلاف اللام فان صفتها سكون ابدا

والتخفيف في الاضافة اللفظية على ثلثة اقسام:
- اما التخفيف في المضاف فقط: فهو بحذف تنوينه حقيقة او حكما
- واما التخفيف في المضاف اليه فقط: فهو بحذف الضمير من المضاف اليه كالحسن الوجه
- واما التخفيف في المضاف والمضاف اليه معا: فهو بحذف التنوين ونائبه من المضاف وبحذف الضمير من المضاف اليه مثل زيد قائم الغلام والزيدان قائما الغلام

(اصله الحسن وجهه) والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف (والثامن) من التسعة (الاسم المبهم التام) باحد الحمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز (فانه ينصب) المبهم بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام (اسما) ان لم يضف اليه (نكرة) اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين (على التمييز) بيانا اي على التمييزية تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام ولما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يبين بابه التمام فقال (وتمامه) ثم لما كان المفهوم بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون التاجر من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال اي كونه على حالة يمتنع اضافته (معها) الى الشيء واضافته به بكونه (باحد اربعة اشياء) بان يدل على استقلاله وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك قد عد في العرف من تمامه (بنفسه) لا بآخر وهو في حكم النكرة (وذلك) اي التمام بنفسه يكون (في الضمير المبهم)

وفي الحسن الوجه ثلثة اوجه رفع الوجه وتنوينه كلو التركيب عن الضمير ونصبه وفيه اجراء اللازم منزلة المتعدي وجره وليس فيه قبح ولا الاجراء المذكور ولهذا كان مختارا فتح الاسرار

مطلب الاسم المبهم التام

انما عمل الاسم التام عمل النصب في التمييز لكونه مشابها للفعل التام بالفاعل بعده يعني كتمام الفعل بالفاعل تم هذا الاسم التام باحد هذه الاشياء المذكورة في المتن ولكون التمييز مشابها للمفعول في الوقوع بعد التمام يعني كما ان المفعول يقع بعد تمام الفعل بالفاعل يقع هذا التمييز بعد تمام الاسم التام باحد هذه الاشياء

شبه انتصاب تمييز الجملة بالمفعول لكونه بعد تمام الجملة وشبه انتصاب تمييز المفرد بما ينتصب عن تمام المفردات المشبهة بالجمل كضاربان وضاربون فالعامل في ذلك في وجها عشرون كما ان العامل في ضاربون زيدا ضاربون لان العامل هو الذي يقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي لنصب التمييز شبهه بالمفعول وتشبيهه بالمفعول انما حصل لوقوعه من تتمة عشرين كما ان عمرا من تتمة ضاربون فكما ان عمرا معمول لضاربون فدرهما معمول لعشرون شرح المفصل للزمخشري

مطلب معنى التمييز لغة واصطلاحا

والتمييز في اللغة التفرقة والفصل بين الشيئين قال الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا عن المؤمنين ومنه تكاد تميز من الغيظ اي تتفرق وينفصل بعضها عن بعض والتمييز والتفصيل والتبيين الفاظ مترادفة على معنى واحد

التمييز مصدر بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان الاسم يميز مراد المتكلم عن غير مراده او بفتحها على معنى ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس التي يرتفع بها الابهام شرح لب الالباب

قوله التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز بالكسر او الفتح والمبين من التفصيل لا التفضيل نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف لان الغرض منه وهو ازالة الابهام يحصل بها كما في الحال حاشية ابن الحاج

مطلب تمام الاسم

ومعنى تمام الاسم بهذه الامور ان يكون بحالة لا يجوز اضافته معها اذ تمنع اضافة الاسم مع وجود التنوين او الاضافة او المضاف لا يضاف

في الاكثر بان لا يكون له مرجع اذ لو لم يكن مبهما مثل جائني زيد فيا له رجلا فلا يكون
التميز عن المفرد بل عن النسبة كما في مثل بالزيد رجلا وذلك في الاغلب فيما فيه معنى
المبالغة والتفخيم كمواضع المدح والتعجب (نحو ربه رجلا) لقيته اي لقيت رجلا
اي رجل ردا على من قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى (و)
نحو (ياله رجلا) اللام للتعجب وقوله ياله مرادا ما بعده (و) نحو (نعم رجلا) زيد ولا
يخفى ان التميز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة اذ لو اريد المعين لقيل نعم الرجل وكذا في
ربه اذ لا يمكن فيه ارادة المعين لما مر من اختصاص رب بالنكرة (و) في اسم الاشارة
لانه من المبهمات (كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا) على رأي من قال انه مميز
عن اسم الاشارة لا حال (و) بالتنوين اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو منا قبيل
ذهبا واحد عشر رجلا) فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا كم وكاين
وكذا انما يمنع عنه التنوين لفظا لا تقديرا لاستحقاقه له في اصل الوضع فمن عد هذه
الاربعة الاخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب كذا في حاشيته
ولما كان لتميز العدد احكام مخصوصة اراد ان يذكرها في هذا المقام توفية
للمرام فقال (ومميز ثلثة) بلا تنوين غير منصرف لكونها علما لنفسها او في حكمه
والزائد عليها منتهيا (الى عشرة) بل عشر (لا ينصب بل هو مجرور) بالاضافة

قوله من المبالغة بيان لما الآتي في قوله ما لا يخفى عند من جوز تقديم من البيانية على المبين ان اردت تفصيله فارجع الى المعرب عند بيان اعراب قوله تعالى واجتباه من الكنوز ١١٠

قال المحشي في الضمير المبهم الغير المعين سواء كان ضمير غائب بان لا يكون له مرجع او ضمير خطاب بان لا يكون لمعين صرح به في مغني اللبيب نحو ياك نعمة ويالك

بالاضافة للتخفيف (ومجموع) ولو معنى نحو ثلثة رهط وتمر ليطابق المعدود والعدد
(نحو ثلثة رجال الا في ثلثمائة الى تسعمائة) فان التميز فيها مائة وهي ليست بجمع
لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس مئين او مآت وهما
لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال
ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض من التميز وهو
تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا
في جمعه من اللام والتميز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع المؤنث
السالم بعد الثلاث واخواته لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما في صورة جمع المذكر
السالم بعدها اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان يقال ثلثمآت
رجل مثلا ان يلي التميز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه
خلاف المعتاد وهو وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى
تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لاغناء مفرد دال على
الكثرة عن لفظ الجمع (ومميز احد عشر) وزائد (الى تسع وتسعين) بل تسع وتسعين
(منصوب) لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة نون
الجمع ان لم يحذف او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكراهتهم جعل ثلثة

قوله اي جمع كان مكسرا او بالالف والتاء ان تعين ولم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الاضافة الى الجمع بالواو والنون اصلا واما اذا وجد جمع كثرة وقلة فقد غلبت الاضافة الى جمع قلة لان الثلاث الى العشرة عدد القلة وقد جاء ثلثة قروء مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد قياس والسر في استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة وهو الاقراء التنبيه على ان الثلاثة في التربص في حق النساء للغاية سيوقعهم الى الازواج كثيرة وانما يقع مجموعا لكون الثلاث فما فوقه جماعة فناكر ان يفسر بالجماعة هندي

قوله تعالى وان كان في المدينة تسعة رهط تسعة انفس وانما وقع تميزا للتسعة باعتبار المعنى والفرق بينه وبين النفر انه من الثلاثة او السبعة الى العشرة والنفر من الثلاثة الى التسعة من الصحاح

قوله وانما وقع تميزا الخ يعني ان تميز ما فوق الثلاثة الى العشرة يجب ان يكون مجموعا والرهط مفرد لفظا ومع ذلك وقع تميزا للتسعة لكونه في معنى الجماعة كانه قيل انفس من سراج

وانما زاد الشارح لفظ الصورة في جمع المذكر السالم ولم يزد في جمع المؤنث لانه لا اختلاف في الثاني في كونه جمعا للمادة واما في جمع المذكر السالم ففيه خلاف بين الاخفش وغيره في كونه جمعا فقال الاخفش انه جمع على وزن غسلين وقال الآخرون انه مفرد في صورة الجمع فان اصله سني على وزن عصي ابدل الياء الاخيرة نونا فصار سنين محرم افندي

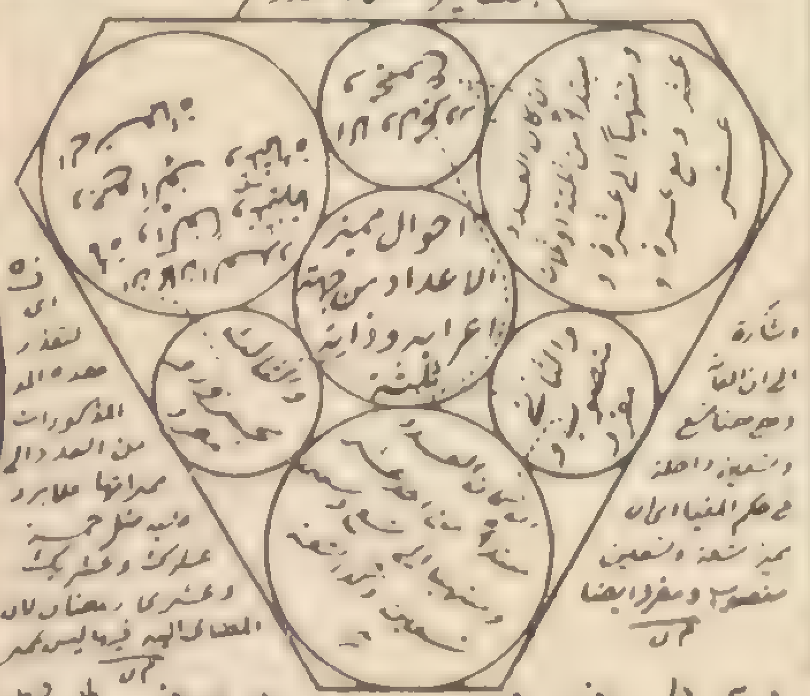

أشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد
كان منبها على التعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاول لين بمنع الاتحاد
(مفرد وامّا) لكونه اخف مع ثقل التركيب والقلة في الفضلة اولى (ومميّز مائة و
الف و) مميز (مثنيهما و) مميز (جمعه) اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع
المميز (لا ينصب بل هو مفرد) لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلث فيحصل التركيب
فرجح الخفة على المطابقة وحمل المفرد عليه لاطراد الباب (ومجرور) بالاضافة للتخفيف
واما قوله تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز
اى ثلثمائة مدة (نحو مائة رجل) ومائتا رجل (والف درهم) والفا درهم والاف
درهم (وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض هذين القسمين) اى تام بالتنوين
وتام بنون التثنية احترز بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع
كونه تاما بالتنوين (الاضافة) الى التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف
(نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا تجوز) الاضافة (في غيرهما) اى القسمين اما في
الاول فلا تر من تعذر تجريد المضمر واسم الاشارة عن التعريف وتنكيرهما الذي هو شرط
الاضافة المعنوية واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه واما في
الخامس فلامتناع اضافة المضاف (وبنون شبه الجمع) لا بنون الجمع مثل الاخسرين

اى الالف لان جمع المائة لا يميز هكذا قال المص ولكن قال الرضي وتبعه عصام الدين ذلك اذا كان المائة يميز الثلاثة الى تسعة واما اذا لم يكن فيميز فيقال مئات رجل فتح الاسرار

اما كونه مجرورا فلكونه مضافا اليه واما كونه مفردا فلاصالة الافراد وحصول الغرض به وهو رفع الابهام مع كونه اخف من الجمع واما سنين في قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين فمحمول على البدل اى بدل سنين من ثلثمائة بدل الكل من الكل وقيل عطف بيان لان عطف البيان والتمييز كلاهما للتفسير والمميز محذوف اى ثلثمائة مدة او على تنزيل الجمع وهو سنين منزلة المفرد وهو سنة ان كانت مضافة الى سنين تصاريح

قرائة حمزة والكسائي ثلثمائة سنين بالاضافة على وضع الجمع موضع الواحد ووجهه ههنا ان علامة الجمع فيه جبر لما حذف من الواحد وان الاصل في العدد اضافته الى الجمع ومن لم يضف ابدل السنين من ثلث
من البيضاوي

جعله صاحب كشاف عطف بيان له وهو الظاهر لان جعله بدلا يستلزم ان لا يكون تعيين مدة لبثهم مقصودا وليس كذلك الا انه لما قيل ثلثمائة لم يعرف انها ايام او شهور او سنون فبين انها سنون
سراج

اعمالا وحسنون وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن نسبة في شبه جملة (وهو)
اى شبه الجمع (عشرون) وزائد (الى تسعين) بل تسعين (نحو عشرون درهما و
بالاضافة نحو ملؤه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه) لضعفه في العمل لكونه جامدا
(والتاسع) من التسعة (معنى الفعل) ولما كان الظاهر من اضافة المعنى الى الفعل
كونه مفهوما منه ومدلولا له وهو ليس بمراد هنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية
للدال باسم المدلول ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله (والمراد
منه كل لفظ) غير مشتق ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه جعله قسيما لكل منهما
وقد يراد منه ما يشملهما كما في تعريف الفاعل (يفهم منه معنى فعل) اصطلاحي اى معناه
المطابقي كما في اسماء الافعال والتضمني كما في سائرها عدل عما ذكره الفاضل
الجامي من انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقديره لعدم شموله
لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني اما داخل في الفعل او شبهه
عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما
يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر عنه كنزال
وتراك وانما عده عاملا واحدا من القياسي مع ان بعضا من انواعه يمكن ان يعد
منه لدخوله في ضابط كلي كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ وبين في المفصل انه يعمل

و التمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل ظهورها في نحو يا لك من ليل ومن فائل وقاتله الله من شاعر وتمررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل اى هدك هو وحسبك هو وغير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع الشيخ رضي الدين

وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقول الشاعر * ثمنون لحجة كيلا * حزورة وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف المشابهة للفعل مشابهة ضعيفة الشيخ رضي الدين

اعلم ان معنى الفعل يجيء على ثلثة معان الاول كل لفظ يفهم منه معنى فعل كما في ناسخ القياسي والثاني ما يفهم منه فعل مشتملا على النسبة التامة مشتقا او غيره كما سيجيء في تعريف الجملة الفعلية والثالث ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة اولا مشتقا او غيره كما يفهم من تعريف الفاعل

اى جعل المصنف معنى الفعل قسيما للمشتق والمشتق منه حينئذ ولا بد لهذه الحروف من متعلق وهو الفعل او شبهه او معناه وهذا الكلام صريح منه في كونه قسيما لها وقد يفهم من عداد العوامل فهم

في بحث حروف الجر وفي بحث العامل القياسي حيث اورد المشتقات والمصدر وبعدها معنى الفعل

يعني ان معنى الفعل لا يكون حروفه مشتملا على حروف الفعل الذي هو يدل على ما يدل عليه كفعال فان حروفه مشتمل على موجود في فعل وكذا نزال فان حروفه موجود في انزل المحرر

كالاشارة والتنبيه نحو هذا زيد قائما وكالنداء والتمني والترجي والتنبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما فكانه اسد صائلا كذا في الفوائد الضيائية

كذا نسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فمن لم يعده من القياسي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب (فمنه اسماء الافعال) اصله اسماء معاني الافعال لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف الجار ذكره في الامتحان (وهو) اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول اصح لموافقته لضميري تسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع التانيث الى اسم الفعل بتاويل الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد من اول وهلة (ما) اسم (كان بمعنى الامر) قدمه لكثرته (او الماضي) لم يذكر المضارع لقلة ما كان بمعناه كاف بمعنى انضجر واوه بمعنى اتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي له لم يقل ما وضع لمعنى الخ لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب والابرد نحو الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم (ويعمل) اسم الفعل او ما كان الخ (عمل) دال (مسماه) على حذف المضاف او التجوز بذكر المدلول اراده الدال ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى

قوله وايراد صيغة الجمع مع ان المفرد احصر واسلم لبقاء التوحيد مع السلامة من الحذف للتنبيه من اول الامر على تعدد الافراد وكثرتها لانها قرينة المقصد اليها فاسمه اسمعيل للشارح

قوله ولا يمكن ادعاء العلمية جواب سؤال كانه قيل ان تركيب اسماء لم يوجد [illegible] فلا باس مع بارجاع ضمير المونث اليه ذلك فاجاب بقوله ولا يمكن الخ اذ لا يقال مثلا رويد اسماء الافعال [illegible] من هذا الجواب سؤال آخر كانه قيل فاذا لم يقبل التاويل بما ذكرنا فلم لم [illegible] صيغة الجمع في صدر البحث فاجاب عنه بقوله وايراد صيغة الجمع الخ فاسمه سماعه

اي بمعنى هو الامر او بمعنى هو الماضي او بمعنى وضع له الامر ووضع له الماضي على اختلاف القولين فان البعض جعلها بمعنى الفاظ الفعل هذا انه جهة الدلالة على معنى مقترن باحد الازمنة حتى لا يدخل في تعريف الفعل وباعتباره يشعر كلام المص في الايضاح في بحث اسماء الافعال وهو صريح كلامه في بحث المنادى والبعض جعلها بمعنى الامر والماضي اي واسمها لا الفاظها [illegible] يكون الوجدان الصادق اذ لا يخطر ببال السامع منها الفاظ [illegible]

والكثير اسماء الافعال بمعنى الامر اذ الامر اكثر ما يكتفى فيه بالاشارة من النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امر الامر او معنى المليح واكثر من معاني الافعال التي يقال من حيث الاسماء معناها الشهور الدن

قوله اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي له اشار بهذا الى انه اشار الاول ان كان هنا بمعنى صار والثاني ان المراد وضع محذوف في اول الامر والماضي والثالث ان اضافة المعنى الى الامر او الماضي اضافة معنوية بمعنى اللام ومن قبيل اضافة المدلول الى الدال عند المص [illegible] من قبيل اضافة العام المطلق الى الخاص المطلق او اضافة بيانية لعموم

بمعنى الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان (ولا يتقدم معموله) اي اسم الفعل (عليه) الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجيء في بحث المفعول فيه وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب هو الاول وتانيثه الضمير كالاول وارجاعها الى اسماء الافعال كما لا يخفى على من هو سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس بوضعي له ولو سلم فليس باولي فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله ويعمل عمل مسماه واما قول من قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم عليه لضعفه ففيه ملايم له اصلا

(الاول) وهو ما كان بمعنى الامر (نحو هاء زيدا اي خذه ورويد زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره) من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم ويجيء لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهل ام عند الكوفية وهو مفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سمعت من قوله تعالى هلم شهداءكم الا في بني تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا الخ كما وقع في الحديث الشريف هلموا الى حوائجكم (وهيهات شيئا اي اعطه وحيهل) اصله حي هلا

قوله ما كان بمعنى هو الامر او الماضي بان يكون اضافة المعنى الى الامر او الماضي اضافة العام الى الخاص فيكون المعنى عبارة عن اللفظ ولا فائدة فيه لان المعنى ما يقصد بشيء سواء كان لفظا او غيره تم

نحو هاء زيدا اي خذه وفيه لغات منها ما ذكره المص ومنها هاء بالالف والهمزة في هاء كالكاف في ذلك وتصرف تصريفها تقول هاء هاءما هاءم كما تقول ذاك ذاكما ذاكم ومنها هاك بوضع الكاف موضع الهمزة فيقال هاك الى هاكن ومنها الجمع بين الهمزة والكاف فيقال هاءك ومنها هاء على زنة رام ومنها هاء بهمزة ساكنة فصار اربع لغات هاء هاء هاك هاء هاءك هاء [illegible] في الرضي والعصام

قوله رويد زيدا اي امهل امهالا يسيرا ويستوي فيه الواحد والاثنان والجمع والتذكير والتانيث هذا نوع من الاختصار اعلم ان رويد مصدر ارود في الاصل اي امهل الا انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل وجعل هذا الحد والتصغير لبلا [illegible] انه خلع منه معنى المصدرية وهو مبني على الفتح اما البناء فلوقوعه موقع غير المتمكن واما البناء على الحركة فلالتقاء الساكنين واما البناء على الفتح فللخفة وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد ونصبه بانونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا وعلى الحال ايضا نحو ساروا رويدا اي مرورين وتلحق الكاف في الوجهين الاولين فالكاف في رويدك في الوجه الاول بمنزلة كاف ذاك وفي الوجه الثاني ضمير مجرور لاضافة المصدر اليه فصار [illegible]

هلم مركبة من حرف التنبيه مع لم محذوفة من ها الفها عند البصرية وعند الكوفيين من هل مع ام محذوفة همزتها وعند اهل الحجاز لفظها واحد في التثنية والجمع والتذكير والتانيث وبنو تميم يقولون هلم هلما هلموا هلمي هلممن وهو متعدية كهات وغير متعدية بمعنى تعال واقبل قال الله تعالى هلم شهداءكم وقال هلم الينا وحكى الاصمعي ان الرجل يقال له هلم فيقول لا اهلم لا نهلم مفصل [illegible]

قوله اصله حي هلا بهاء التنبيه ولم على وزن مد امر من لم يلم كمد بمعنى اجمع نفسك معنا في اللازم واجمع غيرك معنا في المتعدي تم

(الثريد اى ايته) وحى وحده بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وقد جاء متعديا بمعنى ايت وقد يركب مع هلا الذى بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اى بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد (وبله زيدا اى دعه و عليك زيدا اى الزمه) بكسر الهمزة (ودونك عمرا اى خذه وتراك زيدا اى اتركه وغير ذلك) من نحو آمين بمعنى استجب ووراك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم و اليك بمعنى تنح وغير ذلك (والثانى) وهو ما كان بمعنى الماضى (نحو هيهات الامر اى بعد وشتان زيد وعمرو اى افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اى قربا وغير ذلك) مثل بطآن بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وفتح النون اشار بقوله وغير ذلك فى الموضعين الى انها غير محصورة فيما ذكروا وقال فى بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكروا احصيها ولا اعشرها غريبا لمن عدها سماعية انه لم يصب (ومنه) اى من معنى الفعل (الظرف المستقر وقد مر تفسيره) فى حرف الجر (وهو لضعفه فى العمل لا يعمل فى المفعول به) القوى (بالاتفاق) ولان عامله الذى ثابت هو منابه كوجد لا يعمل فيه للزومه (ولا فى الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد) واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط (على ما ذكر) فى

بله على ثلثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثانى و مرفوع على الثالث وفتحها بناء على الاول والثالث واعراب على الثانى وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله فى وصف السيوف * تذر الجماجم ضاحيا هاماتها * بله الاكف كانها لم تخلق * وانكر ابو على ان يرتفع ما بعدها ورد بحكاية ابى الحسن وقطرب له وان قيل بله الزيدين او المسلمين او احمد او الهندات احتمل المصدرية واسم الفعل ومن الغريب ان فى البخارى فى تفسير الم السجدة يقول الله اعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعانى الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها فى الفاظ الاستثناء — مغنى اللبيب

١٧ ف
من قرقار بمعنى صوت وعرعار بمعنى تلاعبوا بالعرعرة وهى لعبة وهما من الرباعى ولم يجئ منه الا هذان وغير ذلك مما لا يحصى — فتح الاسرار

٧٥ ف
وبناؤه على الحركات الثلاثة وتقلب هاؤها الاولى همزة فصارت ستة وقد ينون فى الستة فصارت اثنى عشر وقد يحذف التاء فيقال هيها وايها فصارت اربعة عشر — فتح الاسرار

٧٨ ف
اعلم انه لا يخلو اسم فعل عن التأكيد والمبالغة فى معنى فعل استعمل فيه فرويد زيد بمعنى امهله مبالغة فالاولى التفسير به وهيهات ذلك بمعنى ما ابعده اذ ما هو بمعنى الماضى لا يخلو عن قصد التعجب ومنه جاء التأكيد فالاولى التفسير به — فتح الاسرار

لغات هيهات

هَيهاتِ — أيهاتِ — هَيهاتَ — أيهاتَ — هيها — ايها
هيهاتٌ — ايهاتٌ — هيهاتاً — ايهاتاً — هيهاةِ — ايهاةِ

فالمجموع ٢٤

٧٨ ف
نحو هيهات الامر اى بعد جدا ذلك وهو مبتدأ مرفوع المحل فاعل الامر سد مسد الخبر والمبتدأ مع الساد مسد الخبر جملة فعلية وقس عليها البواقى من هذا القسم فاصله هيهية كدحرجة قلبت ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هيهات وجاء فى تائه الحركات الثلاث مع التنوين وبدونها ومنهم من يسكنها فيقول هيهات والتاء على الفتح لغة اهل

فى بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة وجه الاشتراط امر (او الموصول) ليكون نائبا عن الفعل الذى هو اصل فى العمل اذ الصلة لا تكون الا جملة فيحصل له نوع قوة فى العمل وهذا يدل على انه هو العامل على ما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتيج اليه كما لا يحتاج اليه فى سائر المواضع المقدر هو فيها (نحو زيد فى الدار ابوه) ومررت برجل فى كمه كتاب وجاء زيد وعلى كتفه سيف واى الدار احد (وما فى الدار احد وجاءنى الذى فى الدار ابوه ويجوز) فى هذه المواضع (كون الظرف خبرا مقدما) وما بعده مبتدأ مؤخرا كما فى مثل اقائم زيد (واذا لم يرفع) الظرف اسما (ظاهرا ففاعله ضمير مستتر فيه) اى فى الظرف (منتقل من متعلقه) بفتح اللام (المحذوف ويعمل فى غيرها) اى المفعول به والفاعل الظاهر (كالحال والظرف بلا شرط) اما الظرف فلما مر غير مرة واما فى الحال فلكونها فى حكمه (ومنه المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول) لكونه مؤولا به (نحو مررت برجل هاشمى ابوه) اى منسوب الى هاشم (ويشترط فى عمله) اى المنسوب (ما يشترط فيه) اى فى اسم المفعول (ومنه الاسم المستعار نحو اسد فى) قولك مررت برجل اسد غلامه واسد على اى مجترى (فلذا) اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترى (عمل عمله ومنه كل اسم يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى

٧ ف
وانما اشترط ان يعتمد الظرف على الموصول لانه اذا اعتمد عليه كان المقدر فيه الفعل لا الصفة لان الصفة لا تكون جملة فيقوى على العمل — فصار اوّلا

٥ ف
اى وان لم يكن العامل الظرف المستقر بل كان الفعل لما احتاج الخ او وان كان العامل الفعل المقدر لما احتاج اليه الخ ١١٠

١٠ ف
وهو المرجوح لكونه زائلا عن المركز الاصلى الذى هو تقديم المبتدأ على الخبر والاول راجح عند الحذاق لخلو التركيب عن الزوال عن مركزه الاصلى الذى هو تأخير الفاعل عن العامل — احمد مارك

٨ ف
اعلم انه اختلف فى المرفوع بعد الظرف هل الارجح كونه فاعلا او مبتدأ والظرف خبره او الواجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين واذا كان فاعلا فهل العامل المتعلق المحذوف او الظرف المختار الثانى وبه اخذ كثيرون وعليه بيانه المص واستدلوا على ذلك بامتناع تقديم الحال فى نحو زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وبتأكيد الضمير المستتر فى الظرف والضمير لا يستتر الا فى العامل وبان الفعل لا يشترط فى عمله الاعتماد — فتح الاسرار

٩ ف
اما لانتفاء الظاهر نحو زيد فى الدار او لانتفاء الاعتماد على ما ذكر مع وجود الظاهر بعده نحو فى الدار رجل ففاعله ضمير مستتر بالاتفاق فى الصورة الاولى وعند البصريين فى الثانية ولا يجوز فاعلية الظاهر عندهم فيها بل هو مبتدأ مقدم عليه وفاعله اسم ظاهر واما عند الكوفيين ولا يجوز ان يكون مبتدأ عندهم لاعتقادهم ههنا بعدم جواز تقديم الخبر على المبتدأ — م م

١٠ ف
كما اذا قيل لك اين زيد فقلت فى الدار واراسا يوم الجمعة على معنى ثبت فى الدار واراسا يوم الجمعة بلا تقدير مبتدأ — فتح الاسرار

١١ ف
وهو فى الموضعين الاول فى بحث اسم الفاعل والثانى فى بحث المص

مطلب فى كون اسم الفاعل والمفعول والمنسوب والمستعار فى معنى الفعل

وهو الله في التسمية اى المعبود) لمن (فيها) اى يعبده من فيها لانه الكائن فيها
(ومنه اسم الاشارة) نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالساً اى اشير اليه يوم
الجمعة امام الامير حال كونه جالساً (وليت ولعل) نحو ليت ولعل زيداً يوم
الجمعة عندنا مسروراً اى اتمنى او ارتجى يوم الجمعة عندنا حال كونه مسروراً وقال
الرضى ليس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبره بها اقول ليس هذا بقطعى
بل محتمل للامرين وانما لم يجعل والحروف المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه
معنى فعل كما قال وحرف النداء والتشبيه والتنبيه للتنبيه على ان ما عداها ليس
عاملا لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعاً فافهم (وحرف النداء) نحو يا زيد
راكبا اى ادعوه (و) حرف (التشبيه) لفظاً مثل زيد قائما كعمرو قاعداً وكأنه اسد
صائلا او تقديراً نحو زيد اسد صائلا (و) حرف (التنبيه) كما مر من مثال اسم الاشارة
الا انه يؤول ح بانبه (و) حرف (النفى) كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما
بذى علم كاملا (وغيرها) من مثل ما شانك قائما اى ما تصنع (فهذه) المذكورات
من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها (تعمل في غير الفاعل والمفعول به من معمولات
الفعل كالحال والظرف) والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض لا تعمل
في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام والكل داخل في ضابطة كلى فلا وجه

بر ء عليه انه اسم علم لا يتعلق به حرف الجر لان حرف الجر موضوع لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فلا بد ان يكون مدخوله اسما و متعلقه اما فعل او شبه فعل ولما كان اسم الله تعالى لم يكن فيه معنى الفعل فكيف يتعلق به حرف الجر فاشار المحشى الى دفعه بقوله والمعنى هو المستحق الخ ووجه الدفع ان اسم الله وان كان علما الا انه يتضمن معنى وصفيا وهو المعبودية كما يتضمن حاتم معنى الجود فيتعلق بها حرف الجر بهذا الاعتبار فيقال هو حاتم في طئ وقيل الحجاج اسد علىّ وباعتبار هذا المعنى الوصفى المتضمن يتعلق كل واحد من الكلام ويتعلق حرف الجر به

٥٠
يعنى ان الظرفين متعلقان باسم الاشارة وجالسا حال من زيد لكونه معمولا به غير صريح لمعنى لاسم اشارة وان كان جزاء الله اللفظ فيكون اسم الاشارة عاملا في الظرفين والحال لكونه معنى فعل لكلام معنى اشير منه هذا تم

١٦٠
عن الاسلوب حيث لم يقل ومنه ليت ولعل وحرف النداء الخ فيهما للمغايرة لما سبق بالحرفية والاسمية

٤٠
قوله اى اتمنى او ارتجى اه تصوير المعنى لا تقدير العبارة كما ... ولفظ الحال في التقدير ظرف اتمنى او ارتجى باعتبار كونه معمولا بالمعمول لا باعتبار الفاعل المتكلم فيكون التقدير باعتبار الاول الا باعتبار اعراب اللفظ لانه صار خبر ليت باعتباره كما مر انفا تم

١٢٠
قوله الا ما حرف التمنى والترجى نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا عاملين لان التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحال العامل هو الخبر على ما هو مذهب الاخفش ... فيكون مضمونه هو المقيد رضى الدين

١٧٠
حمل على العاملين عاملين انهما ليسا عاملين من حيث انها معنى فعل لان التمنى والترجى ليسا مقيدين بالحال والظرف والعامل هو الخبر ولعل الاولى اعتبار امكان تقييدهما بالحال والظرف كذا في الاسرار

لاسقاطه في بيان القياسى كما اسقطوا (والعامل المعنوى ما لا يكون للسان
فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان) خلافا للاخفش فانه يجعله
ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا
او عطف بيان لمرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا وبناء
في مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلف الحركتان وجوابه ان الضم
باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المصر
والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة اسجدوا على قرائة ابى
جعفر للمشاكلة والاتباع ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر مجاز
هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشتمل
عليهما في المعنى فيكون عاملا فيهما قاله ايضا بعض الكمل (الاول رافع المبتدأ و
الخبر) اى ما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لا دخول للاسناد في مفهومه كما سيجئ
يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشبهان الفاعل فالاول في كونه مسنداً اليه
والثانى كونه جزءاً ثانياً وقد مران مبنى العمل على الاقتضاء (وهو التجريد) للاسم
(عن العوامل اللفظية) بان لا يكون له عامل لفظى اصلا على ما هو المفهوم بحسب
العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه يفهم منه عرفاً انه لا ثوب له اصلا ولو

٧٥
قوله مثل يا زيد العاقل بالرفع فانه بالنصب تابع لمحل زيد ... نصب فلا اختلاف وفي مثل يا زيد زيد ويا زيد بشر والصفة لكونها الزم واشهر خاصة ... عصمه

٢٠
قال صاحب القواعد والفوائد العرب يتبع الحرف الحرف والكلمة الكلمة اما ما قبله لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ في قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام في لله والحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال في الحمد ومن قبيل الاتباع الجر على الجوار كقول العرب جحر ضب خرب فالخفض جرب اتباعا للضب وهو صفة لجحر وقال القاضى في انوار التنزيل وهو كثير في القرآن والشعر والكماة باب في ذلك وقال ابن هشام في مغنى اللبيب القاعدة الثانية ان الشئ يعطى حكم الشئ اذا جاوره ثم قال والذى عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادراً ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور ... ره حسكى

١٥
ثم قال صاحب القواعد والفوائد وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما يقال جاء غلام امراة عاقل بالجر على جوار امراة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل لان اثبات التاء وحذفها ينفى الالتباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر ليكون عاقل بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه ... ره حسكى

٧٥
بالرفع فانه بالنصب تابع لمحله وهو النصب فلا خلاف

٥٥
اى ان الضم في المتبوع والتابع باعتبار امر عارض وهو النداء العارض في المتبوع والموافقة لضمة في التابع تم

٢٥
لان المتبوع والتابع باعتبار الاصل يتحدان في الاعراب وهو النصب المحلى في المتبوع والنصب اللفظى في التابع في هذه الامثلة

قال عن العامل اللفظي لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه
الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدإ وخبر لم يسبق عليهما عامل
لفظي ويمكن ان يقال ان هذا مبني على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل او
الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم البئر اذ حفره ضيق الفم ابتداء
او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل الى المعنوي فكانه جرد
عنه والمعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن
هذا وفي اكثر النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو الاظهر والاول اوفق
لما في تعريف المبتدإ وتوافق لما في نسخ الجامي والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل
بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في
العمل فيدخل في الحد عامل مثل زيد وحسبك في مثل علمت لزيد قائم وبحسبك
درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور عليه اذ في الاول قد ابطل
التعليق عمل علمت في اللفظ وعمله في المعنى ليس باصلي وفي الثاني الباء زائد ملحق
بالاصلي كذا فهم من الامتحان (لاجل الاسناد) اليه او اسناده الى شيء وخرج به
تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس عامل قبل التجريد عدمي فعدة مؤثر ليس
بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي عدميا فلا بجنس شبيه العدمي بالمؤثر و

اي مبني على سلب التجريد عن معناه ومعناه سبق الوجود اي وجود
العامل اللفظي ثم جرد لما هو المتبادر في الذهن فيكونه العامل
المعنوي ما لا يكون عامل لفظي اصلا لا انه وجد ثم سلب وجرد
حيث قيل فيه مبتدأ لم يدخل عليه عامل اصلا ويمكن ان يقال كانه
وجد اللفظي بالقوة والامكان ثم نزل منزلة الفعل

فنقول اذا تأملت عبارة المص حق التأمل لا يرد هذا السؤال
ولا يحتاج الى ارتكاب التكلفات التي ذكرها الشارح وهو
ان الجمع اذا عرف باللام انسلخ عنه الجمعية فصار بمعنى
كل الافرادي فالمعنى التجريد عن كل عامل لفظي حاشيه

يعني ان التجريد مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه
الاشارة بالتجريد تنزيل امكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق
فم البئر وصغر جسم البعوض قلت تنبيه على ان الاصل العامل
اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه ومن
فوائد هذا التغيير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجرد
عن جنس العوامل حتى دل على السلب الكلي لا على رفع الايجاب
الكلي ومنها ان المراد ليس عن نواسخ المبتدإ والخبر كما قيل
فرارا من الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في
قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدإ والخبر مسند اليه ومن قال
لم يحمل على ما قيل لانه يبعد عن الفهم يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح
ايضا بعيد عصام حاشي

قال قيل ان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واذا كان
العامل هنا التجريد وهو الابتدائية كان الشيء الواحد متقوما
بنفسه اذ المقتضي للاعراب ما هو الابتداء لا غير واجيب
ان العامل هنا هو الابتداء والمعنى المقتضي هو الشبه بالعامل
لشبه المبتدإ انه المسند اليه وشبه الخبر انه جزء ثان من الجملة
وعمدة لا من مسعك على المصباح

وهذا الجواب ايضا ضعيف اذ فيه ارتكاب الحذف الذي قوله
اذا وجد وهو في التعريف غير جائز

وتنزيله منزلته فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرة والعدم الخاص يجوز ان
يكون علامة ويرد على ما جعله اولى ايضا انه اعتباري فعدة مؤثرا ليس بمرضي
لعدم صحة كون فاعل الوجودي الخارجي اعتباريا فلا يحسن شبهه بالمؤثر فافهم
(نحو زيد قائم والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه) لا بالناصب
والجازم (موقع الاسم) كوقوعه خبرا (نحو زيد يضرب) او صفة او حالا نحو جائني
رجل او زيد يضرب (فيضرب واقع موقع ضارب) لان الاصل في هذه المواضع
وقوع المفرد لما سيجيء فان قيل ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفعه
قلت لانه مبني الاصل فلا يكون معمولا الا في الموضعين كما سيجيء (وذلك الوقوع)
اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم (انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم)
بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع ذلك الوقوع
لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع
لانه حين يكون كالاسم فاعطي له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك مذهب
البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في
الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج

لعل وجه الامر بالفهم ان تشبيه الوجودي وان كان اعتباريا بالمؤثر
ليس كتشبيه العدمي به مع ان كون الاسم في صدر الكلام ليس اعتباريا
بل امر محقق لان المراد بالمصدر ليس معناه الحدثي بل الحاصل بالمصدر
وهو امر محقق والقرينة عليه الاشارة في اوائل الكتاب

قوله موقع الاسم فيه اشارة الى ان الايجاب في المعنى ليس بلازم بل
الصلاح كاف والا لما صح وقوع المضارع موقع الاسم في مثل يد
ضارب وهو ظاهر والصلاح شرط للاعراب فيما يقبل الاعراب
فلا ينتقض بالماضي لمجرد الصلاح مسعك على اللباب

وهو مذهب اصحابنا واكثر الكوفيين على ان المضارع انما يرتفع
لتعريه عن العوامل الناصبة والجازمة وقد ذهب الكسائي الى انه
مرتفع بالمضارعة في اوائله من الزوائد

سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او مجرور
او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب

رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم فيه عند سيبويه
والاخفش نحو زيد يكتب فانه يصح وقوع الاسم موقعه وهو كاتب
وانما عمل هذا المعنى الرفع لان وقوعه موقع الاسم لما كان عاملا معنويا
اشبه الابتداء والابتداء يعمل الرفع فكذا ما اشبهه ولان الفعل
لقيامه مقام الاسم قد وقع في احرى احواله فاعطي اقوى الاعراب
وهو الرفع وقوله وقوعه موقع الاسم ان يقع موقع جنس الاسم
لا ان يقع موقعا يقع فيه اسم الفاعل ولهذا لا يرد نحو قوله
يضرب الزيدان ولا يصح وقوع اسم الفاعل هنا نحو ضارب الزيدان
لكونه غير معتمد وانما ارتفع هنا لوقوعه ابتداء والابتدا
محل صحة وقوع الاسماء وارتفاعه اي ارتفاع المضارع
عند اكثر الكوفيين تعريه عن النواصب والجوازم وعند الكسائي
حرف المضارعة لانه كان قبل حرف المضارعة مبنيا وبعد دخوله
صار معربا فلم يوجد ما يمكن احالة الاعراب عليه الاحرف المضارعة
مسعك على اللباب

وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والآخير بانه فيهما واقع موقعه لانه يقال
الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب
الذي مع تقديره فعلاً وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن
الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالعامل
هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في
التفصي عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الاسم فلا بد
من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل
لتوقف فهم معناه على ذكر الفاعل لا يشتغل بدون التركيب معه فافهم (فمجموع
ما ذكرنا من العوامل) على ما ذكرنا (ستون) واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر
ومن تبعه على ما ذكروا فمائة زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في السماعي
الثلاثة الاخيرة من حروف الجر ولا لنفي الجنس واذا ما من كلم المجازاة واثنان
في القياسي اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي
ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة

ولا يخفى ان هذا مبني على الغفلة عن كون موضوع هذا الفن الكلمة
الواقعة في الكلام كما صرح به المص في اول الاسماعي وينبه عليه ثانياً في
الباب الثاني هنا بان الالفاظ الموضوعة الى قوله كما لا تكون عاملة والا
فكيف يرد ما هو خارج عن موضوع الفن لا هنا ولا في العامل حتى يحتاج
الى قيد مخرج وجعل الشارح قوله لاجل الاسناد قيداً مخرجاً للاسماء
المعدودة مبني على هذا الغفلة ايضاً خاسه

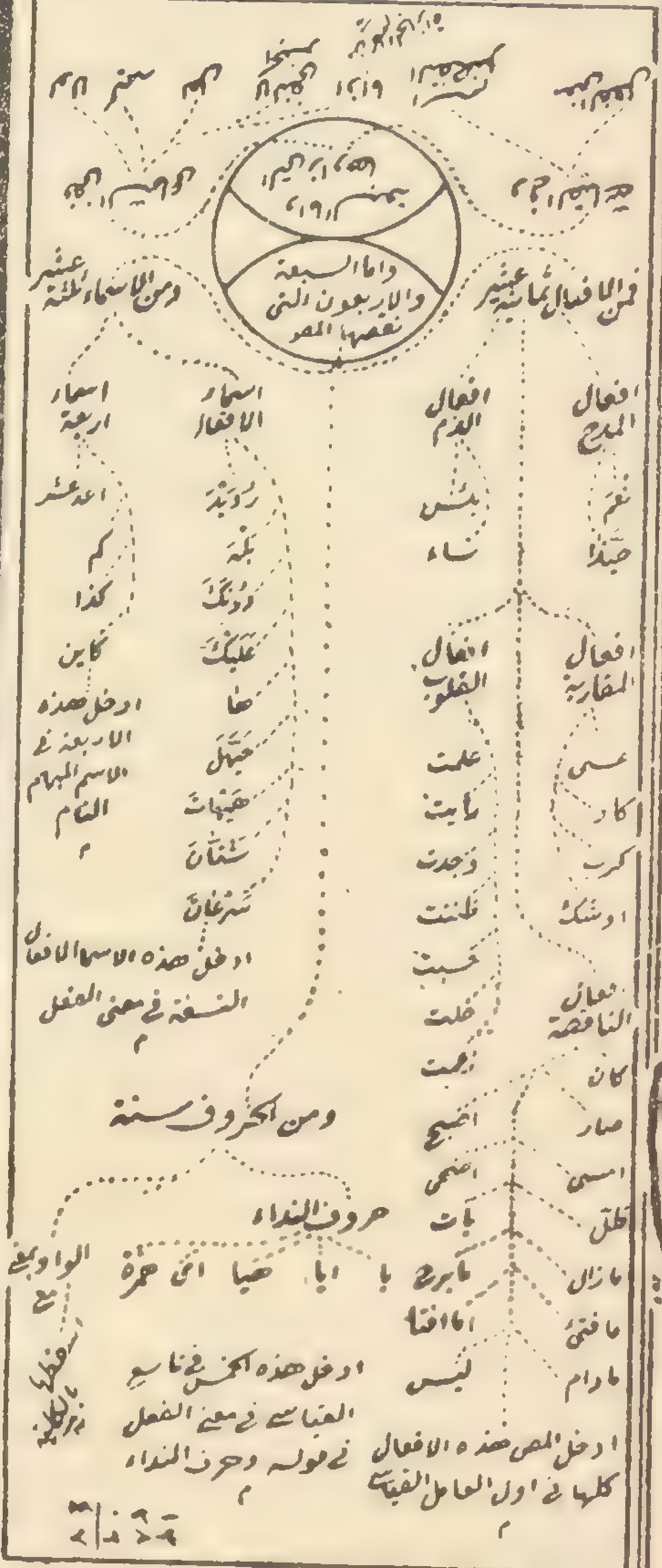

وثلثة عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول القياسي
وهو الفعل وثلثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال ادخلها في تاسع
القياسي وهو معنى الفعل واربعة منها اسماء احدها عشر اذا ركب مع احد
الى تسعة وثانيها كم وثالثها كذا ورابعها كأين ادخلها في الاسم التام وهو ثامن
القياسي وستة منها حروف خمسة حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد
الواو بمعنى مع اسقطها لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم (الباب الثاني)
الذي عهد جزأ من الرسالة لفظاً او معنى كائن (في) بيان احوال (المعمول)
او في بيان تحصيل ادراكاتها (اعلم اولاً) اي قبل الشروع في المقصود (ان الالفاظ
الموضوعة) لمعنى (اذا لم تقع في التركيب) كالالفاظ المعدودة من الاسماء و
الحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب
كما مر (لم تكن معمولة) لعدم العامل (كما لا تكون عاملة) لعدم المعمول (وان وقعت
فيه فهي على ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولاً اصلاً) لا بالاصالة
ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً لعدم مقتضيه
وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه (وهو اثنان الاول الحرف مطلقاً) عاملاً
او لا بالاتفاق (والثاني الامر بغير اللام عند البصريين فانه لما حذف عنه

الخاص كما يشتمل الظرف على المظروف فيقال في اجراء الاستعارة شبه
الشمول العمومي بالشمول الظرفي المطلق بجامع الاحاطة فسرى التشبيه
الى الظرفية المخصوصة الموضوعة لها كلمة في فاستعيرت منها كلمة في الى
شمول عمومي خاص وهو بيان احوال المعمول استعارة تبعية والثاني
على تشبيه البيان بالمكان في الاحاطة بادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
وذكر المشبه وحذف المشبه به بعد استعارته للمشبه استعارة مكنية
ورمز له بشيء من لوازمه وهو كلمة في فهي استعارة تخييلية فاحفظ
في كل مقام لا يكون مدخول في فيه ظرف زمان او مكان منه

١٧ قوله كائن فائدة تقدير كائن وفائدة تقدير مضافين بين لفظ في ومدخوله
اعني بيان احوال وتقدير ثلثة مضافات اعني تحصيل ادراكات احوال
قد بينت في الباب الاول منقولاً من الاطراف والحواشي فان كنت تطلب
البيان والايضاح فارجع اليه

٩ ولما توقف معرفة المعمول على بيان ما يكون معمولاً وما لا يكون معمولاً
اراد ان يبينها اولاً فقال اعلم اولاً الخ فتح الاسرار

٨ اولاً وثانياً انتصابهما على الظرفية واما التنوين في اولاً مع انه افعل التفضيل
بدليل الاولى والاوائل كالفضلى والافاضل فلانه ههنا ظرف بمعنى قبل
وهو حينئذ منصرف لا وصفية له اصلاً وهذا معنى ما قال في الصحاح اذا
جعلته صفة لم تصرفه تقول لقيته عاماً اول الخ تلويح

من المرفوعية والمنصوبية والمجرورية والمجزومية ومن الامور العارضة
للمرفوعات والمنصوبات والمجرورات وغير ذلك منه

٥١ مع الغير كالالفاظ المعدودة من الفعل مثل يضرب يفتح يعلم يحسن يجيب
او من الاسم نحو زيد غلام منها ما من اي الى او من الحروف نحو هل
بل قد فتح الاسرار

٦٥ من حيث انه اريد تشبيهها الا الفاعل فلا توجد بلا تركيب واما اذا
اريد تعدادها مثل يضرب يفتح يعلم فتوجد بلا تركيب لا خارج من الاسماء
المعدودة اذ هي اعلام لالفاظها

حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم) مشابهة تامة على
ما مر (فاعرب واعمل فيه خرج عن المشابهة) لذهاب سببها جواب لما (فعاد الى
اصله وهو البناء) الاصلي (وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة) منوية
وهي مبنية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف (والقسم الثاني ما يكون معمولا
دائما) اي يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه (وهو اثنان ايضا)
اي كما لا يكون معمولا اصلا (الاول الاسم مطلقا) معربا او مبنيا (حتى حكم على اسماء
الافعال) قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها
موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع (بانها مرفوعة المحل على الابتداء
وفاعلها ساد مسد الخبر) كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح
المفصل لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء ورد بانه
ينقض بحد تعريف المبتدا اجماعا وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه
معنى الاسم وان شابه الفعل بخلافها اذ ليس فيها من معنى الاسمية شيء بل انتقل
الى معنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قوله تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه فانه مبتدا لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة (او منصوبة
المحل) بافعال محذوفة (على المصدرية) اي على انها مفعول مطلق فرويد زيدا

اي عاد المضارع المخاطب بعد صيرورته امرا الى اصله الذي هو البناء لزوال حرف المضارعة التي زيدت على ماضيه عند الجعل مضارعا قوله وهو البناء اي ذلك الاصل الماضوي الذي حكمه البناء لان الماضي بنفسه هو احد المبنيات الاصول حاشيه

قوله اي سكون آخر الامر سكون وقف وليس بسكون جزم كآخر واخر اصحاء الكلمة واما في معتل الاخر فالسقوط وقف عند البصرية وجزم عند الكوفية حاشيه

قوله قال المص حتى حكم اه اي انتهى حكم كون الاسم معمولا دائما حال كونه ملتبسا اي اسم كان الى الحكم بان اسماء الافعال مرفوعة المحل او منصوبة المحل وان قال البعض لا محل لها من الاعراب مع ان اسماء الافعال مندرجة في الاسم بالتاويل فان كان المؤول معمولا باعرابه فغير المؤول اشد اولوية واحق ان يكون معمولا دائما مطلقا حاشيه

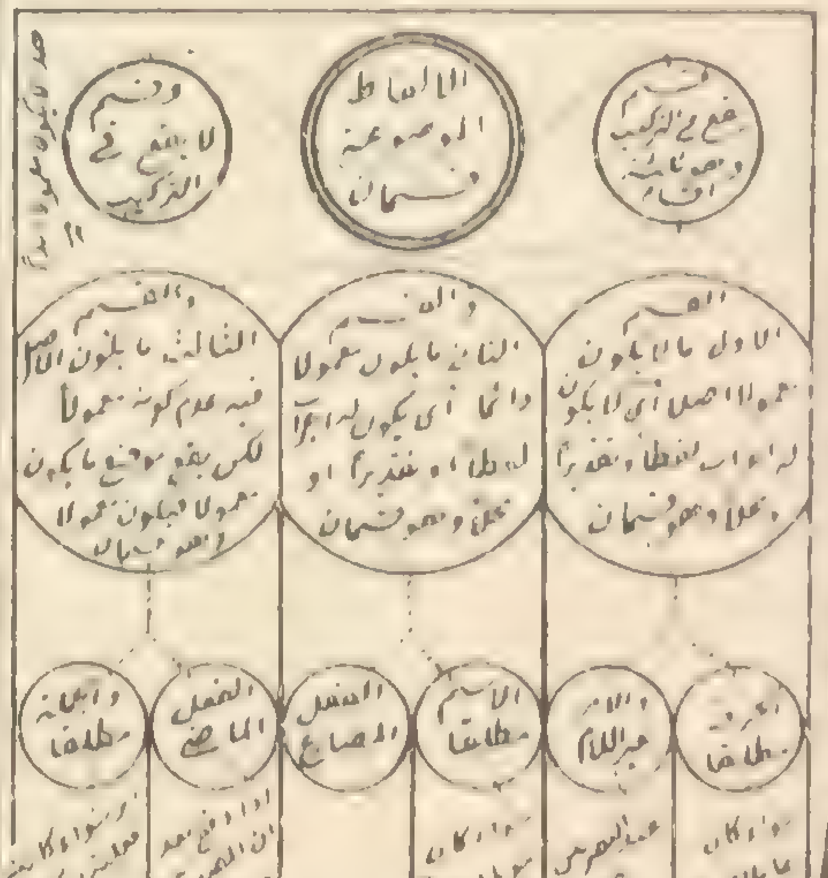

قال الرضي ليس بشيء لان قائما اسم لفظا ومعنى فصح ان يكون مبتدا بخلاف اسم الفعل فان معناه فعل ولا اعتبار بالصورة فان تسمع في تسمع بالمعيدي وان كان فعلا لفظا الا انه مبتدا فاسم الفعل اولى بذلك صح

زيدا مثلا في تقدير ارود زيدا او اروادا زيدا ورد بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء
الافعال ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا موجب
للبناء ح لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لا لها (وان قال بعضهم)
وهم المحققون على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار
عندهما وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش (لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل)
على ما هو المختار عنده كما سبق ونائبة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل
(وعلى ضمير الفصل) وهو ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كان معرفة او افعل من ولو
دخل عليهما عامل سمي به لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع
(نحو كان زيد هو القائم بالحرفية) لدلالته على غير مستقل وهو رفع اللبس فلا
يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير لكونه على صورته (خلافا
لبعضهم) وهو بعض البصرية فانه (يقول انه اسم لا محل له من الاعراب) قال في الامتحان
هذا بعيد لعدم نظيره في الاسم ولما كان السابق اسما واللاحق حرفا صورة نبه
على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال (واما اللام الداخلة على الصفات) من اسمي الفاعل
والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد (فقال بعضهم) وهو المازني
(انها حرف) لا اسم موصول (كغيرها) اي كغير الداخلة عليها فيكون مما لا يكون

و على ضمير الفصل اي حكم على ضمير الفصل في نحو كان زيد هو القائم بالحرفية فلا يكون معمولا قطعا وانما سمي هذا ضمير الفصل لفصله بين المبتدا والخبر لدفع اللبس بينه وبين النعت في مثل قوله زيد هو القائم وقيل سماه الكوفية عمادا اي ضمير العماد لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية وقد يقع بين الحال وذيها نحو جاءني زيد هو راكبا وبين اسم ان وخبره كقوله تعالى ان شانئك هو الابتر وبين معمولي كان كمثاله رحمه الله لانها في الاصل مبتدا وخبر وقد دخل عليها العوامل اللفظية وذلك الضمير يطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وغيبة وخطابا وتكلما كذا في امتحان المعنى ولكون صورته صورة الضمير سمي به والحكم بالحرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو الدفع المذكور خلافا لبعضهم من اهل البصرة فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله ذكره في الامتحان ورد مذهبهم في هذا بان المضمر لا يكون تاكيدا للمظهر وقد دخل على ذلك الضمير لام الابتداء نحو انك لانت الحكيم الرشيد زبدة الاسرار

قوله خلافا نصب على انه مفعول مطلق لفعل المقدر اي خالف البعض خلافا او حال اي قال النحاة ذلك خلافا اي خالفا او مخالفا لبعضهم عصام

قوله وهو بعض البصرية اي خالف ذلك البعض الذي ذهب الى حرفيته حذف الفعل مع فاعله لدلالة المصدر عليه ثم لما وقع الابهام في الفاعل اعيد باللام الجارة وجعل صفة للمصدر لتبيين فاعله اي خلافا ثابتا للبعض ولا يقال ان المصدر ح يجب حذف فعله ويكون نائبا عنه فلا يوصف كما لا يوصف المنوب عنه وهو الفعل لانا نقول هذا نحو سقيا اي سن العرب حذف الفعل وجوبا واقيم المصدر مقامه واضيف الى الفاعل مع ان الفعل لا يضاف والنائب لا يكون في حكم المنوب شرح الاسرار

قوله اعلم ان اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول حرف تعريف حقيقة عند المازني لكنها للعهد الذهني فيقع الموصوف بها موصوفا للنكرة كقوله تعالى الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان لا يستطيعون صفة للمستضعفين ويجوز ان يكون صفة للرجال

معمولاً اصلاً بل المعمول ح مدخولها (وقال اكثرهم) وهو غيره (هي اسم موصول) لاحرف (بمعنى الذى) فى المذكر (او التى) فى المؤنث فتكون مما يكون معمولاً دائماً فلا بدّ لها من اعراب مع انه ليس فيها بل فى مدخولها فبيّن وجهه بقوله (اعطى اعرابها) اى اللام (لما بعدها لما انتقل) اى لانتقال ما بعدها (من الفعلية الى الاسمية) لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها فى صورة الحرف (فاصل جاءنى الضارب زيداً جاءنى الذى ضرب زيداً فالاول) اى الذى (معمول) لكونه فاعل جاءنى (والثانى) اى ضرب (غير معمول) لكونه ماضياً واما اذا كان اصله جاءنى الذى يضرب زيداً فلا شك انه معمول مرفوع وانما اختار الاول لكونه اظهر فى التمثيل (فلما غير هذا الكلام) بان غير الذى الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاءنى الضارب (صار الاول) اى الذى (فى صورة الحرف) اى حرف التعريف وهو اللام وان كان فى المعنى والحقيقة اسماً (والثانى) اى ضرب (فى صورة الاسم) اى اسم الفاعل وان كان فى الحقيقة والمعنى فعلاً (فانعكس الحكم) بان انتقل الاعراب المحلى من الاول الى الثانى وصار لفظياً لعدم المانع فيه كما فى الاول (ترجيحاً لجانب اللفظ على جانب المعنى فى الاعراب الذى هو حكم لفظى) فالاعراب فى الحقيقة للاول الذى هو المعمول وان ظهر فى الثانى الذى هو ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين ما نقلناه

١٧ وبمعنى تثنية المذكر والمؤنث والجمع كذلك ح يثنى مدخولها ويجمع ويذكر ويؤنث ويجوز ان يعتبر صورتها حيث يكون معناها مثنية وجمعا او مؤنثا ويفرد مدخولها اعتبارا للفظها فيكون ما يكون معمولا دائما فتح الاسرار

١٧ لكن لا مطلقا بل اذا كانت الصفة بمعنى الحدوث واما اذا كانت بمعنى الثبوت فلا وتفصيل المسئلة فى حاشية المطول عند قوله فالفصاحة الكائنة فى المفرد للبنى وغيره فتأمل احمد بارلى

قوله لا مطلقا اقول بل مطلقا لان اسم الفاعل والمفعول اذا كانا بمعنى الثبوت يخرجان عن كونهما اياهما لان الحدوث مأخوذ فى تعريفهما فذلك سليمى فافهم منه لاحمد بارلى

٥١ واللام فى لما زائدة فى المفعول على ما اختاره فى مغنى اللبيب وقال الرضى كل موضع يتوهم فيه كون حرف الجر فى غير معناه المشهور او زائدة فالواجب فيه التضمين ففى كلام المص يضمن معنى العوض فاصل الكلام اعطى اعرابها ما بعدها عارضا له فحذف ما بعدها فاظهر بجرور اذكره مثله الفاضل العصام فى حاشية الجامى فتح الاسرار

٢١ قوله لانتقال ما بعدها اشار بتفسيره هذا الى ان كلمة ما فى قوله لما انتقل مخففة مصدرية واللام الداخلة عليه بالكسر جارة لكن يحتمل ان يكون اللام مفتوحة والميم مشددة منصوبة المحل على انه ظرف انتقل فح يكون لما من الظروف كاذا ويقال لما التوقيتية والحينية فيكون اسما مضافا الى ما بعده ح ح

٢٢ او يضرب زيدا واصل جاءنى المضروب غلامه جاءنى الذى ضرب غلامه واصل جاءنى الضاربان زيدا اللذان ضربا زيدا و الضاربون زيدا الذين ضربوا وهكذا فقس فتح الاسرار

قوله وانما اختار الاول يعنى الماضى حيث قال واصل جاءنى الضارب الذى ضرب ولم يقل الذى يضرب لان الضارب مشتق من ضرب لا من يضرب كما قاله الامام الاعظم فى مقصوده فاصل فاعل قال ولم يقل يفعل هذا سقط توجيه الشارح ح ح

انتقاء عن الرضى فافهم ولا تكن من الغافلين (والثانى) من الاثنين (الفعل المضارع) اتصل به نون جمع المؤنث ونون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع فى التركيب لا يخلو عن الجازم او الناصب والوقوع موقع الاسم (والقسم الثالث) من الاقسام الثلاثة (ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولاً لكن قد يقع موقع القسم الثانى) وهو ما يكون معمولاً دائماً (فيكون معمولاً وهو) اى القسم الثالث (اثنان ايضاً) اى كالقسم الثانى (الاول الماضى فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطاً او جزاء) بدون الفاء بقرينة المثال اذ انه لا يعتبر الجزم فى محل الماضى بل فى محل الجملة كما يجئ (يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب فى المعطوف) على ذلك الماضى (نحو اعجبنى ان ضربت) انت (وتقتل) بالنصب عطفاً على ضربت المنصوب محلاً لوقوعه موقع تضرب المنصوب لفظاً (وان ضربت وتقتل) بالجزم عطفاً على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطاً (ضربتك واقتل) بالجزم عطفاً على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء (وفى غير هذين الموضعين لا يكون) الماضى (معمولاً) لعدم مقتضى الاعراب (والثانى) من الاثنين (الجملة وهى على قسمين فعلية وهى) اى الجملة الفعلية على ما هو رأى صاحب اللباب ومختار المصرح فى هذا

١٥ فانها من حيث هى هى لا يكون لها اعراب لعدم موجبه فيها فاذا وقعت موقع الاسم او المضارع تكون معمولا لنيابتها عنه لا لوجود المقتضى فتح الاسرار

١٥ ولم يبين مطلق الجملة بتعريفها لقلة جدواه لان التفسير للمبتدئ وعلينا ان ننبهه وبعض ما يتعلق بالمقام فنقول الجملة اللفظ المركب الذى فيه اسناد مقصود لذاته فلا يكون له اعراب فى موضع نحو زيد قائم وقام زيد كلام وجملة وكذلك زيد ابوه قائم واما ابوه قائم منه فجملة ليس بكلام وكذا ما وقع صفة وحالا ومفعولا ثانيا لعلم وثالثا لاعلم ومعلقا عنه وغير ذلك مما له اعراب فالجملة لا يكون لها اعراب وقد يكون وذهب بعضهم الى ترادفهما ولم يقيد الاسناد فى الكلام بكونه مقصودا لذاته فكل كلام جملة وبالعكس وجعل بعضهم اقسامها اربعة فعلية واسمية وظرفية وشرطية ورد بان الجملة ان استحقت بدخول اداة الشرط عليها ان تعد قسما مستقلا من الجملة استحقت بدخول اداة الترديد نحو العدد اما زوج او فرد واداة النفى وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخل الشرطية فى الفعلية والظرفية وان استحقت ان تكون قسما برأسه كما اعتبره المص فى الامتحان بسبب انتقال العمل والاعراب من المتعلق اليها وشرط الاعتماد الا انه لما تم الفعل بكونها لفظا او معنى هنا ادرجها فى الفعلية تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط فبقى قسمان احدهما فعلية الخ فتح الاسرار

٢٧ اعلم ان الاصل ان يكون الجملة اثنين اسمية وفعلية لان المركب المشتمل على المسند والمسند اليه اما من اسمين او من فعل واسم فان بدأت باسم تسمى اسمية كزيد قائم وزيد ابوه قائم وان زيدا قائم وهل زيد قائم وما زيد قائما ونحو هيهات الامر و شتان زيد وعمر واقائم الزيدان وما قائم الزيدان عند الجمهور خلافا لصاحب اللباب فان مثل هيهات وما بعده من الجملة الفعلية دون الاسمية وان بدأت بفعل تسمى فعلية كقال زيد وهل قام زيد وزيدا اضربه ويا عبد الله لان التقدير ضربت زيدا وادعو عبد الله وبه اخذ ابن الحاجب وصاحب اللب وابن مالك سعد على راح

والمراد بالنسبة الاصلية الاسناد الاصلي وهو اسناد الخبر الى المبتدأ واسناد شئ الى ما قبله بحيث لو اسند الى ضمير لتغير الى التكلم والخطاب والغيبة واما اذا لم يتغير فيها فقد اشبه الخالي عن الضمير فاعتبر كانه لم يوضع لان يسند بل انما حصل بسبب العارض فكون اسناده عارضيا لا اصليا حسن حلمي

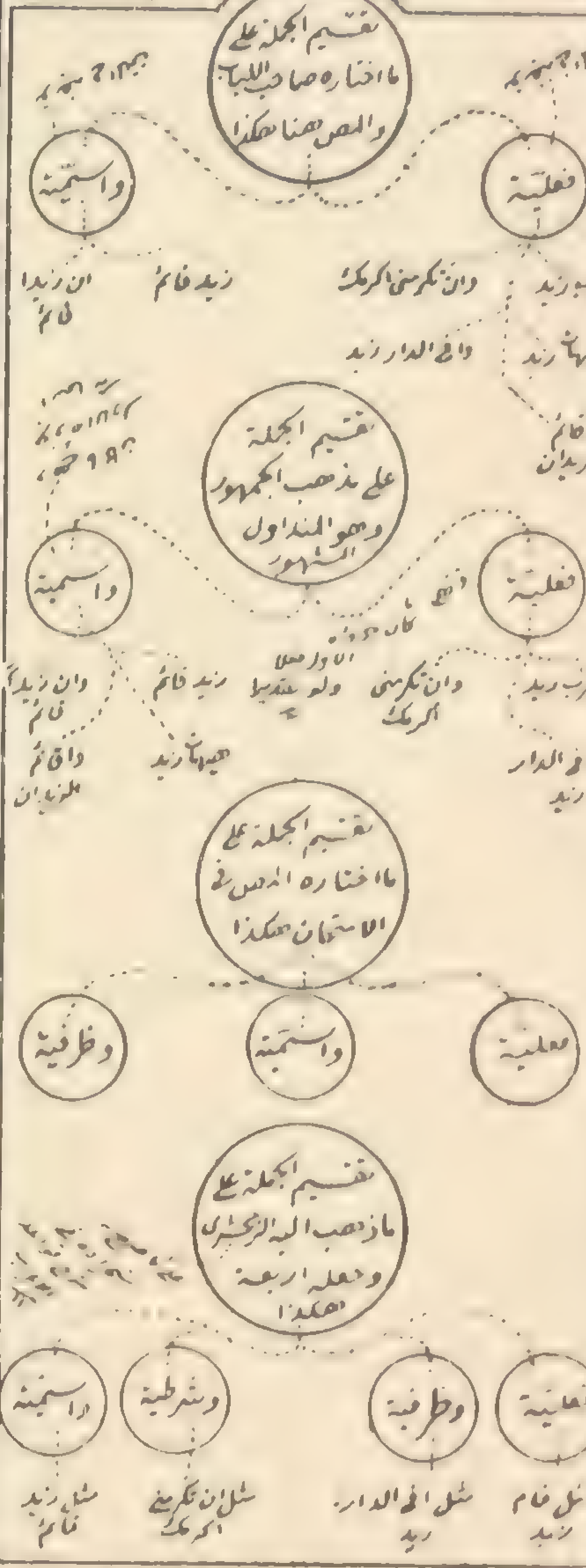

الكتاب الجملة (المركبة من الفعل لفظا) اي صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط اوبها (او معنى) والمراد منه ما يفهم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا او غيره بقرينة الامثلة (و) من (فاعله نحو ضرب زيد) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط (وان تكرمني اكرمك) مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروضها عن الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بعروض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية او الحالية او نحوها وخرج عن الاسمية ما يعرض له حرف عامل واستحق ان يعد قسما آخر من الجملة فتكثر الاقسام جدا (وهيهات زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق اسم فعل (واقائم الزيدان) مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم هما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو تقديرا والثانية بما كان جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور (وفي الدار زيد) مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق ظرفا فادراجها في الفعلية لكون الظرف من الفعلية لا لكونها مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل

العمل له ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فلما امتازت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسه فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه كما ظن (واسمية وهي) الجملة (المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة) مجرد (لفظها) من غير اعتبار دلالتها على معناها (فلا بد له) اي للفظها (من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد) لكونه مؤولا به كما سيشير اليه بقوله اي هذا اللفظ (حتى يجوز وقوعها) اي الجملة التي اريد بها لفظها (في كل ما) موضع (وقع) الاسم عز (فيه فتقع) تلك الجملة (مبتدأ وفاعلا) ونائبه (وغير ذلك) المذكور من المفعول واسم باب كان وان وغير ذلك (نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ) ونحو يقع زيد قائم فاعلا وجعل زيد قائم نائب الفاعل (ومنه) اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها (مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا) لكن موقعه ليس موقع المفرد ترشدك اليه كسرات فيه كما سبق ولذا فصل عما قبله بمنه (وكذا) اي كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة (ان اريد بها معنى مصدري اما بواسطة ان) بالفتح والتشديد (او ان) بالفتح والسكون (او ما المصدريتين) صفة للاخيرتين (كقولك بلغني انك قائم) اي

ف ١٤
يعني ان المص اعترض في الامتحان على جعل الجملة ثنتين فعلية واسمية وفسر الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا ولو مقدرا وجعل الظرفية داخلة فيها لكونها مقدرة بالفعل بان قال ان الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط الاعتماد فيه البصريون والفعل لا يحتاج اليه لا ملفوظا ولا مقدرا فيلزم الاعتماد وامتازت الظرفية عن الفعلية المفسرة بالتفسير المذكور وبالنيابة عن الفعل وانتقال ضميره اليه امتازت عن الاسمية واستحقت الظرفية ان تجعل قسما برأسها فالمناسب ان تجعل الجملة ثلثة ثالثها الظرفية وبعد الاعتراض لا يرد الا على جعل الجملة ثنتين اولها فعلية وفسرها بالمركب من الفعل لفظا او معنى وفاعله وجعل الظرفية داخلة في الفعلية لان الظرفية لم يتميز عنها بشئ يختص بها فلا يرد ما قال محمد العزيز النزوي ان هذا الاعتراض الذي اورده على من جعل الجملة ثنتين يناقض ما اختاره في اظهار الاسرار حيث جعل الجملة فيه قسمين فعلية واسمية احمد فارس

ف ١٣
قوله فلا مخالفة بين كلاميه في كتابيه اقول لان ادراجه اياها فيهما في الفعلية مبني على اصطلاح غيرهم قال الشارح في حاشية الامتحان وغيرهم اي غير القوم الذين شرطوا في الفعلية كون جزئها الاول فعلا لفظا او بسطهم وتقبل غير هؤلاء القوم او بسطهم لا ينافي جعل الجملة ثنتين في الاظهار بادراج الظرفية ايضا في الفعلية على اصطلاح غيرهم لما فهم انتهى

ف ٥
لما بين القسمين من الجملة اراد ان يبين المواضع التي يكون لها فيها اعراب بوقوعها موقع ما لا بد له من اعراب فقال فان اريد الخ تيم

ف ٦
قال البيضاوي في التفسير واذا قيل لهم آمنوا من تمام النصح والارشاد فان كمال الايمان بمجموع الامرين الاعراض عما لا ينبغي وهو المقصود بقوله عز وجل لا تفسدوا والاتيان بما ينبغي وهو المطلوب بقوله جل جلاله آمنوا انتهى ما في التفسير خاسه

قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فهذا مبتدأ ويوم بالرفع خبره مضاف الى الجملة الفعلية وهي ينفع مع فاعله والجملة مجرورة المحل مضاف اليه ليوم هذا على رأي المص وقيل ان يوم مضاف الى الفعل فقط وان كان من حق الفعل ان لا يضاف اليه لما به من الابهام المفرط لا يخصصه في نفسه فكيف يخصص غيره الا انهم تركوا القياس واستحسنوا في اضافة الزمان الى الفعل لان الفعل يدل على الزمان والحدث فصار الزمان بعض الفعل واضافة بعض الشئ الى ذلك الشئ جائز لا يقال الاضافة من خواص الاسم فكيف يكون مضافا اليه لانا نقول المراد من الاضافة كون الشئ مضافا وكونه مضافا اليه لا يكون من خواص الاسم لان الفعل والجملة قد يقعان مضافا اليه ذكره شارح الكافية سيرام على قواعد الاعراب

ومحل تلك الجملة الجر والجر بنفس المضاف عند سيبويه وباللام عند الزجاج وباللام او من عند قوم وبالاضافة عند بعض كذا في شرح قواعد الاعراب لشيخزاده

قوله ونحو قوله تعالى ان الذين الآية معطوف على قوله كقوله تعالى واعاده اداة التمثيل وتغييرها للتنبيه على التغاير بين المثالين فان الاول مثال للمضاف اليه وهو الجملة التي اضيف اليها وهذا مثال للمضاف اي للنحو وهو هنا الجملة المسند اليها المقارنة بهمزة الاستفهام وعديلها المؤولة بالمصدر بلا واسطة الالفاظ بالاتفاق

دليل لكونه بمعنى المصدر المثبت كونه بمعنى الاستواء لانه لو لم يكن لفظ سواء بمعنى المصدر لم يتعلق له عليهم

ذكر لفظ سواء على ستة معان الاول بمعنى المثوبة والثاني بمعنى العدل والثالث بمعنى الوسط والرابع بمعنى البيان والخامس بمعنى الشروع والسادس بمعنى القصد فمن اراد التحقيق والاطلاع فليرجع الى تفسير ابن عادل

قبا مكث (وكقوله تعالى وان تصوموا) اي صيامكم (خير لكم) ونحو اجلس ما دام زيد جالسا

اي مدة دوام جلوسه (او بغيرها) اي بلا واسطة هذه الثلاثة (نحو الجملة التي

اضيف اليها) من الجملة التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه

ضمنا بلا نسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد ليس مطلق

الحدث بل الحدث مع النسبة واراد تنها فيقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا

اليها كما تقتضيه ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل

لان المقتضي للامتناع النامة لا المطلقة (كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم

اي يوم نفع صدق الصادقين) قال الفاضل العصام اختلفوا في ان المضاف اليه

في مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت

مضافا اليه والمصرح صحح الثاني في الامتحان والظاهر انه الجملة بلا تاويل كما اشار

اليه في تعريف المضاف اليه وتنبيه فيما علقه عليه فيخالف ما ذكره هنا ويحتمل

انه الجملة بتاويل الاسم فلا يخالفه وفي كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا كما

لا يخفى على من يتتبع كلامه (ونحو قوله تعالى) ان الذين كفروا (سواء) اسم بمعنى الاستواء

نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما في قوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم

(عليهم) متعلق به اي عندهم وهو مرفوع على انه خبر ان وقوله (ءانذرتهم ام لم

تنذرهم) مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدأ وذلك خبره قدم عليه

اعتناء بشأنه فالجملة خبر ان (اي) ان الذين كفروا مستو وسيان عندهم

في عدم الجدوى (انذارك وعدم انذارك) وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة هنا

المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام

لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما كما جرد الامر والنهي عن معنييهما في قوله تعالى

استغفر لهم او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام التجدد

والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده

كما سبق اليه الاشارة (ونحو) قول المنذر حين رأى المعيدي واستحقره وقد بلغ

اليه من كلامه ما يعجبه (تسمع) بالرفع مبتدأ بان جرد عن النسبة التامة والزمان

واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير الآتي وجه العدول

مثل ما مر واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل لفقد عامله لفظا

فليس مما نحن فيه (بالمعيدي) منسوب الى معد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف

تشديد الدال استثقالا له مع ياء التصغير (خير من ان تراه) خبره وهذا مثل لمن

خبره خير من رؤيته (اي سماعك وهذا الاخير) اي مثل تسمع (مقصور على السماع

من اهل اللغة ولا يقاس عليه بخلاف غيره مما سبق (و) الواقع (في غير هذين الموضعين)

شأنه التغيير والتجدد في مفهوم الفعل ففي لفظ الفعل ايهام تجدد الانذار ووقوعه وعدم نفع ذلك اصلا وهذا ادل على افادة قطع رجاء الايمان بالكلية ولو قيل سواء عليهم انذارك وعدم انذارك لم يفهم المعنى المذكور وانما يدل على نفي الانذار في الجملة واشار الى الثاني بقوله والتوصل الى ادخال الهمزة وام عليه وهو مجرور معطوف على ايهام يعني عدل عنه الى الفعل لما فيه من حسن دخول الهمزة وام عليه ولا يحسن دخولهما على المصدر لما تقرر ان الاستفهام اولى بالفعل سيرام على العاصي

وانما قال ايهام التجدد لان حقيقته انما تستفاد من الفعل المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار دخول الزمان الذي من شأنه التغير والتجدد في مفهومه او باعتبار ان الماضي هنا بمعنى المضارع الذي يفيد الاستمرار التجددي بقرينة لا يؤمنون وعدل الى الماضي ليفيد ان الانذار كانه وقع وهنا ليس كذلك

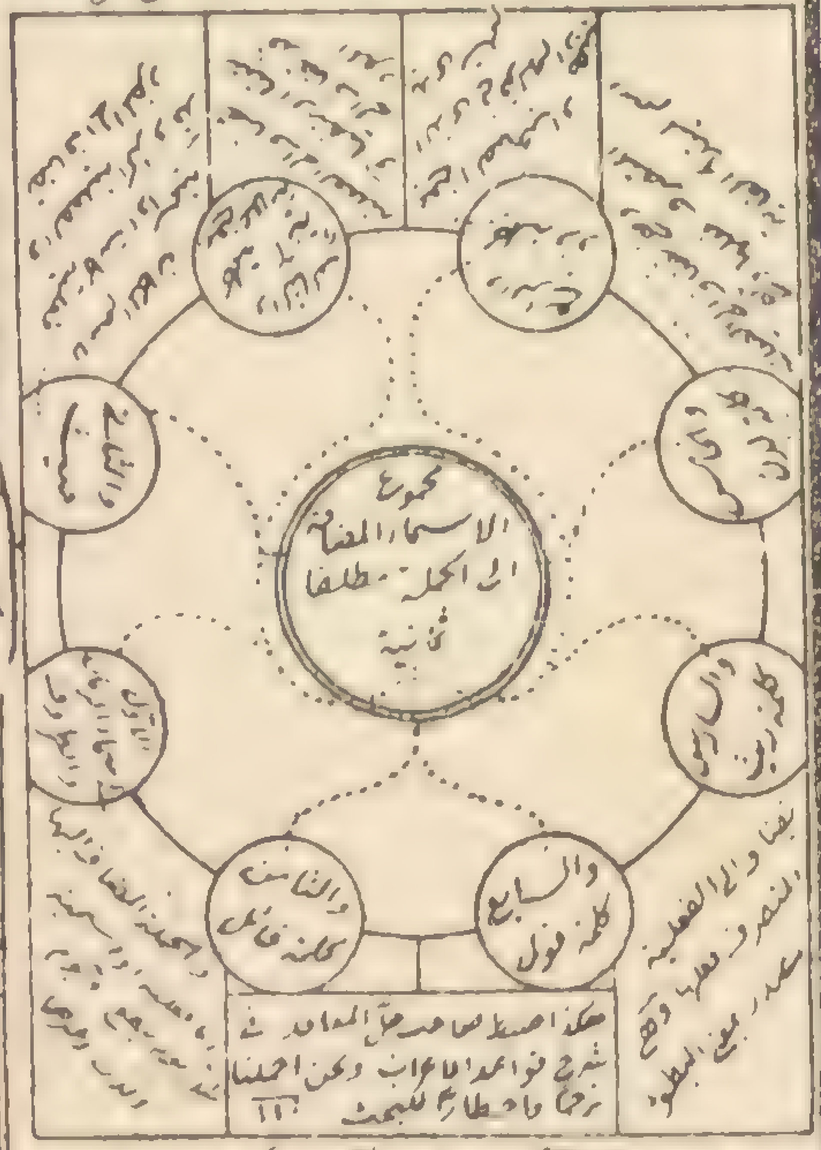

اللذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى مصدري وذلك الخبر هو الموضع الذي اريد بها فيه معناها المطابقي (لا يكون له) اي للواقع في ذلك الخبر (اعراب الا ان تقع) اي الجملة (خبر المبتدأ نحو زيد ابوه قائم) مثال للجملة الاسمية (او خبر الباب ان نحو ان زيداً قام ابوه) مثال للجملة الفعلية (فتكون) الجملة الواقعة خبر لهما (مرفوعة المحل او) تقع خبر الباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او) خبر الباب (كاد نحو كاد زيد يخرج او) تقع (مفعولا ثانيا لباب علم نحو علم زيد عمراً ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمراً بكراً ابوه قائم او) تقع الجملة (معلقا عنها) نائب الفاعل (نحو علمت اقائم زيد) فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية (او) تقع (حالا نحو جاء في زيد وهو راكب فتكون) الجملة الواقعة في هذه المواضع من خبر كان الى الحال (منصوبة المحل او) تقع الجملة (جوابا لشرط جازم بعد الفاء) الذي يجيء للربط فيما لا تأثير لاداة الشرط فيه ولو من وجه وسيجيء تفصيل ما تؤثر فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب ويجوز فيه الوجهان (او) بعد (اذا) التي للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب الفاء في الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر فيفيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو

مطلب في وقوع الجملة مفعولا

وترك المص مثال الجملة الفعلية الواقعة خبر المبتدأ وترك مثال الجملة الاسمية الواقعة خبر الباب ان والقياس ان يأتيهما لصنعة الاحتباك قررها سعدي چلبي في حاشية القاضي فلا تغفل
علي البغدادي

وانما قال معلقا ولم يقل معلقة لان الجملة مؤنث قلنا يستوي فيه المذكر والمؤنث لانه اذا اسند الى الجار والمجرور يجب تذكيره حالة وتانيثه مثل ممرور به ممرور بها ممرور بهما

معلقا عنها اي عن الجملة العامل بسبب تصدرها ماله صدر الكلام وهو الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومعنى التعليق تعذر وصول العامل في اللفظ الى المعمول لاجل تصدر احدى هذه الثلاثة على الجملة المعمول بها
حل معاقد شرح قواعد الاعراب

١٥
وانما قيد بكونه ثانيا لان باب ظن وعلم من دواخل المبتدأ والخبر والجملة لا يكون الا خبرا فتخرج من هذا الكلام فائدة التقييد بقوله ثالثا

٦٧
اما بغير الواو نحو وجاؤا اباهم عشاء يبكون فجملة يبكون نصب على انه حال من الفاعل اعني الواو في جاؤا فيكون لبيان هيئة الفاعل او بالواو والجملة اسمية نحو قوله تعالى ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى الواو للحال وانتم جملة اسمية في محل النصب حال من الواو في لا تقربوا وقوله عم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فالجملة الاسمية اعني هو ساجد في محل النصب حال من اقرب او فعلية نحو قالوا انؤمن لك واتبعك الارذلون
حل المعاقد

٨
قوله الشرط مضاف اليه جازم لا موصوف له بدليل ان جزم كل من الشرط والجزاء لاداة الشرط لا له على تقرير المص وان كان الاخفش على ان جزم الشرط للاداة وجزم الجزاء للشرط

قيد بالجازم لان جزء من ادوات الشرط لا تعمل وبقوله بعد الفاء لانه اذا لم يكن الشرط كذلك لا يكون له اعراب وسيجيء في الاسرار

٢
الداخلة على متعاقب الجزاء على الشرط الرابط بينهما لمساعدة الجزاء بعدما امكان التاثير فيه وعدم صلاحيته للشرطية من الشرط سواء كانت واجبة الدخول او لا
محمد بارلي

(نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون) الجملة الواقعة بعدهما جوابا لشرط جازم (مجزومة المحل) لكونها جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها ولو تقديرا فيكون محلا وسيجيء الفرق بين المحلي والتقديري (او) تقع (صفة لنكرة) لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها في حكم النكرة لصحة تأويلها بها (نحو جاءني رجل ابوه قائم) فيصح التأويل بقائم ابوه (او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب ويقتل او) معطوفة على (جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه قائم وابنه قاعد او) تقع (بدلا من احدهما) اي المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها اوفى منه بتأدية المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل وقيل تفسير له وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه اوفى بتأدية المراد الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه التزاما وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل الفهام في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي اوردها المعاربون فهي مما ليس له محل من الاعراب فمن اوردها في هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب (او تاكيداً للثانية) اي الجملة التي لها محل من الاعراب نحو زيد

مطلب كون الجملة من التوابع

١٢
ولا تقع الجملة صفة الا لنكرة لان الجملة في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول فلا بد من المطابقة بين الصفة والموصوف تعريفا وتنكيرا وقال بعضهم الجملة ليست معرفة ولا نكرة لانهما من عوارض الذات وهي لم تكن ذاتا وقولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير يختص بالنعت المفرد وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة مع انها لم تكن معرفة ولا نكرة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول مررت برجل ابوه زيد بمعنى كائن زيدا
من كلمات ابو الكمال

٢٠
وانما قيد المص بقوله لنكرة لان الجمل كلها نكرات على ما صرحوا به في كتبهم فلا تقع الجملة صفة للمعرفة قطعا فاخرج المص لذلك مثالا قوله جاءني رجل ابوه قائم فابوه قائم جملة اسمية مرفوعة المحل على انها صفة لقوله رجل منكر لكون الجملة نكرة طابقت الصفة الموصوف ثم لم يبق حاجة الى قول الشارح فيصح التأويل بقائم ابوه بل هو زائد لا يستفاد منه فائدة ما
حاشية سماحة

هل هذا الا بشر مثلكم جملة الاستفهام مفسرة للنجوى فلا محل لها من الاعراب هذا عند الجمهور واما على راي الشلوبين فمحلها النصب لان المفسر في اعراب المفسر واعرابه النصب لكونه مفعولا لاسروا وقيل في محل النصب بدل منها اي من النجوى بدل الكل او البعض هذا هو الراجح عند الزمخشري حيث ذكره مقدما على سائر الوجوه ولم يذكر الوجه الاول اصلا ورأسا وقال هل هذا الا بشر مثلكم هذا الكلام كله في محل النصب بدلا من النجوى اي واسروا هذا الحديث ويجوز كونها مفعولا لقول مقدر كما قال الزمخشري ويجوز ان يتعلق بقالوا مضمرا والمص ضعفه حيث ذكر بقيل لكن الاولى ما قاله العلامة ثم قد يكون التنكير اشارة الى قلة الفاعل لا لضعف المفعول لكن السياق مائل عنه
شرح على قواعد الاعراب

هذا اشارة الى محمد عليه الصلوة والسلام الا بشر مثلكم في الاكل والشرب وسائر ما يحتاج اليه لاعتقادهم ان الرسول لا يكون الا ملكا وان كل من ادعى الرسالة من البشر وجاء بالمعجزة فهو ساحر ومعجزته سحر فلذلك قالوا افتأتون السحر وانتم تبصرون على سبيل الانكار كما قيل

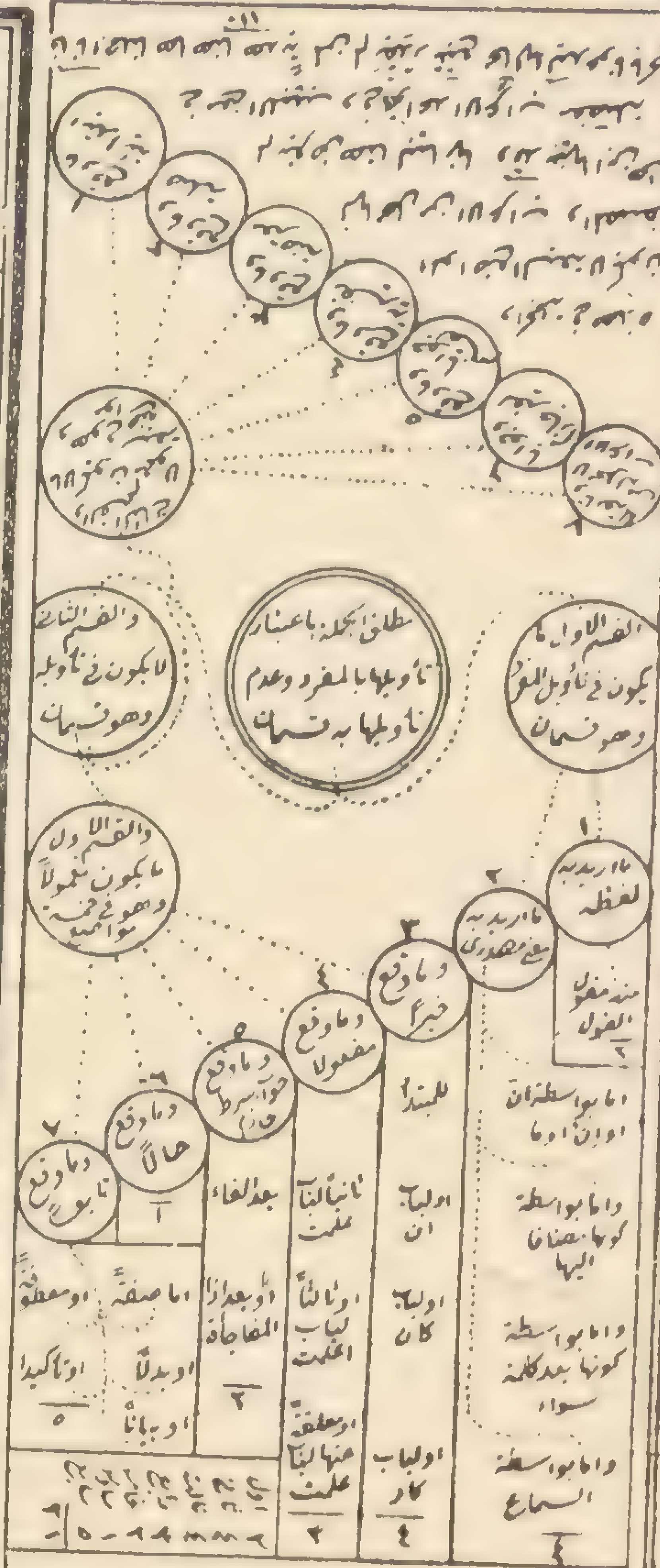

ضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم (او بيانا لها) اى للثانية لخفائها (على راى)
اى راى اهل المعانى وقال ابن هشام فى مغنى اللبيب فى بيان الفرق بينه وبين البدل انه
لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال فى موضع آخر ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة (فيكون اعرابها على حسب اعراب المتبوع) ان كان اعرابه
رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم ولما بين احوال
الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين محصوله على وجه الاجمال
ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال (فظهر من هذه الجملة) اى من قوله فان
اريد بالجملة الى هنا (ان الجملة قسمان قسم فى تاويل المفرد فيكون له اعراب فى كل موضع)
كالمفرد اذ الكلام فى الالفاظ الواقعة فى التركيب (وذلك) القسم (ايضا) اى
كالجملة مطلقة (قسمان) الاول (ما اريد به لفظه و) الثانى (ما اريد به معنى مصدرى
وقسم من الجملة) صرح بها مع ظهور تقسيمها لبعدها ولئلا يتوهم من اول الامر
ان هذا قسم من القسم الاول منها (لا يكون فى تاويل المفرد) بالتاويل المذكور وان
صح كونها فى تاويله بغيره (فلا تكون معمولة) فى جميع المواضع لاستقلالها بالافادة
(الا فى خمسة مواضع خبر) اى خبر كان (ومفعول) ثان او ثالث (وجواب شرط جازم
مع الفاء او اذا وحال وتابع) لمفرد وجملة لها محل من الاعراب (ثم) اى بعد

ولما ترجم المص للاخوان اجمال البحث بقوله فظهر من هذه الجملة
الخ ناسب لنا اعانة التفهيم بطريق اسهل مشتملا على التفصيل
التسهيل فنقول فما بينه النحويون من ان الجملة التى لها محل من الاعراب
خمسة فهو اجمال وتفصيلها احدى وعشرون كما بينا واشرنا
هنا بجدول وارقام اوضح بيان واشارة ١٢٠

بعد ما علمت ما لا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم ان (المعمول على نوعين معمول بالاصالة
ومعمول بالتبعية) اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ويشترك بين الواحد والجماعة
النوع (الاول) من النوعين وهو المعمول بالاصالة (اربعة اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة) ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة
بها وواحد منها الفعل المضارع (الاول الفاعل) قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه فى الاغلب جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل لانها اشد
احتياجا لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة فى وضعه
يقتضى الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضى لذاته
ارتباطا بشئ ولان عامله اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة العامل مع المعمول
موجبة لقوة عمله الذى هو الرفع فيكون اقوى فى المرفوعية من المبتدأ وهى امارة
الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذى لا نزاع فى اصالته بالنسبة
الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بلا شبهة واما اصالته
بالنسبة الى النائب فغنية عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو
الاصل فى المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق
فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة هذين الوجهين

مطلب المعمول بالاصالة

قوله اربعة اصول واربعة ملحقة بها اه اطلاق الالحاق الى هذه
الاربعة وجعله مقابلا للاصول يوهم خلاف المراد اذ الملحق بالشئ
يكون خارجا عن ذلك الشئ والمقابلة تقتضى عدم اصالتها مع ان
كلها معمول بالاصالة ولا يلزم من كون الشئ فى حكم شئ كونه ملحقا
به فالصواب ترك هذا التقسيم حاشيه الهوى

فيه اشارة الى ان رفع الفاعل لقوة عامله بخلاف المبتدأ والخبر فان
عاملهما ليس بقوى لكونه معنويا ورفع المبتدأ والخبر لشباهتهما
بالفاعل فى كون المبتدأ مسندا اليه والخبر جزءا ثانيا تم

فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة
الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل فى الحكم
جزء المبتدأ او المبتدأ وجزء اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبت
اصالة الفاعل بالنسبة الى سائر المرفوعات عصام حاشى

مطلب الفاعل

اقول مذهب الخليل ان الفاعل هو الاصل والمبتدأ محمول عليه وعند
سيبويه بالعكس وذهب الاخفش وابن السراج الى ان كل واحد
منهما اصل بنفسه حجة الخليل من وجهين احدهما ان الاعراب جئ به
للفرق والفاعل احوج الى الفرق اذ لا يمتاز عن المفعول الا باعرابه
واما المبتدأ والخبر فانه يتميز المبتدأ عن الخبر عن غير اعراب لانك
لو قلت زيد قائم علم ان الذات مبتدأ والصفة هى الخبر
شرح الدر

وجه اصالتها ان الجملة والكلام لا يكونان الا بالاسناد فكل جملة
كان الاسناد قويا يكون اصلا وهو فى الجملة الفعلية قوى لانه ماخوذ
فى مفهوم الفعل فان من جزء معناه النسبة الى فاعل ما بخلاف الاسم
فان النسبة ليست ماخوذة فى معنى الاسم منلا احمد

لانه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ فانه عدمى معقول وقوة المؤثر
تقتضى قوة الاثر فالفاعل فى المرفوعية اقوى من المبتدأ ولا يجارى
ما ذكر فى المبتدأ حاشيه حالى

اصالة المبتدأ في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر من الاول افادة الاحالة
في كونه مسندا اليه ومن الثاني افادة الافرعية في كونه محكوما عليه وهما غير مطلوبتين
هنا كما لا يخفى (وهو) اي الفاعل (ما) مرفوع ولو محلا بقرينة المقسم (اسند) اي
نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة (اليه الفعل) الاصطلاحي
خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ لان ما اسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل
جامد او مركب مع المرفوع سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب
(التام) خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل اسما له كما مر (المعلوم)
خرج به النائب قيل ذكر المعلوم يغني عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في
التعريفات على ان اعتبار المتأخر عن المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى (او ما) بالاسم
(بمعناه) من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما عبارة
عن مرفوع اندفع ما اورده في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به
فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد
بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وقال فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او
شبهه نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا ان كون ما عبارة عن المرفوع
لا يفيد للمبتدي في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود ولاجراء اعرابه مخصوص

مطلب تعريف الفاعل

ف ١٥ وانما قال اسند ولم يقل اخبر ليدخل فيه الفاعل من الامر والنهي والاستفهام
وانما قال ما اسند اليه الفعل ولم يقل اسم اسند الفعل اليه ليدخل فيه
الفاعل الذي ليس باسم صريح نحو اعجبني ان ضربت زيدا فانه مع الفعل
في محل الرفع بانه فاعل اعجبني وليس باسم وان كان في تقدير الاسم
متوسط

ف ١٥ والنسبة التعلق والاسناد نسبة يصح السكوت عليها ونسبة بعضها بمعنى الفعل
لا يصح السكوت عليها وحيث يراد بالموصول المرفوع لا يدخل المفعول
وغيره من المتعلقات في التعريف فلا ينتقض منعا فتح الاسرار

ف ١٦ بما عنت المفسر ان الاسناد قسمان تام كما في الكلام وعام كما في الجملة
فالمراد هنا الثاني بقرينة او ما بمعناه ح

ف ١٧ نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول لان النسبة فيها غير تامة لان الثاني
الاول غير معتبرة وانما المراد هو الحدث والمقصود الاصلي في الاخير
هو الذات وان اخذ النسبة في وضعها [illegible]

مطلب
لابد ولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت الشئ للشئ سواء
[illegible]
[illegible] ان قام فرض الوقوع
لا [illegible] الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط
الى ما استهر من تكلفه بان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا
او نفيا [illegible] وثانيا [illegible] ان التقييد بالاصالة
لا يختص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد [illegible]

قوله اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات ويفهم منه ان المعلومية
تستلزم التامة مع انها لا تستلزمها لان كان مثلا معلوم على ما
بين في الصرف مع انه ليس بتام بل ناقص ع ا

ف ١٨ نقل من العصام البردوي في حاشيته الكافية على المختصر في بحث
التعقيد ان الايراد على التعريف باغناء اللاحق عن السابق غير متعارف
بل هو فاسد في نفسه ١١

وهو المرفوع هنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب
اولا كونه معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها
وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز بعضه عن بعض
فكون ما عبارة عنه مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن عرف
المرفوع او المنصوب بسليقته او غيرها ولا يحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يستوف فيه هذا البيان فالورود عليه بما اورده (نحو ضرب زيد)
مثال لما اسند اليه الفعل التام المعلوم (واقائم الزيدان) مثال لما اسند اليه ما
بمعناه نسبة تامة لما انه جملة فعلية ومثالها نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة
نحو زيد قائم ونحو قائم ابوه وغير ذلك (وهيهات زيد) اي بعد مثال لما اسند اليه ما بمعناه
من اسم فعل اسنادا تاما لما انه جملة فعلية (والثاني) من التسعة (نائب الفاعل)
عدل عن قولهم مفعول ما لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لا يتناول
نحو درهما في اعطي زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي
اللغوي مع انه ليس منه قدمه لئلا يقع الفصل بين النائب والمنوب (وهو ما)
مرفوع ولو محلا (اسند) اي نسب (اليه الفعل) خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ
(التام) خرج به ما اسند اليه الناقص (المجهول) خرج به الفاعل (او ما بمعناه)

مطلب رفع سؤال الدور من تعريف الفاعل

ف ٨ قوله مثال لما اسند اليه الفعل التام الخ واما الضرب العبارة
المسلطية هكذا الكلام يشبه قول المص ضرب زيد بلا ذكر المفعول
الا ضرب زيد في مثال النائب الآتي ولو بالتوهم ان على المص ان
يقول ضرب زيد عمرا لدفع ذلك التوهم حاشية [illegible]

ف قوله نحو زيد قائم ابوه وغير ذلك فيه بحث والا فالصواب
تركه نحو لان المثال زيد قائم ابوه لا نحوه لان المثال جزئي يذكر
لايضاح الامر الكلي ونحو ليس بجزئي وان ذكر غير ذلك يكون نحو
مستدركا واما الاشارة الى كثرة الامثلة وانواعها فحاصلة
بذكر نحو بعد ذكر المثال م ا خ

ف ١١ اعلم ان كلمة ما يحتمل ان يكون عبارة عن الفعل وشبهه فاضافة
المفعول الى ما بمعنى اللام اي مفعول للفعل وشبهه لم يذكر فاعله
وكذا اضافة الفاعل الى ضميرها لامية ويحتمل ان يكون عبارة
عن المفعول فالاضافة بيانية اي المفعول الذي هو مفعول لما
لم يذكر فاعله وكذا اضافة الفاعل الى ضميرها لادنى ملابسة
او المضاف محذوف اي لم يذكر فاعل عامله احمد مارلي

قوله لم يسم من التسمية بمعنى وضع الاسم اي مفعول فعل او
ما بمعناه لم يذكر فاعله ثم جعل هذا التركيب علما لنائب الفاعل
مسعود

مطلب نائب الفاعل

ف ١٢ اي تجب اضافة المفعول الى ما الذي هو عبارة عن الفعل او اسم
المفعول او المنسوب يفهم من اضافة المفعول الى ما لغة ان هذه
العبارة شاملة لدرهما اذ يقال انه مفعول ما لم يسم فاعله وان
لم تشتمل باعتبار الاصطلاح لان هذه العبارة اي مفعول ما لم
يسم فاعله اصطلاح لمرفوع لا لمنصوب م م

ف ١٣ وانما قال بحسب المعنى الاضافي اللغوي لانه بحسب المفهوم الاصطلاحي
الذي هو مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه لا يتناوله ايضا
لان نحو درهما وان حذف فاعله لكن ليس بقائم مقام الفاعل
احمد مارلي

ف ١٥ اي ليس من مفعول ما لم يسم فاعله بحسب المفهوم الاصطلاحي الذي
هو المراد من اللفظ المذكور احمد مارلي

من اسم المفعول (نحو ضُرب زيدٌ وامضروبٌ الزيدان) ونحو زيدٌ مضروبٌ ومضروبٌ غلا

أو هاشمي او هاشمي ابوه (ولا يكونان) اى الفاعل ونائبه (الا اسمين او ما

في تأويله) اى الاسم المدلول عليه باسمين لكونهما مسنداً اليهما (غير) الا (ان النائب

قد يكون جاراً ومجروراً) وقد سبق ان المتعلق قد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع

المحل على انه نائب الفاعل (نحو مُرَّ بزيد ونجب أزاد عامله) اى النائب الذي هو جارٌ

ومجرورٌ (وتذكيره) لانه من حيث هو هو لا يكون مثنى ولا مجموعاً ولا مؤنثاً فلا وجه

لتثنية عامله وجمعه وتأنيثه وان كان المجرور ضميراً مثنى ومجموعاً او مؤنثاً بخلاف

الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان كلاً منهما اذا كان ضميراً مثنى مثنى عامله و

اذا كان مجموعاً جمع واذا كان مؤنثاً يؤنث (ولا يجوز تقديمهما على عاملهما) بالاستقرا

وقيل في الفاعل لئلا يلتبس بالمبتدأ وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في

النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق بيانه في هذا الكتاب (ولا حذفهما معاً)

لكون النسبة مأخوذة في مفهوم عاملهما وضعاً سوى المصدر فلا يفيد بدونهما

(الا من المصدر وقدمر) بيان حذفهما معاً منه (وكل منهما) من الفاعل والنائب

(قسمان مضمر) وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ولو معنى

(ومظهر) وهو ما ليس كذلك (فالمضمر) الذي هو قسم منهما (ايضا) اى ككل

لما قد سبق ان المتعلق قد يسند الى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على انه نائب الفاعل فعلى هذا يكون غير بمعنى الا في الاستثناء المتصل اعطى اعراب مدخولها اياها لكونها اسما فكان مستثنى مفرغا لكن المشهور في السنة المعربين انها هنا بمعنى الا بمعنى لكن ولا يلزم من كونها بمعنى الا كونها عاملة عملها لانه كم من شيء يكون بمعنى شيء ولا يأخذ كل حكمه ولو سلم يقدر له خبر فيكون المعنى الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا ثابت فاعطى اعراب مدخولها اياها لكونها اسما واضيف اليه فاختج الى عامل يصح المعنى به وذلك والله تعالى اعلم ان الحصر المفهوم من الكلام على معنى ويصح حصرهما على الآتية حال كونهما غير ثبوت كون النائب جارا ومجرورا فتح الاسرار

لان النائب الذي هو جار ومجرور من حيث هو اى النائب جار ومجرور لا يكون مثنى الخ لان هذه الاوصاف طارية للعامل لاجل اشعار اتصافهما بهذه الاوصاف فاذا لم يتصف النائب الذي هو جار ومجرور بها لم يتصف العامل بها تأمل احمد نارج

قوله وفيه بحث الظاهر ان الضمير راجع الى القول الثاني لكن فيه ان تخصيص البحث به من غير مخصص اذ كما كان فيه بحث كان في القول الاول بحث بينه المص في الامتحان قال الشارح رح في حاشيته واما ما قاله بعض الكل من انه كالجزء الثاني ففيه بحث ايضا لما سبق انه كذلك في الضمير المتصل لا في مطلق الفاعل انتهى ويحتمل ان يكون راجعا الى القولين بتأويل ما ذكر وان اردت بيان البحث في القول الاول فارجع الى الامتحان وحاشية الشارح عليه م ن

يحتمل ان يكون راجعا الى القولين والى قول قول الشارح رح ولا يجوز في النائب الخ بتأويل ما ذكر بقرينة ما نقل من قواعد الاعراب من مذهب الكشاف وبقرينة تأخير قوله وفيه بحث من قوله ولا يجوز اه ١١٠

وفيه اشارة الى ان تقديم نائب الفاعل على عامله جائز عند الكشاف كما في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا وعنه نائب الفاعل لمسئولا عند الكشاف وعند غيره لا يجوز تقديمه على عامله وعنه مفعول به غير صريح لمسئولا كما في قواعد الاعراب لمحرره

لان النسبة الى المرفوع غير مأخوذة في وضعه لان الواضع نظر في وضعه الى ما هية فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه المرفوع عقلي لا وضعي فلا يحتاج الا ذكره البتة

مطلب وجوب اعراب نائب الفاعل

مطلب نائب الفاعل والمفعول ...

منها (على قسمين مستتر) اى منوى غير ملفوظ حقيقة لعدم وجوده اصلاً بل حكماً

بان حكم بملفوظيته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلاً ومؤكداً او معطوفاً عليه

وغير ذلك (وبارز) متصل بقرينة ما سيأتي من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو

غير مستقل (فالمستتر ايضاً) اى كالمضمر (قسمان واجب الاستتار بحيث لا

يجوز ابرازه ولا يسند عامله الا اليه) لا الى اسم ظاهر كما في جائز الاستتار (وجائز

الاستتار بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول) اى واجب

الاستتار يكون (في المتكلمين) اى المتكلم وحده مطلقاً ومع غيره كذلك

(والمخاطب المفرد المذكر) ولو امراً او نهياً بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها

ضمير بارز فاعل عند الجمهور كما يجيء (من غير الماضي) فان كلاً منهما يبرز في المتكلمين

والمخاطب المفرد مذكراً او مؤنثاً من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتفرع

عنه فلا يبرز في متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلاً قوياً لكون المتكلم

مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل بل يستتر لينحط درجته

عنها فان البارز لكونه لفظاً حقيقياً اصل قوي فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل

به بخلاف المستتر فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعاً ضعيفاً فلا يفيد مزية وفضيلة

فيما اعتبر فيه بل انحطاطاً ونقيصة ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع

اى الى ذلك المستتر الواجب استتاره اذا لم يمنع مانع من الاستتار وذلك لانه وضع الضمائر للاختصار والمستتر اخصر فمتى امكن الاستتار لا يسوغ الابراز شرح اول قصاراه

الواو الداخلة على لو وان الوصليتين للحال عند الجمهور وللعطف على مقدر نقيض المذكور عند بعض النحاة وللاعتراض عند بعض آخر سواء توسطت بين اجزاء الكلام او تأخرت فعلى الاول يفيد اولوية نقيض الشرط للجزاء وعلى الثاني يفيد ان المساواة بين النقيضين وعلى الثالث يفيد ان معنى ما بعده يتعلق بمعنى الكلام السابق الطوى على الامتحان

فرقا بين للمذكر والمؤنث ولم يعكس مع ان البارز قوي مناسب للمذكر القوي نعم من حيث البارزية قوي لكنه من حيث مجيئه للتأنيث فرع مناسب للمؤنث الفرعي ليكون اعراب الاصلي بالحركة اصلا واعراب الفرعي بالحروف فرعا فلو لم يبرز لم يكن اعرابه بالحروف حاشية امتحان

مطلب ...الكتاب

مطلب وجوب الاستتار

في الاستتار في الغائب المفرد مذكرا ومؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم و
المخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر أيضا لكون المظهر للغائب وهو
خلاف ما يقتضيه صيغة التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره
(نحو اضرب) للمتكلم وحده (ونضرب) للمتكلم معه غيره (وتضرب) للمخاطب المفرد
المذكر (و) في (اسم فعل الامر نحو نزال) بمعنى انزل (وصه ومه) بمعنى اسكت
واكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم فعل الماضي بل يجوز نحو
هيهات زيد وزيد هيهات (و) في (افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل) اذ فيه لا يرفع الظاهر
لما سبق فيجب الاستتار (نحو زيد افضل من عمرو و) في (اسم الفاعل واسم المفعول
وما كان بمعناهما) من اسم المستعار والمنسوب (و) في (الصفة المشبهة والظرف
المستقر اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل) ولو حكما كما في اسم المفعول وما
بمعناه (الظاهر) واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر
ح ولا يجوز اسنادها الى البارز لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل لا يوجد فيما
يشبهه لتنحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه (نحو جائني ضارب
او مضروب او اسد) اي مجترئ (ناطق او هاشمي) منسوب الى هاشم (او حسن
ونحو في الدار زيد) فان زيدا مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله واما اعاد

قوله في غير مسئلة الكحل فان قلت ان قوله الآتي بعد ذلك من قوله اذا لم يوجد شرط عملهن مغن عن قوله في غير مسئلة الكحل اذ المراد عدم شرط العمل في الاسم الظاهر فعلى المص الاكتفاء بقوله الآتية وتركه هذا القيد قلت المتبادر ولا هو بالذات بغيرها ومن قوله اذا لم يوجد شرط عملهن ان لا يوجد الاعتماد باحد المذكورات السابقة و هو الاعتماد وليس بشرط في كل افعل التفضيل فعدمه لا يوجب الاستتار فيه بل موجبه كونه في غير مسئلة الكحل حاشية ساجقلي

ولا ٧
وفيما يعمل في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يعمل فيه الا على ضعف كما قال في مغني اللبيب ومن المشكل قوله فخير نحن عند الناس منكم لان نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتدأ لزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل باجنبي بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم مفسر لمنكم المحذوف والتقدير فخير منكم نحن فحذف وفسر وخرجه ابو علي ومن تبعه على ان نحن تأكيد لضمير افعل والمبتدأ نحن المقدر بقرينة المذكور فتح الاسرار

ولا ٨
والمصدر اذا كان بمعنى الفاعل نحو رجل عدل بمعنى العادل او بمعنى المفعول نحو هذا افضل اي مفضول

ولا ٩
قوله ولو حكما الخ لا معنى لهذا القول هنا اذ لا دخل في عدم وجود شرط العمل في المفعول في استتار الفاعل فلا فائدة في هذا التعميم الا ان يقال هذه النسخة غير صحيحة والصحيحة كما في اسم المفعول او ما بمعناه حاشية

ولا ٧٠
قوله تارة اما ظرف او مصدر فان كان ظرفا فالموصوف مقدر و المعنى بتقدير في اي في ساعة تارة وان كان مصدرا لكن الموصوف مقدر اي اسنادا واحدا وتسمية مصدرا على عادتهم في التسامح المشهور حيث يجعلون صفة المصدر مصدرا والجمع تارات وتير كعنب وربما قالوا تارا بعد تار بحذف التاء وقولهم فعل ذلك تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة كذا نقل من القسطلاني

قوله اذا لم يوجد شرط عملهن في الفاعل الظاهر وقد عرفت تحقيق هذا المقام في بحثهن تذكره

ولا
اي البارز المتصل اذ يجوز اسنادها الى البارز المنفصل كما في اراغب انت عن الهتي

نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على جملة لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا
على ضارب والظرف لغوا متعلقا بجائني ثم ان في كون هذا المثال من واجب الاستتار
بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله في زيد عدم جواز عمله في ظاهر آخر عند جعل زيد مبتدأ
مؤخرا لجواز في الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة
وقد جعله بعض الناس مثل زيد في الدار من جائز الاستتار لجواز زيد في الدار غلامه
والفرق تحكم فافهم (و) يكون (في تثنية اسم الفاعل والمفعول) مذكرتين او مؤنثتين
(وجمعهما السالم) مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا (مطلقا) غير مقيد بوجود شرط العمل
فيهما ولا بعدمه وسيجيء في كلامه ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن
المرام ولم يراع حق المقام كما لا يخفى على ذوي الافهام وانما وجب الاستتار فيهما لان
تثنيتهما وجمعهما السالم لتثنية الفعل وجمعه في الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنية
وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل في الظاهر او التأويل البعيد كذلك لا يجوز
اسناد تثنيتهما وجمعهما اليه وان لم يلزم ما لزم في تثنيته وجمعه للمشابهة المذكورة
(نحو جاءني رجلان ضاربان ومضروبان او رجال ضاربون ومضروبون) ولم يتعرض
لمثال ما لم يوجد فيه شرط العمل لظهوره مما سبق من مثال المفرد (وفي عدا وخلا فعلين)
وهو الاكثر احترز عن كونهما حرفي جر اذ ح لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب

ولا ١١
ولعل النحرير اشار الى الفرق بينهما وهو ان مبنى العمل على الاقتضاء وان العمل في الظاهر من اقواه فلا بد له من اقتضاء قوي ولا قوة لاقتضاء الظرف مستقلا بل بالاعتماد فاذا اعتمد بمبتدأ مقدم لفظا يطلب فاعلا ظاهرا واذا وجد يعمل والا ففي المستتر واما اذا لم يكن الاعتماد كذلك لم يحصل له قوة شديدة فيقنع بالعمل في المستتر من اول الامر ولا يطلب فاعلا غيره هذا ما عندنا والحكم العليم والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير

لبس ناقص ناقص اسمه فيه راجع الى الجائى منهم او بعض مطلق لا الى المجى لقزوم الاخبار بالذات عن الحدث وهو غير جائز لعدم صدق الخبر على ما اخبر عنه لا يقال المضاف مقدر والاصل ليس هو اى قيام قيام زيد لانه دعوى مضاف محذوف لم يلفظ به كذا فى شرح اللغنى

معلومة اوجهولة يعنى ان فى هذه الامثلة الثمانية اعتبارين اعتبار المعلوم واعتبار المجهول فان اعتبرتها معلوما فالضمائر المستترة فيها فاعل وان اعتبرتها مجهولا فالضمائر المستترة فيها نائب فاعل وفى الاول راجع الى زيد وفى الثالث راجع الى هند

قوله عطف على قوله فى الغائب اى وجائز الاستتار يكون فى شبه الفعل كما يكون فى الفعل الغائب المار ذكره وقوله ما ذكر بيان لشبه الفعل وقوله من اسم الفاعل والمفعول بيان المذكور

(وفى ما عدا وما خلا) نافيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى جر (و) فى (ليس ولا يكون فى باب الاستثناء) اى حال كون كل واحد من عدا الى الا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا فى عدم الفصل بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصرف تصرف الافعال (نحو جاءنى القوم عدا) اى جاوز الجائى منهم زيدا (او ليس) الجائى منهم زيدا (او لا يكون) الجائى منهم (زيدا) والتفصيل سيأتى فى باب الاستثناء (والثانى) اى جائز الاستتار يكون (فى الغائب المفرد والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب وليضرب او لا يضرب) مثال الغائب المفرد (وهند ضربت وتضرب ولتضرب او لا تضرب) مثال الغائبة المفردة (ويقال ضرب زيد وكذا البواقى) فانه يقال ايضا ضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند (فلا يستتر فيه ضمير) ح لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم تعدد الفاعل (و) فى (شبه الفعل) عطف على قوله فى الغائب (مما ذكر) من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقر (اذا وجد شرط عمله) فى الفاعل الظاهر (غير التثنية والجمع المذكورين) من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا (نحو زيد ضارب ومضروب واسد ناطق او هاشم وحسن او فى الدار و

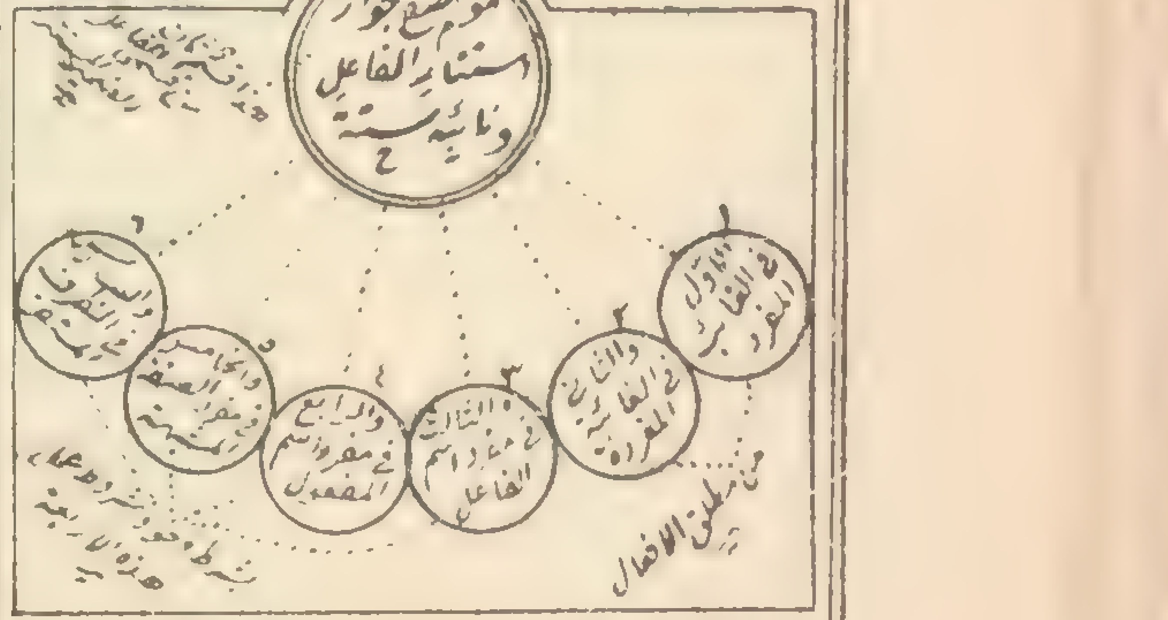

غير التثنية والجمع استثناء من قوله وفى شبه الفعل اى الا تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما على كل حال
كشف الاسرار

قوله كما بينا حيث قال فى شرح قول المص مطلقا اى غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه وهذا هو الذى وعده الشارح هنالك بقوله سيجئ
ساهه

قال المص او اسد ناطق اى او نحو زيد اسد ناطق لما استعير الاسد لرجل شجيع اى بالناطق قرينة على ذلك اللفظ انه مستعار له وليس الحيوان المفترس

قوله او اسد غلامه ناطق صفة للاسد قرينة الاستعارة واما تأخيره عن فاعل موصوفه فلانه لو قدم عليه لكان الاسم المستعار موصوفا قبل العمل ولم يوجد شرطه كما مر

وهو الالف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم انه مفرد والالف للاشباع او تثنية والالف للتثنية فيحصل الالتباس فى الوقف ولا شك ان الاشباع واقع فى كلامهم كما فى مثل قول الشاعر * اخوك اخو مكاشرة اى ملازمة بتبسم واخو ضحك * وحياك الاله فكيف انتا اصلا انت اشبعت فتحة التاء فى الوقف فتولد منها الالف اى على اى حال انت بمنعك نفسك الحال عن المكاشرة والانبساط مع اصحابك تغير زوجها باغيه وكان زوجها قبل هذا دنقور

قال المص اذا صحه ضربتموا جواب سؤال كانه قيل انكم قلتم الضمير فى الجمع هو الواو ولا واو فى ضربتم مع انه جمع فاجاب عنه ان اصل ضربتموا والنظر اليه والدليل على ان يكون الاصل كذلك ما وقع فى القرآن الكريم والفرقان العظيم مثل اخذتموهم وكرهتموه واقعدتموهم واتخذتموه وامثالها كثير جدا
حارس ساهه

لانهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنون المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوا بها فى هذان واللذان واللذين فوقع الواو فى الجمع فى الآخر مضموما ما قبلها فحذفت دنقور

ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقى) فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هاشم غلامه او حسن غلامه او فى الدار غلامه (فلا يستتر) الضمير ح لما مر آنفا (واما البارز المتصل ففى ثانى الافعال وهو) اى البارز المتصل الذى فى ثانيها (الالف نحو ضربا وضربتما) والميم مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحدها كما فى المفرد والالف علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول موافقة الثانى فى كون الفاعل فى كل منهما الفا (ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا ولا تضربا) (و) فى (جمعها) اى الافعال (المذكر وهو) اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر (الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصله ضربتموا) بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه زيدت الميم ليطرد بتثنيته ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده وحذفت الواو لان الميم مع ما بمنزلة الاسم لشدة اتصال احدهما بالآخر حتى جعل البعض مجموعهما اسما حقيقة ولا يوجد فى آخر الاسم ولو تقديرا غير هو واو ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذفت الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم الاحتياج اليها واسكنت الميم لان ضمها لاجل الواو ولما حذفت بقيت الميم على اصلها الذى هو السكون (ويضربون وتضربون وليضربوا) ولتضربوا

ولا يضربوا ولا تضربوا (و) في (جمعها) اي الافعال (المؤنث وهو) اي البارز المتصل الذي في جمعها المؤنث (النون نحو ضربن ويضربن) انما شدد النون فيه لان اصله ضربتن بميمين علامة التثنية وقلبت الميم نونا لقربه منه في المخرج فادغم (ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن ولا تضربن) وانما ابرز فيما ذكر من التثنية والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس في صيغة علامة التثنية والجمع كما في الصفة (و) في (المخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا والمتكلم وحده في الماضي وهو) اي البارز المتصل الذي فيهما (التاء نحو ضربت) ملتبسا (بحركات التاء) الثلاث (والمتكلم مع غيره في الماضي) ايضا (وهو) اي البارز المتصل الذي فيه (نا نحو ضربنا) وجه الابراز فيه مر (و) في (المخاطبة المفردة في غير الماضي وهو) اي البارز المتصل الذي فيها (الياء) عند الجمهور وانما ابرز فيها لئلا تلتبس بالمخاطب المفرد ولم يعكس مع ان البارز اصل قوي مناسب للمذكر الاصل القوي لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذي هو الفرع الضعيف وليكون اعراب الاصل اصلا وهو الحركة واعراب الفرع فرعا وهو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم يبرز لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل من الالف الذي هو

١٩ التاء وانما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخلوا النون لقرب النون الزائدة من النون العلامة في النونية وفي لفظ القرب اشارة الى ما ذكرنا من العبدين ثم ادغم احد النونين في الاخرى للجنسية مراح مع دستلية

لان الميم من الشفة والنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ولا شك انهما متقاربان

٢١ اي لا يدل الفعل على التثنية والجمع لانه وضع لماهية الحدث والجنس ووضع الكلام للافادة والجنس في ضمن فرد واحد لانه متيقن فلا يدل على ما فوق الواحد

قوله بل على فاعل مفرد اي بل يدل على فاعل غير معين دلالة عقلية وهي الدلالة الالتزامية عند اهل العربية فلا يرد ان الفعل لا يدل على الفاعل لان الدلالة المنفية هي الدلالة على فاعل معين اصلا وعلى غير معين بالوضع

١٧ اي علامة تثنية الفاعل وجمعه فلزم ان يبرز الضمير في صيغة الفعل علامة لتثنية الفاعل وجمعه

قوله ملتبسا بحركات التاء اشار الى ان قوله بحركات التاء ظرف مستقر منصوب المحل على الحالية من ضربت في قوله نحو ضربت اذ هو مفعول في المعنى والتقدير نحو ضربت حال كون تائه ملتبسا بحركات ثلث بالفتح للمخاطب وبالكسر للمخاطبة وبالضم للمتكلم

في اول بحث واجب الاستتار ما ملخصه ان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوي بالنسبة الى المستتر وضمائر المتكلمين والمخاطب المفرد مذكرا كان او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل بالنسبة الى المضارع كانت قوية لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه فاعطى الاصل بالاصل

وهو ان كلا من المتكلمين والمخاطب لكونه اصلا قويا لكون المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه مناسب للبارز المتصل الذي هو اصل قوي لكونه لفظا حقيقة

٢٥ هذا مذهب سيبويه لان هذا البارز فيها ضمير المخاطبة وعلامة التانيث ومذهب الاخفش انه علامة التانيث فقط والضمير مستتر

هو ضمير المثنى مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها (نحو تضربين واضربي ولا تضربي واما المظهر) الذي هو الفاعل او نائبه (فظاهر) غني عن البيان والتوضيح بالمثال (واذا اسند اليه) اي الى المظهر (العامل يجب افراده) اي العامل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه اذ بالتكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا له والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا لكان اظهر واسلم هكذا استفيد من كلامه في الامتحان في بحث النعت وجه الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو ثني او جمع او التاويل البعيد كما مر وفي الموازن الشبيهة (وعينيه) اذ المتكلم والمخاطب لا يصح اسنادهما الى المظهر كما سبق (ولو كان) المظهر (مثنى او مجموعا) فوجوب الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره ح لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى الفعل او يجمع (نحو ضرب الزيدان والزيدون وان كان) المظهر (مؤنثا حقيقيا) لا لفظيا وسيجيء بيان (من الآدميين) لا من غيرهم كناقة (مفردا او مثنى) لا جمعا (متصلا بعامله) فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره

افعال المدح والذم ان سوق العبارة يغني عن التعريف فلذلك لم يعرفوه بعض النحارير باطناب المقال واكتفوا باسمه المفيد بانه وفاته ولم يجر في المظهر التكلم والخطاب بل الظواهر كلها في حكم الغيبة ولم يتصور فيه الاستتار والبروز والاتصال والانفصال المعروفان فلذلك قال المص واما المظهر فظاهر

هذا الاعتراض انما يرد اذا كانت القضية كلية واريد بالعامل جنسه واما اذا كانت جزئية واريد بالعامل الفعل وما يوازنه فلا يرد هذا الاعتراض تأمل احمد

لعل وجه التأمل انتفاء القرينة على الارادة الثانية وهو تعميم العامل الى الفعل والى ما يوازنه

وقد سبق انه يجوز ان يجمع جمع التكسير كما اذا قلت جاءني رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض له لندرته ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل وما يوازنه لان الصفة المشبهة ليست مما يوازنه وقد وجب الافراد فيها اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده ح لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لانا عرفت ان الالف والواو والنون ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ليس مما اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين ظلموا اما مبتدأ او بدل من الضمير والاضمار قبل الذكر جائز في العمدة بطريق التفسير وقيل الواو حرف ليس بضمير والفاعل الاسم الظاهر في الاسرار

٧١ وذلك لان اسم الفاعل المشابه بالفعل اذا جمع بالتكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل لان الفعل لا يكسر سيد محمد امين

وانما قلنا بحسب الظاهر لانه يجعل الالف والواو والنون عن الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او مبتدأ مؤخرا

قوله فوجوب الخ اشارة الى ان لو هنا وصلية مستعملة في موضع يكون فيه نقيض الشرط اولى بالجزاء

ان هذه المنفيات لا يجب تأنيث عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجئ (يجب تأنيثه)
اى عامله ايذانا بتأنيث الفاعل من اول الامر (ان كان) العامل (متصرفا) والا
كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تأنيثه لانه يشبه الحرف في عدم التصرف فيجب
ان لا يلحق به ما هو علامة لغيره كنعم المرأة هند واكرم بهند ويجوز نعمت المرأة هند
واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل (نحو ضربت هند او الهندان) مثال لما
كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الآدميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذي هو الفعل
(وزيد ضاربة جاريته) بالرفع مثال لما كان عامله مؤنثه (وكذا) اى كما يجب تأنيث
العامل اذا كان المظهر ما ذكر يجب تأنيثه ايضا (اذا اسند) العامل (الى ضمير المؤنث)
حقيقيا من الآدميين ام لا او غير حقيقي لما مر من ايذان تأنيث الفاعل من اول وهلة
حال كون ذلك المؤنث (غير جمع المذكر المكسر العاقل) فانه اذا اسند الى ضميره
لا يجب تأنيثه كما سيجئ (نحو هند ضربت وضاربة) مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي
من الآدميين ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم (والشمس طلعت او طالعة)
مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي (وفي) الاسناد الى (غيرهما) ولو قال واذا اسند
الى غير ما كان الظاهر وانسب اي غير المؤنث الحقيقي وضمير المؤنث المذكورين وذلك
الغير ما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهم ولم يكن

مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وما كان ضميره لكنه
الجمع (يجوز تأنيث عامله وتذكيره) ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو
ليس مما يجوز تأنيث عامله وتذكيره اخرجه بقوله (ان كان) ذلك الغير (مؤنثا) وارجاع
الضمير الى المظهر فيه زيادة اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الاظهار (نحو طلعت وطلع
الشمس) مثال الغير الحقيقي (ونحو سارت وسار الناقة) مثال الحقيقي من غير الآدميين
وانما جاز التذكير فيهما لقلة الاعتداد بتأنيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر به بخلاف الحقيقي
لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تأنيث عامله وجاز التأنيث نظرا الى وجوب مجرد
تأنيثهما (ونحو جاءت وجاء المؤمنات) مثال لجمع المؤنث الحقيقي من الآدميين
وانما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي لكون تأنيثه بتأويل الجماعة التي هي
من المؤنث الغير الحقيقي وانما لم يعتبر حقيقة التأنيث في مثل المؤمنات لان التأنيث الطاري
بالتأويل اسقط اعتبارها كما اسقط اعتبار التذكير الحقيقي في نحو رجال (ونحو جاءت
او جاء القاضي اليوم امرأة) مثال للمؤنث الحقيقي من الآدميين المنفصل عن عامله وانما
جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف اسناد عامله تأنيث
العامل للانفصال عنه هذا اذا لم يكن منقولا عن المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد
او سميت به المرأة يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه كما قالت

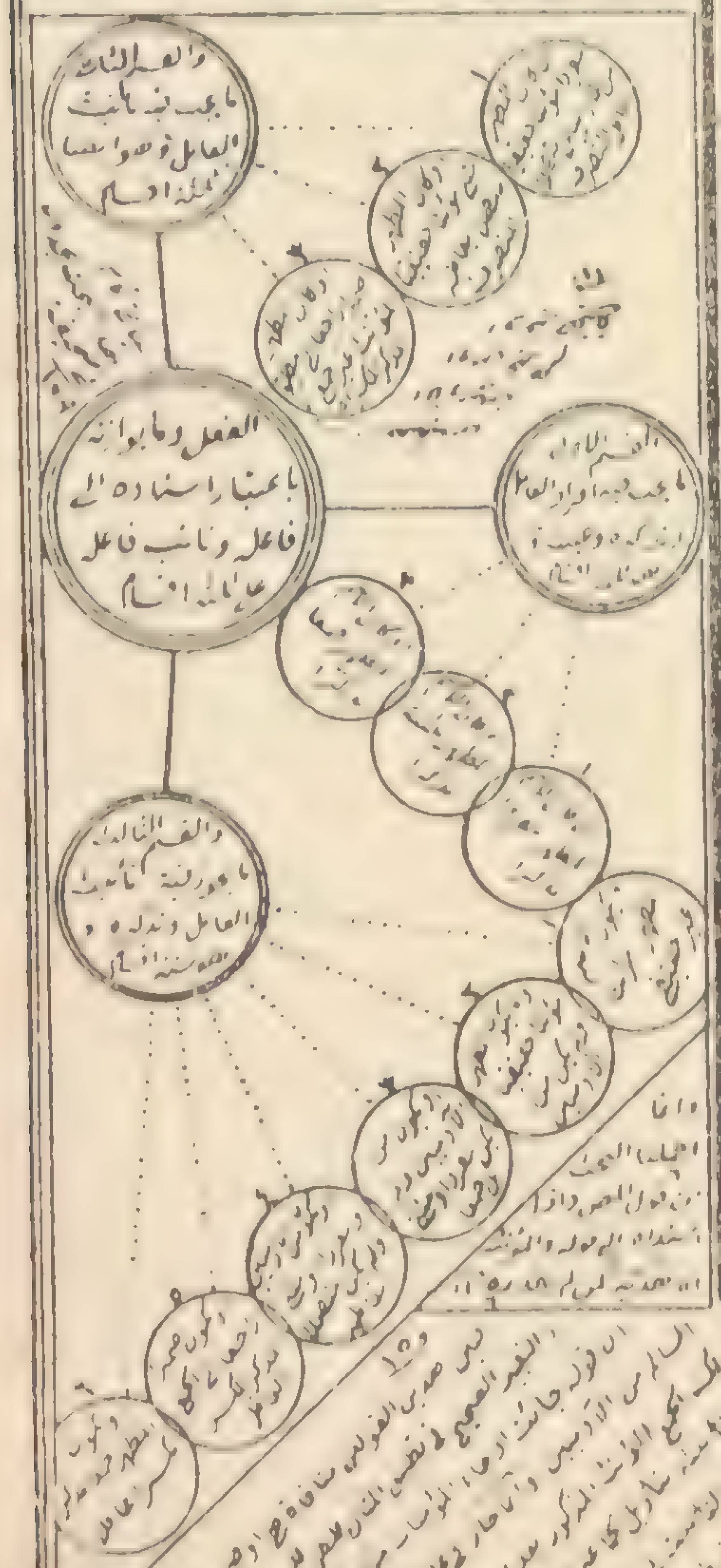

اليوم زيد لكن لم يتعرض له لندرته (والرجال جائت وجاؤا) مثال الضمير جمع المذكر المكسر العاقل (وجائت وجاء الرجال) مثال لجمع المذكر المكسر العاقل وجه تأنيثه كونه بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي وسيجي وجه تأنيث اسناد الضمير وجمعيته ولما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر وتوقف بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وكمعرفة الاول يعرف الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها قال (والمؤنث) في عرف النحاة (ما) اسم (فيه) اى في آخره (علامة التأنيث) بقرينة غيرها اذ المعرفة به لا تكون الا في الآخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فتاء اخت ليست بعلامة التأنيث بل هي مقدرة فيها (لفظا او تقديرا) اى ملفوظة او مقدرة كنار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي واما الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد ترجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة وورينة فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظ مخالف للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة المذكورة بل صيغها موضوعة لها كها وانت بالكسر ويا هن تضربين ونون مثل ضربن وتا وتِه وتهده وهذي وكلتا وثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التأنيث فيها بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة

وله فتاء اخت ليست الخ لان تاء ها ليست بعد الاصول بل بدل من اللام لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتأنيث فعلى هذا الوسمية بنت واخت وهنت مذكر لصرفه

قوله فتاء اخت ليست للتأنيث لان تاء التأنيث هي تاء زائدة في آخر الاسم مفتوح ما قبلها تقلب في الوقف هاء فتاء اخت ليست كذلك لانتفاء القيدين الاخيرين قطعا بل هي بدل من اللام لان اصله اخو وحذفه التاء وان لم تكن للتأنيث لكن لم يعتبر تقدير التاء فيه معها فان هنة العاكناه عرفات كما قاله السيد قدس سره فان الملفوظة فيها ليست متمحضة للتأنيث فلا يعتبر منع الصرف ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها فلا يكون تأنيثها مقدرا وهو الذي سماه ابن الحاجب معنويا لان التأنيث المعنوي ما يكون تاؤه مقدرة سواء كان التأنيث حقيقة كزينب او لا كعقرب
عبد الغفور

لان اصلها اخوة حذف الواو على غير القياس فجعل تاء التأنيث عوضا عنها فكان كالاصل وسكن الخاء وضم الهمزة فره سماه

المؤنثات السماعية
على ما نقل من ابن الحاجب

نفس من الغذاء والسبل والفلك	بما تأمل فاحت كروض جنان
اسماء تأنيث بغير علامة	هي يا فتى في عرفهم حزبان
اذكان منها ما يؤنث ثم ما	خيرت فيه باختلاف معان
اما الذي لا بد من تأنيثه	ستون منها العين والازمان
والعبس ثم الدار ثم الدلو من	اعدادها والسن والكتفان
وجهنم ثم السعير وعقرب	والارض ثم الاست والعضدان
ثم الجحيم ونارها ثم العصا	والريح منها والسلطى وبدان
والغول والفردوس والفلك التي	في البحر تجرى وهي في القرآن
وعروض شعر والذراع وثعلب	والملح ثم الفاس والوركان
والقوس ثم المنجنيق وارنب	والخمر ثم البئر والفخذان
وكذاك في ذهب وفيه حكم	ابدا وعقرب بكل مكان
والعين للينبوع والدرع التي	هي من حديد فقط والضرمان
وكذاك في كبد وفي كرش وفي	سقر ومنها الحرب والنعلان
وكذاك في فرس وفي كأس معا	افعى ومنها الشمس والعقبان
والعنكبوت كذلك والموسى معا	ثم اليمين واصبع الانسان
والرجل منها والسرا ويل التي	في الرجل كانت زينة العريان
وكذا الشمال من الاناس ومثلها	ضبع ومنها الكف والساقان

عنده طرداً للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة حاصلة وتميزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة التأنيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم (وهي) اى علامة التأنيث (التاء الموقوف عليها) حال كونها (هاء) ولو في الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف عليها هاء في الاصل اى في حال الافراد وخرج به تاء مثل صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث مقدرة فيها كما صرح به في الامتحان (نحو ظلمة وشمس) مثال لما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر (والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى) الاول للحقيقي والثاني لغيره (والالف الممدودة نحو حمراء) مثال لهما (وجيدا) اى كون المؤنث بعلامة التأنيث لفظا او تقديرا جار (في غير ثلاثة) بالفتح والرا عليها منتهيا (الى عشرة فان مذكرها بالتاء) اعتبارا بتأنيث الجماعة (ومؤنثها بحذفها) اى التاء مع وجود تأنيث الجماعة فيه للفرق

والاعلم ان علامات التأنيث على ما يفيد الرضي نقلا عن الكافية ثمانية
الاول التاء اللفظية
والثاني التاء المقدرة
والثالث الياء المكسورة
والرابع الالف المقصورة
والخامس الالف الممدودة
والسادس وضع اللفظ للمؤنث نحو هي
والسابع الياء المثناة
والثامن كون الصيغة للمؤنث

بيان بعض الاوزان التي وجدت فيها الالف الممدودة على ما في الرضي

نحو فعلاء	كصحراء
وفعلاء	كخنفاء
وفعلاء	كسيراء
وفاعلاء	كقاصعاء
وفعلياء	ككبرياء
وفعالاء	كاليراكاء
وفعللاء	كهندباء
وفعللاء	كعقرباء
وفعلاء	كمعنفاء
وفعيلاء	كقريثاء
وفعلاء	كزكاء
وافعلاء	كاربعاء
وافعلاء	كاربعاء
وفعلياء	كزكرياء
وفاعولاء	كعاشوراء
ومفعولاء	كمعيوراء
وفعالاء	كجخادباء
وفعلالاء	كبرناساء

بيان بعض الاوزان التي وجدت فيها الالف المقصورة على ما في الرضي

نحو فعلى	كانثى
وفعلى	كشعبى
وفعلى	كاجمزى
وافعلى	كاجفلى
وفعالى	كحبارى
وفوعالا	كحولايا
وفعالى	كشقارى
وفعللى	[illegible]
وفعيلى	كنغيرى
وفعيلى	كخليفى
وفعلولى	كرحموتى
وفوعلى	كخوزلى
وفيعلى	كفيزرى
ومفعلى	كمكورى
ومفعلى	كمرعزى
وفعللى	كهربذى
وفعليا	كذربيا
وفعلبا	كركربا
ومفعلى	كمرحى
وفعلى	كدفلى
وفعلى	كحمدى
وفعالى	كعمايا

انا اجملنا وسوّدنا وحررنا مخصوصا من الكتب المعتبرة هدية لمن رغب ماسوّدنا ولم يقدروا بعد هو ما عد ما ينبغي منه فيلتمس ان لا يعد من عجز

قوله والزائد عليها منهما يشير الى جواب سؤال من وجهين احدهما ان الى لا تتعلق الا بامر ممتد ولم يوجد هنا وثانيهما انه يلزم ان تكون تسعة خارجة عن هذا الحكم لعدم شمول ما قبلها وهو ثلثة على تسعة مع انها كثلثة في هذا الحكم المذكور في المتن وحاصل الجواب ان الى متعلقة بمنتهيا المقدر حالا من فاعل المعطوف المقدر وهو الزائد المشتمل على تسعة فيدخل في حكم ثلثة والى للاسقاط اي ورائها المجرور

قوله وهمزة الوصل جواب سؤال مقدر كأنه قيل لا نسلم ان يكون التاء بدلا من لام الكلمة لان همزة الوصل في اثنتا للتعويض والتاء للتأنيث فاجاب بقوله وهمزة الوصل الخ

١٤ وقال بعضهم التاء في ثنتان عوض عن الياء لان اصله ثنيان واما في اثنتان للتأنيث والعوض الهمزة كالهمزة

قوله لبس الا المستثنى محذوف وكذا المستثنى منه وهو خبر ليس واسمه مستتر فيه والتقدير ليس العوض شيئا من الاشياء الا التاء

٨٢ وتقول عشرون في المذكر والمؤنث واحد وعشرون واثنان وعشرون في المذكر واحدى وعشرون واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون وثلث وعشرون الى تسعة وعشرين وتسع وعشرين واعتبر هكذا الى مائة ثم تعطف مائة على الزائد او بالعكس الى الف ثم يعطف بالعطف المذكور بعد الالف. فتح الاسرار

هذا احوال بحث المؤنث مطابق اشار اليه الشيخ الرضي وانما صورنا هكذا لينتفع به اخوان الصفا تأمل عدم نسيانهم لنا بالدعاء ١٢٢٠

بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والزمان فاعطيت التاء له ولانه لو اعطيت له
ثانيا يلزم الالتباس (نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة) والزائد منهما
(الى تسعة مع عشرة اثبتت التاء في) الجزء (الاول فقط في المذكر) ابقاء له على حاله الذي
قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التأنيث من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز ثنتا عشرة واثنتا
عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم
مفرديهما وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منهما كانت كجنس آخر وهمزة
الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض وانما العوض التاء وليس الا وانما حذفت التاء
من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن النقض (نحو
ثلثة عشر رجلا وفي الثاني) اي اثبتت التاء في الجزء الثاني (فقط في المؤنث نحو ثلث عشرة
امرأة) تخفيفا لتمام الحاجة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له على حاله الذي قبل
التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس (والتأنيث) اي المؤنث
(الحقيقي) او تأنيث (ما بازائه) اي بازاء مسماه (ذكر من الحيوان) بخلاف نحو النخلة فانها
وان كان بازائها ذكر اعني المجرد عن التاء الا انه ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي (نحو امرأة)
بازائها رجل (وناقة) بازائها جمل (و) التأنيث (اللفظي) ملتبس (بخلافه) اي الحقيقي

من حيث ذاته واسوره الداخلة في المفرد كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السالم لتغيره بناء واحده بلحوق الحروف اي رجه الزائدة به وايضا المتبادر من التغير تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه بحذف الالف بعد حصول الجمعية. كشف الاسرار

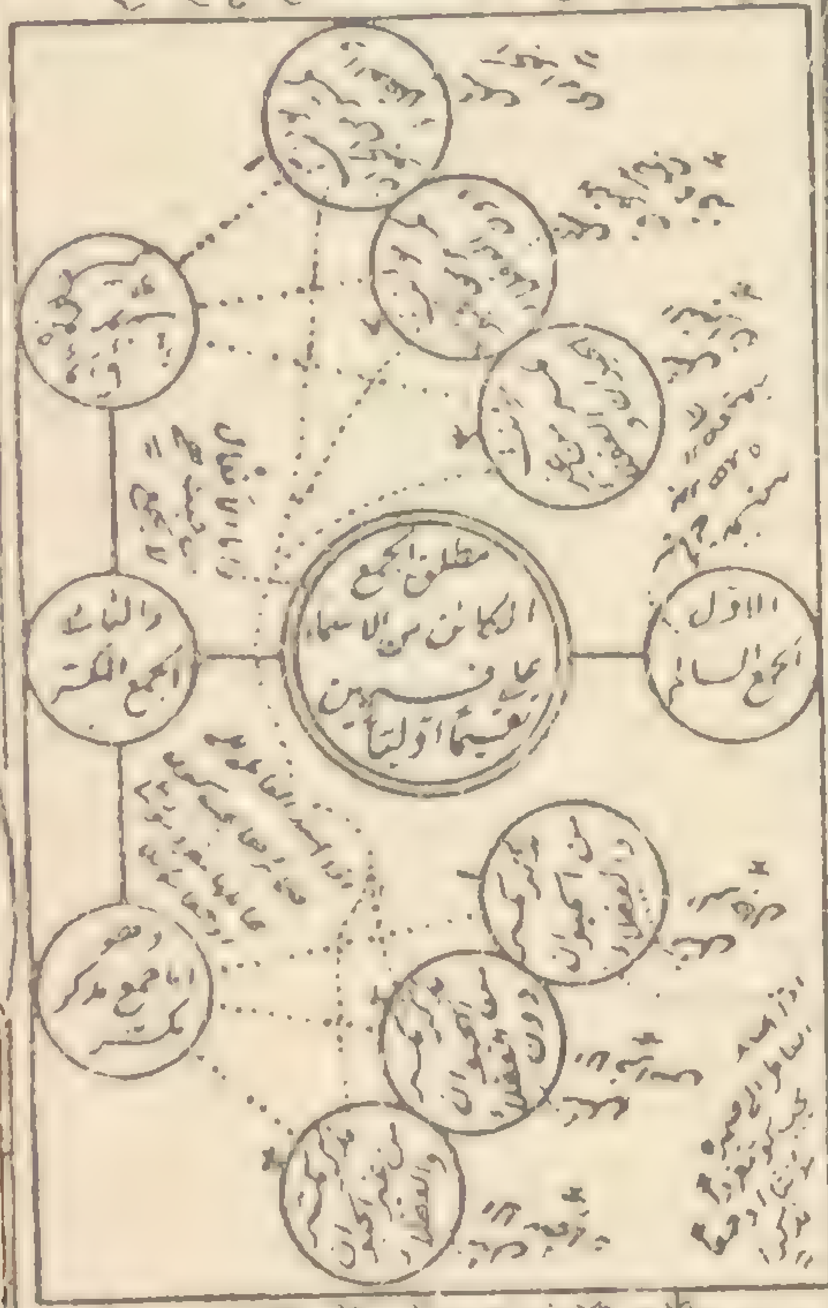

والتغير اعم من ان يكون حقيقة نحو رجال او حكما نحو فلك في قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم فانه جمع بدليل رجوع ضمير جرين اليه فيقدر ان ضمته كضمة اسد جمع اسد بالتحريك كما قالوا رهنان وان كان مفردا كما في قوله تعالى في الفلك المشحون يعتبر اصالة الضمة كضمة قفل ثم باضافة الصيغة الى المفرد خرج نحو ركب وقوم مما هو اسم جمع لانه لا مفرد له لان الركب ركبان الابل خاصة والا مفرد لجمع ركبان ثم ان المفرد اعم من ان يكون حقيقيا كما في المتن واعتباريا كما جمع اسورة جمع سوار وانا عيم جمع انعام جمع نعم بفتحتين ولما علم من المكسر ان السالم مطلقا ما لم يتغير بناء واحده الخ

يعني ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل كان تأنيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا
او تقديرا ولذا يسمى لفظيا (نحو غرفة) مثال لما كانت العلامة في لفظه لفظا (وشمس)
مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة
بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها ومعرفتها بعرف المفرد اجمالا و
باللغة تفصيلا اراد بيانها ولكن لما كان المكسر من اقسام المؤنث قدمه وما يقابله
على التثنية فقال (والجمع المكسر) مطلقا (ما) اي جمع (تغير) للجمعية فيخرج نحو مصطفون
لان تغيره بعد الجمعية للثقل (صيغة مفرده) ولو كان ذلك التغير تقديرا كفلك فان
ضمته في المفرد كضمة قفل وفي الجمع كضمة اسد والقاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد
ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره في تعريف مطلق الجمع كما ذكر المص في شرحه ولم يسبق في هذه
الرسالة تعريفه حتى يكتفى به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد في كتابه هذا والمراد بالتغير
ما هو المتعارف عندهم فخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يعد عندهم
من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي (نحو
رجال) والاعتباري كاساور واناعيم وكعباديد فيقدر له عبدود ولما ظهر من تعريف
المكسر ان السالم ما لم يتغير صيغة مفرده للجمعية ترك تعريفه واراد تعريف قسميه فقال
(وجمع المذكر السالم) قدمه لما مر ان للمذكر تقدما شرفا وزمانا (ما) اي جمع (لحق)

في اصل الوضع (آخر مفرده) اما لم يقل آخره كما في الكافية لانه يلزم ح ان لا يصدق

الحد على الجمع بل على مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر

مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المفرد فيها ثم ان المراد به ليس ما يقابل المثنى

والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع الجمع

بل اما الاصل واما الدال على الفرد حقيقة كمسلمين او اعتبارا كايامنين فايامن جمع

ايمن وهو جمع يمين فايمن من حيث دلالتها على افراد من يمين جمع ومن حيث

دلالتها على ثلثة منه مثلا ماخوذة جملة معدودة واحدة مفرد لايامن فلذا قيل ان

جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة كذا ذكره المصرح في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق

جمع جمع الجمع كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين (واو مضموم ما قبلها) للتثنية

لفظا نحو مسلمون او تقديرا كمصطفون (او ياء مكسور ما قبلها) للتثنية ايضا لفظا

كمسلمين او تقديرا كمصطفين (ونون مفتوحة) للتعادل وانما لحقت هذه الحروف

ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه ثابتة

(في غير الاضافة فان النون تحذف فيها) لشبهها بالتنوين لاتفاقهما مفاد سقوطه

سبق تخفيفه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من الدال كالترخيم والنحت من الناتج

الاول حيث تبع الفاضل الجامي في شرح كلام المصرح على خلاف مراده وهو في اكثر

اما الرتبة الحسية كتقدم الصف الاول على الصف الثاني بالنظر الى الامام او الرتبة العقلية كتقدم الجنس على النوع ان اعتبر الترتيب بالنسبة الى العموم وخامسها التقدم بالشرف او الفضيلة كتقدم العالم على متعلمه واذا عرفت اصناف التقدم فاعرف اصناف التاخر وهو ظاهر

شرح لحرير

١٥ وانما قيد بقوله في اصل الوضع ليدخل في الحد الجمع الذي اضيف الى الموف بالالام لان النون من هذه الحروف تسقط بالاضافة اليها مثل ضاربوا القوم اذ اصله ضاربون لكونه الاول

٥٢ آخر مفرده ولقد احسن في زيادة قوله مفرده لان لحوق العلامة في آخر المفرد لا في آخر الجمع وبما عرفت من تعميم المفرد الاعتباري دخل فيها ايامنون جمع ايامن جمع ايمن جمع يمين كالاسرار

٥٦ فيه ان معرفة المفرد على هذا الوجه تتوقف على معرفة الجمع المطلق لا على معرفة الجمع مع قيد المذكرية وقيد السلامة والجمع مع هذين القيدين يتوقف معرفته على معرفة المفرد فلا دور نعم يتحقق الدور ان اريد بالمفرد ما ليس بمثنى ولا مجموع بالقيدين المذكورين لكن لم يرد السؤال الثاني والحاصل ان السؤالين لا يردان معا بل احدهما فقط تامل احمد ماربكى

٥٧ اقول ليس هذا تعريفا اسميا حقيقيا بل هو لفظي فيجوز فيه التعاكس فلا يرد فيه الدور فيراد به ما يقابلهما ح

واذا اسند العامل الى ضمائرها يجب كونها مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا ١٢

٧ وهو ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما اي بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما كذا في الفوائد الضيائية ١٢

المواضع من عادته (نحو مسلمون ومسلمين) (وجمع المؤنث السالم (ما) جمع (نحو

آخر مفرده) حقيقيا كمسلمات او اعتبارا كصواحبات مؤنثا او مذكرا نحو قوله

تعالى الحج اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة (الف وتاء)

للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد بزائدتان ليخرج مثل ابيات

وقضاة فان التاء في الاول اصلية والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول

هذا مبني على الغفلة عن معنى اللحوق وهو الطريان على الشيء كما هو الشايع في السنهم

على ما ذكره الفاضل العصام (نحو مسلمات (والتثنية) اي المثنى (ما) اسم (لحق) في

اصل الوضع (آخر مفرده) ولو اعتبارا كجمالان وانما لم يقل آخره لمثل ما مر لكن

ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق آخر مفرده الف وياء الجر لان مسلم

مثلا كما انه مفرد مسلمان مفرد مسلمون فينبغي ان يقول آخر مفرده الذي كان

فيه كذا ذكره الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجمع في تعريف جمع السالم

لانتقض بتعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد الى الضمير للاختصاص

على ما هو الاصل في الاضافة فيؤول الى ما ذكره (الف او ياء مفتوح ما قبلها) اي الياء

ولا حاجة الى بيان فتح ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح ما قبل

المجانسة تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم يعكس

وههنا يلزم ان لا يصدق على نفس التثنية لان الزيادة لم تزد فيها بل زيدت في آخر مفردها تامل ح

٧٢ قوله اذ يصدق عليه انه الخ فيه بحث فان الشارح لو اراد به اي يصدق التعريف صدقه بتمامه فقد غفل عن ذيل التعريف غاية الغفلة اذ عدم صدق التعريف بتمامه غني عن البيان لكل احد وان اراد به اي يصدق التعريف صدق بعض اجزائه الاول فيصدق بعض الاجزاء على الاغيار قبل تمام التعريف لا يعترض على التعريف بانه منقوض والحال ان في عبارة الشارح مانع عن هذه الارادة حيث قال ما لحق آخر مفرده الف او ياء وقيد بقوله الى آخره فقد اضطرب وتعصب على كلامه هذا من الاعتراض على التعريف والجواب عنه غاية الاضطراب فنظرت كثيرا من الحواشي والاطراف فلم اجد ما يدفع الاضطراب الاتي فقد وجدت حاشية بقول عين ما سنح لي حين مطالعتي فكاني كنت مالكا بالدنيا وما فيها وسوقني الى الرقص فاين هذا الذوق وذوق ابناء الملوك وما قاله ذلك المحشي الفاضل يرد انه لا حد قبل تمامه حتى ينتقض ولا صدق بعده لخروجه بياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فلا ورود له حتى يحتاج الى الجواب والدفع اولى من الرفع فعلم منه عدم انتقاض تعريف الجمع السالم بالمثنى وان لم يجعل ما عبارة عن الجمع لخروجه بواو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها ونون مفتوحة فلا تغفل انتهى مثل غفلة الشارح فقد روح روح هذا المحشي الفاضل والدقق الكامل ونصره واعانه يوم الحشر والجزاء والله المستعان انا تاملنا محلا صحيحا لمقالة الشارح بقدر وسعنا ولم نجده حتى نحمل كلامه عليه فان وجدتم محلا صحيحا فاحملوا كلامه عليه في نا معكم ونرد كلامنا وندفع ما قاله المحشي فاتبع الحق في كل حال ١٢

٧٥ لكن لا يصح هنا ان يجعل ما عبارة عن التثنية لاخراج الجمع عن تعريف التثنية لان ما جنس في التعريف ولو كان ما عبارة عن التثنية لم يكن جنسا شاملا للمعرف وغيره تم

٩٠ فان قيل لم اعطيت التثنية الالف والجمع الواو قلت لوجهين احدهما ان التثنية اكثر استعمالا والالف اخف من الواو فاعطى الالف الاخف للاكثر استعمالا والثاني ان مسمى التثنية اقل من مسمى الجمع وجرم الالف اقل من جرم الواو فاعطيت التثنية ليوافق اللفظ

لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف (ونون مكسورة) للتعادل وانما لحق

هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده مثله في الوحدة

والجنس فقط ثابتة (في غير الاضافة وفيها تحذف) للاضافة (نحو مسلمان ومسلمين

وكل جمع) سواء كان واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا (غير جمع المذكر

السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله) ولا

يجوز تأنيثه مع كونه بمعنى الجماعة لغلبة جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء

ولسلامة صيغة واحده والمراد به ما لا يكون مشابها للمكسر وما على خلاف القياس

والا فيجوز التأنيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل

فالاول في حكم الابناء والاخيران في حكم الجمع بالالف والتاء (فتقول جاء المسلمون

او رجل قاعد ناصرون) الاول مثال لما عامله الفعل والثاني لما عامله مؤازنة

(واذا اسند) اى العامل (الى ضميره) اى جمع المذكر السالم (يجب كونه) اى العامل

وارجاع الضمير اليه باعتبار السابق واللاحق (جمعا مذكرا) بان يتصل به الواو الضمير

الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان العامل فعلا او باتصاله به بعد جمعا مذكرا

لشدة الامتزاج بينهما وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبان يكون

جمعا بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه فيه ضمير الجمع المذكر العاقل اذا كان

ولما علم ان كل جمع مؤنثا اراد ان يبينه وحال العامل اذا اسند اليه او الى ضميره تتميما لبحث المؤنث فقال وكل جمع الخ شرح الاسرار

٤٧ كل جمع مؤنث الا جمع المذكر السالم اما تأنيث غيره فلانه في معنى الجماعة لان الرجال والمسلمات والايام بمعنى جماعة الرجال وجماعة المسلمات وجماعة الايام واما تذكيره فلسلامة بناء المفرد فيه فغلب فيه الجموع الغير الحقيقي لان الجماعة ليست مما في ازائها ذكر من الحيوان شرح المورج

٧٤ مثل قول الشاعر

ان قومي تجمعوا وفي قتلي تحدثوا * لا ابالي بجمعهم كل جمع مؤنث

٧٧ جاء سنون في سنة واصله سنوة فان الجمع بالواو والنون لما كان اشرف الجموع جبر لنقصان الاسم بالحذف شيئا وان لم يكن فيه شرائط جمع السالم وغيرا وله ليكون دليلا على ان الواو والنون هنا ليس كالواو والنون في مسلمون وانما غير اوله اذا كان اوله مفتوحا واما اذا كان اوله مضموما فحدها فيه الكسر بخلاف المكسور فانه لم يسمع فيه التغير ساده مع شرحه

٧٦ وارجاع الضمير اى ضمير كونه الى الضمير اى في الى ضميره باباه اى الرجوع الى السابق اى اسناد العامل الى ضمير الجمع واللاحق اى يجب كون العامل جمعا ولو ارجع الضمير الى الضمير فيكون معناه ح اذا اسند العامل يجب كون الجمع السالم جمعا سالما وليس كذلك فان قلت في الاول تفكيك الضمير وهو لا يجوز وفي الثاني عدم المقصود قلت التفكيك جائز عند ظهور المراد فان قلت ان كان الجمع في الحقيقة هذا الضمير لا الفعل يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فانهما متقابلان لا يجمع في كلمة واحدة قلت لا يلزم ذلك فان الاول حقيقة عرفية فيقال الفعل جمع ولا يقال ضمير الفعل جمع حاشيه اطوى

٧٧ والاول اولى بالنظر الى السياق والسباق والثاني ارجح لان الجمع في الحقيقة هو الضمير لا الفعل واباء السياق والسباق ممنوع زبدة الافكار

العامل مشتقا غير الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز لان الاول حقيقة عرفية

نحو المسلمون جاؤا وجيئون او جاؤن (واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند

العامل الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا) ايذانا بتأنيث الضمير المسند اليه

الراجع الى الجمع بتأويل الجماعة فيه (او جمعا مذكرا) سالما او مكسرا كما اذا كان العامل

صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو الضمير به والمراد بالواجب هنا الواجب المخير

وهو الواحد المبهم من الامرين ولا ينافي ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف

باو هنا وقال فيما سبق يجوز وعطف بالواو (نحو الرجال جائت وجاؤا او جائية

او جاؤن) ولو مثل بالمكسر ايضا كجائية لكان اولى (وغيرها) اى غير جمع المذكر السالم

وجمع المذكر المكسر العاقل (من الجموع) وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء

او غيرهم من الحيوان او غيره وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوان او غيره مذكرا او مؤنثا

(اذا اسند الى ضميرها) نائب الفاعل لاسند ولا ضمير فيه او ضميره الى العامل (يجب

وجوبا مخيرا (كون عاملها) اى ضمائر الجموع المذكورة (مفردا مؤنثا) لما سبق من

الايذان بتأنيث الضمير (او جمعا مؤنثا) سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة

للايذان بان الضمير المسند فيه ضمير جمع المؤنث وجمع المذكر الغير العاقل اجراء له مجرى

المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال النون الضمير الذي

٧١ قوله وهو الواحد المبهم بل الواحد معين كيف والعامل هنا لا يخلو من ان يكون مؤنثا او مذكرا فان كان مؤنثا فافراده واجب معين وان كان مذكرا فجمعه واجب معين فح كان الواجب واحدا معينا فتنبه حاشيه ساقيه

قال المص او جمعا مذكرا يفهم وجه كونه جمعا مذكرا بما بعده سطرين تفصيل الشارح من قوله اجراء له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير حاشيه

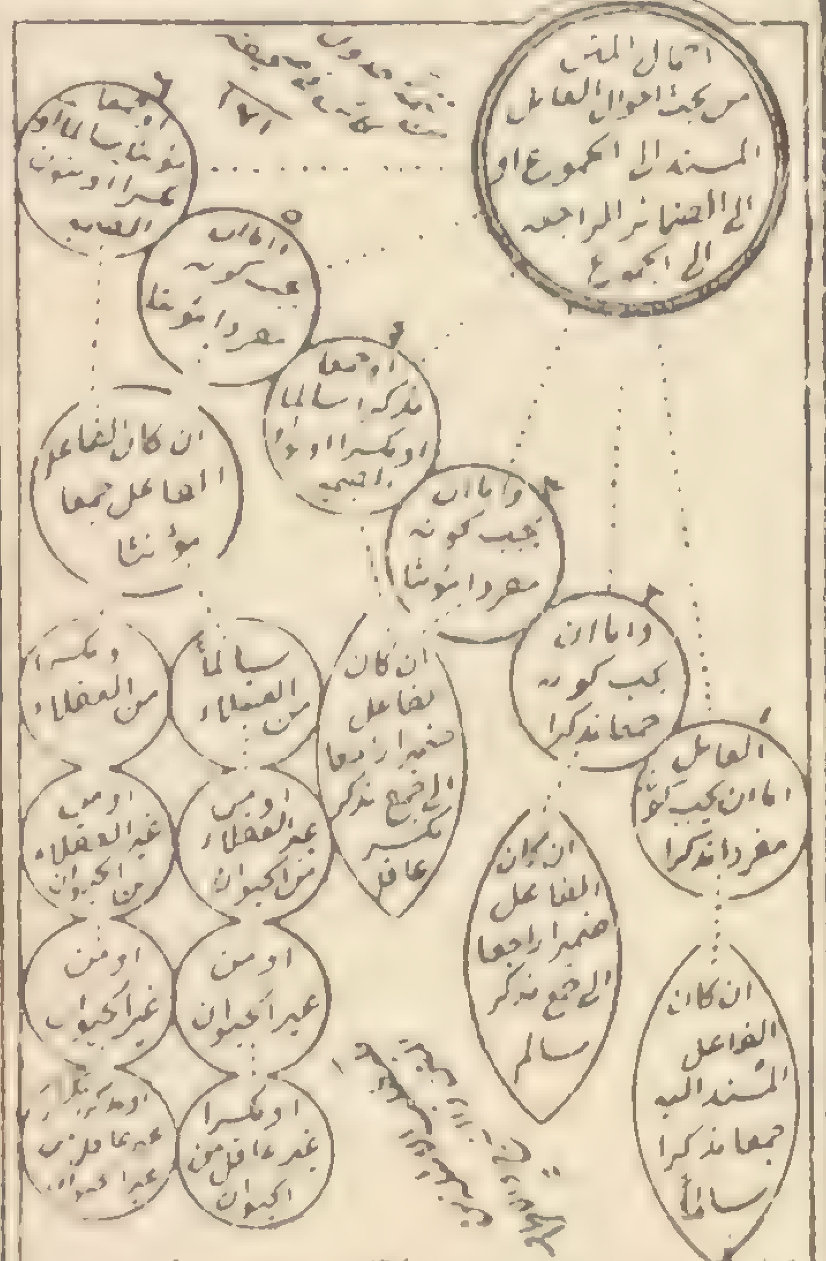

وانما ضبطنا قول المص من قوله وكل جمع الى بحث المبتدا بهذه الهيئة والصورة ليسهل حفظه الاخلاء المبتدئين فنرجو عدم الطعن من الاذكياء المتفطنين والمتفننين ١٢٠

١٩ قوله اى ضمائر الجموع يشير الى ان الضمير ليس كضمير ضميرها لان ضميره راجع الى ما هو عبارة عن الجموع انفسها والعامل في هذه الصورة ليس عامل الجموع انفسها بل عامل ضمائرها فضمير عاملها اما راجع الى ضميرها باعتبار الجنس فيكون بمعنى الجمع بقرينة المضاف اليه واما راجع الى ما رجع اليه ضميرها بتقدير المضاف اى عامل ضمائرها

وضع لجمع المؤنث عاقلاً او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل فانه باتصال هذا الضمير به

بعد جمعاً مؤنثاً وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب

كونه جمعاً مؤنثاً اذا اسند الى الضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه جمعاً مذكراً

مكسراً كالافراس ذهاب ولو قال او جمعاً غير ذوي اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان

اسلم واشمل (نحو المسلمات جائت او جئن او جائية او جائيات) او جوار مثال لما

اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث المكسر العاقل

مثل الجوار في جائت او جئن الخ ومثال لما اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل

من الحيوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جذت الخ

(والاشجار قطعن او قطعت او مقطوعة او مقطوعات) مثال لما اسند الى ضمير جمع

المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان

نحو الافراس جائت الخ (و) المرفوع (الثالث) من السبعة ما يطلق عليه لفظ (المبتدا)

ولما كان مشتركاً لفظياً بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما في حد واحد

كما في المستثنى اراد ان يقسمه اولاً الى نوعين ويعرف كلاً منهما فقال (وهو نوعان)

ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان في المستثنى قال النوع (الاول الاسم)

لا الصفة بقرينة المقابلة (او المؤول به) واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص

ف٥
وفص الرفع الى المبتدا لوجوه احدها ان المبتدا وقع في اقوى احواله وهو الابتداء فاعطي اقوى الحركات وهو الرفع الثاني ان المبتدا اول والرفع اول فاعطي الاول للاول الثالث ان المبتدا مخبر عنه كان الفاعل مخبر عنه والفاعل مرفوع وكذا ما اشبهه ٧٠٤٠٦

ف٥
بطريق عموم المجاز وهو ان يكون للفظ واحد معنيان حقيقيان او احدهما حقيقي والاخرى مجازي ويكون كلاهما مرادين واريد معنى اعم منهما مجازاً لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه على رأي والجمع بين الحقيقة والمجاز على رأي آخر ويمكن المناقشة بانه يلزم ح استعمال المجاز في التعريف وهو غير جائز الا ان يمنع استعمال المجاز فيه من غير قرينة لم لا يجوز ان يكون ههنا قرينة تأمل علي الحداوي

ك٥
الاشتراك على قسمين اشتراك لفظي واشتراك معنوي فالاول كون اللفظ موضوعاً لمعنى متعدد بوضع متعدد كالعين والثاني يكون قدراً مشتركاً بين الافراد كالكلمة بالنسبة الى الاسم والفعل والحرف مفهوم راكم

ف٤
لان المبتدا مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان كذا قاله الفاضل العصام فان قلت فليلين معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما قلت لان هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد مشترك اصلا منه

ف٧
اعلم ان الاسم ثلثة استعمال يستعمل في مقابلة الظرف فيقال هذا اسم اي ليس بظرف وفي مقابلة الصفة فيقال هذا اسم اي ليس بصفة وفي مقابلة الفعل والحرف فيقال هذا اسم اي ليس بفعل ولا حرف حاشيه

ف٧
والمبتدا لا يكون الا اسما البتة وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم وسواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم كل ذلك في التحقيق اسم اي صيامكم وانذارك واعلم ان المبتدا على ثلثة اقسام قسم مبتدا في اللفظ والمعنى نحو زيد قائم وقسم في اللفظ دون المعنى نحو اقائم زيد وقسم في المعنى دون اللفظ نحو تسمع بالمعيدي اه كذا في ابو البقا ١٢ه

ف١٤
اي او اللفظ المؤول بالاسم مثل الجملة التي اريد بها لفظها او الفعل الذي اريد به معنى مصدري بواسطة او لا كذا استفيد ١١٠

مطلب القسم الثاني من المبتدا

شخص ضارب زيد ثم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدا اسم لمفهوم واحد

وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المردد بين كونه مسنداً اليه وكونه صفة وقعت الخ

(المسند اليه) خرج به الخبر الذي ليس صفة او المطلق والنوع الثاني من المبتدا واما

الاسماء المعدودة فليست بداخلة في المقسم كما عرفت (المجرد عن العوامل اللفظية)

بان لا يكون له عامل لفظي اصلاً ولو قال عن العامل اللفظي كالبيضاوي لكان اظهر

واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد اسماؤها (نحو زيد قائم

وحق انك قائم) الاول للاول والثاني للثاني (ولا بدله) اي للاول (من خبر) ولو

تقديراً اذ لا فائدة له بدونه (و) النوع (الثاني الصفة) اي اللفظ الدال على ذات

مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب

نحو قرشي اخواك والمستعار نحو اسد الزيدان (الواقعة بعد كلمة الاستفهام)

حرفاً كالهمزة وهل او اسماً نحو ما صائغ البكران ومن خاطب البشران وكذا متى واين

وكيف وايان (او) كلمة (النفي) حرفاً وهي ما ولا وان او اسماً نحو غير قائم الزيدان

او فعلاً نحو ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال

بعد حرف النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف النفي والاستفهام

وقال المصرح في شرحه لفظ الحرف حشو مخل ومن عمومهما كما بينا فلم لم يذكر ايضا الظرف

ف١٥
والمراد بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة فيوجد التجريد في نحو علمت لزيد قائم وبحسبك درهم كذا في امتحان الاذكياء ١١٠

قوله ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل عمله فيه غيره وبان لا يكون في العمل ملحقا بغيره وفي المثال الاول قد ابطل التعليق عمل نحو علمت في اللفظ وعمله المعنوي ليس باصلي وفي الثاني الباء زائدة ملحق بالاصلي كما سيجيء فلم يوجد فيهما عامل لفظي يعمل بالاصالة فصدق الحد على وبحسبك حاشيه استحان

ف١٦
قال المص ولا بد له من خبر اي لا بد لهذا النوع من المبتدا من خبر ولو مقدراً اذ المقصود من الكلام فائدة او لازم فائدة الخبر فلو لم يقدر لم يحصل المرام فصار لغوا حاشيه سماهه

ف١٤
اي المثال الثاني وهو قوله وحق انك قائم مثال للقسم المذكور من المبتدا وهو كونه اسما مؤولا ١١٠

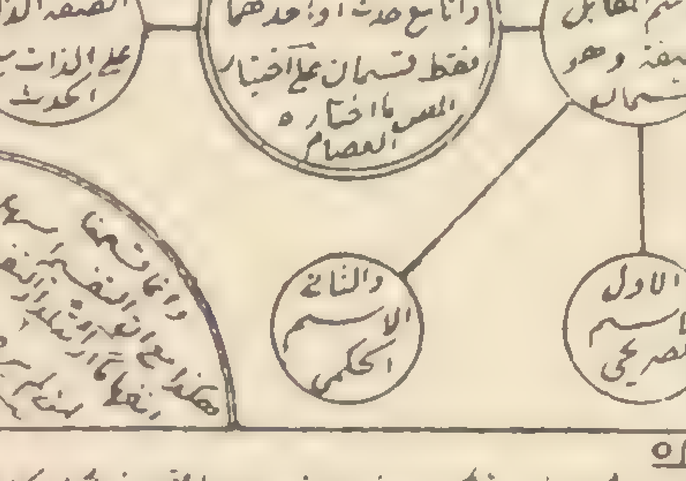

ف١٥
مثال مبتدا هو اسم ناوبلا وخبره مقدم وجوبا لان في تاخيره يجوز لبس ان المفتوحة بالمكسورة حاشيه

ف١٨
والمراد بالوقوع بعد حرف النفي اعم من الوقوع حقيقة او حكما نحو انما قائم الزيدان فانه في حكم ما قائم الا الزيدان عصام كاتبه

ف٢١
حيث قال الشارح في تعميم الاستفهام حرفاً او اسماً مثاليهما وفي تعميم كلمة النفي حرفاً او اسماً او فعلاً والى باستلهما ١١٠

مطلب النوع الثاني من المبتدا

كلمة هنا لكان اخصر ايضاً فافهم (رافعة لظاهر) المراد به ما لا يكون مستكناً فيشمل الضمير

المنفصل مثل اراغب انت عن آلهتي ثم انه ينتقض التعريف منعاً بنحو اقائم ابواه زيد

فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الخ مع انه ليس مبتدأ بل هو

جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال

لفظاً ومعنى وفي مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظاً لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام

داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابواه

واما كونه زيداً قائم ابواه فلا يجوز لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام

صدر الكلام ولذا لم يجئ في كلامهم زيداً قائم ابواه كما جاء زيداً قام ابواه كما صرح به

الفاضل العصام ولو سلم فلا نسلم لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلف بلا حاجة

اما اولاً فلان جعله مبتدأ لا ينفي عن كونه خبراً والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبراً يكون

الاعراب الذي استحقه المجموع في لفظها وغير هذه الصورة واما ثانياً فلو جعلت مبتدأ

يكون اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبراً في محله ولا خفاء في كون

هذا تكلفاً واما ثالثاً فلانه اذا لم يجعل مبتدأ بان حمل على التقدير الاول كما في زيد قائم ابوه يستغنى

عنه واما رابعاً فلانه لو جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى واما اذا لم يجعل بان حمل عليه

ايضاً يكون مفرداً صورة ومعنى والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف

الظاهر وما يجري مجراه بتقدير المعطوف او من باب عموم المجاز ولك ان تريد بالظاهر معناه اللغوي اي البارز كذا صرف في هذه العبارة مولانا عبد الغفور اللاري عليه رحمة الباري

٧١ قوله رافعة لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لا يليق تحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعدم تم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيداً اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه وايراد على التعريف اقائم ابوه زيد فان اقائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها صالحاً لان يكون مبتدأ وهو مع بعده يشكل با قائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل عصام على الكافي

قال في الامتحان في شرح تعريف الخبر لكن يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم اخوه مجرد قائم مع كونه مرفوعاً بل مع فاعله كما في زيد قام ابوه او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب في وسط القول وقد عرفت اثر خلاف ... مع كونه كلمة واحدة اذا دعت اليه ضرورة وكان اثره في الجملة ... عبد الله فما ظنك في الاكثر وعدم كونه مجرد قائم في المثال المذكور ... من اللفظ والمعنى انتهى كلامه

قوله وعدم كونه مجرد قائم ... فلا يلزم كونه خبراً بلا عائد ... المشتقات اذا كانت اخباراً لا بد لها من العائد الى المبتدأ واما معنى فلانه يلزم الحكم على زيد بالقيام مع انه ليس بوصف له بل لاخويه والوصف له كونه حيث يقوم اخواه والان زمان باطلاق حاشيه امتحان للشارح

٧٥ اخره وتقدم الخبر على المبتدأ وصدره بالهمزة لانكار نفسه المرغبة على ضرب من التعجب كانها مما لا ترغب عنها عاقل من عقر السفهاء

لا يخفى واما ثالثاً فلان كون المسند مبتدأ خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدأ اضطراري

بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده

هنا وفي ان الحكم به تكلف وليس هذا مثل اقائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر مقدماً

والمبتدأ مؤخراً خلاف الاصل كما ان كون المسند مبتدأ كذلك فبالنظر الى الاول جعلت

مبتدأ لوجود الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت خبراً واحدهما يغني عن

الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت (نحو اقائم الزيدان وما قائم الزيدون) والصفة

فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ولا يجوز كونها خبراً وما بعدها مبتدأ اذ

المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد فانه يجوز فيه الامران

(ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل) لكون الاستفهام والنفي بالفعل اولى (بل

فاعله ساد مسد الخبر) ولذا جعل المجموع جملة فعلية كما سبق (ولا يجوز تعدد المبتدأ)

اي النوع الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق لشهرته ولان السوق يسوق اليه

يعني انه لا يجوز تعدده لفظاً بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او

لفظاً بعاطف فيجوز ثم ان كان خبر كل مخالفاً لخبر الاخر يؤتى بالواو والا فيثنى او

يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان او زيد وعمرو وبكر كاتب

وشاعر وفقيه او عالمون (والاصل) في المبتدأ والاولى له (تقديمه) على الخبر لفظاً

---

٧١ ويطابقه اي يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتأنيث والافراد وضدية لو كان الخبر مشتقاً لابدان بزيد او في حكمه كالمنسوب ولم يكن افعل من ولا نسبياً ولا فعيلاً بمعنى المفعول ونحوه امتحان مع متنه

قوله ولم يكن افعل فانه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع وان كان المبتدأ كذلك لما سيجيء ولعل المص اكتفى به ولا نسبياً بان لا يكون الخبر وصفاً للمبتدأ بل لمتعلقه الذي كونه وصفاً له سبب لوصف المبتدأ ولعدم تحمله للضمير لا يلزم المطابقة ولا فعيلاً بمعنى مفعول ونحوه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل فانه لا يؤنث وان كان المبتدأ مؤنثاً وفيه انه مشترك بينهما فالمطابقة حاصلة فلا وجه للاستثناء كما سيصرح به في بحث النعت وقال بعض الكمل ان المطابقة حاصلة فيه تقديراً لانه اذا حمل على مبتدأ مؤنث يكون بمعنى مفعولة وفاعلة حاشية امتحان للشارح

٧٥ وانما اشترط الاعتماد على الحرفين لكون الصفة في التقدير بمعنى فعل فان اقائم الزيدان بمعنى ايقوم الزيدان واذا لم يعتمد عليهما لم يصح وقوعه موقع الفعل فشرط الاعتماد على احد الحرفين ليستقيم كونه جملة يصح السكوت عليها من غير افتقار الى تقدير خبر وهو معنى قولهم انه ساد مسد الخبر لا بمعنى انه حذف خبره فسد هذا مسده بل معناه انه مستغنى به عن ذكر الخبر شرح اللب على اللباب

٧٦ هذا اذا كانت الصفة مفردة والاسم الظاهر مثنى او مجموعاً واما اذا كانا مثنى او مجموعاً فالصفة خبر مقدم لا غير وان طابقت مفرداً جاز الامران خلافاً للكوفيين لانهم يوجبون تقديم المبتدأ على الخبر صرح به الرضي في شرح الكبير فتح الاسرار

قوله عند الاطلاق اقول هذا التفسير يوهم خلاف المراد وهو جواز التعدد في النوع الثاني بل عدم الجواز فيه اولى والتبادر ممنوع لانه انما يسلم اذا لم يكن الاطلاق عقيب النوع الثاني فلا يكون ذكر المبتدأ مطلقاً حينئذ حرفاً الى التبادر ولو سلم لا يجدي كل عليه هنا ايهام خلاف المراد فالاولى ترك هذا التفسير حاشيه

٧٨ ولا يجوز تعدده بلا تبعيه فلذا ظهر في ... لا اضمار لفظاً ومعنى بلا عاطف واما معنى فقط او لفظاً فقط او بعاطف فجوز نحو الزيدان

فال الشيخ الرضي يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها التعجبية
على مذهب سيبويه والثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر ذا ناب
وامر اقعده عن الحرب والثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور
والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث وما يقع بعد حرف الاستفهام
نحو ارجل في الدار والخامس بعد واو الحال نحو ما ارانا الا وشخص يحيز بك
والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك والسابع الجواب نحو قولك رجل
في جواب من جاءك وغير ذلك مما لا يحصى انتهى ملخصا واكثر هذه المواضع مما
صرح به الجمهور ان المبتدأ فيه نكرة مخصصة ويمكن ان يقال ان في كلها وجوه
التخصيص فتفكر وانظر الى بيان الجمهور تجدها وان كان فيها تكلفا لكنه ينفع
للمبتدئين م ن

وجوه تخصيص المبتدأ النكرة على ما بين في بعض حواشي الفوائد الضيائية رحمه وعشرون

الوجه	المثال	الوجه	المثال
تقدم الخبر الظرف	نحو في الدار رجل	والتعجب	نحو ما احسن زيدا
والوقوع في حيز الاستفهام	نحو هل رجل قائم	والافادة مقام الموصوف	نحو مؤمن خير من كافر
والوقوع في حيز النفي	نحو ما رجل قائم	وكونه في معنى المخصوص	نحو شر اهر ذا ناب
والصفة	نحو رجل قائم عندي	والوقوع بعد واو الحال	نحو ما ارانا الا وشخص يحيز بك
والعهد	نحو رجل الجزء خير	والعطف على المعرفة	نحو زيد ورجل قائمان
والاضافة الى النكرة	نحو غلام رجل قائم	وعطف الموصوف عليه	نحو رجل وامرأة صالحة عندي
والجواب لمن قال من عندك	نحو رجل عندي	والعطف على الموصوف	نحو تميمي ورجل في الدار
والعموم	نحو كل يموت	والابهام	نحو ضحك العجب
والشرط	نحو من يقم اقم معه	والوقوع بعد لولا	نحو لولا رجل لهلك
والتنويع	نحو ثوب لبست	والوقوع بعد فاء الجزاء	نحو ان ذهب عير فعير في الرباط
والدعاء	نحو سلام عليك	والوقوع بعد لام الابتداء المؤكد	نحو لرجل قائم
والتصغير	نحو رجيل قائم	وكونه في المعنى خبرا	نحو قائم زيد

فانه يفيد انقضاض كوكب من الكواكب والسامع يقنع بها ولا يطلب تعيين مشخص
ذلك الكوكب ولو صيغة بقدر ما يتصوره فان بعض الكل هذا في قوة الموصوف
بالواسطة فالمعنى كوكب مخصوص انقض قول هذا مع كونه تكلفا انما يسلم لو
ثبت ان استعماله بوقت التعجب والا فلا حاشية امين ان للشارح

لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم
ذكرا ليتوافقا (وشرطه) اي شرط صحة كونه مبتدأ (ان يكون معرفة) لان الغرض من
الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض
المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان
مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب
الالباب (او نكرة مخصصة) اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها و
عدم الاخلال بالغرض المطلوب قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص سببا للافادة
وهي قد توجد بدونه ككوكب انقض الساعة فلا وجه لاشتراطه غيرهما ولذا شرط المحققون
من النحاة اياها دونه واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد فالموافق له ان
يقول او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام
المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس الاشتراط بل الضبط
فانهم لما رأوا ان المبتدئ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره
ضبطوا امثلة لم تتخلف عنها الفائدة (نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك) والمراد به
ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت بلبل شغلني او غيرهما نحو افضل منك افضل
منه فان تقييد الجنس يجعله مناط الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا

لا يقنع به فتصح حيوان ناطق كذا الانسان كذا مع شاء وبها بل ترك كذا مع كونه اخص
منه (ويجوز حذفه) اي المبتدأ (عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم) اي القائم
زيد (بقرينة السؤال) (و) المرفوع (الرابع) من السبعة (خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل
اللفظية) بذكر ما ذكر في المبتدأ او رافعه (المسند به) اي الذي الصق الاسناد به فالباء
للالصاق ونبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام
في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك المسند به (غير الفعل ومعناه)
خرج به نحو يقوم في مثل يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم ابوه
فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكن النسبة في الاول تامة وفي الثاني
ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد كزيد ابوك
او مركب كالمشتقات وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع مرفوعاتها كما صرح به
في الامتحان ومما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل لا ما دل على
النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او النفي او الصفة
المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المصرح ينتقض التعريف
ح منعا بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به غير الفعل ومعناه
لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بنحو قائم في نحو اقائم او

مطلب حذف المبتدأ

والمذكور في زافه التجريد جرد عن مقتضاه الذي هو سبق الوجود بل
هو سلب مطلق فلا ينتقض عكس التعريف بالجزء الذي لم يسبق عليه
عامل لفظي اي لم يوجد فيه عامل في ايجاد الاختراع احمد بابي

وقيل الباء للسببية لان المسند مدلول الخبر ولفظه ما به اسند معناه الى
المبتدأ وفيه ان المبتدأ ايضا ما به الاسناد اليه فلا وجه لتخصيص
الخبر به وقيل المراد المسند الى المبتدأ ابدل الى بالباء فرقا بينه وبين
المبتدأ وفيه ان الفارق ليس الباء بمعنى الى بل اشتمال المسند على ضمير
لام الموصول في المسند وعدمه في المسند اليه الا ان يقال جعل الباء
علامة الاشتمال والى علامة الخلو عصام الدين على الكافية

مطلب خبر المبتدأ

وجوز ان يجعل الباء بمعنى الى ويرجع الضمير الى المبتدأ وان يجعل
من باب حذف الصلة اي المسند به الى المبتدأ وعلى التقدير ين يخرج
به القسم الثاني من المبتدأ فانه مسند الى فاعله لا الى المبتدأ
زبدة الاسطار

اذ نسبة القائم الى المبتدأ ليس براسه بل بعد ما ركب بفاعله وهو
ابوه فصار قائم جزء من الخبر والى هذا اشار بقوله وهو ليس
حاشية

هذا اشارة الى الخلاف بين الكوفيين والبصريين فان الكوفيين
يقولون الخبر لا يخلو من ضمير ويقدرون الجامد بالمشتق فزيد غلامك
بمعنى مملوكك وزيد اخوك بمعنى مواخيك وهند امك بمعنى والدتك
ويستدلون عليه بان ذات الخبر لا يكون عين ذات المبتدأ وعند
البصريين لا يحتاج الى هذا التكلف لان ظاهره انه غير مشتق ومعنى
حمل الخبر على المبتدأ انهما يصدقان على ذات واحدة لان عين هذا
الذات عين تلك الذات كما هو محقق في الميزان في تحقيق الحمل والوضع
واستدل في الكتاب على كون الخبر متضمنا للضمير بابرازه في زيد
الخبز اكله بمعنى انما ابرز لان الاكل جرى على غير من هو له وهو الخبز
فيجب ابراز الضمير وانما يبرز ما كان مستترا فيه فدل على ان الخبر
كان متضمنا للضمير ويمكن ان يقال الخبر اذا كان مشتقا كان بمعنى
الفعل فلا بد ان يكون له فاعل اذا لم يكن ظاهرا كان مضمرا لامتناع
الحذف سبراي على اللباب

او ما قائم زيد على وجه ومثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل

ومعناه لكونه من معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في مثل زيد قائم

وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما

صرح به المصرح في الامتحان في تعريف الخبر فيكون من معناه فيلزم ان لا يصدق التعريف

على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره تحكم لا يخفى (نحو قائم في زيد قائم) (ويجوز تعدده) اى الخبر

لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية في محل واحد

(نحو زيد قائم) بالفعل (قاعد) بالقوة او بالعكس وفي الامتحان زيد قائم ضاحك

وهو الاظهر وحكم الاخبار المتضادة مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف ايضا (ويكون

جملة اسمية وفعلية) وقد عرفت ما هو المراد بهما يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا

ليتوافق الركنان وليكون اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة (فلا بد) في

الخبر الكائن جملة (من عائد) يربطها (الى المبتدأ) لانها من حيث هي هي مستقلة لا تقتضي

التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا

بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو انه من يتق ويصبر فان الله

لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع

الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اى ما هي (ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان) فانها اذا كانت

ف ٢٥
اما لفظا ومعنى نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او لفظا فقط نحو هذا حلو حامض اى مز وذلك لان اجتماع الاوصاف الغير المتنافية في محل واحد ممكن ويجب التعدد في القسم الاخير وكذا فيما اذا تعدد المبتدأ معنى نحوهما فاضل وعالم ولا بد من العطف ولا يطابق المبتدأ لان ضميره لا يرجع الى المبتدأ بل يرجع ضمير كل الى موصوفه فهو في تقدير شخص فاضل وشخص عالم ويعتبر الحكم بعد التعاطف والخبر هو المجموع والمجموع من حيث هو يستحق اعرابا واحدا الا انه اعطي كل جزء اعرابا دفعا للتحكم والاصل ان يكون الخبر مفردا ليوافق المبتدأ وليكون اخصر واسرع قبولا للربط فتح الاسرار

ف ١٩
ولم يقيدها بالخبرية اما لانها هي المتبادرة او لانه قصد العموم الى الانشائية ولو قسمية نحو قوله تعالى والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وليس هذه مؤولة بالقول اى مقول في حقه كذا لانه بعيد كذا في شرح الكافية لعصام الدين واذا كان جملة والجملة مستقلة لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد الخ فتح الاسرار

نحو زيد اضربه اى مقول في حقه اضربه اى يستحق ان يقال في حقه اضربه وانما يفسر بالاستحقاق لدفع ما يتوهم من ان التأويل بمقول في حقه يستدعي تقدم المقول قبل هذا الكلام اذ الاصل في القول لكونه حكاية ان يتلفظ بالمحكي في غير حكاية سواء كان القول بلفظ الماضي او الحال او الاستقبال كما ذكره الرضي اى هذا القول مقول في حقه فلا يصح زيد اضربه الا بعد تقدم اضربه من سماه لكونه على المطول

بعنى ان تقدير قولنا مقول يقتضي تقدم لفظ اضربه وسبقه قبل التلفظ بزيد اضربه وهذا لم يتقدم فيلزم الكذب ولهذا لم يفسر بالاستحقاق السيد احمد حمدى قيصرى

خبرا عنه لا يحتاج اليه لوجود الربط المعنوي بينهما لكونها عبارة عنه (نحو زيد ابوه قائم

او قام ابوه) الاول للاول والثاني للثاني (ويجوز حذفه) اى العائد او ضمير الفظا

لا معنى يعني ان حذفه ليس منسيا (لقرينة) اذ لا حذف بدونها الا نسيا فيما اذا

كان مجرورا بمن واكثره اسمية ومشهودها اعم من الاول (نحو البر الكر بستين اى منه

بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره وتبيعا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم

الامور اى ان ذلك منه (واصله) اى الاصل في الخبر والاولى به (ان يكون نكرة)

لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدأ عمدة للبيان

ولذا كان اصله التعريف (وقد يكون معرفة) فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون

النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما

ولكن لا يعرف النسبة بينهما و(نحو الله الهنا) تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يعرف النسبة

بينهما لجريه على خلاف مقتضى علمه ويجوز ان يكون من هذا المجرد التقرب لا القصد للافادة

(ويجوز حذفه) اى الخبر (عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم ام عمرو) (وان كان المبتدأ بعد

اما وجب دخول الفاء في خبره) في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية

الاول للثاني او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفي الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد

فمنطلق الا لضرورة الشعر) اي فيه وفيها (كقوله) اى الشاعر (اما القتال لا

ف ٦٥
اى منه والمحذوف صفة المبتدأ وجوز الفاضل العصام كونه حالا من الفراء حذف المنصوب العائد الى الكل ايضا قياس نحو قوله تعالى وكل وعد الله الحسنى على قراءة الرفع وقوله قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع وجعله ابن مالك اجماعا وخص ضعف الحذف بالمنصوب العائد الى غير الكل واما المرفوع فلا يحذف والحذف في غير المذكور سماعي فتح الاسرار

ف ١
اللام في قوله تعالى ولمن صبر موطئة للقسم ومن شرطية وقوله ان ذلك لمن عزم الامور جواب للقسم المقدر ساد مسد جواب الشرط او لام الابتداء ومن موصولة مبتدأ وتمامه صلته غفر وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدأ وعلى التقديرين ان العائد على من محذوف لدلالة فحوى الكلام عليه اى ان ذلك منه لمن الآية سعد الدين

ف ١
قال الفاضل العصام ولك ان تقول لا حذف فيه لانه اشارة الى صبره وغفرانه فكانه قال ان صبره وغفرانه لمن عزم الامور

ف
اذ يجوز ان يكون كل من الطرفين معلوما ويكون النسبة مجهولا نحو قولنا الله الهنا ومحمد نبينا وان كان النسبة ايضا معلومة فالمراد التفاخر مسعود على المصباح

ف ٢٥
قرينة مقالية نحو زيد اى زيد قائم لمن قال ازيد قائم ام عمرو او حالية نحو خرجت فاذا السبع اى واقف بالباب ويجب اذا التزم في محله غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو اى موجود التزم الجواب في محله وغير ذلك مما بين في المطولات فتح الاسرار

ف ٧٣
لانه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شيء فاقيم اما مقامه فصار اما زيد منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء في محل واحد فصار اما زيد فمنطلق في كل وقت او لاجل كل شيء الا انه فتح الاسرار

ف
فلا يرد ان يقال لم دخلت الفاء في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول ليس سببا للثاني بل الاول مسبب والثاني سبب لان

لا فناء لديكم) والعائد هنا العموم المشتمل على المبتدا فان لا لنفي الجنس فالمعنى الفناء

المذكور منتف عنكم لاستلزامه نفي كل فناء عنكم وتمامه * ولكن سيرا في عراض المواكب *

(اول) ضرورة (اضمار القول) الذى هو مدخوله استغناء عنه بالمقول (كقوله تعالى

فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم (وان كان) اى المبتدا

(اسما موصولا بفعل او ظرف) اى بجملة فعلية او ظرفية هي قسم منها فهما مجازان تسمية

للكل باسم الجزء (او موصوفا به) اى بالموصول المذكور (او نكرة موصوفة باحدهما)

اى بالفعل والظرف (او مضافا اليها) اى الى الموصول باحدهما والموصوف به والنكرة

الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر (او) كان (لفظ كل مضافا الى

نكرة موصوفة بمفرد) لا بجملة (او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره) لان

كلا منها لابهامه كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية

هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء والوصف في كل

المضاف وان كان مفردا يؤكد المشابهة كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء في

الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدا (وكذا) اى كما

جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في

خبره (اذا دخل عليه) اى على المبتدا المذكور (ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ

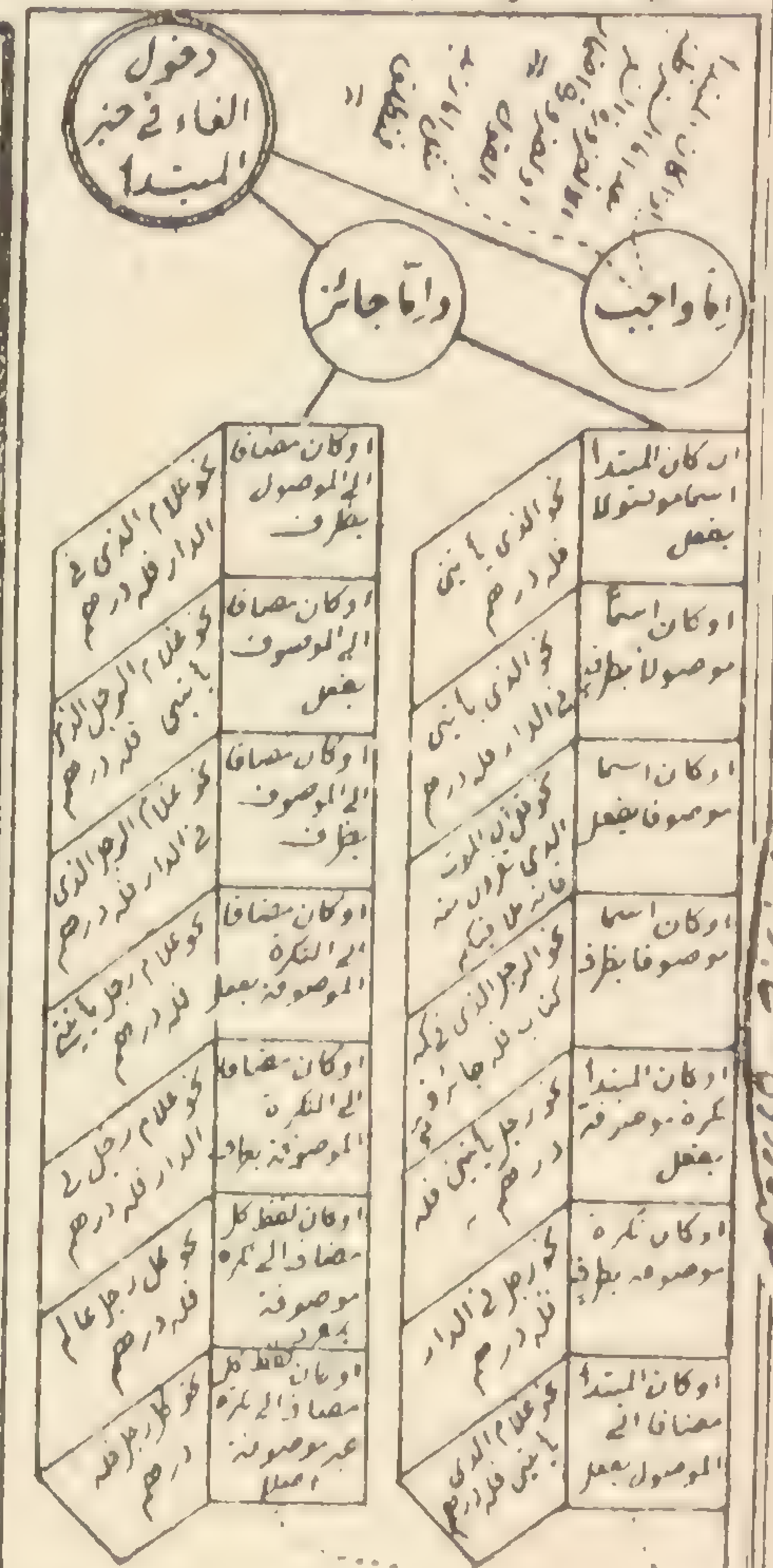

فهذه هي الاقسام الاربعة عشر مع امثلتها على ما اعتبره الشارح وان اعتبرت ان المكسورة من النواسخ مع هذه الاقسام فيكون المجموع ثمانية وعشرين وان اعتبرت ان المفتوحة منها مع الاربعة عشر فيكون المجموع اثنين واربعين وان اعتبرت لكن منها معها فيكون الاقسام الحاصلة مع هذه الاعتبارات ستة وخمسين وان كنت تطلب الامثلة الحاصلة مع اعتبار هذه الحروف الثلث فأت بهذه الحروف اوائل الامثلة المحررة فيحصل لك تلك الامثلة التى طلبتها وان اعتبر دخول الفاء في الخبر مع كان بالتشديد كما فهم من كلام الشارح في الاستئناف فيبلغ الاقسام الى سبعين فاجملنا البحث وصورناه بهذه الصورة على ما فهمناه من هذا المتن ومن هذا الشرح تسهيلا للمبتدئين القارئين في المرتبة الاولى وهو المعين

المبتدا حرفا كان) نحو ليت ولعل وكان وما ولا (او فعلا) نحو علم وكان لانها اذا دخلت

عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذى اعتبر فيه فتضعف معنى الشرط لاستقاء لازمه

الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع

انها من النواسخ لعدم تاثيرها في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان

كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة لاشتراكهما في افادة التحقيق والحق بها ايضا

لكن للاشتراك في جواز العطف على محل اسمها ويدل على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء

كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر * فوالله ما فارقتكم قاليا

لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون * ومثال ان ياتي في المتن ثم المفهوم الصريح من كلامه

هنا اختصاص جواز الدخول بخبر هذه الثلاثة ومنع كان لدخوله في السائر وهو الموافق

لكلام صاحب التسهيل ولب اللباب ومن كلامه في الاستئناف جواز الدخول على خبره ايضا

على ما هو الصحيح وبين كلاميه في كتابيه تدافع ظاهر فافهم (نحو الذى ياتيني وفي الدار

فله درهم) قال الفاضل الاولى او الذى في الدار لئلا يتوهم ان الترديد في الصلة دون

التمثيل مثال للمبتدا الموصول بفعل او ظرف (وقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه

فانه ملاقيكم) مثال للموصوف بالموصول بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا

لملاقاة الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى ما فسره الرضي لا حاجة الى هذا التاويل فافهم

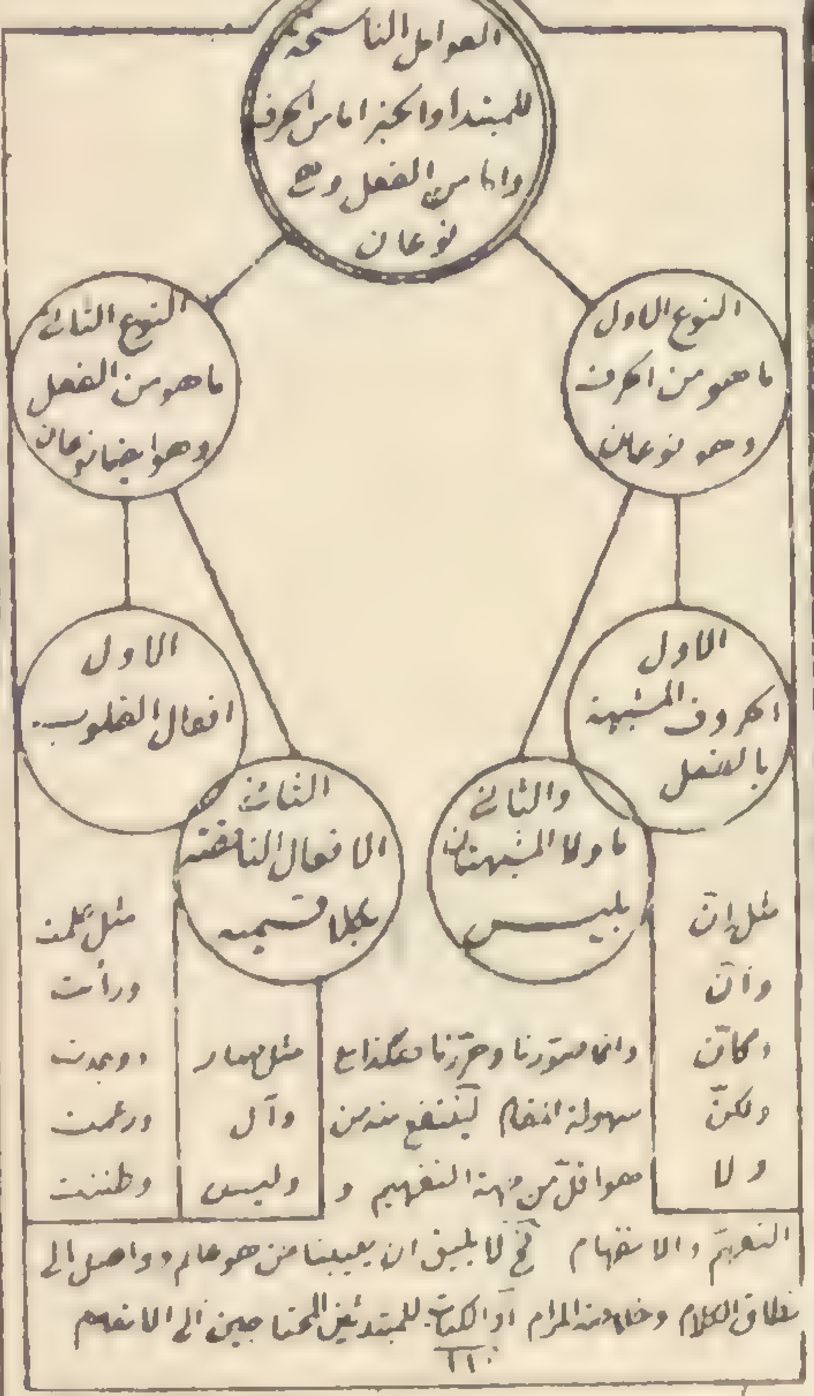

انما غنمتم اى الذى اخذتموه من الكفار فهذا من كل شيء مما يقع عليه اسم الشيء حتى الخيط فان لله خمسه مبتدا خبره محذوف اى فثابت ان لله خمسه من عمر الصصاوى

* واما الوداد في القلوب فراسخ * وان كان ما بين الجسوم فراسخ *

وما قاله اولى ليس باولى بل تركه اولى لان كلمة او ليست لترديد الشرطين بل من قبيل عطف عبارة على عبارة اخرى اى يقال ياتيني او يقال في الدار كذا صرح به الفاضل الهندى وكيس قول الفاضل الا الهندى فاسد

(ونحو رجل يأتيني او في الدار فله درهم) مثال للنكرة الموصوفة باحدهما (وغلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم) مثال للمضاف اليها ونحو غلام الذي يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم (وكل رجل عالم فله درهم) مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد (وكل رجل فله درهم) مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا (وفي غيرهما) اي المواضع المذكورة (لا يجوز) دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجب او مجوز (و) المرفوع (الخامس) من التسعة (اسم باب كان) اي نوعه وهو الافعال الناقصة لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر في الاصل ويسمى مرفوعه اسماله علم من تعريف المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب كان (وحكمه حكم الفاعل) في انه لا يكون الا اسما او مؤولا به وفي عدم جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا ومظهرا وفي كون المضمر مستترا او بارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل (و) المرفوع (السادس خبر باب ان) اي الحروف المشبهة بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر (وامره) اي حكمه (كامر خبر المبتدأ) في كونه واحدا ومتعددا ومفردا او جملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط وانتفاع الموانع فلا يرد ان ابن زيد ممتنع مع جواز ابن زيد (لكن لا يجوز تقديمه) اي خبره

قوله لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه الخ اي لان اسم باب كان اعتبارين اعتبار الحال واعتبار الاصل فالاول كونه اسما لكان وهو فاعل في الحقيقة والمغايرة في الاسم فقط كما ذكروا الثاني كونه مبتدأ في الاصل فاذا اريد ظهوره مما سبق اختار المصنف التمثيل بالفاعل ولذا قال وحكمه حكم الفاعل وترك المقايسة بالمبتدأ لقصورها في افادة التعريف اذ في الفاعل زيادة على المبتدأ تشمل عدم جواز التقديم وحذفه وكونه مستترا فلا حاجة الى المقايسة الى المبتدأ كما قاله الشارح حاشية

قوله ٧
فظهر ان دخول الفاء في الخبر متصف بالصفات الثلاثة الوجوب والجواز بمعنى الامكان الخاص والامتناع تم

قوله ١٤
الظاهر من قوله في انه الخ متعلق بالتشبيه اللازم من قوله وحكمه حكم الفاعل اي اسم باب كان كالفاعل في انه الخ تأمل احمد نارى

لا بالتشبيه المستفاد من قوله حكمه الخ اذ لا يوجد المغايرة بين وجه الشبه وبين المشبهين تشبيهه لاحمد القارى

قوله ١٦
قوله او بارزا الى آخر ما ذكراه من كون المستتر واجب الاستتار او جائزه ومن كون عامله واجب التأنيث او جائزه ومن كونه جمعا مذكرا او مؤنثا او مفردا مؤنثا ومن كونه واجب الافراد والغيبة اذا اسند الى اسمه الظاهر تم

قوله ١٧
والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبرا لباب ان حتى يرد عليه انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك تواند حاشيه

قوله ٢٠
قال المص وامره كامر خبر المبتدأ ولم يقل وحكمه كحكمه لان المقام مقام التعميم والامر اعم من الحكم فان امره كامره في اقسامه واحكامه وشرائطه ولو قال وحكمه كحكمه لضاع هذا التعميم ولو اكتفى لان مجرى باب التأويل مفتوح على ظهره ولذلك التعميم قال ابن الحاجب ايضا وامره كامر خبر المبتدأ اي امره كامره في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة يلزمه من عائد ولا يحذف الا اذا علم فظهر من ذلك التحقيق ان قول الشارح وحكمه ليس بجرح فيه حاشية ساجقلى

(على اسمه) لان باب ان لكونه فرع الفعل على ما سبق تحقيقه عمل عملا فرعيا وهو تقديم المنصوب على المرفوع فحط لرتبته عن رتبة الاصل ولو قدم لزم المساواة بينهما (الا ان يكون ظرفا) فانه يجوز حينئذ تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ويجب لو نكرة (نحو ان في الدار رجلا) وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه ما لا يتوسع في غيره لما مر (والسابع خبر لا لنفي الجنس) اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسند اليه اسمها لم يتعرض له لتبينه مما سبق كما سبق (وحكمه ايضا كحكم خبر المبتدأ) كما ذكرنا في خبر باب ان لانها من نواسخها لكن لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان كما مر وكثر حذفه لو عاما وجب في بني تميم ان دل عليه قرينة فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم (نحو لا غلام رجل عندنا * والثامن) من التسعة (اسم ما ولا المشبهتين بليس) وهو ما اسند اليه بليهما لم يتعرض له لما مر ايضا (وحكمه كحكم المبتدأ) لما مر (و التاسع المضارع الخالي عن النواصب والجوازم) واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم كما مر (نحو يضرب ويضربان) الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف (واما المنصوب فثلاثة عشر) اثنا عشر منها اسماء خمسة مفاعيل وسبعة ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب (الاول منها المفعول المطلق) سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييده بحرف الجر بخلاف المفاعيل الباقية فتدبر لكون

قوله ٦
نحو ان مالا وان ولدا اي ان لهم ولدا هذا في الظرف واما في غيره فكقوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جائهم وان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام سعد چلبى زاده

قوله ٧
عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما انه قدم رجلان من المشركين مخاطبا ببلاغة تعجب الناس لبيانهما فقال النبي عليه الصلوة والسلام ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة مصابيح

قوله ١١١
يعني ان بعض البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب او في التعجب عن الاتيان بمثله وهذا النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل ملك

قوله ٨٢
ولا بد من قيد آخر وهو ان يكون الاسم ضميرا متصلا فانه مع كون الخبر ظرفا لا يصح تقديمه على الاسم فلا يصح في الكتب في الدار انك لان اتصال الضمير المنصوب بعامل الحرف واجب ولا يجوز انفصال صرح به الرضي في بحث ولا يسوغ المنفصل عصام الدين

قوله ٦٦
الا في التقديم فانه لا يتقدم ولو ظرفا والكوفيون يجعلون مرفوعا بالعامل المعنوي كما كان قبل لا وعند البصريين مرفوع بلا اذا كان الاسم معربا بالاتفاق وكذا ان كان مبنيا نحو لا رجل قائم الا عند سيبويه فانه بالعامل المعنوي عنده منح الاسرار

قوله ٧
قوله وكثر حذفه اي الخبر لدلالة النفي عليه لانه يقتضي منفيا واذا لم يوجد قرينة الخصوص يحمل على العموم ويتشارك في النفي في مقابلة المبالغة حاشيه اسحاق

قوله ٩
وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يجعلون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر تواند حاشيه

قوله ٩
واجمعوا على انه لا يجوز حذفه الا اذا علم فيجب حذفه عند الحجازيين وواجب عند بني تميم الموشح

قوله ١٢
في النفي والدخول على الجملة الاسمية لكن مشابهته اكثر لانه لنفي الحال كلا لا فانه لنفي الاستقبال عصام الدين

عامل بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات الفاعل (وهو اسم ما) اى معنى انما ذكر الاسم فيه وفى امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول من اقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى التكلف بتقدير مضاف اى فعل مدلوله او ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول (فعله فاعل عامل) اى قام به بحيث يصح اسناده اليه مؤثرا فيه اولا فلا ينتقض بمثل مات موتا اذ فيه القيام لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عد فى الامتحان ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا ليلايم ما في الحدود ولاعتبار معناه اللغوى ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما فى العامل لئلا ينتقض باعاله مصدر محذوف الفاعل او مبنى للمفعول كاعجبنى ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع الا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل فى مفهوم المشتق فيصدق عليه انه ما فعله فاعل عامل مذكور وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول لنسبة الوقوع الى المفعول لا لنسبة القيام على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل موتا فى المثال المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوى لا الاصطلاحى فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر واقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحى للعامل المذكور

١٨ بتعديه الصيغة والمفعول به حال عنه مقيد بالاسناد اليه فقيد به يعم لمعنى المفعول لا مقيد فليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد عصام الدين على آكاهى

١٧ وانما ذكر المعنى الاسم ولم يقل وهو ما اه اذ لو قاله لا يصح الحمل اذ الموضوع من اقسام اللفظ والمحمول من قبيل المعانى ولذا قال اسم ما اه نعم لو ارتكب التكلف فى جانب المحمول بحذف المضاف لصح الحمل احمد الكوكاى

١٧ كل ما عبارة عن الحدث حقيقة او حكما ليدخل تربته تربا اى رسيته بالتراب فالتراب حدث حكما وان لم يكن حقيقة قال الهندى قولهم تربا وجندلا يستعملان فى الدعاء عليه تربته تربا وجندلته جندلا اى رميته بالتراب والجندل اى الصخرة العظيمة فالتراب والجندل وان لم يكونا حدثا حقيقة الا انهما اسما حدث فكانا حدثا حكما حاشية هندى

١٩ فعله يجب ولالة اللفظ وهو المعنى المتعارف فى اطلاقاتهم فلا يرد ما ورد من الرضى من مصادر الفعل المنفى نحو ما ضربت ضربا اذ لو لم يدل على ان الضرب فعله المتكلم لم يجد دخول النفى فعله ولا يرد ايضا ضربت ضربا كاذبا ولا ان ضربت ضربا ولا اضرب زيد وعمرو ضربا عصام كافيه

١٢ قوله ليلايم متعلق بلم يقل يرد عليه انه لا تقاوم الملايمة تكلف المجاز لا دليل ونقل عن الزمخشرى فلا بد من ضم انه يكون الفعل بمعنى القيام مجاز مشهور الى الملايمة م ل

قوله او وضع المجهول اه متعلق بيصدق ناظر الى المعطوف اى القيام يعنى انه اذا وضع المصادر لما هو صفة الفاعل وكان هو الداخل فى مفهوم المشتق يكون وضع المجهول لنسبة الوقوع الى آخره فيكون معنى المفعول المطلق للفعل المجهول قائما بالفاعل الغير المذكور لا قائما بنائبه المذكور اما لو كان وضع المجهول لنسبة القيام الى المفعول بان كان وضع المصدر لما هو صفة للفاعل وللمفعول وكان المراد بما فعله ما قام به فيكون معنى المفعول المطلق للمجهول قائما بنائب الفاعل المذكور لا بالفاعل المحذوف فلو شرط كون ذكر الفاعل لم يصدق التعريف على ذلك المفعول المطلق لان معنى ذلك حينئذ يكون قائما بنائب الفاعل وهو ليس بفاعل والفاعل ليس بمعنى المفعول المطلق قائما به هذا كله مبنى على ان المصدر موضوع لما هو صفة الفاعل فقط وانكار كون المصدر سببا للمفعول وهما خلاف ما عليه المحققون م ل

الايرادان وضع المصدر

المذكور فلا بد من الصرف عنه وما ذكره فى الامتحان من انه يحتاج الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فانما هو على مراد الفاضل ليكون وجها لعدوله عن حد ابن الحاجب لا انه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده ههنا ولذا اختار ههنا فانه يحتمل توجيها آخر واصلح بالاحتمال حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله اسم ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف الظاهر او الظاهر ان يراد به الاصطلاحى وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة (مذكور) صفة لعامل (لفظا) نحو ضربت ضربا (او تقديرا) نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا اخرج به ما لم يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيادتها اندفع ما اورده فى الامتحان على حد ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمى مع عدم القرينة وهو تكلف لانها قرينتان له صد العموم (بمعناه) صفة ثانية له اى مشتمل على معنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة اشتراكهما فى معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربت ضربا او تضمنا كذلك كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربتين ضربة ذكره فى الامتحان وهذا الظاهر وان خفى على الفاضل الجامى حيث قال والمراد به اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير منتشر فى النوع والعدد وشمول المصدر والمصرح محمل مراد الفاضل على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حد ابن الحاجب ولا احتماله لتوجيه حسن كما نقلنا عنه

مفعول مطلق لمذكور اى ذكرا لفظيا او تمييز من نسبة المذكور الى فاعله اى مذكور لفظه او حال من فاعله اى مذكور حال كون العامل لفظيا او جزء كان المحذوف بمعنى لفظيا واسمه راجع الى العامل والجملة صفة بعد صفة لعامل او بتقدير قد حال من فاعل مذكور زبدة الاقوال

٨ فاذا لقيتم الذين كفروا فى المحاربة فضرب الرقاب اصله فاضربوا الرقاب ضربا فحذف الفعل وقدم المصدر وانيب منابه مضافا الى المفعول ضما الى التاكيد الاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب الرقبة حيث امكن وتصوير له باشنع صورة من غير السعادة

اى للقتل باشنع صورة هو حز الرقبة واطارة العضو الذى هو رأس البدن وعلوه واوجه اعضائه ثم فى هذا التعبير تشجيع المؤمنين ايضا وانهم يتمكنون من الكفار اذا امروا بضرب رقابهم سعدى چلبى

١٥ فان الضرب فعله فاعل عامل لا حال الا انه لم يكن مذكورا لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب فى المثال المذكور مبتدأ وكذا اعجبنى الضرب واستحسنت الضرب محرم افندى

٢٢ اى المقدر لكاير ومثل فضرب الرقاب مع ما فيه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او عمومه بلا قرينة ولذا ذكر فى الاظهار لفظا او تقديرا ليكون قرينة على عمومه قاسم افندى

٢١ صفة ثانية للعامل والضمير راجع الى الاسم فى قوله اسم ما اى مشتمل على معنى ذلك الاسم اشتمال الكل على الجزء وذكر ذلك الاسم اشتماله عليه فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا كشف الاسرار

٢٢ والمعنى اى عامل مشتمل بمعنى ذلك الاسم فخرج به تاديبا فى قولك ضربته تاديبا وخرج به ايضا كراهتى فى قولك كرهت كراهتى فالاول مفعول له والثانى مفعول به زبدة الاظهار

ابقى على حاله هنا ثم انه صحح به مثل تأديبا في ضربته تأديبا لان التأديب ما يحصل الا وما يليق بالشخص والضرب وسبيله له كالشتم والنصيحة وغير ذلك وكذا كرهته في مثل كرهت كراهة اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالعامل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه به والمراد بالاسم منصوب ولو تقديرا والعامل ما هو عامل فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمول العامل ومنصوبا به ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب معمولا كثيرة فما يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام منع جتره لصدقه على نحو ضربته وضربي زيدا اذ لم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه ما اريد في كلام المصرح ولذا عدل الى ما عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك العلام (نحو ضربت ضربا) مثال لما هو للتاكيد (وضربة) بالكسر مثال لما هو للنوع (وضربة) بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية ولذا قال (وقد يكون) العامل حال كونه (بغير لفظه) اى اسم ما فعله او المفعول المطلق هذا هو الملائم للسياق ويجوز العكس لما مادته (نحو قعدت جلوسا) او بابا بالحو انبت الله نباتا (وقد يحذف فعله) الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة

منه

ولا ينقض التعريف بنحو كرهت كراهتي لان كراهتي ان ذكر لكونه دالا على معنى الفعل فهو مفعول مطلق وان ذكر لاقتضاء معنى كرهت التعدية اليه فهو مفعول به كشف الاسرار

منه

فان قلت لو كان المفعول المطلق مفعولا لعين ذلك الفعل العامل فيه يلزم ان يكون النسبة عين المنتسبين وبعبارة اخرى يلزم ان يكون المفعول المسبب عين السببين اعني الفاعل والمفعول فهل الاثر عين المؤثر ولو كان مفعولا لغير ذلك الفعل يلزم ان يكون المصدر محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا به لا مطلقا ولا بد لذلك من مصدر آخر الى غير النهاية فاذا ضرب زيد ضربا واحدا يلزم منه صدور ضروب غير متناهية وفيه هذا الا دور او تسلسل فانا نختار الشق الاول ونمنع المحذور بانه انما يلزم ذلك لو كان الفعل عين المفعول من كل وجه فليس كذلك فان المفعول المطلق اثر والمراد بالفعل معنى المصدر ذكره عبد الغفور وقبله السيالكوتي حاشية اطول

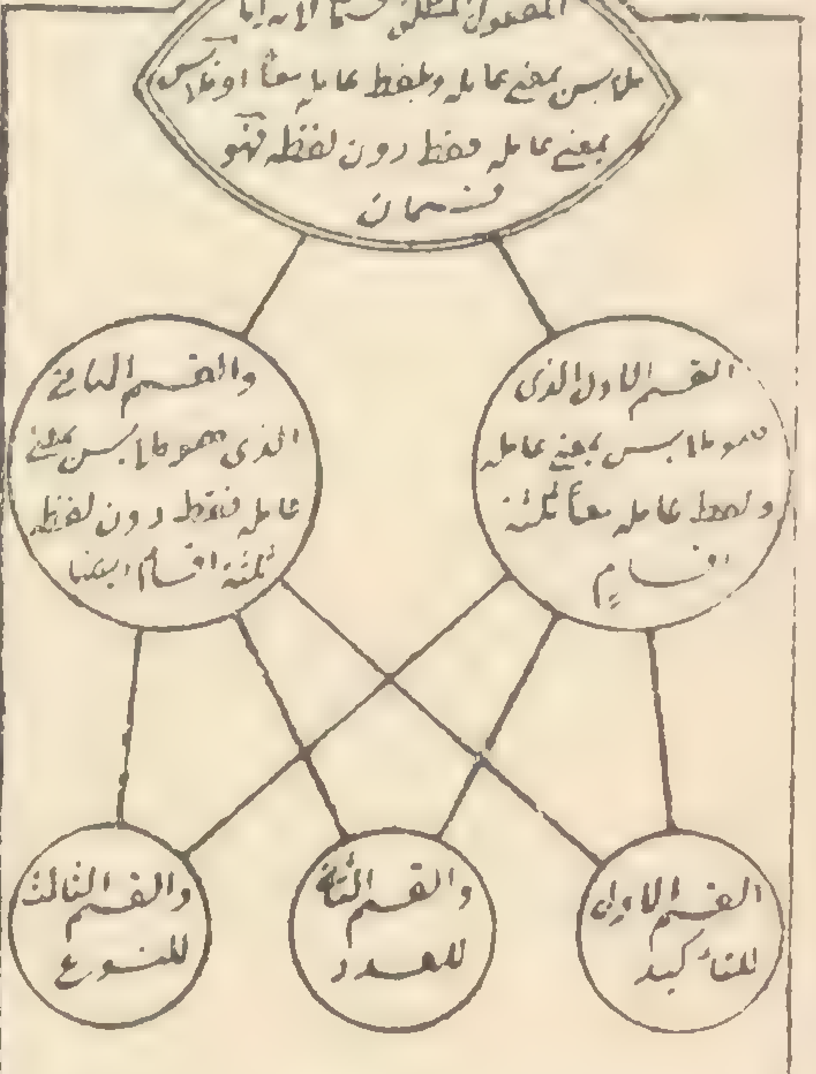

تصوير المفعول المطلق على ستة اقسام في هذا الجدول مبني على ارجاع ضمير وقد يكون او ضمير بغير لفظه الى المفعول المطلق كما ارجع الشارح والحواشي واما على ارجاعه الى المفعول المطلق الذي للتاكيد كما ارجع العصام في شرح الكافية فاقسام المفعول المطلق اربعة فالباقي فقط من القسم الثاني القسمان الاخيران

الحذف فيه او الدال على الحدث بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بدلها منها وكونه متكلفا عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يقل عامله مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر لانه يحتمل ان يرجع الى المفعول المطلق (لقيام قرينة) اذ لا حذف بدونها الا شيئا جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما خير مقدم او وجوبا سماعا (نحو سقيا اى سقاك سقيا) اى عاد ثم غلبت في موضع مثل ما سبق (ولا يجوز تقديمه) اى المفعول المطلق او اسم ما فعله (على عامله) لو للنوع او العدد اما لو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان (ولا يلزم) اى المفعول المطلق (لعامل) كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر مع انهما سيان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل بحسب مدلوله بل لان الفعل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا ثم ان اللازم من نفي اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض بل يجوز كون الذكر اولى لمفيد فائدة والا كان ذكره عبثا (و) المنصوب (الثاني المفعول به) قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه ايضا بخلاف غيره (وهو) في اللغة الذي الصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح (اسم ما وقع عليه) اى تعلق به حسا او عقلا وهو في هذا المعنى

بحث حذف عامل المفعول المطلق

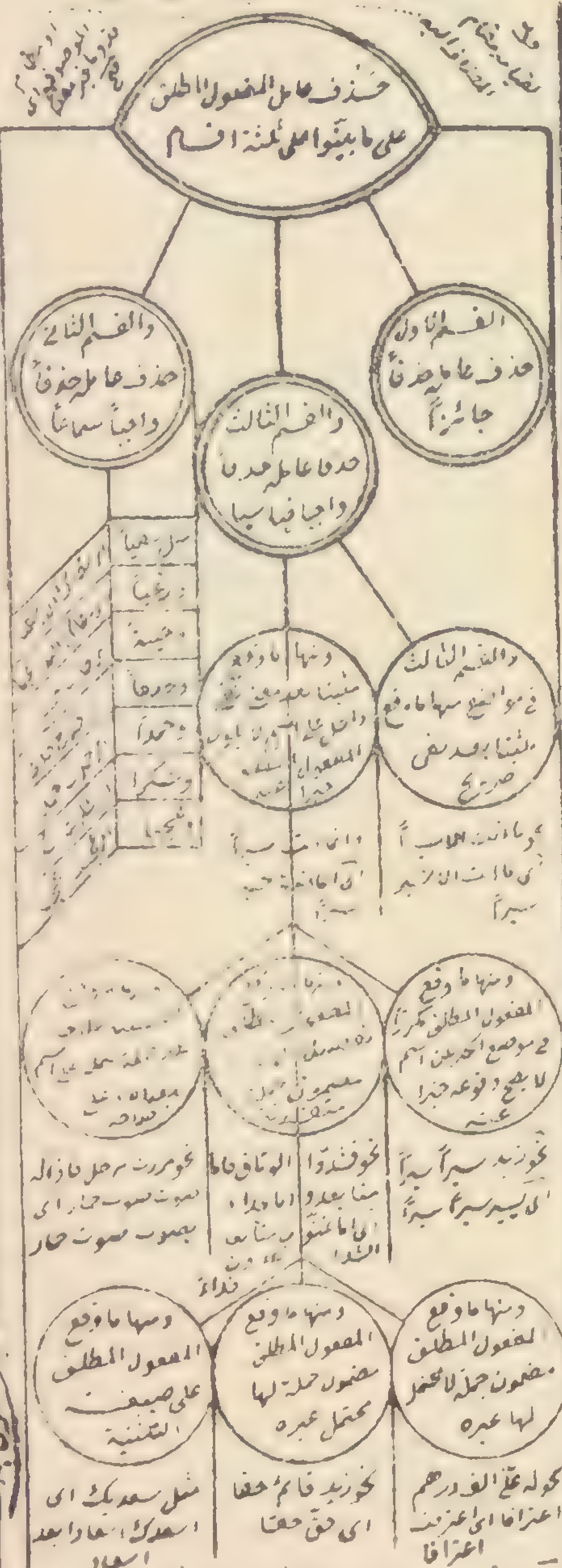

واعلم انا ما سمينا ولخصنا بحث حذف عامل المفعول المطلق هكذا اعانة لمن لم يقرأ الكافية الآن وان اراد تفصيلا فليرجع الى الكافية والى حواشيها

بحث المفعول به

وآن كان مجازا لكنه صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بها بقرينة التعميم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ معنى الوقوع على الشئ السقوط عليه ولا سقوط للشئ على زيد لوجود التعلق به عقلا (فعل الفاعل) اى حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب ولو محلا فلا يرد مثل زيدا منعا ودرهما جمعا في مثل اعطى زيد درهما اذ زيد ح لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى اخراجه ويصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كذبه وما ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والالم يقد التعريف نفسه (وهو على قسمين عام) للازم والمتعدى (وهو المجرور بالحرف) سوى في واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه لا به والثانى مفعول له لا به كما مر في بحث حروف الجر (وخاص بالمتعدى وقد مر) بحثه المتعدى واللازم في بحث العامل القياسى (ويجوز تقديمه على عامله) لقوته في العمل وعدم المانع عنه والمراد به بالليس اسم فعل ولا مصدرا لما تقدم ان معمولهما لا يتقدم عليهما الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا اليه لشئ اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب (نحو زيدا ضربت) وبه قررت (وحذفه مطلقا) اى بقرينة نحو اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه او بدونها نحو فلان يعطى اى يفعل

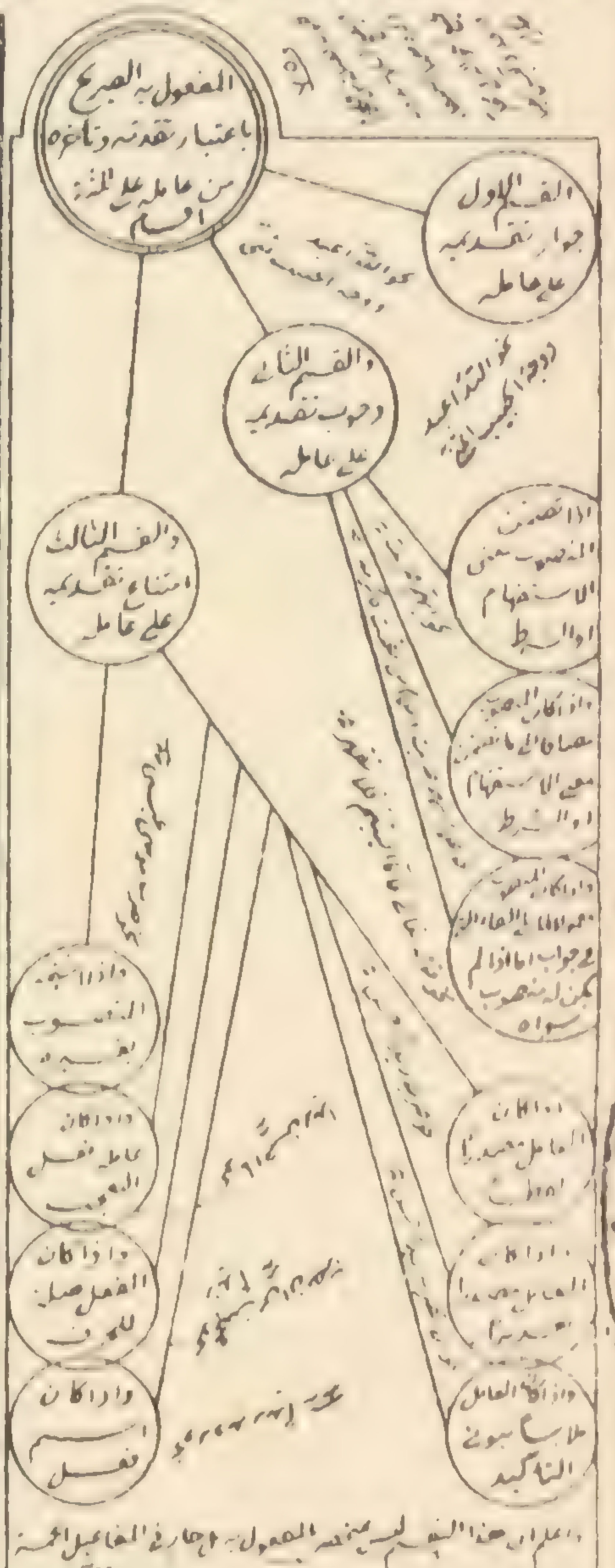

اعلم ان هذا التقسيم ليس بمنحصر في المفعول به وجار في المفاعيل الخمسة سوى المفعول معه ١٢

قوله لوجود الدلالة عليه اى على الوقوع مع قطع النظر عن اداة النفى ثم يعتبر النفى ليفيد نفى الوقوع المدلول عليه بالعبارة ١٢ منه

الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث العامل القياسى (وحذف فعله) اى عامله نظيره (القياس قرينة نحو زيدا لمن قال من اضرب) اى اضرب (و) المنصوب (الثالث) من ثلثة عشر (المفعول فيه) مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلاف فيه (وهو اسم ما) اى شئ (فعل فيه) اى في ذلك الشئ (مضمون عامله) اى ذلك الشئ فعلا او شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او محمول على التسامح او على حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر واسلم ولولا الاسم لامكن التوجيه ما فيه فافهم وقع فيه مدلول عامله الذى هو الحدث مطابقة كما في المصدر او تضمنا كما في غيره موثرا فيه فاعل العامل اولا من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو صمت زيد يوم الجمعة وخرج عنه نحو شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس مضمون العامل (من زمان او مكان) تبيين لما واشارة الى القسمين اللذين مر بيان حكم كل منهما (وشرط نصبه) لا لكونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به عند

لا يمكن التفهيم والتفهم لاقسام القسم الثالث في مدة قليلة وزمان يسير فتحريرنا وتسويدنا اياها لاتمام الاقسام الاولى وليحصل العلم الاجمالى لها بمناسبة الاتمام والعلم الاجمالى ولو بتعليم الاستاد لا يخلو من فائدة ما فتحريرها اولى من تركها بوجوه ١٢

ومعنى التسامح ان لا يعلم غرض المتكلم من كلامه ويحتاج في تفهيمه الى لفظ آخر وقيل استعمال اللفظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور الفهم من المقام

صرح عندهم بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصرح كما مر في بحث العامل (لفظا) لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط (بتقديرها وقد مر شرط تقديره) في بحث حروف الجر (ويجوز تقديمه) اى المفعول فيه (على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث حروف الجر (او كان) العامل (معنى فعل) واذا جاز التقديم عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى (وحذفه مطلقا) بقرينة اولا (وحذف عامله لقرينة) نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت (و) المنصوب (الرابع) من ثلاثة عشر (المفعول له) مثل ما مر غير مرة وقدمه لا من انه سبب الفعل ولانه يحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عده بعضهم منه (وهو اسم ما) اى شيء (فعل لاجله) اى وقع لاجل حصوله كقعدت عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل (مضمون عامله) اى بدل الذي هو الحدث تذكر باذكر آنفا فلا يرد مثل وجدت التاديب للذي ضربت لاجله العجب حتى يحتاج الى دفعه بقيد الحيثية كما في عبارة ابن الحاجب (وشرط نصبه) لا كونه مفعولا له (لفظا) او نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط (بتقدير اللام وقد مر شرط تقديره) ايضا في بحث حروف الجر (ويجوز تقديمه على عامله) ان لم يكن نائب الفاعل كما مر ويجوز ان ينوب عنه ان كان مجرورا (وتركه) مطلقا اختيارا على الحذف تنبيها على الخطاء ونيابته عن ربه ما سبق (و) يجوز (حذف عامله لقرينة) كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى

قال المص وشرط نصبه تقديره في اقول لو لم يقدر في لا يكون مفعولا فيه اتفاقا اما ان تقديره في هل هو شرط في نصبه ايضا ام لا فقال المص وابن الحاجب شرط وقال البيضاوي والجمهور ليس بشرط حاشية

٨
وذلك لان المفعول له سبب حامل على الفعل وهو قد يكون غاية مرتبة معلولا له في الخارج وقد يكون علة باعثة على الاول من الاول والثاني من الثاني سيما لكونه على المطول في اوله

٨
اللام الداخلة على الاولى لام حصولي واللام الداخلة على الثانية لام تحصيلي معين زاده على الحسنة في اوائلها

٩
واعلم ان المفعول له التحصيلي يتضمن حكمين وهما ان حصر الفعل يحصل المفعول له وان لم يحصل فالدليل المسوق له قد يكون باعتبار الحكم الاول وقد يكون باعتبار الحكم الثاني مثلا ضربت زيدا تاديبا حاصله ان ضربت يحصل التاديب وان لم يضرب لم يحصل التاديب معين زاده على الحسنة

٩
وذكر مثالين للمفعول له لسببين اذ قد لا يتقدم وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اطلاعا كما لك رضى الدين

١٠
مثال لما وجد بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن حاشية

١١
مثال لما فعل لقصد تحصيل فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه

١٢
من قول فالاضافة لادنى ملابسة او محمولا على التسامح او على حذف المضاف لكون ضمير عامله راجعا اليهما واما ارجاعه الى الاسم كما اوجه اليه هنا وهما لك زيني زاده ونقله من الاسناد فركاكته غير خفية على من تدبر لان هذا الضمير في حيز صلة المضاف اليه للاسم فلو ارجاعه الى المضاف شائبة دور تم له

اى ضربته تاديبا (و) المنصوب (الخامس المفعول معه) قيل معه نائب الفاعل كما ولي وفيه واعتذر عن نصبه بانه جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت منطوق في الكل عليه ههنا وفي الآية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه ذكره في الاسئلة وفي هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوى ولم يلفظ الى الجواب عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب ح المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على غير ما هي له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وههنا لا بعد وهنا ليس كذلك اذ الموصول مقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور (وهو المذكور) اى المنصوب الذى ذكر فخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى قيد العامل بكونه غير معنوي مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول معه لا المذكور سابقا

المفعول معه اللام اسم موصول بمعنى الذى وقوله مفعول فعل في صورة الاسم وقوله معه مرفوع تقديرا على انه نائب الفاعل لقوله مفعول والضمير مجرور المحل لكونه مضافا اليه لمع راجع الى الموصول وانما كان اعرابه ههنا تقديريا لوجود الاعراب المحكى في آخره وهو النصب لانه لازم النصب وترك ههنا منصوبا جريا على ما هو عليه في اكثر الاحوال كذا فهم من شرح الكافية واما ما وقع في شرح مختصر الكافية ان نائب الفاعل في مفعول ضمير مستتر فيه راجع الى مصدره فعلى هذا يكون معناه الذى اوقع الفعل بمصاحبته اى بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه كما لا اسرار

١٤
قوله والاسناد الى المصدر اى اسناد العامل الى مصدره مجازا لما تقرر ان العامل مبنيا للفاعل او للمفعول قد يسند الى مصدره مجازا وان المفعول المطلق النوعي والعددي يقوم مقام الفاعل دون التاكيد لعدم الفائدة فيه تم له

١٥
قوله فينوب عن الفاعل يعني ان نائب الفاعل للمفعول ضمير تحته راجع الى مصدره المعرف باللام للعهد وقد تقدم ان المفعول المطلق المعرف باللام العهدي مفعول مطلق نوعي فيجوز قيامه مقام الفاعل فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد القعود فجوز بناء على قرينة التوقع قال الرضى هذا مبنى على مذهب سيبويه من ان الضمير الراجع الى المصدر يجوز ان يكون نائب الفاعل واما غيره فقد شرطوا في كون المصدر نائبا مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به صريحا فعلى هذا لا يجوز هذا التركيب بهذا التوجيه تم له

١٦
وما ذكره العصام من قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل اى الذى فعل فعل به او فيه او لاجله او معه فعلى ان الواجب ح المفعول هو به او فيه او له او معه لان مسنده صفة جارية على غير من هي له انتهى

وحاصله انه لو دار الضمير بين الاقرب والابعد يرجع الى الاقرب حاشية

(بعد الواو) خرج به سائر المنصوبات كلها سوى الحال بالواو (لمصاحبة معمول عامل) فعلاً او شبهه او معناه وخرج به نلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نص على المقصود الذى هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا تحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا عدول ح الى النصب حتى يكون نصا على المقصود نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل الجامى كون الاول مفعولا معه دون الثانى بحكم صرح به الفاضل العصام ثم ان معنى المصاحبة المشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا يصح عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل واجيب بانه اريد بالاول معنى التساوى اى تساوى الماء والخشبة فى العلو وبالثانى معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف (نحو جئت وزيدا) ومالك وعمرا و جئت انا وزيدا و وزيد (ولا يجوز تقديمه) بدون المصاحب (على عامله) فيه اشارة الى ان عامل المصاحب الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الراى الصحيح ولا المعنوى اذ لا يتصور فيه التقدم ولذا لم ينتصب ضبعة فى كل رجل وضبعته (ولا على المعمول

لمصاحبة معمول عامل من اضافة المصدر الى مفعوله اى لمصاحبته معمول عامل او الى فاعله اى لمصاحبة معمول عامل اياه. تنبيه بقوله معمول عامل على ان المصاحب لا يلزم ان يكون فاعلا لان معنى حسبك وزيدا درهم كفاك وزيدا درهم لكن يلزم ان لا يكون موافقا للمعمول فى الاعراب فلذا لا يقال ان عمرا فى ضربت زيدا وعمرا معطوف بواو المصاحبة لا مفعول معه وكذلك كفاك وزيدا درهم والسر فيه ان اصل الواو ان يكون للعطف فالنصب بها لم يكن قبله منصوب عدول عنه وتصريح بقصد المعية واذا كان قبله منصوب لم يكن فيه خلاف الاصل فتح الاسرار

... نحا النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا فى كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وانما جوز الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع فان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب عصام الدين على الجامى

قوله تحكم اه واجاب المحقق السيالكوتى عنه بان بين كفاك وزيدا درهم وضربت زيدا وعمرا فرقا لان فى الاول قرينة قطعية دالة على المصاحبة بخلاف المثال الثانى والمراد بقولهم ولو كان المعمول منصوبا تحمل الواو على العطف اذا لم يكن هناك قرينة قطعية دالة على المصاحبة

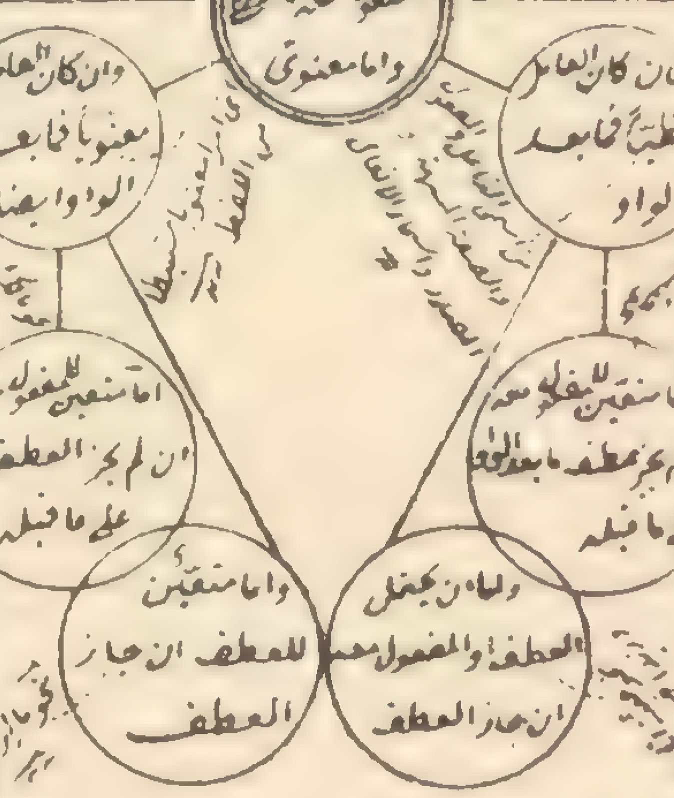

استفدنا هذا الاجمال من الكافية وشرحها رجاء لايضاح ما اجمله هنا الشارح بالمثالين فظن ان المبتدى لا ينتفع منه وبما بينا بل لا بد من المراجعة الى محله باسعافه فاين الفهم من اشارته ٢٢٠

المصاحب) لانتفاء معنى الواو وسبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز تقديمه على عامله (ولا يجوز (تعدده) كما لا يجوز تعدد ومع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ من المفاعيل الخمسة شرع فى الملحقات بها فقال (و) المنصوب (السادس الحال) وهى ملحقة بالمفعول فى لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به لفظا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه (وهى) فى اللغة من حال يحول اى انقلب وتغير سمى بها العرفى لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى المقابل للماضى والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرسومة تدل على زمان انت فيه وفى عرف النحاة (ما) اى منصوب اسما او جملة (يبين هيئة الفاعل او المفعول به) لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين خرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر فى مثل ضربت ضربا شديدا او رجعت قهقرى فانه يبين هيئة العامل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل فى الجنس فلا حاجة فى اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهى الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه

فى اللغة صفة قائمة بالغير يقال كيف حالك اى شانك وصفتك سمى به لانه دال على تلك الصفة انث الضمير لان الحال تؤنث وتذكر فتح الاسرار

قوله لانقلاب من قبيل نقل اسم صفة الموصوف الى الدال على ذلك الموصوف او الى الموصوف المشتمل على الدال على ذلك الموصوف اى لاشتمال الكل على الجزء

قوله مدلوله اى مدلول الحال العرفى اى مدلول نفسه ان كان العرفى الافرادى او مدلول افراده ان كان العرفى مفهوم ما يبين الخ

وللحال معان احدها ما جنة المص والثانى نهاية الماضى وبداية المستقبل والثالث هو الامر الداعى الى ان يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به اصل المراد خصوصية وهو مقتضى الحال والرابع هى الواسطة بين الوجود والعدم وهذا عند اهل الكلام والخامس ما عليه الانسان من خير وشر وغيرهما زبدة الاظهار

قال ابو البقا الحال ما كان الانسان عليه من خير او شر والحال يطلق على الزمان الحاضر ويطلق على المعانى التى لها وجود فى الذهن لا فى الخارج مثل عرضية العرض وجسمية الجسم وانسانية الرجل والحركة فانها معقولة لا فى عينه ويطلق على المعانى التى لها وجود فى الخارج كالعدد من الثلاثية بمعنى المنقسمة الى الاولى والاربعة والخمسة بمعنى المحبة والسببية والعشرة بمعنى الملاحظة ويطلق على المعانى الخارجية التى يصدر عنها الفعل والانفعال كالعلم والشجاعة واضدادهما والحال عبارة عن المعانى الراسخة اى الثابتة الدائمة والصفة اعم منها لانها تطلق على ما هو فى حكم الحركات كالصوم والصلوة انتهى كلام ابى البقا حاشية ساجقلى

والحال يجوز ان يبين هيئة المبتدأ على مذهب ابن مالك كما فى قوله وحنا جر علما اى حال كونها علما وصح الحال ان تكون مقارنا لذى الحال زمانا كذا فى المنهج فى تعريفات السيد الشريف والحال يجيء عن المبتدأ عند سيبويه لانه فى المعنى فاعل فان زيدا فى قوله زيد قائم فى المعنى نسبت زيد الى القيام وهذا فى بعض حواشى الفوائد الضيائية

نحو جائنى زيد قائما ابوه ومن ان يكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين

اى مقدرى الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة

او حكما بان يتصف بها غالبا اولا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية

منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو جاءنى زيد و

الشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل على هيئة الفاعل وهى المقارنة بطلوع

الشمس كذا ذكره الفاضل العصام (لفظا او معنى) اى سواء كان الفاعل او المفعول به

لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به فى اللفظ او معنويا بان يكون احدهما فى المعنى وان

كان فى اللفظ خبرا او مبتدأ كما فى مثال المتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا

فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا ومعه فانه فى المعنى اما فاعل او مفعول به نحو استوى

الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم

حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا

قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه فى معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية

مصبحين (مثل ضربت زيدا قائما) حال من الفاعل او المفعول به اللفظى (وهذا زيد

قائما) حال من اسم الاشارة كما هو رأى الفاضل العصام او من زيد كما هو رأى الفاضل

الجامى والعامل معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا (وعاملها) اى الحال (الفعل)

ثم هكذا قسمها اعتبارياً استاذنا الفاضل والمحقق الكامل خليل الخوزى القسبوى طول الله عمره وناله باتمناه من الدنيوى والاخروى فاخلصنا وحررناه هكذا تحفة لاخواننا ليدعوا لنا بما طلبناه ١١٠

مطلقا (او شبهه) كذلك (او معناه) وقد مر ما هو المراد منهما وهذا توطئة لبيان

امتناع تقديمها على المعنوى وجوازه على غيره لا لغيرها من تخصيص الامتناع به (و

شرطها ان تكون نكرة) لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل

بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل فى الحال التنكير كما فى

خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب

التنكير انتهى ويؤيده قولهم فى بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه فى المعنى

والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها فى المعنى والاصل

فيه التنكير (ولا تتقدم) اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا (على العامل المعنوى)

لضعفه مع كونها فى المعنى كالمفعول فيه الذى يجوز تقديمه عليه كامر ولذا لم يقل بخلاف الظرف

كما قال ابن الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال

نحو قائما زيد فى الدار او قائما فى الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو

زيد قائما فى الدار وقد سبق وجه عدم تقدم معمول اسم الفعل عليه وجوز ابن الدهان تقديم

الحال الظرف على العامل مثله (ولا على ذى الحال) ولقد احسن فى هذه الزيادة اذ بها يندفع

الخلل الواقع فى عبارة الكافية (المجرور) بحرف الجر او الاضافة لانها تابع وفرع له والمجرور

لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا ورد بان هذا منقوض بجواز مثل الكبائنى

١١ الا اعلم عدم تقديم معموله عليه كالمصدر او ضعفه فى العمل كافعل التفضيل وما صدر بما يمنع التقديم كان ولام الابتداء والقسم ولاصبر محتسبا ولا افعل طالعا

٦١ الا اذا كان العامل ذا حدثين ولكل حدث متعلق ونكل متعلق حال فيجوز حال متعاقبة نحو زيد قائما كعمرو قاعدا فمعنى التشبيه يقتضى مشبها ومشبها به مما ادى اليه ومثل هذا بسرا اطيب منه رطبا

٢٢ قوله فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعنى فيما اذا لم يعمل حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقديم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به ونعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه به القعود عصام حاشى

وجدنا مقدار ذلك فى الكتب النحوية المتداولة وحررناه هدية لمن يرغب ما سودناه ١١

٥٧ بخلاف الفعل وشبهه فان الحال يتقدم عليه اذا لم يكن مانع يمنع من تقديمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف او افعل التفضيل او مصدرا او صلة الالف واللام او صلة حرف مصدرى كما وان او كان الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا بلام الابتداء نحو لاصبر محتسبا او لام القسم والعامل نحو لا افعلن طالعا

زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلاً واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدى

بالتقديم ايضا لكن لا يسمى حـ فاعلاً بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل عصام

لكن يرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية بجواز تقدمه على المضاف

بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلاً مع انهم

صرحوا بانه لا يجوز اتفاقاً الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة

ابراهيم حنيفاً ويمكن الدفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية

وان زال الاسم المضاف اليه معنوية مطلقا على ما صرح به الرضي والعبد لتدفى شرح لب الالباب

وهو المفهوم من اطلاقهم وقال الدماميني في شرح التسهيل نقلاً عن مصنفه ان المراد بالاضافة

باهو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يعتد بها

في هذا المثنى اشارة للمسبوق الآن او غداً (فلا يقال مررت جالساً بزيد) ولا جالساً مجرداً

عن الباب ضاربة زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المصرح ونقل عن

البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معدياً له فكانه من تمامه

كالهمزة والتضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلاً ذهبت راكبة بهند فكانك

قلت اذهبت هندا واستدل الاخفش بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس

كافة والمصرح لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل

ف
فان تقديم المضاف اليه على المضاف جائز في الفارسية دون العربية
فلولا اعتبار الواضع قواعد في تأليف المفردات في كل لغة لجاز تأليفها
في جميع اللغات على اي وجه يراد ده حكي

ف ٩
قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال نقض بجواز راكبا جاء في زيد مع عدم
جواز تقديم ذي الحال وتلك ان تعتذر بجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا
المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ عصام الدين على الكافي

ف ١٩
اقول لنا ان نقول في الجواب عنه بانه لما كان مقتضى ذات المجرور ان يلي الجار
كان عدم جواز تقدمه على الجار مقتضى ذاته ولذا نقض عدم جواز تقدم
الفاعل على الفعل فانه ليس مقتضى ذاته بل هو مقتضى كونه احد طرفي
النسبة المفهومة من الهيئة التي هي متأخرة عن المنتسبين فاقتضى ذلك
عدم جواز تقدمه وحاصله ان وصف الموضوع معتبر في القضية التي هي
جزء الدليل وهي المجرور من حيث هو مجرور لا يتقدم على الجار وهذه
القضية صادقة في المجرور دون المرفوع فلا يقال المرفوع من حيث هو
مرفوع لا يتقدم على الرافع فلا يجري الدليل في المرفوع فلا يرد النقض
حاسه

ف ١٦
قوله فاتبع ملة ابراهيم حنيفا اذ يجوز فاتبع حنيفا ملة ابراهيم الا انه لا
يقال الا اذا كان المضاف جزء المضاف اليه نحو تحركت ما شيا زيد فانه يجوز
لكن على قلة لما قال السالكوتي من ان استثناء الصورة الاولى اي الصورة
التي كان المضاف جزء المضاف اليه فيها وجيئها على قلة مذكوران في الرضي
واما استثناء الصورة الثانية وهي ما ذكرها الشارح هنا فغير مذكور فيه فاسناه
الى ان

ف ١٠
واما خص المص التمثيل بالمجرور بحرف الجر اشارة الى محل الخلاف في عدم جواز
التقديم على المجرور بالاضافة اتفاق بخلاف المجرور بحرف الجر فانه لا يتقدم عليه
عند البصريين وسيبويه وهو المختار عند المص رحمه الله تعالى انوكى

ف ١٧
واما الكوفيون فلا يجوزون تقديمها عليها الا في صورة واحدة وهي اذا كان
صاحبها مرفوعا والحال ليس من خواص العامل عبد الغفور اللاري

ف ٦
كان الهمزة والتضعيف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة حيث لم يؤثر
في الفعل شيئا لانها ليست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا معنى لانها من خواص
الاسم فكانت اجنبية عن الفعل بالكلية وحرف وان كان من خواصه ايضا الا انها
لما دخلت على مفعول الفعل وتعلقت به كان من جملته وقد حكى محرم افندي

وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب اللفظ اظهر من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب

اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة مؤولة لا تصلح للاستدلال بالجواز

كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم من الكف فانها اذا عمتهم فقد كفتهم

ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان الحال

المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى جمع

ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن رضي الله تعالى

ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفها بخرقة اي اجعلها حولها ولو سلم فباب المجاز

اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا كافاً لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر

يأباه قوله تعالى بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى

فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحينئذ كافة حال ركيكة لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل

على الهيئة على ما ذكره بعض الكمل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخلو عن الابهام

ولو كان المراد بها افادة تأكيد عموم الناس لكان الظاهر ان يقال الا لكافة الناس بالاضافة

وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين تكلف وتعسف

لا يمنع الاستدلال بالظاهر (ولو كان صاحبها نكرة محضة) اي غير مخصصة بما سوى التقديم

(وجب تقديم الحال عليها) بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب

ف ٢٣
اي وما ارسلناك لشيء من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم
مجتمعين في كونك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء السابقة
حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك محرم افندي

ف ٢٥
قوله جراح ككتاب جمع جراحة لكن المناسب الماجرح بالافراد او تأنيث
ضمير لفه ولا يخفى ان الظاهر ان يكون الكف في هذا الحديث بمعنى المنع
بتقدير المضاف امنع دمه بخرقة م ل

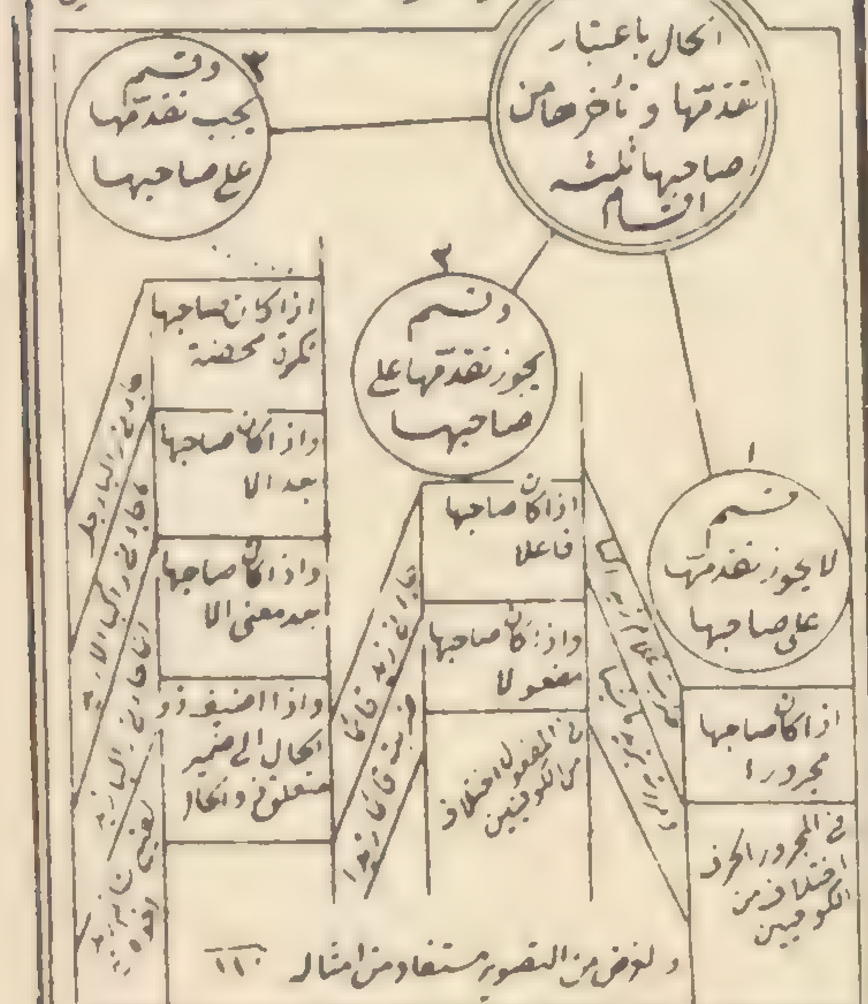

ف ٢٥
وجه الفهم ان حصره على النفي عن الشرك اضافي او تعليقي فلا يرد بشيرا و
نذيرا او وجه الفهم لو سلم عن خصوصه على الشرك فانه يستلزم عن انواع
القبائح او لانه محمول على حذف المضاف اي كافا لدعوة الناس
فالدعوة كلي تشمل الانواع فلا يرد بشيرا ونذيرا حاسه الطوى

ف ٢٧
اما كون الاول تكلفا فلان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع
حتى انكرها البعض في فعال وفعول ومفعال ولا استشهاد بالكافة
وان قيل فيه غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها
واما كون الثاني تكلفا فلانه لا حاجة الى تقدير الموصوف عصام حاشي

ثم قدمت في سائر المواضع طرداً للباب ورُدّ بان هذا يقتضي ان يجب التقديم الا انما اذا خصصت

بوصف او غيره لوجود الالتباس فيما بجامع انه لم يجب كما صرح به ويفيده قوله محضة وقيل

ليتخصص بالتقديم تخصص المبتدأ بتقدم الخبر الظرف فانها بمنزلته وردّ بانها بمنزلة ظرف الزمان

ولا يصح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقة مسلم واما في التنزيل الذي هو المراد هنا

فلا فافهم (نحو جاءني راكباً رجل (ذكونه) اي الحال (جملة) لدلالتها على الهيئة كالمفرد ولئن

كان الاصل ان يكون مفرداً كالخبر (خبرية) لا انشائية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال وحرف لما

عليه في قوة الحكم عليه والانشاء لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة

لا تقتضي ارتباطاً بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة (فلا بد فيها) اي في الحال الكائنة

جملة (من رابط) يربطها الى صاحبها (وهو الضمير فقط في المضارع المثبت) مع فاعله او الكلام

في الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل المستغني بها مع كونه وارداً على اصل الحال

من الدلالة على الحدوث والتجدد وعلى نهجها في الاستعمال من التجرد عن حرف النفي وكحوقت واسكه

وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم مؤول بتقدير المبتدأ او جعل الواو

في الاول للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثرياً لكان اقرب الى المقبول ولو قيد بكونه

عارياً عن قد كما في التسهيل لم يحتج في الثاني الى التأويل (نحو جاءني زيد يركب او) الضمير (مع

الواو او الواو) وحده او الضمير وحده في غيره) اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي

٧٢
ان قلت لم لا يجوز كونها حالاً بالتأويل قلت ان الحال فضلة يتم ما قبلها بدونها فهي ظاهرة في الاستقلال ولا ضرورة اليه بخلاف الخبر فان ما قبله لا يتم بدونه فلا بد من جعل ما بعده خبراً ولو بالتأويل وعلى هذا الاستثناء شاهد له ايضاً حاشية

واذا وقع الجزاء انشاء كقولك ان جاءك زيد فاكرمه كان مؤولاً اي ان جاءك زيد فانت مأمور باكرامه او يستحق هو بان تأمر باكرامه على قياس تأويله فيما اذا وقع خبراً للمبتدأ سعد سره على المطول

يعني ان الجملة من حيث هي جملة مستقلة بافادة فائدة هي النسبة التي بين طرفيها وان كانت غير مستقلة باعتبار ما عرض لها من وقوعها موقع المفرد قيداً للفعل مثلاً للسيد الشريف

٥٧
النفي المستفاد من كلمة فقط راجع تارة الى كون الرابط الضمير مع الواو وتارة الى كون الواو فقط وتارة الى كون الرابط الضمير فقط باعتبار الترديد يعني ان النفي يرجع الترديد يعني ان كون الرابط احد هذه الثلاثة في غيره فلكن هذا مبني على ملاحظة كلمة فقط في هذا التركيب اخرى وعلى كون فقط في التركيب الذي رجع كلمة فقط فيه اليها باعتبار الترديد نفياً لا باعتبار الترديد فهذا ما سنح خاطر القاصر بعد تكرر الملاحظة فكر

٧٥
ولما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت الى زيادة ربط ولهذا لا يكون الواو رابطة في الواقعة خبراً او وصفاً الا اذا حصل لها ادنى انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حسبك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير عبد الغفور

٥٨
ثم ان للحال اصلاً واسلوباً ونهجاً في الاستعمال مخصوصاً اما الاصل فهو ان تكون صفة منتقلة دالة على الحدوث والتجدد اللهم الا في الحال المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفاً فلا يخرج بها عن ذلك الا بتأويل واما النهج في الاستعمال فهو ان يستعمل مثبتاً لفظاً به ومن حرف نفي فلا يكاد يقال جاءني زيد لا راكب اللهم الا في الالفاظ العامية وكلام المولدين ثم ان الجملة متى سيقت مساق هذا الاصل والنهج جرت مجرى المفرد في استغنائها عن رابطة تجمع بينها وبين صاحبها بخلاف ما اذا انحرفت عن هذا الطريق فانها بتوسط ما يدل على الربط بينها وبين صاحبها حقيق جنه

المثبت والمنفي والجملة الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد

واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا سيما الاسمية لكونها مستقلة وظاهرة

في الانباء فلا المضمرة بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوي في

الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها (لكن الغالب في الاسمية) وفي حكمها الجملة المصدرة

بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهي كنفي داخل على الاسمية (الواو) اما مع

الضمير لقوتها في الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها لدلالتها على الثبوت غير واردة

على اصل الحال او على نهجها فيناسب ان يكون الربط فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على

الربط من اول الامر فيكتفى بها وقال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها بها

في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطاً وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال بذي الحال

ولا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى في الجملة

فذكرت الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يرتبط الحال بالعامل فالتزمت فيما هو

اظهر في الاستقلال غالباً ومنعت فيما هو شبيه باسم الفاعل وزناً ومعنى وجوزت فيما ليست

مشابهته بتلك المثابة واما الضمير وحده فيها فمغلوب ضعيف لعدم الدلالة على الربط من

اول الامر (نحو جاءني زيد لا يركب) بالضمير وحده (او ولا يركب) بجمع الواو (او ولا يركب عمرو)

بالواو وحده مثال المضارع المنفي (او) جاءني زيد (ركب) بالضمير وحده (او وركب) بجمع

الربط في الجملة الحالية بعضه بالواو والرابط وجمعه على ثلاثة اقسام

القسم الاول الضمير وحده

- في الجملة المضارعية المثبتة: بضمير غائب، ومخاطب، ومتكلم
- وفي الجملة المضارعية المنفية: بضمير غائب، ومخاطب، ومتكلم
- وفي الجملة الماضوية المثبتة: بضمير غائب، ومخاطب، ومتكلم
- وفي الجملة الماضوية المنفية: بغائب، ومخاطب، ومتكلم
- وفي الجملة الاسمية والضمير في اولها: بضمير غائب، ومخاطب، ومتكلم
- او الضمير في وسطها: بغائب، ومخاطب، ومتكلم
- او الضمير في آخر الجملة: بغائب، ومخاطب، ومتكلم

والقسم الثاني الضمير مع الواو

- في الجملة المضارعية المنفية: غائب مع واو، ومخاطب معه، ومتكلم معه
- والجملة الماضوية المثبتة: غائب معه، ومخاطب معه، ومتكلم معه
- وفي الجملة الماضوية المنفية: غائب معه، ومخاطب معه، ومتكلم معه
- وفي الاسمية والضمير في اولها: بغائب معه، ومخاطب معه، ومتكلم معه
- او الضمير في وسط الاسمية: بغائب معه، ومخاطب معه، ومتكلم معه
- او الضمير في آخر الاسمية: بغائب معه، ومخاطب معه، ومتكلم معه

والقسم الثالث الواو وحده

- في مضارع منفي
- وفي ماض مثبت
- وفي ماض منفي
- وفي جملة اسمية

اطلعنا هذه الاقسام الثلاثة والاربعين في بعض حواشي الفوائد الضيائية بدون اعتبار النفي في الجملة الاسمية الحالية وان اعتبرت النفي فيها يرتقي الاقسام الى احدى وستين فائدة وان اردت الآن المقام لم يساعده فاكتفينا بهذا التنبيه وانما اعلنا وسوّدنا تسهيلاً لمن يعتبر ويرغب ما حررنا ١١٠

لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادة في نظائره المنكرة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بيننا اى هذا الهلال بيننا عصام حاشى

قوله راشدا مهديا قيل مترادفة وقيل حال متداخلة المترادفة عبارة من ان يكون راشدا ومهديا حالين من ضمير اريد والمتداخلة عبارة من ان يكون حالا من ضميره ومهديا حالا من ضمير راشدا شرح مفتاح

قوله فلا بد من قد حتى يقربه الى زمان المجىء مجازا كما يقربه الى زمان التكلم حقيقة فيه ان هذا موقوف على ثبوت مجىء الماضى نظرا الى ما قبله وقد عرفت ما فيه وانه على هذا لا بد فى المستقبل من شىء حتى يقربه الى زمان العامل مع انه لم يلزم فاسئله صحاك

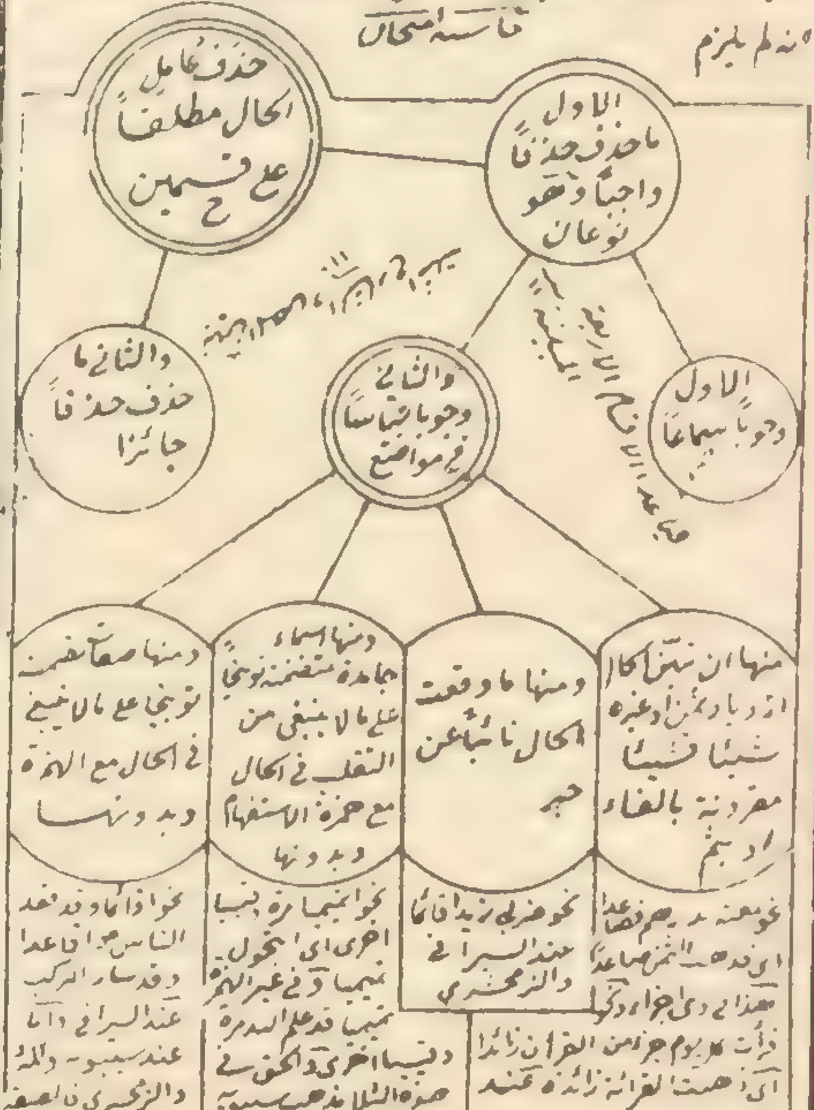

هكذا وجدنا فى الكتب المتداولة المشهورة وحررنا بهذا الاسلوب اخلاء للبحث الى من عنده ما سودناه شيئاً ميسرا وتحبى ان يوصل الى المطلوب ونرجو منه ان يصحح ما سقط من القلم ومن مطالعة العاجز الفقير اذ اذهاننا مملوة بشغل كثير انما الفعل والاغصان من الملك المنان ١١٠

الواو (اوو ركب عمرو) بالواو وحدها مثال الماضى المثبت (او) جاءنى زيد (هو راكب) بالضمير وحده (او وهو راكب) به مع الواو (او وعمرو راكب) بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها فى الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا اى لان الشرط يقتضى الصدارة وعدم الربط والحال اخبار لازمة لصاحبها الا ان تجعلها خبرا عن ضمير ذى الحال فيرتبط بالمبتدأ لكونه لازما له فيكون من قبيل الاسمية نحو جاءنى زيد وهو ان سأله يعطه او بانسلاخ معنى الشرط فيكون فعلية مثل آتيك وان لم تأتنى (ويجوز تعدد الحال) كالخبر نحو جاءنى زيد راكبا ضاحكا (وحذف عاملها) اى الحال (بقرينة) مقالية او حالية (نحو راشدا مهديا للمسافر قال اريد السفر) او لمن تهيأ له او شرع فيه اى سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه الرشد بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغى تقدمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل لكنه على الثانى لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا للماضى المثبت لان ما ذكر فى وجهه لا يتم التقريب كما ذكره فى الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لاشتراط المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل (و) المنصوب (السابع) من ثلثة عشر (التمييز) ويقال له التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء وهو انسب للتعريف وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لدفع الابهام

فقدمه لانه معمول بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى (وهو ما) اى نكرة (يرفع الابهام) لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب والرضى كما ذكره البيضاوى لان الغرض من ذكرها اخراج صفة المشترك مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة فى المقسم كما عرفت حتى تخرج بقيد (عن ذات) فخرج الحال لانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع (مذكورة) ثابتة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق فى بحث الاسم المبهم التام (او) عن ذات (مقدرة) ناشئة الى تقدير التمييز فى نسبة كائنة (فى جملة نحو طاب زيد نفسا اى طاب شىء زيد) بالاضافة والتمييز فيه عين غير اضافى خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام فى المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لا نهدم الابهام ويستغنى عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو تكلف بلا ريبة (او) فى (ما ضاهاها) اى شابه الجملة من اسم الفاعل (نحو الحوض ممتلئ ماء) اى ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص متعلق بما انتصب عنه وفاعل مجازى فى المعنى (و) اسم المفعول نحو (الارض مفجرة عيونا) والتمييز فيه فى حكم الفاعل لكونه نائبه (و) الصفة المشبهة نحو (زيد طيب ابا) والتمييز فيه عين اضافى محتمل لهما اى طيب ابوه او ابوته ولم يذكر فى المتن به المثال الذى يكون التمييز فيه خاصا بالمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره فى الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التى ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق فى التمييز بينهما (وابوة) عرض اضافى (ودارا) عين غير اضافى خاص بالمتعلق (و) زيد (حسن وجها) جزء المنتصب عنه (و) افعل التفضيل نحو زيد

فالاقسام المندرجة فى هذا سبعة وعشرون على ما وجدناه فى الكتب المتداولة فان اعتبرت بنسب انواع معانى الافعال ترتقى الاقسام الى مقدار ما لا يعتبر ومقدار هذا التفهيم بسبع وسعنا وجعلناه هدية لاخواننا الاخلاء لئلا ينسانا من الدعاء اللهم نلنا بدعائهم واستجبه لهم بعدك الكريم ١١٠

اعلم ان التمييز اما جائز ان يكون محمولا على المنتصب عنه مع جواز اضافته اليه فهو خاص به نحو طاب زيد نفسا او جائز ان يكون محمولا عليه لا جواز اضافته اليه فهو محتمل له او للمتعلق نحو طاب زيد ابا واما غير جائز حمله عليه فهو للمتعلق نحو طاب زيد دارا وعلما احد مارى

(افضل من عمرو علماً) عوض عن اضافة (او) في نسبة كائنة (في اضافة نحو اعجبني طيبه اباً وابوة) وداراً وعلماً ووجهاً (وهذا التمييز) اي ما يرفع الابهام عن مقدر (فاعل في المعنى) حقيقة او مجازاً كما اشرنا لما تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون بعين الذات المقدرة ونحو لا علينا كما يجب في المذكور بل يكفي اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى وفجرنا الارض عيوناً فاعل في المعنى بجعل العامل لازماً اي تفجرت عيونها كما في الجامي او في حكمه بجعل العامل مجهولاً اي فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول المصرح والارض متفجرة عيوناً اشارة ما الى الثاني فافهم (فلهذا) اي لاجل انه فاعل في المعنى (لا يتقدم على عامله) كالفاعل والمازني والمبرد يجوزان تقديمه على الفعل وتشبيه اذ المؤول الشيء لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض من التمييز وهو الابهام اولاً والتفسير ثانياً (والتمييز لا يكون الا نكرة) بدليل الاستقراء وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر (و) المنصوب (الثامن) ما يطلق عليه في العرف لفظ (المستثنى) قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلاف ولما لم يكن تحديده مطلقه بحسب المعنى لكونه عنده مشتركاً لفظياً فسماه مختلفاً الحقيقة فقسمه اولاً الى قسمين ثم عرف كلاً منهما لان لكل منهما احكاماً خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفة تعريفه فقال (وهو نوعان متصل وهو) الاسم (المخرج) باعتبار الحكم والمراد (عن متعدد) لفظاً او تقديراً ... الم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبله فلا تناقض سواء

٧ ق
قوله فافهم اشارة الوجه الاشارة الثاني اي الى كون عيوناً في الآية في حكم الفاعل اي نائب الفاعل في المعنى فوجهه ان المص قال في المثال الارض متفجرة بصيغة المفعول من التفعيل ولم يقل الارض متفجرة بصيغة الفاعل من الانفعال فيكون عيوناً نائب الفاعل في المثال فحصل اشارة خفية الى كونه نائبه في المعنى في الآية الكريمة باعتبار ما لزم لفجرنا من فجرت م ن

ق
واستشكل بالحوض ممتلئ ماء لان الماء ليس بممتلئ بل مالئ وفجرنا الارض عيوناً لان العيون ليست بمتفجرة بل متفجرة واجيب بانه فاعل لعبرة عن مضمون ممتلئ ما وبما لئ ماء وعن مضمون فجرنا الارض عيوناً بتفجر الارض عيوناً واتمام الوجه بان الماء ... على المجازي في قصد المتكلم بحسب اصله اهون واعذب
فتح الاسرار

٨ ق
خلافاً للمازني والمبرد فانهما يجوزان التقديم في غير الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر فانه يجوز فيها بالاتفاق وقد تقدم ان معمول الاسم التام وهو النوع الاول من نوعي التمييز لا يتقدم عليه ولذا لم يتعرض له هنا فتح الاسرار

ق ٨
لا يذهب عليك ان هذا الحكم مخصوص بالشق الثاني من شقي التمييز كما يستفاد من هذا التقرير دون الشق الاول منه لان التمييز مطلقاً لا يتقدم على عامله لا سيما الشق الاول بالاتفاق فلشهرته لم يذكره المص وطمح نظره في الشق الثاني منه
فاسماعه

٩ ق
وجه التدبر ان ما قيل يشعر بجواز كونه معرفة لانه اذا كانت النكرة اصلاً يجوز كونه معرفة فرعاً كما في خبر المبتدأ على ما صرح به في المتن وفي الحال على ما صرح به الفاضل العصام والجواز لم يفيده قول المص لا يكون الا نكرة لمحرر الاول

٥٧ ق
م ن الاستثناء مشتق من ثنيت فلاناً عن الامر اذا صرفته عنه والمستثنى مصروف من المستثنى منه او مشتق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته فسمي الاستثناء استثناء لان الاول مضاعف بالثاني فان كان مثبتاً كان مضاعفاً بالنفي وان كان منفياً كان مضاعفاً بالاثبات وفي الاصطلاح اخراج الشيء بالا او بما في معناها د ده حكيم

ق
يريد انه من عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين معنيي المشترك عند المحققين وكذا عنده من يجعله مجازاً في المنقطع وحقيقة في المتصل ولا يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز ايضاً عندهم
احمد باركي

٨ ق
وقيل مشترك معنوي يحده بحسب اللفظ بحد شامل للقسمين وهو ما ذكر بعد الا واخواتها لا بحسب المعنى لان ما يعتبر في ماهية احدهما مناف لما يعتبر في ماهية الآخر
حاسه

كان من جهة الجزئيات كجاءني القوم الا زيداً او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه (بالا او احدى اخواتها) لم يفسرها اكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بتمامه فانه يبدو ولما يعني الا وقال الفاضل العصام هذا ليس من تمام التعريف بل لمزيد التوضيح فلا باس بالنقص وعدم التصريح (ومنقطع وهو المذكور بعدها) اي الا واحدى اخواتها حال كونه (غير مخرج) مدلوله (عن متعدد) للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاءني القوم الا حماراً او المراد كقولك جاءني القوم الا زيداً مشيراً الى جماعة خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة و في الحكم بباب الا واما في المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين (والمستثنى) مطلقاً او لذا ظهر (منصوب) وجوباً بقرينة قوله ويجوز فيه النصب (اذا كان بعد الا) احترازاً عن سوى وسواء وغير اذ لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون فان النصب بعدها غير مقيد بكونه في موجب تام (غير الصفة) بيان للواقع لئلا يتوهم اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه لاختلاف حكم (في كلام موجب) اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البدل (تام) اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغاً وهو لا يصح في الموجب الا قليلاً كما سيجيء قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته للمفعول في كونه فضلة يجيء بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التفريغ ورد بان المبدل منه ليس مطروحاً بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البدل في قوة تكرير العامل فيلزم

ق
قوله بيد بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعاً ولا مجروراً بل منصوباً ولا استثناء متصلاً وانما يستثنى به في الانقطاع وكون بيد في الحديث بمعنى غير مذهب بعض النحاة وقيل هو فيه بمعنى الاجل حسن چلبي

ق
قوله وبيد بفتح الباء الموحدة وسكون المثناة التحتانية والدال المهملة بمعنى غير ويجيء بمعنى على ومن اجل وطعام كذا في القاموس ... عند المعربين

ق
واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء وعن بدل البعض من الكل مثل قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قوله على الناس تناول المستطيع وغيره فاخرج الله غير المستطيع بقوله من استطاع فيكون مخرجاً عن متعدد وليس باستثناء وكذا المثالان الاولان فان الاخراج فيهما بحرف عاطف كذا في الفوائد الضيائية وفي حواشيها ١١٠

ق
ان قلت ان لم يدخل زيد فكيف يخرج بالا وان دخل ثم خرج تناقض هو داخل في الحكم وخارج بالحكم ولفظ الا قرينة على الخروج والمخرج في الحقيقة هو الحكم او نقول اخرج بالا زيد عن القوم قبل الحكم ثم حكم المتكلم على الباقي بالمجيء على ما قيل من انه اذا كان في آخر الكلام مغير يبنى صدره موقوفاً على تغيير ذلك المغير يعني بغير المغير ولا يحكم على ذلك يعني الباقي

٤٧ ق
والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوباً على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا وفيه اقوال اخر هذا في المستثنى المتصل واما في المنقطع فذهب سيبويه الى انه ايضاً منتصب بما قبل الا من الكلام والمتأخرون ذهبوا الى ان الا عامل في المنقطع وهو ما ذهب اليه المعربون عد الا في المنقطع عاملاً كما تقدم والتفصيل في الرضي سعد الله للمانع

ق
قوله بجر معطوف على المحل البعيد لنصب او على الضمير المرفوع المستتر في الظرف المستقر اي بعدها على مذهب الكوفيين من انهم يجوزون العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد ولا فصل بلا قبح م ن

ق
والمعنى بالموجب ما لم يصدر باحد الاشياء الثلاثة هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما صدر باحدها وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان

الايجاب في المستثنى ايضا واما في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار تكرير اصل العامل بتركه النفي

العارض ورد بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب

ولهذا جاز جاءني زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستواء ليس الا

(نحو جاءني القوم الا زيدا او مقدما على المستثنى منه) عطف على خبر كان وهو في كلام موجب وتعدد

الا متعلق به قدمه عليه ليتشارك في المعطوف عليه لان المعطوف على القيد مقيد بقيد متقدم يشارك

فيه ولذا لم يعد كان في هذين كما اعاده فيما بعدهما فيتبصر وجه الوجوب تعذر البدل لامتناع

تقديمه على المتبوع (نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا) وجه الوجوب بامران الا فيه بمعنى لكن

فيعمل عمله (نحو جاءني القوم الا حمارا) اي لكن حمارا لم يجئ قدم ما هو واجب النصب بعد الا لان

المقصود الاصلي بيان ما هو ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه خبر ليس

او لا يكون قد بين في مقام آخر وانما ذكر هنا التتميم بحث المستثنى والمنقطع وان بين في مقام

آخر لكن قدم هنا ايضا لاشتراكه مع ما قبله في كونه بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب

بالبيس من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب (او) اذا (كان بعد خلا او) بعد (عدا) لكونه

مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره او البعض مضافا او مطلقا وجاءني

القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وهنا في محل

النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد اصلا والفاعل لكون اشبه بالاخلاف الاصل الا زم بعدها

قوله فلان معنى تكرير العامل فيه تجب لان البدل في حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة على ما صرح به القاضي في تفسير قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فلا بد من اعتبار النسبة اليه لكونه المقصود اصالة ومن النسبة الى المتبوع لكونه مقصودا تبعا ولذا انتقد تاكيد النسبة والمنسوب اليه جميعا على ما شرط في الكشاف فلا بد فيه من تكريره من حيث الايجاب والسلب بخلاف العطف بلا ولكن فانه في قوة تكرير العامل من حيث العرف ففيه تكرير مع قطع النظر عن الايجاب والسلب ولذا وجب اختلاف الحكمين بالسلب والايجاب

سالكوتي علي عبد الغفور

والمراد من التعلق التعلق اللغوي لا الاصطلاحي بان يكون بعد الا حالا من ضمير الفاعل الظرف المستقر اعني في كلام موجب ولو كان حالا من الضمير المستتر في كان لا يفيد هذا المعنى لان القيد على هذا المقدر مؤخر فلا [illegible]

لعل وجه التعدد ان في الشارح وهو في كلام موجب وجهين فالوجه الصحيح [illegible] كان والواو [illegible] في كلام موجب [illegible] الاول قوله بعد الا والوجه الغير الصحيح هو ان الواو وضمير هو راجع الى المقدم على المستثنى منه فكان المستفاد [illegible] وجوب النصب في المقدم اذا كان في كلام موجب وذلك فاسد اذ ليس كذلك بل اعم من الموجب وغير الموجب حاشية

قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا [illegible] الفصيح [illegible] وبنو تميم قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم متعدد او [illegible] نحو ما جاءني زيد الا عمرا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فبنو تميم يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله كذا احجوم [illegible] والتفصيل فيه في تحفة ٢٠٩ ١١٠

من معمول الفعل المتقدم ان وقعت بعده معرفة كما في الامثلة المذكورة وان وقعت بعد نكرة فصفة مثل جاءني احد عدا او خلا زيدا وقيل لا موضع لها من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهي حرف لا محل لها منه وكذا ما قام مقامها وكان بدلا منها ولم يتكلم من الظاهر مبني للفاعل او من الاظهار مبني للمفعول

بمن يحذف ويوصل الفعل او ضمن معنى جاوز والتزم الحذف والتضمين في باب الاستثناء

ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب (في الاكثر) اي المستثنى منصوب بعدهما على

انهما فعلان في اكثر الاستعمال (او) بعد (ما خلا او) بعد (ما عدا) لكونه مفعولا به ايضا

لان ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهما حالان بتاويل المصدر

باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءني القوم ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا او مجاوزا

الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت خلو الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم

او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون

تقدير خلا زيدا زمان خلا زيدا كما في مذ سافر فيستغنى عن التزام حذف قد (او) بعد (ليس او)

بعد (لا يكون) لكونه خبر اسمهما والمستثنى بعمه كما يعم المفعول به نحو جاءني القوم ليس او لا يكون

زيدا اي ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من هذه الافعال لا يستعمل

الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لقيامها مقام الحرف وقال الفاضل العصام ان جعل

منصوبا بها مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات

صارت بمعنى الا لا غير وح لا حاجة الى بيان محل اعراب لها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه التزام

ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الاستثناء الا انهم يعتقدوا بهذه الامور

رعاية لاصولها المتروكة وامر لعراب بغير معنى الارعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لم يثبت عنه

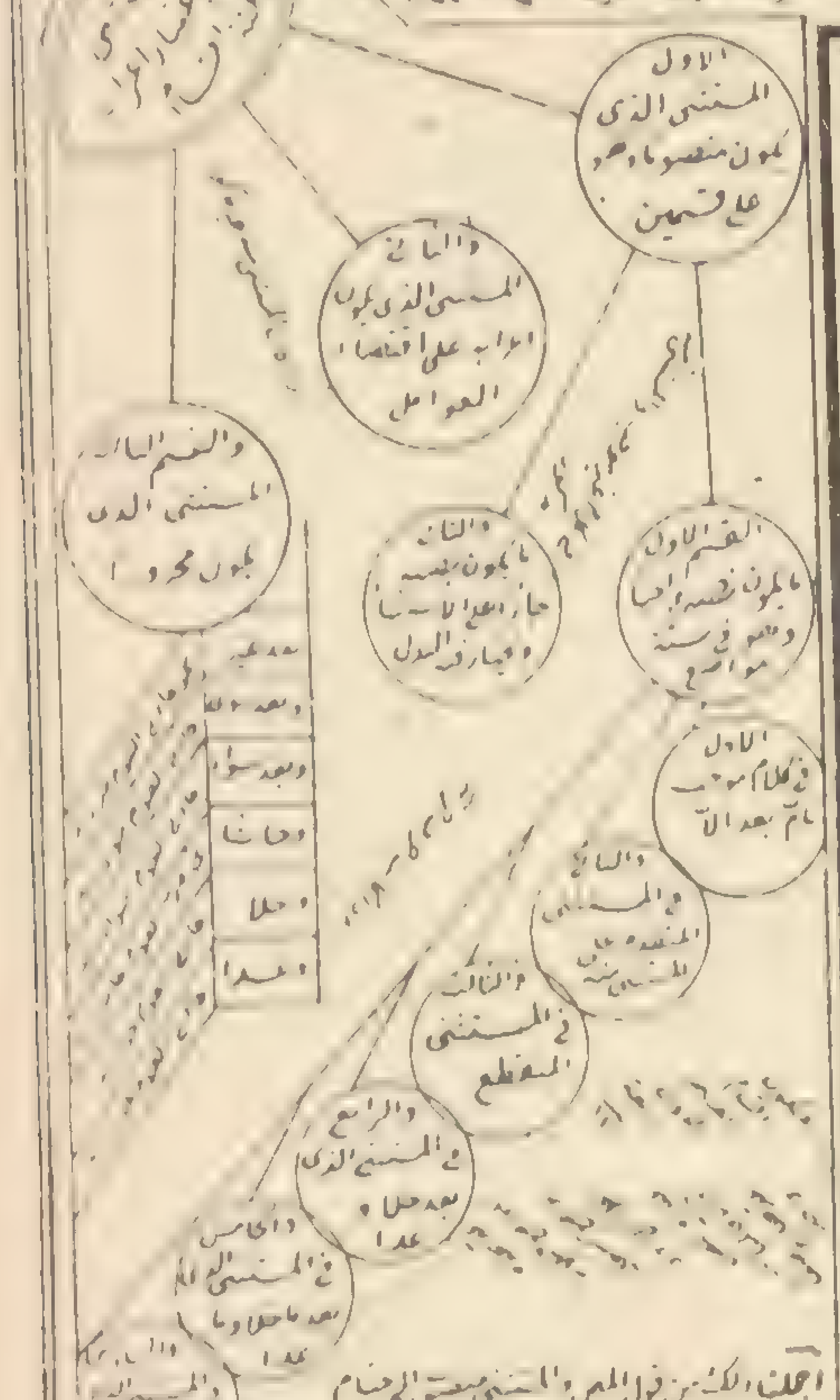

اجلت الكسر في قول المص والمستثنى منصوب الى ختام قوله ومخفوض رعاية لمن يصعب عليه تعقله وتمنيا منهم الدعاء الى نيل المرام للعبد الفقير المحتاج الى رحمة ربه القدير علي رضا المستوفي الوقعه لكيه ١١٠

بعيد عن الاعتبار وكذا غيره (ويجوز فيه النصب على الاستثناء ويختار البدل) لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف البدل فقدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واشار الى ان المستثنى وتبعيته اعراب البدل (في كلام غير موجب) بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر (و) المستثنى منه مذكور) اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل (نحو ما جاءني القوم الا زيد او الا زيدا) (ويعرب) اي المستثنى (على حسب العوامل) اي مقتضاها (اذا كان المستثنى منه غير مذكور) فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان ناصبا فمنصوب وان جارا فمجرور (نحو ما جاءني الا زيد) وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى ذلك مفرغا بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه المتروك و هذا في الموجب قليل نحو تحرك الفلك الا يوم الجمعة لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب (و) المستثنى (مخفوض) اي مجرور لكونه مضافا اليه ولو صورة (بعد غير وسوى) بكسر السين وضمها مع القصر (وسواء) بفتح السين وكسرها مع المد وجاز فيه منصوبا بنيابة الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للاستثناء وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا وجرا ونصبا (و) بعد (حاشا) لكونها حرف جر (في) الاستعمال (الاكثر) ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو ضرب القوم حاشا زيدا اي برأه الله تعالى عن ضرب عمرو (وعدا وخلا) لكونهما حرفي جر (في الاقل) واصل غير ان يكون صفة) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغايرة ولذا كثر في الاستعمال

ف ١٩
قال الشيخ الرضي انما اعرب باعراب المستثنى منه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى وانما اعرب المستثنى منه باعراب ما يقتضيه المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب النصب يعني فاذا اخذ المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات فاعطي ما هو حقه من الاعراب لانتفاء الجزء الاول عبد الغفور

ف ٥٦
اي مع قدر العوامل فان العامل بمنه عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب عامله الا انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه وهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامل الفضل بواسطة الا ومن قال عامل الفعل بواسطة الباء فقد سها عصام عامي

ف ٥٦
اي على قدرها اعترض عليه بان المراد اما عامل المستثنى او عامل المستثنى منه فان اريد الثاني يرد نحو ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامله لا بعامل المستثنى منه وان اريد الاول فلا معنى لتقييد الحكم بقوله اذا كان المستثنى منه غير مذكور اذ المستثنى ابدا يعرب على حسب عامله ويمكن ان يختار ان المراد بالعامل عامل المستثنى منه ويقال ان لزيد جرا لفظيا ونصبا محليا وعامل جره هو الباء التي كانت داخلة في المستثنى منه وعامل نصبه هو مررت بتوسط تلك الباء وهو العامل في نصبه المحلي للمستثنى منه عبد الغفور

ف ٥٥
يعني المفرغ ما حذف فيه الجار واوصل الضمير الى المجرور به وذلك ان تستغني عن هذا التكلف بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون المال المفرغ عامله او ان تجعل المستثنى مفرغا عن اعراب للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له عصام عامي

ف ٥٧
وانما سمي هذا الاستثناء والمستثنى مفرغا لانه فرغ له اي جرّد له العامل الذي قبل الا فتسميتهم بالمفرغ على ما قال الوافي من قبيل اطلاق اسم العامل على المعمول اذ المفرغ في الحقيقة هو العامل لحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا وسمي المستثنى باسم المستثنى منه من العامل والمفعول به وغيرهما مجازا مرسلا اصلاح

ف ١٥
اعلم ان الواو في قوله لا بد وان يفيد زائدة ولا النفي الجنس بد اسمه وان يفيد محله الخفض بتقدير من اي لا بد من ان يفيد والجار مع المجرور خبر لا وقيل الواو عاطفة والمعطوف عليه محذوف هو المجرور اي لا بد منه وان يفيد وقيل الواو بمعنى من اي من ان يفيد حسن چلبي

ف ٤
قوله لدلالتها الخ يشير الى ان الصفة هنا ليست بمعنى النعت الذي هو من المعمول بالتبعية بل المعنى الذي بينه الشارح بهذا القول م ن

(وحمل) على خلاف الاصل مع قلة (على الا) بالنقل الى معناه (في الاستثناء) لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال (ويعرب) المحمول على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفا في المعنى لكونه اسما في الاصل والصورة (كاعراب المستثنى بالا) لانتقال اعراب المستثنى اليه لما انجر به (على التفصيل) المذكور من وجوب نصبه لو في موجب تام او مقدما او منقطعا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ (واصل الا الاستثناء) لكونه موضوعا له ولذا كثر في الاستعمال (وقد تحمل على غير في الصفة) على خلاف الاصل لما مر من الاشتراك (اذا تعذر الاستثناء) بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال اذ الحمل خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة (فيكون ما بعدها صفة) في الظاهر واللفظ والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الا لكن الا انها لما كانت حرفا في الاصل والصورة اجري اعرابها الذي كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه (لا المستثنى) لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون في الجمع المنكور الغير المحصور (نحو قوله تعالى لو كان فيهما) اي في السماء والارض (آلهة) جمع اله ولا دلالة فيها على عدد محصور (الا الله) اي غير الله تعالى على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه (لفسدتا) اي لخرجتا عن الانتظام وقد يكون في المعرف كجاءني الرجال الا زيد اذ لم يوجد قرينة العهد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه

ف ٧٨
انما تحمل الا على غير فيما مر لانه يمتنع ح حملها على الاستثناء فيجب العدول عن الاصل وجعلها صفة بمعنى غير للمناسبة بينهما وهو دلالة الا على المغايرة فان الا دال على مغايرة حكم ما بعدها لما قبلها وانما تعذر الحمل على الاستثناء لان من شرط المتصل ان المستثنى داخل في المستثنى منه قطعا ومخرجا بالاستثناء ومن شرط المنقطع ان يكون غير داخل فيه قطعا واذا كان المتعدد غير معين يحتمل ان يراد به امور يدخل فيها المستثنى فيكون متصلا وان يراد به امور لم يدخل المستثنى فيكون منقطعا فحيث لم يعلم دخوله ولا عدم دخوله لم يصح جعله متصلا ولا منقطعا فان قلت قد يتعذر الاستثناء بدون الشروط المذكورة ويجب الحمل على الصفة بدونها نحو جاءني عشرة رجال الا زيد قلت مراد المص انه متى تحققت تلك الشروط لم يتعذر الاستثناء ويجب حملها على الصفة ولم يرد انها ان لم تتحقق لم يتعذر ولم يحمل على الصفة كما هو الظاهر فلا يرد عليه شيء ثم يرد عليه انه قد يتحقق الشرط ولا يتعذر الاستثناء نحو جاءني رجال الا زيدا وجاءني رجال الا حمارا فلا بد من ان يقال يحتملها التناول لما بعد الا وقد يجاب بان القاعدة غالبية والمدار على تعذر الاستثناء عصمي

ف ...
قوله ليس الا الاتها والمستثنى منه والمستثنى محذوفان في هذه العبارة تقديرها ليس الصفة شيئا الا الا الاتها فالظاهر ليست الا بالتأنيث اشار الشارح بهذه العبارة الى ان المستثنى قد يحذف بالقرينة كما يحذف المستثنى منه م ن

ف ...
وقد يحذف المستثنى تخفيفا نحو جاءني زيد ليس اي ليس الا زيد اي ليس الجائي الا زيد او ليس غير اي ليس الجائي غير زيد وضم غير لانه مبني كقبل وبعد كما ذكرنا وانما صح الاستثناء في الا زيدا لان ليس فيه ضمير عائد الى الجائي الذي دل عليه الفعل فالتقدير ليس الجائي الا زيدا ولا يخفى جواز اضماره اي جواز كون المستثنى مضمرا نحو الا هو والا اياه ونحوها اي كما جاز ان يكون المستثنى مظهرا جاز ان يكون مضمرا شرح اللباب

ف ٢٧
لعدم شمول ما قبلها لما بعدها فان ما قبلها جمع منكر والجمع اذا كان نكرة لا يستثنى منه عند جماعة من المحققين اذ لا عموم له بحيث يدخل فيه المستثنى لولا الاستثناء ثم استدل على تعذر الاستثناء وبانه يدل على خلاف المراد وبيانه ان الاستثناء قيد للحكم المتعلق بالمستثنى منه فيكون الشرط كون الآلهة فيهما بقيد ان يكون معه تعالى فيكون الفساد لازما لكون الآلهة فيهما دونه تعالى والمراد بيان لزوم الفساد لكون الآلهة فيهما مطلقا سواء كان مع الله او بدونه سواد

ف ٨٦
ولا يجوز الرفع على البدل لانه متفرع على الاستثناء ومشروط بان يكون في كلام غير موجب

فيتعين الاستثناء على ما صرح به الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع نحو جاءني رجلان الا
زيد وقد يكون في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيد (و) المنصوب (التاسع) من ثلثة عشر
(خبر باب كان) اي الافعال الناقصة وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يعرفه
لظهوره مما سبق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا بخلاف الآتي فانه معمول الحرف (و
امره) اي خبر باب كان (كامر خبر المبتدأ) في كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك (ويجوز
حذف كان) لكثرة استعماله (دون غيره) لعدمها وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية
(عند قرينة نحو الناس مجزيون باعمالهم ان) كان عمله (خيرا فـ) جزاؤه (خير وان) كان عمله
(شرا فـ) جزاؤه (شر ويجوز في مثله) اي في مثل هذا الكلام اي في مجيء اسم بعد ان ثم فاء ثم اسم
(اربعة اوجه) نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى و
غزوته وعكسه اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضديه على الاول
ونصبهما اي ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير و
جرهما بتقدير حرف الجر ليس بقياسي بل سماعي نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف اي ان
كان قتله بسيف فقتله بسيف (والعاشر اسم باب ان) وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه
معمول ما هو شبيه بالفعل التام (وهو كالمبتدأ) الا في صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف
الخبر ذكره الفاضل العصام (لكن لا يجوز حذفه) الا للضرورة لان كونه معمول الباب انما يظهر

ش حذف كان مع اسمه لدلالة حرف الشرط عليه لان دخوله على الفعل لفظا او تقديرا
لازم وحذف المبتدأ لدلالة الفاء الجزائية لان الجزاء لا يكون الا جملة خواجه

ش٦٥ قول الشارح عنه في المواضع الخمس بضمير المفرد المذكر مع اتفاق النسخ عليه دون
نسخة لعله سهو من قلم الناسخ اذ الظاهر ان يكون الضمير ضمير جمع مذكر لانه
لا مرجع له سوى الناس في قوله الناس مجزيون اه اللهم الا ان يرجع الى لفظ الناس
مفرد وفيه ما فيه هكذا سنح لي حين مطالعة هذا المقام والتوجيه المستقيم
عند ذوي الافهام في هذا المقام والله تعالى ولي الالهام ١١٠

ش٧٨ وقد يزيد الوجوه على الاربعة اذا رجع ضمير كان الى المصدر المتقدم بجر ذلك نحو المرء
مقتول بما قتل به ان سيف فسيف بجرهما على الحذف ابقاء الجر ونحو هذا
شاذ نادر ولذا لم يتعرض له في المتون ويجب الحذف ان فيه كان نحو ان خيرا
كمن فسهل وعوض عنها ما الزائدة نحو اما انت منطلقا انطلقت بكسر
الهمزة ان كنت ويجوز فتحها بتقدير لان كنت فتح الاسرار

ش١٩ قوله ان كان في عمله خير فجزاؤه خير معنى ان جعل ضمير جزاؤه راجعا الى الظرف فالى
الظرف اي خيرا لك الخبر فانه فيه ما قاله الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم
انه ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت
مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه
انما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر عصام جامي

في موضع فيه اسم بعد ان ولو الشرطيتين وبعده فاء الجزاء وبعد الفاء اسم آخر فيجوز فيه اربعة اوجه من الاعراب

الوجه الاول كون الاسم الاول منصوبا بكان المقدر والاسم الثاني مرفوعا بانه خبر مبتدأ محذوف

والوجه الثاني نصب الاسمين بكونهما خبرا لكان المقدر مرتين اي في الشرط والجزاء واسماهما محذوفان

والوجه الثالث كون الاسم الاول مرفوعا اسم كان والاسم الثاني مرفوعا بانه خبر مبتدأ محذوف

والوجه الرابع كون الاسم الاول مرفوعا بانه اسم لكان المقدر في طرف الشرط والثاني منصوبا بانه خبر كان في الجزاء

بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف قال في الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشأن فانه يجوز حذفه اذا
لم يكن فصل صريح (والحادي عشر اسم لا التي لنفي الجنس) قدمه لان عامله مشابه بان لان فيهما شدة اتصال
ولان عمل ما ولا مختص ببعض اللغة بخلاف لا هذه فلها رجحان عليهما (نحو لا غلام رجل عندنا)
وقد مر شرط العمل في بحث العامل (وقد يحذف) اسم لا (عند وجود الخبر) كما يحذف الخبر عند وجود الاسم
والا يلزم الاجحاف (نحو لا عليك اي لا بأس والثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين بليس) قدمه
لانه اسم وهو اصل في المعمولية (وهو مثل خبر المبتدأ و) المنصوب (الثالث عشر) من ثلثة عشر (المضارع
الداخل عليه احدى النواصب) الاربعة (نحو لن يضرب واما المجرور) من الاقسام الاربعة للمعمول
بالاصالة (فاثنان الاول المجرور بحرف الجر وقد مر بيانه) في بحث حرف الجر (والثاني المجرور بالاضافة)
معنوية او لفظية (ولا يجوز تقديمه) اي المجرور بالاضافة (ولا) تقديم (معمول على المضاف)
لان الاضافة تقتضي اتصال المضاف اليه بآخر المضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم
معموله يكون اولى (الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير
ضارب لكونه بمعنى لا ضارب) لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فتكون الاضافة كلا اضافة (ولا يجوز الفصل بينهما) اي المضاف والمضاف اليه (بشيء في
السعة غير ما) اي شيء (سمع) من العرب وحفظ اي يجوز الفصل بهذا الشيء المسموع في السعة
(ولا يقاس عليه) ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلاثة معمول المضاف وظرفه سواء كان المضاف

ش٨ لان لا التي لنفي الجنس نقيض ان من حيث انها للاثبات ولا للنفي ومن شان
النقيضين ان يستويا في الاحكام فكان لكل منهما منصوب او مرفوع لكن
مرفوعها لا يتقدم على اسمها وتوفي فالانها محمول على ان في العمل فانحط مرتبتها
عن مرتبة اصلها شرح قواعد الاعراب اه

ش٤ الاوفق لما سبق المجرور اسم المضاف اليه لان المتبادر من المجرور ما يلي ان يكون
ذلك الشيء عاملا فيه وهو ... وليس كذلك في الاضافة
المأول بالمضاف او الباء السببية احمد بارك

ش٦ الجواز النفي امكان عام مقيد بجانب الوجود وهو سلب الضرورة عن جانب العدم
ليتناول الوجوب والامكان الخاص والنفي الوارد عليه يعم الوجوب والامكان
الخاص فيبقى في الامتناع احمد بارك

ش قوله الاجحاف بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب
والنقص ومنه الجحفة اي اذهبته كذا في الصحاح منه

ش وهي نسبة مدلول الاسم الى لفظ الجار المقدر المؤثر حقيقة كما في المعنوية او
حكما كما في اللفظية احمد بارك

ش٥٥ ولا تقديم معمول على المضاف لانه اذا لم يجز تقديمه فمعموله اولى لانه تابع و
قد عرفت بما تقدم ان الحال من المضاف اليه بالاضافة اللفظية يجوز تقديمه
عند البعض الا انه ليس مما نحن فيه لان الكلام في المضاف اليه ومعموله ثم ان
عبارة المتن هكذا ولا يجوز تقديمه ولا معموله باسقاط لفظ تقديم من
جانب المعطوف وظاهره مخالف لمذهب العلماء البصرية لان الظاهر ان
العطف على الضمير المجرور فيجب اعادة الجار فاضطر الى التمحل اما بحمله على
مذهب الكوفيين من انه لا يلزم اعادة الجار او بحذف المضاف وابقاء
المضاف اليه على الجر على انه دمثل يريد الآخرة بالجر فلا عطف ليس على
الضمير بل على المضاف او بانه منصوب معطوف على الضمير لكن لا من حيث
انه مجرور بالاضافة بل من حيث انه مفعول التقديم كما في قوله تعالى تساءلون
به والارحام على قراءة النصب على بعض الوجوه او مرفوع معطوف عليه
ايضا على انه نائب الفاعل او على تقديره بحذف المضاف واقامة المضاف
اليه مقامه في كل وقت الا وقت ان يكون الخ فتح الاسرار

ش٢٥ يعني ان لفظ غير ولو كان اسما في الظاهر مضافا الى ما بعده الا انه بمعنى لا
وكلمة لا حرف لا يضاف الى شيء لان الاضافة من خواص الاسم

مصدراً او صفة كقراءة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله تركْ يوماً نفسك وهواها سعي في رداها وكقوله عليه الصلاة والسلام وهل انتم تاركوا لي صاحبي والقسم نحو هذا غلام والله زيد (ولا) يجوز الفصل بينهما بشيء (في الضرورة) الشعرية (الا بالظرف) كقوله * لله در اليوم من لامها * قال في الامتحان والحق في هذا ما قاله ابن هشام في التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهو ما سبق واربعة مختصة بالشعر الفصل بمعمول غير مضاف وبفاعله ونعته وبالنداء الاول كقوله * تسقي امتياحاً ندى المسواك ريقتها * اي تسقي ندى ريقتها المسواك والامتياح الاستياك والثاني كقوله * ولا عدمنا قهر وجد صب * اي قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلاً والثالث كقوله * من ابن ابي شيخ الاباطح طالب * اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله * كأن برذون ابا عصام * زيد اي كأن برذون زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه في كتابيه من التنافي (وقد يحذف المضاف) بقرينة (فيعطى اعرابه للمضاف اليه) لقيامه مقامه (وهو) اي اعطاء اعرابه له بعد الحذف (القياس) والغالب (نحو قوله تعالى واسئل القرية) اي اهل القرية (وقد يبقى مجروراً على الندور) وهو ليس بقياس (نحو قوله تعالى يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اي ثواب الآخرة) وقد يحذف المضاف اليه) بقرينة ايضاً (و) قد (يبقى المضاف على حاله) بلا تنوين عوض ولا

والوجد بالفتح غم كنك وغصة لو ولمن وجحت ونشتبا وغلبة اشتك ويقال الوجد يطلق على الحزن والحب ايضاً

اوله ١٣ ما ان وجدنا للهوى من طب

آخره ٩ كانقضن بما المدينة الرصف

اوله ٥٤ نجوت وقد بل المرادي سيفه

آخره ٥٤ زيد حمار دق باللجام

٥٤ كقوله وهو معاوية بن ابي سفيان لما اتفق ثلثة من الخوارج ان يقتل كل واحد منهم واحداً من علي بن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن ابي سفيان فقتل وسلم عمرو ومعاوية فقال نجوت وقد بل المرادي سيفه من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل بين المضافين وهما ابي وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح ويجوز في جعل الاباطح نعتاً للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف والمضاف اليه معاً والمرادي هو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لان ابا طالب كان شيخ ومن اعيان اهلها

بناء (ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف) فيكون كالمذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن (نحو) قوله * يا من رأى عارضاً اسر به * بين ذراعي وجبهة الاسد * اي ذراعي الاسد) وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله (او كرر المضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم) بالنصب (تيم عدي) حذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفرداً معرفة ظاهراً وتمامه لا ابا لكم * فلا يلقينكم في سوءة عمر * والتيم قوم عمر بن لجأ وعدي اخوانهم والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطاباً لبني تيم يا تيم المنسوب الى عدي لا ابا لكم اي انتم صغار لا ناصر لكم او انتم اولاد زنا مستحقون للهجاء لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي بعيبه ما جاءه اباهم (والا) اي وان لم يعطف ولم يكرر كذلك (فـ) لا يبقى بل (ينون المضاف) اي يعطى التنوين اياه (عوضاً عنه) اي المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف كالمذكور (ان لم يكن المضاف غاية) وحسب ولا غير وليس غير منوياً فيها المضاف اليه (نحو قوله تعالى وكلا آتيناه ونحو حينئذ ويومئذ) اي كل واحد حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف (غاية وهي الجهات الست) وقد سبقت في بحث حروف الجر (وحسب) عطف على غاية (ولا غير وليس غير منوياً فيها) اي في تلك المذكورات

١٥ والتقدير في المثال المذكور مختلف فيه فذهب المبرد ومن تابعه الى ان المحذوف هو المضاف اليه للاول والتقدير بين ذراعي الاسد وجبهته فاكتفاء بدلالة ما اضيف اليه الجبهة فذهب سيبويه الى انه من الثاني والاسد المذكور في الآخر هو ما اضيف اليه ذراعي آخر ليكون كالعوض عن المضاف اليه للثاني اذ لو قدم وقيل بين ذراعي الاسد وجبهته لم يكن للثاني مضاف اليه ولا يقوم مقامه والمختار مذهب المبرد لان مذهب سيبويه يشتمل على كثرة الاعتبار مع عدم الاضطراب حاشيه مطول حسن چلبي

قوله وتيم الثاني تأكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علماً مؤنثاً بتأويل القبيلة او لكونه علماً واتفاق النحو يقتضي عدم انصرافه فلم يصرف بسبب واحد هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين فهذا ما يمكن ان يقال واما ما قاله الشيخ الرضي فهو ان التأكيد اللفظي في الاغلب يكرر اللفظ الاول بلا تغير وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين وان لم يضف عصام حاشي صحيفه ١٤١

٥٣ كناية في حق المحبوب فظاهر المعنى معلوم وباطنه ومراد الشاعر والله اعلم بمراده ان الذراعين عبارة عن عيني المحبوب وعارضاً عبارة عن الفم يعني احاط زلفه عينيه والجبهة عبارة عن وجنته جبين احاط زلفاها والاسد عبارة عن المحبوب كذا استفيد ١٣٠

٥٧ والتيم العبد ويسمى بتيم الله كما يسمى بعبد الله وفي العرب قبائل يسمى كل منها بتيم وعدي التيم تيم بن عبد مناف وهو عدي خاطب القبيلة وقيل لا ابا لكم نهاية المدح يعني كفاكم شرفكم واغناكم عن الانتساب وقيل نهاية الشتم اي ليس لكم اب يذكر ويفتخر به والمراد بالسوءة هجاؤه لهم قاله حين سمع ان عمر بن لجأ شاعر التيم اراد هجاءه فاوعد به قومه بانهم ان لم يمنعوه هجاهم ودافعهم في شدة الهجاء عصام كافيه في صحيفه ١٥٧

٩٥ اعلم ان تيماً وعدياً اخوان ابناء عبد مناة ولكنه لما كان عدي اشهر منه اضاف الى عدي تيماً اليه ليتضح به امره اي يا اخا عدي المسمى بهذا الاسم لا ابا لكم اي لا حاجة الى الاب ليصلحكم ويربيكم بل خلقكم الله تعالى على صلاح كآدم وعيسى عليهما السلام

من الغاية وغيرها (المضاف اليه) بلا عوض اذ لو كان منسيا اعرب المضاف النوين نحو رب

بعد كان خبراً من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلاً لعدم علة البناء ولقول الاخير

لم يتعرض له (مبنى) المضاف في كل منها لشبهه بالحرف في الاحتياج (على الضم) جبر النقصان

باقوى الحركات (واما المجزوم) من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة (فـفعل مضارع)

دخله احدى الجوازم المذكورة سابقا) في بحث العامل في المضارع (فان كانت) الجوازم

(كلم المجازاة) حرفا او اسما وقد مر معناها (تقتضي شرطا وجزاء) لانها موضوعة

لتعليق امر بامر فيعمل فيهما لان مبنى العمل على الاقتضاء كان الابتداء او كان وما ولا تعمل

في الاسم والخبر لاقتضائها مسنداً اليه ومسنداً وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف

فلا يستطيع العمل فيهما فيعمل في الشرط وهما او الشرط وحده في الجزاء او الجزم فيه بالجوار

كالجر الجواري وقدم وجه التسمية بهما وفي التسهيل انهما اسمان للجملتين وصوبه الفاضل

العصام بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى

لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية (فان كانا) اي الشرط والجزاء (مضارعين)

وذا اجود لوجود المطابقة بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلاق المضارع عليهما باعتبار

جذريهما لان الجزم يظهر فيه وان كان المتحول له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك

فيما لم يظهر فيه الجزم ولو جوازاً فافهم (او الاول) اي الشرط فقط (مضارعاً) والثاني

الى الآخر في فهم معناه كما ان معنى الحرف لا يتم الا بانضمامه الى شيء آخر كما دل عليه تعريف الحرف كذلك لا يتم معنى الظرف صورة المنوي لا بملاحظة المضاف اليه المحذوف فتعين المشابهة بينهما لمحرره

ولو عكس بان يعطى الحركة والبناء الاصلي والسكون على البناء العارضي لكان بينهما ايضا فرقا لكن لما كان الحركة فرعا للسكون والبناء العارضي فرعا للبناء الاصلي اعطى الاصل للاصل والفرع للفرع او نقول انما بنى على الحركة لئلا يلزم اجتماع الساكنين لمحرره

فان كانت الجوازم من غير كلم المجازاة لا تقتضي شيئا من الشرط والجزاء وهو اربعة احرف لم ولما ولام الامر ولاء النهي فان كانت الخ فتح الاسرار

شرطا وهو الجملة الاولى من الشرطية وجزاء وهو الجملة الثانية منها والتسمية المجموع المركب منهما نسبت الى الاول وقد مر وجه التسمية وانما يقتضيهما لانها لتعليق امر الى امر وتعمل فيهما لان العمل يبنى على الاقتضاء وتعمل الجزم للتخفيف لطول الكلام اعلم ان كلم المجازاة لا يكون شرطها الا فعلا والجزاء يكون فعلا وجملة اسمية فتح الاسرار

كان الابتداء هو تجريد الاسم عن العوامل اللفظية لاجل الاسناد وكان لثبوت الشيء في الماضي دائما او منقطعا وما ولا لنفي شيء عن شيء وكل منها يقتضي مسنداً او مسنداً اليه احمد پارسي

قوله وكان اما بالتخفيف فعل واما بالتشديد فحرف من الحروف المشبهة بالفعل وكلاهما جائزان هنا والاول اولى م ن

اعلم ان في العامل في جزم الجزاء ثلثة مذاهب احدها وهو مذهب السيرافي ان العامل فيه اداة الشرط كما انها عاملة فيه وثانيها وهو مذهب الخليل والمبرد ان العامل فيه مجموع اداة الشرط والشرط واداته وحدها عاملة في الشرط وثالثها هو مذهب الاخفش ان العامل فيه الشرط وحده كما ان العامل في الشرط اداته احمد پارسي

توطئة وتمهيد الى المعنى المراد من قوله فان كانا مضارعين اذ فيه نوع مسامحة عليها اشار اليه الشرح فيما سيجيء بقوله واطلاق المضارع الخ فتح الاسرار

ماضيا بفاء او بدونه او جملة اسمية (بغير فاء) يعني ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء

لانها تمنع عن الجزم صرح به في التسهيل وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهر اذ لا احتمال لوجوده في الشرط

حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا حظ منه للمعطوف اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب

الجزم وعدمه في الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك والمراد بالمضارع ما لم

يقترن بلم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لا لجزامه بهما قبل دخولها

فلا يدخل في هذه القاعدة وان صدق عليه المضارع بلا فاء (فالجزم) بها لفظا او تقديراً (في المضارع)

شرطا او جزاء بلا فاء (واجب) لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع ولو بوجه نحو ان تضرب

اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام

كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مستهجن لان فيه تأثير اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه

مع عدم تأثيره في الاقرب ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا في ضرورة الشعر

وعلى هذا ينبغي ان يمنع عطف الماضي على المضارع الا ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط

(وان كان الاول ماضيا والثاني مضارعا) بلا فاء وهذا اجود بعد للاول كما اذا كانا ماضيين

صرح به الرضي فافهم (جاز الجزم) بها لفظا وتقديراً لوجود الجازم وصلاحية المحل وضعف المانع

(والرفع في الثاني) لضعف التعلق لحيلولة الماضي الذي ليس بمجزوم لفظا وتقديراً ولو في الاول

لانه تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني آتيه او آتيه (وان كان الجزاء ماضيا)

قوله والمراد بالمضارع اه يكن لا قرينة عليه ولا بد عوا اليه ضرورة واما قوله اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم اه فممنوع لجواز فيه بها محلا واما تخصيص الجزم باللفظ والتقدير فمن غير مخصص واما كون الماضي مشتركا معه في الجزم المحلي فلا يدعو الى التخصيص لان المقصود في هذا المحل بيان معمولية المضارع لا بيان المجزوم مطلقا والفرق بين الماضي والمضارع فلذا لم يتعرض لكون الماضي الواقع شرطا او جزاء مجزوما وكذا قول المص بغير فاء لا يكون قرينة على التخصيص لانه قد تقدم ان المجزوم المحل بعد الفاء الجزائية هو الجملة لا الفعل وحده م ن

قوله فينبغي تفريع على ما فهم من قوله اذ لا مدخل الخ من انه يحتمل ان يكون قيد المعطوف وان لم يكن بعيدا م ن

قوله في المضارع شرطا او جزاء بلا فاء قد قصر حكم وجوب الجزم في صورة واحدة والوجوب في الصورتين احدهما كون الشرط والجزاء بلا فاء مضارعين والآخر كون الشرط مضارعا فقط سواء كان الجزاء ماضيا بفاء او بغير فاء او كان جملة على ان ابقاء الوصف بكلمة او على معناها الموضوع له باطل اللهم الا ان تكون الواو فيقرب ان يصح على زعمه مخصوصا بالصورة الاولى ومقصورا له ويبقى حكم الصورة الثانية متروكة فالصحيح ان يقول فالجزم واجب في الصورتين في صار بهما فالمضارع في الاول في الشرط والجزاء وفي الثانية في الشرط فقط فاتسمه مساهمة

القسم الاول الجزم واجب اما في الشرط والجزاء واما في الشرط فقط	الجزم في الشرط والجزاء قسمان	والقسم الثاني الجزم جائز في الشرط فقط
ان كان الجزاء مضارعا	ان كانا مضارعين بدون الفاء الجزائية والجزاء	ان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا

هذا خلاصة المتن من قوله فان كانا مضارعين الى قوله والرفع في الثاني

مثال الجزم كثير ومثال الرفع قول الشاعر الزهير من البسيط وان اتاه خليل يوم مسبغة * يقول لا غائب مالي ولا حرم * اوله * هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا ويظلم احيانا ويظطلم *

قوله فافهم اشارة الى وجه عدم فرض المص بكونهما ماضيين مع كونه اجود بعد الاول ووجهه ما اشرنا اليه من ان المقصود بيان مجزوم المضارع فلذلك قال في العنوان واما المجزوم ففعل مضارع واكتفى ببيان كون الماضي مجزوم

سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا وانما سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور
الجزم فيه ليظهر وصف الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا بلم
اولما (متصرفا) لا غير متصرف كائنا (بمعنى المضارع) لا بمعنى نفسه (او مضارعا منفيا بلم
اولما) لا بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات يجي (فلا يجوز دخول الفاء فيه) لتحقق تأثير اداة
الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الرابط اللفظي ولامكان
الجزم فيه لفظا او تقديرا للبناء الاول وانجزام الثاني قبل دخول الاداة فيكون محلا (نحو ان ضربت
ضربت) اي اضرب (او لم اضرب) اي لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط
في الاخير مجزوم لفظا كما عرفت وفي غيره محلا (وان كان الجزاء جملة اسمية) سواء كان الشرط
ماضيا او مضارعا كما يشير اليه بالامثلة (او جملة (ماضية) بتشديد الياء اي منسوبة الى الماضي
بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه ما سيأتي من الامرية الى الدعائية او تخفيفها اي ماضيا
صدرها فيكون وصف الجملة بها وصفا لها بحال جزئها كما في (غير متصرفة) على الاول اي غير متصرف
جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى نفيه بل هو وعدمه مما يعتبر في الفعل وفي هذا
تنبيه على ما نقلناه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا لعدم ظهور الجزم فيه اصلا وعدم داعي
العدول عن هذا المسلك ولمناسبة ما قبله (او) ماضيا (بمعناه) اي بمعنى نفسه لا بمعنى
المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا

ق ٦٤
نحو ان ضربت زيدا ضربته اي اضربه في المستقبل وان ضربت زيدا لم اضربه اي لا اضربه في المستقبل وانجزام الافعال الاربع بان الشرطية في المثال محل تنبيه حاشية

ق ٦٥
قول الشارح اي لا اضربه اشارة الى ان المضارع بمعنى المستقبل والى قطع لفظ لم عن معناه حين دخوله المضارع والى التعبير ان المضارع المستقبل

ق ٥
قوله وان تضرب ضربت وقد سبق ان هذا اضعف الوجوه وعدم تعرض المصـ والشارح لمثال ما كان الجزاء مضارعا منفيا بلما اشارة الى قلته

ق ٦٦
قال المصـ او ماضية والاحسن ان يقال ماضوية الخ لان المنسوب في امثاله بالواو قبل ياء النسبة كما يقال في المنسوب الى القاضي قاضوي والى الراضي راضوي حاشية

ق ٧٧
ويقع اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية موقعها اي موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون لب مع الامتحان

ق ١٩
ويحذف الياء الرابعة المكسورة ما قبلها على الافصح وهو قول سيبويه والخليل كقاضي واما من جعل الساكن كالميت المعدوم فلا يحذف الياء بل تقلب واوا بفتح ما قبلها فيقال قاضوي السيد عبد الله

قوله على الاول اي على كون ماضية بالتشديد وصفا حقيقيا للجملة لكن لا وجه لقصره على الاول لانه اذا كان ماضية بالتخفيف يكون فيها ضمير راجع الى الجملة ايضا ويكون غير متصرفة صفة ايضا للماضية ويكون ضميرها راجعا الى الماضية باعتبار ضميرها الراجع الى الجملة فيكون وصفا للجملة في المعنى فلا فرق بين الوجهين م ا

قوله على ما نقلناه من التسهيل حيث قال فيما سبق انفا وفي التسهيل انهما اسمان اي الشرط والجزاء علمان للجملتين وان الجزاء اسم وعلم لمجموع الجملة الثانية اذا كانت اسمية فلا معنى لجعل الجزاء اسما وعلما للمجرد الفعل اذا كانت فعلية حاشية ناصح

مقترنا لكن سقط من قلمه او من قلم الناسخ الاول ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وما اما اول
الساقط لو عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضيها بمعناه اما لم يقل بمعناها حتى
يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها
ولئلا يتوهم رجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما لا يخفى (فلا بد) اي حين اذا كان
الجزاء ماضيا بمعناه (من قد ظاهرة او مقدرة) ليكون نصا على ان الماضي بمعناه (او مضارعا
اي جملة مصدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران بالسين ونحوه صفة المضارع لا الجملة
(مقترنا بالسين او بسوف او لن او ما) ليكون نصا على عدم تأثير الاداة لان الثلاثة الاول تدل
على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة لا تحدث الاستقبال ولا تبدل الى الحال (او
جملة (فعلية) وفيه اشارة الى ما نقلنا عن الفاضل العصام في وجه النصب (انشائية) الجملة
(الامرية) اي المنسوبة الى الامر (والنهيية) اي المنسوبة الى النهي (والاستفهامية والدعائية)
اي المنسوبة الى الدعاء والتمنية والعرضية والتحضيضية (يجب دخول الفاء فيه) اي الجزاء لعدم
تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي
فاحتيج الى الرابط اللفظي فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض
فافهم (نحو ان ضربت فانت مضروب) مثال للاسمية (ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله
في شيء) مثال للماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة ونحو (فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا

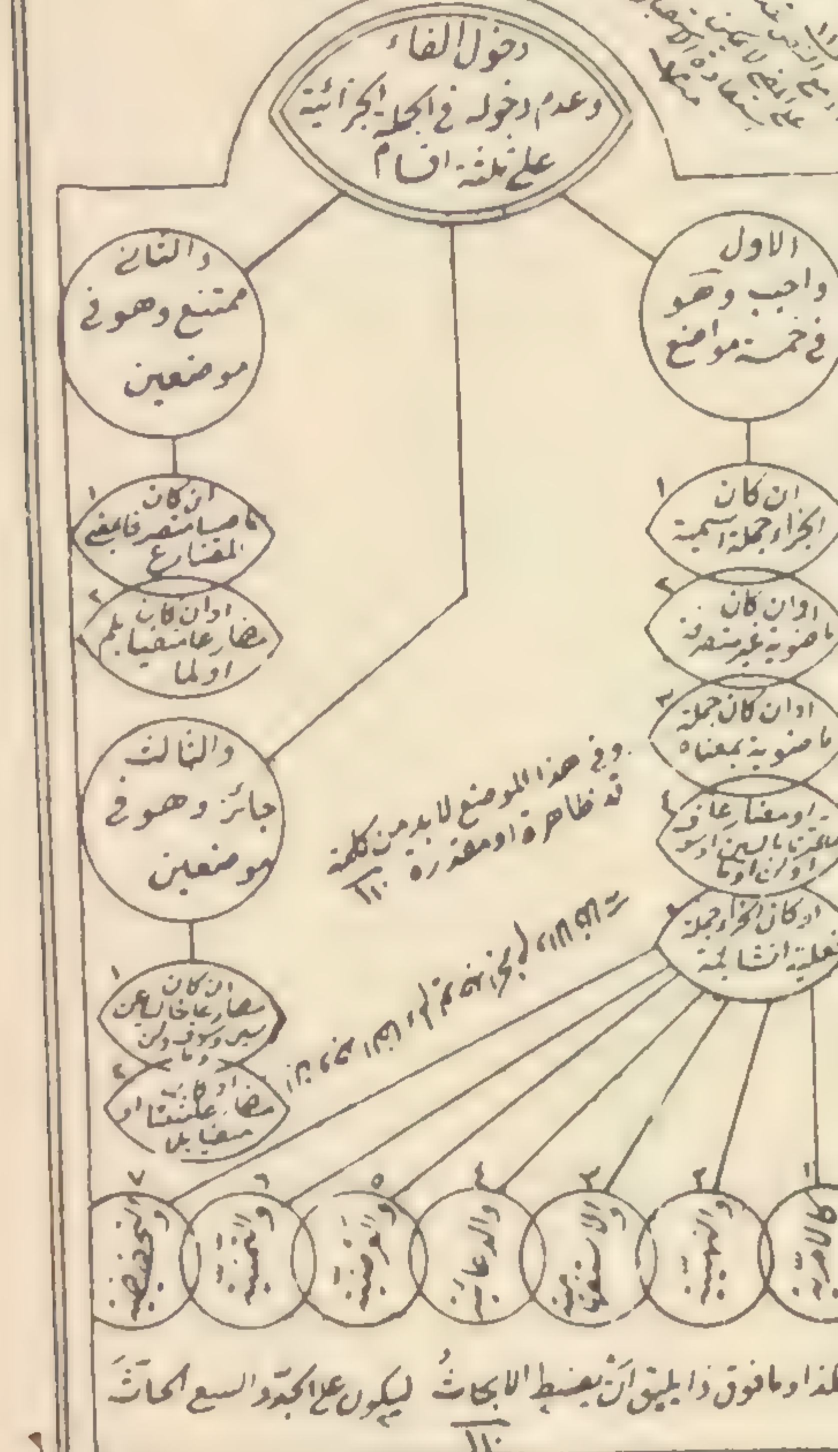

ق ٥١
قال الرضي واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام سواء كان الجملة فعلية او اسمية لم تدخل الفاء لان الهمزة يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر مقدما عليها نحو ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت أإن اكرمتك تكرمني قال علي كرم الله وجهه فان فعل الله ذلك بكم أتؤمنون ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة لانها الاصل كقوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون وقوله تعالى قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها قال الله تعالى ارايتم ان كنت على بينة من ربي واتاني منه رحمة فمن ينصرني من الله ان عصيته هذا كلامه وساعده فيه عصام الدين فيجب حمل كلامه فيه على بيان اقسام الانشائية لا لبيان اقسام التي يجب فيه الفاء فتح الاسرار

سنبيا) وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من افعال المقاربة (وان كان قميصه قد من قبل
فصدقت) اى فقد صدقت وقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل مثال الماضي معنى
واعلم ان من خصائص كان بقاءه على المضي اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره عليه نادر كذا
في الرضي وقال ابن مالك رحمه الله كل ما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن انقلابه الى المستقبل لابد
من تأويله بامر استقبالي وان كان كان فقولك ان كنت احسنت الي فكرتك مؤول بان
يظهر كونك محسنا اى يظهر كوني شاكرا لك (وان تعاسرتم فسترضع له اخرى) مثال المضارع
المقترن بالسين (ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه) مثال المضارع المقترن بلن
(ونحو ان ضربك زيد فاضربه) مثال الامرية (او فلا تضربه) مثال النهيية (او فهل تضرب)
مثال الاستفهامية (وان تكرمني فيرحمك الله) مثال الدعائية وان جئتني فلينك مكرم او
فالا انزل (وان كان) اى الجزاء (مضارعا بغيرها) اى بلا سين وسوف ولن وما (مثبتا
او منفيا بلا فيجوز الفاء) نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف التعلق
المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي (مع جواز الرفع) نظرا الى ما مر من ان الفاء يمنع الجزم
(و) يجوز (حذفه) اى الفاء (مع الجزم) نظرا الى وجود التأثير من حيث تلخيصه للاستقبال
اما في المثبت فظاهر واما في المنفي بلا فلانها للنفي المطلق على الصحيح (نحو ان تضرب اضرب) بحذف
الفاء مع الجزم (او فاضرب) بها مع الرفع مثال للمثبت (او لا اضرب) بالحذف مع الجزم (او

ف٦٦ قوله تعالى وهو خير لكم فهذه الجملة حال من شيئا من غير تقدم عليه مع كونه نكرة محضة لما تقدم ان القاعدة المذكورة انما هي اذا كان الحال مفردا م ن

ف٥٧ قوله اذا كان شرطا تقييده بكونه شرطا لا لعدم بقائه على المضي اذا كان جزاء بل لان البقاء على المضي في الجزاء ليس من خصائص كان بل يوجد في غيره كثيرا ايضا كما تقدم الاشارة اليه في المتن م ن

ف٥ ولا يذهب عليك ان البحث عن دخول الفاء على الجزاء غير خارج عن البحث عن انجزام المضارع لان الفاء يمنع عن الانجزام صرح به التسهيل عصام كافيه

ف٧ احترازي اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن بحيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى فوائد ضيائيه

ف٩ وان كان الجزاء مضارعا مثبتا جاز الامران دخول الفاء من حيث انه خبر مبتدأ محذوف فلم يؤثر فيه حرف الشرط نحو ان قمت فيقوم او فهو يقوم وترك الفاء من حيث انه لم يجعل خبر مبتدأ بل جواب الشرط وهو اولى لان عدم الحذف اولى من الحذف نحو ان قمت تقم وكذلك اذا كان الجزاء مضارعا منفيا بلا جاز الوجهان دخول الفاء كقوله تعالى ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا اى ان جعل لا لنفي الاستقبال فلم يكن لحرف الشرط تأثير فيه لامتناع اجتماع العلتين على معلول واحد وجاز ترك الفاء ان جعل لا لمجرد النفي فكان لحرف الشرط تأثير فيه بجعله للاستقبال متوسط

ف٨ او مضارع منفي بها نحو ان لم يجز بك ما تقربه ووجه عدم تأثير حرف الشرط ان الاستفهام مبني على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون للحال من غير انقلاب عصام جامي

ف١٧ قوله مع جواز الرفع فيه ان تقدير الجواز هنا يوهم ان الرفع مع وجود الفاء جائز مع ان الرفع واجب ح م ن

ف٣ قوله مع الجزم يوهم انه اذا حذف الفاء في الصورتين يلزم الجزم مع انه لا يلزم في بعض صور الصورتين نحو ان ضربت اضربك او لا اضربك بالجزم او الرفع فيلزم تقدير الجواز هنا لا هناك فلعل ارادة تقديره هنا ووقع في الاول من غير رويته م ن

مطلب جواز دخول الفاء على الجزاء

فلا اضرب) بها مع الرفع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم الا على اضمار
يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف فيكون اسمية في التقدير وقال
ابن جعفر وهو اقيس لان المضارع لا يصلح لان يكون جزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدأ لم يدخل
عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه وارتضاه الرضي والمصرح لان ما ذكر في وجه الاقيسية
مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والصارف عن الجزم هو الفاء كما مر وتعبير الجزم في
محل الجملة (واما المعمول بالتبعية) وهو الثاني من النوعين الاخصر والانسب للاول الثاني
لكن غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في اللب ما تبع سابقه في الاعراب وهذا تعريف
جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدي لاستلزامه الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية بتتبع
الموارد مثلا واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم
التعريف حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم
حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينته في الامتحان
(فخمسة) بالاستقراء (ولا يجوز تقديم شيء منها) اى الخمسة (على متبوعها) في السعة واما في
الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف كقوله * عليك ورحمة الله السلام * (وعاملها
عامل متبوعها) كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتأكيد وعطف البيان فلان المنسوب
الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فلا تستحب حكم العامل وتسلطه عليهما في ضمن

ف٥ واعلم انه قد سبق التصرف في لفظ التبعية في صحيفة ٥٩ من كون الباء للمصدرية وكون المصدر بمعنى الفاعل وغير ذلك فلا حاجة الى التحرير هنا فارجع اليها ١١٠

ف٨١ يعني ان هذا تعريف تنبيهي ولفظي يجوز فيهما الدور نحو الاسد ليث والليث اسد لانه معلوم بوجه آخر وكذا التبعية معلوم بالاحكام الخمسة او باحكام الاصالة لكن لا يجوز عند من لم يعرفه بوجه آخر حاشيه

ف٧٧ قوله واكتفى اه فيه ان استلزام ما في اللب الدور لا يستلزم الاكتفاء بتعريف الاقسام لجواز التعريف بغير ما في اللب م ن

ف٤ قوله ولو سلم اه مدار التسليم ان مفهوم هذا اللفظ بعد تلك الملاحظة هو الذي علم السبب كونه تابعا للمعمول بالاصالة فلا يستفاد منه تبعيته له في الاعراب م ن

ف٨ لعل وجهه كونه اشارة الى انفهام التعريف لان قوله ولا يجوز تقديم شيء منها يشعر السبق وقوله متبوعها يشعر التبع وقوله اعرابها يشعر التبعية في الاعراب فافهم

ف٥ حيث قال فيه ولما اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل ذكر الجمع وكل اللتين للافراد والتعريف للماهية وثاني غير شامل لثالث فصاعدا الا بتأويل وباعراب سابقه للمحتاج الى حذف المضاف او لارادة النوع وعدم المنع غيرها امتحان الاذكيا

ف١١ الاستقراء هو الحكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته وانما قال في اكثر جزئياته لان الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما ويسمى هذا استقراء لان مقدماته لا يحصل الا بتتبع الجزئيات كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفا لما استقرئ كالتمساح تعريفات

ف٩ قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التأكيد اليه في السعة على المتبوع والعامل جميعا فلم يقل به احد مطول

مطلب المعمول بالتبعية

مطلب عدم جواز تقديم التابع على المتبوع

الاختلاف في عوامل التوابع ثلثة انواع

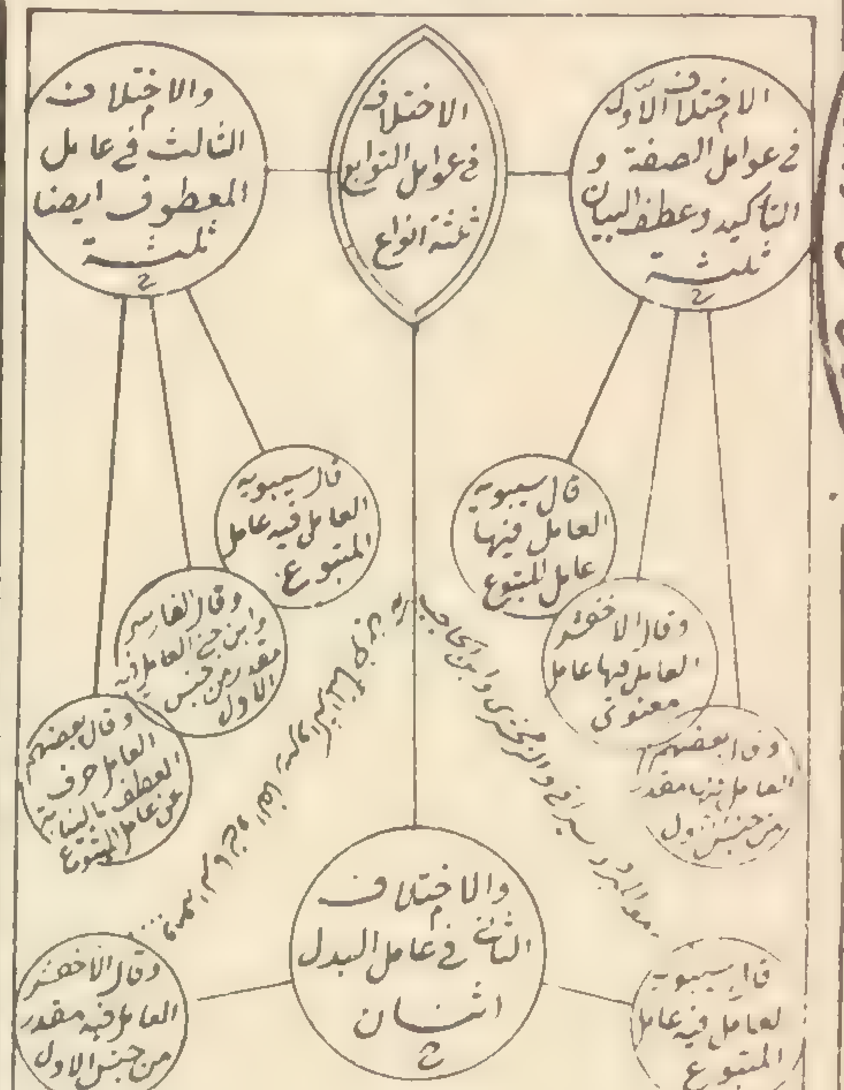

الارجح والاولى في هذه المذاهب كلها مذهب سيبويه على ما بينه الشارح والرضي وهو المشهور المتداول واظن ان الشارح اخذ هذا البيان من قوله كما هو مذهب سيبويه الى قوله كما هو حق العامل من الشيخ الرضي مع التلخيص والتصعيب كما هو دأبه وعادته ١١٠

كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله ايضا عليهما معا لتحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل باشر الثاني ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي واكثر المتاخرين فخلاف الظاهر ايضا والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث عمل في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه المجرور فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا لا اللام واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود دون المبدل منه فيؤيد مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما في العطف بالحروف فلان كون الحروف واسطة بين العامل والمعمول هو القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلين كما هو حق العامل (واعرابها) اي الحركة (كاعرابه) اي متبوعها ولو محلا او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو ٭ بدا لي اني لست مدرك ما مضى ٭ ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ٭ فان سابق مع كونه مجرورا عطف على مدرك

ف ٧٨
ولا نكرر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذن بان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشره بل عمل في الثاني سحرحي

ف ٩
قوله ووافقه فيه اي وافق سيبويه في البدل هكذا في الرضي وبعضهم من تخصيص كون المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب تابعين لسيبويه بالبدل انهم لا يوافقونه في الثلاثة الاول لكنه لم يبين الرضي والشارح وغيره ممن علمنا مذهبهم م ل

ف
قوله لعدم لزومها لاحد القبيلين اي لعدم لزوم حرف العطف لواحد من الاسم والفعل لان حروف العطف كما عطفت الاسم عطفت الفعل والجملة م ل

مع كونه منصوبا بالتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد المشاكلة وللاتباع كجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجاز (المعمول الاول) من تلك الجملة (الصفة) قدمها لكونها اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة (وهو تابع) خرج به غيره من المعمولات (يدل) بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية والتزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح (على معنى) ثابت (في) مدلول (متبوعه) ولا يدل عليه المتبوع خرج به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى في متبوعه نظرا بان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق وللتميز بينهما لاختلاف احكامها ثبوتا (مطلقا) غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحروف في مثل اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية ولو قيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في

ف ٤٠
اعلم ان الصفة التي هي الاسم الدال على بعض احوال الذات اربعة اقسام صفة فعلية نحو جاءني زيد قائم وجلية وهي المدرك بالبصر نحو جاءني زيد طويل وغريزية اي طبيعية وهي كل هيئة لا تدرك بالبصر نحو جاءني زيد كريم ونسبية نحو جاءني زيد هاشمي نقل من تصانيف

ف ٦١
والهيئة مضافة الى التركيب ومع متعلق به والضمير المجرور يرجع الى التابع اي ولالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه

ف ١١١
قوله صارت بالغلبة اي صفة التزامية واشارة الى دفع سؤال مقدر فتامن قول التزامية يرد على التعريف بان الالتزامية غير متبادرة من الدلالة والمعهود حمل التعريف على المتبادر ودفعه بان دلالة الوصف بحال المتعلق على معنى في متبوعه وان كانت التزامية غير وضعية عند الادبية في الاصل لكنها وضعية وحقيقة بحسب العرف فتتبادر مثل التضمنية لكن بقي هنا شيء وهو ان المتبادر من الدلالة هو المطابقة واما التضمنية كالالتزامية فخلاف المتبادر كما قرره العصام في الامتحان وينقل الشارح عنه قريبا فلعل الجواب هنا ان المتبادر منها مطلق الدلالة لكن تحقق المطلقة في الخارج في ضمن التضمنية والالتزامية لا في المطابقة هنا واما اخراج سائر التوابع فلا يتوقف على تخصيص الدلالة بهما لما يأتي م ل

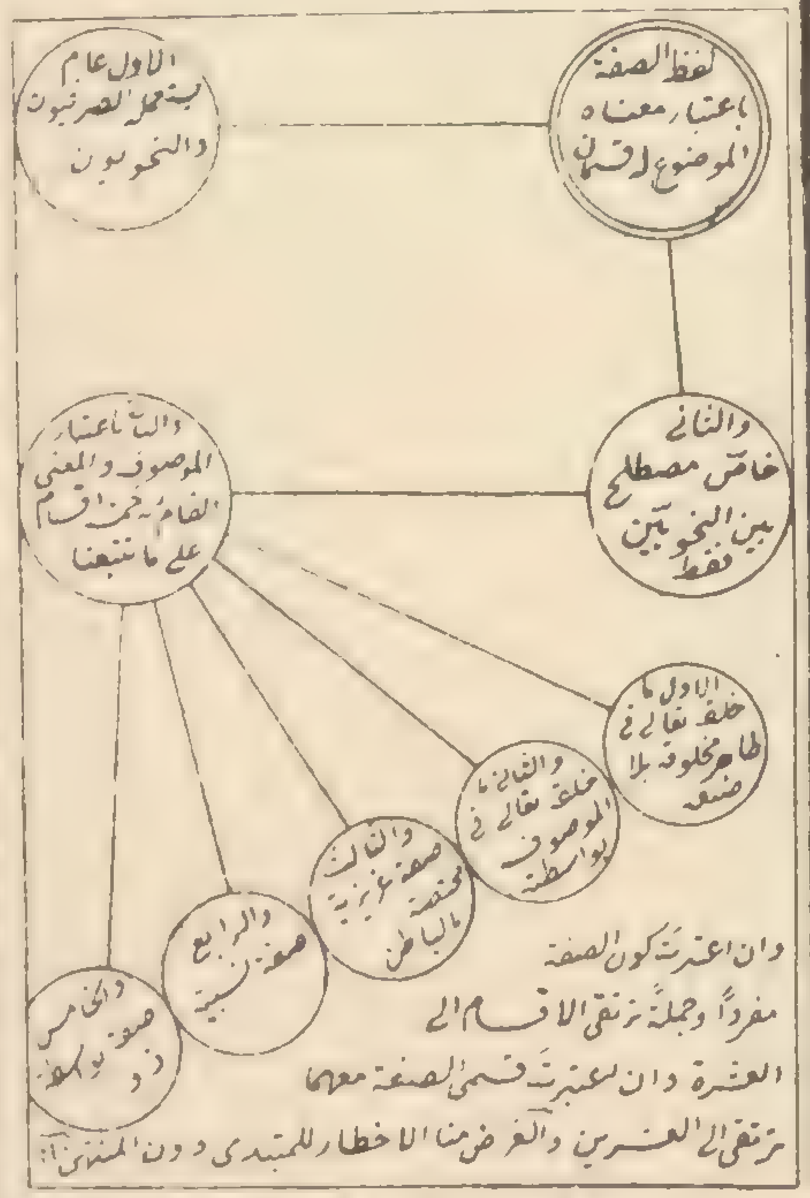

وهي التخصيص في النكرات والتوضيح في المعارف وكونه لمجرد الثناء وهو بيان صفة الكمال ولمجرد الذم وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف وكونه للتأكيد وهو فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما احمد پاشا

ف ٧٤
قوله وفائدته ارادة الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك وهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما يكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا و الفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح يستفاد من تقييد ما يعادلهما بالقلة كما يستفاد من حروف التقليل عصام حاشي

فوائد الصفة ونكاتها على ما تتبع ثمانية وهي	الشرط	المثال
اما مخصصة	اذا كان الصفة لتقييد الاشتراك في النكرة	نحو جاءني رجل عالم
واما موضحة	اذا كانت لرفع الاحتمال والاشتراك في المعارف لو منكرة ولم تكن متبينة	نحو زيد العالم والرجل الفاضل
واما مادحة	اذا كان الموصوف معرفة متبينة عند المخاطب	نحو بسم الله الرحمن الرحيم
واما ذامة	اذا كان الموصوف معرفة متبينة عند المخاطب	نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
واما مؤكدة	اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف	نحو امس الدابر ونفخة واحدة
واما مبينة للموصوف	اذا كانت كاشفة لمعنى الموصوف	نحو الجسم الطويل العريض العميق
واما مترحمة	اذا عرف المخاطب الموصوف قبل الوصف ولم يحتمل عنده غير الموصوف	نحو جاءني زيد الفقير
واما مبينة للمقصود	اذا افادت زيادة التعميم والاحاطة	نحو وما من دابة في الارض الآية

حتى لو قيل اعجبني زيد علمه او وغلامه انتفت حاشية

كما في ذي اللام الواقع بعد ما هذا حاشية

هكذا لخص من الكافية ومن الحاشية الجديدة على عصام الفريدة للفاضل الكامل خليل الفوزي الفلبوي لخطار كل الابحاث ١١٠

في الانشائي فيخرج مطلقا او دلالة كل منها مقيدة بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان تعدا قيد للدلالة لا للظرف اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده المصرح بانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة ولذا قد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه ان يثبت وانما ترك ذكر العائدة لانه وظيفة المعاني (ويجوز تعددها) لما مر في الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل (ويجوز وصف النكرة) حقيقة او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله * ولقد امر على اللئيم يسبني * كما لا توصف من المعرفة الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليها نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك (بالجملة) لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع كالمفرد (الخبرية) لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه قال الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل دون الصفة لانها لتقييد الموصوف بامر يعلم المخاطب انتسابه والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو كما يجهل النسبة الخبرية يجهل النسبة الانشائية (ويلزم فيها الضمير) الراجع الى تلك النكرة

بالربط ولولاه لظننت في بادي الرأي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر (نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف) الضمير (لقرينة) نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه (ويوصف) اي يقع الوصف (بحال الموصوف) بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه وعينه او غيرهما (وبحال متعلقه) كذلك فزيد الحسن نفسه وذاته من هذا القبيل وان كان الحسن هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسمه الى قسمين اشار الى اختلاف احكامهما وفصلها فقال (فالاول) اي الوصف بحال الموصوف (يتبعه) اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى (في التعريف والتنكير) حقيقة او صورة كما في الجملة (والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث) والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة وذكر الواو في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منها لذكر او الا في اثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امرأة صالحة و (الثاني) اي الوصف بحال المتعلق (في الاولين) من السبعة الى التعريف والتنكير (فقط)

ف ٥٥
اعلم ان الجملة ليست لا معرفة ولا نكرة لان التعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتنكير فيخص قولهم الصفة توافق الموصوف في التعريف والتنكير بالصفة المفرد فان قيل فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت لمناسبتها للنكرة من حيث تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه سعد ص ٢٨٢

ف ٥
قوله اي فيه يفهم منه ان الضمير العائد في الجملة التي هي الصفة يحذف قياسا عند القوتية ولو كان مجرورا بفي والمفهوم من الرضي ان عائد الجملة التي هي الصفة لا يجوز حذفه ان كان مرفوعا بل العائد المرفوع انما يحذف في الصلة لا في غيرها ويجوز حذفه قياسا ان كان منصوبا او مجرورا بخلاف عائد المبتدأ فان فيه تفصيلا قد سبق واما عائد الحال فقد عرفت في بحثها ان حذفه لم ينقل م ن

ف ٨
ويوصف مرفوعه قوله بحال الموصوف وحال متعلقه المتبادر ما هو حاله في نفس الامر وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءني رجل صائم نهاره من الوصف بحال الموصوف وجاءني رجل حسن الوجه بنصب الوجه او جره من الوصف بحال المتعلق وليس كذلك كما لا يخفى فينبغي ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعل المتكلم حالا له ولو تجوزا عصام كلد ٢٥٩

ف ٩
يتبعه اي الموصوف في سبعة اشياء يوجد في كل تركيب ثلثة وينتفي اربعة وقد سبق اعراب المعمول بالتبعية مثل اعراب المتبوع والاعراب ثلثة فالتبعية في عشرة فتح الاسرار

ف ١٥
قوله في عشرة امور وهي السبعة المذكورة والرفع والنصب والجر واما الجزم فلا يوجد في الموصوف فلا يوجد في الصفة لان الموصوف لا يكون الا اسما لانه المسند اليه في المعنى م ن

تكد
قال في التوضيح والتكميل اجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع رفعا ونصبا واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة عبد الغفور

دون الخمسة الباقية وحكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل وفي البواقي كالفعل كما ان ابن
الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان هذا في كلامه حواله على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
(نحو جاءني رجال راكب غلامهم) او الزيدون الراكب غلامهم ولما توقف معرفة هذه التبعية
على معرفة المعرفة والنكرة والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان غير الاولين
في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال (والمعرفة) ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار
شديد كابن الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف و
افيد وكون مفهومها وجوديا محضا (ما) اي اسم (وضع) وضعا جزئيا او كليا (لشيء)
ملتبس (بعينه) اي بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع
للمفهوم المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم
لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا يلتفت اليه الا معها
وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها وبين اسد واسامة كذا ذكره الفاضل
العصام وقال في الامتحان هذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين
خارجة عن وضعها حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة
الى المعين وقال العلامة التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة
ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ

ق ٥٥
يعني ان في لفظ المعرفة اشارة الى ان مفهومها معهود ومعلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها وان كان معلوما للسامع ايضا اذ الكلام فيما اذا كان عالما بالوضع والام بعد التخاطب لكن ليس في لفظها اشارة الى تلك المعلومية منه رحمه الله

مطلب تعريف المعرفة

ق ٥١
الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي نفسه او الموضوع له بعنوان له كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له خاص عصام حاشي

ق ٥١
الوضع والموضوع له اما ان يكونان خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية فانها اسماء يعين مسماها من غيره او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ به جزئياته ويعين هذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك الجزئيات كالضمائر والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كاين وحيث وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف كذا في ابو الفتح

ق ٩٠
الباء حرف جر ومعنى بمعنى التعيين مجرور بها والجار مع المجرور ظرف مستقر مجرور المحل صفة لشيء اي ملابس بتعيينه ولا يكون الشيء ملتبسا بذاته المعينة وهو محال لان الشيء لا يلتبس بذاته المعينة بل ملتبس بتعينه والعين بمعنى التعيين مذكور في المطول في البيان والضمير مجرور المحل مضاف اليه راجع الى الشيء

ق ٩٠
قوله بعينه اما صفة كاشفة للشيء والمعنى ما وضع لمعين كليا او شخصيا واما تأكيد للشيء والمعنى ما وضع لنفس شيء واما تقييد للوضع بحيثية التعيين والمعنى ما وضع لشيء من حيث انه معين اذ الوضع للمعين قد يكون من حيث التعيين وقد لا يكون من حيث التعيين وهو الفارق بين المعرفة والنكرة لا تجردهما الموضوع له عصام الدين

ق ٨١
الضمير معرفة وان كان راجعا الى النكرة على ما صرحوا به نحو جاءني رجل فضربته حيث قالوا ان الضمير للمضمر في مرتبة معرفة وان كان راجعا الى رجل وهو نكرة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره كالمعرف باللام المعهود فانه معرفة وان كان المرجوع اليه نكرة كذا في الاصلاح منه

ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون المتكلم لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان
يكون الرجل معينا عند السامع ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن الكمال في الاصول
وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم
ما وضع لافادة شيء بعينه واستبعده ذلك الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن
ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلاثة وان لم تكن داخلة
في وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعدل عنه وما ذكره في الامتحان بالنظر الى
الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والاحسن
(والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه) اي غير معين هذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه
الرضي او لشيء لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار
الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجحه السيد في تصانيفه قال الفاضل العصام (والمعرفة ستة انواع)
بالاستقراء (النوع الاول المضمرات) فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة باعتبار امر
كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو راي
المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو راي المتقدمين قدمها لكونها اعرف ما عداها
واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق

ق ١٩
حاصل الفرق بين المعرفة والنكرة ان في لفظ المعرفة اشارة الى ان مفهومها مفهوم معلوم بوجه ما بخلاف النكرة فان معناها وان كانت معلوما للسامع ايضا لكن ليس في لفظها اشارة الى تلك المعلومية وبهذا يظهر سر كون الضمير الراجع الى النكرة معرفة مع كون المرجوع اليه نكرة كذا سر كون المعرف بلام العهد معرفة مع كون المعهود نكرة كما في قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول حسن چلبي

ق ٨٦
وهي ثلثة انواع لانه اما موضوع لشخص متكلم معين وهو ضمير المتكلم مطلقا او لشخص مخاطب معين وهو ضمير المخاطب او لغائب معين متقدم ذكره لفظا او رتبة او بغيره كما اذا دل المقام عليه كما في قوله تعالى انا انزلناه اي القرآن بدلالة ان المنزل ليس الا القرآن على راي المحققين من المتأخرين قالوا ان انواع الوضع الموجودة في الخارج ثلثة جزئي وهو الوضع لمشخص بملاحظة ذلك المشخص وهو وضع الاعلام وكلي وهو اثنان وضع لمشخص باعتبار ملاحظة امر كلي عام ولا بد في هذا القسم من تعدد الموضوع له كما اذا اراد الواضع وضع انا مثلا يلاحظ اولا مفهوم متكلم يحكي عن نفسه ثم يوضع لكل مشخص من افراد ذلك المفهوم فالوضع كلي عام لكونه بملاحظة ذلك المفهوم والموضوع له مشخص لكونه كل مشخص من مشخصات ذلك المفهوم العام ووضع لامر كلي بملاحظة ذلك الامر الكلي كما اذا تصور مفهوم الحيوان الناطق ووضع بازاء الانسان فالوضع والموضوع له كلي عام ووضع انواع المعرفة والحروف من قبيل القسم الاول من الوضع الكلي الا العلم فانه وضع جزئي كما عرفت وقال المتقدمون من المحققين وضع الانواع المذكورة من القسم الثاني منه مثلا انا موضوع لمفهوم متكلم يحكي عن نفسه بشرط استعماله في جزئياته المشخصة وعلى هذا يلزم ان لا يستعمل الا مجازا فتح الاسرار

مطلب النكرة

ق ٥٤
يعني ان الواضع لضمير المتكلم لاحظ قبل الوضع مفهوم الكلي ثم وضع هذا الضمير لازاء الافراد الذي هو في ضمن المفهوم من حيث انه معين فيكون الموضوع هو الافراد وذلك المفهوم آلة لها هذا مسلك المحققين واما عند المتأخرين فلان الواضع وضع ذلك الضمير لمفهوم كلي بشرط ان يستعمل في الافراد وكذا في سائر المضمرات هذا مسلك المتقدمين منه رحمه الله

مطلب المضمرات

ق ٨
انما وضع اسم الظاهر موضع الضمير لبعد المرجع ولانه لو اتى بالضمير لتوهم الارجاع الى القريب الذي هو لفظ النكرة واختل المعنى المراد ١١٠

المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان وبالنظر الى اعرابه اربعة اقسام اجمالا وتسعة بل ازيد تفصيلا

مرفوع متصل بارز او مستترا

نحو ضرب	ضربا	ضربوا
ضربت	ضربتا	ضربن
ضربتَ	ضربتما	ضربتم
ضربتِ	ضربتما	ضربتن
ضربتُ	ضربنا	

مرفوع منفصل

نحو هو	هما	هم
هي	هما	هن
انتَ	انتما	انتم
انتِ	انتما	انتن
	انا	نحن

منصوب متصل بالفعل

نحو ضربه	ضربهما	ضربهم
ضربها	ضربهما	ضربهن
ضربكَ	ضربكما	ضربكم
ضربكِ	ضربكما	ضربكن
ضربني	ضربنا	

منصوب منفصل

نحو اياه	اياهما	اياهم
اياها	اياهما	اياهن
اياكَ	اياكما	اياكم
اياكِ	اياكما	اياكن
	اياي	ايانا

منصوب متصل بالحرف

نحو انه	انهما	انهم
انها	انهما	انهن
انكَ	انكما	انكم
انكِ	انكما	انكن
انني	اننا	

مجرور متصل بحرف الجر

نحو له	لهما	لهم
لها	لهما	لهن
لكَ	لكما	لكم
لكِ	لكما	لكن
	لي	لنا

مجرور متصل باسم المضاف

نحو غلامه	غلامهما	غلامهم	غلامها	غلامهما	غلامهن	غلامكَ	غلامكما
غلامكم	غلامكِ	غلامكما	غلامكن	غلامي	غلامنا		

فحصل لنا تسعة اقسام بالتفصيل ونزيد عليها بالاعتبارات الاخر ان شئت فاعتبر سودنا ورسمنا هكذا اظهارا لتوضيح البحث وتوسيعه ومتمنيا ممن يرغب ما سودناه عدم نسيانه لنا من الدعاء ١١٠

في المتكلم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ يعبره لكن عد بمنزلة وضع اليد عليه (وهي اربعة اقسام) بالنظر الى ما قبله والى اعرابه (القسم الاول مرفوع) محلا (متصل) قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل (وقد سبق) في بحث الفاعل (والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هو هي هما) للمثنيين ولذا ذكره بعد المفردين ولو لم يذكر لذكره لزم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان مشتركا بينهما ذكر الجمعين بعده فقال (هم هن انتَ) بالفتح (انتِ) بالكسر (انتما) لهما (انتم انتن انا نحن) انما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقي ومن بدأ بالمتكلم راعى اسلوب التنزل (والقسم الثالث مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل) لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه فمشتبه ولذا اختلف في ضمير الضاربه فقيل مجرور مضاف اليه وقيل منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة كما جعلوا (نحو ضربه ضربها ضربهما) مثل هما (ضربهم ضربهن ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا ونحو له الخ) لها لهما لهم لهن لكَ لكِ لكما لكم لكن لي لنا (والقسم الرابع منصوب منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياكَ اياكِ اياكما اياكم اياكن اياي ايانا (والنوع الثاني) من الستة (العلم) وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئي تركه لما في الاحتياج ان يحوله مة غير داخل فيه الآن بدعى ان تناوله للافراد مجاز وتجديد عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد والحق ما قاله ابن الحاجب والرضي من ان تعريفها تقديري كعدل وعمر لامور

مطلب الاعلام

لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غير الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد يدخل لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم عصام حاشي صحيفه ٢٦٦

لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف (وهو قسمان علم شخص نحو زيد وعلم جنس) عينا او معنى (نحو اسامة وسبحان) علما لحقيقة التسبيح على رأي قدمه على اسماء الاشارة لكونه اعرف منها لان مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا واستعمالا بخلافها فانه لا تعين لها وضعا بل استعمالا (والنوع الثالث) من الستة (اسماء الاشارة) ولما دل الاسم على الحد الكنى به والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيخرج المضمرات وسائر المعارف لان اشارتها ذهنية وكونها حسية وذلك للبعيد مجاز لغاية الظهور فكأنه محسوس مشاهد قدمها على الموصول وذي اللام لانها اعرف منها لان معرفتها بالقلب فقط بخلافها فانها بالعين ايضا (وهي) مبتدأ خبرها محذوف (ذا) مبتدأ خبره (للمذكر) المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ ثانيا بتقدير منها خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف والعكس والجملة خبر الاول (وللمثناه) اي المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع (ذان) رفعا مبتدأ مؤخر او ثان بتقدير منها كذا (وذين) نصبا وجرا (وللمؤنث) المفرد (تا) بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة في الفرق بينهما بها ولذا جعل اصل السائر ذكره الفاضل العصام (وذي) بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي علامة التأنيث في تضربين وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا (وتي) بقلب الالف ياء بالقاعدة في الفرق (وته وذه) بقلب الياء فيهما هاء وسكونها في الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسر بلا ياء (وتهي وذهي) بوصل الياء وانما لم يذكرها لقلتها (وللمثناه) اي المؤنثة (تان وتين)

مطلب اسماء الاشارة

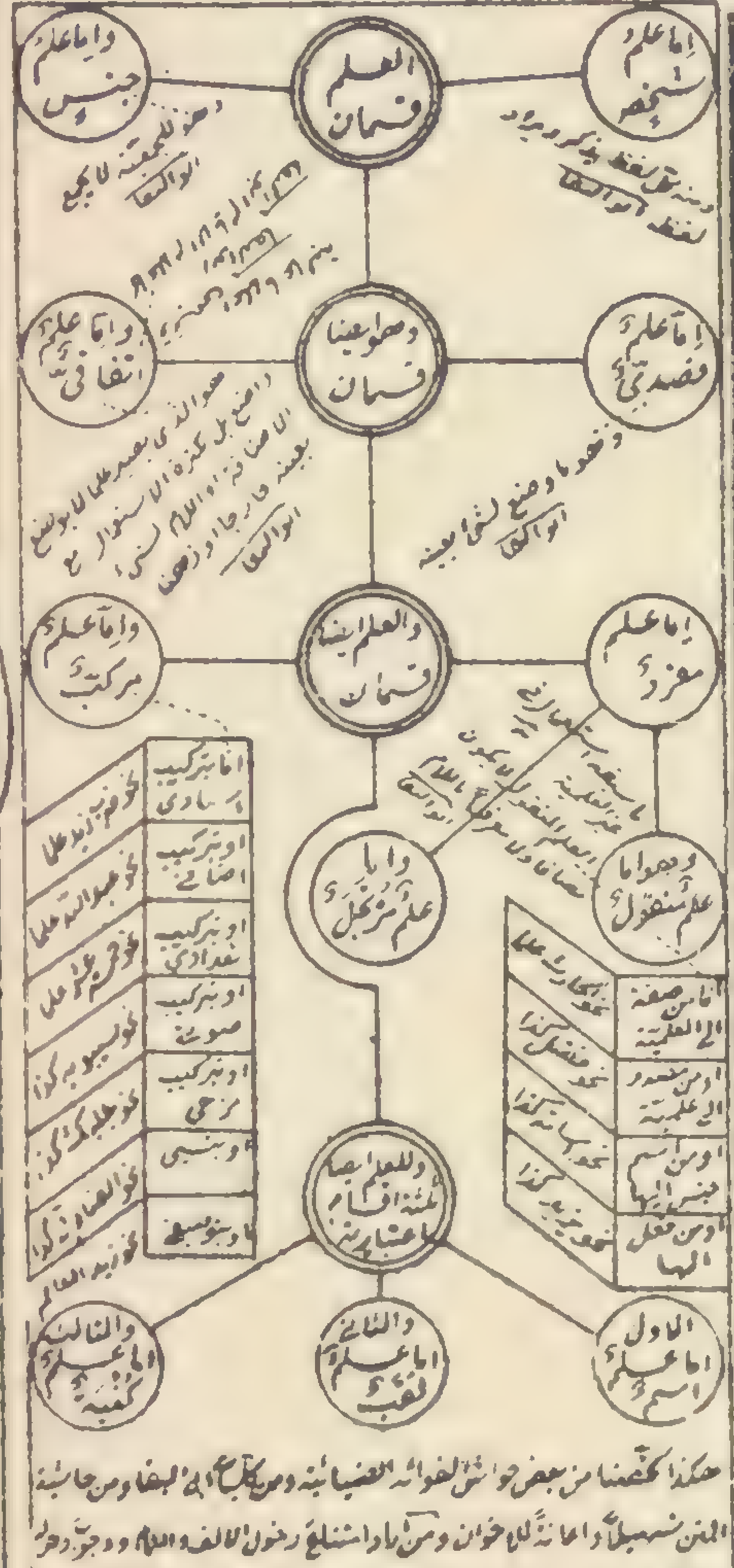

هكذا لخصنا من بعض حواشي الفوائد الضيائية ومن كتاب ابي البقاء ومن حاشية المتن تسهيلا واعانة للاخوان ومن اراد استماع دخول لام التعريف ووجوب حذفه وجواز دخوله على الاعلام فليرجع الى الكتب ١١٠

قال في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل تا (وجمعها) اي المذكر والمؤنث (اولاء بالمد او قصراً) فيكتب

بالياء لان الفه مجهول الاصل ويرسم الواو لئلا يلتبس بالى حرف جر وحمل عليه الممدود (ويلحق

اوائلها) اي اسماء الاشارة (حرف التنبيه) للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ها لاشتهار

اختصاص انما والا بالجملة ما لم يلحق اواخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاتلك لان حرف التنبيه

لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان (نحو هذا ويتصل باواخرها كاف الخطاب) تنبيهاً على حال

المخاطب من التذكير والتانيث والافراد وضدّيه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله

تابعاً لاسم الاشارة لتباينهما او عدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع

وقوع الظاهر مقامها ومنع مستنداً بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه

ولا يخفى ان هذا كلام على السند واللازم ابطال المقدمة الممنوعة وانى هذا (فيقال) في المذكر المفرد

(ذاكَ) بالفتح وفي المؤنث المفرد (ذاكِ) بالكسر وفي تثنيتهما (ذاكما) وفي الجمع المذكر (ذاكم)

وفي المؤنث (ذاكنّ) انما شرف بهذا التصرف مع ان الحرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم

وعدم اصالته في الحرفية (وكذا) اي مثل ما ذكر او لفظ ذا في تصرف حرف الخطاب المتصل باخره

(البواقي) من ذان الى اولاء نحو ذانك الخ وتاك الخ وتانك الخ واولئك الخ فيصير خمسة وعشرين

او حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب

فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء افرادها مطلقاً (وجمع بينهما) اي

و ١٧
قوله لامتناع وقوع الظاهر موقعها قيل يمنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ويفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلاً ليس من مقولة الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك انبئت بسكون الباء ومعنى ذلك انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا عصام جامي ٢٤٣

قوله لتباينهما صدقا لان ما صدق عليه اسم الاشارة المشار اليه وما صدق عليه حرف الخطاب هو المخاطب فلا يكون تاكيداً ولا وصفاً ولا عطف بيان جامي للشارح

و ٥٧
اي منع كبرى القياس المطوية مستنداً بضمير نحو افعل فانه اسم مع امتناع وقوع الظاهر مقامه تقرير القياس هكذا هذا الكاف حرف لانه يمتنع ان يقوم الظاهر مقامه وكل ما يمتنع وقوع الظاهر مقامه حرف ينتج ان هذا الكاف حرف وتقرير المنع ان الكبرى ممنوعة لان ضمير نحو افعل ليس بحرف مع امتناع وقوع الظاهر مقامه هذا على ما قاله المحشي في الامتحان والشارح هنا لكن الظاهر ان هذا الاعتراض نقض اجمالي تحقيقه تقريره ان هذا الدليل جار في ضمير نحو افعل وحكم المدعى يتخلف عنه وكل دليل شانه هذا باطل م ل

مجموع الحاصل من ذلك الضرب ٢٥	خطاب المذكر	وخطاب المؤنث	خطاب المثنى مذكراً او مؤنثاً	وخطاب الجمع المذكر	وخطاب الجمع المؤنث
[illegible]	ذاكَ	ذاكِ	ذاكما	ذاكم	ذاكنّ
[illegible]	ذانكَ	ذانكِ	ذانكما	ذانكم	ذانكنّ
[illegible]	تاكَ	تاكِ	تاكما	تاكم	تاكنّ
[illegible]	تانكَ	تانكِ	تانكما	تانكم	تانكنّ
[illegible]	اولائكَ	اولائكِ	اولائكما	اولائكم	اولائكنّ

هذا تصوير وبيان وتوضيح لضرب الخمسة بالخمسة في ظني وظننت انه اسهل تفهيما للمبتدئين الاخلاء والخطوط المستقيمة التي تسلك تارة بالزوايا مقطوعة عند مرورها الصيغ اشارات الى ربط عبارات في جوانبها الاسم الله البسري ١٢٠

اي حرف التنبيه وكاف الخطاب لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الآخر (نحو هذاك ويقال

اي بقول الاقرب (تلك) في تي (واولالك) في اولاء بالمد باللام مع حذف الياء لالتقاء الساكنين

في الاولى وقصر الهمزة في الثانية وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف

الالف من تا الماثر لكنه قليل ولم يحذف الالف في ذلك لخفتها بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك

الساكن (وذانك وتانك مشددتين) اي المخففتان للمتوسط حال كون كل من هذه الكلمات

الاربع (للبعيد) لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة

عن المفرد وارتضاه الرضي واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغي ح ان يكون للمتوسط

كالمخففة ثم قال قد يقال ان من لم يجعل النون بدلاً من اللام لم يجعل المشدد للبعيد بل عنده غير

المبرد وضع التنبيه سواء في القريب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف

واللام في لفظة اليد واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقال المبرد الاصل ذان او تان لك جعل

اللام نوناً وادغم ورده ايضاً بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك

اقول ذلك ممنوع لوجود مثل اطرد وادمع على انه انما لم يجعل كذلك لامتناع تغيير الاول لكونه علامة

مع ان فيه مرتبة الغنة وبانه لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كثيراً لالتقاء الساكنين

ولا ساكن هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم وغير مفيد

وان اراد انه لا ادغام بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز مثل لم يمد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة

اسماء الاشارة الموضوعة للمشار اليه المحسوس بالجوارح مكاناً او لا اماً للمذكر او للمؤنث

وما هو للمفرد المذكر: ذا، هذا، ذاكَ، هذاكَ

وما هو للتثنية المذكر: ذان، ذين، هذان، هذين، ذانكَ، ذينكَ، ذانّك، هذانك، هذينك

وما هو للجمع المذكر: اولاء، اولائكَ، اولى، هؤلاء، هؤلى، اولائك، اولئك، هؤلائك، هؤلئك

وما هو للمفرد المؤنث: تا، هاتا، تاكَ، هاتاكَ، ذي، هذي، ذِيكَ، هذيكَ، تي، هاتي، تيكَ، هاتيكَ، تلكَ، تِهْ، هاتِهْ، تِهِ، هاتِهِ، ذِهْ، هذِهْ، ذِهِ، هذِهِ، تهي، هاتهي، ذهي، هذهي، ذات، هاذه

عند الزمخشري وابن مالك

وما هو للتثنية المؤنث: تان، تين، هاتان، هاتين، تانكَ، تينكَ، هاتانك، هاتينك

وما هو للجمع المؤنث: اولاء، هؤلاء، اولائكَ، هؤلائكَ، اولى، هؤلى، اولئكَ، هاولئك

اسماء الاشارة المختصة بالمكان: ثَمّة، هنا، ههنا، هنّا، هِنّا، هنالكَ

وما هو للقريب من اسماء الاشارة فهو بدون كاف الخطاب وبدون لام التبعيد مثل ذا وتا واولاء

وما هو للمتوسط من اسماء الاشارة فهو مقرون بكاف الخطاب دون لام التبعيد مثل ذاكَ وتاكَ وتانكَ وغيرها

وما هو للبعيد فهو مقرون بكاف الخطاب ولام التبعيد في المفرد ونون المشددة في التثنية مثل ذانّك كما عرفت

فما اندرج هنا اثنان وسبعون على ما تيسر لي لمطالعة عبارة المص بدون اعتبار حالة الجر في التثنية فاذا اعتبرت يحصل ثمانون واذا لوحظ هذا التفصيل مع الامعان يوجد في ارجاع ضمير اولها بتطلق اسماء الاشارة ركاكة واضحة ١١

عنده كما ظنه الرضي وارتضاه الدماميني ورده ايضاً بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذان بالتشديد
مع ها كما لا يصح هاذلك وقد جاء اقول لعله لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجمع الها مع البدل
وان لم يجز مع المبدل منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والفها
باللام وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال النون ياء (واما ثمه)
بالفتح (وهنا) بالضم والتخفيف وهو لازم الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير (وههنا)
(وهنّا) بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاز الكسر (وهنالك فللمكان) الحقيقي الحسي (خاصة)
لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني للقريب وما سواه للبعيد (والنوع الرابع) من الانواع الستة
للمعرفة (الموصول) بغيره وهو معنى الاسمي واما الموصول به غيره فمعنى الحرفي ذكره الفاضل العصام
وهو في الاصطلاح ما لا يصير جزأ الا بجملة وعائد وتركه لانه لا يفيد للمبتدي لاستلزامه الدور
بل يفيد لمن عرف بعدم صيرورته جزأ في الاستعمال واحتياج الى مجرد معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد
يحصل بالتعداد وقدمه على المعرف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لاسماء الاشارة في كونه
من المبهمات (ولا بد له) اي للموصول في جزئيته من الجملة (من صلة) ليكون بها معرفة بان يشار الى
معهود بمضمونها بين المتكلم والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله (جملة خبرية معلومة
للسامع) في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها والاحكام في المفرد
فضلا عن المعلومية والانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كانت الخبرية غير معلومة له

ف ١٤
قوله لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في الزمان كقوله تعالى هنالك الولاية لله اي ح وذلك باستعارة المكان للزمان كما يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء مواقيت الاحرام اي مواضعها عبد الغفور

ف ٧
بخلاف سائر اسماء الاشارة فانه يستعمل في المكان وغيره حقيقة وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذا استعمل في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظرفا والمستعمل فيه ما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا قاله الفاضل العصام ح ا

ف ٢٧
فائدة * ان اسم الاشارة بالها وحرف الخطاب في المفرد نحو ذلك او النون المشددة في التثنية نحو ذانك وتانك للبعيد وبالها نحو هذا والكاف نحو ذاك للمتوسط وبغير هذه المذكورات للقريب فيكون استعمال واحد منها في موضع الآخر استعمالا في غير معناه كما ان استعمال الكل في الامر العقلي في غير معناه بتنزيله منزلة الحسي في كمال تعينه لكن قال الفاضل العصام في شرح التلخيص كثرة استعمال كل موضع الآخر امارة الحقيقة فاذا استعمل هذا مثلا في القريب والبعيد والمتوسط يكون استعمالا في معناه وعلى هذا فقس هذا والمذكورات تستعمل في المكان وغيره من المحسوسات فتح الاسرار

ف ٢٥
الموصول الاسمي بمعنى الموصول بغيره لانه لا يصير جزأ الا مع غيره والموصول الحرفي بمعنى موصول به غيره فان غيره لا يصير جزأ الا به فان الجملة في اعجبني انك ضربت لا يصير معمولا بدون ان وفي اعجبني ان ضربت لا يصير جزأ بدون ان ولم نقل ان الحرف المصدري لا يصير جزأ بدون ما دخل عليه حتى يكون تسميته موصولا كتسمية الموصول الاسمي لانه وان كان حقا لا يوجب تخصيص الحرف المصدري بالموصول من بين الحروف اذ ما من حرف يصير جزأ بدون ما يتصل به فاحفظه فانه وجيزة بديعة من ثمرات التوفيق عصام

ف ١٥
اي ما اشتهر بهذا الاسم فيما بين النحاة وقد سبق انه من الموضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص مثلا الذي موضوع لكل معين مشخص باتصافه بمضمون جملة خبرية معلومة ثبوته عند السامع كما افاده بقوله ولا بد له اي للموصول من صلة بمعنى انه لا يستعمل الا مع صلة لا بمعنى انه يذكر في الكلام ويكون جزأ منه بصلته بحيث يستحق الاعراب المجموع لانه ينافي الاسمية لانه لا شيء من الاسم يستحق الاعراب بغيره جملة سماعا ولانه وضع الموصول لما يعتقد المتكلم ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا نحو الذي يبقى خلق الاشياء او في بعض الازمنة نحو الذي اكرمني او يكرمني زيد فتح الاسرار

ف ١٧
ونعني بجزء الجملة المبتدأ او الخبر او الفاعل وجميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه اراد ان الموصول هو الذي اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بصلة وعائد تحرير

لا يصح ان يكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان معرفة بالصلة لكانت النكرة الموصوفة
بالجملة معرفة بها فيلزم عدم الفرق في من مثلا بين ان يكون موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت
من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر واما اندفاع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الانسان
المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعي
والتفصيل يطلب من الرضي والدماميني في شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والعهد
غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد تبهم
الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر * فان استطع اغلب وان يغلب الهوى * فمثل الذي
لاقيت يغلب صاحبه * (فيها) اي الجملة (ضمير عائد الى الموصول) للربط به خص الضمير بالذكر لغلبته
واصالته وقال صاحب التسهيل او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به الظاهر كقوله *
ابا رب ليلى انت في كل موطن * وانت الذي في رحمة الله اطمع * اي في رحمته لكن قال ابو علي منهم من
لا يجيزه وقال بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة اولى فظهر من هذا ما في الامتحان ان العائد عام
كعائد المبتدأ كذا في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيبة
وقد يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب نحو قول علي رضي الله عنه * انا الذي سمتني
امي حيدرة * ونحو انت الذي فعلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها به فلا يجوز الا
الغيبة نحو الذي قال انا وانت اذ في الذي قلت اغنانا عن الاخبار بانا او انت ونحو انا كاتم الذي وجب

تتمة
كان افتقار الموصول الى الصلة وضعيا اصليا لم يستقل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا لا بالشبه وهو الجملة ويغني عنها ظرف او جار ومجرور ينوي معه فعل وفاعل هو العائد ورابعها يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغتها وخامسها انه لا بد في الصلة من ضمير عائد وذلك لانا قلنا ان ما تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول ولو لم يذكر نائب الموصول الذي هو الضمير لبقي الحكم اجنبيا عنه لكون الجملة مستقلة في نفسها كذا اخذ من الرضي غاية التلخيص ١١٠

ف ٨
فان قيل ان الجمل نكرات فكيف تعرف الموصولات وتخصصها قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا ايضا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة كما ان رجل وطويل لا تخصيص في كل واحد منهما على الانفراد وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف فالمقصود ان تقييد الشيء بشيء تخصيص وان كان المقيد به غير خاص وحده وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة لاجل ضميرها الذي هو معرفة وفيه نظر فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير فعرفت الموصول لم يجز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا انه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها اذن تعلق بوجه نحو الذي ضرب عمرو فصحيح

ف ٥
قوله وقد يراد به الجنس هذا مبني على ان يكون المراد بالمعهود في قولهم بان يشار الى معهود معهودا خارجيا واما اذا كان المراد به معلوما مطلقا كما سبق منا سواء معلوما بحسب الجنس والمفهوم كما في العهد الجنسي والعهد الذهني او معلوما بحسب الافراد كلا او بعضا كما في الاستغراق والعهد الخارجي كما قال الفاضل العصام ان التحقيق ان الاقسام الاربعة للتعريف تجري في الموصول انتهى فلا يحتاج الى القول بان لزوم كونه للعهد على ما هو المشهور ولا يكون قول الدماميني والعهد غير لازم مقابلا لما ذكر بل يكون تفصيلا آخر م ل

ف ١٦
قوله وقد تبهم الصلة اي يراد بمضمونها ما هو غير معين بحسب الخارج وان كان معينا بحسب المفهوم فلا يلزم ان يكون الموصول في هذه الصورة نكرة قوله فمثل الذي لاقيت فانه لم يرد بالملاقات ملاقات معينة في الخارج فيكون الموصول مبهما فيه ايضا وان لم يقل فمثل الهوى الذي لاقيت والاظهر في التمثيل للابهام قوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم م ل

المأتين واما اذا وجد الضمير ان جاز العامل بكل منهما على خلاف الآخر نحو انا الذي قلت وضربت زيداً (ويجوز حذفه) اي الضمير كثيراً لو مفعولاً وقليلاً لو مبتدأ او مجروراً (عند قرينة) اذ لا حذف بدونها الا مبتدأ ولا يجوز ههنا ولو مفعولاً لكونه جزأ من الصلة (وهو) اي الموصول (الذي) [illegible] (للواحد) المذكر واللام الاولى حرف تعريف باجماع زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوعه الاوصاف وشيء منها لا يكون معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالياء عند البصريين وزائدة عند الكوفيين لتفصل بين الاولى والذال الساكنة التي هي الموصول ثم كسرت واشبعت قال الفاضل العصام هذا انما لا تجلبه مناسبة فضلاً عن شاهد عدم القياس فيه الكلمة بلا بين اذ الاولى لبست بجزء منه بل كلمة برأسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها له (و لمثناه) اي الواحد (اللذان) رفعاً (واللذين) نصباً وجراً وكتب فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذان واللتان (وجمعه) اي المذكر قيده في التسهيل بالعاقل (الذين في الاحوال الثلاث) من الرفع والنصب والجر (والتي) كالذي هي (للواحدة) المؤنث (ولمثناها) اي الواحدة (اللتان) رفعاً (واللتين) نصباً وجراً (وجمعها) اي المؤنث (اللواتي) وجاء فيه اللوا بحذف التاء والياء معاً (واللائي) بالهمزة والياء (واللاء) بالياء فقط ساكنة او مكسورة (واللاتي) بالتاء والياء (واللات) بحذف الياء والاكتفاء بالكسر (واللوائي) بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان هذا واللواتي جمع الجمع (وذا) عطف على الذي الواقع (بعدما) الكائنة (للاستفهام) نحو ماذا صنعت اي ما الذي

ف٩
قوله الذي اصله لذي عند البصريين زيدت اللام عليها تحسينا للفظ حتى لا يتوهم ان الجملة التي بعدها صفة لها فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن الصفات جاز ان يكون صفة كما ان ذو الطائية لما شاكل ذي بمعنى صاحب جاز ان يكون صفة بخلاف سائر الموصولات عبد الغفور

ف٩
وجمع الذي من غير لفظه الاولى بوزن العلى واللائين رفعا ونصبا وجرا ويحذف النون فيقال الالائي بهمزة بعدها ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قرأ الاخفش واللائي يؤلون من نسائهم ويقال الالاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا وجمع التي اللائي على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالجي والباقي واللائي بالهمزة مكان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي سوحي

ف٩
وقد يشدد ياؤه مكسورة ومضمومة ولاختلافها بالكسر والضم حكم الجزولي بانه معرب كاي وذلك وهم وقد يحذف ياؤه اكتفاء بالكسر وقد يحذف الكسرة ايضا والحذف غير خارج عن القياس لاستطالة بالصلة لكن التشديد خارج عنه ولذا قال الاندلسي لعل الوجوه الثلاثة من ضرورات الشعر اذ كلها غير التشديد وحذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم حذف الكسرة ايضا فانه لم يسمع تلك الوجوه في السعة لا يحكم بانها لغات في الذي
عصام كاتبه ٢٠٣

ف٢٧
واعلم ان الالف واللام الذي دخل على لذي ولتي حرف تعريف بالاجماع والمازنية في الموصول مع ان تعريفه ليس من الالف واللام ولم ترد في الضمائر والاشارة وكون الموصول في حكم الصفات المشتقة كناصر في وقوعه اوصافا فيقع وصفا للنكرة والمعرفة كالصفات المشتقة والصفات المشتقة اذا كانت صفة للمعرفة لا تكون الا معرفا بالالف واللام واما الضمائر واسماء الاشارة فلا يقعان صفة لوني

ف٢٨
قوله الظاهر ان هذا اي لفظ اللوائي وقد جاء للجمع المذكر اولى كالعلى فاولى مشترك بين الاشارة والموصولية وقد يحذف نون الذين قليلا وتفصيل الفاظ الموصول في المطولات
تم له

ف٢٥
قال الزمخشري اجرأ الجمع على لغة من شدد الياء في الذي فكان اصله الذيون فحذفت احدى اليائين ثم اعل اعلال قاضون وحكى عن بعضهم الذيون في الرفع والذين في النصب والجر وقد يحذف النون تخفيفا فتح الاسرار

ف٢٥
قوله ماذا صنعت فيه وجهان ذا الا كي موصولة ولا زائدة الا بعد ما ومن الاستفهاميتين الاولى في ماذا هو اومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا قائم فذا فيه اسم لاشارة لا غير وكتب في سند الذي ان يكون زائدة و ان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان ها للتنبيه لا يدخل الا على الاسم

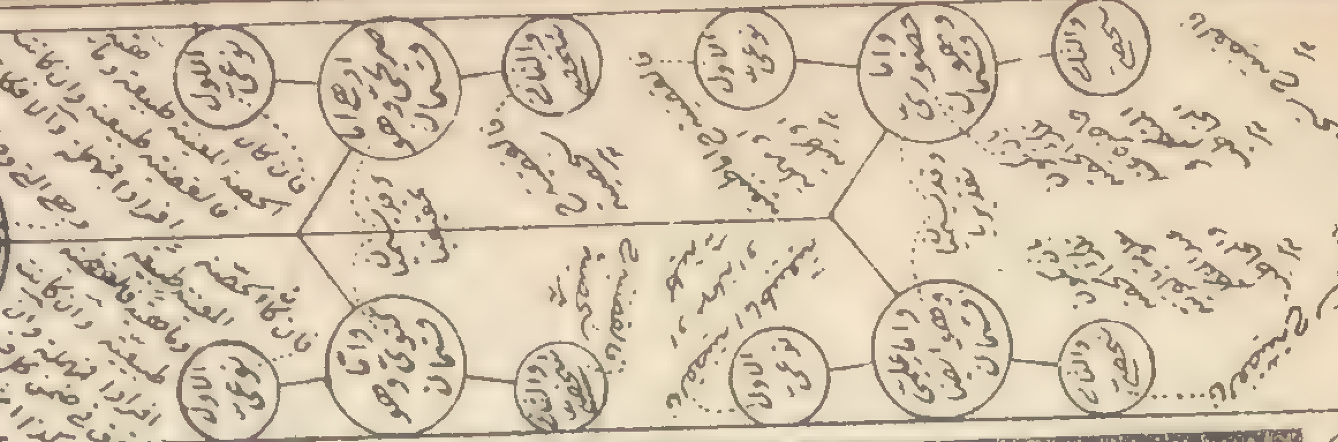

فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال في كونهما اسميتين ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اي شيء فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال ايضاً في كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف (ومن) لذي العلم الا انه يجوز (وما) في الغالب لغيره وللصفات ذي العلم وللمبهم امره ويستوي فيهما الافراد والتثنية والجمع والمذكر والتأنيث كذا ذكره الفاضل العصام (واي) للمذكر (واية) للمؤنث (و الالف واللام) اي مجموعهما على ما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حروف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كهل ذكره في الامتحان لكن هذا مخالف لما سبق ولعله تمشى في احد الوصفين على احد الرأيين وفي الآخر على الآخر الكائنان (في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي) في المذكر (او التي) في المؤنث (والنوع الخامس) من الستة (المعرف باللام سواء كان للعهد) الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من ماهية مدخولها اما فرداً او افراداً (نحو جاءني رجل فاكرمت الرجل) المعهود المذكور (او للجنس) كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فتسمى لام الحقيقة (نحو الرجل) اي جنسه (خير من المرأة) اي جنسها او من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فتسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين الآية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فتسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد (و المعرف بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل) والا فنكرة نحو يا رجلاً والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل في المعرف باللام اذ اصل يا رجل مثلاً يا ايها الرجل والمصنف لم يسلك مسلكهم لكونه

والمستثنى جملة واقعة صفة لقرية والاصل ان لا يدخلها الواو كقوله تعالى الا لها منذرون لكن لما شابهت صورتها صورة الحال دخلت عليها تأكيداً للصوقها بالموصوف

احدهما كونه صفة لزيد في المثال المذكور تابعة له بتبعية البعض المعطوف عليه واخرهما كونه معطوفاً على الصفة المتقدمة تابعاً لها

واو العاطفة تنفرد من سائر حروف العاطفة بخمسة عشر حكماً
احتمال معطوف الواو للمعاني الثلاثة
اقتران الواو بإما
اقتران الواو بكلمة لا ان سبقت بنفي
اقتران الواو بكلمة لكن
عطف المفرد السببي على المفرد الاجنبي عنه
عطف العقد على النيف
عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها
عطف ما حقه التثنية او الجمع
عطف ما استغنى عنه
عطف العام على الخاص
عطف الخاص على العام
عطف الشيء على مرادفه
عطف المقدم على متبوعه للضرورة
عطف المخصوص على ...

مجموع اقسام الواو المفردة خمسة عشر
واو العاطفة
واو الاستئناف
واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية
واو المفعول معه
واو داخلة على مضارع منصوب لعطفه على اسم صريح او مؤول
واو القسم
واو رب
واو زائدة اثبتها الكوفيون
واو الثمانية
واو داخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوقها بموصوفها
واو ضمير الذكور
واو علامة المذكرين في لغة طيء
واو الانكار
واو التذكر
واو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها

تكلفاً (والنوع السادس) من الستة (المقتبس الاخذ هذه الخمسة) بالذات او بالواسطة بما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وماذا (اضافة معنوية) ان لم يتوغل في الابهام كمثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا يفيد تعريفاً (نحو غلام زيد) او يفيد غلاميه وتعريفه مسار لتعريف المضاف اليه عند الجمهور (و) التابع (الثاني) من الخمسة (العطف بالحروف) اي المعطوف باحدها فقد مر كونه بالواسطة لا استقلالاً لفظاً وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصوداً بالنسبة كمتبوعه بخلاف السابق كالبجي ولانه بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما يجيء في التأكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة) التي هي للعطف حقيقة فلا ترد الصفات الواردة مع الواو لزيادة اللصوق كقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على رأي والتأكيدات الواردة بالفاء او ثم لإفادة التدرج والارتقاء نحو بالله فبالله وو الله ثم والله وكون المعطوف على الصفة مثل جاءني زيد العالم والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لا يستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلا المقتضيين تحكم وجعله لاحدهما والتقدير للآخر ما لم يقل به احد (وهي) اي تلك العشرة ولقد احسن في عدها هنا وابن الحاجب اخر الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل (الواو) للجمع مطلقاً (والفاء) له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فتكون للتعقيب (وثم) للترتيب معها

(وحتى) له معها ايضاً لكنها في اقل وجه فيه ذهنية لا خارجية كام والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفاً فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت لا بغير الانبياء لانهم لا انتفاع الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك (واو ولما وام) لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلاثة والا فالاولان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديراً يليها احد المستويين والاحرام وجاء بتعيين احدهما وكلتاهما او نفيهما لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فتطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فتستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاء وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو (ولا) لنفيها اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للاثبات (وبل) للاضراب مع الايجاب كجاءني زيد بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول ولاثبات ما بعده على آخر (ولكن) في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فهو لا يفارق النفي (واذا عطف) اي العطف بالحروف ووقع العطف (على الضمير المرفوع المتصل) بارزاً او مستتراً احترازاً عن المنصوب والمنفصل فانه لا شرط للعطف

عليهما (يجب تأكيده بمنفصل) ويقبح تركه يعني ان شرط العطف عليه التأكيد به فالجزاء شرط الشرط

بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط

بحسب الذهن ولذا يقيد الشرط في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم

ولذا لم يقيد قوله يجب تأكيده باولا كذا حققه الفاضل العصام ولما اوهم قوله يجب الخ جواز كون التأكيد

متأخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال (نحو ضربت انا وزيد) ونحو ضربت هو وغلام

ووجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتأكيد يظهر

انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التأكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان

يكون المعطوف تأكيدا ايضا وليس كذلك (الا ان يقع) بينهما (فصل) ولو بلا العاطفة نحو قوله

تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا (فيجوز تركه) اي التأكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه يحصل بطول الكلام

فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصرح وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في

الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به يشبه عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان

الاختصار على ما ذكروه استحسان فكيف يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل

بكلمة لا حرفا من التأكيد لما كفى كان ما ذكر في التأكيد بما لا يعني يبنى فالوجه انهم التزموا الفصل

بالتأكيد وغيره ليحصل به التنصيص في التابع بالمدعى منع فيعارض قرينة لاستقلاله على

متبوعه الذي هو غير مستقل وهي سبب استقباحهم العطف بدونه وفي الفصل بالتأكيد فائدة اخرى

ق ٤
وهذه العبارة شائعة في كون الجزاء شرطا للشرط قال الله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية فلا حاجة الى تقييد قوله الى تأكيد بقوله اولا فان قلت ما هو المعروف ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستفاد كون الجزاء شرطا له قلت اذا كان الشرط علة غائية للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده بحسب الخارج ويكون سببية الشرط بحسب تعقله ولهذا يقيد الشرط في مثله بالارادة فيقال في تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي قوله اذا عطف المرفوع المتصل الخ اذا اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما ينبغي ان يحفظ
عصام كافيه

ق
لان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل لكن الانفصال من الواجب من الفعل لكونه [illegible] للفاعل ومن الضمير لكونه معنا حاله لعدم استقلاله في التلفظ فمنا العطف عليه كالعطف على بعض حروف الكلمة فاكد ليظهر انه منفصل في الحقيقة [illegible]

ق ١٢
لكن ما حققه ظاهر في عبارة الكافية وهي واذا عطفت على المرفوع المتصل اكد لا في عبارة المتن لما تقدم آنفا

ق ١٢
والاصل في العاطف ان يلي المعطوف ولا يفصل بينهما شيء وقد جاء الفصل نحو قوله تعالى خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن والاصل خلق سبع سموات ومثلهن من الارض سموات

ق ٥
اي ليس المعطوف تأكيدا بجائز بل هو باطل لان التأكيد عين المؤكد وانت خبير ان المعطوف لا بد وان يكون مغايرا للمعطوف عليه لفظا ومعنى فلا يصح ان يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل كذا استفيد من المحرم ١١

ق ١١
لان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي واما فصل كل تركه فانه قد يؤكد بمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد يؤكد لا يؤكد والامران متساويان هنا فوائد ضيائيه

ق ١٦
قوله فيحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التأخير يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم طول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو كجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه
عصام الدين

وهي ابدا ان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف

على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان احصر وانسب فتدبر

وانما جاز التأكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين لفظا فلا يلزم

ما لزم في المعطوف من المرتبة وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى كالمعطوف

لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المرتبة المذكورة (نحو ضربت اليوم وزيد)

واذا عطف على الضمير المجرور) لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة الجار (اعيد الخافض)

حرفا او اسما لانه لما اشتد الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف الفعل

والفاعل المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يكن الفصل بل لزم اعادة

الجار (نحو مررت بك وبزيد) وجوزه بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قوله (والمال بيني

وبينك) اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ان هذا مذهب

البصرية في حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون حالة الاختيار محتجا

بقراءة حمزة والارحام بالجر في الآية وقوله في الشعر

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب

مستدلين بالاشعار (والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له) من الاحوال العارضة

له بالنظر الى الغير فقط او مع نفسه الا ان يختص سببه باحدهما فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد

والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام اعني لزوم اجتماع

التي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف وسبب بنائه بناء على كونه منادى مفردا معرفة موجود

ق ٩
قال المص فيما نقله في الامتحان اما احتياج الحرف للفظ فلتوقف صحة استعماله وضعا ولغة على ذكر المجرور مثلا لا يصح ان يقال مررت ب واما معنى فلتوقف تعقله ووجوده في الذهن لعدم استقلاله في المفهومية على تعقل المجرور واما احتياج المضاف لفظا فلكون المضاف بمنزلة جزئه لقيامه مقامه في نحو ضارب زيد واقاموا الصلوة ويجوز نحو وامر المؤمنين ايام ومعنى فلان الاضافة المعنوية والمضاف فيها يأخذ من المضاف اليه تعريفا او تخصيصا ولان الاضافة جزء المضاف من حيث انه مضاف فيتوقف على المضاف اليه واما احتياج المجرور لفظا فلتوقف وجوده وضعا الى الجار ومعنى فلاحتياجه في الربط والتعلق بالغير اليه وان لم يحتج الى نفس الربط بخلاف الفاعل فانه كالاحتياج الى نفس الربط لا يحتاج فيه الى غيره فان قيل يحتاج في التعلق بالعمل اليه قلنا لا نسلم الاحتياج في ذلك الى الشيء بل الى السكين واما احتياجه في الرفع لفظا وما ذكروه في وجه شدة الاتصال من عدم جواز التخلل بينهما فقد وقع في المضاف اما الجر فللوقوع نحو بغارجه من الله والتوابع على القول انا نستحب ومن غيرنا احمل لوجهه [illegible] فتأمل منتهى

ب ٤
فتلخص ان جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار لجمهور البصرية على المنع وبعضهم والكوفية على الجواز وخرج عليه قراءة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وقال ابن حيان في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد معطوف على ضمير به وان لم يعد الجار قال والذي نختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيرا نظما ونثرا قال لانا لسنا متعبدين باتباع جمهور البصرية بل نتبع الدليل اتقان للسيوطي

ف
قوله بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فلا يجوز عطف وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني معنى اذ يمكن ابتناء معنى الجار ويكون بسبب الاستيناف له معنى لكن لما كان احتلابه ما جلاه بين كان الظاهر ان يكون حكمه حكم بين عبد الغفور

ب ٢٢
قوله سند لين بالاشعار وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر على قراءة حمزة واجيب عنه بوجوه احدها بتقدير الباء وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار الا في نحو الله لا فعلن وثانيها انه معطوف على مقدر والتقدير والا يوجب والارحام وثالثها بان الواو للقسم وفيه انه قسم السؤال لان ما قبله واتقوا الله الذي تساءلون به وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتأكيد ما هو

في عمرو ولا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائماً او بقائم ولا ذاهباً عمرو الا برفع ذاهب على ان يكون خبراً مقدماً لعمرو واذا لو نصب او جر عطفاً على قائم او قائماً لكان خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما (ويجوز عطف شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق) لان قيام الواحد مقام العامل الواحد هو الاصل والمعقول (نحو ضرب زيد عمراً وبكر خالداً) ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم قوله (ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي عاملين) مختلفين اذ الواحد لا يقوى على القيام مقامهما الظهر كالقاضي بالم يظهره غيرهما دفعاً لتوهم الغلط وحمل العطف في كلام الغير لغواً على المثل او حمل على صرافة للبناء المحذوف ونظفه بما زيد لا يدفعه كذا في الامتحان (الا عند تقديم الجار) الذي هو احدهما سواء هذا المخفوض العاطف اولا (على رأي) وهو رأي الكسائي والفراء والزجاج والمبرد عن الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المغني (نحو في الدار زيد والحجرة) بالجر (عمرو) وفي الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقدمه على الرافع والناصب يلزم ان لا يجوز مثل ان في الدار زيداً والحجرة عمراً بل مثال المتن ايضاً اذ تقدمه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى وان كان تقدمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقدم المجرور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعاً لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضي نقلاً عن الجزولي وغيره وما في التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جاراً واتصل المعطوف بالعاطف

ف ٥٥

لان حروف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل الواحد وتنوب عنه اختصاراً في اللفظ لان قولك جاءني زيد وعمرو اصله جاءني زيد جاءني عمرو فحذف الثاني واقيم مقامه حرف العطف للاختصار ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة وغير ذلك محرم افندي

ف ٢٢

وقيد العاملين بقوله مختلفين تنبيهاً على استغراق الحكم كما في وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشيء بما يعم الجنس يفيد عموم الحكم وشموله للجنس عصام كافيه

ف ٨

المراد به تقدم المجرور على المرفوع او المنصوب في جانب المعطوف والمعطوف عليه وعدم الجار في جانب المعطوف على ما مر لان مورد السماع هكذا لا تقدم الجار على الرافع او الناصب لانه يلزم ان لا يجوز عطفاً المثال بل مثال المتن لان التقدم على العامل المعنوي لا يتصور ويحتمل ان يكون المراد كون الجار مقدماً على ما روي عن الكسائي والفراء والزجاج والاخفش فيجوز المثالان ونحو في الدار زيد وعمرو والحجرة ومنعه سيبويه مطلقاً لما ذكرنا والفراء معه على نقل ابن مالك عنه وهما يجعلان الجار في كل صورة بتوهم العطف على معمولي عاملين نحو قوله. ماكل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء وما جوزه الاكثر بشرط الضابطة المذكورة قياساً على مورد السماع كالمذكورة وقول آخر اكل امرئ تحسبين امرأً ونار توقد بالليل ناراً او العطف على معمولي عاملين خلاف الاصل فاجازه في مورد سماعه لا في غيره كذا في الرضي فتح الاسرار

ف ٦٤

قوله في الدار زيد وعمرو والحجرة برفع عمرو عطفاً على زيد وجر الحجرة عطفاً على الدار مثال لما لم يلي المخفوض العاطف لكن هذه الصورة لا تجوز اتفاقاً على ما بينه الرضي

ف ٦٥

وان كان الجار متقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولان فيه تعادل المتعاطفات والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو والحجرة وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيى به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون مغني اللبيب

كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزى هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسبه ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو ايضاً مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر منه والثاني انه يجوز مطلقاً وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقديم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الشنتمري وابن الحاجب ان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقاً انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل (والثالث التأكيد) والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح وهما في اللغة التقرير قدمه مع ان البدل اولى بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصوداً بالنسبة مثله لانه قد يوافق العاطف في اللفظ لما مر فيكون التأكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك تعريفه وهو تابع يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام البيضاوي بان يدل صريحاً على ما يدل عليه التأكيد اكتفاء بدلالة اسمه عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني

مسائل مهمة قد يحذف الواو والفاء ولم مع معطوفاتها وقد يحذف المعطوف عليه بالواو كثيراً وبالفاء وباو واثبته الرضي في المعطوف عليه بثم وحتى ولا وبل ويكون ايضاً بعد حروف الايجاب ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه في ضرورة الشعر على ما قاله ابن مالك في التسهيل ويجوز ذلك التقديم ايضاً بعد الفاء وثم واو ولا بشرائط مبينة في الرضي ويجوز الاختلاف عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو بجزء واحد لفظاً بعضها اجزاء وجمع فيه وكذا باو ويجوز عطف الفعل على الاسم وبالعكس وعطف الماضي على المضارع وبالعكس وعطف المفرد على الجملة وعطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس اذا صح تأويل آحاد هؤلاء بآحاد الآخر ولا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور ويجوز في المرفوع والمنصوب بالظرف في الضرورة ودون غيرهما عند الكسائي والفراء وابي علي ومطلقاً عند غيرهم ويجوز الفصل بالقسم بشرط ان لا يكون العاطف على حرف واحد ولا يكون ام وتفصيل هذه المسائل المهمة مع امثلتها والاختلافات فيها مبين في عصام الكافية في صحيفة ٢٨٠ وانا اجملنا هنا غاية الاجمال احتياراً للبحث لمن يرغب الرجوع اليها ١١

هذا الذي اجملناه من الشيخ الرضي وحفظه واحراؤه في العبارات من شأن الطالب النجاء الذكي لا من الذي يأكل ويشرب ويمشي في الاسواق في المكرة والعشي ١١٠

ف ٥٥

قوله والتأكيد جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يزاد في التأكيد اللفظي حروف العطف نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون الى قوله واو

مطلب التأكيد اللفظي

فظهر عدم الاختصاص بالنسبة والشمول كما يشعر به عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان اراد به ومن التوكيد به مثل نفخة واحدة والهين اثنين تقرير حكم المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التأكيد عليها (وهو قسمان لفظي) سمي به لانه يقرر لفظه كمعناه بخلاف المعنوي كما يجي (وهو تكرير اللفظ الاول) اما بعينه او بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير (او مرادفه في الضمير المتصل ويجري) اللفظي (في الالفاظ كلها) اسماء او افعالا او حروفا مفردا او مركبا فالمصرح ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف (نحو جاءني زيد زيد) او (حسن بسن) (وضربت وضربت ضرب زيد) ولا لا او نعم نعم في جواب اقام زيد (وزيد قائم زيد قائم و) ال(معنوي) لانه يقرر معناه فقط هو (مخصوص بالمعارف) من الاسماء لا يجري كاللفظي في الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تأكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم (وهو) اي المعنوي (بنفسه وعينه) بمعنى ذاته ويجوز الجر بالباء زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا تقول

٥٧ قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلام او بآخر نوع منها تكرر بتكرير عماده في السعة نحو بك بك وبه به ضربت وان لم تكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم عصام حاشي

٥٨ من جوابان التأكيد اللفظي في كل لفظ يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب التأكيد لانه لا يتناول الفعل والحرف والمركب المؤكدات الا بتكلف بارد كما يظهر الخلل في تعريف اللفظي بانه تكرير الاول من قول المص او اني بمرادفه وان امكن الجواب بتكلف التعميم حواشي

وهو اما تعميم النسبة او جعل التعريف للمعنوي واعتبار الاستخدام في قوله وهو لفظي او تخصيص المعرف بالاسم بقرينة البحث

٥٩ قوله نحو حسن بسن مما لا يكون له معنى بدون الاول وانضم اليه للتزيين لفظا والتقوية معنى وكانهم غيروا الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى ان ادخاله في تكرير الاول مشكل فتأمل ذكره الفاضل العصام ولعل وجه التأمل ان التغيير لما لم يخرجه عن الموازنة والاتفاق في الاخير جعل من تكرير الاول حكما

حاشية اسحاق

مطلب التأكيد المعنوي

٦٠ فان قلت التأكيد من المعمول بالتبعية ولا بد له من حق الاعراب لفظا او تقديرا او محلا فكيف يقول ان ضرب الثاني تأكيد للاول مع عدم الاعراب فيهما قلت التأكيد المعرف وان كان المعمول بالتبعية التي لا بد لها من الاعراب الا ان المصطلح يكون اوسع من المبين حتى جرى التأكيد اللفظي في الحروف نحو ان ان زيدا قائم مع عدم امكان الاعراب فيها فاحفظ زبدة الاعراب

٦١ ولا يخفى ما في عبارة المص من المسامحة لان التكرير ليس التأكيد الاصطلاحي الذي هو التابع واذا فسرناه بالمكرر فاشتق عطف المرادف لان الظاهر عطفه على المضاف اليه وهو ظاهر الفساد ولا يمكن ان يراد به المؤكد بفتح الكاف الذي هو الضمير المتصل لاضافته الى ضمير اللفظ الاول فتوهما مرفوع معطوف على التكرير والضمير راجع الى اللفظ الاول او مجرور معطوف على المضاف اليه فيكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اي او ذكر مرادفه الا ان يراد المصدر بمعناه المصدري على المسامحة او المجاز والمضاف مقدر

منح الاسرار

٦٢ قوله لا نحو رجال ودراهم مما ليس معلوم المقدار محدودا بما عدا النفس والعين اذ عدم تأكيدهما بهما اجماعي كما يجي حاشية

جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن وكذا عينه (وكلاهما) للمذكر (وكلتاهما) للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما (وكله) يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب كله والصحيفة كلها واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن (واجمع واكتع وابتع وابصع) بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى اجمع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يتفرق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء ولو لم يصح افتراقها لم يكن في التأكيد بها فائدة (وهذه الثلاثة) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية (اتباع) جمع تبع بالفتح بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام (لاجمع) لظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمضى معه فقوله (ولا تتقدم) هذه الثلاثة (عليه) اي اجمع اذا اجتمعت معه (ولا تذكر بدونه) لعدم وفائها بالمقصود لما مر (في الفصيح) وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لهذه الجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفريعية تفصيلية (واذا اكد المضمر المرفوع المتصل) بارزا او مستكنا (بالنفس والعين) اي باحدهما (اكد اولا بمنفصل) وجوبا رفعا للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه

٤٩ قوله ما يتفرق اجزاؤه اي يصح افتراقها في النسبة لم يقل او افراده لان كلا في باب التأكيد بمعنى الجميع اذ ما لم يلاحظ الافراد بجمعها لم يؤكد المورد بالكل فهي داخلة في الاجزاء فلا يصح ذلك كذا قاله الفاضل العصام وكذا اجمع

حاشية اسحاق للشارح

٥٠ قوله اتباع لاجمع تبع بمعنى تابع اي وافقه معه او بعده من قولهم تبعه اذا مر به فمضى معه او مشى خلفه وليس المعنى انها اتباع لا المتبوعة على ما هو معناها المشهور لانه خلاف مسلك الجمهور بل هو مسلك ابن برهان فالتزم بناء على وفق ما ذكره المص لكن تقديم ابتع مذهب الزمخشري ومذهب السعد دين والجزولي تأخيره عن ابصع وما حكى الاندلسي عن البصريين انهم لم يذكروه يدل على كمال قلته واستحقاقه التأخير وقال ابن كيسان قدم من الاتباع ايها شئت ذكره الفاضل العصام حاشية اسحاق رح

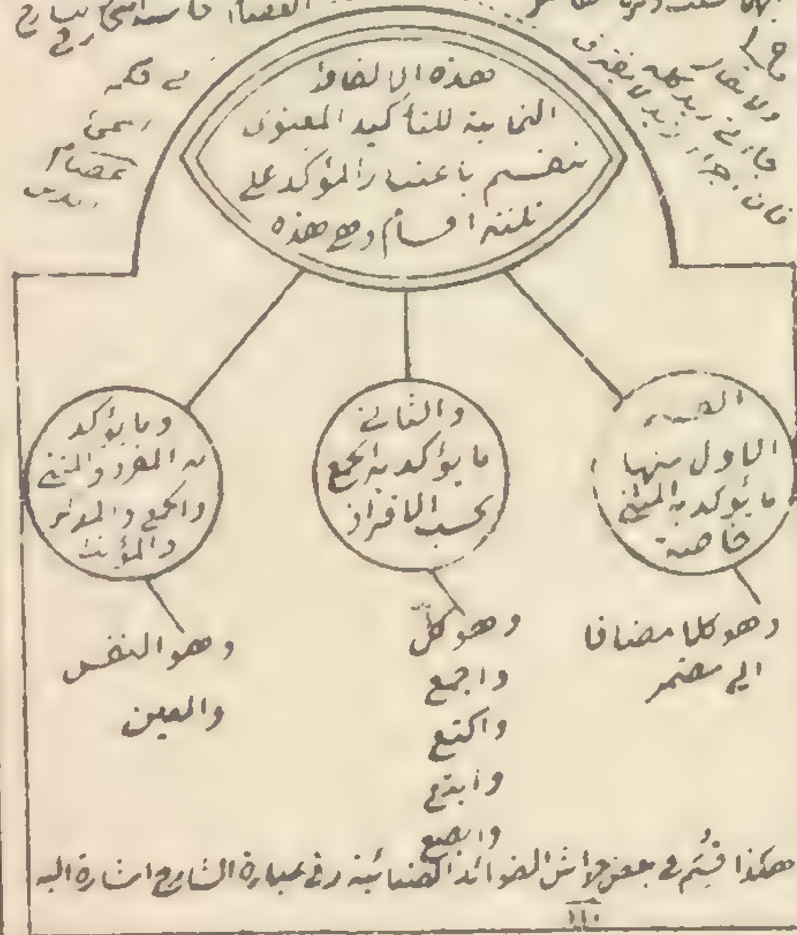

٥١ قوله ولا تذكر بدونه اي اجمع في الفصيح واما في غيره فتذكر بدونه لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية والمعية كظهور دلالة اجمع عليه لا لاستغنائه الواقع وضعا وذلك لان اكتع من قولهم تكتع اي تام واتبع من التبع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزها وابصع من بصع العرق اي سال ولا يخفى ما في اعتبار معنى الجمعية فيها من التكلف وقيل لا معنى لها بدونه فهي من قبيل حسن بسن

حاشية للشارح

٥٢ قوله فالاول ناظر الى الاول اه معناه ان الاول وهو قوله ولا تتقدم عليه ناظر الى الاول وهو كون معنى تبعه مشى خلفه والثاني وهو قوله ولا تذكر بدونه ناظر الى الثاني وهو كون معنى تبعه مر به فمضى معه احفظ هذا فانه لطيف وغريب

مطلب التأكيد بالضمير المنفصل

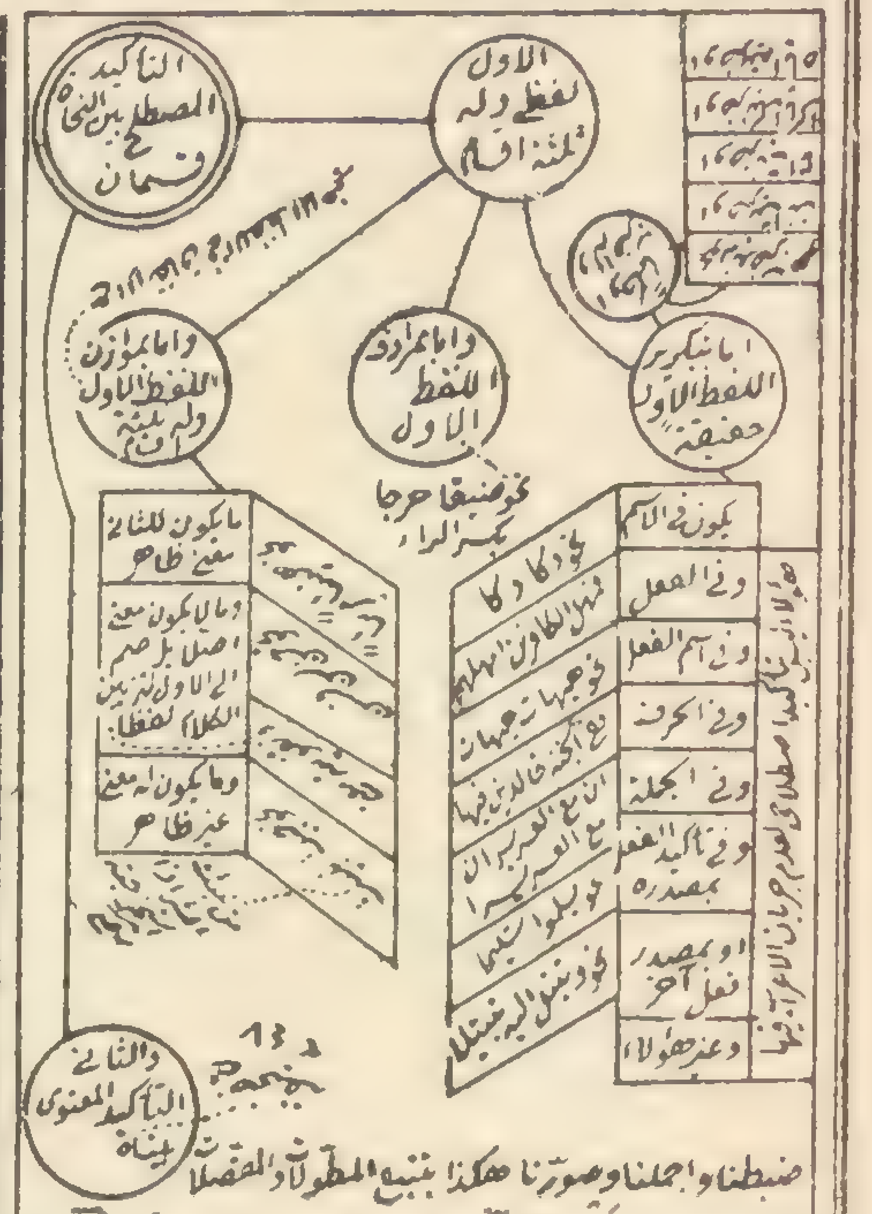

ضبطنا واجملنا وصورنا هكذا بتتبع المطولات والمفصلات لينتفع منه من لم يقدر التتبع ودفع المشكلات والشبهات والعوض من الرجاء من الاخلاء عدم نسيانهم لهذا الفقير العاجز من الدعاء

في البارز قال الفاضل العصام وبطلانهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين فلا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فيهما تاكيدان او غيره فيهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما فلا لعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد غيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى الضمير لا يقعان في غير التاكيد الا مسندا فلا لبس (نحو زيد ضربته هو نفسه او عينه) وضربت انت نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين مع ان حكمهما مع وجود الاختصار في الكلام ح بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر هذا متصلا به لكان الفصل به بينهما كالفصل بين العصا ولحائها وقدم عليه كون الثلاثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا يقتضي للفصل بينهما كما في الاول فافهم (والرابع البدل) في اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة (وهو) في الاصطلاح (المقصود بالنسبة) ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما في الكافية وهو ما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامي حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجرور في مثل جاءني زيد اخوك فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه نظر لان نسبة الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل هي مقصودة من ضمه اليه ونسبة الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من

وجه الفهم ان حكم الثلاثة بمنزلة ذات الشيء والذات مقدم عند المص وتقديم ابن الحاجب لانهما اي النفس والعين اصل وتقديم الاصل اولى فلكل وجهة هو موليها ام

البدل هو لغة العوض ويغايران في الاصطلاح فان البدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضع المعوض عنه الا ترى ان العوض في اللهم في آخر الاسم والمعوض عنه في اوله لان طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا آخر المثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا اولا مثل ابن في بنو وربما اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح وقد نظمت في جواز جمع البدل والمبدل منه جعت بوصلتك بيني وبينك * وهذا كلام لم يجزه سامعي * ابغت كاني من بدالقصب عارم * فعدت عنه الارث فدصار جاسمي ابو السعاد

من زيادة تحمل وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط او جعل نسبته من التقرر والتمكن في الذهن كما في البواقي وبخروج البدل من التعريف عنه نحو ضربني زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه الى الشيء وما اختاره المص من قوله بالنسبة مما صوبه الفاضل العصام (دونه) اي المتبوع يخرج ما عدا العطف بحرف الاضراب وقيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع من المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا صرف عنه ببل وقالوا بدل الغلط للتدارك ان ذكر المبدل منه عن قصد ثم ابهام الغلط وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل بداء نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق لسانك الى رجل وتبيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم فحقه الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الاول وجه التدارك فالفصحاء يريدون بل فيصرحون بها والاوساط لا قصد بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنها والاوساط يبدلون فالوجه ان زيد بلا عاطفة كذا في الامتحان وبنقض التعريف بصفة اي وصف ايها في ايها الرجل ويا عبد الرجل ويا هذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى كذا قال الفاضل العصام (واقسامه اربعة) بالاستقراء (بدل الكل)

دون ظرف مكان مثل عنده لكنه ينبئ عن دنو ادنى قرب كثير وانحطاط قليل يوجد كلاهما في قوله اذ في مكان من الشيء ثم اتسع فيه واستعمل في انحطاط محسوس لا يكون في المكان كقصر القامة مثلا ثم استعير منه للتفاوت في المراتب المعنوية تشبيها لها بالمراتب المحسوسة وشاع استعماله فيها اكثر من استعماله في الاصل فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع في هذا المستعار فاستعمل في كل ما وزحه وتخطى حكم الى حكم وان لم يكن هناك تفاوت وانحطاط وهو في هذا المعنى مجاز في المرتبة الثالثة وبهذا المعنى قريب من ان يكون بمعنى غير كانه اداة الاستثناء نحو لا تتخذوا من دونه اولياء ويستعمل للاختصاص وقطع الشركة تقول هذا لي دونك او من دونك اي لا حق لك فيه ولا نصيب وفي غير هذا الاستعمال يا ربي بمعنى الانتقاص في المنزلة او المكان والمقدار او النقصان

قال المص خرج بقوله دونه المعطوف بالحروف واورد عليه الرضي المعطوف ببل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت عنه واجيب بان المعطوف عليه بل مقصود بالنسبة اولا ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف عليه مقصودان على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا

عصام كافيه ٢٧٨

دونه اي المتبوع حال من ضمير المستكن في المقصود اي متجاوزا ذلك التابع المتبوع وكونه مقصودا بسبب نسبته في الكلام بان يكون ذكر المتبوع توطئة وتمهيدا لذكر التابع فيلزم ان يكون مقصودا لا حين ذكر التابع لنكتة الاجمال والتفصيل لان في ذكر الشيء اولا مجملا ثم مفصلا تقريرا في الذهن لانه وقوع بعد الطلب يخرج العطف لان المتبوع ايضا مقصود فتح الاسرار

قوله ولذا اي لعدم وقوع الاخبار من المتكلم بطريق القصد صرف عنه اي عدل عن الاخبار المذكور بان جعله كالمسكوت عنه الى الاخبار بالمعطوف وهذا ينافي قول القائل حاشية اسحاق

قوله الاخبار الخ قد سمعت ان معنى الاضراب جعل الحكم الاول كالمسكوت عنه على ما بينه الرضي وغيره وقال السيد السند في تعريفاته الاضراب هو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه نحو ضربت زيدا بل عمرا فهو يؤيد ما قال الفاضل الجامي

ولا يخفى ان الغلط ما يتعلق باللسان والنسيان ما يتعلق بالجنان فينبغي ان يسمى بدل نسيان بمعنى انه بدل عن شيء ذكر نسيانا فيكون الاقسام خمسة لكن يعرف بينهما كثير من النحاة فسموا النوعين بدل الغلط باعتبار ان النسيان سبب لذكر ما هو غلط

حاشية عمان ٢٨٧

مطلب بدل الكل والبعض والاشتمال

ف ٨
قوله وبدل البعض يشير الى حذف جزء الاسم لانسباق الذهن اليه على ما هو
الشايع فى كلام المصنفين وان لم يكن له اصل فى كلام العرب العاربة على ما هو
الاظهر كما ذكره الفاضل العصام فلا يرد انه لا يجوز عطف جزء اسم على جزء آخر
فافهم
حاشية سبحان

ف ١٧
وانما قال غالبا لئلا يخرج عنه مثل اعجبنى زيد علمه وحسنه لانه ليس فيه اشتمال
بمعنى ان يكون البدل سببا بل المبدل منه فيه محل للمبدل وهو حال فيه

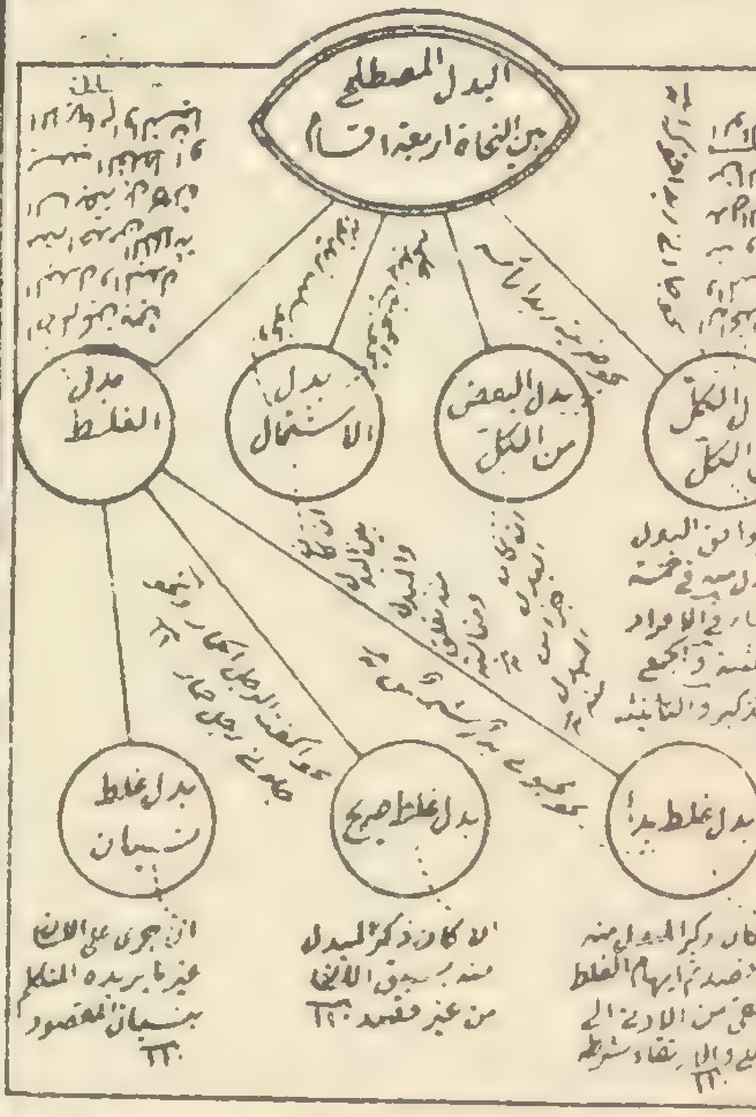

اى بدل هو الكل (من الكل) وهو المبدل منه (ان صدقا) اى البدل والمبدل منه الكلان (على
شئ (واحد) وان لم يكونا مترادفين او متساويين (نحو جائنى زيد اخوك وبدل البعض) اى
بدل هو البعض (من الكل ان كان) مدلول البدل (جزء) مدلول (المبدل منه) فى الخارج
(نحو ضربت زيدا رأسه وبدل الاشتمال) اى بدل مشتمل على الباعث لاشتمال احد المبدلين على الآخر
(ان كان بينهما تعلق) وملابسة (بغيرهما) اى الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان اشتمال كل
منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفى التعلق لكن لا مطلقا بل (بحيث تنتظر النفس) اى نفس السامع
(بعد ذكر الاول) وهو المبدل منه (وتتشوق الى الثانى) وهو البدل (نحو سلب زيد ثوبه)
فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما سلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه
من الجلد والثوب وغيرهما وعند هو الصورة. واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة بينهما بغير
فيقتضى كون غلامه فى جائنى زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط (و
بدل الغلط) اى بدل سببه (ان كان ذكر المبدل منه غلطا) صريحا او غيره فيشمل اقسامه
الثلاثة الا انه خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وح لا يصح اطلاق قوله ولا يقع
الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول فى كلامهم كما اعترف به بعينه و
ان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال على القسم الاخير فهلا مع انه لا يقع فى كلامهم ايضا
فالوجه ان يختار عبارة البيضاوى فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به فى الامتحان (نحو

ف ٩٢
قوله نحو سلب زيد ثوبه وكما افاده الفاضل العصام فى الاطول انه مما ينبغى
ان يراعى فيه ان يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثره بسلبه
لكمال عزته او غيره حاشية سبحان للشارح

ف ٤٥
واما اقتصار ابن الحاجب على الملابسة والدلالة الاجمالية فيستلزمها بلا
عكس وانما وجهه الفاضل العصام على وجه الاحتمال ان المراد الملابسة
الداعية الى الابدال وما فى مثل غلامه من الداعية هى الغلطية لا الملابسة
فليس بموجه لعدم الانسباق اليه حاشية الامتحان للشارح

رأيت رجلا حمارا ولا يقع فى كلام الفصحاء بل يورد دونه بل ويجب وصف النكرة) المحضة المبدلة
(من المعرفة) وفيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه تعريفا وتنكيرا كما فى الوصف كجائنى رجل غلام
زيد (بدل الكل) اذ لا يتحد غيره مع المبدل منه فلا يضر تغاير جانبيهما واما وجب لئلا يكون كالجابر
لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص من غيره من كل وجه (نحو قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا) لان المضمر المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع
اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقى لتغاير مدلوليهما فيها فيقال اشتريتك نصفك واعجبتنى علمك واعجبتك
علمى وضربتك الحمار وضربتنى الحمار (و) التابع (الخامس) من الخمسة (عطف البيان وهو تابع
جئ به لايضاح متبوعه) ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع وخرج به غير
الصفة الكاشفة وخرجت بقوله (ولا يدل على معنى فيه) اى فى متبوعه (نحو اقسم بالله ابو حفص)
كنية عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه (عمر) عطف بيان له (فمجموع ما ذكرنا من المعمولات) على ما ذكرنا
(ثلثون) واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وثلثون بزيادة المرفوع اسم بابى كان والمقاع
المجرد عن النواصب والجوازم وفى المنصوب المضارع المنصوب وذكر عبد المجرور المجزوم (الباب الثالث
فى الاعراب) بذكر ما سبق (وهو) فى الاصطلاح (شئ) حركة او حرفا او حذفا (جاء من العامل)
بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها فى تعريف العامل فلا نقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا

ف ٨
بدل الكل فلا منع عن نحو مررت بزيد حمار واما بدل البعض وبدل الاشتمال
فلا بد فيهما من ضمير المبدل منه فيتخصصان به لا محالة فيو الاسرار

ف ٦
اعلم انه يجوز ان يكون البدل والمبدل منه معرفتين نحو رأيت زيدا اخاك ونكرتين
نحو جائنى رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة ونحو جاء رجل
غلام زيد فى الاول المبدل منه معرفة والبدل نكرة وفى الثانى عكسه لكن اذا
كان المبدل منه معرفة والبدل نكرة يجب وصف البدل النكرة بصفة
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود الخ حاشية ساهة

ف ٨
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفى التسهيل لا يبدل مضمر من مضمر
ولا مظهر من مظهر وما يوهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل الرضى عن ابن مالك
انه لم يجوز ابدال المظهر عن مستتر فكانه ذكره فى كتاب آخر ولا يبدل ظاهر
من مضمر بدل الكل من الكل الا بدل الغائب لان الضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الاخص مع اتحاد مدلولى
البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص
ولا يخفى ان علة المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب ان لا يبدل من الضمير
الغائب ايضا نحو ضربته زيدا وخالف الاخفش فيه وسمع مررت بى المسكين
وعليك الكريم عصام كافيه ٨٠

مطلب عطف البيان

ف ٥
واما ضمير الغائب فانه مساو للاسم الظاهر فلا يلزم فيه ذلك المحذور وانما
خص هذا ببدل الكل ايضا لان هذا المحذور واقع فيه دون غيره من الابدال
لاتحاد مدلوله مع مدلول المبدل منه واما غيره فلتغاير مدلوليهما لا يجرى فيه
الاخسية فيجوز ان يقال اشتريتك نصفك الخ

ف ٥٥
مثال البدل البعض اشتريتك نصفك فان نصفك بدل من ضمير الخطاب وهو
الكاف فى اشتريتك ومثال بدل الاشتمال من ضمير المخاطب اعجبتنى علمك فان
علمك بدل من ضمير المخاطب وهو التاء فى اعجبتنى ومثال البدل الاشتمال من ضمير
المتكلم اعجبتك علمى فان علمى بدل من ضمير المتكلم وهو التاء فى اعجبتك ومثال
البدل الغلط من ضمير الخطاب ضربتك الحمار فان الحمار بدل من ضمير الخطاب فى
ضربتك ومثال البدل الغلط من ضمير المتكلم ضربتنى الحمار فان الحمار بدل من ضمير
المتكلم فى ضربتنى فاضبط ولا تنس لمحرره

مطلب الباب الثالث

ف ٥
وابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وعمر عطف بيان له و.

بلا واسطة بعض جاء منه ذاتاً او صفة معاً كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط كما في الاعراب بالحروف
فان ذواتها ثابتة قبله مثلاً مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب حتى اذا اردت تعداد
الجموع المذكرة تقول مسلمون مؤمنون مصلون او تقول مسلمين مؤمنين مصلين وكذا
التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة فمسلمون ومسلمين مثلاً اسمان في اصل الوضع
الا ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني عند ورود الناصب والجار
لكنهما اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلتاهما دالة على المعاني
الموجبة للاعراب فتعدد الدلالة في بعضها فتحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما تحدث
به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الايضاح
فان شئت فارجع اليه (يختلف به) اي بسببه صفة (آخر المعرب) لفظاً او تقديراً او محلاً
فالمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ آخراً عند الاضافة ولو فرضاً فيشمل الحقيقي كدال زيد
والمجازي كتاء قائمة وباء بصري وواو مسلمون على ما هو المختار عنده من ان كلاً منها كلمة
برأسها فما قال المصرح للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلاً
عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء فلفظي وان منع مانع في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا
نابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاوليين والانواع للعامل
وكذا المحالّ وآخرها والمعرب في الاصطلاح مشتمل على الخاص انتهى فان كان المراد

٩٦
ما العامل لا يحدث شيئاً من الاختلاف بل الاختلاف من الواضع فكان كهو واباه
وانت واياك فكان الواضع شرط ان يستعمل هو وانت عند ورود الرافع
واباه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قول من
قال في تغيير الآخر ذاتاً او صفة ومن قال ان هذان وهذين واللذان واللذين
صيغ موضوعة ليس اختلافها من العامل بل من الواضع فيكون مبنية بخلاف
التثنية والجمع فيكونان معربين والذي عندي في حل الاشكال ان حروف
الاعراب قبل العامل اما غير دالة او على احوال الادكاما

٩٨
جواب سؤال مقدر تقديره ان تعريف الاعراب هو شيء جاء من العامل مع انه
وجد الاعراب في التثنية والجمع قبل العامل فينتقض التعريف واجاب الشارح بقوله
لكنهما الخ يعني ان الواو والالف فيهما لم يجيئا من العامل بل موضوع الدلالة على
الجمع والتثنية وبعد العامل للمعاني الموجبة للاعراب تم

٢٥
اي في التثنية والجمع فالاعراب فيهما قبل العامل تدل على معنى الجمع والتثنية وبعد
العامل تدل على المعاني الموجبة للاعراب هي الفاعلية والمفعولية والاضافة
بخلاف الاعراب بالحروف في اسماء الستة والملحقات والتثنية والجمع فانه قبل العامل
لا تدل على شيء وبعد العامل تدل على المعاني الموجبة للاعراب فلا يتعدد الدلالة
فيها تم

٤٥
فيكون من قبيل عموم المجاز ولكن لا قرينة ظاهرة له ذكره المحشي فيما علقه على
الامتحان اللهم الا ان يجعل ذكر الجمع المذكر السالم والمثنى في بيان محل الاعراب قرينة
له لكن في كون اللاحق قرينة للسابق مع تباعدهما خفاء لا يخفى ولذا قال
ظاهرة

٤٦
قوله فالمراد بالآخر جواب سؤال مقدر وعنوان مثل قائمة ليس آخره يختلف
اذ التاء كلمة بالاستقلال فالميم ليس يختلف فاجاب بقوله فالمراد الخ و
لما توجه ان نون التثنية والجمع آخر ولم يختلف باختلاف العوامل دفعه بقوله
عند الاضافة لانا نلحظ آخراً مطلقاً كذا استفيد ٣١

١٥
قوله او محلاً هذا التعميم ليشمل تعريف الاعراب المحلي الذي في المعرب
في مثل مررت بزيد فان في زيد النصب المحلي الا ليشمل والمحلي في المبني لانه
ذكر المعرب في التعريف ينافيه الا ان يراد بالمعرب ما يعم المبني بان يراد به ما
يشتمل على الاعراب مطلقاً اي لفظياً او تقديرياً او محلياً مطلقاً وهذا
خلاف الاصطلاح ومستبعد ولا قرينة ظاهرة لكونه مجازاً كما لا قرينة
ظاهرة لكون لفظ الآخر مجازاً كما نبه عليه بقوله فالمراد بالآخر الخ تم

العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر الا الاصطلاحي والا
ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب واظهر
واسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان كان المراد به الخاص
وبالمعرب الاصطلاحي خرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطراداً
لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف وادخله في التقسيم
تنبيهاً على الخاطر بنبه لكون المانع عن الظهور نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التقدير بين ان الجر
بالحرف الزائد ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين
على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب
الاصلي لا الملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشملها وزيد في تفسيره وحمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الواسطة
واريد بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجاً عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع
بان المتبادر من الباء السبب القريب وهو من البعيد لكن باباه ما نقلناه عنه وتعريفه للعامل (وله)
اي للاعراب مطلقاً لكن على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم (تقسيمات اربعة) بالاستقراء
(متداخلة) اي يدخل اقسام بعضها في اقسام الآخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة
فلا يلزم التباين والاختلاف بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم بعد التقسيم
الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع ان كلاً منهما اما معرب او مبني (التقسيم الاول)

٥٥
قوله المحلي المذكور اي المحلي الذي في المبني واما المحلي الذي في المعرب فلا بد
من الحدان في الاختلاف بما فسره الشارح من قوله لفظاً او تقديراً او محلاً
وح ينتقض التعريف بعدم منعه عن الاغيار لكون المراد من الاعراب المعرف
ح هو المعنى الخاص وان فسر الاختلاف باللفظي والتقديري فيخرج هذا المحل
ايضاً فلا وجه لتقييد المحلي بالمذكور هنا تم ل

٩٢
والسبب على ثلاثة اقسام بعيد ومتوسط وقريب فالسبب البعيد العامل والمتوسط
المعاني المختلفة والقريب كالحركات الثلاث في آخر المعرب ملخص باوادالله

٦٢
لان العامل في جاءني زيد يقتضي الفاعلية والفاعلية يقتضي الرفع والرفع يقتضي
الاختلاف يعني ان العامل سبب لوجود الفاعلية والفاعلية سبب لوجود
الرفع والرفع سبب لوجود الاختلاف كذا في بعض حواشي الفوائد الضيائية
١٣٠

٩
ونقل عن السيد السند مغالطة يعم ورودها جميع تقسيمات الكليات الى جزئياتها
وهي ان المقسم لا تحقق له الا في ضمن الاقسام فاذا اخذ من حيث تحققه في
ضمن بعض الاقسام لا يتناول القسم الآخر فيلزم انقسام الشيء الى نفسه و
الى غيره واذا اخذ من حيث تحققه في ضمن جميع الاقسام يكون كل واحد من
الاقسام قسيماً للمقسم فيلزم انقسام الشيء الى الاشياء المقسمة له و
اجيب عنها بانا نلاحظ المقسم في نفسه مع قطع النظر عن تحققه في ضمن
شيء من الاقسام وتقرير هذه المغالطة ان هذا التقسيم اما مقارن بحيثية
تحقق مقسمه في ضمن بعض الاقسام واما مقارن بحيثية تحقق مقسمه
في ضمن جميع الاقسام والاول باطل لاستلزامه انقسام الشيء الى نفسه
والى غيره والثاني باطل لاستلزامه انقسام الشيء الى الاقسام المقسمة
له ينتج ان هذا التقسيم باطل وتفصيل الجواب ان هذا القياس قياس
يحذف فيه نتيجة التأليف لكنه فاسد اما من جهة المادة او من جهة الصورة
لان صغراه اما مانعة الجمع او لا فعلى الثاني فالصورى ممنوعة لان المقسم ملحوظ
هنا في نفسه مع قطع النظر عن تينك الحيثيتين وعلى الاول فالانتاج ممنوع
لان من شرائط انتاج قياس المقسم ان يكون المنفصلة التي فيه حقيقية او
مانعة الخلو كما بين في محله محمد علي الوكديه

١٧
صفة بعد صفة للتقسيمات والمطابقة غير لازمة لان الصفة اذا اسندت
الى ضمير الموصوف يجوز الجمع والافراد اما جواز الافراد فلتأويل جمع الموصوف
بالجماعة واما جواز الجمع فلمطابقة الصفة بالموصوف رنده الله

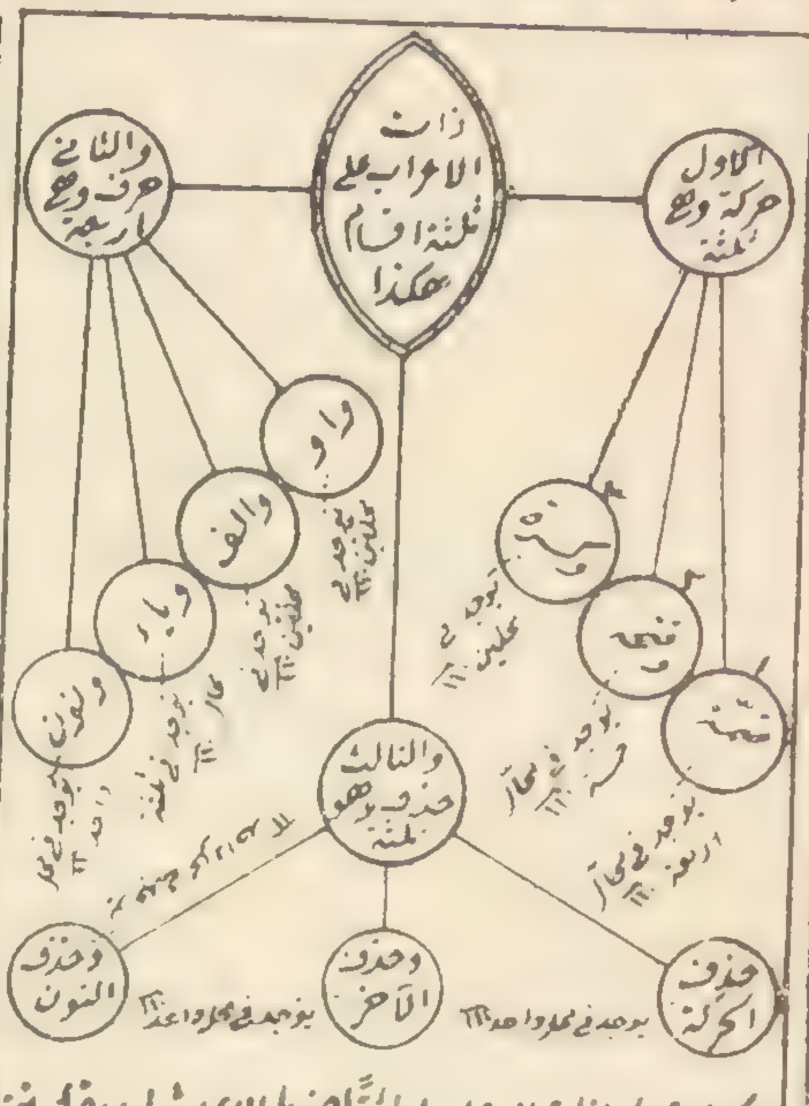

هكذا ضبطنا ذات الاعراب ارائة لضبط الابحاث لمن يقرأ من الاظهار فى الدفعة الاولى ولم يقدر الضبط فلا يليق طعن من توقف ذا

منها تقسيمه (بحسب الذات والحقيقة) ولذا قدمه (فنقول هو) اى الاعراب (اما حركة) وهي الاصل فيه لخفتها وكونها ادل على المقصود ولذا قدمها (او حرف) وهو ليس باصل لانتفاء علة الاصالة فيه لكن يكون اعرابا لامر يقتضى ذلك كاعتناء الحرف الصالح للاعراب على ايراد الحركة (او حذف) اى حذف احدهما للجزم ولذا اخر عنهما (والحركة ثلثة ضمة) سميت بها لضم الشفتين عندها (وفتحة) لفتح الفم عندها (وكسرة) لتنقل الفك الاسفل عندها

فكأنه يكسره (نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف ويا ونون نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه ونون نحو يضربان) ويضربون وتضربين (والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الآخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا فالمجموع) اى المجموع الافراد الحاصلة من هذا التقسيم (عشرة) وهو ظاهر (والتقسيم الثانى) منها تقسيمه (بحسب المحل فهو) اى المحل الذى يحسبه هذا التقسيم (اما) معرب وملابس (بالحركات المحضة) لا مع الحذف (او بالحروف المحضة) لا معه (اى بالحركات مع الحذف او بالحروف مع الحذف والاول) وهو ما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب) بلفظ او معرب (بالحركات الثلاث) فى الاحوال الثلاث غير نائب بعضها البعض فى بعض الاحوال (بالضمة رفعا) اى مرفوعا او حالة رفع (والفتحة نصبا والكسرة جرا) هذا هو الاصل ايضا اذ بالحركة يحصل الغرض فان الواحد اذ جعل علامة شيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما وجد فيه هذان الاصلان فهو ما ذكره

١٨
فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جاء مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فروعها كما يجىء وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فلا يقع الا على حركة غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث ولا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المص بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الآخر مطلقا رضى

يعنى ان الالف واللام للعهد الخارجى او عوض عن المضاف اليه لعل الفرق بين هذين الاعتبارين اذا كان عوضا عن المضاف اليه باعتبار معنى الاختصاص فافهم المراد

بقوله (فهو) اى تام الاعراب بما بالحركة المحضة (الاسم المفرد) لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما بعده (والجمع المكسر) مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده للجمعية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثانى ناقص (المنصرفان) لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليها كما سيجىء احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم فان المنصرف على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف كما سيجىء (نحو جاءني رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت برجل ورجال او ناقص الاعراب بالحركتين) فقط وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله (اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فهو) اى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين (غير المنصرف نحو جاءني احمد ورأيت احمد ومررت باحمد) وسيجىء ترك الكسرة فيه وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما فى كونهما علامتى الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثانى ما يكون المتروك فيه الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله (واما بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو) اى ما بالحركتين المذكورتين (جمع المؤنث السالم) وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سيجىء (نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات والثانى) وهو ما بالحروف المحضة (ايضا) اى كما بالحركات المحضة (اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة) فى الاحوال الثلاث على ما هو الاصل كما فى الاعراب بالحركة (بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو) اى تام الاعراب بالحروف المحضة (الاسماء الستة

البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين اعنى المفرد والمكسر المنصرفان لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما فيحتاج اليها لئلا يخل الغرض من التركيب بالفصل بين المبتدأ والخبر بالفاظ كثيرة اجنبية حاشيه لبعض الفضلاء

١١
لا يخفى ان قوله المنصرفان صفة لخبر مبتدأ هو وهو مرجعه تام الاعراب بالحركات الثلاث وما لا يدخل فى المبتدأ لا يدخل فى الخبر حتى يحترز عنه بصفة الخبر فكلا الاحترازين لغو بل هى صفة كاشفة كالجسم الطويل العميق حاشيه

٧١
مصدر مجهول بمعنى مرفوعا حال من الفاعل فى الظرف الراجع الى الاول او بمعنى نفسه منصوب على انه مفعول مطلق لفعل محذوف جملته بتقدير قد حال من الفاعل المذكور اى قد رفع الاول رفعا او على انه مفعول فيه بتقدير مضاف للظرف المستقر اى حالة رفع فان قلت اضافة حالة الى رفع بيانية لان الحالة هى الرفع ليست الا وهى ليست بزمان ولا مكان قلت هو ظرف تنزيلا فنزل منزلة حال الظرف فى ان يطلق عليها الحال زبده الاعراب

٦٧
فان قيل انما حمل الجر على النصب دون الرفع قلت لانها فضلة فان قيل لا نسلم ان النصب فضلة لكون النصب عمدة فى مثل ان زيدا قائم لان زيدا جزء من الكلام وجزء الكلام عمدة فزيد عمدة قلنا لا يرد السؤال بهذا لان اصله حققت زيدا قائما فيكون زيدا فضلة

٧١
اى كائنا بالضمة رفعه فهو تمييز عن نسبة الظرف الى الضمير وللجنس جعله ظرفا اى وقت رفع او حالا فى معنى مرفوعين لان الرفع على ما عرف اسم للعلامة وليس بمصدر فحمله هنا على المصدر خلاف ما يتبادر عصام كافيه

٧١
بالضمة رفعا اى حالة الرفع والفتحة نصبا اى حالة النصب والكسرة جرا اى حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فوائد ضيائيه

قوله او المصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة حال والعامل فى الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر هذا اوفق بالعبارة مما كتب فى الحاشية على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين او اعرابا بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه عصام شامى

المضافة) اذ غيرها بالحركة (الى غير ياء المتكلم) اذ المضافة اليها بالحركة تقديراً كسائر الاسماء
المضافة اليها كما سيجيء (المفردة) اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف لكنهما
ليسا بنائي الاعراب واعراب المكسر بالحركة لا بالحروف (المكبرة) اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف
نحو جاءني ابوه ورأيت اباه ومررت بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها ثابتة في
حال الاضافة سماعاً بخلاف دم محذوفة نسياً في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة
فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك فما غلب الحال جعلها بسبب
العارض فصار الحرف اصلاً لخفته دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب
وقد صار العين آخراً محلاً للاعراب لحذف اللام نسياً وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسياً
اصلاً فلم يشبه الزائد فكان جزءاً محضاً من الكلمة والاعراب وصف فيها ولما لزم التحريك في
المصغر بسبب سكون الياء فاد الى الاصل الحركة ذكره في الامتحان (واما نافصل الاعراب بالحرفين اما
بالواو رفعا) هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع عليه فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم
الجمع على المثنى عكس ما في الكافية واللب (والياء نصباً وجراً فهو) اي ما فصل الاعراب بهذين
الحرفين (جمع المذكر السالم) وهو ما لم يتغير بناء واحده بالجمعية والتغير في نحو سنين
وارضين وثبين وقلين من الشواذ بعد تحقق الجمعية (واولو) جمع ذو من غير لفظه (و
عشرون واخواتها) اي نظائرها من ثلثين الى تسعين (نحو جاءني مسلمون واولو مال

قوله وانما جعل اعرابها بالحروف الخ قال في الحاشية قال الجامي اختاروا هذه الاسماء وفيه مصادرة تظهر من قوله حين الاعراب سماعاً تأمل تدرك انتهى فلذا بدل قوله حين الاعراب الذي هو منشأ المصادرة الى قوله في حال الاضافة حاشية امتحان للشارح

لم يقل لان لاماتها ليشمل نحو فم وذو فان لاميهما لما حذفا نسياً في كل حال صار عيناهما آخرين كلام الاربعة الباقية

فان ميمه بدل عن الواو اذ اصله فوه بدليل افواه حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة في الخفاء فقلبت الواو فيها للشفوية عيسى البروى

نحو اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة من جانب زوجها وهنوك وفوك وذو مال مضاف الى الكاف سوى ذو فانه مضاف الى مال وهو ظاهر ومعطوفات على اخوك ولك ان تجعل كل واحد من البواقي معطوفاً على ما يليه اعلم ان اربعة منها منقوصات واوية فان اصل اخ اخو بدليل اخوان واصل اب ابو بدليل ابوان واصل حم حمو بدليل حموان واصل هن هنو بدليل هنوان اذ التثنية يرد الاشياء الى اصولها وقد تقرر ذلك في علم الصرف والخامس اجوف واوي لانه اذ اصله فوه على وزن قول بدليل افواه حذف الهاء على غير القياس ضم الفاء في حالة الرفع وكسر في حالة الجر للتناسب والسادس لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو بالتحريك بدليل ذووى كعصوى ثم حذف العين لكراهتهم اجتماع الواوين الا انهم حذفوا اللام على غير القياس استحسانا الفصاح

قوله والساكن اخف الخ كانه قيل لم لم يجعل الاعراب بالحركة على هذه الحروف مع انه الاصل اجاب بقوله والساكن يعني لو جعل الاعراب بالحركة يلزم تحريك هذه الحروف واما لو جعل نفس الحروف يلزم السكون وهو اخف دروس افندي

قوله لحذف اللام نسياً في حال الافراد والاضافة لما عرفت انه مخالف للاسماء الستة في ثبوت الآخر في حال الاضافة وموافق لها في حذف الآخر نسياً في حال الافراد فلا يرد الاسماء الستة محذوفة الاواخر نسياً في الكلمة مع ان عينها لم تصر محل الاعراب في حال الاضافة ولو قال مطلقا كما قال في العصا اصلا لكان احسن واسلم كما قيل لكن غرضه الايجاز غاية الايجاز بلا اخلال حاشية امتحان

وعشرون رجلاً (ورأيت مسلمين واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال وعشرين
او بالالف رفعاً والياء نصباً وجراً فهو) اي ما فصل الاعراب بهذين الحرفين (المثنى) وقد سبق
ما هو (واثنان) وكذا اثنتان وثنتان (وكلا) وكذا كلتا بلا تنوين ولو لما اضافة قاله
الفاضل العصام (مضافاً الى مضمر) اذ لو كان مضافاً الى المظهر لكان معرباً بالحركة التقديرية
(نحو جاءني مسلمان واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين واثنين
وكليهما) ووجه عدولهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما عن
الثاني فالاحتراز عن اللبس في الاحوال الثلاث فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق
بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخف ولكونه ضميرها في نحو ضربا ويضربان
والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء وفتحوا ما قبلها
فيها وكسروا فيه ولما كانت هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم يتمحض للاعراب لحق
الحركة فلزم الجر وايضاً لم يمكن الحاق التنوين الدال على التمكن حذراً عن اللبس كما في فراد ونوناً عوضاً
عنهما فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني سقطت بالاضافة عملاً
بالشبهين وكسروها في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلاً وفرقاً بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى
بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واخويه ظاهر لانها كالمثنى لفظاً ومعنى واما كلا
فموافق للفظ وشبه المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق وبالاصل الاخف جانب اللفظ

قوله وكذا قال الفاضل العصام في حاشيته للكافية ثنتا بلا تنوين وان ذكر من غير اضافة لانه ذكر الرضي في بحث الاستثناء في تحقيق جاءني انهم يستنكرون تنوين ما غلب عليه تجرده منها لاجل الاضافة انتهى حاشية امتحان

ولا بد له من الاضافة فان اضيف الى مظهر جعل اعرابه بالحركة تقديراً في الاحوال الثلاث لان الحركة اصل والاسم الظاهر اصل واذا اضيف الى مضمر جعل عن المظهر وفرع له فرعي اجتمعان فيه فتح الاسرار

حيث قال فاشبهت الزائدة فامكن جعلها علامة فانه اذا صح جعل الحرف المشابه علامة للاعراب فصحة جعل الحرف الزائد علامة للاعراب بطريق الاولى لمحرره

اي عدول المثنى والمذكر السالم عن الحركة الى الحروف الاول صفة الاصل والمراد به الحركة لان الشارح ذكر فيما سبق ان الاصل في الاعراب على قسمين الحركة وعدم الشركة فالاول هو الاول والثاني هو الثاني واشار اليه بقوله واما عن الثاني عبد العزيز البروى

قوله بالامتياز الذاتي اي منسوب الى ذات الاعراب اذ الرفع في الجمع بالواو وفي التثنية بالالف فتميز رفع الجمع والتثنية بذاتيهما هكذا الميسر التفهيم والتفهم فلا تنظر الى القيل والقال ١١٠

قوله اكثر استعمالا من المذكر السالم لانه له من الشروط ما ليس لها واما الجمع المطلق مع انه لا كلام فيه فهو اكثر منها لصحة اطلاقه على الثلاثة وما فوقها الى غير النهاية بخلافها فانها لا يصح اطلاقها الا على الاثنين حاشية امتحان

اي واذا اخذ التثنية الالف والجمع الواو فبقي الاحوال الاربع للياء فلزم اشتراك الاحوال الاربع في الياء فقرئوا وفتحوا كذا خطر ببالنا من غير اعانة من الغير ولو باشارة ١١٠

يعني ان الواضع اعتبر عند الوضع دلالة هذه الحروف على المعاني الخفية ايضا

ان قلت اذا كان ذات الاعراب عشرة ومحله تسعة يلزم ان يوجد واحد بدون المحل قلت انما يلزم هذا لو اعطي اعراب واحد وحده من العشرة لمحل واحد وحده من التسعة وآخر كذلك لمحل آخر كذلك وهكذا الى التاسع وليس الامر كذلك بل المعطى من العشرة لواحد من التسعة اما ثمنة او اثنان والمعطى له من التسعة لواحد من العشرة خمسة او اربعة او ثلثة او اثنان او واحد تامل ولاتكن من الغافلين بهذه الصورة

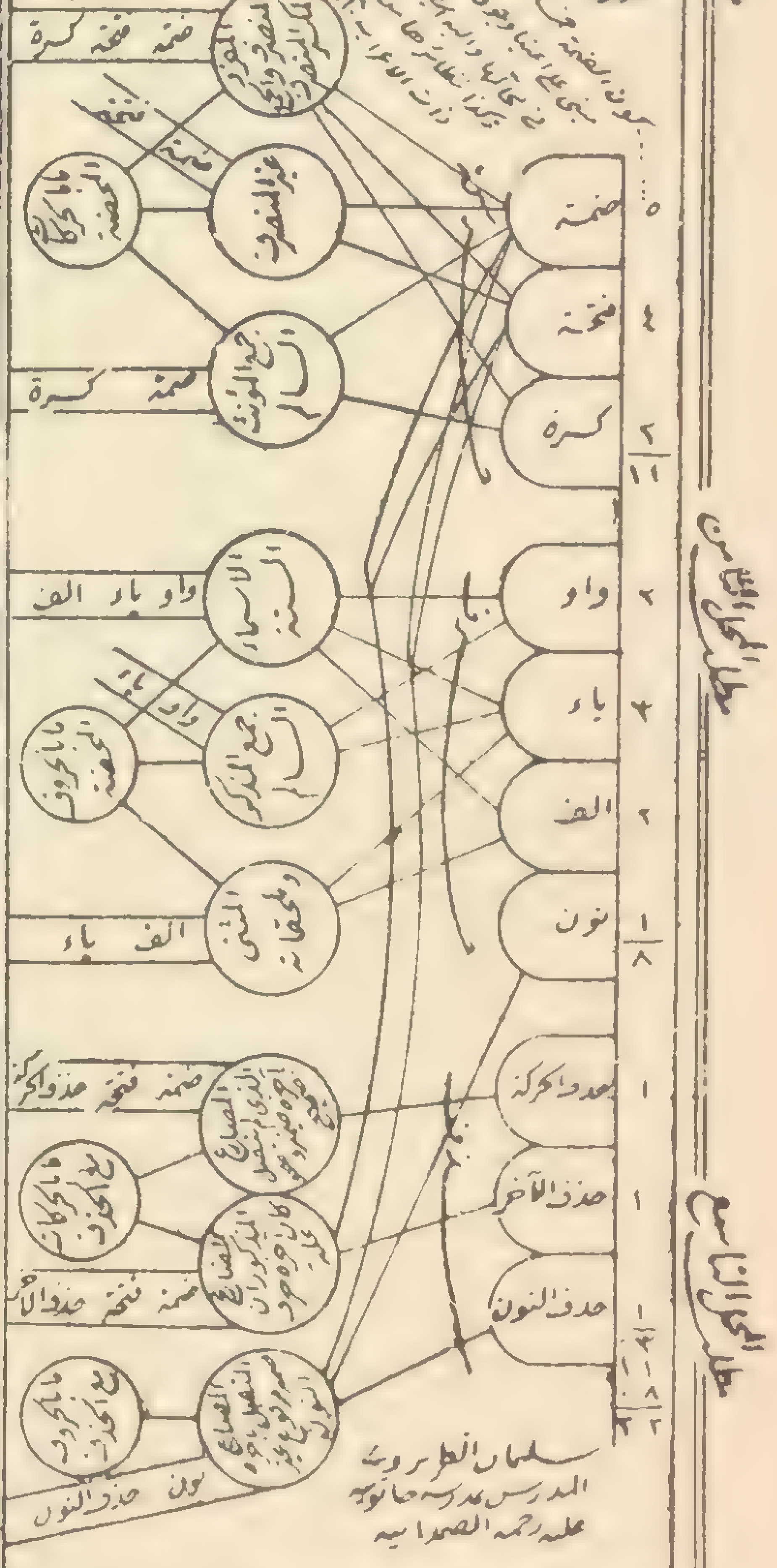

والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضاً اصل في الاعراب وكذا كلتا وانحا بابه عشرين ايضاً ظاهر لكونها كالجمع لفظاً ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة كذا في الامتحان (والثالث) وهو ما بالحركة مع الحذف (لايكون الاتام الاعراب وهو) اى الثالث (قسمان) لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول) وهو ما كان محذوفه حركة (الفعل المضارع الذى لم يتصل باخره ضمير) مرفوع بقرينة الآتى اذ باتصال المنصوب لايخرج عن هذا الحكم (وهو صحيح) الواو للحال وهو في عرفهم ما ليس آخره حرف علة (فرفعه) اى رفع ذلك المضارع (بالضمة ونصبه بالفتحة) ولو تقديراً كما في الوقف ولايخفى ان ليس المراد بهما علم الفاعلية والمفعولية (وجزمه بحذف الحركة) ولو تقديراً كما اذا التقى الساكن بعده (نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب) ولم يضرب القوم (والثاني) وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل (المضارع المذكور) الذى لم يتصل باخره ضمير (ان كان آخره حرف علة) واواً او ياء او الفا (فرفعه بالضمة) تقديراً لاستثقالها عليها (ونصبه بالفتحة) ولو تقديراً كما اذا كان الآخر الفا (وجزمه بحذف الآخر) مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة اسقط الحرف المناسب لها (نحو يغزو) ويرمى ويخشى (ولن يغزو) ولن يرمى ولن يخشى (ولم يغز) ولم يرم ولم يخش (والرابع) وهو ما بالحرف مع الحذف (لايكون الاناقص الاعراب وهو) اى الرابع (الفعل المضارع الذى اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون) الذى هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به لكان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كاسيأ

(فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه) لان الضمير المرفوع لما عد جزءاً بدليل سكون آخر ضربنا دون ضربنا جعلوا الاعراب بعده ولما لم تتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب بناسبه في مخرج اصلهما وكونهما علامتى الفضلة فلذا حمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله فحمل عليه في الافعال ايضاً (نحو يضربان) ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين (ولن يضربا) ولن يضربوا ولن تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى (ولم يضربا) ولم يضربوا الخ (فالمجموع) اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل (تسعة) ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكام اخر لابد من ذكرها احتاج الى بيانهما فقال (والمراد في الاصطلاح (بالمنصرف) سمى به لكونه صرفاً في الاسمية ولذا سمى امكن اولرجوعه عن الافعال على الفعل بالمشابهة او لتغيره بدخول الجر والتنوين او للازدياد به قدمه لاصالته ولكون مفهومه وجودياً (ما) اى اسم (دخله الجر) بالكسر لتبادره لاصالته كما سبق (والتنوين نحو زيد) لعدم مشابهته بالفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف (وبغير المنصرف) سمى به لعدم ما ذكر في المنصرف (اسم معرب بالحركة) فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما

اصل النصب واصل الجر الكسر واصل الرفع الضمة لان النصب قد يكون بالجر والياء والجر بالنصب والرفع بالواو والالف فلا يكون اصلا بخلاف الضمة والكسرة سميع من المص

ان النون في هذه الامثلة علامة الرفع كالضمة في الواحد فكما يحذف الحركة الواحدة في حال الجزم كذلك يحذف النون فلولم يحذف للزم ابقاء علامة الرفع في حالتى الجزم والنصب وذلك محال وانما جعلت النون علامة الاعراب كالحركة لانه لما وجب ان يكون هذه الافعال معربة من حيث انه يشبه الاسم والاعراب انما يوجد في آخر الكلمة وكان اواخر هذه الافعال ساكنة وهى الضمائر لانها لما اتصلت بالافعال صارت كاجزاء منها ولم يمكن اجراء الاعراب عليها لان الالف ساكنة والواو والياء لو حركت يخرج من ان يكون ضميرا فوجب زيادة حرف اللين فزادوا النون لمناسبتها اياه سعد الدين

قوله الى قسمين قسم نصبه بالفتحة او الياء وقسم نصبه بالكسرة او الياء على طريق الاجمال واما على التفصيل فاربعة كلها ناقص وقسمان تام فحصل ستة اقسام ١١٠

المنصرف ماخوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تاثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن عصام جامى

مطلب المنصرف وغير المنصرف

من الصرف بكسر الصاد اى الخالص او من الصرف بالفتح وهو التغير والتحويل سمى به لكونه خالصاً في الاسمية لا يشوبه جهة الفعلية او لكونه تغيره بادخال الكسرة او تحوله عن جانب الفعلية بعدم مشابهته له مثل غير المنصرف فتح الاسرار

قوله لكونه صرفا اه الصرف بكسر الصاد بمعنى الخالص بين للتسمية اربعة اوجه الاول مبنى على ان المنصرف ماخوذ من الصرف بفتح الفاء بمعنى جعل الشراب خالصا والثانى مبنى على انه ماخوذ من الصرف بمعنى الارجاع والثالث مبنى على انه ماخوذ من الصرف بمعنى تحويل الشىء من حالة الى حالة اخرى والرابع مبنى على انه ماخوذ من الصرف بمعنى الزيادة م ن

تبصور فيمات انه الدخول لبكون ذلك واسطة تنبيها كما صرح به في الامتحان (لا يدخله الجر) بالكسر

قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض (والتنوين) للتمكن لانه امارات به

الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء

منع منه ما منع من الفعل اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجري عليها

الاحكام وهذه لا تحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تأثيرها وهي لا

تتيسر الا بالتفصيل الآتي بل التجزؤ وذكر الفعل منها محتاج الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر

العلة الفرعية وهو مخل بالتعريف كما صرح به في الامتحان ترك تعريفه واكتفى بما يفيد معرفة

الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال

تمام المعرفة الى التفصيل الآتي فافهم (وهو) اي غير المنصرف (على نوعين) الاول (سماعي)

وهو ما يتوقف منعه بخصوصه على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير

محصور (نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع) قال الرضي هذه

مسموعة اتفاقا وقد جاء في الشعر خماس وعشار والمبرد والكوفيون يقيسون عليهما ما

فوقهما الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن

وتساع ومتسع بلا سماع بل المسموع مع باء النسبة ثمانيّ الى تساعيّ هذا قال الفاضل

العصام انما لم يحكم بالسماع في عشار مع وجوده في الشعر لانه لا يقع في مفعل ولا في فعال

ق ١٦ يعني ان اطلاق العلة على كل من العلل سوى الجمع والف التأنيث كما في تعريف ابن الحاجب مجاز بتسمية الجزء باسم الكل اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها او ما ينوب منابها فذكرها بلا قرينة ظاهرة مخل الا ومن لم يفهم المقال قال ما قال وماذا بعد الحق الا الضلال احمد الاطوى

ق ١٥ قوله مع ان ذكر العلة الفرعية اي المجازية لان في اطلاقها على كل من النوعين تجوزا اذ العلة في الحقيقة هو المجموع لانه هو المؤثر كما هو رأي الفاضل الجامي وقال الفاضل العصام في الشرح وفيه انها حقيقة في كل منهما بل التحقيق ان التجوز في اطلاقها على المجموع فنقول اعلم ان العلة في اصطلاح النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله لا لما يجب لا لما يوجبه كما هو اصطلاح الاصوليين ويسمى ذلك الامر حكما فيها كذا افهم من كلام الرضي فهي على الاول حقيقة في الناقصة كما ينقل عن ابن الحاجب التصريح بذلك مجاز في التامة وعلى الثاني بالعكس فكلام الفاضل العصام مبني على الاول ولكن قول المص وحكمه ان لا يكسر ولا ينون لا يساعده لان سقوطهما موجب الفرعيين والموجب وهو المجموع هو العلة فذلك مسلك الشارح النحرير مع الفاضل الجامي مسلك الاصوليين حاشية امجاد للشارح

ق ٩١ وقال الرضي مشابهة الاسم الفعل على ثلثة مراتب اقواها كونه بمعناه بعينه وهو في اسم الفعل واثرها العمل والبناء الذي هو الاصل في الفعل واوسطها المشاركة في الحروف وشيء من المعنى واثرها العمل وادناها المشابهة بغير ذلك وهو تحقق الفرعيتين اللازم اوجود سببين من اسباب منع الصرف او واحدة تقوم مقامهما واثرها نزع علامة الاعراب وهو التنوين ويتبعه نزع الكسر وكلاهما علامتا خفة التنوين ثم المشابهة في الفرعيتين على ما بينوهما ان الفعل فرع الاسم في الوجود حيث لا يكون بدون مصدر غالبا وفي الافادة حيث لا يفيد بدون فاعل وكل اسم غير منصرف فيه فرعيتان كما سيظهر عليك ان شاء الله تعالى فتح الاسرار

في قول الكميت ق ٦٥

* ولم يستريثوك حتى رميت * فوق الرجال خصالا عشارا *

ق ٧٠ قال المص نحو احاد اي بقوله نحو اشارة الى عدد المثال وليس بمنحصر فيما ذكره علما فصل في المطولات عن بعضا عميقا حاشية سامهد

في الشعر ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع لجواز ان تكون الياء لفظة ككرسي

مع انه لا يفيد في مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا وكل منها معدول

عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءني القوم احاد

او موحد جاؤا واحدا واحدا وكذا في البواقي (واخر) جمع اخرى مؤنث آخر وهو اسم

تفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وشرط اسم التفضيل ان يستعمل بمن او اللام

او الاضافة وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل انه معدول عما

معه من لموافقته المعدول للمعدول عنه في التنكير وقيل عما معه اللام لموافقته للموصوف افرادا

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ولم يذهب الى كونه معدولا عما معه الاضافة لانها توجب

التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر وليس في آخره شيء من ذلك وقال الفاضل

العصام ان هذا الوجه ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الكل

المعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل و

رجل آخر لو فرض فيه التفصيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة بل

بالاولين فروعيت المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين

منعت تلك الالفاظ ومثلث بها حال كونها (صفات) اذ لو كانت اعلاما للذكور صرفت

على الاكثر لان العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع

ق ٧ قوله جاؤا واحدا واحدا وجوز ان يقال ذلك المعنى في باب العدد بلفظ مكرر على الاصل ايضا يقال جاءني القوم ثلثة ثلثة كما يقال جاؤا ثلاث او مثلث واعلم ان واحدا واحدا وامثاله منصوب على انه حال كانه قيل جاؤا مقتسما على هذا العدد كما في قولك قرأت الكتاب جزءا جزءا الا انه اجرى الاعراب على كل من الجزئين لتعدد اللفظ كذا في السيالكوتي وغيره

ق ٩ قوله واخر اسم تفضيل لان معناه اشد تأخرا وظاهر ان صيغته افعل واشتقاقه منه يقال اخر آخران آخرون واواخر كما تقول افضل افضلان افضلون وافاضل اخرى اخريان اخريات واخر كفضلى فضليان فضليات وفضل فلا يرد ان كون معناه اشد تأخرا لا يستلزم كونه اسم التفضيل لان مثل هذا المعنى يتحقق في الصيغ المبالغة ايضا

ق ٥١ يعني الى المعنى المجازي وهو النفي بقرينة السؤال حقيقة كما اذا قيل ازيد في الدار فيقال آخر اي ليس فيها ولا تقديرا لان في اسم التفضيل ايضا معنى النفي لان الوصف الزائد في المفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه معنى لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه ولهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل آخر جاءني رجل غير زيد لكن بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار آخر وامرأة اخرى كذا في الرضي محرم افندي

ق ٥٣ واسم التفضيل لا يستعمل الا مع اللام او من او الاضافة فلما لم يوجد واحد منها علم انه عدل من واحد من الثلثة فمنهم من جعله معدولا عما سوى المستعمل بمن لان المستعمل بمن لفظا او تقديرا مفرد مذكر لا غير ومنهم من جعله معدولا عما سوى المستعمل بالاضافة لان تقدير المضاف اليه مشروط بالتنوين كما في يومئذ او البناء كما في الغايات ووجود هذا المضاف اليه بعينه مضاف اليه نحو تيم تيم عدي وبين ذراعي وجبهة الاسد ومنهم من جعله معدولا عن المستعمل بمن لا محالة لان اللام والاضافة لا يلايمان منع الصرف والكل مبني على عدم الفرق بين تقدير الشيء والعدول منه ويرد على جميع الوجوه انه يلزم القول بالعدل في بواقي تصاريف اخر مع انه ينفي العدل عن آخر مفردا فقولهم بتضاد العدل ووزن الفعل وقد مر ما يتعلق به زيفا وجيدا عصام كاتبه

الصرف اعتبارا للعدل الاصلى مع العلمية ولولا التأنيث لم تنصرف بالاتفاق للتأنيث مع العلمية لكنها لا تكون ح مما نحن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ العارضي صار اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه (و) نحو (جمع وكتع وبتع وبصع) حال كونها (جموعا) فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسير فعلاء صفة فعل واسما فعالي فهو معدول عن احدهما واجمعون شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل لجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف الاصلي على الاصح ولا تضره غلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير جميعهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو شبه العلمية ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفة كما في الاول وانما قيد جموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما تكون كما سبق (و) نحو (عمر وزفر وزحل) اسم نجم من الجنس (وقزح) اسم جبل في مزدلفة حال كونها (اعلاما) والسبب فيها العدل التقديري والعلم ولولم تكن اعلاما بان نكرت لانصرفت لبقائها على سبب واحد (و) الثاني (قياسية) وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلي في قوله (وهو كل علم على وزن) اى هيئة (مخصوص بالفعل) في الوضع الاول فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم (كضرب) مجهولا

مثلا الوصف العارضي الذي كان في ثلثة ثلثة حصل لها بالتركيب لان ثلثة وضعت اسما لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى الوصف فلا وصف فيه في اصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة والوصفية انما حصلت بالتركيب لم يكون فيه فائدة فتكون عارضة لان التركيب عارض وما بالعارض فهو عارض ثم صارت الوصفية في ثلث ومثلث اصلية لان المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جائني رجال ثلث ولا يقال جائني ثلث رجال والحاصل ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فتغايرا وضعا كذا في حاشية الفوائد الضيائية لمحرم افندي ١١٠

قوله واجمعون شاذ جواب سؤال وهو انه لو كان جمع بضم الجيم وفتح العين جمع جمعاء مؤنث اجمع لما كان اجمعون جمعا لاجمع لان شرط جمع المذكر السالم ان كان صفة ان لا يكون مؤنثه المفرد فعلاء وان كان اسما ان يكون علما والقياس على الاول جمع بضم الفاء وسكون العين وعلى الثاني اجامع تم ل

اعلم ان قياس فعلاء مؤنث افعل اذا كان صفة ان يجمع على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين كحمراء حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات بفتح الفاء فيهما كصحراء وصحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن احدها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الوصفية الاصلية حاشية اطوى

قال الشيخ الرضي الاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعين وجمع لمعنى اجمع في الاصل ثم جمعا ثم جعل بمعنى جميعه وجرد عن معنى التفضيل ولوازمها من اللام والاضافة ومن فقيه العدل والوصف كما ذكرنا في آخر ولا يمنع ذلك ان مؤنثه جمعاء دون جمعى كآخرى لانه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يتغير تصاريفه فان اجمع لبقاء معنى الصفة فيه مع كونه على وزن افعل صار كاحمر فجاز ان يجيء مؤنثه على جمعاء رضي شرح الكافية

والقاعدة الصرفية تقتضيه وهي ان افعل ان كان من الالوان او العيوب يكون افعل الصفة وان لم يكن منها فهو افعل التفضيل ولا لون ولا عيب في اجمع تم ل

(وشمّر) مشدد الميم علم لفرس الحجاج معناه في الاصل اسرع في المشي ويقم منقولا من العجم (وانقطع واجتمع واستخرج) وغير ذلك من اوزان الخماسي والسداسي معلومة او مجهولة وكذا فوعل مجهولا (او فيه) محل (اوله) اى الوزن او مجاز بالحلول (احدى زوائد المضارع) التي لها نوع اختصاص به وهي حروف اتين حال كون ذلك الوزن (غير قابل للتاء) المتحركة للتأنيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم ثم يكون معها غير منصرف للعلمية والتأنيث كيعملة وارملة اذا سمي بهما فيدخل في قوله كل علم فيه تاء التأنيث لا الوزن الفعل كما لا يخفى (نحو يزيد وتغلب) واحد والسبب العلمية ووزن الفعل (وكل افعل التفضيل والصفة) اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة (نحو افعل) للتفضيل (وابيض) للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يقيدهما بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل عدمه قطعي اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلاء (وكل اسم اعجمي) غير عربي في الاصل (استعمل في اول نقله الى العرب علما) سواء كان علما في العجم ايضا او اسم جنس نقل علما فظهر الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية في العجمية وما وجه من التعميم للحقيقي والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب ان يقال ان الثاني ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لكن الشرط فيها ظهور العلة للكل وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمية لها وظهورها

قوله او مجاز بالحلول يعني ان في اوله مؤول اما بتقدير المضاف او يكون الاول مجازا بذكر الحال وارادة المحل وذلك لان اول الوزن عبارة عن احدى زوائد المضارع فلو لم يؤول الاول للزم ظرفية الشيء لنفسه والانسب للمعنى تصحيح الظرفية بان يكون المراد باول الوزن هو الحرف المخصوص وباحدى زوائد المضارع العام فيكون من ظرفية الخاص للعام بتحققه في ضمن الخاص كما هو الشايع تم ن

اعلم ان كل تاء اذا وقعت في الافعال تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة واذا وقعت في الاسماء فان كانت متحركة تكتب بصورة قصيرة نحو هند جارية وان كانت ساكنة تكتب بصورة طويلة نحو نعمت وان كانت سكونها بالهاء تكتب بصورة قصيرة نحو عالية وهاوية وان كانت في الجمع بالالف والتاء تكتب بصورة طويلة سواء كانت متحركة او ساكنة كما لا يخفى راح

قوله المتحركة للتأنيث اى غير قابل لها بحسب اصل الوضع فلا يرد نحو اسود اسما للحية السوداء اذ يجمعه يقال للانثى سوداء ولا اسودة بل يقال اسودة للانثى منها باعتبار الاسمية العارضة بخلاف يعمل وارمل فانهما يقبلانها باعتبار وضعها لمعنى الوصفية يقال ناقة يعملة وامراة ارملة فاذا كان يعمل وارمل علمين كانا منصرفين بخلاف اسود علما فانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل كما كان كذلك اذا كان صفة او اسما للحية السوداء لكن للوصف الاصلي ووزن الفعل تم ل

فان قلت لم كانت التاء متحركا خاصا بالاسم وساكنا خاصا بالفعل نحو هند عالمة وعلمت قلت الاسم خفيف والفعل ثقيل فتعادلا حاشية اطوى

اى ما كان على وزن افعل اسم تفضيل او صفة مشبهة ولا دخل لما فيه غلبة الاسمية مثل اسود ولو في الاصل وهو من حيث انه اسم تفضيل او صفة لا يقبل التاء ولذا لم يقيده بعدم قبول التاء وقبول اسود حيث يقال في مؤنثه اسودة ليس من حيث انه صفة بل من حيث انه غلب فيه الاسمية فلا يضر لمنع صرفه في الاسرار

اذ لو لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريب والتغيير فيكون كاللفظ العربي فيضعف العجمة فلا تؤثر (وهو) اي والحال ان ذلك الاعجمي (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة او متحرك الاوسط نحو قالون) كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف (وابراهيم) هما مثالان للزائد على الثلاثة الاول للثاني والثاني للاول (وشتر) وسقر فنوح منصرف واعلم ان ههنا ثلاثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند وهذا للزمخشري وقد يقوى بان التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اصطلاحي لا علامة لها ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا الاستقلال البتة وانه لم يسمع قط منع الصرف في نحو نوح خلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا خلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون الاوزان الخفيفة ويكثر ذلك في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا موجبا الى الثقل في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه

ف ٧٢
فيه اشارة الى ان المراد التصرف الذي يجعل الاعجمي من جنس كلامهم والعلم بعد النقل مصون عن مثله لا مطلق التصرف حتى يرد انهم يتصرفون في الاعلام الاعجمية فيقولون في جبرائيل جبريل وجبرال وفي ارسطاليس ارسطو ورسطاليس لما انه ورد على غير اوزانهم الخفيفة وتراكيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت حاشية امتحان

ف ٥٥
وانما اورد مثالين لما زاد على الثلاثة اشارة الى انه على قسمين احدهما ما يستعمل علما بعد النقل فقط نحو قالون فانه كان اسم جنس سمي به احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب وكانه في العجمة والثاني ما يستعمل علما قبل النقل وبعده كابراهيم كشف الاسرار

ف ٧٤
وما قيل ان المراد ان المثال مثال للزائد على الثلاثة مع تحرك الاوسط والثاني مثال للزائد على الثلاثة مع سكون الاوسط فبعيد غاية البعد لمحرره محرره

ف ٥٥
ابراهيم بجميع لغاته ابراهيم ابراهام ابراهوم مثلثة الهاء وابرهم بفتح الفاء بلا الف كذا في القاموس فتح الاسرار

ف ٦١
فانه يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه قوله

ف
قال ان فيه تانيثا معنويا واعتبار العجمة لتقوية التانيث لا لكونه سببا مستقلا ثم انهم قالوا ان جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا لعربيتها ونوحا ولوطا لانتفاء شرط العجمة وقيل هو كنوح حيث قرنه سيبويه معه ويؤيده تقدمه على اسماعيل وهم ولا عرب قبل هذا وقيل ان شيثا وعزيرا منصرفان ايضا ذكره الفاضل العصام فتح الاسرار

كر همي خواهي كه داني نام هر پيغمبري	تا كدامست اي برادر نزد نحو منصرف
صالح ونوح ومحمد با شعيب وهود ولوط	منصرف دان جمله را باقي همه لا ينصرف

الرضي والثالث اعتباره بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما اسما بقعة وقلعة وبانه لم يسمع ذكره في الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة (وكل مؤنث) علما اولا (بالالف مقصورة) كانت (او ممدودة) والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون والممدودة باعتبار البنية فافهم (نحو حبلى وحمراء) قيل انما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة وضعا مثلا لا يقال حبل ولا احمر بخلاف التاء فانها ان زيدت لزيدت بعارض كالعلمية ورده المصرح بانه ان ارادوا عموم اللزوم التاء فمنقوض بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان ارادوا سلب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وصرار وان ارادوا مجي التاء للفرق مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا مع عدم تغير الصيغة والكثرة ولكن ليس يقوى الآن ينضم اليه قلب التاء هاء وهي حرف صحيح كانه معدوم فغلب مفارقة التاء وندر مفارقة الالفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم (وكل علم فيه تاء التانيث لفظا) زائد على الثلاثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا (نحو فاطمة وحمزة او تقديرا) انما شرط فيه العلمية لتصير التاء لازمة لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولانها وضع ثان فيكون التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم (وهو) اي والحال ان العلم الذي فيه التاء تقديرا (زائد) حروفه (على) الاحرف (الثلاثة) علم المؤنث اولا (نحو

ف ٥٥
والالف الممدودة الهمزة اذ اصل حمرى بالقصر ثم زيدت الالف لمد الصوت فالتقى ساكنان فقلبت الثانية همزة فسميت ممدودة لكونها سببا لمد ما قبلها والتانيث بالالف سبب واحد في مقام سببين للزومها للكلمة وبناء الكلمة عليه فلا يقال حبل واحمر بخلاف التاء فان بنائها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كظلمة ومحدودة كذا في الرضي فتح الاسرار

ف ٧٥
اشارة الى ان تعليل التسمية بالالف بما ذكره مبني على القول بعدم صحة اطلاق الالف على الهمزة واما على القول بالصحة فلا وان القول في التسمية بالممدودة لكونها ممدودا بها ففيه حذف وايصال تكلف لا يخفى تم

ف ٧٥
قوله فافهم اشارة اما الى ان في الالف جمعا بين الحقيقة والمجاز واما الى وجه كون المراد بالممدودة الهمزة لا ما قبلها وهو ان الالف التي قبل الهمزة لا يصح ان تكون للتانيث لعدم كونها في الآخر بل هي لمجرد مد الصوت وتخصيص الف التانيث وتمييزها عن الف الالحاق والالف لتكثير البناء سبق في بحث التانيث تذكر تم

ف ٥٦
وفيه قولان آخران قيل الاول للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل وفعلان ورد بانه يقتضي وقوع علامة التانيث حشوا وقيل ان الالفين معا للتانيث ورد لعدم النظير منهير

ف ٣
قوله ولكن ليس يقوى اذ سبق ان دلالة التغير على الجزئية ليست بمطردة لتخلفها في نحو ضربت فتذكر فلا يستدل بعدمه على عدمها في لم يكن مفارقة التاء كثيرة غالبة بحيث يعد عدمها عدما ومفارقة الالفين قليلة نادرة بحيث تعد عدما الا بانضمام المذكور فافهم حاشية امتحان

ف ٢١
قوله فالحكم للغالب الخ حاصله اختيار الشق الثالث لكن ما ادعاء الكثرة بالانضمام وحمل اللزوم وعدمه على الادعاء لا التحقيق ومن جعل حاصله ان الحكم باللزوم وعدمه للنوع وتخلف بعض افراده لا يرتفع حكم النوع لم يتدبر فتدبر حاشية امتحان للشارح

زينب او) هو (متحرك الاوسط) حال كونه (علما لمؤنث نحو قدم اسم امرأة) وينبغي ان يقول

او عجمة ليشمل مثل ماه وجور وجه عدا الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة

الا ببقاء شيء في اللفظ مقامها ولو بالواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها

في مثل عقيرب مع وجوبه في مثل شجيرة وحركة الوسط قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل

جمزي مع جواز جبلي والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقويتها

التأنيث ولضعف هذين لا يؤثران الا فيما في معناه تأنيث بخلاف الرابع كما اشار اليه بقوله علم

المؤنث وقيل السلامة بثقل احد الامور عن مقاومة الخفة لثقل احد السببين ثم مزاحمتها لتأثيره

ورده المصرح بانه لا طائل له اما اولا فلان تأثير العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فلعدم

لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول الخفة في الاخير

ظاهر واما ثالثا فلان الانصراف نحو قدم وماه وجور اعلاما للمذكور يدل على ان مدار الاشتراط و

عدمه ضعف التأنيث وقوته لا الخفة والمقاومة سيان في الحالين (ولو سمي به) اي بذلك

المتحرك الاوسط (مذكر صرف) لغاية ضعف التأنيث ح فلا يقويه الا القائم مقامه بالذات

فلو سمي بالزائد على ثلثة منع لو تأنيثه اعتبار الا انصرف في كل حال كل مكبر بغير تاء فان تأنيثه

بتأويل الجماعة ولا يلزم نحو تأويله بالجمع فمثل كلاب اذا سمي به مذكر صرف (ولو كان علم المؤنث

ثلاثيا ساكن الاوسط بجوز صرفه) لضعف تأنيثه (ومنعه) لوجود السببين ولو كان احدهما

قلت

وجب ان يقول او عجمة كما في الكافية ولعله سقط من قلم الناسخ لان ماه وجور علمين لموضعين من بلاد العجم لا ينصرفان مع كونهما ثلاثيين ساكني الوسط لتقوي التأنيث بالعجمة ولو افرد كل لا يجب منعه بل الاجود نحو نوح فتح الاسرار

٣٠
قوله قديرة تصغير قدر اعلم ان المؤنث المعنوي اذا كان ثلاثيا يجب اظهار التاء في التصغير واما اذا كان رباعيا فلا تظهر الا ما نذر خواجه زاده

٧٩
قوله بدليل وجوب الحذف في جمزي في النسبة الى جمزي مما كان الرابع فيه الفا زائدا والثاني متحركا فانه لما كان الحركة بمنزلة الحرف لكونها بعض حروف فصارت الالف فيه كالخامسة الواجبة الحذف للثقل بطول الكلمة فوجب حذفها للثقل بسبب الحركة حاشية اصحاب

٧٩
قوله وجوب الحذف في مثل جمزي اه اي وجوب حذف الالف الرابعة في حال النسبة لكونها في حكم الخامسة الواجب حذفها مطلقا في النسبة بتحرك الاوسط كما في جمزي بيان النسبة في النسبة الى جمزي بالالف ان

٧٩
قوله وجوب الحذف في جمزي اعلم ان القاعدة في النسبة وجه وجوب القلب في الثلاثي وجواز الامرين في الرباعي ووجوب الحذف في الخماسي وجمزي رباعي فلما لم يجوزوا القلب فيه علم ان تحرك الوسط قائم مقام الرابع فصار خماسيا فلذا اوجب الحذف خواجه زاده

٨٠
في النسبة الى حبلى مما كان الرابع فيه الفا زائدا والثاني ساكن فانه لما لم يكن السكون بمنزلة الحرف لخفته لم يصر الالف فيه كالخامسة فلم يجب حذفها ويجوز حبلاوي بزيادة الالف قبلها تشبيها لها بالممدودة حاشية اصحاب

٨١
قوله مع وجوبه في قديرة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فان رجيلا مثلا بمنزلة رجل صغير فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي قدرت فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر حاشية اصحاب

فك
قوله فلا اقل من تقوية التأنيث اي من تقوية التاء في اقتضاء اعتبار لانها مناسبة للتاء في الفرعية وعدم الاصالة فظهر ان التقوية اما بالقيام للفعل واما بالمناسبة معنى كما يشير اليه حاشية اصحاب

ضعيفا (نحو هند وكل علم) في الحال ليتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى

من قولهم ليأمن من الزوال فيحصل له نوع قوة ذكره في الامتحان (مركب من اسمين) في الاصل

لان نحو النجم وبصري علمين منصرفان لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانهما الا

تركيب فيهما حتى يؤثر ونحو من زيد وان زيدا ويزيد مع الضمير وتأبط شرا علما محكيات فلا يظهر

فيهما منع الصرف (ليس احدهما عاملا في الآخر) بالاضافة او بكونه بمعنى الفعل احترز به عن

مثل عبد الله وضارب زيد الا انهما محكيان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اثرت في

المضاف الصرف فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يؤثر الضدين فان النار لا تؤثر

الاحرارة والماء الا برودة (ولا الثاني صوتا) في الاصل مثل سيبويه فانه مبني او محكي بناؤه

(ولا متضمنا لمعنى الحرف) في الاصل عاطفا او جارا كخمسة عشر وجاري بيت بيت علمين لانها

محكية البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد احتاج في زيادة هذين القيدين كما احتاج في زيادة

اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا معربا قبل العلمية احترازا عن مثل حيوان ناطق وزيد ابن

علمين لكونهما محكيين ايضا بل لو زاد ذلك لكفى عن قوله ليس احدهما عاملا في الآخر ولو زاد ايضا

ولا مبنيا لا غنى عن القيدين الاخيرين ايضا ولو قال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج

لكان اخصر واشمل وامنع والثاني اوضح كما لا يخفى (نحو بعلبك وحضرموت) على اللغة الفصيحة

كما سيجيء وسبب المنع العلمية والتركيب (وكل ما فيه الف ونون زائدتان) في الآخر لا الحلبان

فو
لو تحقق الافراد لفظا ومعنى وفرعية التركيب باعتبار الاصل فانه فرع الافراد الاصلي الذي لم يسبقه تركيب فلا يرد ما قيل انه اراد ليكون المركب كالمفرد لان المنع من احكام الكلمة وذلك حاصل بزوال الاعراب من آخر الاول بلا علمية كما في ضاربة وخمسة عشر وان اراد ليكون مفردا لفظا ومعنى يلزم انتفاء اعتبار الفرعية بالتركيب حاشية اصحاب

مو
وانما قيد بزيد بكونه مع الضمير لانه لو لم يكن معه لم يكن مركبا فلم يكن مما نحن فيه بل يكون من العلم الذي يكون في اوله احدى الزوائد فيكون من القسم الآخر من غير المنصرف م ل

فا٥
لا من فعل واسم مثل يزيد مع ضميره المستكن وتأبط شرا علمين فانهما باعراب تقديري عند المص لا يظهر عدم الانصراف ولا من فعل وحرف مثل قد خرج ولا من حرف واسم مثل النجم وبصري علمين منصرفان وضاربة علما غير منصرف للتأنيث والعلمية لا التركيب فتح الاسرار

ق
قوله لان الضدين الصرف ومنعه ههنا لا يكونان اثرين لغير المختار هو الاضافة ههنا لانها لكونها من خصائص الاسم تؤثر الصرف في المضاف فلا تؤثر منعه في المضاف اليه حاشية اصحاب للشارح

م٥١
احتراز عن العلم المركب الاسنادي نحو تأبط شرا او مضروب غلامه والعلم المركب الاضافي نحو عبد الله لانه لو كان التركيب بالاضافة او الاسناد علما وجب بقاء نفس الكلمتين على حالهما فلا يمكن جعل المركب معربا غير منصرف لان الحروف الاخيرة مشتغل بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك كذا وقع في شرح لب الالباب كشف الاسرار

ف١٥
احتراز عما قيل ان خمسة عشر وجاري بيت بيت مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات فلا حاجة لاخراجهما الى قيد فاجاب بانهما محكيا البناء لا مبنيان فيكونان معربين تقديرا فلا بد من التقييد لاخراجهما لمحرره

ولذا سميتا مزيدتين وتسميان مضارعتين لشبههما بالفي التأنيث في امتناع دخول التاء

وقيل في كونهما مزيدتين (علما) ليمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المشابهة بهما (او وصفا لا

تدخله التاء) لما مر من تحقق المشابهة بهما (نحو عمران) والسبب الالف والنون والعلمية (وسكران)

مثال الوصف له مؤنث لا تدخله التاء كسكرى (ورحمن) مثال الوصف ليس له مؤنث فضلا عن دخولها

والسبب الالف والنون والوصف (وكل جمع) جاء اما اصلا كجمع جر تحقيقا او تقديرا

كسراويل (على) وزان (فعالل او فعاليل) بان كان اوله مفتوحا وثالثه الفا بعده حرفان متحركان

او ثلثة اوسطها ساكن ولو في الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الا

اختصاصها بالجمع وامتناع التكسير مرة اخرى وتكرار الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع

فنقول الجمعية لم يقبل الا هاء ولا ياء احترازا عن مثل فرازنة وبذا ينبئ بناء على ان المتبادر كون

على وزن احدهما بدون نقصان شيء وهو الظاهر من المثال لان المختار عنده كون التاء في مثل فرازنة

جزء يخرج بالقضاء عن الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحان (نحو مساجد و

مصابيح) وفي التمثيل بهما دون نحو دراهم ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري لا التصريفي

وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول

بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له وزن عروضي ايضا كما صرح به

الفاضل العصام (ويجوز صرفه) اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسر والتنوين

ف ٨
الالفاظ التي يحتمل نونها الاصالة والزيادة نحو حسان وقبان اذا سمي بهما يجوز صرفها لاحتمال الاصالة وعدم صرفها لاحتمال الزيادة كذا في الرضي وتقييدها بالتسمية بها لانها اذا كانت صفة لا يتردد في صرفها وعدمه لتعيين المعنى احدهما م ك

ف ٨
وانما اورد مثالين لما كان وصفا اشارة الى انه على قسمين احدهما ما كان له مؤنث ولكن لا يقبل التاء نحو سكران والثاني ما ليس له مؤنث اصلا نحو رحمن والسبب في منع الصرف الالف والنون والوصف كشف الاسرار

ف ٥٧
قوله يجوز رفعا وجرا وتنوينه عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها لا تنوين التمكن وهو الممنوع من غير المنصرف لا غيره من تنوين العوض وغيره م ك

ف ٥٩
وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغيرة للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات حواشيه صمانيه

نحو مساجد ومصابيح ولو في الاصل مثل جوار وهو غير منصرف على الاصح اذا صله جواري بالتنوين لان الاعلال مقدم على منع الصرف فلما اعل مثل اعلال قاض سقط تنوين التمكن ثم عوض عن الياء المحذوفة تنوين آخر وقيل انه قبل الاعلال ايضا غير منصرف فلما حذفت ضمة الياء لاستثقالها عوض عنها تنوين فحذفت الياء للساكنين وقيل انه منصرف بعد الاعلال لفوات صيغة منتهى الجموع وقيل صرف هذا الجمع بناء على بعض العرب والمعتبر في هذين الوزنين خصوص الحركات والسكون وترتيبهما واصالة الحروف وزيادتها غير معتبرة يقال له في علم التصريف وزن تصغيري فيقال وزن اجير فعيعل لا افيعل والوزن في ذلك العلم اثنان احدهما هذا والآخر وهو المشهور المتبادر عند الاطلاق ان يعبر عن الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزائد بلفظه فيقال وزن اكرم افعل لا فعلل وكارم فاعل وليس وزن فعالل وفعاليل وزنا وضعيا لانه فيه لا يعتبر خصوص الحروف بل مجردها فيتمال طويل فعول فيه الاسرار

لما مر من تعريفه (لضرورة الشعر) بان يخل الوزن او سلاسته لو منع فالاول كقوله * صبت

على مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * والثاني كقوله * اعد ذكر نعمان لنا ان

ذكره * هو المسك ما كررته يتضوع * (او للتناسب) اي لتحصيل المناسبة بينه وبين ما قبله

من المنصرف (نحو سلاسلا) على قراءة نافع والكسائي صرف ليناسب اغلالا بعده (وقواريرا)

ليناسب قطريرا بعده (وكل ما لا ينصرف اذا اضيف) الى شيء (او دخله لام التعريف انصرف)

حقيقة وجد فيه السببان او لا لدخول الكسر عليه وعدم دخول التنوين للاضافة واللام لا للمنع

الصرف فافهم (نحو مررت بالاحمر) مثال الثاني قدمه على مثال الاول لئلا يقع الفصل بين المثال

والممثل (واحمركم) مثال للاول ولا مجال لعدم الفصل فيه فافهم (والتقسيم الثالث) منها

تقسيم (بحسب النوع وهو) اي الاعراب بحسبه (اربعة) بالاستقراء (رفع ونصب) هما (مشتركان

بين الاسم والفعل) غير مختص كل منهما بكل منهما لكن معناهما في الاسم علم الفاعلية والمفعولية

وفي الفعل ما يشبههما فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما كذا ذكره الفاضل

العصام (وجر مختص بالاسم) لا يوجد في غيره معناه علم الاضافة (وجزم مختص بالفعل) معناه

شبه الحرف في الاختصاص (وعلامة الرفع) اي علامة هي الرفع فالاضافة كشجر الاراك او

علامة دالة على ما دل عليه الرفع لان الاعراب عنده عبارة عن الحركة والحرف واما على رأي من جعله

نفس الاختلاف فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف وهو ظاهر (اربعة ضمة

* ماذا على من شم تربة احمد * ان لا يشم مدى الزمان غواليا *

* هنيئا لارباب النعيم نعيمهم * وللعاشق المسكين ما يتجرع *

في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله تعالى عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم واوله ماذا على الخ وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بالتخفيف برمرده ستايش كردن تربة خاك المدى غاية والمعنى الذي آواى شيء وقع على من شم تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شيء لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ما ذا اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم الى آخره والاستفهام للتعجب من عظم الموجب وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي عصام حاشي

ف
للضرورة اي لما يضطر اليه الشاعر لاستقامة الوزن كما وقع لسيدة نساء العالمين فاطمة رضي الله تعالى عنها في مرثية سيد المرسلين عليه السلام بيت صبت على الخ او دفع ازحاف يخرج الشعر عن السلاسة دون السلامة كقوله بيت اعد ذكر نعمان الخ او رعاية القافية كما في قوله بيت * سلام على خير الانام وسيدي * حبيب اله العالمين محمد * بشير نذير هاشمي مكرم * عطوف رؤف من يسمى باحمد * قال الرضي لا يعرف ما فيه الف مقصورة للضرورة لانه يجامع التنوين الالف فلا يزيد بالانصراف شيء قلت ينفع الصرف في قافية حرف آخرها النون الساكنة والتنوين يقبل الكسرة لالتقاء الساكنين بخلاف الالف فربما يستقيم الوزن بمثل هذا التحريك ومما يجوز الصرف ويخرج عن حيز الامتناع رعاية المماثلة بين الوزن والموزون فيقال مضاربة مفاعلة فينون مفاعلة لمشاركته مضاربة مع عدم انصراف مفاعلة للعلمية لانها من اعلام الاوزان والتأنيث عصام كافية

ف ٥٧
ولعل وجهه ان عدم الدخول لاجلها لا لاجل الدخول الكسر المنافي له مع ان الكسر لا ينافي التنوين فعلم ان عدم دخوله لاجلهما لا له م

ف ٧٦
وان قيل الاولى ان يقدم مثال الاضافة ليكون اللف والنشر مرتبا قلنا ان اللف والنشر المرتب ليس اولى من غير المرتب على ان الاضافة كثيرة الوقوع اذ ليس فيها زيادة على الاسم ولذا قدمها في الذكر

في الاسم والفعل (وواو) اي واو الجمع المذكر السالم والاسماء الستة في الاسم (والف) اي الف التثنية في الاسم (ونون) اي نون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة في الفعل (وعلامة النصب خمسة فتحة) في الاسم والفعل (وكسرة) في الاسم الذي هو الجمع المؤنث السالم (والف) في الاسماء الستة السالمة بعينه (وياء) اي ياء التثنية وجمع المذكر السالم (وحذف النون) في الفعل (وعلامة الجر ثلثة كسرة) في المنصرف (وفتحة) في غير المنصرف (وياء) اي ياء التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة (وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة) من آخر المضارع الصحيح الذي لم يتصل بآخره ضمير (وحذف الآخر) من المضارع المذكور اذا كان معتل الآخر (وحذف النون) المذكور (والقسم الرابع) من الاقسام الاربعة للاعراب تقسيمه (بحسب الصفة فهو) اي الاعراب بحسبها (ثلثة لفظي يظهر في اللفظ) اي لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقها الظهور (وتقديري ومحلي فلنذكر الاخيرين حتى يعلم ان ما عداهما لفظي) لانحصار الاعراب في هذه الثلاثة فلا حاجة الى الذكر وفيه بحث لان من مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع السبعة وهو ما سكن آخره لمجرد التخفيف وللادغام فيما بعده نحو بارئكم بسكون الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم ملك يوم الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة غيره اعرابية اولا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري ونحو بازيد الظريف بضم الفاء ونحو جحر ضب خرب بالجر للجوار في جحر ضب خرب بالجر حركة

قال المص ثلثة لفظي قدمه في التعداد لظهوره وشرفه واصالته وكثرته واخره في الافادة وقدم التقديري لانه لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان حاشية ساعد

لان بيانهما وبيان محالهما يدل على ان ما عداهما لفظي ومحاله غير محالهما لانحصار الاعراب في هذه الثلاثة وما سكن آخره للتخفيف نحو بارئكم بسكون الهمزة في قراءة ابي عمرو او للادغام نحو الرحيم ملك يوم الدين فلندرته لا يقدح في ان ما عداهما لفظي لان الكلام مبني على ما اشتهر من الاستعمال او هو معتبر بما سكن للوقف وما اشتغل آخره بحركة بحاسته بحركة اخرى نحو للملائكة اسجدوا بضم تاء الملائكة على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري وحجر ضب خرب بكسر باء خرب للجوار فمن قبيل ما اشتغل آخره بحركة غير اعرابية فيكون من التقديري المذكور في الكتاب او نادر لا يعبأ به لكن بقي المضارع المجزوم المدغم على لغة تميم نحو لم يمد بحركات الدال فان جزمه تقديري والحجازيون لا يدغمونه والقرآن نزل بهم نحو ولا تمنن وفليملل ونحو قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا بادغام لا يضر مع انه مجزوم

فتح الاسرار

قوله وفيه بحث لا مناسبة لهذا الاعتراض بل محله بعد قوله الآتي فربما دونك في سبعة مواضع لكن تبرد راس شارحنا فاختل دماغه وابتل بصره واعتل بصيرته في هنا حاشية ساعد

فلنذكر نفس المتكلم مع الغير من الامر وهو جائز عند المصنف وان لم يجز عند بعض الصرفيين في معلوم الامر والنهي بناء على لزوم اتحاد الآمر والمأمور يعني اني امرت نفسي بان تذكر ابو الى

قوله غير انه لا يأتي الوجهان قيل لانه يلزم ان يكون الشخص الواحد في حالة واحدة آمرا او مأمورا وناهيا ومنهيا وذلك محال اقول هذا التعبير ليس بصحيح اما اولا فلانا لا نسلم عدم جواز كون الشخص الواحد كذلك كيف والآمرية من جهة القول والمأمورية من جهة الفعل وكذلك في النهي واما ثانيا فلتخلفه في قول القائل لغيره اضرب زيدا اجيب قوله ذلك الغير له اضرب عمرا وكون زيد للتعليل بمغلط واحد لم يتوجه هذا النقض واما ثالثا فلانه قاصر بالمجهول واما رابعا فلورود المتكلم من الامر والنهي المعلومين في كلام الفصحاء يقال لا اتكلم ما لا يعني وانرجع الى المقصود الى غير ذلك حاشية المص على المقصود

آخره بنائية ولا اعرابية بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الدماميني فيكون التسمية بالجر للمناكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق بالموقوف عليه دلالة للاشتراك في اشتغال الآخر بالسكون والثاني بالمحلي للاشتراك في اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم (فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي) اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجيء (ولا يكون التقديري (الا في المعرب) الاصطلاحي (كاللفظي وذلك) التقديري (في سبعة مواضع) وجعلها البيضاوي ثمانية والمصرح نقضها وجعلها خمسة بان ادخل في الثاني ما جعل رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعل سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والرابع فتنبه ولا تكن من الغافلين الموضع (الاول) معرب (مفرد آخره الف وان حذف لالتقاء الساكنين لا المجرد الخفة فهو منوي لا منسي فيكون كالملفوظ (فان كان) ذلك المفرد (اسما فاعرابه في الاحوال الثلاثة تقديري) لتعذر الحركة على الالف ملفوظا او مقدرا (نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري) لوجود ذلك الالف في يبلغ الحالين (وجزمه) بحذف ذلك الالف (لفظي) لوجوده في اللفظ (نحو يخشى) ويخشى الله (ولن يخشى) ولن يخشى الناس (ولم يخش و) الموضع (الثاني ما) اي اسم معرب مطلقا (اضيف الى ياء المتكلم) ولو حذفت او قلبت حال كونه (غير التثنية) فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي ونحو مسلمي بالتشديد (فان كان) ذلك الاسم المعرب (جمع المذكر السالم فرفعه تقديري) للزوم

قال المص لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي اي لمانع في آخر ذلك الاسم احتراز عن المحلي على تقسيم المص لان موقع الاعراب في التقديري هو آخر الكلمة وفي المحلي تمام الكلمة نفسها وفي الاول يقدر الاعراب على الحرف الاخير من الكلمة وفي الثاني على مجموع الكلمة وانما ذلك على تقسيم المص خاصة لان الحركة المحلية ليست باعراب على ما صرح به وقد قرأن قول المعربين في اعراب هؤلاء في جائني هؤلاء من انه مرفوع محلا شائع واغماض عين تفهيم المبتدئين وتفهيمهم على قدر عقلهم ولو لم يكن صحيحا لان هؤلاء مبني ليس بمعرب قطعا فكيف يصح ان يقال مرفوع محلا هذا حاشية ساعد

وانما قال غير الاعراب الحقيقي لانه لو كان المانع الاعراب الحقيقي لا يكون الاعراب تقديريا بل يكون محليا كما لا يكون لفظيا لامتناع التقديري كما يمتنع الاظهار لانه يلزم ان يكون الكلمة الواحدة معربة باعرابين حقيقيين في حالة واحدة كما يلزم في الاظهار منه

قوله على ما جعله سادسا وسابعا وثامنا اي ما جعله القاضي سادسا وسابعا وهي المثنى مع ما في اوله ساكن والاسماء الستة وجمع المذكر السالم معه نقضا ما جعله القاضي ثامنة خمسة على جعل المص م ل

قوله وزاد الخامس والسابع وهما فعل آخره واو مضموم ما قبلها والموقوف عليه بالاسكان بل وزاد فعلا آخره الف وان حذف وادخله في الاول وزاد ايضا فعلا آخره ياء مكسور ما قبلها وادخله في الرابع كما سيجيء ولا يذهب عليك ان مراد القاضي هناك بيان مواضع تقدير اعراب الاسم ولذا لم يتعرض هناك مواضع تقدير اعراب الفعل لا للتقصير م ل

اي الف مقصورة لانها اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركة لفظا اصلية كقراء او مبدلة كحمراء ودراء وكساء نحو الندى

ثم انه لما كان بعض هذا النوع تقديريا في كل احواله وبعضه تقديريا في بعض احواله اراد ان يبين بقوله فان كان الخ ابو الى

وانما اورد مثالين للاول مثالا بما فيه الالف ملفوظا والثاني بما فيه الالف مقدرا وانما حذفت الالف في الثاني لالتقاء الساكنين احدهما التنوين والآخر الالف فحذف الالف بقي عصا بالتنوين لحركة آخره

القلب والادغام (لفظ) دون نصبه وجره فانهما لفظيان بياء مدغم فالاولى تقديرية كما في

الاولى (نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي) قلبت الواو ياء وادغمت (وان كان غيره) اي غير جمع

المذكر السالم (فالكل) اي كل اعرابه (تقديري) سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما

لوجوب الكسر او السكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين

بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل

العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل فلا فيهما ولا وجه للبناء

وان ذهب اليه الجمهور اذ الاضافة الى الضمير لا توجبه نحو غلامك وغلامه (نحو غلامي) وان

(درخلاي ومسلماي و) الموضع (الثالث ما) اي اسم معرب مطلقا (في آخره اعراب محكي) اي

حركة او حرف محكية والتسمية بالاعراب مجاز باعتبار الكون اذ ليست باعراب في الحال كما اشار

اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي وانما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية

فصار كالثالث ولذا قدم على الرابع عكس ما في اللب حال كونه (اما جملة) في الاصل (منقولة)

في الحال (الى العلمية نحو تأبط شرا) فان الصحيح انه معرب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية

(او مفردا في قول) القوم (الحجازي) واما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد واليه ذهب

كثير من النحاة منهم سيبويه (نحو من زيدا) ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فقدر

رفعه لفظا مقولا (لمن قال ضربت زيدا ونحو دعني من تمرتان) اعرابه بياء مقدرة والملفوظ

ف ١١
قوله لوجوب الكسر اي في آخر ما كان آخره حرفا صحيحا سواء حذف ياء المتكلم او ذكرت لا اذا قلبت قوله او السكون اي في آخر ما كان آخره حرف علة نحو جاءني قاضي ورأيت قاضي ومررت بقاضي بتشديد الياء فيها قوله او الفتح اي في آخر ما ذكر من المفرد والمكسر والمؤنث السالم اذا قلبت ياء المتكلم الفا او تاء نحو يا غلاما ويا ابت بفتح الياء وفي التاء يجوز الفتح والكسر وقد جاء الضم ايضا قليلا قوله تعذر اجتماع الحركة والسكون اي الحركة اللفظية والسكون في حرف واحد في مثل قاضي بالتشديد م آن

ملك
قوله وان قال البعض رد لما قاله السيد السند من انه كان الاولى ان تلك الكسرة المجتلبة للياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فيكون الكسرة ح مفيدة لفائدتين بعد ما كانت مفيدة لفائدة واحدة على قياس ما اختاره في علامة التثنية والجمع فيكون اعراب غلامي لفظيا في حالة الجر كما هو الاصل حاشيه اصفهان

ذ ٤
ذهب الجمهور الى ان المضاف الى ياء المتكلم مبني لاكتسابه البناء من المضاف اليه وضعفه ابن الحاجب وايده الرضي بان الاضافة الى الضمير لا يوجب البناء نحو غلامنا وغلامك وغلامه وتبعهما المص فتح الاسرار

ف ٤
قوله لعدم التبدل الخ اقول تعليل لقوله ولم يكن جعل الكسرة الخ و هو جواب عن دخل مقدر يظهر بادني تامل حاشيه

ف ٦
يعني لو اعرب لفظا للزم اجتماع الحركتين مثلين او ضدين وهو متعذر فصار معربا بالاعراب التقديري اذ لا موجب لبنائه حاشيه عبد الكريم

ف
في الاصل جملة فعلية وشرا منصوب بالمفعولية ثم جعل علما لرجل شرير وبقي نصب شرا حكاية بانه في الاصل مفعول به والحركة الاخرى مع الحكاية غير ممكنة للزوم اجتماع الحركتين في حالة واحدة زبدة الافكار

ف
ثم نقلت هذه الجملة الى العلمية وحكي اعراب شرا ليدل على انه منقول عن الجملة ولو ظهر الاعراب في اللفظ لزم ان يتحرك الراء بحركتين في حالة واحدة وهو متعذر فلذلك كان اعرابه تقديريا كشف الاسرار

ف ٥
قوله تأبط شرا اقول وهو اسم ثابت بن جابر بن الغنم قيل وجه التسمية انه كان سارقا فاذا اراد ان يخرج من البيت يأخذ سيفه ويجعل تحت ابطه ثم يخرج وقالت امه تأبط شرا وقيل انه اخذ جديا تحت ابطه ودخل الى البيت وذبحه وقالت تأبط شرا

حكاية (لمن قال الك تمرتان وكذا) اي كالمذكور في كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالآخر

(كل علم مركب جزؤه الثاني معمول) في الاصل (لما لا اعراب له) اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا

الجزء ايضا فيكون تقديريا (نحو ان زيدا وهل زيد ومن زيد) اعلاما فان كلا منها معمول في الاصل

لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث (بخلاف نحو عبد الله وبني عشر وغلامه)

علمين من العلم المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل (فان اعراب الجزء الاول) اي الاعراب

الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال لكونه جزءا كالزاي من زيد بل للمجموع على ما هو المختار عنده كما حقق في

الامتحان (منهما) اي من نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه (لفظ) لظهوره في لفظ ما له الاعراب وان

كان في وسطه لكونه مما له اعراب في الاصل ولمانع في آخره وذلك اولى من اتحاد الاعراب وجعله

تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له (بحسب العامل) فان رافعا فمرفوع وان ناصبا فمنصوب

وان جارا فمجرور (و) الجزء (الثاني مشغول باعراب الحكاية) اي باعراب ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب

المذكور مع انه الآخر (او) ما في آخره (بناء محكي) والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب (نحو خمسة

عشر علما) فانه اذا لم يكن علما يكون جزآه مبنيين كما سيجيء واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديري

(على الاشهر) لانتفاء موجب البناء الذي سيأتي وتعذر ظهور الاعراب في لفظه لمانع هو حكاية

وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الامتحان (و) الموضع (الرابع ما) اي

اسم او فعل معرب (في آخره) الاولى ترك في كما في الاول (ياء مكسور ما قبلها وان حذف لالتقاء الساكنين)

س ٩
وكذا الاعراب في حرف ان في ان زيدا ولا في حرف من الجارة في من زيد فتقول جاءني ان زيدا وجاءني هل زيد وجاءني من زيد وتقول رأيت ان زيدا ورأيت هل زيد ورأيت من زيد وتقول مررت بان زيدا ومررت بهل زيد ومررت بمن زيد كل ذلك اعلاما اعرابها تقديري في الاحوال الثلاث ولو توافق من حيث الصورة بحركة الاعراب كما توافق في الشق الاول قولك هل زيد وفي الشق الثاني قولك رأيت ان زيدا وفي الشق الثالث قولك مررت بمن زيد حاشيه ساعه

ولك
قوله على ما هو المختار واما على ما ذهب اليه الجمهور فالاعراب للجزء الاول والجزء الثاني ايضا معرب بالاعراب الحقيقي وهو ما يقتضيه الجزء الاول م ان

ف ١٢
منهما اي من الجزئين او من عبد الله ومضروب غلامه اي الاعراب الذي يجلو في الجزء الاول فان الاعراب للمجموع لفظي ان كان لفظيا قبل العلمية وان تقديريا فتقديري نحو الفتى غلامه ومرمى غلامه لقابليته وظهوره فيه فتح الاسرار

ف ٧
قال بعض الافاضل في بعض تعليقاته جعل الاعراب منقولا عن الثاني الى الاول ترجيحا له على جعل اعرابه تقديريا مما لا نظير له في كلامهم ونظيره مثل الضارب زيد حيث اعطي اعرابه الموصول اللامي المجاور لكونه في صورة الحرف فليل المناسبة لحرر محرره

ف ١٨
قوله ولمانع في آخره واعادة اللام لتعيين المعطوف عليه لا لكونه هذا علة مستقلة للظهور في الوسط كما لا يخفى م ان

ف ٧
تقول جاءني عبد الله ورأيت عبد الله ومررت بعبد الله وتقول في الثاني جاءني مضروب غلامه ورأيت مضروبا غلامه ومررت بمضروب غلامه

ف ١٣
قال المص والثاني مشغول باعراب الحكاية اي الجزء الثاني من العلم مشغول بها وهو لفظة الجلالة في عبد الله فالمعرب مثله الجزء الاول وهو عبد والجزء الثاني مشغول باعراب الحكاية في الاحوال الثلاث حاشيه ساعه

ف ١٥
فان خمسة عشر مبني على الفتح في الاصل ثم نقل خمسة عشر الى العلمية فكان معربا لفوات سبب البناء ولكن حكي ذلك الفتح في عشرة ليدل على انه منقول من خمسة عشر في الاصل فلو ظهر الاعراب في لفظ لزم ان يتحرك الراء في عشرة

فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يد (فان كان) ذلك المعرب

(اسما فرفعه وجره تقديري) للزوم سكون الياء المذكورة لاستثقال الضمة والكسرة عليها واما

نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها (نحو القاضي وقاض) وقاضي البلد (وان كان فعلا فرفعه فقط) دون

نصبه وجزمه اذ هما لفظيان (تقديري) لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتحة (ان لم يلحق باخره

ضمير) مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون مبنيا وان كان غيره يكون لفظيا في الاحوال

الثلاث نحو يرميان ويرمون ويرمين ولن يرميا ولم يرميا (نحو يرمي) هو (وترمي) انت وهي

(وارمي) انا (ونرمي) نحن (والخامس) منها (فعل آخره واو مضموم ما قبلها) اذ لم يوجد اسم كذلك

(فرفعه فقط) دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان (ايضا) اي كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها (تقديري)

لمثل ما مر من استثقال الضمة على الواو المذكور (ان لم يلحق باخره ضمير) مذكور اذ لو لحق به يكون اعرابه

لفظيا او محليا كما مر (نحو يغزو) هو (وتغزو) انت وهي (واغزو) انا (ونغزو) نحن (والسادس)

منها (اسم معرب اعرابه بالحروف يلاقي ساكن بعده اي كلمة اولها همزة وصل) بنفسه للساكن فانها

تسقط عند الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب (فان كان) ذلك الاسم (من الاسماء

الستة المذكورة) من المفردة المكبرة المضافة الى غير الياء (فاعرابه في الاحوال الثلاث تقديري)

لعدم ظهوره في اللفظ لما مر (نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم

وان كان جمع المذكر السالم فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون ومصطفين) بفتح

صمير مرفوع فانه ان لحق كان النون يكون اعرابه محليا وان كان غيره يكون لفظيا نحو يرمين ويرميان ويرمون ولن يرميا ولن يرموا فعلى هذا فالانسب تقييد الاسم بما اذا لم يلحق باخره علامة التثنية والجمع نحو قاضيان وقاضون والاخصر الاوضح تخصيصه بالمفرد الذي لم ينفصل به شيء لتبادره وترك قوله ان لم يلحق الخ فتح الاسرار

ف ٥٥

وانما اشترط بعدم لحوق الضمير فانه اذا لحق ضمير فهو اما نون جمع المؤنث واما غيره من الف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة ففي الاول يكون مبنيا نحو يضربن وتضربن وفي الثاني يكون اعرابه بالنون وبحذفها نحو يرميان وترميان ويرمون وترمون وترمين ولن يرميا ولم يرميا فالكل لفظي الولي

ف ٧٢

قوله اذ لم يوجد اسم كذلك اي لم يوجد اسم متمكن آخره واو اصلي مضموم ما قبلها الا بر لفظ هو وكفوا وهزوا على قراءة حفص الخ حكم الاخير بين معلوم ولم يتعرض لبيانه لندرتهما ولنقل حكمهما كون الاعراب لفظيا في الاحوال الثلاث باعتبار الاصل وهو الهمزة الخ

ف ٦٧

وانما ذكر هذا القسم براسه ولم يلحق بالسابق فان الياء المكسورة ما قبلها كثيرة بين الاسم والفعل بخلاف الواو فانه لا يوجد في آخر الاسم الولي

ف ٥

قال المص والسادس اسم اعرابه بالحروف في الاحوال الثلاث قبل ملاقاة الساكن بعدها او بعد التلاقي ولو كان مكتوبا في الخط ليس بملفوظ بل رسمي للمتلفظ

حاشية ساكنة

قال المص نحو جاءني ابو القاسم ورأيت ابا القاسم ومررت بابي القاسم بالواو الرسمي كتابة والمحذوف لفظا وقاعدة في حالة الرفع وكذا الالف نصبا والياء جرا فان قلت فلاي شيء مست الحاجة الى هذه الرسوم الكتابية ولماذا لم يترك خطا ايضا قلت للاشارة الى كل من الحالات في اول الامر وللاطلاع سهلا بغير توقف وللاحتراز عن ان يظن ان الحركات المختلفة الواقعة على الآخر انها اعرابية فان قلت فلم لا يكون تلك الحركات المختلفة الموجودة على الباء مثلا في قولك ابو القاسم اذ في حالة رفعه جزء الباء مضموما وفي نصبه مفتوحا وفي جره مكسورا قلت اما هذه الحركات لاجل الحروف العلية الواقعة بعد الباء مثلا قبل الاضافة الى الساكن الاول اذ الاصل ابا ابو ابي فلما اضيف قيل ابو القاسم وابا القاسم وابي القاسم بحسب العوامل وحذف الحروف الاعرابية لفظا وبقيت حركة الباء على حالها قبل الاضافة

حاشية ساكنة

النون في النصب والجر (فتحرك الواو) دفعا لالتقاء الساكنين (بالضمة) لانها (والياء بالكسرة)

لما ذكر (فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلاث) لظهوره في لفظه (نحو جاءني مصطفو القوم)

بضم الواو (ورأيت مصطفي القوم ومررت بمصطفي القوم) بكسر الياء فيهما (وان لم يكن) ما قبل

حرف الاعراب مفتوحا بحذفه (فان) اي الواو والياء لالتقاء الساكنين (فيكون) اعرابه (تقديريا في الاحوال

الثلاث نحو جاءني ضاربو القوم ورأيت ضاربي القوم ومررت بضاربي القوم وان كان) ذلك

الاسم (تثنية فرفعه تقديري) بحذف الالف لالتقاء الساكنين (وفي نصبه وجره تحرك الياء) لالتقاء الساكنين

(بالكسر) لما ذكر (فيكون) اعرابه فيهما (لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك) بحذف الالف (ورأيت

غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك) بكسر الياء فيهما (و) الموضع (السابع) من المواضع السبعة

المعرب (الموقوف) اي الذي وقف (عليه) نائب الفاعل (بالاسكان) حال كونه (مما كان

اعرابه بالحركة) لا بالحرف اذ يكون لفظيا كمسلمون ويضربون (فان كان) ذلك الموقوف عليه

(غير منون بتنوين التمكن) منونا بتنوين المقابلة اولا (او كان في آخره تاء التانيث فاعرابه في الاحوال الثلاث)

اي اعرابه فيها (تقديري) لعدم ظهوره في اللفظ (نحو احمد) في الاحوال الثلاث مثال الغير المنون

(وضاربة) كذلك مثال لما في آخره التاء (وضاربات) مثال للمنون بغير التمكن (وان كان منونا)

بتنوين التمكن (بغيرها) بلا هاء او بها اي حال كونه بلا تاء التانيث ولا هاء منقلبة عنها

(فرفعه وجره تقديري) لسقوط الاعراب بالوقف (دون نصبه) فانه يوقف عليه بالالف فيكون

لفظياً لاقتضائه فتح ما قبله الذي هو النصب (نحو زيد) فانه يقال جاءني زيد ومررت بزيد بسكون
الدال ورأيت زيدًا بالالف (واما المحلي) وهو ما لا يظهر في اللفظ ولا يقدر في آخره بل في نفسه
لمانع عن ظهوره فيها (ففي موضعين احدهما) الاحسن الاول او الاخر بدل الثاني (الاسم المعرب المشتغل
آخره باعراب غير حكي) لما عرفت انه لو اشتغل بحكي لكان اعرابه تقديريا (نحو مررت بزيد فانه بحكم على المحل
زيد بالنصب على المفعولية) فيه اشارة الى ان النصب للمجرور فقط لا له مع الجار لان الجار آلة ووسيلة
في افضاء معنى العامل الى المعمول فهو اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة المعمول كذا في الامتحان (وكذا
اعجبني ضرب زيد ومررت بزيد فزيد مرفوع المحل على الفاعلية) او منصوبه على المفعولية (في الاول والثاني
في الثاني * والثاني) منهما (المبني) العارض الذي يتوارد عليه المعاني المقتضية فان فيما علقه
على الامتحان قالوا التقديري انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه ولكن في آخره مانع والمحلي فيما لا
يستحقه فالمانع في نفسه واقول معنى كون الاعراب محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل للاعراب
لتوارد المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب
مطلقا او مخصوصا لكونه مبتدأ او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه ذلك الاعراب اصلا ما دام
ذلك المانع باقيا وبمجرد المحلية والاستحقاق له يسمى محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر الاعراب
لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا وزيد ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تعالى واختار
موسى قومه بخلاف مبني الاصل فانه ليس بمحل للاعراب اصلا لعدم توارد المعاني عليه لعدم دلالته على

ف ١٤
نقول جاءني زيد ومررت بزيد بسكون الدال في حالتي الرفع والجر فيكون الاعراب
تقديريا لتعذر ظهور الاعراب في اللفظ لامتناع اجتماع الحركة والسكون
في محل واحد ورأيت زيدا بفتح الدال والالف حالة النصب لكون وقف
مثل هذا الاسم في حالة النصب بالالف فلا تعذر لظهور الاعراب في
اللفظ فيكون الاعراب في النصب لفظيا كشف الاسرار

ف ١٥
قوله الاحسن الاول او الآخر بدل الثاني تركه تنبيها على ان لا يكون بينهما
تقدم من حيث الاولية او الاقدمية او الاشرفية بل تقديم احدهما لمجرد
كونه قبيلا من جهة البحث فلا يكون الاول اولى حاشيه لبعض الفضلاء

ف
لم يظهر وجه التخصيص بالاسم لانه كما يكون الاشتغال المذكور في الاسم
يكون في الفعل ايضا نحو ان لم تضربني فانه مجزوم لفظا بلم ومحلا بان
فتح الاسرار

ف ١٦
اذ كان من اضافة المصدر الى الفاعل ويجوز ان يكون الرفع على النائبية
وان يكون منصوب المحل على المفعولية ان كانت الاضافة الى المفعول
فتح الاسرار

ف ٢٥
قوله مررت بزيد فزيد اسم معرب مشتغل آخره باعراب لفظي وهو
الجر بالعامل الجار الذي هو الباء وليس اعرابه محكيا بل لفظيا حقيقيا

ف ١٦
وقد سوى الفاضل العصام بين معرب في آخره اعراب وبين معرب في
آخره اعراب حقيقي في ان اعرابها تقديري وصرح بان المجرور في الامثلة
المذكورة منصوب او مرفوع تقديرا قال لا نقول هو معرب محلا لانه انما
لا نقول ليس بمبني حتى يكون معربا محلا وما اشتهر ان المجرور في محل النصب
ومحل الرفع فمن قبيل استعمال المحل في محل التقدير ومنه قول المعرب ما اختلف
آخره لفظا او محلا ويؤيده ما قالوا المانع من الظهور في الاعراب التقديري
شيء في الآخر وفي المحلي نفس اللفظ بمعنى انه لا قابلية له لظهور الاعراب
والنص حقق مراده فيما علقه على الامتحان فتح الاسرار

ف
والفرق بين ما كان بناؤه اصليا وبين ما كان بناؤه غير اصلي ان الاول لا استحقاق
له اصلا لعدم الدلالة بالمطابقة على المستقل بخلاف الثاني فان له استحقاق
لكن في نفسه مانع من الظهور فيعرض الاعراب في نفسه لوجود المقتضي

المعنى المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما تفردت به بتوفيق الله تعالى والجمهور قصروا المانع على
البناء وقالوا معنى كونه محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم ان المحلي قد يكون
في المعرب لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وضربت زيدا بشدة يده وعمرو ضارب زيد
منصوب المحل واما نحو تأبط شرا علما فالمختار انه معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الآخر فقط وهو
الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع في يا زيد ومررت برجل ضارب زيد
فان البناء وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر يمنع عن ظهور النصب غاية
ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الآخر مانعا آخر لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع الاول دون
الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا نحو تأبط شرا على الصحيح الى هنا كلامه
(فهو) اي المبني عارضا او اصليا بالاستخدام (ما) اي كلمة (كان حركته وسكونه) اي حركة آخره
وسكونه (لا بعامل) اي لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل في البناء السكون والعدول الى
الحركة بسبب آخر كما سيجيء وبما ذكرنا لا يرد ان الاسماء المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب
مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة صرح به في الامتحان لان حركتها لكون
بعامل لو دخل عليها ملتبس او ملتبسا (بخلاف المعرب) فانه ليس كذلك وهو من اعرفه اي
اوضحه واظهره فالمعرب محل اظهار المعاني لانه محل المظهر عنه الاعراب ومحل المبني محل الوضعية (فهو)
اي المعرب مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبته بعد مرتبة الاجمال

للمعمول وتعلق معنى العامل به بها وايا ما كان جعلوا الآلة من تتمة
العامل والمؤثر كما صرح في محله ومن غفل عن هذا قال ان معناها
معتبر في مدخولها فهي تجعل مدخولها صالحا لتعلق اللازم بايجاد
معناها فيه لا تجعل العامل صالحا للعمل في الاسم الصريح كالهمزة و
التضعيف انتهى لا يقال ان الجار ليس بجزء حقيقة ولا يبعد في العمل
فيما هو كالجزء كتاء ضربت فاستبعاد كونه من جملة المعمول مستبعد
لان القياس على تاء ضربت فاسد لان الفعل عمل فيه لئلا يلزم
بقاؤه بلا فاعل ولا ضرورة فيما نحن فيه حاشيه امتحان

ف ١٦
قوله ضرب زيد بشدة يده واضطروا في هذا المحل الى ان ارادوا بالمحل جهة
الاستحقاق لعدم امكان ارادة المعنى الذي ارادوه في المبني ثم ان كان
الاصل في مثل ما ذكر من المصادر والاسماء المشتقة عمله الفعل يكون
الاستحقاق اصليا وواجبا وان عمله الاسمي كما فعله مولانا سعدي چلبي
في حاشيته تفسير البيضاوي عن ابي حيان يكون الاستحقاق عرضيا فافهم
حاشيه امتحان

ف ١٧
قوله واما نحو تأبط شرا اشارة الى سؤال مقدر ناشئ مما سبق وهو ان
مفعوليته شرا في الاصل يقتضي كون اعرابه محليا لان اشتغال آخره بالحكاية
يقتضي كون اعرابه تقديريا فالمختار ما اجاب بقوله فالمختار الخ
حاشيه امتحان

ف ٨
قوله اي كلمة فسره بها ليشمل التعريف جميع انواع المبني من الكلمات لان
بعضه حرف وبعضه فعل وبعضه اسم كما سيجيء وفيه مثل ما سبق ان الجملة
خرج بهذا التفسير عن التعريف م ل

ف ١٦
قوله اي لا بسببه اشارة الى ان الباء سببية وانما قال المص لا بعامل و
لم يقل بلا عامل لانه يفهم منه ح ان حركة المبني بسبب عدم العامل وليست
كذلك كما اشار اليه الشارح بقوله بل بان الاصل الخ فالمقصود سلب
سببية العامل لا اثبات سببية عدمه م ل

ف ١٢
قوله فالمختار عنده مذهب الزمخشري واجيب بان ذلك الاختيار في
الاسم وعدم الحكي ليس باسم كما عرفته حاشيه امتحان

(ما) كلمة (كان حركته وسكونه) اي حركة آخره وسكونه (بعامل) اي بسببه بواسطة او بدونها فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشيء على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين للمبني والمعرب بالحروف مع انهما مذكوران في الاقسام الا انه اراد التنبيه على انحطاط رتبة ما بالحروف بعدم جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره في الاقسام وانه لو اراد الشمول لهما وزاد وحرفه بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب بالحروف لما مر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده فحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة له في المبني حتى يراد بهذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى وانما ترك تعريفي ابن الحاجب لعدم حصول الغرض الاصلي من التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات فيعلم ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفيه لا يفيدانه مع اختلالهما في نفسهما لانه اطلق المركب واراد جزئه والمركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة الى التفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة ويضبطهما بالوقوف على الاستقراء في الجملة واحال تمامها على تفصيل المبنيات وانما عدل عن تعريفي الجمهور وهما ما لا يختلف آخره وما اختلف آخره به لايهام ان الاختلاف وعدمه حكم المبني والمعرب المرتب عليه من حيث هو مبني وليس لذلك اذ حكمه واثره المرتب على بنائه ثبات آخره على هيئة مخصوصة ولذا عرفه

والمراد بسببية العامل مجرد دخوله عليه سواء كان سببا لورود معنى مقتض للاعراب كما في الفاعلية ونحوه او لا يكون كذلك كما في دخول حرف الجر الزائد وقد اشير الى ذلك بايراد لفظ العامل بالتنكير. انولي

قوله بالحروف متعلق بالمبني والمعرب على التنازع فالمعرب بالحروف ظاهر مما سبق والمبني به بعض المنادى كما في يا مسلمان ويا مسلمون. م ل

٧ ان هذا التعريف انما يشمل المبني على الحركة والسكون ولا يشمل المبني على الحروف مع انه داخل في الاقسام ولعله قصد به تعريف النوع الاول فقط ولم يلتفت الى الثاني للاشارة الى الاكتفاء به. انولي

١١ قوله وهو معرفة الافراد يوهم ان الغرض من تعريفي المص وتعريفي ابن الحاجب سواء وليس كذلك لما مر من ان غرض ابن الحاجب من تعريف المبني معرفة المبني من الاسم وكذلك من تعريفه للمعرب معرفة المعرب من الاسم لا مطلقهما وان غرض المص معرفتهما مطلقا ولهذا ولما ذكره الشارح تركهما لانه لا تدافع بين النكات وفي عدم حصول هذا الغرض بتعريفي ابن الحاجب امر فتذكر. م ل

ولفظ المركب يطلق على شيئين على احد الجزئين اي الاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر او الاجزاء الاخر كما يقال في ضرب زيد مثلا ان زيدا مركب الى ضرب وضرب مركب الى زيد فهما مركبان ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما يقال مثلا لاحد الكفين هو زوج الآخر ونقول لهما معا زوج ومراد المص المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب من الاسماء لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المص يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال اللفظ فيما هو غير المعنى المقصود اظهر. رضي الدين

حيث قال الفاضل الجامي في تفسير قول ابن الحاجب الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب انما فسر به لئلا يخرج عن تعريف المعرب غير المنصرف واسم الفاعل فانهما شابها بالمبني الاصل اما غير المنصرف فشبه الماضي والمخاطب في تحقق الفرعيتين واسم الفاعل لشبه الماضي في وقوعه موقعه وفي دلالة كل منهما على الحدث فجعله مؤثرة اذ فيهما في تعريف المعرب

المطرزي بما عرفه المص بعد تعريف المعرب بالاختلاف (والمبني) مطلقا ولم يشير لتقابل بنوعين ردوه الى المعرب من اول الامر (على نوعين مبني الاصل) اي مبني هو الاصل (ومبني العارض) اي مبني هو العارض (والاول اربعة اشياء) قدمه لكماله في الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر (والماضي) قدمه لكون الامر مختلفا فيه (والامر بغير اللام عند البصريين) فبني لا غير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر (والجملة) من حيث هي هي اخرها عن الجميع لكون بنائها مختلفا فيه واعتباريا اذ قد يوجد في جزئها الاعراب ووجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها على المستقل المطابقي واعراب المضارع المبني لانه التامة وهي مفقودة فيها ايضا كما لا يخفى (والثاني) ايضا (على نوعين لازم وغير لازم واللازم منها ما لا ينفك عن البناء) اصلا (وهو) اي المبني اللازم (المضمرات) ووجه البناء الاستغناء بدلالة صيغ اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة على المعاني المقتضية عن دلالة الاعراب عليها المترجح الفرق بين وصيغة هذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المفسر وقيل كونها على لفظ حرف الخطاب والتفصيل (واسماء الاشارات) قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى حرف لكن لم يوضع لها حرف كما فصل الرضي وقيل لان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه باعداه وقيل لاحتياجها الى القرينة الرافعة لابهامها وهي الاشارة الحسية والوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق (والموصولات) ووجه البناء

١٨ المطرزي صاحب المصباح من النحو وشارح مقامات الحريري وهو على صيغة المعلمي بضم الميم وكسر اللام وتشديد اللام والياء على ما حققنا من بعض الثقات وهو اقدم من المص ومن ابن الحاجب وان كانت عبارة الشارح توهم انه كان متاخرا من المص ويدل على تاخيره منه ابيان الشارح هذه العبارة في مقام الاستدلال حيث قال ولذا عرفه المطرزي بما عرفه وقد يوجد امثال هذه العبارة فانهم اراد. ١١٠

١٤ قالوا محل لا تتصف باعراب ولا بناء لان المتصف بهما كلمة والمص نظر الى انه ليس فيها موجب الاعراب من المعاني المختلفة والمشابهة التامة مفقودة منه وقد نقل الفاضل العصام عن حواشي المتوسط للسيد السند ان البعض عدها منه واصطرب كلام الرضي في مواضع من كتابه فعرف المبني المطلق ما لا يكون فيه موجب الاعراب او ما يناسبه مناسبة تؤثر في منع الاعراب. فتح الاسرار

١٧ قوله اي مبني هو الاصل اشارة الى ان الاضافة اضافة العام الى الخاص وان كان من وجه فيكون من قبيل شجر الاراك لا من قبيل خاتم فضة لانه لا معنى لكون المضاف اليه اصل المضاف هنا. م ل

٩٢ قوله لعدم دلالتها اي دلالة الاربعة اما الحرف فلا يدل على المستقل اصلا واما الماضي والامر بغير اللام فيدلان عليه لكنه لم يكن مطابقيا بل تضمنيا كما مر في اول الكتاب واما الجملة فتدل على المستقل المطابقي لانها وان دلت على النسبة التي هي غير مستقلة لكن معناها المطابقي وهو النسبة وطرفاها مستقل لدخول ما يحتاج اليه النسبة وهو طرفاها في معناها المطابقي بخلاف غير الفعل كما مر فلا تشمل العلة المذكورة الجملة بل وجه بنائها كمال استقلالها وعدم شمولها من حيث هي هي الربط بالغير وهو الموعود فيما سبق في تحشية ما علقه على الاسمي. ب شافع

٦٦ قوله واعراب المضارع جواب عما يقال ان المضارع ليس بمبني مع انه لا يدل على المستقل المطابقي فيجري الدليل فيه مع تخلف الحكم وحاصل الجواب ان وجه البناء عدم توارد المعاني مع المشابهة كما ان وجه الاعراب توارده او المشابهة وفي المضارع وجه البناء مفقود ووجه الاعراب موجود وفي سائر الافعال وجه البناء موجود ووجه الاعراب مفقود. م ل

٢٢ وهو الحضور وعدم الذكر في الضمير والنقص في الحرف. سهلهد

الشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير ووضع بعضها وضع الحرف (غير اي وايّة فانهما معربان) ما لم
يحذف صدر صلتها لالتزامهم فيها الاضافة المرجّحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وخمسة عشر
لعدم لزوم الاضافة فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجي ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجّح
جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر لتأكيد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف
منوي فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى ثم لننزعنّ من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا وينبغي ان يستثنى منها ذان من اسماء الاشارة وتان تثنيتها لان المختار عنده كونهما معربة وبين
وجهه في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما اراد ان يجعلوا كله على وتيرة واحدة
من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر مع بنائه في غيره كما سيجي (واسماء
الافعال) بناؤها لمشابهتها المبني الاصل اعني الماضي والامر في المعنى وللفعل الذي لا اصل فيه البناء
لعدم موجب الاعراب كاف بمعنى اتضجّر واوّه بمعنى اتوجّع واعراب المضارع عارض بسبب
المشابهة التامة المفقودة فيهما كذا في الامتحان (وقد سبقت) هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء
الافعال فلا حاجة الى ذكرها (وما) اسم (كان على) وزن (فعال) حال كونه (مصدرا)
معرفة (كفجار) بمعنى الفجرة او الفجور (او صفة نحو يا فساق) ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة
(او علما للمؤنث نحو حذام) اسم امرأة فبني بناء هذه الثلاثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة لفعال
بمعنى الامر المشابه في المعنى للمبني الاصل ورده المصرح بان جهتي المشابهة مختلفان فلا ينبغي قياس

قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد انما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد
النقض بكم رجل فانه قد يجب ما بعد كم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى
المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يلزمان فانه
قد يضاف الى الفعل وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم
التمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة
كالمقطوع عن الاضافة اذ الاضافة الى الجملة في الحقيقة اضافة الى مضمونها
وهو غير مذكور صريحا فكانه في حكم المقطوع عن الاضافة قال الشيخ الرضي
انما التزم في اي الاضافة لان وضعها لبعض بعض من كل فاذا اخذ
المضاف اليه فان لم يكن مقدرا لم يجز وان كان مقدرا بني على اعرابه
عبد الغفور

قوله لما سيجي وهو لزوم اضافتها الى الجملة وما اضيف اليها فهو في
الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف فدم ل

لانها مضافة الى الجملة وما اضيف اليها مضاف الى مضمونها في الحقيقة وهو
غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولهذا بنيت كالغايات احمد ماري

ان قلت قد تقرر ان هذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى مع
حذف صدر صلتها فان كثرة الاحتياج لا ترفع المنافاة وعلى تقدير رفع
المنافاة كان ينبغي ان يبنى مع قطعها عن الاضافة لازدياد الاحتياج
قلنا قد تقرر ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء واي اذا كانت مضافة
لحذف صدر صلتها تبقى في صورة المضاف الى الجملة او قلنا ان المنافاة انما
بالسوية واي مضاف الى المفرد عند حذف صدر صلتها سالمي عبد الغفور

فانه مبني على الضم والموصول مضاف الى ضمير الشيعة واشد خبر مبتدأ محذوف وهو
هو والجملة صلة ايهم واي مع صلته منصوب المحل على انه مفعول لننزعن اي
لننزعن الذي هو اشد على الرحمن عتيا احمد ماري

قوله عاما اي لكل الاسماء مبنية ومعربة لكون التثنية فيها بالالف والياء
والنون بلا تخلف بخلاف المفردات والجموع اه

ك في قول لجيم بن صعب

* ولولا المزعجات من الليالي * لما ترك القطا طيب المنام *
* ولا تسمع مقالات النساء * ولا تجلس مع اصحاب الموالي *
* اذا قالت حذام فصدقوها * فان القول ما قالت حذام *

فيابي المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد المعرفة كما سيجي فان قيل لم تعتبر العدل جهة
المشابهة كما اعتبر البعض قلت لان قياس المساواة لا ينتج باعتباره ايضا ولانه لم يرض به الرضي
حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل
معدول ان لا يخرج [illegible] لكنه [illegible] عن الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا
داع للعدل عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما اورده الفاضل العصام بان خروج فعال من الفعلية
اليها كخروج ثلاث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادّعى في
هذه الثلاثة العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز ترادف
لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادّعى العدل المقدر لاضطرار وجود
مبنيا الى ذلك كما في منع صرف عمر فما دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت وان
قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف (عند اهل الحجاز) فيبنى للاجبر وهو معرب عند بني تميم الا ما
في آخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص على الامالة لاستيفاء ذوات
الراء والمصحح لها الكسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير
فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة قال المصرح وفيه
ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء في مناسبة
مبني الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون للقا ما ذكروا الكفاية الآن جعلوا هو ضعيف

وهو ما تركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا
ا مساو لب وب مساو لج فانهما يستلزمان ان ا مساو لج
لكن لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة غريبة وهي ان كل مساوي المساوي مساو
ولذلك لم يتحقق ذلك الاستلزام الا حيث تصدق هذه المقدمة كما في
قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لج فا ملزوم لج لان
ملزوم الملزوم ملزوم تصديقات

فظهر ان قياسه على خروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد كان قياس
الفاضل العصام عليه مع الفارق لعدم الدليل في الاول ووجوده في
الثاني لان تكرار المعنى يدل على تكرر لفظه كما تقرر في محله حاشية محمد

مثل ثبوت الفجرة وفاسقة لا يدل على كون فجار وفساق معدولين عنهما
اذ من الجائز ان يكونا مترادفين كذا في حاشية الاسمان

وما استدلوا عليه في غاية الضعف فالاولى ما قاله الشيخ الرضي وهو ان
قسم المصادر والصفات مبني لمشابهته لفعال الامري زنة ومبالغة
اذ في الكل مبالغة عبد الغفور

قوله ان قدر اما على صيغة المجهول فالضمير راجع الى العدل المذكور في
ان ادعي العدل او على صيغة المعلوم فالضمير راجع الى البعض ١١٠

الا كون هذا الوزن مبنيا عند كونه مصدرا او صفة اتفاقي وكونه
مبنيا عند كونه علما للمؤنث انما هو عند اهل الحجاز سواء كان في
آخره راء او لا واما عند بني تميم فان كان في آخره راء فهو عند اكثرهم
مبني ايضا وان لم يكن فيه راء فهو معرب عندهم الوكي

قال في الصحاح في باب الميم والاشعار جاءت على الكسر كقوله اذا
قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام بكسر الميم في موضع
رفع لكونها على زنة فعال بمعنى الامر وقد عدوا من المناسبات الموجبة
للبناء المشاكلة وضبط صاحب المفصل انواع المناسبة الموجبة للبناء
بانها ما تضمن الاسم معنى مبني الاصل كاين او شبهه له كالمبهمات المشابهة
للحروف في الاحتياج او وقوعه موقعه كنزال او مشاكلة لما وقع كفجار
او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى فانه واقع موقع كاف ادعوك المشابه

لا يبلغ درجة الايجاب الآن ينضم ما ذكرنا والكثير للاصل دون الضميمة (ولا صوت وهو) اى الصوت فى عرف النحاة (كل لفظ حكى به صوت) اى لفظ غير موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء كان للحيوانات او للجمادات (كغاق) والحكاية اما بنفس المحكى عنه نحو قال زيد غاق او نح اواخ واما بما يشبهه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص الحكاية بآخر القسم الثانى وهم لشمولها للكل معنى وحكما والغرض الاصلى من النحو معرفة التراكيب فاذا اخرج او وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه لم يحصر المبنيات فيما ذكر والتذييل بانه ح اسم لا صوت بعد تسليم الاول مردود بان الصوت فى عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكى وبهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم وغيره الكلمة وهو ما يصوت به للحيوان او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعبير بانه يعبر القسمان شيئا واحدا سيما اذا الثانى تفسير الصوت والداخل فى الاول حكايته ثم قال الوافى سبب بناء الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الشيخ ان كون غير المركب موقوفا وهو ايضا نحو ال الكتاب فى نحو زيد مع امتناعه نحو ابن وفى المحكية كونها حكاية عنها وفيه ما فيه من جهتين والذى يتعدى له لما تعذر الحكاية على الصوت بنفسه قصدا وغاية المشابهة تنعدم الاعراب لئلا ينتقص وتحريك آخر نحو غاق فى التركيب بالكسر لالتقاء الساكنين فاعرابها تقديرى ذكره فى الامتحان فتقدم هذا

الحكاية هو اجراء اللفظ على استيفاء صورته الاولى وقبل الآن الى آخره اه والقا

والغرض من التفسير بقوله اى لفظ تصحيح التعريف بتخصيص الصوت لئلا يشمل مثل زيد فى قولك قلت زيدا وغير ذلك مما يحكى كذا استفيد

قوله غير موضوع للمعنى لان الحيوانات العجم والجمادات ليست من اهل الوضع فلا معنى لوضعه للمعنى قوله بدلالة تنكيره الذى هو للتحقير واختياره على اللفظ لعدم صدق تعريفه على اصواتها كما سبق وما يحكيها الانسان مطلقا لفظ يشبهها فلا معنى للوضع فيه ايضا وانا لا نأتى بها لاعتباره فى مقام الافادة سواء كان ذلك الصوت للحيوانات انسانا او بهيمة خاسه امتحان

قوله قال زيد غاق بالبناء على الكسر وقد ينون بتنوين الالحاق اى الحاق ما لم يكن كلمة بالاسم وهذا لا ينافى البناء وقال الرضى والفاضل وعدم ذكر هذا التنوين فى اقسامه اما للقلة او لان مرادهم بالتنوين هو التنوين الذى يوجد فى الكلمة وقد عرفت ان مثل غاق ليس بكلمة بل اجرى مجراها واخذ حكمها فى الاستعمال تم

يعنى ان اخراج الاصوات التى وقعت فى التركيب وادخال قيد البهائم الذى لم يدخل فى التعريف حيث ذكر للتمثيل غير معقول مع انه ح لم يحصر المبنيات فيما ذكر اه

قوله بآخر القسم الثانى وهو ما يكون مشابها للمحكى عنه وآخره اى آخر القسم الثانى ما كان من غير تركيب كما اذا قلت غاق قاصدا الخ تم

قال ابن الحاجب يحكى به صوت او صوت به كصوت بهيمة او طائر او غيرها وليشبه انسان يصوت غيره كما يتعمد بعض الصبيان من غناء العصفور ليتأتى صيد الصيد وليس المراد به حكاية الصوت ونحو غاق صوت الغراب لانه اسم لا صوت ولاستواء القسمين فيه حيث قيل اجتماع صوت الحمة البعير فتصير القسمان قسما واحدا هندى

قوله بعد تسليم الاول مردود اى بعد تسليم كونه اسما مردود وعدم كونه صوتا وفى تعبيره ببعد تسليمه اشارة الى ان فيه منعا فان الشريف يقول بان افادة اللفظ نفسه ليس يستند الى الوضع فاذا اريد باللفظ نفسه لم يكن بعد الاعتبار مثلا من فى قولك من حرف جر ليس باسم فالصوت بوقوعه فى التركيب لا يكون اسما تم

القسم من المبنى ليس كما ينبغى (او صوت به للبهائم كنخ) بفتح النون وكسر الخاء المعجمة وبجمع تشديدها وبسكونها مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل فى اسماء الافعال وارتضاه الرضى ورأى انه لكون ادخوله فى تحديدها كما اقر والا منع فلا وجه لعدم هذا القسم قسما من المبنى على حدة وذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال فيه ايضا بعض قسم ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع صادر عن الانسان دال على معنى بالطبع كاخ عند الاعجاب وقول المتندم واه للتوجع واخ للسعال وهذا القسم ليس بكلمة وحكم آخره ما يقتضيه الطبع فاذا حكى دخل فى القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قال او صوت به للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل وجعل ذكر البهائم وجعلها علة للتصويت على سبيل التمثيل تكلف لا مزكيه فى مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف (وبعض المركبات) اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقى على حاله كخمسة عشر فالمراد ببنائه جزئيه وهما كلمتان (وهو) اى ذلك البعض (كل كلمتين) فى الاصل او فى الحال فيشمل ستة اقسام (ليست احديهما عاملة فى الاخرى) فى الاصل سواء كانت الاولى مما لها اعراب اولا احترازا عن مثل تأبط شرا ومثل عبد الله ومثل من زيد ولن زيدا العلا ما اذ كل منها يحكى اعرابه تقديرى وينبغى ان يقول السمين كما فيما سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقول ولا معرفتين قبل العلمية للاحتراز عن مثل زيد قائم ومثل حيوان ناطق علمين لما مر بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة لكان اصوب (جعلتا اسما واحدا) بان جعل مجموعهما علما او الاخرى معنى

والحاصل ان الاصوات قسمان محكية سواء كانت الحكاية بنفس المحكى عنه او بما يشبهه وهو اعم من ان يكون بالتركيب اولا وهذا القسم على مذهب الجمهور اسم مبنى ومعرب باعراب تقديرى على رأى المص وغير محكية وهو قسمان على رأى الجمهور ما صوت للبهائم وما صدر عن الانسان ودل على المعنى بالطبع واما على رأى المص والرضى والبعض فالاول من الثانى من اسماء الافعال لا الاصوات والثانى من الاصوات بالاتفاق فليس بكلمة وحكم آخره على مقتضى الطبع الا وقت الحكاية فانه فيه اسم مبنى على رأى ومعرب تقديرا على اخذ المص ايضا فتدبر خواجه زاده

وتمام البحث هنا ان الاصوات الجارية على لسان الانسان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل مثل واها للتعجب وحكمها حكم المصادر اولم تلزم وصارت اسم فعل مثل صه ومه فحكمها حكمه واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه من كونها اصواتا ساذجة وهى اقسام منها ما يعرض للانسان عند عروض معنى كالندامة والتعجب والوجع والسرور كوى واخ وآح فهذا لانها على مقتضيها طبيعة فليست بكلمة ومنها ما يجرى على لفظ الانسان كما اذا قال غاق قاصدا الاصدار ما يشبه صوت الغراب وهو ليس بكلمة ايضا وكما اذا قال زيد او الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قال زيد عند التعجب او الندم وى او عند الاناحة البعير نخ وهذه مبنية كما سبق لكن من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية لها ومنها ما يصوت به للبهائم وقد سبق ايضا فى الاسرار

اقول نعم لكن لما لم يقع هذا الصوت فى التركيب كان خارجا عن البحث ولذا لم يعتدوا لخروجه عن الصيت المعدود من المبنيات واشار المص بقوله ليس بكلمة الخ حاسه

قوله وذكر البهائم التى فى المتن على سبيل التمثيل تكلف بان يقول او صوت به للبهائم مثلا قوله وجعلها علة للتصويت اى جعل اللام فى للبهائم التى فى المتن تعليل لصوت ايضا بان يقول او صوت به لاجل البهائم مثلا على سبيل التمثيل لمحرر محرره

قوله ومنها ما بقى على حاله ولم يصر اسما واحدا فهو كلمتان بلا خلاف فظهر بهذا ان ابن الحاجب لم يصب فى قوله اسم حاسه امتحان

واحد (فان كان الثاني صوتا بنيا) اي الجزآن اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من الاسم فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب وهذا سلوك مسلك الغير والا فقد مر ان الصوت عنده ان ليس مبنيا قبل الكتابة ووجدها معرب باعراب تقديري (وكسر الثاني) عند الوصل لالتقاء الساكنين وكون الكسر اصلا في التحريك (وفتح الاول) للخفة (نحو سيبويه) معناه قبل العلمية الرائحة الطيب وهو التفاح او الرائع اي الواجد ريحه سمي به امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه ولكثرة شمه اياه (وان لم يكن) الثاني (صوتا بني الاول على الفتح) لما مر (ان كان آخره حرفا صحيحا نحو بعلبك) اسم بلد بالشام مركب من بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد بكسر اي زحم او من بك عنقها اي دقها (وحضرموت) اسم بلد وقبيلة وهما اسمان في الاصل جعلا اسما واحدا (وعلى السكون ان كان آخره حرف علة) لثقل الحركة عليها من حيث هي حركة وان كانت خفيفة (نحو معدي كرب واعرب الثاني) حال كونه (غير منصرف) للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب وغير المنصرف انما هما المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاعراب والمنع ظاهرين فيه واخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا او تجوزا (على اللغة الفصيحة) متعلق بالبناء والاعراب معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا وتقديرا على حسب العوامل وقيل يجوز في مثل معدي

قوله باعراب تقديري اقول نعم لكن ليس كونها معربا باعراب تقديري على الاطلاق بل على المشهور ولذا قيد المص كونه معربا بقوله على الاشهر في آخر الموضع الثالث من مواضع اعراب التقديري وقال الشارح في وجهه وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح به في الامتحان انتهى فظهر من قوله هنا انه اختار ما هو غير مشهور وهو كونه مبنيا وليس في كلامه ما يدل على انه غير مختار عنده فلا يلزم سلوكه مسلك الغير كما سبق

لقب عمرو بن عبد الرحمن قبيل عمرو بن قنبل الحارث وقد اخذ العلم عن شيخه خليل ابن البصري وهو املى كعبا منه واعلم الناس في النحو واما سهم فيه قيل في حقه كان النحو وحي اليه ما سبقه مثله من قبله وما لحقه من بعده مركب من سيب وهو التفاح في اللغة الفارسية ومن ويه وهو الصوت بني الاول لوقوعه في الوسط وبني الثاني لكونه صوتا اجري مجرى الاسماء المبنية اما فتح الاول فللخفة واما كسر الثاني فلانه اصل في تحريك الساكن زبده

والبعل في اللغة الزوج ثم سمي به الصنم الذي كان عبده اهل هذه البلدة في الجاهلية والبك في اللغة الدق وكسر العنق ثم ركبا احدهما مع الآخر وجعل المجموع اسما للبلدة المعروفة من بلدان الشام شرح المصباح

قال ابن الخباز هو اسم رجل وكان اسمه عبد النور فبحوم في معركة فقيل حضرموت وفي الصحاح اسم بلدة وقبيلة ايضا وهما اسمان جعلا اسما واحدا ان شئت بنيت الاسم الاول على الفتح واعربت الثاني باعراب ما لا ينصرف وان شئت اضفت الاول الى الثاني واعربته كما تقدم انتهى شرح المفصل

المعدي اسم مفعول من عدى يعدي فهو معدوي فلما قصدوا التخفيف جعلوا الواو ياء لانه اخف ثم كسروا ما قبلها لاجل الياء فصار معدي وهو في اللغة المقصد ثم جعل علما للانسان شرح المصباح

المشهور ان كرب بكسر الراء كما في الصحاح لكن في شرح الخلاصة علم للامام المرزوقي روي انه الاعرابي قال المعدي كرب لمن له العفو والكرب الفساد فالمفهوم منه سكون الراء كذا نقل عن الفاضل العصام ١١٠

قوله انما هما المجموع اي مجموع الجزئين وعلى هذا نحو بعلبك وامثاله من المبني باعتبار جزئه الاول فقط لا باعتبار نفسها ولذا عدت من غير المنصرف من انواع المعرب وذكرت في بحثه كما ذكرت هنا تأمل

كرب بفتح الباء واسكانه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها له بالمضاف اليه في الصورة فيجر مع منع الصرف على رأي ان قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكربة وبك اسم للبقعة فيقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلاث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلاث ومع الصرف على رأي آخر ان قدر انه اسم للمذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم للمكان او صاحب البلد فيكسر الكاف في الاحوال الثلاث ويبني الثاني ايضا على رأي تشبيها له بخمسة عشر ووجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس مضافا في تركيب اضافي بمجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صالح للسببية للبناء اذ المعرف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير مبنيين وان قياس المساواة غير منتج فيه كما مر (وان لم يجعلا) اي الكلمتان (اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا) عاطفا او جارا (فان لم يكن الاول لفظا اثنين بنيا) اي اللفظان او الجزآن قيل اما الاول فلوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال المصرح وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سيجيء بيانه والذي عندي ان المعتبر للجزئين على ما يجيء ايضا بيان ونسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور (على الفتح ان كان آخرهما حرفا صحيحا او على السكون ان كان آخرهما حرف علة) لما مر (نحو احد عشر واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلاث عشرة وحادي عشر

قوله ان قدر يفهم منه ان فيه تقديرا آخر على هذا الرأي وليس كذلك الا ان يكون ان بفتح الهمزة مصدرية والجار محذوفا اي بان قدر الخ وما ذكر هنا من وجه الصرف وعدمه ما ذكره المص في الامتحان والرضي من ان وجه الصرف عدم شرط التركيب المانع من الصرف وهو عدم الاضافة وقد وجدت هنا ولو صورة ووجه المنع التركيب الصوري مع عدم الاضافة في المعنى فالمانع من المنع هو الاضافة الحقيقية لا الصورية ولا يذهب عليك ان الجزء الثاني مركب من الغير بخلاف المجموع والمانع من الصرف هو المركب من الغير فليعد هذا من وجوه ضعف هذه اللغة تأمل

قوله على ان التشبيه بخمسة عشر وقوع الثاني عقيب الاول وخمسة عشر شابه بالجزء في المعنى فتختلف جهتا المشابهة تأمل

قوله فيه انهما كلمتان بلا خلاف قال في حاشية الامتحان في تعريفه وكلمة الكلمة هنا هو بمنزلته ويجيء نظيره في المضارع فلا يرد عليه ما اورده بقوله فيه الخ وقوله كلمتان بلا خلاف فيه ان ابن الحاجب والرضي والفاضل الكافي والمحشين ذهبوا الى ان نحو خمسة عشر كلمة واحدة وحتى اسم الآن يكون بمعنى بلا خلاف بعد كونه محلا للخلاف كما في قوله تعالى لا ريب فيه ولو قيل انه المعول بعد خلافهم لكان خارجا عن الانصاف منه عفي

قوله لدلالة جزء اللفظ الخ ولقائل ان يقول لا نم هذه الدلالة لان المراد بالعدد المركب مرتبة واحدة من مراتب الاعداد سواء كان العاطف مذكورا كخمسة وعشرين او غير مذكور كخمسة عشر من غير ملاحظة معنى العطف ومن غير ملاحظة معنى الخمسة بلفظها ومعنى العشرين والعشرة باحد اللفظين فيكون العدد المركب بالواو او بلا كلمة واحدة كعيون تاطو علما لشخص معين من الالف

وايضا يلزم الخ ويمكن الجواب عنه ايضا ان مرادهم بانحصار سبب البناء انحصار سبب البناء الحقيقي لا مطلق البناء الحقيقي يكون في آخر الكلمة كالاعراب كما يدل عليه تفسير الشارح في تعريف المبني تذكر والمبني حقيقة مجموع خمسة عشر والبناء المسند الى الجزء الاول بناء حكمي لعدم تبدل آخره باختلاف العوامل منه عفي

اما الاول فلكونه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا فلم يحتج الى سبب البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل التركيب سلمه

وحادية عشرة) والزائد عليها انتهيا (الى تسع عشرة وتاسعة عشرة) يريد به ما دون العشرين

وفوق العشرة سواء اريد التعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول

ظاهر لا في الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسم على

صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا

صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد لا العدد وعطف

الثاني لفظا على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق هي منه ثم حذف العاطف في نحو

حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد (ونحو هو) اي فلان (جاري بيت

بيت) اي ملاصقا بيني وبيته او بيت منه منتهيا الى بيت مني او ملصق بيته بيتي يعني به الجار

القريب (و) هو (بين بين) اي وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشيء بين بين اي بين

الجيد وبين الردي اشار بهذا الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد (وان كانت الاولى لفظا اثنين

بني) اللفظ (الثاني) لما مر من التضمن (واعرب الاول وحذف نونه) قيل لما حذف العاطف كان

على صورة المضاف فحذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة عشر كالا يخفى وقيل اجراء

لباب التثنية مجرى واحد وهم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للايجاز

المطلوب والتباس المحذوف وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا

يجمع اثنان مع النون لا يجمع مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثني عشرك وجواز ثلاثة عشرك

١٧ وتضمن الحرف ظاهر في ثلثة عشر واخواته لان المعنى ثلثة وعشر وغير ظاهر في حادي عشر واخواته لانه لا يصح ان يقال المعنى حادي وعشرة فالوجه انه كان في الاصل احد عشر فارادوا ان ياخذوا من الجزئين اسم فاعل ليدل على واحد من مرتبة معينة ولم يتيسر لان فاعلا لا يسع جميع حروفهما وفي اخذ بعض من كل مظنة التباس فاخذوا من الاول ليدل على المقصود من اول الامر فكان متضمنا لمعنى حادي عشر واحد من احد عشر واقع بعد العشرة فاعتبر هكذا في اخواته شرح الاسرار

١٤ ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس فاختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاحذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر المشروط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه تواند صاحب

١٤ ولم يكن بناء اسم الفاعل منهما مع بقاء حروفهما لان لفظ اسم الفاعل ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين المركبين اكثر من ثلثة و مع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الآخر نحو ثالث في ثلثة عشر مثلا او ثالثش كان يلتبس كذا في الرضي ١٢

٧٤ فاصل قولك حادي ثالث عشر جاءني واحد من ثلثة عشر فثلثة عشر معطوف على ثلثة لا على واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة ثم عطفوا عشر مع ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه رضي الدين

٥٨ قوله وبقي اي لم يحذف في نحو حادي وعشرون كاحد وعشرين ليدل على المحذوف في نحو حادي عشر لخفاء التضمن فيه وانما بقي في نحو احد وعشرين مع ظهوره في مثل احد عشر لانه لو حذف فيه لحذف في مثل حادي وعشرون لانه لو اشتق من الجزء الاول من احد وعشرين مثلا حادي ليبقى على حاله الباقي كحادي عشر من احد عشر فلا يبقى الدلالة على التضمن الخفي ولانه لو حذف في مثل اثنان وعشرين الى تسعة وعشرين وركب لكان لجعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد في عدد الحروف تباعلان الاصل في الاسم الفعل ان يكونا على ثلثة احرف وذلك مستكره عندهم بخلاف نحو خمسة عشر كما سيجيء وبقي في احد وعشرين للاطراد فهم والمعنى اي معناهما واحد بلا فرق فعلم ان حادي عشر متضمن لمعنى الحرف معنى كما تضمنه احد عشر لفظا ومعنى

حاشيه امتحان

(نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وحفظ الكتاب) الآن نعنا

معرب كفلان وفلانة ودجن وبعضها ليس من هذا الباب كضمير الغائب انما لم يفرقوا بالا بهاء على

معناها اللغوي وهو ان تعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح فيه لانه يدل عليه لغرض كالابهام

على السامعين ونحوه غيرها بمعنى المكنى به (كم) اي من ذلك البعض (كم) وكم المعنيين

محتاجين الى التمييز ... (فتكون

للاستفهام) عن العدد (فينصب ما بعده على التمييز) حملا على مميز العدد الوسط فان خبر

الامور اوسطها والحمل على مميز احد الطرفين تحكم (نحو كم رجلا و) تكون (الخبرية) عن العدد

سميت بها وان كانت لانشاء التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييز بينهما (بمعنى التكثير فيجر

الى ما بعده نحو كم رجل) او رجال لانه نقيض رب ... تمييز العدد المفرد والمجموع

مجرور وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤهما لكونهما موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية

متضمنة لمعنى الحرف وحملت الخبرية عليها (وكذا) عطف على كم يكون (للعدد) وقد يجيء الغيرة ايضا

نحو حيث يوم كذا الناسي من يوم الجمعة مثلا (فينصب ما بعده على التمييز) لما مر في كم الاستفهامية

وبناؤها لكونها في الاصل وادخلت عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم

فبقيت على اصل بنائها (نحو عندي كذا درهما) فان في لا ... ان يذكر كاين ...

ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها اي وكاف التشبيه دخلت على اي فصار المجموع اسما واحدا مستباعا على السكون

قوله العدد الوسط من احد عشر الى تسعة وتسعين فان خير الامور اوسطها ولانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما كما في الف من الجانبي واما الوسط فلا يساوي شيئا منهما بل يتميز عنهما بالوسطية فلا تحكم ولدفع الالتباس بينها وبين الخبرية ولم يعكس لان الخبرية مقدمة اذ الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف مقدم على الوسط كما قال الفاضل العصام فافهم حاشيه امتحان للشارح

نحو كم رجلا ضربت وكم رجلا ضربته وكم ضربة ضربت وكم يوما سرت وكم يوما سرت فيه وكم يوما سرته وكم زمانا سرت وكم درهما اشتريت وكم ... ويكون للخبرية اي للخبر عن العدد الظاهر ... لا الاستفهام والخبر كما في بعض النسخ شرح الاسرار

عند الجمهور وعند الفراء مجرور بتقدير من والحق ان يظهر عند فصل التمييز يوجب الجمهور نصبه حملا على تمييز الاستفهامية لامتناع الاضافة والتوارد يسوغ الجر من المقدر ويجوز في تمييزها الافراد والجمعية شرح الكافية

فلتر ويجوز دخول من في تمييزها عند الزمخشري حيث جوز ان يكون كم خبرية او استثنائية في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وانكره الرضي في الاستفهامية قال لم يعثر عليه في استعمال ولا في كتب من كتب النحو ولكم استفهامية وخبرية صدر الكلام واعرابهما اعراب تمييزهما لو لم يكن تمييز في كلام استعمل فيه مع كم واشرنا اليه بالاضافة شرح الاسرار

ويجب النصب عليه ههنا ان كون مميز كم الاستفهامية منصوبا وجوبا اذا لم تجر الاستفهامية بحرف الجر واما اذا انجرت فيجوز في مميزه الجر ايضا قصدا الى التطابق بينهما نحو بكم رجل مررت قال الرضي والسيالكوتي وانه يدخل كثيرا من البيانية في مميز الخبرية ويجب دخول في مميزي الاستفهامية والخبرية اذا فصل بينهما وبين مميزيهما بفعل متعد واما دخوله في مميز كم الاستفهامية بلا فصل فقال الرضي فيه لم اعثر عليه في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن وانه قد يحذف مميزها لقرينة وان لهما صدر الكلام ولا يعترض صدارتها دخول الجار مضافا او حرف جر عليهما نحو غلام كم رجلا او رجل اشتريت ونحو بكم رجلا او رجل مررت فتكونان مجرورتين محلا وتكونان منصوبتين وجوبا بفعل او شبهه بعدهما لم يشتغل بضميرهما او بمتعلق ضميرهما.

آخره نون ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون (وكيت وذيت) بحركات التاء ولا يستعملان

الا مكررين بواو العطف يكونان (للحديث) اى للكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من

الامر ذيت وذيت وبنيا لكونهما عبارتين عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل (والكلمات

المتضمنة لمعنى ان والاستفهام) كمن وما وغيرهما وجه البناء ظاهر (على وانه) فانهما موبان

لما مر (وبعض الظروف) لان جميعها ليس بمبنى والمراد به اسم الزمان والمكان لا بما اعتبر فيه الظرفية

لعدم صحته فى مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المصرح ذكرهما لشبههما

بالظرف فى الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذى للحال

والصفة واما ذكر الكاف وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه (نحو امس) بنى لتضمنه

معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا فى تحريك الساكن

(وقط) بفتح القاف وضم الطاء المشددة فى اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم

القاف اتباعا لضمة الطاء وقد تسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضى المنفى فعله سابقا

راينه قط اى ابدا وبناء المخففة لكون وضعها وضع الحرف والمشددة للحمل عليها وقيل لتضمن

معنى الحرف لان معناها الى هذا الآن وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل ما فى استغراق النفى

(وعوض) بفتح العين وضم الضاد فى المشهور وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان

المستقبل المنفى فعله نحو لا اراه عوض اى ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة

٢٧
قوله عن الجملة التى عدت من مبنى الاصل على ما نقله الشريف عن بعضهم تنبيها لمناسبتها لمبنى الاصل ولو فى الجملة فالمراد بمبنى الاصل اعم مما فيه شبهة لما فيه من الاختلاف ونظيره ما سبق من كون المجاز مطابقيا وليس هذا بابعد من المناسبة له بالواسطة واما ما ذكره الرضى من الرد بان الجملة ليست بمبنية ولا معربة لكونهما من صفات المفردات فكيف يصح بناؤهما لمناسبتها لها ومن الجواب بانها من حيث هى لا تستحق الاعراب لعدم المقتضى والمفرد الواقع موقعها جعل كانه فى استحقاق الاعراب فبقى على البناء كما هو الاصل فى الكلمات لان المفرد لا يخلو عنهما فليس بمرضى لما مر ان هذا مذهب بوجوه ولزوم عدم انحصار سبب البناء فى مناسبة مبنى الاصل ولانه ينبغى ح ان يكون هذا من عداد الغير المركب لا كما ناسب على ان كونه من عداد الاسماء ممنوع ايضا اذ لو كان كذلك لاعرب اذا كان فى التركيب و ليس كذلك فاسمه امتحانه

٢٦
والمراد اسماء الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته فى مذ ومنذ وتشكل بكيف لانه اسم للحال والصفة فاما ان يراد بالظروف الظروف حقيقة او حكما واما ان يجعل ذكره كذكر خمال غيرا مر فى بحث اسماء الافعال واما ذكر غير ومثل وحسب فمن قبيل ذكر الشئ فى باب ما يناسبه لا محالة عصام كما فيه

امس الا ويد به قبل يومك فهو مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف فانه معرفة بدليل الآخر وقيل انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة وهذا ما ونعت معرفة قبل نكرته والذى يراد بالزمان الماضى فهو معرب يدخل عليه الالف واللام كان لم نحن بالامس ولا شبهاف ابو السعا

الامس هو اسم زمان موضوع لليوم الذى يليه اليوم الذى انت فيه او ما هو فى حكمه فى ارادة القرب شرح الكوامع

امس ليوم تقدم لا يومك وبناؤه عند الحجازية وعند بنى تميم معرب غير منصرف بنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا كان معرفة تقول فيه امس العابر وبنى على الكسر لان الاصل فى البناء السكون فلما كان العين ساكنا حرك اللام دفعا لالتقاء الساكنين شرح الاسرار

٤٤
وذلك لمناسبة بين الكسرة والسكون من حيث ان السكون اصل فى البناء والكسر ابعد الحركات من المفردات ولذا لا يدخل المضارع وغير المنصرف روح الشروح

كقبل وبعد بدليل اعرابه معها نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين والدهر ما يبقى على وجه الارض

(ومذ ومنذ) وبناؤهما لموافقتهما اياهما عرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا

بنى الثانى على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون لعدم اجتماعهما واذا لقى الساكن

يضم آخره للاتباع او لان اصله منذ بدليل انه لو سمى به يصغر على منيذ ويجمع على امناذ نبه لما

احتيج الى التحريك عاد الاصل نحو مذ اليوم فدمه على منذ لما مر وقيل ان بنائه لكون وضعه وضع

الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا النشأ ان منذ ليس اصلا له الا انه

يكون اصلا فى البناء سابقا عليه ولانه غالب فى الاسم ومنذ فى الحرف على ما حكاه الزجاج عن

النحاة لان الحذف لا يلحق الحروف ولا اشتباه فى ذلك كما لا يخفى على من له ادنى استعداد (واذا)

بنى للزوم اضافته الى الجملة وما اضيف اليها فهو فى الحقيقة مضاف الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا

فكانه محذوف كما فى الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله (واذ) بنى لما مر ولكون وضعه

وضع الحرف ولذا بنى على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم (ولما) قال الفاضل العصام فى

شرح التلخيص وهو لوقوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثانى مع الاول متعقبة المسبب مع السبب

المقتضى فيلزم من ذلك اتحاد زمانيهما وذهب ابن السراج وابو على وابن جنى وجماعة الى ان الزمان

مدلوله وانه ظرف بمعنى حين ورده ابن خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه مبنى على المبالغة

وقول سيبويه انما يكون مثل لو يحتمل الى انه مثله فى المضى وفى عدم العمل او فى عدم الظرفية وقال

١٤
المتابعة فلا تؤثر فى البناء وان عدم مجيئ غيره عندها او مجيئ عدمها يدل على كونه اعرابا وان مجيئ الفتح والكسر فيه لوجه يستدعى العدول عن الضم وتقدمه فيها للعلامة لا يعد حقا لكن يرد انه ح لا يكون من اللازم كالغايات فعده منه وافراده منها لا وجه له اللهم الا ان يقال وجهه شدة مناسبته لفظه فعده منه بطريق التغليب ويمكن ان يقال وجه بنائه بتضمنه معنى من والى كما ذكره فى شرح التسهيل فى وجه بناء قط وما قيل ان وجهه تضمنه لام الاستغراق فمردود لما قاله الفاضل العصام ان الاستغراق ليس معناه بل هو امر خارج من القرينة

ف ١٢
قوله تدبر اشارة الى ما مر فى بحث حروف الجر من ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغنى انه غير منقول عن العرب وقال الرضى ايضا نقلا عن صاحب المغنى ان قولهم منيذ وامناذ غير منقول عن العرب واما تحريك ذال مذ بالضم فى نحو مذ اليوم اكثر من الكسر فلا يدل ايضا على ان اصله منذ لجواز ان يكون للاتباع انتهى واما الى ما ذكره الفاضل العصام بقوله ونحن نقول تفسير قول النحاة انه لو سمى بمذ ولم يكن اصله منذ لشدد آخره لان القاعدة فى التسمية بثنائى آخره غير المدة واذا صغر مذ شدد فقيل مذيذ واذا جمع لقيل امذاذ فلما قيل منيذ وامناذ علم انه رد الى الاصل فى التسمية ولا يخفى ان فيه تطويلا اذ لو ثبت انهم جعلوه عند التسمية به منذ لثبت ان اصله منذ بلا حاجة الى التمسك بتصغيره وجمعه انتهى ويفهم مما ذكره الفاضل العصام جواب عما يقال انه لا حاجة فى تصغير مذ اسما الى التسمية به بل الاحتياج اليها فى تصغير مذ حرف جر كما تقرر فى محله وحاصل الجواب نعم لكنه لو لم يسم بمذ الكلم ولم يكن اصله منذ لم يعلم كيف يصغر تم ه

ف
مذ ومنذ لمعنى اول مدة معينة باضافتها الى الجملة السابقة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ويوم الجمعة سابق اول مدة عدم الرؤية فكانه مضاف الى الجملة السابقة التزم حذفها للعلم بها فيليه ح مفرد معين المراد كالمثال المذكور ومثل مذ يوم لقيتنى فيه او جميع المدة المعينة بالجملة السابقة على ما عرفت فيليه المقصود به العدد مثل ما رايته مذ يومان او ثلثة ايام وقد يقع مصدر او فعل او ان او ان فيقدر زمان مضاف الى احدها مفرد فى المعنى الاول وما يدل على العدد فى الثانى فتح الاسرار

٥٥
قوله والا كيف الخ اى وان لم يثبت ان منذ ليس اصلا لمذ بل ثبت ان منذ اصل له كيف يكون مذ اصلا لمنذ فى البناء سابقا على منذ فى البناء اقول لا بعد فى كون منذ اصلا لمذ فى الاشتقاق وكون مذ اصلا له فى البناء كما ان المصدر اصل

ابن مالك انه بمعنى اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة الى الجملة فوى القول بالظرفية

ولعل ميل المصرح الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء ما مر (ومتى) استفهاما او شرطا للزمان

(واني) استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما (وايان) استفهاما للزمان

(وكيف) استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت

وان كان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت (وحيث) للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثر اوجه البناء

فيه ما مر في اذا (ولدى) بالف مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق

ثم قال الفه تعامل معاملة الف على والى فتثبت مع الظاهر وتنقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن

قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصورا لا اصل لالفه سوى هذه الثلاثة (ولدن)

بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى اللام فيدفع التقاء

الساكنين بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد فيدفع الالتقاء بفتحه او كسره او كسر

النون او حذفه وهو ما اشار اليه بقوله (ولد) بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف فيه

بحذف النون من غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثماني لغات وعبارة المصرح تحتملها على

ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلاثة الاخيرة مبنية على السكون لان آخرها النون الساكنة

المحذوفة والمعتبر في البناء حال الآخر دون الوسط والقول بان الآخر فيهما منسي والمعتبر هو الدال

مردود بان المحذوف لعله لا ينسى نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين

كيف هو اسم مبني على الفتح والدليل على كونه اسما دخول حرف الجر عليه قالوا على كيف تبيع وانما بني لانه شابه الحرف شبها معنويا لان معناه الاستفهام واصل الاستفهام الهمزة وهي حرف وانما بني على الفتح طلبا للخفة وكذا اين والغالب فيه ان يكون استفهاما اما حقيقيا نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله فانه اخرج مخرج التعجب وكيف لها صدر الكلام وما له صدر الكلام لا يعمل فيه الا حرف الجر او المضاف

ابو البقاء

قوله كيف انت اي اصحيح ام سقيم بجعله للحال المحولة كما عند سيبويه او على الصحة ام على السقم بجعله للحال القائمة كما عند الاخفش جاسم اسماعيل

قوله كيف جئت اي اراكبا ام ماشيا واما ان كان ناسخا فتنصب على الخبرية ان كان ناقصا ككيف اصبحت اي اصحيحا ام سقيما وان متعديا الى مفعولين فثاني له ككيف علمت زيدا وان الى ثلثة فثالث جاسم اسماعيل

ويقع مفعولا مطلقا نحو كيف فعل ربك وقد يكون في حكم الظرف بمعنى في اي حال كقولك كيف جئت ابو البقاء

وطي يقول حوث وفي الثاء فيهما الضمة تشبيها بالغايات لان الاضافة الى الجملة كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر نعمي اللبيب

قوله اكثريا وقد يضاف الى المفرد مثل اما ترى حيث سهيل طالعا فمعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافته حيث مطلقا لا الى جملة ولا الى مفرد اندر وظرفيتها غالبة لا لازمة بل قد يكون مجرورا كقوله لدى حيث القت رحلها ام قشعم ومفعولا به كما في البيت السابق م ل

لغات لدن

لَدُنْ [illegible]	لَدْنِ [illegible]
لُدْنِ [illegible]	لَدْ [illegible]
لَدْنَ [illegible]	لُدْ [illegible]
لَدُنْ [illegible]	لَدُ [illegible]

بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن جرأهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى قيل تبنيت لوضع بعضها

وضع الحرف وحمل الباقي عليه ورده الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف ما كان يعرف انه

يكون في التركيب مبنيا لمشابهته للحرف فالوضع وضع الحرف لا يصلح ان يكون وجها للبناء

والفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصريف فيه فان وجوده بعد بنائه

كما هو الظاهر وقال الرضي لاستلزامها الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب

ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى تقدير من اذا لم يذكر كما قدره

الرضي (والكاف) الذي بمعنى مثل نحو * يضحكن عن كالبرد المنهم * اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافتها

(وعلى) بمعنى فوق نحو من عليه (وعن) بمعنى الجانب نحو من عن يميني (الاسمية) صفة للثلاثة الاخيرة

والقرينة على اسميتها دخول حرف الجر عليها لامتناع دخولها على حرف الجر (وغير اللازم) من النوعين

اربعة اقسام الاول (ما) اسم مطلقا (قطع عن الاضافة) بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ

لو عوض عنه فكانه لم يقطع عنها فيعرب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال

وفي الظرف قليل نحو قوله * وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات * والمعنى في الحالين واحد قال

بعضهم المحذوف منوي في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول (منويا فيه المضاف اليه)

اذ لو كان منسيا كما في الظرف يعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل ولم يسمع المنسي في غيره

(نحو قبل وبعد وتحت وفوق وقدام وامام وخلف ووراء) واسفل ودون ومن عل ومن علو

قوله لاستلزامها اي بنيت لدن ولغاتها لاستلزامها الخ ويذكر من كثيرا وقد تقدر واما لدى فلا دليل على بنائه لانه بمعنى عند وهو معرب هكذا في الرضي ويقال ان الدليل على بنائه ان لدى ولدن ولغاتها مشتركة في معنى عند الا ان لدن ولغاتها يلزمها الابتداء كما سبق فلدن شابهة لفظا ومعنى للا المشابهة للحرف صيغة بخلاف عند وهذا المقدار من المشابهة يكفي في البناء لانه نقل السالكوتي عن شرح المفصل انه بني لد لشبهه بالحروف وبني لدى لشبهه ما اشبه الحروف وان اختلفت جهات الشبه فانه لا يجز الا يرى ان نزال بني لشبهه بانزل وبني فجار لشبهه بنزال وان اختلفت جهات الشبه انتهى وكنت قائلا مثله في بيان بناء مثل فجار فتذكر اعلم ان عند اعم تصرفا من لدى فان عند يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حرزك وان كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد م ل

والكاف عطف على بعض الظروف لا على مدخول نحو كما لا يخفى اي المبني اللازم ما ذكر والكاف الذي بمعنى مثل نحو يضحكن الخ فتح الاسرار

فالكاف بمعنى مثل بقرينة دخول حرف الجر عليه لان حرف الجر لا يدخل على مثله وهذا عجز بيت قاله العجاج وصدره * بيض ثلاث كنعاج جم * والبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي البقرة والاسفال لعين البقر الوحش نعاج والجم الكثير يضحكن حيث عن بيض والمنهم الذائب

اوله

* ولا تلمني اليوم يا ابن عمي * عند الى الضحيا اقصى همي *
* بيض ثلث كنعاج جم * يضحكن عن كالبرد المنهم *

تمام البيت

* غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن قيض بيبداء مجهل *

تمام البيت

* ولقد اراني للرماح دريئة * من عن يميني تارة وامامي *

اوله

* فساغ لي الشراب وكنت قبلا * اكاد اغص بالماء الفرات *

قوله فيعرب كما يعرب ما لم يقطع اضافته قوله فساغ لي الشراب اي سهل

والابقاس عليهما بمعناها نحو يمين وشمال (ولا غير وليس غير وحسب) وجه البناء في الجميع المشابهة بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبراً للنقصان باقوى الحركات (والآن) عطف على ما ولو قدمه لكان اولى واظهر وجه البناء فيه تشبهه بالحرف في عدم التصرف بتنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة او حرف التعريف والظاهرة زائدة وعده من غير اللازم مبني على رأي من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله * كأنهما ملآن لم يتغيرا * والاصل من الآن حذف نون من وكسر نون الآن لدخول من عليه ورد بان هذا ليس بقوي لاحتمال كون الكسر بناء الآن الفتح أشهر واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال لا يعتد به لو ثبت الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت (و) الثاني (المنادى) وهو ما نودي بحرف النداء لفظاً او تقديراً نحو يا زيد و نحو يوسف اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سماء بلا تعسف بخلاف تعريف ابن الحاجب (المفرد) لا المضاف ولا المشابه به (المعرفة) قبل النداء او بعده (فانه مبني على ما يرفع) ذلك المنادى في غير صورة النداء لفظاً او تقديراً او محلاً (به) راجع الى ما الذي هو عبارة عن الحركة التي هي الضمة والحرف الذي هو الالف التثنية وواو الجمع وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية ومشابهته لها افراداً وتعريفاً في مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظاً ومعنى ذكره في الامتحان وهو المشهور واستبعده بعض الكل بمنع المشابهة بانه لا تعريف في كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفي في المشابهة والا لبنيت النكرة المفردة ثم قال والاشبه عندي ان بناءه لتضمنه معنى الامر

ف ١٥
ثم ان المضاف اليه المحذوف هو المستثنى وفي ليس ضمير عند الرضي فمعنى قولك جاءني زيد ليس غير كأنك قلت جاء زيد ليس الجائي الا كذا وعند الفاضل العصام ان غير في ليس غير ولا غير على نحو واحد ولكن في ليس ضمير والتقدير ليس غيره جائياً كما ان تقدير لا غير لا غيره جاء فلا لنفي الجنس وعند البعض حرف عطف فمعنى جاءني زيد لا غير جاءني زيد لا غيره فتح الاسرار

ف ٥٧
الآن فهو عطف على ما لو قدمه حصر جميعها او بعضه ويلزم اللام وظرفيته غالبة لا لازمة ولذا اخره الى هذا المحل ولو قدم على لا غير لكان انسب لكنه اراد ان يجمع جميع ما قطع عن الاضافة ظروفا او غيرها قال الفاضل العصام لم يذكر لعلة بنائه وجه يفضي الى القبول وقيل هو معرب لثبوت من الآن بالكسر فتح الاسرار

ف ٨٢
قوله بتنزع اللام متعلق بالمنفي اما قولهم الآن آنك باضافته الى الضمير وقولهم انا وانا كالآن فيهما ليس من قبيل هذا الآن بل بمعنى وقت مطلق يتقيد بالاضافة في المثال الاول واما الآن المبني الذي لا ينتزع لانه بمعنى الوقت الحاضر

ف ٦٦
آخره * وقد مر للدارين من بعدنا عصر *

لاحتياجه الى التعسفات لانه لا بد ان يجعل الاقبال اعم من الحقيقي و الحكمي بانه يعم للمتوجه بالوجه او بالقلب ليدخل مثل يا زيد لا تقبل لمعناه اقبل بقلبك ولا تقبل بوجهك ومثل يا زيد اذا كان مقبلا بوجهه وبان يجعل في حكم المتوجه في كونه سؤال الاجابة ليدخل مثل يا الله وبان ينزل اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم يدخل صرفه ليدخل مثل يا سماء للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه قاسم

ف ٧
لانه يا زيد مثلا في الاصل ... وان لم يعتبر غير النداء بان قطع منه حرف النداء لمرفوع معرب فلذلك قال على ما يرفع به باعتبار الاول

ف ٧
اما قبل النداء فيكون اسنادا يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه باعتبار ما كان

كقال واجيب وانما لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس بخطاب في الحقيقة فما يا سبب لامر وانما بني على ما يرفع به للفرق بين حركتي المنادى المعرب وحركة المبني وهو في الثاني كذا في الرضي هذا هو الاصل لا يعدل عنه ما لم يوجد للعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله (ان لم يلحق بآخره الف الاستغاثة او الندبة) هذا الشرط انما يفيد في الواحد اذ الالف ما دام الضمة لضم ما قبلها دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على ما يرفع به نحو بآخرهما الف ولا نحو يا زيداناه ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة لوجود الفصل بينهما بالنون ويرشدك اليه الاقتصار على قوله وان لحق بآخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في الواحد دونهما ولذا خص المثال هناك به ولو غير لحوق الالف بنائهما ايضا على ما يرفع به لتبين حكمهما ايضا ولك ان تريد بالآخر ما يراد به في تعريف الاعراب فح لا يلحق بآخرهما الف بل لو لحق يلحق بالنون وهو ليس بآخرهما على هذا المعنى (ولا يا وله لام) للاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على ما يرفع به (نحو يا زيد) مثال للمعرفة قبل النداء والمبني على الضم ولم يلحق بآخره الف ولا يا وله لام (ويا مسلمان) مثال للمعرفة بعده والمبني على الالف بلا الف ولا لام (ويا مسلمون) مثال للمعرفة بعده والمبني على الواحد بدونها ويا هذا وفي ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع بل ما يقابل المضاف وشبهه ويرشدك اليه قوله (وان كان) المنادى

ف ٩٧
وفيه انه يصح التصريح به فيقال يا زيد تعال وسيجيء ان المتضمن لا يصح فيه التصريح نعم انه يستلزمه الا انه ليس من اسبابه ويمكن ان يقال بني لشبهه بالحرف في الاحتياج الى قرينة الخطاب كضمير الخطاب الذي قام هو مقامه وتغاير نوعه بينهما على انه مع كونه مفعولا صار كالعمدة في عدم تمام الندائية بدونه بل فاعلا في المعنى لاستلزامها معنى الامر ولذا قدم بيان البناء على النصب لانعقاد هذا التنبيه فيه قاسم

ف ٤
اي الف لحوقه وقت الاستغاثة او الندبة فظاهر ان هذا الشرط للمبني على الضم خاصة لا لمطلق المبني على ما يرفع به نحو يا زيداه اذ المبني على الالف والواو يلحقه الالف المذكورة بلا تغيير نحو يا زيداناه ويا زيدوناه ويدل على هذا قوله وان لحق بآخره الف بني على الفتح لان البناء على الفتح انما يتصور في المبني على الضم فتح الاسرار

ف ٦٢
قوله للاستغاثة اي وقت الاستغاثة علامة لها لان الاستغاثة و اختيها لم تكن مدلولة لها بل اللام معناها هنا الاختصاص والتقوية وستصرح والتفصيل في المطولات والمغرب وكذا الاستغاثة والندبة ليستا مدلولتي الالف فاضافتها اليهما لادنى ملابسة . تم

ف ٦٢
اي بلام هو شائع في الاستغاثة فانه يدخل على المنادى دلالة على انه للاغاثة قيل هي لام زيدت لتقوية عمل الفعل المحذوف والاظهر انه لام زيدت علامة للاستغاثة اذ لا وجه لتقوية العمل في هذا القسم دون غيره وهذه اللام مفتوحة لان المنادى كضمير المخاطب ويأتي بعد هذا المنادى المستغاث له بلام مكسورة لانه ليس كالضمير فتقول يا لله للمسلمين عصام كافية

ف ٨٥
ان قيل ان العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام بدلا عن تعريفه الزائل بالتنكير فكيف يصح هذان المثالان اجيب بان لفظ يا قائمة مقام اللام عبد الغفور

ف ٢٧
ويا زيدان ويا زيدون في تثنية العلم وجمعه بلا تعريف باللام لان حرف اللام في تثنية العلم وجمعه في غير صورة النداء وفيها لا يجوز لئلا يجتمع علامتي التعريف ويا قاضي ويا فتى ويا هذا ويا اسماء ويا

(مضافًا او مشابهًا به) اراد به ما اتصل به شئ من تمامه معمول له او نعت له جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكونا اسمًا لشئ واحد (او نكرة ينصب) على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظًا او تقديرًا او محلًا الذى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لعدم الداعى ولان الاضافة لكونها من خواص الاسم ترجح جانب الاسمية ويجعل المشابهة ضعيفة فلا يرد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى منصوب ايضًا ولانه ان اريد النصب لفظًا او تقديرًا يشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفعنى ويا غير ما يضرنى مبنيًا على الفتح لان كلا منها لم ينصب لفظًا او تقديرًا بل محلًا مع انه مضاف (بفعل مقدر) عند سيبويه وهو الصحيح فاصل يا عبد الله ادعوا او انادى عبد الله حذف فعله اى حذفًا واجبًا لدفع اللبس بكونه خبرًا او انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيتاكد الوجوب لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته (نحو يا عبد الله ويا خيرًا من زيد) مثال الشبه المضاف ويا من تمامه معمول له ومثال ما من تمامه نعت له جملة او ظرف نحو يا حليمًا لا يعجل ويا نخلة من ذات عرق بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسمًا لشئ واحد نحو يا ثلاثة وثلثين عددًا او علمًا بخلاف يا زيد وعمرو (ويا رجلًا) لغير معين بان اريد من يا رجل اى رجل كان (وان لحق بآخره) اى آخر المنادى المفرد المعرفة (الف) مذكور (بنى على الفتح) لاقتضائه فتح ما قبله (نحو يا زيداه وان اتصل باوله لام) مذكور (يجب جره) لانها لام الجر للتخصيص دلالة على انه

وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كالاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيهًا للمضاف لجواز جعله مفردًا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة واما نعت له فانه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئه ويشترط ان يكون النعت جملة او ظرفًا نحو قولك يا حليمًا لا يعجل وقوله الا يا نخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك اذ لو كان النعت مفردًا جاز جعله مفردًا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفًا له نحو يا رجل الظريف بخلاف ما اذا كان جملة او ظرفًا فانه لا يجوز ان يجعل المنادى مفردًا معرفة والجملة او الظرف وصفًا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفى جعلها صلة للنداء يفوت الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء

عبد الغفور

ف ٢٩
وانما جعل هذا النعت من التمام مع ان الظاهر ان الوصف يلحق الشئ بعد تمامه لانه لا بد ان يعتبر النداء فيه بعد الوصف لئلا يلزم وصف المعرفة بالجملة والظرف اللذين فى حكم النكرة ثم انه اذا وصف هذا بالمعرفة بنكر بهذا الاعتبار ايضًا اذ لا يحسن اعتبار بعض الاوصاف قبل النداء وبعضها بعده كيا حليمًا لا يعجل غفار الذنوب واما اذا لم يرد به المعين فلا يكون المنعوت بالنعتين المذكورتين من الشبه لان الوصف يعتبر بعده كما هو الظاهر ولذا لم يعد المنعوت بهما منه فى باب لا فلا يقال لا غلامًا من الغلمان فيها بل لا غلام من الغلمان لانتفاء ما يقتضى الصرف عن الظاهر بخلاف يا زيد ويا رجل الظريف بالنعت المفرد فانه ليس منه لعدم الضرورة الى الصرف عن الظاهر لامكان تعريفه ولذا بنى المنعوت

حاشية اسمعان

ف ٤٢
فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله وكذا اصل يا زيد ادعو زيدًا حذف ادعو لنيابة حرف النداء منابه وقال المبرد نصب المنادى بحرف النداء لسده مسد الفعل ونقل عن ابى على انها اسماء افعال

فتح الاسرار

ف ٧٤
قوله فاصل يا عبد الله ادعو عبد الله اى على مقتضى القاعدة لان عبد الله استعمل بمعنى يا عبد الله ثم حذف ادعو لان ادعو عبد الله وان كان انشاء لا يفيد ما افاده يا عبد الله م ل

ف ٩٦
قوله ولانه اه عطف على ان نصب المنادى الخ ولا زائدة مذكرة واصل السؤالين والجواب للفاضل العصام ولكن ذكر عدل ان اريد النصب لفظًا او تقديرًا بقوله وان اريد نصبه اعم من اللفظ والمحل فالمفرد المعرفة والمخفوض بلام الاستغاثة والمفتوح بالفها كذا يعنى فلا تخصيصه بقوله ما سواها انتهى اى بقول ابن الحاجب ولا اعلم وجه ترك الشارح هذا.

مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام مفتوحة حملًا على لك ولو عطف بغير يا نحو يا للكهول وللشبان تكسر فى المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اعرب مع الضعف مشابهته للحرف بدخول خاصة الاسم (نحو يا لزيد) فى مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يحتمل احوبة ولما لم يجر الحكم الآتى فى التوابع كلها بل فى بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقًا بل فى بعضه فقد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو مشار اليه فقال (والبدل) من المنادى المبنى على ما يرفع به مطلقًا (والمعطوف) عليه (الخالى عن اللام) اذ الحكم الآتى لا يجرى فى غيره (حكمه) اى حكم كل واحد منهما (حكم المنادى) المستقل الذى باشره حرف النداء مطلقًا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والآخر انما هو توطئة لذكره والمعطوف منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فكانه باشر كل منهما فالاول (نحو يا رجل زيد) فى المفرد المعرفة (و) الثانى نحو (يا زيد وعمرو) كذلك ونحو يا زيد اخا عمرو واخا عمرو فى المضاف ويا زيد طالعًا جبلًا او وطالعًا جبلًا فى شبهه ويا زيد رجلًا صالحًا او ورجلًا صالحًا فى النكرة وانما لم يتعرض ههنا لبيان حكم غيرهما من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوى لكونها كتوابع سائر المبنى فى كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم يرفع حملًا على لفظه ليس كما ينبغى اذ يلزم ح ان لا يكون اعراب التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم للحقيقى والحكمى جمع بين الحقيقة والمجاز والاشبه ان الرفع فى العاقل مثلًا فى مثل يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء كالجر الجوارى صرح به فى الامتحان

ف ٥
قوله ولو عطف بغير يا على الثلاثة نحو يا للكهولة وللشباب كسرت اللام فى الثلاثة المعطوفة على الاصل لعدم ظهور ذلك الوقوع والالتباس واما بيا فلا لوجود الظهور والالتباس ولا يستعمل فيها اى الثلاثة الا يا لانها اشهر واكثر

حاشية اسمعان

ف ٧
بفتح اللام فرقًا بين لام المدعو اليه والمدعو له فى يا للمظلوم بكسر اللام معناه ادعوكم لهذا المظلوم الضعيف المحتاج الى الاعانة لتنظروا حاله وتعينوا اياه وتسمى هذه اللام المستغاث اى المستغاث له اذا كان بالكسر والمستغاث اليه اذا كان بالفتح نحو يا لله للمسلمين

زبدة الافكار

ف ٧
نحو يا لزيد وقت الاستغاثة ويا للماء للتعجب ويا للدواهى للتهديد ويجوز ان يكون يا لزيد مثالًا للثلاثة وهذه اللام مفتوحة لان المنادى قائم مقام ضمير الخطاب واللام الداخلة عليه مفتوحة نحو لك فكذا هذه ولئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو لزيد اى يا قوم لزيد واذا عطف على المستغاث بدون يا كسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو وقد يكسر لام التعجب والتهديد ولما كان البحث عن المبنيات ولم يبن كل تابع للمنادى منها بل بعضها اراد ان يبينه فقال والبدل اه فتح الاسرار

ف ٦١
ثم نقول التوابع على ضربين اما بدل او عطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشره حرف النداء اى سواء كانا مفردين اولا وكان متبوعهما مضمومًا اولا فتقول يا زيد ورجلًا اذا قصد التنكير كما تقول يا رجلًا وتقول يا زيد ورجل اذا قصد التعريف وكذا يا عبد الله ورجلًا ويا عبد الله ورجل واذا كان مضافًا او مضارعًا له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله وطالعًا جبلًا وتقول فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان البدل ساد مسد المبدل منه والاول فى حكم الساقط وعطف النسق من حيث المعنى فكلام مستانف فاذا لم يكن معه فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستانف الذى باشره حرف النداء هذا ما نص عليه سيبويه

سرحى

ف
واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فتقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب فيعتبر اعرابًا معارف كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها

سرحى

فلا وجه لتخصيص هذا البناء بحث المنادى المبنى كما لا يخفى على الذكى (وحروف النداء) مبتدأ خبره

مجموع (يا) وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل فى الاستغاثة والتعجب والندبة و

التهديد الا هو وهو للبعيد حقيقة كقولك يا زيد للبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعى يا الله

ويا ربه واليد تعالى وان كان اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعى يفعله استقصار النفسه واستبعادا

لها من الله عز وجل وعلا كذا قال الزمخشرى وقال ابن المنير ان هذا دليل انقاعى لا برهانى فان الداعى يقول

يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب البعيد كذا فى التسهيل

وشرحه للدمامينى فظهر ان لا اختصاص له بالبعيد (وايا وهيا) هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما بالياء

لوجوده فيهما وقدم الاول على الثانى لان الهمزة من اقصى الحلق والهاء مما بعده (وآ وآى) بالمد هما

للبعيد ايضا كما فى التسهيل (واى) بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لمناسبته لهما فى كونه على

حرفين (والهمزة) للقريب (ووا) عده منها لان الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صرح به فى

الامتحان وهو (مختص بالندبة) لا يستعمل فى غيرها بخلاف يا فانه يعمها وغيرها كما سبق (و) الثالث

(اسم لا) التى (لنفى الجنس اذا كان مفردا) اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون معربا منصوبا

اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية (نكرة متصلة بها) اذ لو كان معرفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا

بل يجب الرفع على الابتداء والتكرير حال كونها (غير مكررة) اذ حكم المكرر سيجئ (نحو لا رجل) فى الدار ولا

رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات وانما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب هل من رجل

٨

وحروف النداء ستة على ما ذكره المص حيث عد المندوب من المنادى ووا من حروفه وعلى ما ذكره البعض ثمانية بعد اخراج وا منها احدها يا اعمها استعمالا ومعنى اما معنى فانه يستعمل للقريب والبعيد واما استعمالا فانه يكون محذوفا ومذكورا ولا يحذف منها الا هو وينادى اسم الله والاسم المستغاث وايها وايتها به وبوا لا بغيرهما كذا فى القاموس وعند الزمخشرى للبعيد واستعماله فى القريب تنزيله منزلة البعيد و استبعده الرضى لاستواء استعماله فى القريب والبعيد فتح الاسرار

١٥

ونحن اقرب اليه من حبل الوريد ونحن اعلم بحاله ممن كان اقرب اليه من حبل الوريد تجوز بقرب الذات لقرب العلم لانه موجبه وحبل الوريد مثل فى القرب قال والموت ادنى من الوريد والحبل العرق واضافته للبيان والوريدان عرقان يكتنفان بصفحتى العنق فى مقدمها بالوتين يردان من الرأس اليه قاضى مصاوى

قوله وآ وآى وهما لم يوجدا فى اكثر نسخ المتن وبينهما غير هذا الشارح شرحا والمفهوم من عبارة شارحنا انهما من المص والحاصل انهما مختلف فيه فان عدا منها فقاعده المص ثمانية وان لم يعدا منها فثابته المص ستة كذا استفيد من نسخة فتح الاسرار ١١٠

بفتح الهمزة وتخفيف الياء مقلوب يا وهو حرف نداء ذكره ابو البقاء

الالف المفردة تأتى على وجهين احدهما ان تكون حرفا ينادى بها القريب كقوله * افاطم مهلا بعض هذا التدلل * ونقل ابن الخباز عن شيخه انه للمتوسط وان الذى للقريب يا وهذا خرق لاجماعهم والثانى ان تكون للاستفهام وحقيقته طلب الفهم مغنى اللبيب

٧٧

وانما بنى اسم لا لنفى الجنس عند تحقق الشروط الاربعة الاول كونه مفردا والثانى كونه نكرة والثالث كونه متصلا بلا والرابع كونه لا غير مكررة لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل فى الدار حقيقة او تقديرا تحذف من تخفيفا كشف الاسرار

٥٨

اما فى المعرفة فليكون كالعوض عما فى النكرة من معنى نفى الآحاد واما فى النكرة فليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل

مثلا وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة فى الاصل قبل البناء ذكره الرضى

واقول هذا مخالف لما ذكره فى المنادى من انه انما بنى على ما يرفع به للفرق الخ فلا بد من بيان الفرق

حتى يتم الكلام بان ولعل ان لا عامل ضعيف وقد يعزل عنه فجعلت حركة معموله المبنى موافقة لعمله

المحلى وهو النصب لتكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه معزول بخلاف عامل المنادى فانه قوى لا يعزل

اصلا فلا يظن به العزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح بخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم

الخبير (و) الرابع (المضارع المتصل به نون جمع المؤنث) بنى بالسكون لان الآخر بمنزلة الوسط وعلى السكون

حملا على الماضى (او نون التأكيد) خفيفة او ثقيلة وانما بنى بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب

قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهى كلمة اخرى فى الحقيقة وبنى على الضم فى جمع المذكر ليدل

على الواو المحذوفة وعلى الكسر فى الواحدة الحاضرة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح فى غيرهما ذكره فى

الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع التأكيد على الفتح ان لم يقع بينهما مرفوع بارز واما اذا وقع فالمضارع

معرب تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ولكن التحرير ادق وهو القبول الحق لان هذا الفصل لا

يضر كونها بمنزلة الجزء لانهما عد واحدا الضمير جزء من الفعل اسند لا لأن يكون آخر مثل ضربنا

حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثال الاول (نحو يضربن) للغائبة (وتضربن) للحاضرة (و) مثال

الثانى (نحو هل يضربن) بفتح الباء او ضمها (وهل تضربن) بفتح الباء او ضمها او كسرها جعلوا النون

فيها خفيفة او ثقيلة (وهذه الالفاظ) من نحو قبل الى هنا (يجب بناؤها) ولا يجوز اعرابها عند

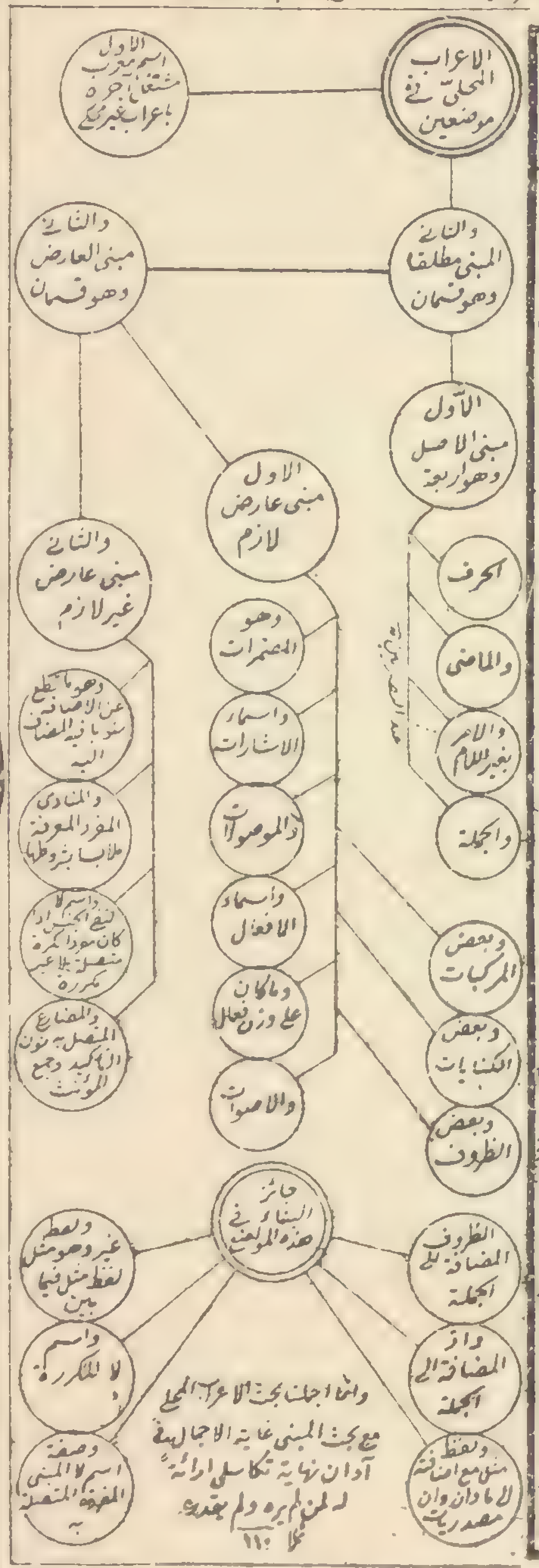

وجود شروطها وان كان بناؤها غير لازم لانتفائه عند عدم احدهما (واما جائز البناء فالظروف

المضافة الى الجملة و) الى (اذ) المضافة اليها (فانها) اى الظروف المذكورة (يجوز بناؤها)

لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها (على الفتح) لخفته (نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع

الصادقين صدقهم و) نحو (حينئذ ويومئذ) اى حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم

لزوم الاكتساب (وكذلك) فى جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة (مثل وغير مع) الاضافة الى

(ما و) الى (أنّ) المصدريتين مع مدخولهما (و) الى (أنْ) المشددة كذلك مثل قيامى مثل ما قام

زيد وان يقوم وانه يقوم ونحو اقوا غير ما تقول وان تقول وانك تقول (واسم لا) عطف على

الظروف (المكررة) صفة لا (المتصل بها المفرد النكرة) صفات الاسم وقد سبق حكم اسم الغير

المكررة والمفصول عنها والمضاف وشبهه والمعرفة (نحو لا حول) عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة

(الا بالله) تعالى (ابتداء) (الله) وغناته (فانه يجوز بناؤهما على الفتح) على الاصل المذكور والعطف

عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول (ورفعهما) على الابتداء المطابق للسؤال لانه جواب أغير الله

حول وقوة (وفتح الاول) على الاصل المذكور (مع نصب الثانى) عطفا على لفظ الاول ومحله القريب

منونا لاعرابه (ورفعه) عطفا على محل البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطف على النصب

(ورفع الاول) بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير (مع فتح الثانى) على الاصل المذكور

(وهذه) الوجوه (خمسة اوجه يجوز فى) اسماء (امثاله) اى امثال لا حول ولا قوة الا بالله فى كون

حينئذ ويومئذ وساعتئذ ووقتئذ يجوز ايضا بناؤها

واعرابها اتفاقا قرئ قوله تعالى ومن خزى يومئذ بفتح يوم وجره

ثم اعلم ان ظاهر اضافة هذه الظروف الى اذ من قبيل اضافة

المساوى فتمحلوا فيها قال الرضى ان هذه الظروف ليست فى الحقيقة

بمضافة الى اذ بل الى الجملة فلما حذفت الجملة جئ باذ بعد هذه الظروف

بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه نائب فى الظرف

المبدل منها لان بدل الكل فى المعنى المبدل منه وقال غيره انها من

اضافة العام الى الخاص لان اذ كان خاصا باضافته الى الجملة

فتح الاسرار

ف ٦

قوله مع مدخولها اى مدخول ما وان متعلق بالاضافة فلا يرد ان

الحرف لا يكون مضافا اليه بل لا يكون مضافا مانع الاحصار

ف ٧

على ان يكون لا فى كل منها لنفى الجنس ولا قوة معطوفا على لا حول

عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود

الا بالله او عطف [illegible] على جملة اى لا حول موجود ولا قوة موجود

فحذف خبر الجملة الاولى لاستغنائه بخبر الجملة الثانية م م

ف ٨

قوله بهداية الله تعالى قد رمضنا ان الله تعالى داخل الحول

والقوة فى المعنى والفاعل فى المعنى لا دخل عليه الباء بل من ضمير

قدر الصلاة م

ف

اى الاسمين على الفتح على ان يكون لا فيهما لنفى الجنس ولا قوة عطف

على لا حول عطف مفرد ولا بأس بتقدير خبر واحد مع تعدد لا لان

توارد عاملين متماثلين على معمول واحد يجوز اتفاقا نحو لا حول ولا قوة

موجودان الا بالله فتح الاسرار

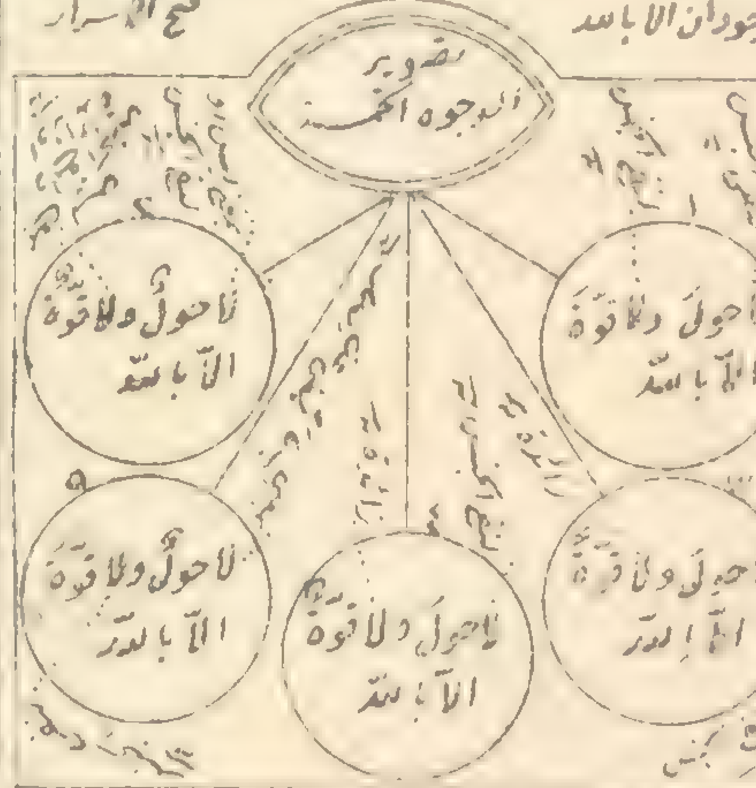

لا مكررة متصلا بها اسمها مفردا نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها (وصفة اسم لا) عطف على الظروف

او اسم لا (المبنى) صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب قطعا

(المفردة المتصلة) اى الاسم صفتان للصفة احترز بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا

نحو لا رجل حسن الوجه وبالثانى عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب

رفعا ونصبا (فانه يجوز بناؤها) اى الصفة المذكورة (على الفتح) حملا على الموصوف للاتحاد بينهما

والاتصال وتوجه النفى اليها حقيقة فكانها باشرتها (نحو لا رجل ظريف) بالفتح (و) يجوز (اعرابها

رفعا) حملا على محله البعيد (ونصبا) حملا على لفظه او محله القريب (نحو لا رجل ظريفا) بالرفع (وظريفا)

بالنصب واما معطوفه نكرة بلا تكرير لا فيرفع حملا على محل البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب

ولا يجوز بناؤه لوجود الفصل بالعاطف ولذا لم يتعرض له لان كلامه فى جائز البناء واما لم يتعرض

لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نقل عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسى ان ما عداها كتوابع المنادى

وقد وقع الفراغ من تسويد شرح اظهار الاسرار * بعون الملك العزيز الغفار *

على يد اضعف الورى * الشيخ مصطفى * فى الصحوة الكبرى *

من يوم الاربعاء السابع والعشرين من

رمضان المبارك من سنة خمس

وثمانين والف

ف

وحاصل ما ذكر فى المتن ان لاسم لا لنفى الجنس استعمالات خمسة

اولها كونه نكرة مضافا او شبهه متصلا بها فحكمه النصب بلا

وثانيها كونه مفردا نكرة متصلا بها غير مكررة فحكمه وجوب البناء

وثالثها كونه مفردا نكرة متصلا بها مكررة فحكمه جواز البناء

ورابعها كونه مفردا نكرة مفصولا عنها وخامسها كونه معرفة

فحكمه فى الاخيرين الرفع والتكرير ولهذه الخمسة صور كثيرة غير

خافية على الاهل م ن

ف

لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء

لان بناء الاسم لتضمن الحرف ولا تضمن فى الصفة فيكون معربا

مسكها

ف ١١

فان معنى لا رجل نفى ظرافته لا نفيه بخلاف صفة المنادى المبنى

كيا زيد الظريف فانها غير مقصودة بالنداء ولذا لم تبن مسكها

ف

بعض ينصب حملا على لفظه وترفع حملا على محله البعيد نحو لا رجل

رجلا ورجل فى التأكيد ونحو لا رجل غلاما وغلام كذا فى البدل

ونحو لا غلام بشرا وبشر فى عطف البيان مسكها

قوله كتوابع المنادى فيبنى البدل اذا كان مفردا نكرة وكذا التأكيد

اللفظى ويجوز الرفع والنصب فى عطف البيان وفى الامتحان وحاشيته

تفصيل ان شئت فارجع والمصنف لم يعتمد ما نقل عن الاندلسى لانه حكم

القياس والظن لا بالاطلاع على الاستعمال حيث قال الاندلسى لا نص

لهم فيها لا ينبغى ان يكون حكمها كحكم توابع المنادى المضموم كذا نقل الشيخ

فى حاشية الامتحان م ن

ف ١٢

قال الاندلسى والذى بقى من التوابع لا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها

مع اسم لا كحكمها مع المنادى المضموم وقال ابن مالك وللبدل الصالح

لعمل لا النصب والرفع والا تعين رفعه وان كرر اسم لا المفرد دون

فصل فتح الثانى او نصب او رفع وقال الرضى لا يجرى التأكيد المعنوى

فى اسم لا المبنى لاختلافه بالمعارف واما التأكيد اللفظى فالاولى

كونه على لفظ المتبوع وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا

اذا لم يوصف التأكيد لكن اذا وصف

فانت مخير بين البناء والاعراب

عصام الدين

نحمدك يا من احسن البنا بالختام * بتسويد تحشية نتايج الافكار المتداول بين الانام * وانعم علينا الفراغ من الدفعة الاولى والثانية بالاتمام * آخذا من سنى المربوطة ومن

مآخذ الابحاث والكلام * بتعميق النظر ودقة الافكار مع فهم المرام * ونصلى على ملجأ انبيائك العظام * وانا الفقير عارف ابن يعقوب المعترف بالعجز والتقصير * المشتاق الى وقف

الكبير * ارحم وانصر فى الدارين لهذا الفقير ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات يا رحيم يا نصير * وكان الختام فى زمن ناصر الاسلام وحامى المسلمين * ومؤسس اركان الدولة والدين *

السلطان ابن السلطان السلطان عبد العزيز خان * ادامه الله تعالى مؤيدا ومنصورا الى نهاية الدوران * فى مرموز حيبّى ٢٦ من شهر شعبان * فى اواخر فرغنه ١٢٨٨ من هجرة من انزل عليه القرآن *

پارس سلطنت سنیه سفیری دولتلو جمیل پاشا حضرتلرینک مخدوم مکرملری خواجه لکی خدمتنده بولنان طرابزونی محمد شکری افندینک سویلدیکی تاریخدر

(همتی وار اولسون اولذاتک که افکار ایلدی)
(خوش نتایجک مرادن خلقه اظهار ایلدی)

(شرح وتسهیل ایلیوب عسرتدن ازاد ایلدی)
(نفسنی هر یوزدن اخوانه فداکار ایلدی)

(ویردی یا نفس اطه لی یه حیات اندر حیات)
(طبع اربابه کوسته خوش طبع واز بار ایلدی)

(جنسنک ابناسنه تسهیل ضبط اولمق ایچون)
(برکوزل مجموعهٔ مألوفه درکار ایلدی)

(عصرنک مقبولی اولمزمی عجب بو نو اثر)
(چونکه بالجمله فنونی انده تذکار ایلدی)

(هم معارف نوع تألیفدر دیوب ویردی سند)
(اولزمانکم جانب مذکوره احضار ایلدی)

(بنده سی شکری مجوهر سویلدی تاریخنی)
(چون اطوی یه رضا چوق قلبی افغار ایلدی)
۱۲۸۸

سال ۱۳۴۸ خورشیدی
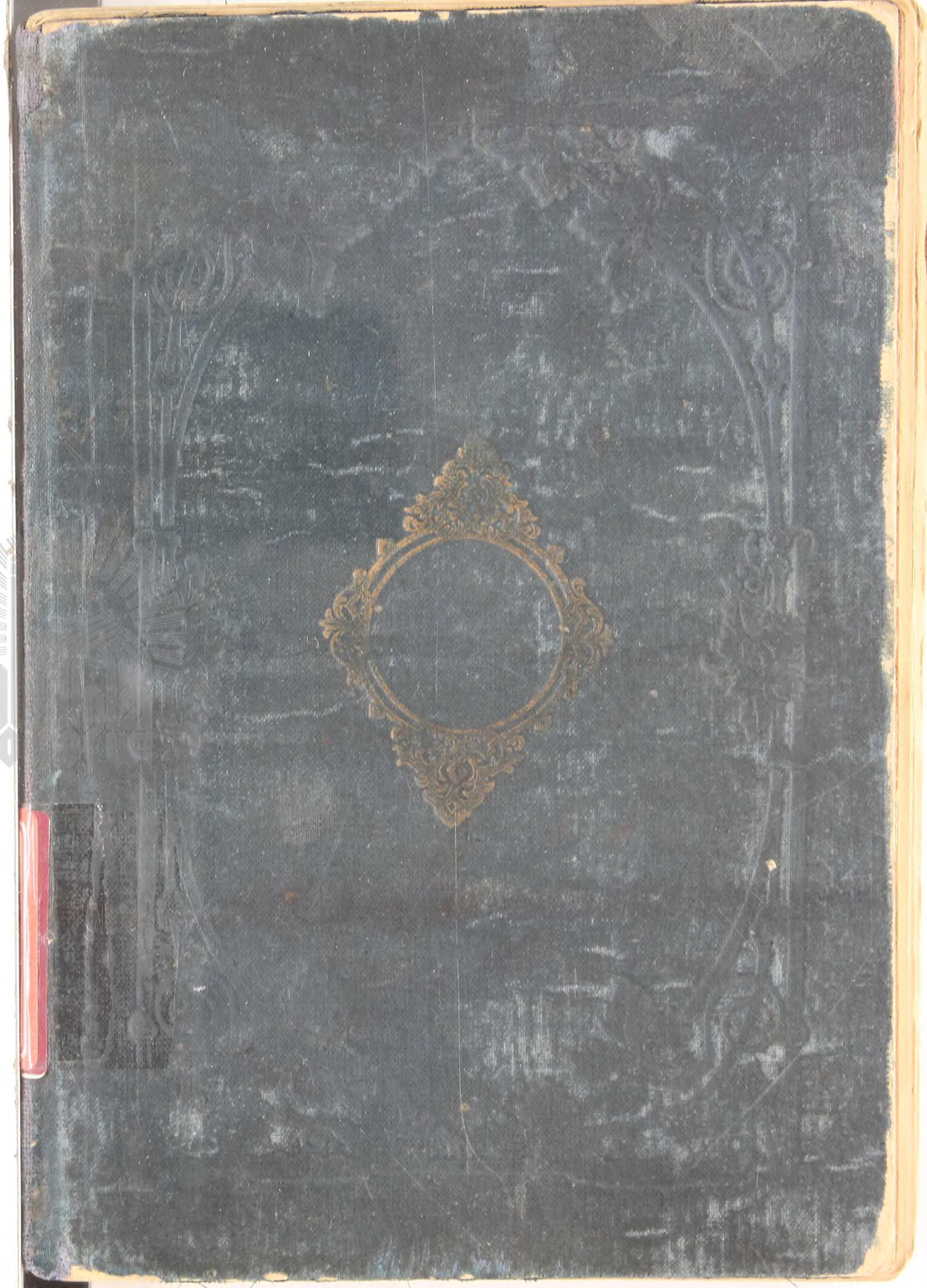
صد شکر خداونده که جانانه یتشدوک
بر مرده صد ساله عجب جانه یتشدوک
مین اوچیوز اوتوز بش گلمیکری سنه بدی تاریخ
ماه صفردن دوردر جزا سانه یتشدوک